كيم إيل سونغ

المؤلفات

يا شغيلة العالم كله اتحدوا !

كيم إيل سونغ

المؤلفات

٣٣

كانون الثاني ١٩٧٨ – كانون الاول ١٩٧٨

دار النشر باللغات الاجنبية
بيونغ يانغ ، كوريا
١٩٨٨

فهرس

خطاب العام الجديد

١ كانون الثانى ١٩٧٨

ايها الرفاق،

لقد ودعنا عاما مظفرا من النضال الباعث على الفخر لرخاء الوطن وسعادة الشعب، وها نحن نستقبل عام ١٩٧٨، عاما جديدا مفعما بالرجاء والامل نشرع فيه بتنفيذ الخطة السباعية الثانية.

تغمر البلاد كلها موجة عارمة من البهجة والهمة الثورية اليوم حيث نبدأ مسيرة جديدة الى الامام نحو قمة اعلى فى بناء الاشتراكية بعد ان وضعنا معلما باهرا آخر على الطريق الاقصر المؤدى الى الاشتراكية والشيوعية.

اسمحوا لى ان أتقدم بتهانى الحارة الى طبقتنا العاملة البطلة وفلاحينا التعاونيين، والى ضباط وجنود جيشنا الشعبى البواسل ومثقفينا العاملين، والى سائر ابناء الشعب الكورى الذين يستقبلون العام الجديد، يحدوهم افتخار المنتصرين الشديد وروح كفاحية شجاعة.

كما اوجه تحياتي الكفاحية، بمناسبة حلول العام الجديد، الى الثوريين والشخصيات الديمقراطية الوطنية، والطلبة الشباب وابناء الشعب من مختلف الطبقات والفئات فى جنوبى كوريا الذين يناضلون بعزم واصرار من اجل الحريات الديمقراطية وفى سبيل توحيد الوطن، دون خضوع او اذعان امام القمع الفاشي من جانب الامبريالية الامريكية وعملائها.

كما ابعث بتحيات العام الجديد الى المواطنين الكوريين الـ٦٠٠ ألف المقيمين فى اليابان والى جميع مواطنينا المغتربين فيما وراء البحار الذين يستقبلون السنة الجديدة

فـي اراضــي الغـربة البعـيدة، تحـدوهم درجـة رفـيعة مـن الاعتـزاز القومـي والحمـية الوطنية، متطلعين الى الوطن الاشتراكي بوصفه منارة الامل بالنسبة لهم.

كـان عـام ١٩٧٧ عاما مظفرا ومجيدا، سطرت خلالـه نجاحات باهرة على جميع جبهات البناء الاشتراكي.

ففـي العـام الماضـي، شن شعبنا نضالا قويا علـى جبهة العمل، يحدوه الاخلاص الملتهب للحزب والثورة، وانجز المهام الضخمة للبناء الاشتراكي على وجه الروعة.

ومن خلال النضال الذى قمنا بـه فـى العام المنصرم، استطعنا ان نخفف تماما الضغط الذى نشأ مؤقتا فى بعض فروع الاقتصاد اثناء تنفيذ الخطة السداسية، وارسينا القاعدة الراسخة التـى تمكننا من احتلال قمم جديدة اعلـى بنجاح. بالنتيجة، اصبح فى مقدورنا ان نباشر بتنفيذ الخطـة السباعية الثانية بثقة كاملـة وبتمام الاستعداد، وذلك استنادا الى النجاحات الموطدة التى احرزناها فى بناء الاشتراكية حتى الآن.

وفـى بحر العـام الفائت، خاض الجنود الشجعان فى ميدان النقل "معركة الـ ٢٠٠ يوم للثورة على صعيد النقل" بكل ما اوتوا من قوة وعزم، واحدثوا بذلك انعطافا جديدا فى عمل النقل. وبفضل النضال العزوم للجنود فى ميدان النقل، ازدادت القاعدة المادية والتقنية للنقل بالسكك الحديدية طدة ومتانة، ووضـع المنهج المتعلق بالنقل المركز والنقل المشترك والنقل بالحاويات موضـع التنفيذ الايجابى، الامر الذى يضمن الوفاء المرضى بحاجات مختلف فروع الاقتصاد الوطني الى النقل.

واحسنت الطبقة العاملـة فـى ميدان الصناعة الاستخراجية هـى الاخرى تنفيذ المهام الموكولة اليها. هذه الطبقة العاملـة المخلصة خاضت نضالا عنيفا لتجديد وتطوير مناجم الفحم والمعادن علـى نطـاق واسـع ولتحسين تجهيزاتها ومعداتها التقنـية، متمسكة فـى ذلـك بالمـنهج القاضــى باعطـاء الاسـبقية القاطعـة للـصناعة الاستخراجية علـى الصناعة التحويلية، وبذلك زادت انتاج الفحم وخامات المعادن زيادة ملحوظة. وعلى الاخص، فان الطبقة العاملة البطلة فى مؤسسات الفحم المتحدة لمناطق دوكتشون وكايتشون وكوزانغ، وفى منجم دوكزانغ للفحم ومجمع آنزو للفحم شنت بقوة نضالا ملؤه الاخلاص لزيادة الانتاج، فاحدثت تجديدات تضاعف بفضلها

انتاج الفحم فى الآونة الاخيرة مرتين عما كان عليه فى العام الماضي.

وفى العام المنصرم، حققت الطبقة العاملة فى سائر ميادين الصناعة ايضا، بما فيها صناعات الآلات والكهرباء والكيمياء، المهام الثورية المنوطة بها بصورة تدعو الى الارتياح، وساهمت بقسط ايجابى فى البناء الاشتراكى للبلاد.

هذا، وقد تحقق فى العام الماضى نجاح بارز فى ميدان الاقتصاد الريفى. فقد هب الحزب كله والشعب بأسره والجيش برمته لتقديم المساندة النشيطة الى الريف ولتطبيق الطريقة الزراعية المستقلة بصورة كاملة ودقيقة، رغم استمرار العوامل الجوية السيئة للغاية منذ مطلع الربيع تحت تأثير الجبهة الباردة، وجنوا محاصيل وافرة وفيرة لا مثيل لها سابقا، مما اتاح لهم ان يغرسوا علم الانتصار خفاقا فوق قمة ٥ر٨ ملايين طن من الحبوب. وهذا لعمرى دليل ساطع على مدى صحة سياسة حزبنا فى الزراعة ومدى الحيوية الكبرى للطريقة الزراعية المستقلة.

وحقق شغيلتنا الزراعيون وابناء الشعب جميعا رى ٢٠٠ ألف هكتار من الحقول غير الارزية، وعملوا على اكمال شبكات الرى بصورة اكثر، وذلك بشنهم النضال العزوم لتطبيق منهج تحويل الطبيعة ذى البنود الخمسة. وبالنتيجة، فقد هيأوا الاساس الراسخ الذى يتيح القيام بالزراعة على نحو مستقر، مهما اشتدت الاحوال المناخية والطبيعية سوءا.

كذلك تم احراز تقدم كبير، خلال العام الماضى، فى ميدان بناء الثقافة الاشتراكية، بما فى ذلك العلوم والتربية والتعليم والادب والفن.

ودافع ضباط وجنود جيشنا الشعبى وقوات الحرس الشعبي، وافراد الحرس العمالى والفلاحى الاحمر وافراد الحرس الشبابى الاحمر، ورجال الامن العام، دافعوا بشكل يعتد به عن امن الوطن ومكتسبات الثورة، وهم فى وضع يقظ ومعبأ على الدوام.

وفى بحر العام الماضي، اجرينا بنجاح انتخاب النواب لمجلس الشعب الاعلى فى ظروف جاشت فيها البلاد كلها بالحماس السياسي المتدفق، وشكلنا حكومة جديدة للجمهورية وسط التأييد المطلق والثقة الكاملة من لدن الشعب كله. وترتب على ذلك ان توطدت سلطتنا الثورية بصورة اكثر وتعززت الوحدة السياسية والفكرية لشعبنا

الملتف بمتانة حول حكومة الجمهورية حتى غدت لا تقهر. وهذا ما يشكل ضمانة ثابتة لشعبنا فى دفع عجلة النضال الثورى والعمل البنائى بمزيد من القوة الى الامام واحراز انتصارات اكبر ونجاحات اعظم فى المستقبل.

كانت السنة الماضية، فى الواقع، عاما ذا مغزى عميق، سطر خلاله تقدم فاتح لعهد جديد فى حياة شعبنا السياسية وبناء الاشتراكية فى البلاد. اننى اذ استرجع فى ذاكرتى بقلب عامر بالغبطة والسرور العام المنصرم المتألق بالانتصارات والامجاد، لا يسعنى الا ان اعبر عن شكرى الحار لطبقتنا العاملة البطلة وفلاحينا التعاونيين، والى ضباط وجنود جيشنا الشعبي البواسل ومثقفينا العاملين، والى سائر ابناء شعبنا الذين اجترحوا مآثر خالدة على جميع جبهات البناء الاشتراكي، مظهرين ضروبا من الاخلاص اللامحدود للحزب والثورة.

كما ادت السياسة الخارجية المستقلة لحكومة الجمهورية ونشاطها الدينامى على الصعيد الخارجى، خلال السنة المنصرمة، الى توثيق اواصر التضامن الدولى مع ثورتنا بصورة اكثر. وشهدت علاقات الصداقة والتعاون بين بلادنا وبلدان عديدة فى العالم تطورا اضافيا، وتوسعت صفوف المؤيدين لقضيتنا الثورية والمتعاطفين معها على نحو ملحوظ.

اغتنم مناسبة حلول رأس السنة الجديدة لاوجه التهانى والتحيات الحارة الى شعوب البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز، وسائر البلدان الصديقة فى العالم واصدقائنا، الذين قدموا ويقدمون التأييد والمساندة الايجابيين لشعبنا فى قضيته الثورية العادلة.

ايها الرفاق،

ان شعبنا الذى يستقبل اليوم عاما جديدا تواجهه فى الوقت الحاضر مهام جسيمة انما مشرفة، مهام تنفيذ الخطة السباعية الثانية.

الخطة السباعية الثانية هى برنامج ضخم للبناء الاقتصادى يستهدف زيادة قدرة البلاد الاقتصادية والتعجيل بالانتصار الكامل للاشتراكية. فاذا ما تم انجاز الخطة المنظورية الجديدة، فسيزداد الاقتصاد الوطني الاشتراكي المستقل فى بلادنا توطدا وتطورا على ركيزة من العلوم والتقنية الحديثة، وسيطرأ تقدم فاتح لعهد جديد على

مسيرة شعبنا الى الامام نحو الاشتراكية والشيوعية.

ان العام الجديد، عام ١٩٧٨، هو السنة الاولى من سنوات تنفيذ الخطة السباعية الثانية، اى اننا نبدأ من اليوم معركة جديدة. وفيما اذا كنا سننجح فى تحقيق الخطة المنظورية الجديدة ام لا، فان ذلك يتوقف الى حد بعيد على كيفية خوضنا النضال هذا العام. فالبداية الحسنة فى اى عمل من الاعمال تؤتى ثمارا رائعة، ذلكم قانون. يجب على الحزب كله وابناء الشعب جميعا ان يهبوا كرجل واحد الى النضال من اجل انجاز مهام العام الحالى بشكل مظفر، ويحدثوا نهوضا عظيما جديدا على كل جبهات البناء الاشتراكى.

ان الصناعة الاستخراجية تشكل اتجاه الهجوم الرئيسى فى انجاز الخطة السباعية الثانية. فليس الا باعطاء الاسبقية القاطعة للصناعة الاستخراجية على ما عداها، يمكننا ان نحل بنجاح مسائل الوقود والطاقة ونزود الصناعة التحويلية بالمواد الخام على وجه الكفاية ونضاعف بنشاط مواردنا من العملة الاجنبية. اذن، مفتاح النجاح فى تنفيذ الخطة السباعية الثانية انما يكمن فى اعطاء الاسبقية القاطعة للصناعة الاستخراجية. علينا هذا العام، ان نقوم بتجديد مناجم الفحم والمعادن وتوسيعها بصورة اكثر ونرفع طاقتها الانتاجية بشكل حاسم، وذلك عن طريق تركيز النار على الصناعة الاستخراجية حتى يتم ضمان الاسبقية لتلك الصناعة على ما عداها فى سياق تنفيذ الخطة السباعية الثانية.

كما اننا مدعوون الى احداث تجديدات مستمرة فى عمل النقل ايضا. فى مجال النقل، علينا ان نطبق بدقة منهج النقل بالطرق الثلاث، النقل المركز والنقل المشترك والنقل بالحاويات، الذى عرضه حزبنا، بغية سد حاجات الاقتصاد الوطني المتزايدة الى النقل بمزيد من الكفاءة. ويتوجب علينا ان نطور بنشاط نقل الشحنات الكبيرة والنقل للمسافات البعيدة بالسكك الحديدية، وذلك عن طريق تدعيم متانة الخطوط الحديدية وانتاج عربات النقل باعداد كبيرة. وعلينا ان نعزز النقل بالسيارات والنقل بالسفن، جنبا الى جنب مع النقل بالسكك الحديدية، ونضمن على وجه الكفاية النقل المشترك بين السكك الحديدية والسيارات والسفن لكى ننقل فى الوقت المناسب اللوازم والتجهيزات الى المصانع والمؤسسات ومواقع البناء العائدة لمختلف فروع الاقتصاد الوطني.

ان صناعة الآلات هى قلب الصناعة وركيزة التقدم التقنى. فليس الا عندما يجرى العمل كما ينبغى فى مجال صناعة الآلات، يغدو بالامكان تطوير الصناعة الاستخراجية والنقل بسرعة وضمان النجاح فى عمل جميع فروع الاقتصاد الوطني الاخرى. يجب على مجال صناعة الآلات ان يقوم هذا العام بانتاج وتأمين التجهيزات المخصصة للمصانع والمؤسسات التى يجرى بناؤها جديدا، وينتج عددا كبيرا من مختلف انواع الآلات الصانعة، بما فيها الآلات الصانعة الكبيرة، ويقدمها الى مختلف فروع الاقتصاد الوطني. وعلاوة على ذلك، يتعين على مجال صناعة الآلات ان ينتج مزيدا من الآلات والتجهيزات اللازمة بشكل ملح لتطوير الصناعة الاستخراجية، بما فيها الشاحنات الكبيرة والحفارات الكبيرة والبلدوزرات الكبيرة والضاغطات، وكذلك القاطرات الكهربائية وقاطرات الديزل ومختلف انواع العربات وسفن الشحن الكبيرة، اللازمة لضمان النقل.

اننى على ثقة راسخة من ان جميع العمال والتقنيين فى مجال صناعة الآلات سينجزون خلال العام الجديد المهام المشرفة الملقاة على عاتقهم اروع انجاز، استجابة للآمال الكبيرة التى يعقدها الحزب عليهم.

وفى هذا العام، يجب احداث تجديدات فى ميادين الصناعة الاخرى ايضا. ينبغى لجميع ميادين الصناعة ان تعمل على تشغيل تجهيزاتها بكامل طاقتها، وتعمل على انتظام الانتاج ورفع انتاجية العمل عن طريق خوض النضال العزوم لاستخدام القدرة الانتاجية للمصانع التى تم بناؤها الى اقصى حد حتى تتجاوز المهام المطلوبة منها هذا العام من كل بد.

ويجب علينا هذا العام ايضا ان نكرس جهودا جبارة لجبهة الزراعة. فليس الا باجادة الزراعة وانتاج كمية كبيرة من الحبوب، يكون فى وسعنا تطوير الصناعة بسرعة وتحسين مستوى معيشة الشعب بصورة اكثر وحل سائر المسائل الاخرى الناشئة فى البناء الاشتراكى حلا وافيا. وبالاخص مع ازدياد الوضع الغذائى صعوبة على الصعيد العالمى بمرور الايام، فان اجادة الزراعة تغدو مسألة اشد خطورة والحاحا. فعلى حقل الزراعة ان يتخذ سلفا كل الاستعدادات اللازمة للزراعة، ويزاول

الزراعة بصورة علمية وتقنية وفق مقتضيات الطريقة الزراعية المستقلة، وصولا الى جنى محاصيل وافرة هذا العام ايضا.

ومن اجل زيادة انتاج الحبوب فى ظروف استمرار تأثير الجبهة الباردة، ينبغي درء اضرار الجفاف درءا كاملا. يجب استنهاض الشعب بأسره لتخزين المياه، حتى لا تذهب ولو قطرة واحدة هدرا، وحفر الآبار على نطاق واسع واستنباط المزيد من موارد المياه، حتى يمكن الاستمرار فى توسيع المساحة المروية من الحقول غير الارزية.

ان دفع عجلة الثورات الثلاث، الفكرية والتقنية والثقافية، بقوة الى الامام منهج ثابت يلتزم به حزبنا فى البناء الاشتراكي، والضمان الحاسم للانتصار فى جميع الاعمال انما يكمن بالذات فى اجادة القيام بالثورات الثلاث. فيجب علينا ان ندفع عجلة الثورات الفكرية والتقنية والثقافية بقوة الى الامام هذا العام ايضا، رافعين عاليا راية الثورات الثلاث، بغية احداث نهوض جديد فى كافة ميادين الثورة والبناء وتعزيز قدرتنا الثورية، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، بصورة اكثر.

ان الخطة السباعية الثانية مهمة جد ضخمة وجد صعبة، تتطلب من الحزب كله والشعب بأسره خوض النضال بعزم وعناد. ينبغي لنا انجاز هذه الخطة بقوانا الخاصة وتقنياتنا نحن ومواردنا الذاتية. يجب على جميع اعضاء الحزب والشغيلة ان يحلوا المسائل الصعبة والمعقدة الناشئة فى البناء الاشتراكى بقواهم الخاصة، ويذللوا بشجاعة كل العقبات والمصاعب التى يصطدمون بها فى طريقهم، وذلك عن طريق تسليح انفسهم متينا بفكرة زوتشيه لحزبنا واطلاق العنان للروح الثورية فى الاعتماد على القوى الذاتية. وعلى جميع ميادين الاقتصاد الوطني ان تعمل على استنباط الاحتياطيات الداخلية وتعبئتها بنشاط وتشديد النضال لزيادة الانتاج والاقتصاد فى النفقة، بغية انتاج وبناء المزيد من الاشياء بالايدى العاملة والتجهيزات والمواد الموجودة حاليا.

لقد طرحت دورة مجلس الشعب الاعلى الاخيرة مهمة خطيرة تتعلق بتوطيد السلطة الشعبية. ان سلطتنا الشعبية هى خادم مخلص للشعب يخدم جماهير الشعب العامل وسلاح مقتدر للثورة والبناء. فيجب علينا ان نمضى قدما فى توطيد السلطة

الشعبية ونرفع وظيفتها ودورها بكل الوسائل وبذلك نحمى مصالح جماهير الشعب حماية حازمة وندفع عجلة البناء الاشتراكى بقوة الى الامام.

ان الحماسة الثورية لشعبنا اليوم مرتفعة جدا، ووضع البلاد هو الآخر حسن للغاية. والمسألة انما تتوقف على كيفية تنظيم وتعبئة عاملينا لحماسة الشعب الثورية العالية هذه وعلى كيفية قيادتهم اياه.

ينبغى للعاملين القياديين فى الحزب واجهزة الدولة والاقتصاد ان يسعوا جاهدين الى اتقان عملهم انطلاقا من الموقف الخليق بسيد الثورة، وان يقوموا بتنظيم وتنفيذ كل الاعمال بدرجة عالية من الشعور بالمسؤولية، وان يتحلوا بالروح الثورية المتمثلة فى مواصلة العمل الذى بدأوه حتى النهاية. هذا، وعلى جميع العاملين القياديين ان ينبذوا البيروقراطية بحزم، ويتغلغلوا دائما وسط جماهير الشعب للاصغاء الى آراء الشعب والتعرف جيدا على متطلباته، ويعملوا لما فيه مصلحة الشعب، ويذكوا بنشاط الحماسة الواعية والحكمة الخلاقة لجماهير الشعب عن طريق اعطاء الاسبقية للعمل السياسى.

وحيث اننا لا نزال على طريق الثورة بعد، فلا ينبغى لنا ابدا ان نرضى او نركن الى ما احرزناه من نجاح. بل يتوجب على كافة اعضاء الحزب والشغيلة ان ينبذوا الكسل والتراخى، ويعملوا ويدرسوا ويعيشوا بطريقة ثورية فى اى زمان وفى اى مكان، ويواصلوا التقدم الى الامام ويحدثوا التجديدات باستمرار.

اهدافنا النضالية جلية واضحة، وآفاقنا المستقبلية باهرة ومشرقة.

فلنتقدم جميعا بقوة وعزم فى النضال من اجل النجاح فى انجاز الخطة السباعية الثانية والتعجيل بتحقيق توحيد الوطن المستقل والسلمى، رافعين عاليا راية الشيوعية، الراية الثورية لفكرة زوتشيه.

حول استحداث مناطق تزرع محصولين فى السنة واعتماد التخصص فى الانتاج الزراعى

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين فى قطاع الزراعة

٢٦ كانون الثانى ١٩٧٨

اود ان اتحدث اليكم اليوم عن بعض المسائل المتعلقة بالانتاج الزراعى.

ينبغي لنا استحداث مناطق قابلة لزراعة محصولين فى السنة واعتماد التخصص فى الانتاج الزراعى فى بعض المناطق من محافظة هوانغهاى الجنوبية.

فمنطقة شبه جزيرة اونغزين فى هذه المحافظة، كأقضية اونغزين وريونغيون وكانغريونغ وزانغيون، هى مناطق صالحة لزراعة محصولين فى السنة. فى تلك المنطقة، يمكن تماما زراعة محصولين فى السنة اذا احسن ترتيب الحقول وتم ادخال المكننة الشاملة فيها لان ظروفها المناخية مؤاتية ومعظم حقولها منبسطة.

ولو بناء على حساب تقريبى لاوضاع بعض الاقضية من محافظة هوانغهاى الجنوبية، مثل قضاء اونغزين وقضاء ريونغيون، فان الحقول المنبسطة القابلة لزراعة محصولين فى السنة هناك تصل الى ١٨ ألف هكتار. فاذا ما احسن العاملون فى حقل الزراعة تنظيم العمل لزراعة محصولين فى السنة حتى فى تلك الحقول وحدها، فان ذلك يعادل الحصول على ٢٠ ألف هكتار تقريبا من الاراضي الجديدة. والحصول على مساحة كهذه عن طريق استصلاح الاراضي المغمورة ليس بالامر الهين.

فلا بد من اختيار الحقول غير الارزية المنبسطة القابلة للترتيب والرى من بين الحقول التي تملكها مزارع الدولة والمزارع التعاونية فى اقضية اونغزين وريونغيون وكانغريونغ وزانغيون وتايتان من هذه المحافظة، ومن ثم تحويلها الى حقول تزرع محصولين فى السنة، والقيام بهذا النوع من الزراعة على نطاق واسع.

فى المناطق التى تزرع محصولين فى السنة، ينبغى ادخال التخصص فى الانتاج الزراعى حسب كل مزرعة. فهذا هو السبيل الوحيد الى رفع المستوى التقنى للزراعة بسرعة والتعجيل بمكننة الزراعة والقيام بالزراعة على نحو افضل بعدد اقل من الايدى العاملة. هذا ما تدل عليه تجربة المزرعة الجامعة رقم ٥ التابعة للدولة.

فى المناطق القابلة لزراعة محصولين فى السنة من شبه جزيرة اونغزين، ينبغى زرع القمح او الشعير كمحصول سابق، وفول الصويا او التبغ كمحصول لاحق. المزارع القائمة فى تلك المناطق تزرع الذرة على نطاق واسع فى الوقت الراهن. فلا يجوز زرع الذرة بعد الآن فى الحقول ذات المحصولين. لا ينبغي للمزارع التعاونية هناك ان تغتبط لمجرد انها انتجت فى العام الماضى ٩ اطنان من الذرة فى كل هكتار. لقد استطاعت ذلك لعدم هبوب اعاصير التيفون فى السنوات الاخيرة. لو ضربها التيفون، لكانت اخفقت فى الزراعة. ان الذرة لا تناسب هذه المنطقة. وزراعة الذرة على نطاق واسع فى هذه المنطقة المعرضة لهبوب التيفون، لا تعدو كونها نوعا من المضاربات، ولا تختلف فى شىء من تجارة الافيون التى تتكل اتكالا تاما على الحظ.

اذا اجيد ادخال الرى والمكننة والتخصص فى زراعة القمح فى المستقبل، فمن الممكن تماما انتاج ٤ الى ٥ اطنان من القمح فى كل هكتار من الحقول ذات المحصولين. اذا كانت المزرعة الجامعة رقم ٥ التابعة للدولة فى محافظة ريانغكانغ تعتزم انتاج ٤ الى ٥ اطنان من القمح فى كل هكتار، فليس من المعقول ان تنتج محافظة هوانغهاى الجنوبية اقل منها.

ويجب زرع فول الصويا على نطاق واسع كمحصول لاحق للقمح او الشعير. فالاساس فى زراعة محصولين فى السنة هو زرع الحبوب بعد حصاد الحبوب.

سيكون من الجيد ان تم التخصص فى زرع فول الصويا كمحصول لاحق فى

مزرعة كالمزرعة الجامعة فى قضاء ريونغيون. بما ان هذه المزرعة قد ارست بالفعل اسسا معينة لمكننة، فيمكنها ان تتخصص فى زرع فول الصويا كمحصول لاحق فورا اعتبارا من هذا العام، اذا ما اقيم نظام سليم للرى وبذل جهد اضافى على صعيد ترتيب الاراضي فيها.

اذا زرع فول الصويا كمحصول لاحق فى جميع الحقول ذات المحصولين من محافظة هوانغهاى الجنوبية، فان ذلك يساوى كسب ٢٠ ألف هكتار من حقول فول الصويا كمحصول رئيسى. حتى لو انتجنا ٣ اطنان من فول الصويا فى الهكتار الواحد من تلك الحقول، يمكننا ان نحصد ٦٠ ألف طن. وبذلك سوف يتسنى لنا ان نحل مسألة فول الصويا الى حد بعيد فى بلادنا.

اما عروق فول الصويا بعد الحصاد، فبالوسع جرشها واستخدامها كعلف للحيوانات الداجنة. ان ذلك مفيد لتطوير تربية المواشى فى مزارع الدولة. كما يمكن استعمال تبن القمح والشعير ايضا كعلف للمواشى. وحتى لو حولنا هذا التبن الى دبال، ففى ذلك مكسب لنا.

وينبغى التخصص فى زراعة التبغ ايضا كمحصول لاحق. عندئذ وعندئذ فقط، يمكننا ان نرفع مستوانا التقنى فى زراعة التبغ ونقيم رحبات حديثة لتجفيفه، وبالتالى نجعل انتاج التبغ عندنا يسير على ما يرام. لكن زراعة التبغ كمحصول لاحق يجب ان تكون محصورة فى عدة اقضية فقط.

لا يجوز زرع السرغوم او السلجم وما اليها فى المناطق التى تزرع محصولين فى السنة من محافظة هوانغهاى الجنوبية.

فى هذه المحافظة حتى وان استحدثت مناطق لزراعة محصولين فى السنة وتم تخصيصها لزراعة القمح والشعير وفول الصويا والتبغ، فلن يقلص ذلك كثيرا مساحة حقول الذرة فيها. بما انها تملك حوالى ١٠٠ ألف هكتار من حقول الذرة، فلن تطرأ هناك اية مشكلة كبيرة فى انتاج الذرة حتى ولو اقتطعت بعض الحقول لزراعة محصولين فى السنة.

وبغية استحداث مناطق قابلة لزراعة محصولين فى السنة واعتماد التخصص فى

الانتاج الزراعى، يجب اجادة ترتيب الاراضى اولا.

فليس الا بتحويل كل الحقول غير الارزية الى حقول قياسية، يمكن مكننة الاعمال الزراعية وتحقيق زراعة محصولين فى السنة واعتماد التخصص فى الانتاج الزراعى. ينبغي للدولة ان تركز استثماراتها على المناطق ذات المحصولين وتوفر لها الكثير من الآلات، بما فيها البلدوزرات، بحيث يمكن تجويد تربة الحقول الرطبة وازالة الموانع بين الحقول وتحويل الحقول كلها الى حقول قياسية.

غير انه لا يجوز السعى الى ترتيب حتى الحقول الواقعة على التلال كلها فورا، بدعوى تهيئة الحقول ذات المحصولين. ففى قضاء زانغيون على سبيل المثال، توجد مساحة كبيرة من الحقول ليس على السهول فحسب، بل وعلى التلال ايضا. فلا بد من ترتيب الحقول الواقعة على السهول فقط فى الوقت الحاضر، وترك الحقول الواقعة على التلال على حالها.

وفى سبيل استحداث مناطق تزرع محصولين واعتماد التخصص فى الانتاج الزراعى، لا بد من تحقيق مكننة الاعمال الزراعية وتحديثها.

فبدون مكننة الاعمال الزراعية وتحديثها لا يمكن زرع محصولين فى السنة. فزراعة محصولين فى السنة تتطلب انهاء الاعمال الزراعية كلها فى حينه وبأسرع ما يمكن. كما انه بدونهما لا يمكن التخصص فى الانتاج الزراعى ايضا.

فى المستقبل، ينبغى انجاز كل الاعمال الزراعية بواسطة الآلات، ناهيك عن زراعة القمح فى المناطق ذات المحصولين. وحتى زراعة فول الصويا ايضا قابلة للمكننة تماما. اذا حددنا عرض الاثلام بشكل قياسى فى حقول فول الصويا وصنعنا الآلات المناسبة لها، بوسعنا ان نقوم بالبذار ورش الكيماويات الزراعية والتعشيب وكافة الاعمال الزراعية الاخرى بالآلات. ان كل البلدان المشهورة بزراعة فول الصويا تؤدى كافة الاعمال الزراعية بالآلات.

الفرد الواحد فى المزرعة الجامعة رقم ٥ التابعة للدولة يتعهد حاليا ١٠ هكتارات من الحقول غير الارزية بفضل مكننة الاعمال الزراعية. ففى المناطق ذات المحصولين من محافظة هوانغهاى الجنوبية ايضا، يجب مكننة كل الاعمال الزراعية

تماما فى المستقبل حتى يتعهد كل فرد ٨ او ٧ هكتارات من الحقول غير الارزية، ان كان من المتعذر عليه تعهد ١٠ هكتارات. فى حالة كحالة زرع محصولين فى السنة، لا بأس على الاطلاق حتى وان تعهد الفرد الواحد ٥ هكتارات من الحقول غير الارزية. ذكرت سائقة جرار تعمل فى المزرعة الجامعة فى قضاء ريونغيون فى كلمتها امام المؤتمر الوطنى الزراعى الحالى بان تسعة من افراد عائلتها يشتغلون مثلها سائقى جرارات. علينا فى المستقبل ان نجعل جميع الفلاحين يزاولون الزراعة بالآلات فضلا عن قيادة الجرارات.

وبغية تحقيق مكننة الزراعة وتحديثها، لا مناص من زيادة استثمارات الدولة فى هذا المجال وانتاج عدد كبير من الجرارات وغيرها من الآلات الزراعية الحديثة، وتزويد الريف بها. كما ينبغي اتخاذ اجراءات بعيدة النظر لتأمين آلات، مثل الحصادات الدراسات للقمح.

ولا بد من وضع جميع الحقول التى تزرع محصولين فى السنة تحت الرى.

ان كميات كبيرة من المياه تذهب الآن هدرا فى حقول الارز، فلا بد من وضع حد نهائى لمثل هذه الظواهر والاقتصاد فى استهلاك المياه وتحويلها لرى الحقول غير الارزية. كما ينبغى حفر الآبار حيثما امكن ذلك والتنقيب بنشاط عن مصادر المياه لتأمين رى الحقول غير الارزية.

وليست هناك اية مشكلة كبيرة تكتنف رى المناطق ذات المحصولين. فالقمح، اصلا، لا يتطلب الا قدرا قليلا من الرطوبة. فاذا ما اجاد العاملون تنظيم العمل، يمكنهم بسهولة حل مسألة المياه اللازمة فى مثل هذه المناطق.

وبغية استحداث مناطق قابلة لزراعة محصولين فى السنة واعتماد التخصص فى الانتاج الزراعى، لا بد من الذهاب الى عين المكان والاطلاع بدقة على الاوضاع الواقعية ووضعها فى الحسبان.

كنت اود ان اوجه العمل مباشرة على الطبيعة، لكننى لا اجد متسعا من الوقت لذلك. فمن واجب العاملين فى لجنة الدولة للتخطيط واللجنة الاقتصادية التابعة للجنة الشعبية المركزية ولجنة الزراعة ان يذهبوا الى عين المكان ويقوموا بمعاينة مواقع

العمل بدقة ويقدموا مقترحات بناءة. انهم حاليا لا يعرفون تمام المعرفة مقدار المساحة القابلة لزراعة محصولين فى السنة. فلا يجوز للعاملين ان يتجولوا فى مواقع العمل من غير هدى، بل يجب عليهم ان يذهبوا الى كل رقعة من الحقول ليلمسوا الواقع عن كثب ويستوعبوه بشكل صحيح.

ومن المستحسن اشراك العاملين فى لجنة الاقتصاد الزراعى فى المحافظة، والاساتذة والطلاب فى جامعة الزراعة فى المحافظة، فى معاينة مواقع العمل.

ويجب تحديد الحقول المزمع ادخال المكننة والرى واجراء ترتيب الاراضي فيها ووضع الرسوم البيانية لها عن طريق اجادة معاينة الحقول.

ان من شأن استحداث مناطق قابلة لزراعة محصولين فى عدة اقضية من محافظة هوانغهاى الجنوبية، مثل اقضية اونغزين وكانغريونغ وريونغيون وزانغيون، ان يجعل من هذه المناطق قاعدة رائعة لانتاج الحبوب بمنأى عن اضرار التيفون.

ثم، ينبغي وضع مشروع خاص بتحويل قضاء وونغكى بمحافظة هامكيونغ الشمالية الى قضاء متخصص بزراعة فول الصويا.

اعتاد هذا القضاء فى الماضى ان يزرع مختلف المحاصيل، مثل فول الصويا والذرة، لكنه لم يكن يجنى غلالا طيبة من ايها. ففي العام الماضي مثلا، لم ينتج الا ٣٢٠٠ كغ من الذرة فى الهكتار الواحد. وبعد ان زرع صنف فول الصويا "هامبوك رقم ١٨" كمحصول متداخل فى مساحة ٥٠٠ هكتار، انتج ما متوسطه ٨٠٠ كغ فى كل هكتار. ولم يحصد ايضا سوى ١٨٠٠ كغ من فول الصويا المزروع كمحصول رئيسى فى مساحة ٤٠٠ هكتار. ان السبب الرئيسى لانخفاض غلة الحبوب فى قضاء وونغكى يعود الى عدم زرع المحاصيل التى تناسب ظروف التربة والمناخ فيه والى عدم تعاطى الزراعة بالطرق العلمية. ان التخصص فى زراعة صنف واحد من المحاصيل يبقى افضل بالطبع من الاخفاق فى زراعة فول الصويا او فى زراعة الذرة.

على قضاء وونغكى ان يسير فى اتجاه التخصص فى زراعة فول الصويا. عندئذ، يمكن تأهيل التقنيين المختصين بهذا الحقل وتطوير تقنية زراعة فول الصويا وتركيم الخبرات فيها.

وعلـى ضـوء التخـصص فـى زراعـة فـول الـصويا، ينبغـي زرع الـذرة بالكمـية اللازمة لتربية المواشي فقط.

واذا اريد النجاح فى زراعة فول الصويا، يجب رى الحقول جيدا.

فـول الـصويا يـتطلب، اصـلا، مقاديـر كبيـرة مـن المـاء. فبـناء علـى المعلـومات المتوفرة، يحتاج فول الصويا الى كمية اكبر من الماء عندما يزهر، واذا لم تتوفر المياه بالقدر المطلوب اثناء مرحلة النضوج، لا تكبر حبات الفول بل تظل صغيرة.

وبعـد الـتحقق مـن مـساحة الحقـول التـى شـملتها شـبكة الـرى فـى قـضاء وونغكـى، ينبغـى زرع فـول الصويا بدءا بالحقول القابلة للرى. وينبغى ايضا شن نضال يرمى الى تعمـيم الـرى فـى الحقـول غيـر المـروية. ان قـضاء وونغكـى غنـى بمـصادر المـياه لانـه يحـاذى نهـر دومـان. فـاذا مـا توفـرت لـه مضخات المياه، لن تعود هناك اية مشكلة كبيرة فى رى الحقول غير الارزية.

والشىء المهم الآخر فى اجادة زراعة فول الصويا هو زرع الاصناف الجيدة منه.

فـلا بـد مـن بـذل جهـود مكثفة للحصول على اصناف جيدة من فول الصويا، وبهذه الطـريقة، يجـب استنباط وزرع الاصناف المناسبة للمناخ والتربة فى محافظة هامكيونـغ الشمالية والقابلة للزراعة المكثفة.

وفـى حـال وجـود اصـناف مناسـبة مـن فـول الـصويا، يجـب زرعهـا هـذا العـام فـى قـضاء وونغكـى علـى سـبيل التجـربة، واذا اعطـت نـتائج حسنة، يجـب توظيـف مزيد من اسـتثمارات الدولـة فـى الـرى وارسـال الآلات ايـضا بـاعداد كبيـرة واتخـاذ الاجـراءات اللازمـة لتخصيب الارض. كذلك، ينبغـى ارسـال العلمـاء الـزراعيين الـى هـذا القـضاء لاجراء الابحاث فيما هم يساعدون فى زراعة فول الصويا بطريقة علمية.

تملـك محـافظـة هامكيـونـغ الـشمالية احتياطـيات ضـخمة لانـتاج الحبـوب. لكن الدولة لـم توظـف الا النزر اليسير من الاستثمارات ولم تعمل المحافظة نفسها اى شىء يستحق الذكـر علـى صـعيد تطوير الزراعة فيها فى الماضى. لذلك، تعرضـت لاضرار افدح من غيرها خلال فترة الجفاف الشديد فى العام الماضى.

ومـن المستحـسن ان تتخـصص المـزرعـة الجامعـة رقـم ٥ الـتابعة للدولـة ومـزرعـة

بوتاى التابعة للدولة بمحافظة ريانغكانغ فى انتاج البطاطا المعدة للتصدير. المزرعة الجامعة رقم ٥ التابعة للدولة مزرعة ممتازة نسبيا من حيث مستواها التقني وغلة الهكتار الواحد من البطاطا فيها ايضا مرتفعة. فاذا ما اجيد تنظيم العمل وتم التخصص فى انتاج البطاطا، يمكن الحصول على غلة اعلى بعد.

بلغني ان فى قضاء وونهونغ بمحافظة ريانغكانغ حوالى الفى هكتار من الاراضي النجدية. فيجب علينا ان نستفيد منها بصورة فعالة.

لقد قدم اقتراح بانشاء مراع على تلك الاراضي وتربية ١٠ آلاف رأس غنم فيها. انها فكرة جيدة. فبالوسع كسب ايرادات طائلة من بيع صوف الغنم. يمكن جز ما بين ٣ و٤ كغ من الصوف فى المتوسط من رأس الغنم الواحد فى السنة. اى يمكن الحصول على ١٥ طنا من الصوف من خمسة آلاف رأس غنم. وسعر الكيلوغرام الواحد من صوف الغنم يقدر بـ ٤٠ وونا. وهكذا يمكن كسب ٦٠٠ ألف وون من بيع كمية ١٥ طنا من الصوف.

ومن تربية الاغنام يمكن انتاج كمية غير قليلة من اللحوم ايضا. يقولون بانهم سيفرزون العشرة آلاف رأس غنم، فسيبقون على خمسة آلاف رأس خلال فصل الشتاء وسيذبحون الخمسة آلاف رأس الباقية لانتاج اللحوم. وعلى افتراض ان رأس الغنم الواحد يعطى ٢٥ كغ من اللحم، سوف يحصلون على ١٢٥ طنا من اللحوم. وحتى اذا بيعت جلود الاغنام، يمكن الحصول على ايراد كبير.

ولا ينبغي ترك النجود الواقعة فى قضاء وونهونغ والبالغة مساحتها ألفي هكتار بدون استعمال، بل يجب تربية الاغنام فيها. ان محافظة ريانغكانغ كانت مقصرة فى تربية الاغنام فى الماضى. فرغم ان الدولة ارسلت اليها عددا كبيرا من الاغنام فى الفترة الماضية، تركتها تنفق بردا او جوعا بسبب التقصير فى الاعتناء بها. ولكن لا يجوز ان تتكرر مثل هذه الظاهرة مرة اخرى. لا تربى المواشي فى المناطق الاخرى لانها تفتقر الى المراعى. غير ان محافظة ريانغكانغ مطالبة بتربية الاغنام بصورة مركزة عن طريق اجادة تنظيم العمل ما دامت تملك مساحة كبيرة من المراعى.

ويجب اجادة تأمين الحملان. فالنعجة لا تلد الا حملا او حملين دفعة واحدة. فان

تم ذبح ٥ آلاف رأس غنم كل سنة، فقد تنشأ هناك مشكلة لجهة تأمين الحملان. لذلك، يجب علينا ان نعير هذه المسألة الاهتمام الواجب.

اما لحوم الغنم المنتجة، فمن المستحسن تموين وحدات الجيش الشعبي او العمال بها.

بعده، ينبغى اعتماد التخصص فى زراعة التبغ.

ان زراعة التبغ منتشرة فى كل مكان الآن على نحو لا تنتج معه الا كميات ضئيلة من التبغ فى هذه المزرعة او تلك. وبهذه الطريقة، لا يمكن تحديث زراعة التبغ او زيادة انتاجه بسرعة.

فمن اجل زيادة انتاج التبغ بسرعة، لا مندوحة عن اعتماد التخصص فى زراعة التبغ بصورة حاسمة. بناء على المعلومات المتوفرة من البلدان الاخرى، يتضح لنا ان التخصص والتكثيف فى زراعة المحاصيل الصناعية، مثل التبغ، هما افضل طريقة لانتاجها.

والتخصص فى زراعة التبغ من شأنه ان يمكن من رفع المستوى التقني لزراعته وتحديث عملية التجفيف والتوضيب والاستفادة من القوى التقنية بصورة مركزة، كما يتيح توجيه وادارة زراعة التبغ على نحو افضل وانتاج كمية اكبر من التبغ فى مساحة محدودة. حتى الآن، وزراعة التبغ عندنا مبعثرة هنا وهناك بحيث لا نستطيع توجيهها والاشراف عليها كما ينبغى مما يفقدنا مقادير كبيرة من التبغ.

وزيادة انتاج التبغ عن طريق اعتماد التخصص فى زراعته تتيح لنا ان نكسب مبالغ كبيرة من العملة الاجنبية. فالتبغ يعد احد المصادر الرئيسية للعملة الاجنبية.

والتخصص فى زراعة التبغ يتطلب اجادة اعداد مزارع متخصصة فى زراعته. حرصنا فى الماضى، بغية زيادة انتاج التبغ، على ان تقوم المزارع التعاونية الكائنة فى المناطق التى ينمو فيها التبغ جيدا بزرعه فى مساحة قدرها ٢٥ هكتارا فى آن مع انتاج الحبوب. ينبغى الابقاء على تلك المزارع كما هى واستحداث مزارع متخصصة فى زراعة التبغ على حدة. طبعا، حين ترون ضرورة تحويل المزارع التعاونية التى تزرع مساحة ٢٥ هكتارا تبغا الى مزارع متخصصة فى زراعة التبغ، فلكم ان تفعلوا ذلك.

ويجب اقامة مزارع متخصصة فى زراعة التبغ فى المناطق التى تملك خبرة فى

هذا المجال وتقدر على تأمين الايدى العاملة الموسمية الضرورية لزراعة التبغ. تحتاج زراعة التبغ الى عدد كبير من الايدى العاملة عند قطف اوراقه. ان عجز المزارع التعاونية عن توسيع مساحة حقول التبغ توسيعا كبيرا وعن التخصص فى زراعة التبغ فى الوقت الراهن، انما يعود بصورة رئيسية الى عدم قدرتها على تأمين الايدى العاملة اللازمة لقطف اوراق التبغ.

يجب اقامة عدة مزارع متخصصة فى زراعة التبغ فى منطقة يوسون من قضاء هوايريونغ بمحافظة هامكيونغ الشمالية حيث ينمو التبغ جيدا. هذه المنطقة تملك قدرا معينا من الخبرة فى زراعة التبغ، وتقع على مقربة من منجم للفحم، ويوجد فيها مصنع للصناعة المحلية ايضا. فاذا ما اقيمت فيها مزارع متخصصة بالتبغ، كان ذلك انسب لنا سواء أ من ناحية تأمين الايدى العاملة الموسمية او حل مسألة الفحم اللازم لتجفيف التبغ. سمعت بان فى المنطقة المشار اليها ست مزارع تعاونية. فيمكن تحويل تلك المزارع كلها الى مزارع متخصصة بالتبغ.

ومن المستحسن اقامة مزرعة متخصصة بالتبغ فى قضاء سونغتشون بمحافظة بيونغآن الجنوبية ايضا. فتبغ سونغتشون ذائع الصيت فى العالم.

وفى حال اقامة مزارع متخصصة بالتبغ مستقبلا، يجب تحويل جميع رقع التبغ الصغيرة التى تملكها المزارع التعاونية الى حقول ذرة.

وبغية التخصص فى زراعة التبغ، ينبغى للدولة ان توظف استثمارات فى تلك المزارع المتخصصة واتخاذ مختلف الاجراءات الآيلة الى تحديث انتاج التبغ. وينبغى اقامة شبكات للرى فى المزارع المتخصصة بالتبغ ومكننة عمليات انتاج التبغ بنشاط عن طريق توفير مختلف الآلات والتجهيزات لها باعداد كبيرة. ويتعين، على وجه الخصوص، بناء رحبات حديثة رائعة لتجفيف التبغ.

ووصولا الى التخصص فى زراعة التبغ، لا بد من اجادة تنظيم الايدى العاملة اللازمة لقطف اوراق التبغ تبعا لما تحتاجه كل مزرعة من المزارع. ففى موسم قطف اوراق التبغ، يجب تعبئة ربات البيوت فى مركز القضاء واحياء العمال وكذلك العمال فى مصانع الصناعة المحلية. لهذا الغرض، يجب الحرص على ان تتفق الاقضية مسبقا

مع مزارع التبغ بخصوص عدد الايدى العاملة المزمع تعبئتها لمساعدتها فى القطاف وتلتزم بذلك من كل بد.

ويجب رفع غلة الهكتار الواحد من التبغ فى المزارع المتخصصة بالتبغ.

ان غلة الهكتار الواحد من التبغ ليست بتلك الغلة المرتفعة بالمقياس العالمى ايضا. تفيد المعطيات المتوفرة بان البلد الذى يحتل المرتبة الاولى من حيث غلة التبغ لا ينتج سوى ٢٩٠٠ كغ فى كل هكتار. ان كثيرا من البلدان فى العالم تزرع التبغ الآن على نطاق واسع. وقد سمعت بان احد البلدان ينتج اكثر من ١٦٠ ألف طن من التبغ سنويا. لكن بلادنا لا تنتج الا ٢١٢٠ كغ من التبغ فى كل هكتار، مع انها تقوم بزراعة التبغ على نطاق ضيق. فلا بد من رفع غلة الهكتار الواحد من التبغ بصورة حاسمة.

فى المزارع المتخصصة بالتبغ، يجب انتاج ٤ اطنان فى الهكتار الواحد عن طريق اعتماد الطريقة التكثيفية فى زراعة التبغ وتحديثها. اذا عملت المزارع المتخصصة بالتبغ على زيادة عدد غرسات التبغ فى البيونغ الواحد ورى حقوله ريا كافيا واستخدام الاسمدة حسبما تنص المؤشرات التقنية وقطف اوراقه فى حينه، يمكن تماما انتاج ٤ اطنان من التبغ فى الهكتار الواحد. بلغني ان المزرعة رقم ٧ انتجت فى العام الماضى ٦٦٠٠ كغ من التبغ فى الهكتار الواحد. وفى المستقبل، يمكنها زيادة الغلة بصورة ملحوظة اذا تم اعتماد التخصص فى زراعة التبغ واعتماد الطريقة التكثيفية فى زراعة التبغ. اذا انتجت بلادنا ٤ اطنان من التبغ فى الهكتار الواحد، فستكون قد بلغت اعلى مستوى فى العالم.

والتبغ المنتج فى المزارع المتخصصة بالتبغ يجب تصديره كله الى البلدان الاجنبية. اذا انتجنا هذا العام ٤ اطنان من التبغ فى الهكتار الواحد بعد اقامة المزارع المتخصصة، سيكون باستطاعتنا ان نصدر ٢٠ ألف طن من التبغ اعتبارا من العام القادم. وبتصدير هذه الكمية من التبغ، يمكن الحصول على ٢٠ مليون روبل اذا حسبناها بالروبل و١٠ ملايين جنيه استرلينى اذا حسبناها بالجنيه الاسترلينى. واذا ما بنينا مصانع حديثة للتبغ وقمنا بتصنيعه بشكل متقن وبعناه الى البلدان الاخرى، يمكن لنا عندئذ الحصول على مبالغ اكبر من ذلك بكثير من العملة الاجنبية.

ان الطلب على التبغ شديد الآن على نطاق العالم كله. فلا بد من زيادة انتاج التبغ وتصديره على نطاق واسع وكسب العملة الاجنبية منه. حسب محافظة هامكيونغ الشمالية ان تنتج السجائر من النوعية الرفيعة وتبيعها للبلدان الاخرى، لتحصل على مقدار كبير من العملة الاجنبية.

اما التبغ المنتج كمحصول لاحق فى المناطق التى تزرع محصولين فى السنة فى محافظة هوانغهاى الجنوبية، فمن المستحسن تخصيصه للاستهلاك المحلى بعد تصنيعه فى مصنع سينتشون للسجائر.

ليس فى مقدورنا ان نقوم باستحداث المناطق ذات المحصولين وانشاء المزارع المتخصصة دفعة واحدة. يجب اجراء هذا العمل بالتدريج، بناء على حسابات مضبوطة. وحسنا تفعلون ان انتم عملتم على استحداث المناطق التى تزرع محصولين فى محافظة هوانغهاى الجنوبية من ضمن خطة مدتها سنتان او ثلاث سنوات.

وبالنسبة لاقامة المزارع المتخصصة بالتبغ ايضا، سيكون من الانسب لنا استكمال هذا العمل خلال سنتين تقريبا، كأن يصار الى اقامة عدة مزارع فى السنة. فليس بالامر البسيط على الاطلاق انشاء مزارع متخصصة بالتبغ تبلغ طاقتها التصديرية ٢٠ - ٣٠ ألف طن من التبغ سنويا.

ينبغي للمجلس التنفيذى ان يضع، وفق الاتجاه الذى رسمته اليوم، خطة مفصلة تتطرق الى ادق المسائل، فتذكر مثلا اية مزارع يجب تحويلها الى مزارع متخصصة هذا العام واية مزارع فى العام القادم، واية آلات وتجهيزات يجب تزويد تلك المزارع بها ومتى يجب ان يتم ذلك.

والمحافظات التى ينبغى لها ان تنشئ المزارع المتخصصة بالمحاصيل ايضا، يجب ان تجيد تنظيم العمل، قابضة على زمام الامور بيد حازمة. وهكذا، يجب اقامة مناطق ذات محصولين فى محافظة هوانغهاى الجنوبية فى غضون السنوات القليلة المقبلة، واستحداث مزارع متخصصة فى مناطق اخرى، بحيث نحدث انعطافا جديدا فى انتاج عدة محاصيل، من بينها القمح وفول الصويا والتبغ.

فى الاجتماع الاستشارى اليوم قدم اقتراح مفاده انه من المستحسن تأمين

الكيماويات الكابحة للنمو، لانه اذا غرست ٣٠٠٠ شتلة من القمح فى البيونغ الواحد، فقد تسقط عيدانه على الارض. وللحيلولة دون ذلك، يمكن استخدام تلك المواد الكابحة انما يجب على اية حال رش كمية ضئيلة من الاسمدة الآزوتية.

اننى اطالع المعلومات المتعلقة بزراعة القمح فى الايام الاخيرة، وقد جاء فيها ان البلدان الاخرى قليلا ما تستخدم الكيماويات الكابحة للنمو وتعتمد اساسا طريقة التقليل من استعمال الاسمدة الآزوتية بغية منع سقوط عيدان القمح.

تفرط بلادنا فى الوقت الراهن فى استعمال الاسمدة الآزوتية فى حقول القمح. ولكن الاصح هو رش ما بين ٦٠ كغ و٨٠ كغ من الاسمدة الآزوتية تقريبا من حيث المقومات فى الهكتار الواحد من حقول القمح.

اذا ما استعملت الاسمدة الآزوتية بالقدر المناسب فى حقل القمح، يمكن الحيلولة تماما دون سقوط عيدان القمح. هذا ما تدل عليه بوضوح خبرات بلادنا فى زراعة الارز. لما كنا فى الماضى نرش الاسمدة الآزوتية على مرحلتين او ثلاث مراحل قبل حلول ٢٥ حزيران، فان الارز كان يتشبع بكمية كبيرة من مقومات الاسمدة دفعة واحدة فيصاب بالتخمة ويسقط على الارض. فى تلك الفترة، كان الكتاب المدرسى المقرر فى جامعات الزراعة يقول هو ايضا بانه لا يجوز رش الاسمدة اطلاقا فى حقول الارز بعد ٢٥ حزيران. ولكننا اليوم نرش الاسمدة على عدة مراحل كى تمتص الارز مقومات الاسمدة كلها فلا يصاب بالتخمة. ففى العام الماضى، مثلا، زدنا عدد غراس الارز فى كل بيونغ حتى اكتظ باكثر من ١٧٠٠ غرسة، لكن عيدان الارز لم تخر على الارض نتيجة اعتماد نظام سليم للتسميد. ان زراعة القمح هى الاخرى لا تختلف كثيرا عن زراعة الارز.

فمن واجب العلماء والتقنيين فى قطاع الزراعة ان يبحثوا عن طرق معقولة للتسميد تتيح لنا ان نجيد زراعة القمح من دون حاجة الى استعمال الكيماويات الكابحة للنمو، وذلك من خلال الاطلاع على المعلومات الاجنبية ومن خلال دراساتهم الذاتية ايضا.

فى المؤتمر الزراعى الحالى نوقشت كثير من المسائل، انما المسألة المتصلة بانتاج الفواكه وشرانق دود القز لم تطرح على بساط المناقشة. بيد انه لا توجد مشاكل

عالقة بشأنهما. بعض العاملين فى حقل الزراعة فرضوا فى الآونة الاخيرة تربية دود القز حتى على المزارع التعاونية التى لا تتوفر فيها اشجار التوت، بحيث اضطر افرادها الى التجوال هنا وهناك لجمع اوراق اشجار التوت البرى فى عز موسم الزراعة. لا يجوز ان يتكرر مثل هذا التصرف اطلاقا بعد الآن. يجب تربية دود القز فقط فى المزارع التعاونية التى تتوفر فيها اشجار التوت.

بلغني ان جميع الرفاق المشاركين فى المؤتمر الزراعى يقولون بانهم قد اصبحوا على علم واضح بالطريقة الزراعية المستقلة بعد استماعهم الى خطابى وكلمات الرفاق امام المؤتمر. وهذا لعمرى امر محمود للغاية. لا يجوز بعد الآن تعاطى الزراعة بطريقة العد على الاصابع. فليس الا برفع المستوى التقني وتعاطى الزراعة بطريقة علمية وتقنية، يمكن زيادة الانتاج الزراعى بسرعة.

لنطبق تطبيقا كاملا الطريقة الزراعية المستقلة من اجل احداث نهوض جديد فى الانتاج الزراعى

خطاب القى فى المؤتمر الزراعى الوطني

٢٧ كانون الثانى ١٩٧٨

ايها الرفاق،

يستمر مؤتمركم بنجاح منذ عدة ايام. وهذا المؤتمر الزراعى الوطني هو، بكل معنى الكلمة، مؤتمر للمنتصرين وللابطال الزراعيين.

ان التقرير الذى قدم الى المؤتمر جيد، كما ان الكلمات التى القاها العديد من الرفاق مشوقة وممتازة جدا. لقد تحدث الكثير من الرفاق فى كلماتهم عما حققوه من نجاحات باهرة ومآثر النضال البطولى، فكان ان اعطوا المشاركين فى هذا المؤتمر دروسا تعليمية حية. وهم لم يقوموا باجمال النجاحات التى حققوها فى مضمار عملهم فحسب، بل عقدوا العزم الثابت على تطوير الانتاج الزراعى والارتفاع به الى مستوى اعلى فى المستقبل ايضا.

اسمحوا لى ان اوجه التهانى الى جميع الرفاق المشاركين فى هذا المؤتمر والابطال الزراعيين، والى العاملين القياديين فى جميع المصانع والمؤسسات وفى اجهزة الدولة والاقتصاد وفى اللجان الحزبية من مختلف المستويات، وعلى رأسها اللجان الحزبية فى المحافظات، والذين يمدون يد المساعدة الى الجبهة الزراعية، والى

المنظمين الذين نجحوا فى تنظيم وعقد هذا المؤتمر.

لقد قمنا فى المؤتمر الزراعى الوطني الحالى باجمال ما حققناه خلال العام المنصرم من حصاد وافر لم يسبق له مثيل فى تاريخ بلادنا. لذا، فان ما قمنا به من استعراض واستخلاص كان امرا بالغ الروعة ومجيدا الى ابعد الحدود.

فى الحقيقة، ان المنجزات التى حققناها على صعيد الانتاج الزراعى فى العام المنصرم منجزات هائلة جدا. فقد تجاوزنا المستوى العالى للبلدان المتطورة فى العالم من حيث غلة الارز لكل هكتار ونكاد نلحق بمستواها فى زراعة الذرة ايضا. وهكذا، بلغنا المستوى الاعلى فى العالم فى تطور زراعة الارز والذرة، وهما من اهم المحاصيل الزراعية، وحققنا نجاحات باهرة فى جميع حقول الانتاج الزراعى الاخرى، بما فيها زراعة الخضروات والمحاصيل الصناعية.

ان النجاحات العظيمة المحققة على الجبهة الزراعية هى ثمرة القيادة الصحيحة لحزبنا والنضال البطولى للشغيلة الزراعيين من اجل وضع قضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية موضع التطبيق، كما هى نتيجة للتعبئة العامة للشعب كله، وعلى رأسه العمال والعلماء والتقنيون ورجال الجيش، فى تقديم المساعدة الفعالة للريف.

ان احد العوامل الرئيسية للتطور المذهل الذى تشهده الزراعة عندنا فى السنوات الاخيرة انما يكمن فى ازدياد القدرة الصناعية لبلادنا.

فلو لم تكن لدينا الصناعة الجبارة، ما امكننا ان نوفر تلك المقادير الكافية من الآلات الزراعية المختلفة، بما فيها الجرارات والشاحنات ومضخات المياه، واللوازم الزراعية، مثل الاسمدة الكيماوية ومبيدات الاعشاب الضارة واسمدة العناصر النزرة للريف. نظرا لان لدينا مثل تلك الصناعة الجبارة، فاننا نؤمن قدر ما نشاء من الآلات الزراعية الحديثة واللوازم الزراعية التى نحتاج اليها فى الانتاج الزراعى. فى بلادنا، الكهرباء متوفرة بالقدر الذى يحتاج اليه الريف فى الوقت الحاضر. واظن انه ليس ثمة من بلد فى العالم تمت به كهربة الريف ويستخدم قدرما يشاء عن الكهرباء فى الانتاج الزراعى مثل بلادنا. وفى الوقت نفسه، اصبحت بلادنا فى مصاف البلدان المتطورة من حيث عدد الجرارات المخصصة لكل ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية.

وطبقا لمنهج تحويل الطبيعة ذى البنود الخمسة الذى طرحته الدورة الكاملة الثانية عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب، المنعقدة فى تشرين الاول عام ١٩٧٦، فقد استكملنا مشاريع رى ٢٠٠ ألف هكتار من الحقول غير الارزية خلال مدة تزيد قليلا عن سنة. وهذا النجاح النادر المثيل انما يعزى الى النضال البطولى الذى خاضته طبقتنا العاملة وجماهير الشعب العامل، كما يعود الفضل فيه الى القدرة الصناعية ايضا.

تدل النجاحات العظيمة المحرزة فى حقل الاقتصاد الريفى بجلاء على مدى قدرة اقتصادنا الوطني الاشتراكي المستقل، وتضفى مزيدا من التألق على قدرة دولتنا الصناعية الاشتراكية. ولدينا ملء الحق فى ان نفخر امام العالم بجبروت الصناعة الاشتراكية فى بلادنا.

فى هذا المؤتمر الذى نقوم فيه باستخلاص النجاحات المسجلة فى مضمار الانتاج الزراعى خلال العام المنصرم، لا يسعنى الا ان اقدر عالى التقدير منجزات النضال البطولى لاعضاء حزبنا، حزب العمل، وطبقتنا العاملة وفلاحينا العاملين وعلمائنا وتقنيينا الذين بنوا الصناعة الحديثة المتطورة من كل النواحى وحولوا بلادنا الى دولة صناعية اشتراكية خلال مدة وجيزة فوق اكوام الرماد اذ أتى القصف الوحشى للغزاة الامبرياليين الامريكيين على كل شىء ولم يترك حجرا على حجر، مسفهين بذلك تخرصات الاعداء الذين تشدقوا بانه لن تقوم لنا قائمة مرة اخرى ولا حتى بعد مئة عام.

ان المظافر العظيمة المحققة فى حقل الاقتصاد الريفى عندنا برهان مادى دامغ على صحة قضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية.

وتطبيقا للقضايا الريفية هذه، طرح حزبنا سياسات ومناهج صحيحة عند كل مرحلة من مراحل تطور الثورة ونفذها تنفيذا كاملا. فقد عبأ حزبنا بنشاط العمال والعلماء والتقنيين ورجال الجيش، فضلا عن الفلاحين جميعا، لدفع عجلة الثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى الريف بقوة الى الامام، تحت الرايات الحمراء للثورات الثلاث ووفق المنهج الذى طرحته القضايا الريفية. حقا، لقد انجزنا الشىء الكثير خلال السنوات الاربع عشرة الماضية التى تلت صدور القضايا الريفية فى شباط عام ١٩٦٤. ونتيجة لاتخاذ الخطط الصحيحة من قبل حزبنا واجادة تنظيم العمل لتنفيذ خطط الحزب

من جانب المنظمات الحزبية من مختلف المستويات، فقد امكن تحقيق تلك النجاحات العظيمة فى بناء الريف الاشتراكى.

وفى الوقت نفسه، فان النجاحات العظيمة التى شهدها الاقتصاد الريفى فى بلادنا مردها الى ان الشعب كله خاض نضالا بطوليا كرجل واحد، ملتفا كالبنيان المرصوص حول الحزب.

فحزبنا لديه ذاك الشعب البطل الذى قهر الامبريالية اليابانية من خلال النضال المسلح المرير ضد اليابان طوال ١٥ عاما، واحرز النصر فى الحرب الضروس ضد المعتدين الامبرياليين الامريكيين التى دامت ثلاث سنوات، وبنى الوطن الاشتراكى فوق الانقاض حيث دمر كل شىء بفعل الحرب التى فرضها عليه الامبرياليون الامريكيون. وحزبنا ليعتز اعتزازا فائقا بان لديه مثل هذا الشعب البطل. ولو لم يكن لدينا شعبنا البطل المتحد كالبنيان المرصوص حول الحزب، لما استطعنا ان نمتطى صهوة تشوليما او ان نندفع اليوم الى الامام بسرعة تشوليما زائد معركة السرعة.

فى الفترة الماضية، التف شعبنا كرجل واحد حول الحزب فى النضال العزوم من اجل بناء الريف الاشتراكى، وقامت الصناعة بمساعدة الزراعة، والمدن بمعاونة الريف، والطبقة العاملة بمؤازرة الفلاحين مؤازرة فعالة. الامر الذى ادى الى تحقيق تلك النجاحات الكبيرة فى بناء الريف الاشتراكى. واستطاع شعبنا ان يضع مليون هكتار تحت الرى فى ظرف سنوات قليلة، بحيث حول بلادنا الى بلد الرى الذى تتدفق فيه المياه غزيرة. وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع رى ٣٠٠ ألف هكتار سنويا فوق اكوام الرماد بعد الحرب رغم كونه صفر اليدين. وفى العام الفائت فحسب، عمم الرى على ٢٠٠ ألف هكتار من الحقول غير الارزية الباقية الواقعة فى المناطق الجبلية التى كان من المتعذر ريها سابقا، وذلك بغية التغلب على تأثير الجبهة الباردة. ان اتمام رى ٢٠٠ ألف هكتار من الحقول غير الارزية خلال مدة تزيد قليلا عن سنة واحدة لهو امر نادر الوقوع فى العالم. اذا لم يكن ذلك معجزة، فماذا يكون يا ترى؟ وان لم يكن ذلك ملحمة للشعب البطل الذى يندفع بسرعة تشوليما زائد معركة السرعة، فما عساه يكون اذن؟

اننى راض تمام الرضا عن حصيلة المظافر العظيمة فى مضمار بناء الريف

الاشتراكى التى تم استعراضها اليوم، المصادف الذكرى الرابعة عشرة لنشر القضايا الريفية، واعرب باسم اللجنة المركزية للحزب وحكومة الجمهورية، عن شكرى الحار لطبقتنا العاملة البطلة والفلاحين التعاونيين ورجال الجيش الشعبي والعلماء والتقنيين وكل ابناء الشعب الذين بذلوا فى الماضى كل ما لديهم دونما خوف من اجتياز الماء والنار فى النضال من اجل تحقيق القضايا الريفية، متحدين كجلمود صخر حول الحزب.

ايها الرفاق، لقد حققنا نجاحات عظيمة بالفعل وانجزنا اعمالا كثيرة تستأهل الفخار على الجبهة الزراعية فى العام الماضى. الا انه لا يجوز لنا اطلاقا ان نقنع او نركن الى النجاحات التى احرزناها. فما زال امامنا الكثير مما ينبغى القيام به، بل اكثر مما قمنا به حتى الآن.

لقد صادقت الدورة الاولى لمجلس الشعب الاعلى السادس، المنعقدة قبل عدة ايام، على مشروع الخطة السباعية الجديدة.

وخلال فترة الخطة السباعية الثانية، تواجه حقل الاقتصاد الريفى مهمة خطيرة انما مشرفة، الا وهى بلوغ قمة ١٠ ملايين طن من الحبوب. كذلك علينا ان ننفذ برنامج الثورة التقنية الذى طرحه مؤتمر الحزب الخامس على حقل الاقتصاد الريفى، بحيث نحرر الفلاحين من العمل المضنى والشاق وننجز مهام تعميم الرى وادخال الكهربة والمكننة والكيمأة فى الزراعة، وهى المهام التى ساقتها القضايا الريفية، على المستوى الاعلى.

وفى سبيل النجاح فى تحقيق جميع هذه المهام، لا بد من ان نعجل بتحقيق استقلالية الاقتصاد الريفى وتحديثه وعلميته، وان نقوم باعمال كثيرة على اساس ما سبق احرازه من نجاحات.

يجب علينا، اولا وقبل كل شيء، ان نضع منهج تحويل الطبيعة ذا البنود الخمسة، الذى طرحته الدورة الكاملة الثانية عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب، موضع التنفيذ التام.

ان شغيلتنا الزراعيين والشعب كله اتموا فيما مضى تنفيذ مشاريع الرى لمئتى ألف هكتار من الحقول غير الارزية من خلال نضالهم لانجاز مهمة رى اربعمائة ألف

هكتار، التى طرحتها الدورة الكاملة الثانية عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب. ولكن المساحة المتبقية بدون رى تبلغ مائتى ألف هكتار. فعلينا ان نضعها تحت الرى فى اسرع وقت ممكن. ان معظم مشاريع الرى الواجب تنفيذها تقع، اجمالا، فى مناطق غير مؤاتية للرى حيث يتطلب الامر حفر الآبار ودق الانابيب الاسطوانية فى الارض وجلب المياه من بعيد. وهذا ما يقتضي نضالا شاقا. فعلينا ان نعمل جاهدين لاتمام مشاريع رى الحقول غير الارزية بحيث نستكمل رى المائتي ألف هكتار من الحقول المتبقية فى غضون هذا العام.

ويجب اجادة تسوية الاراضى لتحقيق المكننة الشاملة.

ان السبب الرئيسى لعدم ادخال المكننة الشاملة على نطاق واسع وعدم تشغيل الآلات الزراعية بكامل طاقتها فى الوقت الحاضر انما يرجع الى عدم اجادة تسوية الاراضى. فمن واجب جميع المزارع التعاونية ان تزيل الحواجز بين الحقول والنتؤات الصخرية وترفع الحجارة وتنظم الاضلاع بين حقول الارز وتلغى الرقع الصغيرة من حقول الارز والحقول الاخرى لكى تدخل المكننة الشاملة على نطاق واسع.

وفي صلب الخطة السباعية الجديدة، تم ادراج مهمة استصلاح مائة ألف هكتار من الاراضى المغمورة بالمد. ومن اجل استصلاح الاراضي المغمورة بالمد، لا مناص من صنع الكراكات والمراكب اللازمة لذلك وتأمين كمية كافية من المعدات واللوازم المختلفة.

ليس الا بالتنفيذ الكامل لمنهج تحويل الطبيعة ذى البنود الخمسة الذى طرحه حزبنا، يتأتى لنا النجاح فى بلوغ قمة ١٠ ملايين طن من الحبوب. لذا، اهيب اليوم بجميع اعضاء حزبنا والعمال والفلاحين والعلماء والتقنيين وجميع الشغيلة الآخرين ان يبذلوا كل ما لديهم من طاقات ومواهب لتطبيق منهج تحويل الطبيعة ذى البنود الخمسة الى اقصى حد ممكن خلال السنوات القليلة القادمة، وبذلك يساهمون مساهمة ايجابية فى بلوغ قمة ١٠ ملايين طن من الحبوب.

ثم، يجب استكمال المكننة الشاملة للزراعة.

وتحقيقا لهذا الغرض، لا بد من انتاج اعداد كبيرة من الجرارات وارسالها الى الريف. فى الآونة الماضية، كرست الدولة جهودا جبارة لانتاج الجرارات، ووفرت

عددا كبيرا منها للريف. الا انه يتعين توفير المزيد من الجرارات لتحقيق المكننة الشاملة للزراعة.

من المتوقع توفير ما بين ٨ و١٠ جرارات لكل مائة هكتار من الاراضى الزراعية خلال فترة الخطة السباعية الثانية. وفى سبيل ذلك، لا بد من ان ننتج اعدادا كبيرة من الجرارات من طراز "تشوليما" و"بونغنيون" و"تشونغسونغ" و"زونزين" ونزود الريف بها.

كذلك علينا ان ننتج اعدادا كبيرة من الشاحنات خصيصا للريف.

لقد كدسنا فى العام الفائت اكواما عالية من المحاصيل الزراعية، لكننا لم نتمكن من نقلها كلها بعد. فلا تزال عدة ملايين من اطنان الحبوب مكدسة على البيادر فى المزارع التعاونية. وهذا دليل على ان الريف يعانى نقصا فى وسائط النقل. فعلينا ان ننتج فى المستقبل اعدادا كبيرة من الشاحنات ونزود الريف بها كى نخصص ما بين ٣ و٤ شاحنات لكل مائة هكتار من الاراضي الزراعية على الاقل.

وفى سبيل اتمام المكننة الشاملة للزراعة، لا بد كذلك من انتاج اعداد كبيرة من الحصادات دراسات الارز. فى زراعة الارز، تمت مكننة عمليات غرس اشتال الارز، الا انه لم تتم بعد المكننة الكاملة لعمليات الحصاد. بلغني ان مصنع كومسونغ للجرارات سوف ينتج الفا من الحصادات دراسات الارز كل سنة، غير انه بهذا العدد وحده يستحيل تحقيق المكننة الشاملة لزراعة الارز. فمن اللازم انتاج عدد اكبر من هذه الحصادات الدراسات وارسالها الى الريف.

ولا يجوز الاكتفاء بانتاج الحصادات دراسات الارز وحدها، بل ينبغي كذلك صنع الحصادات دراسات الذرة وحصادات البطاطا وحصادات الخضروات وغراسات اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال وغراسات الخضروات، الخ.

ومن اجل ضمان النجاح فى تحقيق المكننة الشاملة للزراعة، لا غنى عن رفع دور العاملين فى معاهد الابحاث الخاصة بالآلات الزراعية وميدان صناعة الآلات.

فمن واجب معاهد الابحاث الخاصة بالآلات الزراعية تشديد الابحاث فى مضمار المكننة الشاملة، بحيث تصنع فى اسرع وقت ممكن جرارات من طرز جديدة تستهلك

كميات قليلة من الوقود لكنها عالية السرعة وسهلة القيادة ورفيعة الجودة، وتصنع عددا كبيرا من الآلات الزراعية الحديثة، بما فيها الحصادات الدراسات والغراسات من مختلف الانواع. ومن واجب ميدان صناعة الآلات ان ينتج ويوفر الآلات وقطع الغيار اللازمة لتحقيق المكننة الشاملة للزراعة بكميات كافية وفى حينه تماما، وبذلك يسهم بقسط كبير فى تحقيق القضايا الريفية تحقيقا كاملا من خلال تقليص الفوارق ما بين العمل الزراعى والعمل الصناعى بصورة ملحوظة وجعل جميع الشغيلة الزراعيين يعملون بالآلات وفق المنهج الذى طرحه المؤتمر الخامس للحزب.

اغتنم مناسبة انعقاد هذا المؤتمر الزراعى، لادعو العاملين فى معاهد الابحاث الخاصة بالآلات الزراعية والعمال والتقنيين والموظفين فى ميدان صناعة الآلات ان يبذلوا كل ما فى وسعهم من جهود فى سبيل انجاز وتجاوز المهام الموكولة الى الحقل الزراعى بموجب الخطة السباعية الثانية وفى سبيل تنفيذ مهام الثورة التقنية الريفية الواردة فى القضايا الريفية تنفيذا كاملا.

بعده، ينبغي دفع عجلة الكيمأة فى الزراعة بقوة الى الامام.

لقد بنينا ابان فترة الخطة السداسية عددا كبيرا من مصانع الاسمدة، بما فيها معمل الاسمدة البولية التابع لمؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات، وهذا ما اتاح لنا بلوغ قمة الاسمدة الكيماوية بنجاح. ولكننا لا ننتج ولا نوفر الاسمدة المختلفة اللازمة للانتاج الزراعى بما فيه الكفاية فى الوقت الحاضر. وصحيح ان بلادنا تنتج الآن كميات هائلة من الاسمدة الآزوتية، الا انها لا تنتج بعد الاسمدة الفوسفاتية بالكمية الكافية، علما بان الانتاج الزراعى عندنا بات يتطلب فى السنوات الاخيرة المزيد من الاسمدة الفوسفاتية من اجل التغلب على تأثير الجبهة الباردة. ففى ظروف اشتداد تأثير الجبهة الباردة، تعتبر الاسمدة الفوسفاتية اكثر فعالية من الاسمدة الآزوتية لزيادة الانتاج الزراعى، مما يرتب علينا مهمة بالغة الشأن، الا وهى زيادة انتاج الاسمدة الفوسفاتية بسرعة.

ومن اجل زيادة انتاج الاسمدة الفوسفاتية بسرعة، لا بد قبل كل شيء من انتاج كمية كبيرة من حامض الكبريتيك.

كذلك من الواجب ادخال طريقة انتاج الاسمدة الفوسفاتية من دون استخدام

حامض الكبريتيك على نطاق واسع فى الصناعة الكيميائية. فليس من الضروري على الاطلاق استخدام حامض الكبريتيك فى انتاج الاسمدة الفوسفاتية. ففى الامكان انتاجها هى الاخرى باستخدام حامض الآزوتيك عوضا عن حامض الكبريتيك.

فعلينا ان نبذل جهودا ايجابية لانتاج المزيد من حامض الكبريتيك فى الوقت الذى ندخل فيه على نطاق واسع طريقة انتاج الاسمدة الفوسفاتية باستخدام حامض الآزوتيك، بحيث نزيد انتاج الاسمدة الفوسفاتية اكثر من ضعفين عما هى الآن فى اقرب وقت ممكن.

وفى آن مع زيادة انتاج الاسمدة الفوسفاتية، علينا ان نناضل بعزم وتصميم من اجل انتاج الاسمدة البوتاسية وتوفيرها بقوانا الذاتية.

لا ننتج ولا نوفر بانفسنا ما يكفى من الاسمدة البوتاسية فى الوقت الحاضر، الامر الذى يضطرنا الى تصدير الاسمدة الآزوتية الى الخارج واستيراد الاسمدة البوتاسية بدلا منها للزراعة. لا بأس طبعا فى مقايضة احد هذين السمادين بالآخر، انما من الافضل لنا ان ننتج الاسمدة البوتاسية بقوانا الذاتية. ان الزراعة تختلف عن الصناعة من حيث طبيعتها الموسمية. فاذا ما استوردنا الاسمدة البوتاسية من الخارج، فقد تصل متأخرة عن موعدها او قد لا تصل كل الكمية المطلوبة لسبب طارئ، الامر الذى سيؤدى الى اخفاق الزراعة. لذا، فقد لحظنا فى الخطة السباعية الثانية بندا يتعلق بانشاء قاعدة لانتاج الاسمدة البوتاسية وانتاج كمية كبيرة منها بقوانا الذاتية.

يجب على العاملين القياديين والعلماء والتقنيين وجميع العمال فى الحقل المختص بانتاج الاسمدة، بما فى ذلك وزارة الصناعة الكيميائية ولجنة الصناعة المنجمية، ان يزيدوا انتاج الاسمدة الفوسفاتية وينتجوا كمية كبيرة من الاسمدة البوتاسية بقواهم الذاتية فى اسرع وقت ممكن بحيث يوفرون كما ينبغى الاسمدة الكيماوية اللازمة لكيمأة الزراعة.

وبغية تحقيق كيمأة الزراعة، من الضرورة بمكان توفير كميات وافرة من الكيماويات الزراعية المتنوعة فضلا عن الاسمدة الكيماوية. فمن الواجب فى مجال الصناعة الكيميائية انتاج المزيد من الكيماويات الزراعية المتنوعة اللازمة لكيمأة الزراعة، بما فيها مبيدات الاعشاب الضارة ومبيدات الحشرات الضارة والمواد المحفزة للنمو والمواد الكابحة للنمو، ذات الفعالية القوية جدا.

ان انتاج وتوفير كل ما يلزم لكيمأة الزراعة فى بلادنا بقوانا الذاتية ليسا بالامر الهين على الاطلاق، بل لا يمكن ان يتحققا الا ببذل جهود ايجابية من قبل العاملين فى هذا الحقل. فمن واجب جميع العمال والعلماء والتقنيين فى ميدان الصناعة الكيميائية ان يسعوا بكل طاقتهم الى ايجاد ما لا يوجد فى بلادنا ويدخلوا منجزات العلوم والتقنية المتقدمة على نطاق واسع بغية حل جميع المشاكل المطروحة على صعيد كيمأة الزراعة بأنفسهم على افضل وجه.

ثم، ينبغى اجادة حفظ المنتجات الزراعية والعناية بها واحداث ثورة فى مضمار التوضيب.

ان الشغيلة الزراعيين فى الوقت الحاضر ينصرفون بكليتهم الى انتاج المنتجات الزراعية، لكنهم لا يتخذون اجراءات كافية لحفظها والعناية بها وتوضيبها، مما يؤدى الى فقدان كمية كبيرة من المنتجات الزراعية من جراء عدم نقلها فى حينه وعدم حفظها والعناية بها جيدا. علينا ان نحسن طرق حفظ المنتجات الزراعية والعناية بها ونحدث ثورة جذرية فى مضمار التوضيب، بحيث نحول دون فساد الحبوب التى جنيناها بكدنا وعرقنا ودون فقدان حتى ولو حبة واحدة منها.

كما ان اجادة حفظ المنتجات الزراعية والعناية بها والقيام بثورة فى مضمار التوضيب تعد ضرورة ملحة ايضا من اجل تحرير الفلاحين تحريرا كاملا من اعباء حبك زكائب القش. علينا الا نحرر الفلاحين من الاعمال الزراعية الشاقة بواسطة مكننة عمليات الانتاج الزراعى فحسب، بل وان نخلصهم حتى من حبك زكائب القش. صحيح ان حبك الزكائب ليس بذاك العمل البالغ الصعوبة ما دامت تحبك الآن بالآلات. الا انه لا يتسنى للفلاحين الوقت الكافى للدراسة من جراء انشغالهم فى حبك الزكائب اثناء الشتاء. اذا تم الاستغناء عن زكائب القش فى توضيب المنتجات الزراعية عن طريق تحسين طرق حفظها والعناية بها والقيام بثورة فى مضمار التوضيب، يستطيع الشغيلة الزراعيون عندئذ ان يتخلصوا من اعباء حبك الزكائب اثناء الشتاء.

ان من واجب العاملين فى جميع فروع الاقتصاد الوطني، وعلى رأسها حقل الاقتصاد الريفى، اجادة حفظ المنتجات الزراعية والعناية بها والمضى قدما فى

احداث ثورة فى مضمار التوضيب بغية الحيلولة دون خسران المنتجات الزراعية وتحرير الفلاحين تحريرا كاملا، ليس فقط من العمل المضنى والشاق، بل وحتى من حبك الزكائب ايضا.

وينبغى بناء الكثير من المستودعات الحديثة لحفظ المنتجات الزراعية بما فيها الحبوب والعناية بها. وفى الوقت عينه، ينبغي بناء المستودعات اللازمة لخزن الاسمدة وصنع الحاويات بالجملة. عندئذ وعندئذ فقط يتسنى نقل المنتجات الزراعية والاسمدة فى حينه والحفاظ عليها سليمة، والقيام بالزراعة على الوجه المنشود.

وينبغى تهيئة رحبات تجفيف المنتجات الزراعية وتجهيزها بمعدات التجفيف ذات المردود العالى. ومن شأن ذلك ان يتيح تجفيف المنتجات الزراعية على اختلاف انواعها والحيلولة دون فسادها. مثال ذلك انه اذا لم يجفف التبغ بعناية فى حينه، يفسد فورا ويتكسر عند توضيبه الى درجة التلف.

وينبغى توفير مقادير كبيرة من لوازم التوضيب المختلفة للريف. وعندئذ فقط يتسنى توضيب المنتجات الزراعية بصورة جيدة، وليس الا باجادة توضيبها تكون لها قيمة كسلعة.

ان من واجبنا ان نحدث ثورة جذرية فى مضمار التوضيب بحيث نوضب المنتجات الزراعية بعناية وننقلها فى حينه ونجيد حفظها وتناولها، فنحول بذلك دون فقدان المنتجات الزراعية التى جنيناها بجهد جهيد ولو بأدنى قدر.

وعلينا، بعد ذلك، ان نسعى بهمة الى انشاء مناطق قابلة لزراعة محصولين فى السنة. فحتى ينعم جميع افراد الشعب بحياة رغيدة على رقعة محدودة من الارض، من الواجب الانتفاع الفعال بالاراضى القائمة وتكثيف الانتاج الزراعى الى اقصى حد. ولهذا الغرض، ينبغى ادخال طريقة زراعة محصولين فى السنة على نطاق واسع فى كل مكان قابل لذلك.

هذا وقد تم اكتساب خبرات وتجارب ممتازة فى زراعة محصولين فى السنة خلال العام الفائت. يقال بان احدى المزارع التعاونية قد زرعت الذرة كمحصول سابق فى حقول هى للخضروات اصلا وحصلت على ١٠ اطنان من الذرة فى كل هكتار، ثم زرعت فيها الخضروات كمحصول لاحق وحصلت على ١٠٠ طن منها فى كل هكتار.

وهذه لعمرى معجزة. انه لمن الضرورة بمكان تعميم هذه التجربة الممتازة على نطاق واسع. اذا ما طبقت المناطق الواقعة جنوبى بيونغ يانغ والمناطق الواقعة جنوبى هامهونغ هذه التجربة وانتجت ١٠ اطنان من الذرة و١٠٠ طن من الخضروات فى كل هكتار من حقول الخضروات عن طريق ادخال طريقة زراعة محصولين فى السنة، فسيكون ذلك بمثابة الحصول على مساحة ٣٠ ألف هكتار جديدة من الاراضي الزراعية فى تلك المناطق وحدها. وفي هذه الحال، يمكننا ان ننتج كمية ٣٠٠ ألف طن اضافية من الذرة، فضلا عن كمية انتاج الخضروات المألوفة. وهذا شىء مذهل حقا.

لقد نوهنا منذ زمن بعيد بضرورة اعتماد طريقة زراعة محصولين من الحبوب فى السنة فى محافظة هوانغهاى الجنوبية. صحيح انه تتم الآن فى تلك المحافظة زراعة محصولين من الحبوب على نطاق جزئى طبقا لمنهج الحزب، لكننا لا يمكننا القول بان هذا العمل يجرى على ما يرام. بناء على التقديرات الاولية، فانه اذا ما قمنا بزراعة محصولين من الحبوب فى الحقول غير الارزية فى مناطق اونغزين وزانغيون وريونغيون وكانغريونغ وتايتان، يمكننا بذلك ان نحصل فيها ايضا على مساحة ٥٠ ألف هكتار من الاراضى الزراعية. وفى احسن الاحوال، سيكون فى الامكان جنى ٤ - ٧ اطنان من القمح او الشعير كمحصول سابق وثم الحصول على اكثر من ٣ اطنان من فول الصويا كمحصول لاحق فى كل هكتار. وهذا لا يختلف فى شىء عن انتاج ١٠ اطنان من الذرة فى كل هكتار بطريقة زراعة محصول واحد فى السنة. اذا زرعنا فول الصويا كمحصول لاحق عن طريق ادخال طريقة زراعة محصولين فى السنة، وزدنا غلة الهكتار الواحد، فمن المؤكد ان يطرأ تغير كبير على حياة الشعب الغذائية.

ان القيام بزراعة محصولين فى السنة على هذا النحو فى الحقول المخصصة للخضروات اصلا وفى حقول بعض المناطق من محافظة هوانغهاى الجنوبية انما يعادل، فى نهاية المطاف، الحصول على ٨٠ ألف هكتار جديدة من الاراضى الزراعية. ان استصلاح مائة ألف هكتار من الاراضي المغمورة بالمد قد يكون امرا صعبا، ولكن الحصول على ٨٠ ألف هكتار من الارض عن طريق زراعة محصولين فى السنة ليس صعبا نسبيا. فمن واجب منظمات الحزب واجهزة السلطة من مختلف

المستويات والاجهزة القيادية الزراعية ان تهتم اهتماما عميقا بانشاء مناطق زراعة محصولين فى السنة فى كل مكان قابل لذلك.

ينبغى، بعده، تقوية الابحاث العلمية الزراعية.

لقد حققنا بالفعل نجاحات بالغة فى هذا المضمار. فقد ارسى العلماء فى حقل الزراعة نظام انتاج الصنوف الهجينة الاولى عن طريق تأصيل بذور الذرة واستنبطوا ايضا كثيرا من بذور الارز الجيدة.

اسمحوا لى بهذه المناسبة ان اقدر تقديرا عاليا المنجزات التى حققها العلماء الزراعيون فى حقل الابحاث العلمية الزراعية وان اشكرهم على ذلك.

وبغية تطوير الانتاج الزراعى الى مرحلة اعلى، ارتكازا على النجاحات التى سبق احرازها، لا مندوحة عن القيام بالزراعة بطرق علمية وتقنية. ولهذه الغاية، ينبغي حل المزيد من المسائل المطروحة فى ميدان علم الزراعة.

ينبغى قبل كل شىء تطوير طرق زراعة المحاصيل.

لا تحل جميع المسائل بمجرد الحصول على البذور الجيدة. فكيفية اقامة نظام التسميد وطرق زراعة المحاصيل مسائل لا تقل اهمية عن مسألة تأصيل البذور.

ان الظروف الطبيعية والمناخية فى بلادنا هى من الاختلاف بحيث انها تتباين حتى واد لآخر وبين الجهة الامامية للجبل وجهته الخلفية وبين قمة الجبل ومنحدره وسفحه. وفى مثل هذه الحال، يتعين على العلماء الزراعيين ان يجيدوا اجراء الابحاث حول طرق توزيع الاصناف وطرق زراعة المحاصيل، وذلك على اساس مبدأ المحصول المناسب فى التربة المناسبة، وينشروها بين الفلاحين على نطاق واسع.

بالنسبة للزراعة فى المناطق الجبلية العالية، لا تزال هناك الكثير من الاشياء التى تحتاج الى ابحاث. فعلى العلماء الزراعيين ان يبذلوا جهودا ايجابية من اجل اكمال طرق الزراعة فى المناطق المذكورة.

وينبغى اجراء ابحاث حول طريقة زراعة محصولين من الحبوب فى السنة هى الاخرى. كما ينبغى اجادة الابحاث بشأن زراعة المحاصيل الصناعية، بما فيها القنب والنباتات الطبية، وزراعة اشجار الفواكه، وزراعة فول الصويا بنوع خاص.

بما ان بلادنا تعتبر من المناطق الاصلية لانتاج فول الصويا اصلا، فمن المنطقي جدا ان تكون على مستوى تقنى رفيع فى زراعته. فعلى العلماء الزراعيين ان يعملوا بهمة ونشاط على تحسين وتطوير طرق زراعة فول الصويا.

وفى آن مع اجراء الابحاث حول طرق زراعة المحاصيل، ينبغى المضى قدما فى احداث ثورة فى مضمار البذور.

لم ننجح حتى الآن فى استنباط اصناف من بذور الذرة العالية المردود والصامدة للرياح مهما بلغت درجة كثافتها فى الزرع. فعلى العلماء الزراعيين ان يستنبطوا بذورا للذرة تكون قصيرة السيقان ومتينة العود وكثيرة السنابل، بحيث يمكن غرس ٩٠ ألف الى ١٠٠ ألف شتلة منها فى الهكتار الواحد على الاقل.

اننى اهيب بجميع العلماء الزراعيين ان يناضلوا بمزيد من الهمة لحل المسائل العلمية والتقنية التى يكلفهم بها الحزب.

بعده، ينبغى دفع عجلة الثورة الثقافية الريفية بقوة وزخم الى الامام.

الغاية الرئيسية من الثورة الثقافية الريفية هى جعل جميع الشغيلة الزراعيين يحوزون طيفا واسعا من المعارف ومهارة تقنية واحدة على الاقل. وليس الا برفع مستواهم الثقافي والتقني العام باسرع ما يمكن عن طريق دفع عجلة الثورة الثقافية الريفية، يتحقق النجاح فى تنفيذ مهام الثورة التقنية الريفية هى الاخرى.

وعلينا ان نجعل جميع الشغيلة الزراعيين يتقنون سياقة الجرارات والشاحنات وتشغيل الآلات الزراعية على اختلافها ويستوعبون قدرا وافرا من المعارف العلمية والتقنية الزراعية.

بالامس القت احدى سائقات الجرارات فى المزرعة الجامعة فى قضاء ريونغيون بمحافظة هوانغهاى الجنوبية كلمة قالت فيها ان تسعة من افراد عائلتها يعملون فى سياقة الجرارات. يا له من عمل رائع ومشرف! اثناء زيارة قمت بها لقضاء زونغهوا التابع لمدينة بيونغ يانغ قبل عدة سنوات، رأيت زوجين، الزوج سائق شاحنة والزوجة سائقة جرار، يلعبان دورا طليعيا فى تحقيق مكننة الريف. وتراءى لى يومها ان هذا امر طيب جدا. ولكن سرنى للغاية ان استمعت بالامس الى قولها بان تسعة من افراد

عائلتها يساهمون فى الثورة التقنية الريفية كسائقين للجرارات. ان هذه الواقعة المدهشة لمفخرة كبيرة بالنسبة لشعبنا الكورى.

ان من واجبنا ان نعمم مثل هذا المثال الممتاز على نطاق واسع بحيث نجعل جميع الشغيلة الزراعيين يساهمون بقسط كبير فى تحقيق الثورة التقنية الريفية. طالما ان افراد عائلة واحدة هم جميعا جنود للمكننة، فلم لا يكون جميع الشغيلة الزراعيين فى فرقة العمل الواحدة او فى المزرعة الواحدة جنودا للمكننة؟ ان ذلك امر ممكن تماما، اذا ما نظمت منظمات الحزب من مختلف المستويات والعاملون القياديون والعاملون الاداريون الريفيون العمل بدقة وبانتظام.

ولجعل جميع الشغيلة فى الريف يعرفون سياقة الجرارات والشاحنات ويحوزون قدرا وافرا من المعارف التقنية الزراعية، ينبغى اجادة التعليم فى المدرسة اولا.

من واجب المدارس فى حقل التعليم العام ان تطبق على وجه الكمال منهج الحزب القاضى بان يحوز جميع الشباب والناشئين اكثر من مهارة تقنية واحدة، بحيث يكونون على معرفة بسياقة الجرارات والشاحنات عند تخرجهم من المدرسة الثانوية. ومن واجب الدولة الا تضن بالجرارات والشاحنات، بل تقدمها الى جميع المدارس الثانوية على نطاق البلاد كلها، حتى يتدرب الطلاب على سياقتها واستخدامها.

وفي الوقت عينه، ينبغى للمدارس ان تكثف تعليم الطلاب المعارف التقنية الزراعية، بما فيها علم التربة وعلم الاحياء وعلم زراعة المحاصيل الزراعية. من الطبيعى ان يكون التعليم الموحد من حيث المواد والمناهج الدراسية هو المبدأ السائد فى مدارس التعليم العام على نطاق البلاد كلها، انما ينبغى فى المستقبل تقوية التعليم التقنى اللازم للانتاج الزراعى ولمكننة الزراعة وكيمأتها فى المدارس الكائنة فى الريف بعد اعادة النظر فيه. وهكذا، ينبغى جعل الطلاب يؤدون خير اداء الواجبات المطلوبة منهم دونما حاجة الى تلقى التعليم التقني من جديد عندما ينطلقون الى الريف بعد تخرجهم من المدرسة الثانوية.

وفى آن مع اجادة التعليم فى المدرسة، ينبغي نشر المعارف التقنية على نطاق واسع فى الريف.

ان مـن واجـب المـزارع التعاونـية ان تـؤهل بنفـسها عـددا كبيـرا مـن سـائقى الجرارات، دون ان تنتظر حتى تعدهم لها الدولة. ويجب على السائقين فى فرق العمل، فرق المكننة ان يشنوا حملـة يـدرب معهـا سـائق واحـد عـددا مـن الـناس علـى الـسياقة، بحيث يعرف جميع المزارعين سياقة الجرارات والشاحنات.

وعلاوة علـى مـا تقدم، ينبغـى اجـادة نشر مختلف المعارف العلمية والتقنية اللازمة للانتاج الزراعى بين المزارعين التعاونيين. وينبغى، على وجه الخصوص، ادارة قاعات نـشر المعـارف العلمـية والتقنية الـزراعية القائمـة فى الريف على نحو فعال بحيث يتسنى لها ان تكون مركزا عاما لتلقين المزارعين التعاونيين المعارف العلمية والتقنية الزراعية المختلفة عن التربة والبذور والاسمدة ومبيدات الاعشاب الضارة، الى ما هنالك.

وعلـى هـذا الـنحو، ينبغـى لـنا ان نجعـل الـشغيلة الـزراعيين فـى جمـيع المـزارع التعاونـية والمزارع الـتابعة للدولـة فـى بلادنـا يحـوزون جميعا المعارف التقنية والعلمية الزراعية ويكونون ضليعين فى اعمالهم.

واعلاء دور جامعات الزراعة شرط هام للتعجيل بالثورة الثقافية الريفية.

ثمـة الآن جامعة للزراعة فى كل محافظة من محافظات بلادنا. فمن الواجب تقوية التوجيه الحزبـي لجامعـات الـزراعة، بغية اعدادها جيدا ورفع المستوى النوعى للتعليم فـيها بـصورة حاسـمة. ومـن واجـب جامعـات الـزراعة ان تجـيد تعلـيم الطـلاب طـريقة الـزراعة المـستقلة لحـزبنا وتحـسن تأهيلهم حتـى يعملـوا جمـيعا فـى الاريـاف كمـا يلـيق بالـسادة، تحـدوهم الـروح الـثورية الـرفيعة، ويكونـوا الفصيل الطليعى الذى يقود الشغيلة الزراعيين الى تنفيذ الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية.

وفى الختام، اود ان اتطرق الى بعض المهام الملحة المطروحة فى الزراعة.

ان الـرفاق الحاضـرين هذا المؤتمـر قد تلقوا دورة دراسـية حـول طـريقة الزراعة المـستقلة فـى بيونـغ يانـغ قـبل انعقـاد المؤتمـر، ودرسـوا سياسـة حـزبنا الـزراعية دراسـة معمقـة، كمـا قامـوا فـى المؤتمـر باجمـال الـنجاحات الـرائعة المحققة فى الانتاج الزراعى فـى العـام الفائـت، وتدارسـوا علـى نطـاق واسـع التدابير الـواجب اتخـاذها لتعميم التجـارب القيمة. فمـن واجبكم، عـند عـودتكم، ان تـتخذوا كامـل الاسـتعدادات لـلزراعة هـذا العـام،

وذلك استنادا الى التجارب والمهام التى نوقشت فى هذا المؤتمر.

ينبغى لكم، قبل اى شىء آخر، ان تتخذوا التدابير الكاملة للتغلب على تأثير الجبهة الباردة.

يقول العلماء بان مفعول الجبهة الباردة سيستمر حتى عام ٢٠٠٠. بعبارة اخرى، سيستمر تأثير هذه الجبهة خلال السنوات الثلاث والعشرين القادمة. ومدى صحة كلام العلماء سوف تتضح مع مرور الوقت، ولكن مما لا ريب فيه ان الوضع العالمى يتسم بالتعقيد فى الوقت الحاضر من جراء الظواهر المناخية غير الطبيعية الناجمة عن تأثير هذه الجبهة.

لذا، فان مواصلة اتخاذ كل التدابير اللازمة للتغلب على تأثير الجبهة الباردة، وفق المنهج الذى طرحته الدورة الكاملة الثالثة عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب، مهمة بالغة الخطورة تواجه ميدان الزراعة فى الوقت الحاضر. فمن واجب العاملين القياديين فى ميدان الزراعة وجميع العاملين المشتغلين فى حقل الاقتصاد الريفى ان يضعوا الجبهة الباردة اولا وقبل غيرها فى اعتبارهم عند تناول المسائل الزراعية، وان يواصلوا خوض النضال المشدد من اجل التغلب على تأثير هذه الجبهة.

استنادا الى المعلومات التى رفعتها الى دائرة الارصاد الجوية فى الايام الاخيرة، من المتوقع ان يتميز الجو فى شهرى نيسان وايار هذا العام بالبرودة الشديدة وان يتأخر حلول الربيع اسبوعا واحدا تقريبا عن موعده المألوف فى الاعوام العادية. لا اعرف ان كان تقرير دائرة الارصاد الجوية هذا سيصدق ام لا، انما ليس سيئا على كل حال ان نكون على اهبة تامة لمجابهة ذلك، بناء على تلك المعلومات. اذا ما كنا على تمام الاستعداد مسبقا، بناء على تقديرات دقيقة للاحوال المتوقعة على اختلافها، فلن يعود هناك ما يدعو للقلق مهما حدثت ظواهر مناخية غير طبيعية، وخير طبعا اذا لم تحدث مثل هذه الظواهر.

وفي سبيل التغلب على تأثير الجبهة الباردة فى الزراعة، لا بد، قبل كل شىء، من توفير كميات كافية من الدبال ذى النوعية الجيدة.

ليس الا بانتاج الدبال وفرشه فوق مساكب الارز، يمكن انبات اشتال ارز قوية

وغرسها فى حقول الارز فى وقت مبكر. ينبغي لجميع المزارع التعاونية ان تناضل بعزم ونشاط من اجل انتاج مقادير كبيرة من الدبال ذى النوعية الجيدة.

وللتغلب على تأثير الجبهة الباردة، من المتعين ايضا غرس اشتال الارز المنبتة فى المساكب الباردة بنسبة مائة بالمائة. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن زرع الارز بصورة مأمونة حتى فى حال اشتداد تأثير الجبهة الباردة. ذلكم حقيقة علمية مؤكدة.

تنوى الدولة هذا العام توفير اغطية كلوريد الفينيل اللازمة لتغطية مساكب الارز الباردة بكمية اكبر مما هو ملحوظ فى الخطة. اذا ما توفر الدبال واغطية كلوريد الفينيل، يصبح فى الامكان انبات اشتال الارز قوية وغرسها فى الحقول فى حينه. ويستدل من التجربة ان افضل فترة لغرس اشتال الارز هى الفترة الواقعة بين ٧ ايار و٢٠ منه. فمن واجب جميع المزارع التعاونية تنظيم العمل بدقة منذ الآن لكى تنهى عمليات غرس اشتال الارز باكرا فى موعدها تماما، وذلك باستعمال اشتال الارز المنبتة فى المساكب الباردة بنسبة مائة بالمائة.

والشىء الهام الآخر فى الاستعداد للزراعة الراهنة هو اجادة تصليح وصيانة الآلات الزراعية المختلفة.

فى حقل الاقتصاد الريفى، ينبغى تصليح وترتيب جميع الآلات الزراعية المتنوعة، بما فيها الجرارات وغراسات الارز، بعناية قبل حلول موسم الزراعة، وتأمين جميع المواد اللازمة للزراعة على وجه الكفاية. وينبغى صنع الادوات الزراعية الصغيرة، مثل المعازق والمناجل، جيدا وتهيئتها كما ينبغى.

ينبغى اجادة حفظ البذور والعناية بها.

فمن اجل ضمان عمليات البذار فى موسمها لا بد من حفظ البذور والعناية بها جيدا. نتيجة لسوء التدبير فى هذا العمل فى بعض المزارع التعاونية خلال العام الفائت، تأخر البذار الى حد ما من جراء نقص البذور. فمن واجبكم هذا العام ان تسهروا على اجادة هذا العمل لكى لا تحدث مثل هذه الظاهرة ثانية.

واحدى اهم المسائل المطروحة على صعيد الاستعداد للزراعة هى الاسراع فى ملء الخزانات بالمياه.

لم تمتلئ الخزانات بالمياه بما فيه الكفاية فى الوقت الحاضر. بالنظر الى اقامة منظومات دائرية من خزانات المياه وامتلاء جميع الخزانات بالمياه تقريبا فى محافظة بيونغآن الجنوبية، صار فى الامكان ملء هذه الخزانات كلها بنسبة مائة بالمائة قبل حلول موسم الزراعة. وفى محافظة بيونغآن الشمالية ايضا، اذا ما انجز بسرعة بناء محطة سينآم لضخ المياه التى هى قيد البناء حاليا، يمكنها توفير كميات كافية من المياه. اما محافظتا هوانغهاى الجنوبية والشمالية، فلا يمكنهما توفير المياه للحقول بما فيه الكفاية بما لديهما من مياه حاليا. لذا، يتوجب على محافظة هوانغهاى الجنوبية ان تملأ بحيرة وونبا بالمياه على وجه السرعة وان تستكمل مشاريع قنوات المياه الجارى تنفيذها حاليا قبل حلول موسم الزراعة. وفى محافظة هوانغهاى الشمالية، ينبغى تركيز كل الجهود على استكمال مشروع جر المياه من نهر ريسونغ على وجه السرعة.

باختصار، لم تمتلئ الخزانات بكمية كافية من المياه فى جميع المحافظات تقريبا فى الوقت الحاضر. لذا، ينبغى شن نضال مشدد لخزن المياه على شكل حركة تشمل الحزب كله والدولة برمتها والشعب بأسره، بغية ملء جميع الخزانات بالمياه فى اسرع وقت ممكن.

وينبغى المضى قدما فى توسيع مساحة الحقول غير الارزية المروية. هذا هو السبيل الوحيد الى زيادة انتاج الحبوب بسرعة. لذا، ينبغى تكثيف النضال فى سبيل اتمام رى ٤٠٠ ألف هكتار من الحقول غير الارزية، تنفيذا للمهمة التى طرحتها الدورة الكاملة الثانية عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب.

فى الحقول المروية، بمقدورنا ان ننتج ١٠ اطنان من الذرة فى كل هكتار. اذا افترضنا ان الغلة هى ٨ اطنان على اقل تقدير، يمكننا ان ننتج ٢ر٣ مليون طن من الذرة فى الـ ٤٠٠ ألف هكتار من الحقول المروية، وعلى فرض انها ١٠ اطنان، يمكننا عندئذ ان ننتج ٤ ملايين طن من الذرة. وبايلاء الزراعة مزيدا من العناية باستخدام البذور من الصنوف الهجينة الاولى وتوفير القدر الكافى من الرى والتسميد، يكون فى وسعنا تماما ان تزيد غلة الهكتار كما نشاء فى زراعة الذرة.

ومن اجل تعاطى الزراعة بطريقة علمية وتقنية وفق ما تقتضيه طريقة الزراعة

المستقلة هذا العام، لا بد من الاسراع باتمام عمليات تحليل التربة.

ان الجداول البيانية لتحليل التربة الموجودة حاليا فى المزارع التعاونية قليلة الواقعية، لانها وضعت منذ امد بعيد حين كانت وسائل تحليل التربة غير وافية. فاذا لم نعرف على وجه التحقيق عناصر التربة فى كل قطعة من الارض، لعدم اجراء تحليل التربة كما ينبغى، لن يكون فى مقدورنا ان نعلم بوضوح كمية ونوع الاسمدة الواجب استعمالها والمواضع التى تحتاج الى تسميد ولن نستطيع بالتالى ان نقوم بالزراعة بطريقة علمية. لذا، حرص الاجتماع المشترك الاخير للجنة السياسية للجنة الحزب المركزية واللجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى على اعادة وضع الجداول البيانية لتحليل تربة كل قطعة من الارض من خلال استكمال عمليات مسح الاراضى، وذلك بتعبئة الطلاب فى جامعات الزراعة فى كل المحافظات خلال فصل الشتاء.

فمن واجب لجنة الزراعة واللجان الحزبية فى المحافظات ولجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات ان توجه هذا العمل التوجيه الصحيح وعلى مسؤوليتها المباشرة. ومن واجب المجلس التنفيذى ووزارة الصناعة الكيميائية ان يوفرا المواد المخبرية اللازمة لتحليل التربة فى حينه، بغية استكمال عمليات التحليل هذه باسرع ما يمكن.

ويتعين على المزارع التعاونية ان تقيم الاسيجة حول الحقول سلفا، درءا للاضرار التى قد تسببها الرياح.

من واجب جميع المزارع التعاونية ان تقوم بالاستعداد التام المسبق للزراعة لتغرس اشتال الارز القوية فى حينه، وذلك ببذر البذور فى المساكب فى الوقت المناسب وانباتها جيدا، وتنهى غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال فى اسرع وقت ممكن، بحيث تشهد الزراعة هذا العام ايضا تجديدات جديدة ويرفرف علم النصر فوق قمة ٨ر٨ مليون طن من الحبوب.

ويجب على جميع الرفاق الحاضرين هذا المؤتمر وجميع الشغيلة الزراعيين ان يتسلحوا تسلحا متينا بفكرة زوتشيه لحزبنا ويعملوا على وضع سياسة الحزب الزراعية موضع التنفيذ انطلاقا من الموقف الخليق بالسادة، وان يناضلوا بهمة ونشاط من اجل بناء ريفنا الاشتراكى على اروع صورة.

اننـى اهيب بالعاملين فى ميدان الزراعة وجميع الشغيلة الزراعيين ان يتقدموا الى الامـام على الطريق الذى رسمه الحزب فى سبيل بلوغ قمة ١٠ ملايين طن من الحبوب قبل المـوعد المحـدد والتطبـيق الكامـل لــ"قـضـايا حـول المـسألة الـريفيـة الاشـتراكية فـى بلادنا"، تحت الرايات الحمراء الخفاقة للثورات الثلاث، الفكرية والتقنية والثقافية.

لنستنهض بقوة اعضاء الحزب والشغيلة الى النضال من اجل انجاز الخطة السباعية الثانية قبل الموعد المحدد

خطاب القى فى الدورة الكاملة السادسة عشرة للجنة المركزية الخامسة لحزب العمل الكورى

٢٨ كانون الثانى ١٩٧٨

الدورة الكاملة الحالية للجنة المركزية للحزب تبنت اليوم رسالة موجهة الى كافة اعضاء الحزب. وعندما يتبلغ اعضاء الحزب والشغيلة هذه الرسالة، فلسوف يشنون نضالا دؤوبا لبلوغ القمم العالية للخطة السباعية الثانية، ويظهرون مرة اخرى للعالم اجمع الروح الثورية التى يتحلى بها الشعب الكورى البطل فى بناء الاشتراكية.

في كل مرة واجه فيها حزبنا المصاعب وتعرض لمحنة قاسية فى الماضي، كان يوجه رسالة الى جميع اعضاء الحزب يهيب بهم والشغيلة بقوة الى النهوض، وبذلك كان يتصدى لتلك المصاعب والمحن بكل بسالة واقدام.

كما تعلمون جميعا، لقد اقدم الامبرياليون الامريكيون فى اواخر عام ١٩٥٢، ابان حرب التحرير الوطنية الماضية، على الالقاء بعدد هائل من قواتهم العدوانية فى بلادنا بغرض شن "هجوم جديد" من صنع ايزنهاور استهدفوا به "تطويق وابادة" الوحدات الرئيسية للجيش الشعبى عن طريق قطع جبهتنا عن المؤخرة "باحتلال" المناطق التى تربط هانتشون بواونسان عبر بيونغ يانغ بعد انزال قوات هائلة على ساحل البحرين

الشرقى والغربي. كان الوضع حرجا للغاية، والمصاعب والمحن كالحة حقا. يومها وجه حزبنا رسالة فى كانون الثانى من عام ١٩٥٣ الى جميع اعضاء الحزب يدعوهم فيها الى المعركة الحاسمة للتعجيل بالانتصار النهائى فى الحرب والتصدى للمصاعب الناشئة. استجاب جميع اعضاء حزبنا وشغيلتنا وضباطنا وجنودنا فى الجيش الشعبي من صميم قلوبهم لتلك الرسالة الموجهة من اللجنة المركزية للحزب، واحبطوا محاولات الامبريالية الامريكية لشن "الهجوم الجديد"، مبدين شجاعة قل نظيرها وروح التفانى الوطني وبطولة جماعية، الى ان احرزوا اخيرا الانتصار المبين فى حرب التحرير الوطنية.

وفى الفترة التى كانت فيها حركة تشوليما آخذة بالتعمق والتطور بعد اتمام التحويل الاشتراكى لعلاقات الانتاج فى بلادنا، وجه حزبنا رسالة الى جميع اعضاء الحزب يستنهض بها اعضاء الحزب والشغيلة استنهاضا قويا، وهكذا حدث ذلك النهوض العظيم فى بناء الاشتراكية. فى الآونة الماضية، كان حزبنا يثق بالشعب وكان الشعب يثق بالحزب، وقد صارا كيانا واحدا وواجها ببسالة المصاعب والمحن الجمة التى اعترضتنا ودفعا بقوة عجلة الثورة والبناء الى الامام.

وكما احدثنا نهوضا عظيما جديدا فى النضال الثورى والعمل البنائى من خلال توجيه رسائل الى جميع اعضاء الحزب فى السابق، كذلك علينا هذه المرة ايضا ان نوجه رسالة الى جميع اعضاء الحزب ونستنهض اعضاء الحزب والشغيلة بقوة الى النضال من اجل بلوغ القمم العالية للخطة السباعية الثانية، الا وهى البرنامج الضخم لبناء الاشتراكية.

اننا اذ نوجه هذه الرسالة الى جميع اعضاء الحزب، فليس لاننا نواجه مصاعب او محنة. فالوضع الاقتصادى الحالى لبلادنا جيد.

فالانتاج يزداد باطراد فى فروع الصناعات الرئيسية، بما فيها الصناعة الاستخراجية والصناعة المعدنية وصناعة مواد البناء والصناعة الكيميائية، ويرتسم امامنا امل اكيد بانجاز الخطة السباعية الثانية قبل الموعد المحدد.

كما ان وضع الزراعة ممتاز هو الآخر. فرغم ان العديد من البلدان فى العالم

تتعرض حاليا للاخفاق فى الزراعة من جراء تأثير الجبهة الباردة، تشهد بلادنا محاصيل وافرة سنة بعد سنة. فى المؤتمر الزراعى الوطني الاخير، استخلص رؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية والعاملون الزراعيون الآخرون حصيلة ما حققوه فى زراعة فى السنة الفائتة من نجاحات عظيمة وخبرات قيمة، ووطدوا العزم مجددا على بلوغ قمة ٨ر٨ ملايين طن من الحبوب.

ومستوى معيشة شعبنا ايضا ارتفع اليوم بدرجة ملحوظة عنه فى الماضى. صحيح اننا لم نبن الكثير من المساكن خلال السنوات القليلة الاخيرة نظرا للنقص الحاصل فى المواد الى حد ما، لكن شعبنا لا يساوره ادنى قلق او هم بشأن المأكل والملبس والمسكن.

اذا كانت لدينا من مصاعب، فهى مجرد نقص طفيف فى الطاقة الكهربائية من جراء تأثير الجبهة الباردة. رغم اننا خلقنا قدرة على توليد الكهرباء تبلغ عدة ملايين كيلوواط ساعى عن طريق بناء عدد كبير من المحطات الكهرمانية فى الماضى، الا ان تلك المحطات لا تنتج الا قدرا ضئيلا من الطاقة الكهربائية فى السنوات القليلة الماضية بسبب موجة الجفاف الشديد المستمرة.

كذلك بنينا الكثير من المصانع والمؤسسات خلال فترة الخطة السداسية، لكننا لا نستطيع ان نوفر لها ما يكفى من المواد الخام واللوازم بسبب النقص فى الكهرباء فى الوقت الراهن.

لما كنا قد شيدنا محطات كهرحرارية حديثة وكبيرة الحجم، مثل محطات بيونغ يانغ وبوكتشانغ وتشونغتشونكانغ ووونغكى، فاننا نؤمن الكهرباء لمختلف ميادين الاقتصاد الوطني، بالرغم من ان المحطات الكهرمائية تقصر حاليا عن انتاج الطاقة الكهربائية كما هو مطلوب. المصاعب التى نواجهها اليوم هى مصاعب مؤقتة على طريق تقدمنا، وليست على الاطلاق مصاعب يتعذر علينا تذليلها.

اذا اقبل جميع اعضاء الحزب والشغيلة على العمل بعزم اكيد، فلن تكون هناك مصاعب يستحيل علينا تذليلها.

ان حماسة شعبنا الثورية عالية جدا فى الوقت الحاضر.

ما ان بلغ خطاب العام الجديد آذان اعضاء الحزب والشغيلة فى صبيحة اول يوم من هذه السنة حتى انطلقوا جميعا الى مواقع عملهم، وشنوا بعنفوان اول معركة فى سبيل تنفيذ الخطة السباعية الثانية. وهذا ما يدل دلالة واضحة على ان جميع اعضاء الحزب والشغيلة متحدون بصلابة الحديد والصخر حول الزعيم ومركز الحزب.

وكما قلت بالامس فى المؤتمر الزراعى الوطني، فان شعبنا شعب طيب حقا. لقد قهر هذا الشعب الامبرياليين اليابانيين وانتصر على الامبرياليين الامريكيين ايضا، وبعد الحرب قام بانعاش وبناء الاقتصاد الوطني المخرب فوق اكوام الرماد، وحول بلادنا الى دولة صناعية اشتراكية مقتدرة خلال فترة قصيرة من الزمن.

ولانه لدينا مثل هذا الشعب الرائع، يمكننا، حتى وان اعترضت المصاعب طريقنا فى بناء الاقتصاد الاشتراكى، ان نتصدى لها ببسالة ونبلغ القمم العالية للخطة المنظورية الجديدة قبل الموعد المحدد. المسألة رهن بكيفية قيام العاملين القياديين باستنهاض اعضاء الحزب والشغيلة لانجاز الخطة السباعية الثانية.

يتوجب على المنظمات الحزبية من كل المستويات ان تنظم وتعبئ بكل عزم جميع الكوادر واعضاء الحزب والشغيلة الى النضال من اجل انجاز الخطة السباعية الثانية قبل الموعد المحدد، لكى يحدثوا مرة اخرى نهوضا ثوريا عظيما فى بناء الاقتصاد الاشتراكى.

اولا وقبل كل شىء، يجب على العاملين القياديين الاقتصاديين ان يحرصوا على تنظيم العمل الاقتصادى بدقة.

فالاحتياطيات الرئيسية لنمو الانتاج انما تكمن حاليا فى اجادة تنظيم العمل الاقتصادى. بعد ارفضاض الدورة الاولى لمجلس الشعب الاعلى السادس، دفع العاملون القياديون الاقتصاديون عجلة الانتاج بقوة الى الامام بتنظيمهم العمل الاقتصادى بدقة بحيث ان مختلف ميادين الاقتصاد الوطني تنجز خططها لشهر كانون الثانى من العام الجارى على نحو جدير بالاكبار. بصراحة، نادرا ما كانت المصانع والمؤسسات فى السابق تنجز خططها الانتاجية لشهر كانون الثانى كما ينبغى. لما كان فرع صناعة الفحم قد قصر فى انجاز الخطة المرسومة له فى السنة الماضية، فقد اعاق

اعاقة لا يستهان بها مختلف فروع الاقتصاد الوطني عن زيادة الانتاج. لكن العاملين فى هذا الفرع اقبلوا على تنظيم العمل الاقتصادى بدقة منذ مطلع هذا العام، حتى انهم تجاوزوا خطة انتاج الفحم الملحوظة للنصف الاول من كانون الثانى، والانتاج ما فتئ يزداد باطراد. وانتاج الاسمدة الكيميائية هو ايضا يجرى على ما يرام فى الوقت الحاضر. ان خطة انتاج الاسمدة الكيميائية لشهر كانون الثانى هذا العام اكبر بكثير من مثيلتها لشهر كانون الثانى من العام الماضى، ومع ذلك فهى تتحقق بنجاح. لم نقم هذا العام بتزويد مصانع الاسمدة بالمزيد من الكهرباء او بتجهيزات افضل بالمقارنة مع العام الماضى. ان زيادة الانتاج فى مصانع الاسمدة انما تعزى كليا الى اجادة العاملين القياديين تنظيم العمل الاقتصادى.

ويجرى الانتاج على ما يرام فى مصنع كيم تشايك للحديد ايضا. فالانتاج فى هذا المصنع يزداد باطراد منذ اتخاذ الاجراء القاضى بفصل مدينة تشونغزين عن محافظة هامكيونغ الشمالية وتحويلها الى مدينة خاصة فى مرتبة المحافظة وبتشديد التوجيه لهذا المصنع فى الاجتماع الموسع للجنة السياسية للجنة المركزية للحزب المنعقد فى تشرين الثانى من العام الماضي. وذكر بان هذا المصنع قادر على تجاوز الخطة الانتاجية لشهر كانون الثانى من العام الجارى ايضا. ومصنع سونتشون للاسمنت هو الآخر ينتج بضعة ألف طن من الاسمنت يوميا. واذا ما تضاعف الانتاج باستمرار على تلك الوتيرة، ففى مقدوره تماما ان يتجاوز خطة انتاج الاسمنت المقررة لهذا العام.

نظرا للضغط الواقع على النقل فى الآونة الاخيرة، يتعذر علينا ان ننقل كل ما ينتج من المواد الفولاذية والاسمدة الكيميائية والفحم فى الوقت المطلوب. فاذا ما امنا ما يكفى من المواد الخام واللوازم لمختلف ميادين الاقتصاد الوطني عن طريق خوض "معركة ال ٢٠٠ يوم للثورة على صعيد النقل" مرة اخرى، سيغدو بامكاننا زيادة الانتاج اكثر كثيرا عما هو الآن. اذا اتقن العاملون القياديون الاقتصاديون تنظيم العمل الاقتصادى واطلقوا العنان لحماسة الشغيلة الثورية، يصبح انجاز الخطة السباعية الثانية قبل الموعد المحدد ممكنا كما هو منشود. ومع ذلك، فان عددا لا يستهان به من اولئك العاملين مقصر فى تنظيم العمل الاقتصادى.

ان العيب الرئيسى البادى الآن فى العمل الاقتصادى هو عدم ترسيخ نظام ونسق العمل. لقد جعل المجلس التنفيذى ذلك النظام والنسق الذى اقمته بنفسى فى الماضي، نظاما رخوا مهلهلا. لذا، تعتور العمل الاقتصادى ثغرات كثيرة ويعوزه الانضباط واصبح متبعثرا حتى لا يستطيع المرء الاحاطة الدقيقة باى جانب منه.

واكبر النواقص الجوهرية التى تشوب العاملين الاداريين والاقتصاديين هى انهم لا يعملون على الوجه الخليق بالسادة، ممارسين البيروقراطية والنزعة الذاتية والتحايلية.

حتى عند وضع الخطة، تجدهم متشربين بجرعة كبيرة من البيروقراطية والنزعة الذاتية. لقد وضع العاملون فى لجنة الدولة للتخطيط الخطط الانتاجية لشهر كانون الثانى من العام الجارى وهم جالسين وراء مكاتبهم وبطريقة محض ذاتية وفرضوها على الوحدات الدنيا. فقد جعلوا الخطة الانتاجية لشهر كانون الثانى لمصنع سونتشون للاسمنت خفيضة جدا، بدعوى وجود نقص فى هذا او ذاك، فنبهتهم الى وجوب رفع ارقام هذه الخطة شيئا ما. فاذا بهم يرفعون ارقامها اعلى من السابق بمرتين تقريبا ويفرضونها على المصنع. وعلاوة على ذلك، فقد وضعوا، وبطريقة محض ذاتية، خطة انتاجية للمواد الفولاذية خفيضة للغاية لشهر كانون الثانى لمصنع كيم تشايك للحديد واصدروها، فحرصت على تعديلها.

العاملون القياديون الاقتصاديون لا يطبقون حاليا منهج التخطيط الموحد والتخطيط المفصل، بل يعملون فى التخطيط خبط عشواء. انهم يضعون خططا عشوائية بطريقة العد على الاصابع، من غير ان يعرفوا بوضوح حتى ما هى معايير العمل ومعيار استهلاك المواد.

انهم يعملون على نحو يقبلون معه اليوم على هذا وفى الغد على ذاك، بدلا من ان يشغلوا عقولهم لايجاد طرق للانتاج اكثر بقدر اقل من المواد واليد العاملة.

وكثيرا ما تتكشف لدى العاملين القياديين الاقتصاديين ظاهرة العمل بصورة تحايلية. فالبعض منهم لا يعملون على نحو جدير بالسادة، وهم يلقون بالمسؤولية على الرؤساء او المرؤوسين، بدلا من ان يسعوا الى حسم المسائل العالقة بتضافر القوى.

ينبغى لهم جميعا ان يتخلصوا تماما من البيروقراطية والنزعة الذاتية والتحايلية،

ويقوموا بتنظيم العمل الاقتصادى بمنتهى الدقة، انطلاقا من الموقف الخليق بالسادة.

وينبغى المضي قدما فى تطبيق نظام عمل دايآن على اكمل وجه.

منذ مدة، كنت قد شددت كثيرا فى الدورة الكاملة الاولى للمجلس التنفيذى على ضرورة اعادة نظام ونسق العمل السابقين الى اصلها، وتجديد ارسائهما وتحسينهما وتطويرهما اكثر فاكثر فى كل الميادين والوحدات.

والاساس فى ذلك، بالنسبة للشؤون الاقتصادية، هو تطبيق نظام عمل دايآن تطبيقا كاملا. عندئذ وعندئذ فحسب، يمكن القضاء على النزعة الذاتية والتعسفية الفردية بين العاملين القياديين الاقتصاديين وتسيير الاقتصاد بطريقة علمية ورشيدة بالاعتماد على جماهير المنتجين. فمن واجبهم ان يعملوا جاهدين على وضع نظام عمل دايآن موضع التطبيق التام بغية ادخال تحسينات حاسمة على عمل ادارة الاقتصاد الاشتراكى.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، اجادة عمل التخطيط.

ان الاقتصاد الاشتراكى اقتصاد مخطط، ولا يمكن ان يسير الاقتصاد الاشتراكى خطوة واحدة الى الامام بمعزل عن عمل التخطيط. وبما ان كل ميادين ووحدات الاقتصاد الوطني ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا فى ظل المجتمع الاشتراكى، فان تطور الاقتصاد الوطني بمجمله يتأثر الى حد بعيد اذا ما اخفق احد الميادين فى تنفيذ خطته، او اذا لم ينتج ولو مفردة واحدة من المنتجات حسب الخطة المرسومة. لذلك، اذا اريد تطوير الاقتصاد الاشتراكي بوتائر سريعة، فلا مناص من وضع خطة علمية وتعبوية وانجازها مهما كلف الامر.

واذا كان لكم ان تضعوا خططا علمية وتعبوية، يجب عليكم ان تتخلصوا تماما من النزعة الذاتية فى التخطيط، وتضعوا الشروط الموضوعية فى الحسبان الدقيق. بعبارة اخرى، عليكم ان تضعوا الخطط على اساس من الحساب الصحيح لقدرة التجهيزات والمعدات وحالة امداد المواد الخام واللوازم ومستوى الكفاءة المهنية والتقنية للشغيلة وحالتهم الفكرية وظروفهم التموينية.

وبغية وضع خطة علمية وتعبوية على اساس من الحسبان الدقيق للعوامل المادية والبشرية للانتاج، يتعين على العاملين القياديين الاقتصاديين ان يجسدوا

الخط الجماهيرى تجسيدا كاملا فى عمل التخطيط.

المقصود بتجسيد الخط الجماهيرى بدقة فى التخطيط هو ان يتوغلوا بين الجماهير ليستنهضوها ويتشاوروا معها ومن ثم يخططون.

فجماهير المنتجين ادرى بالانتاج من غيرها، كما انها ادرى بالتجهيزات والمعدات او باوضاع امداد المواد الخام واللوازم ومستوى الكفاءة المهنية والتقنية للعمال. حينما يخطط العاملون القياديون الاقتصاديون بعد التوغل بين الجماهير والتشاور معها، يمكنهم ان يضعوا خططا علمية وتعبوية واقعية ويستنبطوا الاحتياطيات الكامنة الى اقصى حد.

حدثت الواقعة التالية حين ذهبت الى مصنع كانغسون للفولاذ على اثر الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب المنعقدة فى كانون الاول عام ١٩٥٦. سألت العاملين المسؤولين والتقنيين فى المصنع عن امكانية انتاج ٩٠ ألف طن من المواد الفولاذية بواسطة مدلفنة النورات بطاقة ٦٠ ألف طن. حينذاك اجابوني بان ذلك صعب. فجمعت العمال فى المبنى الذى شيد لاستخدامه كمستودع والقيت فيهم خطابا. قلت لهم بان وضع البلاد الراهن عصيب للغاية. فالامبريالية الامريكية وطغمة سينغمان رى العميلة تدقان الطبول عن "الزحف شمالا"، واصحاب شوفينية الدولة الكبيرة يمارسون الضغوط علينا، والعناصر الفئوية يجهر كل منها بمعارضة حزبنا بدعم من شوفينيي الدولة الكبيرة. وفى وضع كهذا، بمن عسانا نثق؟ ليس عندنا من نثق فيه سواكم. وما دام الامر كذلك، فهل يحق لكم ان تقبعوا جالسين فى قنوط. كلما ازداد الوضع عسرا، وجب علينا ان نعمل بمزيد من الهمة. أ ليس كذلك؟ قلت لهم هذا الكلام بصراحة. فما كان من العمال الا ان اطلقوا هتافات الاستحسان وعبروا عن عزمهم على انتاج ٩٠ ألف طن من المواد الفولاذية، وليس ٦٠ ألف طن، وطلبوا ان نأتيهم بالعناصر الفئوية ليلقوا بها فى اتون الفرن الكهربائى. وهكذا، اجترح افراد الطبقة العاملة فى مصنع كانغسون للفولاذ معجزة خارقة، اذ انتجوا فى عام ١٩٥٧ كمية ١٢٠ ألف طن من المواد الفولاذية، اى اكثر بكثير مما قرروا انتاجه، بواسطة مدلفنة النورات ذات الطاقة المقدرة ب ٦٠ ألف طن. وفي وقت لاحق، ارتفعت طاقتها الانتاجية الى ٤٥٠

ألف طن، وبلغت اليوم ٩٠٠ ألف طن. ان مدلفنة النورات تلك القائمة فى مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ هى آلة تاريخية حقا.

على اثر دورة كانون الاول ١٩٥٦ الكاملة للجنة المركزية للحزب، توجه اعضاء آخرون فى هيئة الرئاسة ايضا الى المصانع والمؤسسات الرئيسية. ولان العاملين القياديين توغلوا عميقا بين جماهير المنتجين واذكوا حماستهم، فقد حدثت معجزات وتجديدات فى كل مكان. فى ذلك الحين اعلن مصنع كيم تشايك للحديد ايضا بانه غير قادر على انتاج سوى ١٩٠ ألف طن من الحديد الزهر. لكن افراد الطبقة العاملة فى المصنع المذكور انطلقوا يعملون موطدى العزم وانتجوا ٢٧٠ ألف طن.

حسب العاملين القياديين الاقتصاديين ان يتوغلوا وسط جماهير المنتجين ويستنهضوهم، حتى يمكن استنباط قدرما يشاؤون من الاحتياطيات. فعليهم ان يضعوا خططا واقعية وتعبوية عن طريق تجسيد الخط الجماهيرى تجسيدا كاملا.

وبالاضافة الى ما تقدم، ينبغى اجادة عمل امداد اللوازم.

اذا اعطينا الاسبقية للصناعة الاستخراجية وامددنا المواد الخام واللوازم فى الوقت المناسب، يمكننا تجاوز الخطة السباعية الثانية كما نشاء. على العاملين القياديين الاقتصاديين ان يقيموا نظاما صارما تنقل بمقتضاه اللوازم من الوحدات العليا الى الوحدات الدنيا فى الوقت المناسب حسبما يقتضى نظام عمل دايآن.

وعلى جميع العاملين القياديين الاقتصاديين ان يكونوا على دراية كاملة بالاعمال المنوطة بهم.

والا فلن يكون فى مقدورهم ان يتخلصوا من البيروقراطية والنزعة الذاتية ويدفعوا عجلة اعمالهم الى الامام، جاعلينها رهن قبضتهم. من يعرف الفروسية، يقود حصانه ممسكا بلجامه كما ينبغى، فلا يركض الحصان كيفما اتفق، ولكن من يجهل الفروسية يخطئ فى الامساك باللجام، فيركض الحصان كما يحلو له.

الآن، اصبح رؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية جميعا يعرفون اعمالهم جيدا ويتعاطون الزراعة بطريقة علمية وتقنية. فهم يعرفون كيف يرسمون الخطط المفصلة ويلمون الماما واضحا بنظام التسميد ويحسنون جدا تسيير مزارعهم ايضا.

استمعت فى المؤتمر الزراعى الوطني الاخير الى كلمات رؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية. كان مستواهم جميعا عاليا، وقد القوا خطبا رنانة مثل جلجلة الحديد.

اذا اتقن مديرو المصانع والمؤسسات هم الآخرون اعمالهم، شأن رؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية، فلن يكون ثمة من مستحيل بالنسبة لهم. فمن واجب جميع العاملين القياديين الاقتصاديين ان يتقنوا اعمالهم ويعالجوها واحدا فواحدا على طريقة المعركة الكاسحة، معتمدين الدقة فى تنظيمها.

بعده، ينبغى للعاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يسدوا التوجيه الفعال للمصانع والمؤسسات.

ان حزبنا حزب للطبقة العاملة، وحزب ثورى يناضل من اجل تحقيق قضية الطبقة العاملة التاريخية. لذا، فان العاملين الحزبيين ملزمون بحكم طبيعتهم ان يولوا توجيه المصانع والمؤسسات اهتماما اولويا ويتوغلوا عميقا وسط الطبقة العاملة ويشددوا من العمل السياسي حتى يطلقوا العنان لحماستها الثورية وحكمتها الخلاقة.

لكن عددا كبيرا من العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى الاقضية يطوفون كثيرا حول حقول الذرة انما لا يذهبون الى المصانع والمؤسسات الا لماما، وان ذهبوا اليها اكتفوا بجولة خارج حرمها.

والعاملون المسؤولون فى اللجان الحزبية فى الاقضية، المنحدرون فى اصولهم من الطبقة العاملة، يتقاعسون بدورهم عن الدخول الى المصانع والمؤسسات. الامين المسؤول للجنة الحزبية فى احد الاقضية منحدر من اصل عمالى وسبق له ان شغل منصب امين الشؤون الصناعية للجنة للحزبية فى المحافظة، لكنه قلما يذهب الى المصانع والمؤسسات الكائنة داخل القضاء. حين كان يعمل امينا للشؤون الصناعية فى اللجنة الحزبية فى المحافظة، اعتاد ان يذهب الى المصانع والمؤسسات داخل المحافظة ليسدى التوجيه اليها. لكنه منذ ان تولى منصب الامين المسؤول للجنة الحزبية فى القضاء، لا يذهب الى المصانع والمؤسسات بل يكتفى بالتردد على المزارع التعاونية فقط.

يبدو لى ان سبب اقلاع العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى الاقضية عن

الذهاب الى المصانع والمؤسسات انما يعود الى ان المصانع والمؤسسات قد اتسع نطاقها كثيرا وصار الخريجون الجامعيون يتولون مناصب المدراء وكبار المهندسين فيها.

نفس الشيء ينطبق ايضا على العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات.

فقد وجدت امينا مسؤولا للجنة الحزبية فى احدى المحافظات لا يذهب مطلقا الى المصانع والمؤسسات، بل يتجول فى الريف فقط. وكلما طلبت مكالمته هاتفيا، ألقاه موجودا فى الريف وليس فى مصنع او مؤسسة.

فى رأيى، ان استنكاف العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات عن الذهاب الى الجامعات مرده الى وجود البروفيسورات والدكاترة فيها.

ان اكبر النواقص التى تشوب العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية فى الوقت الحاضر هى التقاعس عن الذهاب الى المصانع والمؤسسات والجامعات.

ليس ثمة من سبب او مبرر البتة لعدم ذهابهم الى المصانع والمؤسسات والجامعات. بما انهم تلقوا تربية حزبية اكثر من اى شخص آخر، فقد ترسخ لديهم نظام الفكر الوحيد للحزب ويعرفون تمام المعرفة خطط الحزب وسياساته. لئن كان مدراء المصانع والمؤسسات وكبار المهندسين فيها خريجين جامعيين، ولئن كان اساتذة الجامعات من درجة بروفيسور او من حملة الدكتوراه، الا انهم ليسوا ادرى من العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية بخطط الحزب وسياساته، لا بل ان معارفهم السياسية ايضا منخفضة.

بما ان العاملين المسؤولين للجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ليسوا على ذات القدر من المعرفة بالتقنيات مثل مدراء وكبار مهندسى المصانع والمؤسسات، فقد يتعذر عليهم ان يفحصوا بدقة تفاصيل وجزئيات العمليات التقنية فى المصانع والمؤسسات. لكنهم قادرون تماما على ارشاد وتفتيش اعمال المصانع والمؤسسات، متخذين سياسة الحزب مقياسا لهم.

يتوجب على العاملين المسؤولين للجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يذهبوا بجرأة الى المصانع والمؤسسات ليقفوا على سير تنفيذ سياسة الحزب ويشرفوا

عليه ويصححوا الامور الخاطئة فى الحال. كما ان عليهم ان يتخلصوا بصورة حاسمة من ظاهرة الحلول محل الادارة وطريقة العمل الادارية وان يكثروا من التردد على المصانع والمؤسسات كى يشاطروا العمال حياتهم ويتبادلوا الاحاديث معهم ويشاركوا فى الاجتماعات العامة لخلايا الحزب او فى اجتماع اللجنة الحزبية المصنعية ويضعوا يدهم من خلال ذلك على المشاكل العالقة ويحلوها فى الوقت المناسب ويستنهضوا جماهير المنتجين لكى يعملوا على تنفيذ سياسة الحزب بكل همة ونشاط.

وينبغى، فى المستقبل، تنظيم دورات دراسية للامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية تمكينا لهم من اسداء التوجيه الفعال للمصانع والمؤسسات.

بعده، ينبغى لرؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يعملوا صادقين بصفتهم الخدام المخلصين للشعب.

قبل ايام، نظمت دورات دراسية من اجلهم. يبدو لى انهم لا يعرفون جيدا حتى الآن الواجبات المطلوب منهم اداؤها. بخصوص الغاء اللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية فى المحافظة واحياء الاقسام الاقتصادية التابعة للجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية، سمعت بان بعضهم يقول بانه لم يعد لديه الآن من عمل سوى تسيير لجنة توجيه الحياة القانونية الاشتراكية. وهذه لعمرى فكرة مغلوطة جدا. اذا هم بحثوا عن الاعمال التى يتعين القيام بها، فسيجدون الكثير الكثير منها. من غير بحث، لن يجدوا اى عمل يقومون به. وقولهم بان العمل غير متوفر لديهم راجع الى انهم لا يدرسون. فلو درسوا بعمق خطط الحزب وسياساته سيعرفون ما هو العمل الذى يجب القيام به.

لقد اكدت مرارا وتكرارا امام رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية على ضرورة ايلاء معيشة الشعب اعمق الاهتمام. بيد انهم لا ينفذون كما ينبغي مهمة بناء مصانع الذرة المرززة ومصانع زيت الطعام لتزويد الشعب بمقادير كافية من الزيت بشكل منتظم.

كما انهم يتقاعسون فى تنفيذ مهمة تربية الدجاج على نطاق واسع وعرضها للبيع فى السوق الفلاحية. ان تربية الدجاج فى مضارب الارز فى الاقضية وبيعه من شأنهما ان يقضيا تماما على ظاهرة بيع الدجاج باسعار فاحشة فى السوق الفلاحية.

ويتوانون عن تنفيذ ما كلفتهم به فى اجتماع النشطاء فى قطاع صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى بشأن تنظيم فرق العمل الجانبى لصيد الاسماك فى المصانع والمؤسسات، بغية تموين العمال بالاسماك بصورة منتظمة. وهذا تصرف خاطئ جدا من جانبهم.

كما اقول واردد دائما، ان رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية هم مسؤولو اجهزة السلطة المحلية والسادة المسؤولون عن معيشة السكان فى مناطقهم. فمن واجبهم ان يعملوا بروح المسؤولية الكاملة انطلاقا من موقف السادة.

بادئ ذى بدء، عليهم ان يعقدوا المجالس الشعبية ويناقشوا فيها المسائل المطروحة ويعالجوها وفقا للقانون. لا يمكن للامناء المسؤولين للجان الحزبية ان يقوموا بهذا العمل عوضا عنهم. فلكل من الامناء المسؤولين للجان الحزبية ورؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية وظيفة مختلفة خاصة به. انما لا يعنى ذلك ان باستطاعة رؤساء اللجان الشعبية ان يكونوا خارج توجيه ورقابة المنظمات الحزبية. فبصفتهم اعضاء فى الحزب، عليهم ان يخضعوا لتوجيه المنظمات الحزبية ورقابتها، ويقوموا باعمالهم كافة معتمدين تماما عليها.

لا بد لرؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية من ان يمارسوا الرقابة والاشراف الدائمين للتأكد مما اذا كان العاملون فى الاجهزة الاقتصادية والادارية المحلية ينفذون تنفيذا صائبا اوامر رئيس الجمهورية وقوانين مجلس الشعب الاعلى ومقررات وتوجيهات اللجنة الشعبية المركزية وقرارات المجالس الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية. هذه الصلاحيات المخولة لهم لا يمكن لاحد ان ينتزعها منهم. فمع انهم مدعوون الى وضع انفسهم تحت رقابة المنظمات الحزبية، الا ان عليهم ان يمارسوا الرقابة القانونية الصارمة على اولئك العاملين الحزبيين الذين يتصرفون بالايدى العاملة كما يشاؤون بغرض بناء منازل خاصة لهم فى بساتين الفواكه، ممارسين التعسفية الفردية، وما الى ذلك من ممارسات.

وعلى رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يساعدوا مساعدة فعالة عمل رؤساء اللجان الادارية فى مناطقهم.

يمكن القول بان هذه اللجان الادارية اشبه بالاقسام الاقتصادية التابعة لتلك اللجان الشعبية. فمن واجب رؤساء اللجان الشعبية ان يساعدوا مساعدة فعالة عمل رؤساء اللجان الادارية بحيث يمكن رفع مستوى معيشة الشعب باستمرار.

اذا ساعد رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية عمل اللجان الادارية فيها واعانوا جيدا عمل لجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات ولجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية، يمكن للامناء المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يجدوا متسعا من الوقت لتحسين عملهم الحزبى اكثر فاكثر والتوجه الى عمال المصانع والمؤسسات واجادة العمل معهم مما يمكن بالتالى من تطوير الصناعة على جناح السرعة. لكن رؤساء اللجان الشعبية لا يسهلون مهمة الامناء المسؤولين للجان الحزبية، بل يعيقون عملهم. فلا بد لرؤساء اللجان الشعبية من ان يكونوا خدما مخلصين حقيقيين للشعب يهتمون بمعيشة الشعب بشعور كامل بالمسؤولية، لا ان يكون جل همهم منصبا على الاحتفاظ بمناصبهم.

ومع استحداث قسم لشؤون اللجان الشعبية المحلية، يجب على اللجنة الشعبية المركزية فى هذه الحال ان ترفع دور اجهزة السلطة المحلية عن طريق اجادة العمل مع رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية.

اما فى الوقت الراهن، فيتوجب على اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان تعقد المجالس الشعبية وتناقش فيها الاجراءات الآيلة الى انجاز المهام التى طرحتها فى الدورة الاولى لمجلس الشعب الاعلى السادس.

يتوجب على المنظمات الحزبية من كل المستويات ان تقوم بمناقشة الرسالة الموجهة من اللجنة المركزية للحزب الى جميع اعضاء الحزب مناقشة جدية وفعالة، بحيث ينخرط جميع اعضاء الحزب والشغيلة فى المسيرة العامة نحو انجاز الخطة السباعية الثانية قبل الموعد المحدد.

مزيدا من تطوير تربية الدواجن عن طريق حل مسألة الاعلاف البروتينية

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين
فى حقل تربية الدواجن والمواشي
٧ شباط ١٩٧٨

ان حل مسألة الاعلاف البروتينية يعد احدى اهم المسائل المطروحة فى تطوير تربية الدواجن والمواشى فى الوقت الراهن. فمن دون حل هذه المسألة، لا يمكن تخفيض معيار استهلاك العلف ولا زيادة انتاج البيض واللحوم.

لما كانت مدجنة كوانغبو للبط تشكو من نقص الاعلاف، فقد سهرت ذات مرة على تزويدها بكمية ٨٠٠ طن من الذرة. وبعد فترة، استفسرت عن كمية انتاج البيض واللحوم وعن انخفاض معدل نفق الطيور منذ المباشرة بتغذية البط بالذرة، انما لم يكن هناك اى تغير يستحق الذكر. وفى العام التالى، ذهبت اليها لاقف بنفسي على جلية الامر، فعرفت بان العاملين هناك لم يعلفوا البط بالاعلاف البروتينية الى جانب تغذيته بكمية كبيرة من الاعلاف الحبوبية؛ لذلك، لم يتمكنوا من انتاج الا مقادير ضئيلة من البيض واللحوم، ولم ينخفض معدل نفق الطيور ايضا عما كان عليه فى الماضى الا انخفاضا طفيفا.

كان بعض العاملين السابقين فى حقل تربية الدواجن يزعمون بانه لا بأس ان اطعم الدجاج المربى فى المداجن الذرة وحدها بدون الاعلاف البروتينية او العناصر

النزرة. لا حاجة الى علف الدجاج الذى يربى باعداد محدودة فى الفلاء فى البيوت الريفية بالاعلاف البروتينية، لانه يقتات بمختلف انواع الحشرات، مثل الدود والذباب والخراطين والجراد، فيما هو يسرح طليقا. لكن الدجاج الذى تربيه المداجن يجب علفه من كل بد بالاعلاف البروتينية، لانه لا يستطيع ان يسرح لالتقاط الحشرات على اختلاف انواعها.

ان السبب الرئيسى لعدم تمكننا حاليا من انتاج البيض واللحوم بكميات كبيرة فى مداجن الدجاج والبط التى بنيت فى كل مكان انما يعزى الى عدم اطعامهما الاعلاف البروتينية كما ينبغى.

فلا بد من اطعام الدجاج البياض والدجاج للحوم علفا يحتوى على مادة البروتين بنسبة ١٦ بالمائة على الاقل. ولا سيما الدجاج البياض، فانه لا يبيض كما ينبغى اذا لم يطعم الاعلاف البروتينية، لان البيض نفسه يتشكل اساسا من البروتين. وفيما كان استهلاك العلف يبلغ ٤ر٢ كغ وحدة علفية لانتاج كيلوغرام واحد من لحم الدجاج فى مداجن الدجاج فى الماضي، فان الاستهلاك الحالى يصل الى ٦ر٣ كغ وحدة علفية، اى بزيادة ٢ر١ كغ عن الماضي، من جراء علف الدجاج بعلف لا تزيد نسبة البروتين فيه عن ٧ ـ ٨ بالمائة.

وان لا نستطيع انتاج البيض واللحم كما ينبغى فى مداجن الدجاج والبط الحديثة والضخمة، التى بنيناها فى كل ارجاء البلاد، لمجرد عدم حل مسألة الاعلاف البروتينية، امر مناف للعقل تماما. فيتوجب علينا ان نحل هذه المسألة بأية طريقة حتى نستطيع ان ننتج مقادير كبيرة من البيض واللحوم فى مداجن الدجاج والبط ونزود الشعب بهما بانتظام.

ووصولا الى حل مسألة الاعلاف البروتينية، لا بد، اولا وقبل كل شىء، من تربية الخراطين على نطاق واسع.

يقال بان احد البلدان يربى الكثير من الخراطين ويستعملها كاعلاف بروتينية، لا بل انه يصدرها الى البلدان الاخرى. الخراطين هى احد الاعلاف البروتينية الممتازة. فهى تتكاثر بسرعة، ناهيك عن ان تربيتها سهلة للغاية.

وبغية نشر تربية الخراطين على نطاق واسع، يجب بناء منشأة تجريبية لتربيتها فى كل محافظة. نظرا الى ان تربية الخراطين تتطلب هى الاخرى اتباع الطرق العلمية، فيجب تحديد المؤشرات التقنية الصحيحة المتعلقة بتربية الخراطين بعد اجادة اعداد منشأة تجريبية لهذا الغرض فى كل محافظة، ومن ثم تعميم تلك المؤشرات على نطاق واسع. اذ لا يمكن تكثير الخراطين بمجرد تقديم المؤشرات التقنية عن تربيتها الى الوحدات الدنيا او الاكتفاء بعقد اجتماع او اجتماعين.

سيكون من المستحسن اقامة منشآت تجريبية لتربية الخراطين فى مداجن الدجاج الكبيرة، مثل مدجنة سوبو فى مدينة بيونغ يانغ، ومدجنة كانغسو او مدجنة ريونغكانغ فى محافظة بيونغآن الجنوبية، ومدجنة كوسونغ فى محافظة بيونغآن الشمالية، ومدجنة هايزو فى محافظة هوانغهاى الجنوبية، ومدجنة ساريواون فى محافظة هوانغهاى الشمالية.

ومن الواجب ايفاد العلماء الى المنشآت التجريبية لتربية الخراطين تلك، وكذلك تعيين حوالى ١٠ الى ٢٠ من خريجى المدارس الثانوية والمعاهد فيها حتى يغدوا تقنيين مختصين فى تربية الخراطين. ويتعين علينا، بنوع خاص، ان نختار العلماء الاكفاء وحوالى ٢٠ الى ٣٠ من المتدربين المزمع تعيينهم فى منشآت تربية الخراطين الاخرى فى المستقبل ونرسلهم الى المنشأة التجريبية التى ستقام فى مدينة بيونغ يانغ.

وعلى المنشآت التجريبية لتربية الخراطين ان تعمل، بعد تحديد المؤشرات التقنية السليمة المتعلقة بتربيتها، على تنظيم دروس نموذجية فى هذا الشأن ووضع الكتب عن الخبرات المستفادة فى هذا الحقل وارسال التقنيين الذين قامت بتأهيلهم الى مناطق اخرى بغية تعميم تربية الخراطين على نطاق واسع.

بالوسع تربية الخراطين فى الفلاء او داخل المبانى. ويكفى لذلك ضمان الظروف الملائمة ودرجة الحرارة المناسبة كى تعيش على ما يقدم لها من غذاء.

ويجب ان يصار الى طبع المعلومات الخاصة بتربية الخراطين التى نشرت فى مجلة "اخبار التقنيات الجديدة".

وفى مداجن الدجاج الاخرى ايضا، يجب اتخاذ الاجراءات الآيلة الى تربية الخراطين بكثرة وتغذية الدجاج بها.

ان طريقة تربية الخراطين المطبقة فى مزرعة رقم ٧ يمكن ادخالها فى مضارب الارز والبيادر فقط، وليس فى مداجن الدجاج الكبيرة. ففى مداجن الدجاج الكبيرة، لا بد من اقامة منشأة على حدة لتربية الخراطين بحيث يمكن تربيتها فيها.

ومن اجل انتاج كميات كبيرة من الخراطين فى منشآت تربية الخراطين، يتعين صنع الكثير من الصناديق. لا بأس ان قمتم الآن بتربية ٢٠٠ غرام من الخراطين فى صندوق واحد مساحته ٢ر٠ متر مربع. انما من الافضل قطعا ان تكثروا من صنع الصناديق قدر الامكان، لنقل خمسة ملايين او حتى خمسين مليون صندوق وليس خمسمائة ألف صندوق فقط، بحيث يمكنكم تربية الخراطين على نطاق واسع.

يقول بعض العاملين الآن بان تغذية الدجاجة الواحدة بعشرة خراطين يوميا كمية مناسبة تماما. لكن تغذية الدجاج بالخراطين بطريقة تقديم عدد معين منها، خراطين صرفة ام ممزوجة بعلف آخر، تعتبر مسألة اخرى. على اية حال، كل ما هو مطلوب منكم هو علف الدجاج بغذاء يحتوى على ١٦ بالمائة من البروتين، سواء باطعامه الخراطين صرفة ام ممزوجة باعلاف اخرى. ولكن باطعام الدجاج الخراطين صرفة، لا يمكن تغذية الدجاج كله بكمية غذاء متساوية.

فمن الانسب، فى رأيى ان نقدم الخراطين للدجاج بعد هرسها ومزجها باعلاف اخرى. عندئذ، لن تكون ثمة حاجة لتجفيف الخراطين وطحنها.

كما يجب اقامة مرافق لتربية الخراطين فى احواض تربية الاسماك ايضا. فالخراطين غذاء جيد للاسماك ايضا.

كما ينبغى تربية ديدان البحر ايضا. فبالمقدور صيد الكثير من الاسماك، مثل الحنكليس والبورى والقاروس والفهكة، بالصنارة اذا ما استعملت ديدان البحر طعما.

وينبغى تربية الديدان ايضا بالجملة لتغذية الدجاج بها. فالدجاج اذا تغذى بالديدان، يسمن ويبيض كثيرا.

ومن الضرورى زرع عشب آيغوك على نطاق واسع.

يحتوى هذا العشب على نسبة كبيرة من البروتينات، وغلة الهكتار الواحد منه ايضا مرتفعة لان بالامكان حشه عدة مرات فى السنة الواحدة. بلغني ان بلدا معينا يحصد حتى

٣٠٠ طن من عشب آيغوك فى الهكتار الواحد. عشب آيغوك يطلع متأخرا فى الربيع، وهذه هى نقيصته. لكنه، عوضا عن ذلك، ينمو حتى وقت متأخر من الخريف.

ان عاملينا، حاليا، لا يزرعون عشب آيغوك كثيرا ولا يعنون به حتى بعد زرعه، مدعين بان زراعة الذرة افضل من زراعة عشب آيغوك وبان عشب آيغوك يدر غلة زهيدة. وهذا لعمرى خطأ جسيم.

على لجنة الزراعة ان تزيد المساحة المزروعة بعشب آيغوك وترفع غلة الهكتار الواحد منه بصورة حاسمة.

عشب آيغوك نبات يتطلب الكثير من الاسمدة. فاذا ما زرع بطريقة تكثيفية ونثرت له كمية كبيرة من الاسمدة، يمكن عندئذ جنى ١٨٠ الى ٢٠٠ طن فى كل هكتار بسهولة. فهذا العشب ينمو جيدا اذا ما تم نثر حوالى ٢٠٠ كيلوغرام من الاسمدة للهكتار الواحد فى كل مرة بعد حشه.

يتعين على لجنة الزراعة ان تعمل اما على توزيع قطع من الاراضي على مداجن الدجاج والبط لكى تزرع عشب آيغوك بنفسها، واما على زرع هذا العشب فى المزارع التعاونية ومن ثم بيعه الى مداجن الدجاج والبط. ويكفى لذلك ان يصار الى تنظيم فرق عمل على حدة مختصة بزرع عشب آيغوك، وذلك بالقرب من مداجن الدجاج والبط، بحيث تتولى انتاج عشب آيغوك وتوفيره بعد عقد صفقة مع تلك المداجن.

وارى من الضرورى تخصيص قطع من الارض لمدجنة دودان للبط لزيادة المساحة المزروعة بعشب آيغوك فيها.

كذلك، ينبغى اجادة اجراء الابحاث المتعلقة بزراعة عشب آيغوك.

نظرا لان عاملينا لا يهتمون الآن بزراعة عشب آيغوك، فليست ثمة مؤشرات تقنية سليمة بشأنها. صحيح ان بعض مداجن الدجاج والبط تقوم بابحاث تجريبية لزيادة غلة عشب آيغوك، الا انها ما زالت بعيدة عن الوفاء بالغرض. بغية رفع غلة الهكتار الواحد من عشب آيغوك، لا مفر من زيادة عدد غرساته لكل بيونغ واقامة نظام سليم للتسميد.

وبالاضافة الى زرع عشب آيغوك بمقادير كبيرة، لا بد من اجادة تحويله.

اذا اضيف محلول ملحى الى عصير عشب آيغوك بعد هرسه، فانه يتخثر على

شكل جبنة. وهذه الجبنة تشكل علفا بروتينيا جيدا اذا ما مزجت بالاعلاف المركبة او بدقيق الذرة. وسيكون من الافضل بكثير اذا ما حولت جبنة عشب آيغوك بعد مزجها بالاعلاف المركبة الى كرات صغيرة وقدمت للدجاج او البط.

فيما مضى، قامت بعض مداجن الدجاج والبط يصنع جبنة عشب آيغوك بالطرق اليدوية وعلفت بها الدجاج والبط، فزادت بذلك من انتاج البيض واللحوم.

لقد كلفت لجنة الزراعة بانشاء معمل للاعلاف من عشب آيغوك على ان اضمن توفير اللوازم والتجهيزات اللازمة لذلك، لكن العاملين فى لجنة الزراعة ما زالوا يتقاعسون فى تنفيذ هذه المهمة. يتحدث عاملونا الآن بالكلام فقط عن ان عشب آيغوك علف جيد، لكنهم، فى الحقيقة، لا يقومون بالتجارب لحل مسألة الاعلاف البروتينية المصنوعة منه. واذا لم نصنع الاعلاف البروتينية من عشب آيغوك بعد تحويله، يصعب علينا ان نحل مسألة الاعلاف البروتينية.

سابقا، كان احد البلدان يحل مسألة الاعلاف البروتينية بانتاج كمية كبيرة من دقيق السمك، غير انه يميل الآن الى انتاج الاعلاف البروتينية بواسطة الخراطين او الدمان، لانه لا يصيد الا قدرا قليلا من الاسماك. وقلما تتحدث اية مجلة اجنبية فى الآونة الاخيرة عن حل مسألة الاعلاف البروتينية بواسطة دقيق السمك. فالعالم، فى الوقت الحاضر، لا يتجه الى الحصول على الاعلاف البروتينية من دقيق السمك، بل الى الحصول عليها من الخراطين او الاعشاب. وعلينا بدورنا ان نحل مسألة الاعلاف البروتينية عن طريق الاكثار من زرع عشب آيغوك واجادة تحويله. زد على ذلك ان هذه هى الطريقة الفضلى فى ظروفنا الحالية التى لا ننتج فيها كميات كبيرة من فول الصويا ودقيق السمك.

ولصنع الاعلاف البروتينية عن طريق اجادة تحويل عشب آيغوك، لا بد من انشاء معمل واحد للاعلاف من عشب آيغوك فى كل مدجنة للدجاج او البط وتوفير مختلف التجهيزات والآلات اللازمة لها.

اذا توفر مثل هذا المعمل لكل مدجنة للدجاج او البط، فيمكن عندئذ انتاج الاعلاف من عشب آيغوك وتغذية الدجاج والبط بها. ليس مسموحا لكم بعد الآن ان تحولوا عشب

آيغوك بالطرق اليدوية، كما كنتم تفعلون فى الماضى. اننا نعيش الآن فى عصر العلم، وعليه لا محيص من ادخال المكننة فى تحويل عشب آيغوك ايضا.

والثفالة المتبقية بعد استخراج العصير من عشب آيغوك يجب تجفيفها هى الاخرى ومزجها بالاعلاف المركبة واطعامها للحيوانات الداجنة. وهذه الثفالة تبقى افضل من دقيق الاعشاب الاخرى اذا ما مزجت بالاعلاف المركبة، لانها تحتوى على مواد بروتينية.

وينبغى زرع العضبة بكثرة.

تحتوى العضبة على قدر اكبر من البروتين مما يحتويه عشب آيغوك؛ لا بل يمكن الحصول منها على كمية اكبر من الاعلاف البروتينية لانها نبات معمر.

يقولون بان البقر لا يحب اكل العضبة، لكن هذا رهن بالتعويد. فعشب آيغوك ايضا كان البقر ينفر منه فى البداية، لكنه صار يحبه بعدما تعود عليه. وقد بلغني ان بعض البلدان تؤمن الآن اعلاف البقر كلها من عشب آيغوك. واذا ما تم تعويد البقر على اكل العضبة، فسوف يحبها ايضا.

ينبغى اقتطاع مساحة معينة من الارض بالقرب من مداجن الدجاج او البط ومزارع الخنازير خصيصا لزرع العضبة. ولكن لا يجوز ازالة عشب آيغوك الذى تم زرعه بدعوى زرع العضبة، بل ينبغى زرع عشب آيغوك والعضبة كل على حدة.

ولا بد من انتاج الاعلاف البروتينية من الدمان.

ان الدمان الذى يصدر عن مداجن الدجاج والبط ومزارع الخنازير والغسالة الناجمة عن غسل المصارين او اللحوم فى المذابح ستتحول الى اعلاف بروتينية جيدة اذا ما اجيد تحويلها. فلا يجوز ترك الدمان الناتج عن مداجن الدجاج والبط ومزارع الخنازير يضيع هباء، بل يجب تحويلها كلها الى اعلاف بروتينية. كما ينبغى تحويل الفطائس او غسالة المصارين واللحوم فى المذابح كلها واطعام الحيوانات الداجنة بها. وفى ميدان صيد الاسماك ايضا، يجب تحويل مصارين الاسماك وغسالتها برمتها الى اعلاف بروتينية.

ولا بد من انتاج الاعلاف البولية ايضا بكميات كبيرة.

وينبغى زرع محاصيل السماد النباتي بكثرة. حسبنا ان نزرع محاصيل السماد النباتي كمحصول لاحق للذرة، حتى نحصل على الكثير من الاعلاف للحيوانات الداجنة. فيما يساور عاملينا القلق الآن لعدم توفر الاعلاف للحيوانات الداجنة، فانهم لا يتخذون اية اجراءات لزرع محاصيل السماد النباتي بعد حصاد الذرة وحل مسألة العلف للحيوانات الداجنة. انهم لا يعملون الا على زرع الملفوف والفجل كمحصول لاحق للذرة فى رقعة من الارض لا تزيد مساحتها عن ٣٠ ـ ٥٠ ألف هكتار. بينما مساحة الحقول القابلة لزراعة محاصيل السماد النباتي كمحصول لاحق للذرة تصل الى ٢٠٠ ألف هكتار على اقل تقدير، دع عنك حقول الذرة الكائنة فى المناطق الباردة. وحتى اذا ما زرعت ٢٠٠ ألف هكتار على الاقل بمحاصيل السماد النباتى بعد حصاد الذرة، يمكن بذلك حل مسألة علف الحيوانات الداجنة الى حد بعيد. وزراعة هذه المحاصيل كمحصول لاحق للذرة لا تكلف الا القليل من الجهود. فكل ما يلزم هنا هو حراثة حقول الذرة ونثر بذور محاصيل السماد النباتي فيها وجزها بعد فترة معينة من النمو. ان حصاد الذرة ينتهى فى شهر ايلول. لذلك، يمكن لمحاصيل السماد النباتي ان تنمو نموا كافيا خلال مدة شهرين، اذا ما حرثت الحقول وبذرت بذورها فور حصاد الذرة. وبالنسبة لمحاصيل السماد النباتي المزروعة بعد حصاد الذرة، فلا بد من اختيار تلك الاصناف منها التى تحتوى على نسبة كبيرة من البروتين وتمتاز بالنمو السريع والمردود العالى.

يتعين على لجنة الزراعة ان تتخذ ما يلزم من اجراءات لزرع محاصيل السماد النباتى كمحصول لاحق للذرة لحل مسألة الاعلاف للحيوانات الداجنة.

ومن اللازم اجراء التجارب على زراعة الباقلاء بالطريقة التكثيفية. يمكن استعمال الباقلاء كعلف بروتينى جيد، اذ انها تحتوى على القليل من المواد الشحمية والكثير من الكاربوهيدرات والبروتينات. لكن غلة الباقلاء غير مرتفعة فى الوقت الحاضر. تزرع الباقلاء حاليا فى محافظة ريانغكانغ، لكن غلة الهكتار الواحد منها منخفضة جدا. وحتى تسهم الباقلاء فى حل مسألة الاعلاف البروتينية، لا بد من رفع غلة الهكتار الواحد منها بصورة حاسمة. ورفع غلة الباقلاء اكثر بكثير مما هى عليه

الآن ممكن اذا اعتمدت الطريقة التكثيفية فى زراعتها. ولن تكون هناك اية مشكلة حتى وان زرعت الباقلاء بطريقة تكثيفية. فلا بد من اجراء التجارب على زراعة الباقلاء زراعة تكثيفية هذا العام فى اراضي المد المستصلحة.

كما ينبغي اجادة اجراء الابحاث فى مجال الاعلاف البروتينية.

لعل اكبر النقائص المتكشفة فى حقل تربية الدواجن والمواشى هى التقصير فى اجراء الابحاث فى مجال الاعلاف البروتينية. وكما ان العاملين فى حقل الزراعة يقصرون حاليا فى اجراء الابحاث المتعلقة بعلم الزرع، كذلك يقصر العاملون فى حقل تربية الدواجن والمواشى فى اجراء الابحاث المتعلقة بعلم الاعلاف. يمكن القول بان علم الاعلاف شبيه بعلم الزرع. فمثلما يتوجب علينا فى علم الزرع ان نجرى ابحاثا حول مواقيت استعمال الاسمدة المثلثة العناصر واسمدة العناصر النزرة للمزروعات والكمية الواجب استعمالها ومواقيت رش مبيدات الاعشاب الضارة وكيفية رشها لحفز نمو المحاصيل، كذلك يتعين علينا فى علم الاعلاف ان نجرى ابحاثا حول كمية الاعلاف الحبوبية والاعلاف البروتينية المطلوبة للحيوانات الداجنة بغية زيادة انتاج اللحوم والبيض زيادة كبيرة. فمن دون ابحاث فى علم الاعلاف، يستحيل تربية الدجاج والبط باعداد كبيرة.

فمن واجب العلماء فى حقل تربية الدواجن والمواشى ان يكرسوا جهودا جبارة للابحاث المتصلة بالاعلاف البروتينية على اختلافها، وعدم الانهماك فى تربية الخراطين والديدان فقط.

صبيحة اليوم، قرأت معلومات مؤداها انه من المفيد تغذية البقر الحلوب بعلف بروتينى وبولى مصنوع من عجينة العشب. لكن هذا الامر لا يبعث على الاهتمام، لان البقر الحلوب الذي يتغذى بكمية كبيرة من الاعشاب لا يمكن ان يربى الا فى البلدان ذات الاراضى الشاسعة والتى تملك مساحة كبيرة من المراعى، اما فى بلادنا المحدودة الاراضى الزراعية، فلا يمكن تربية البقر الحلوب باعداد كبيرة.

انه لمن الانسب لنا ان نأكل عجينة فول الصويا كما هى بدلا من ان نشرب الحليب بعد تربية البقر الحلوب بالعلف البروتيني والبولى المصنوع من عجينة العشب. بناء على

التحليل الذي قمنا به بعد الهدنة مباشرة لكل من عجينة فول الصويا والحليب، فقد تبين لنا ان القيمة الغذائية لعجينة فول الصويا عالية بما لا يقل عن الحليب. ومن المستحسن فى رأيى اجراء تحليل مقارنة للقيمة الغذائية لكل منهما مرة اخرى.

اننا اذ نربى الآن البقر الحلوب فى بلادنا، فبغرض تغذية الاطفال بالحليب ليس الا. لذا، لا يجوز ان نقيم مزيدا من المزارع لتربية البقر الحلوب فى المستقبل، بل علينا ان نكتفى بتربية عدد من الرؤوس من البقر الحلوب فى المزرعة الجامعة فى قضاء وونغكى ومزرعة ريوكبو للمواشي ومزرعة ريونغكانغ للبقر الحلوب وغيرها من المزارع القائمة لتربية البقر الحلوب.

في بلادنا، لا يجوز السعى الى حل مسألة الحليب عن طريق تربية البقر الحلوب، بل يجب انتاج الحليب المستخرج من فول الصويا عن طريق تنشيط زراعته. الحليب المستخرج من فول الصويا لا يختلف فى شيء عن الحليب العادي، ما عدا ان الاول مكون من بروتينات نباتية والثانى مكون من بروتينات حيوانية. والاوروبيون هم ايضا يتجهون فى الوقت الحاضر الى تناول الكثير من البروتينات النباتية عوضا عن البروتينات الحيوانية. والانسان الذي يتناول كمية كبيرة من البروتينات النباتية يعمر طويلا. والشرقيون انما يعمرون اكثر من الغربيين لانهم يتغذون بكمية كبيرة من البروتينات البناتية.

فيتوجب على العلماء فى حقل تربية الدواجن والمواشي ان يركزوا جهودهم بالاحرى على الابحاث المتصلة بالاعلاف البروتينية للدجاج والبط والخنازير وليس على الابحاث حول الاعلاف البروتينية للبقر الحلوب.

وبغية اجادة اجراء الابحاث حول الاعلاف البروتينية، لا بد من تشكيل مجموعة بحثية لهذا الغرض.

ان مثل هذه المجموعة غير موجودة فى الوقت الحاضر، ولا نجد الا عددا ضئيلا من قراء الكتب التقنية الاجنبية المتخصصة فى هذا المجال المتوفرة لدينا. فلا بد من اجادة تشكيل مجموعة بحثية لاجراء الابحاث حول الاعلاف البروتينية حتى يقرأ افرادها تلك الكتب التقنية ويستنبطوا الأعلاف البروتينية الفعالة التى تلائم واقع بلادنا.

حين اقمنا المزرعتين التجريبيتين للاوز والدجاج فى مدينة بيونغ يانغ، كان الهدف من ذلك اجراء التجارب على الاعلاف. ففى مزرعة الاوز التجريبية مثلا، لا يجوز اطعام الاوز الاعلاف الكاملة القيمة الغذائية، بل يجب اجراء التجارب على الاعلاف، من خلال اطعامه اعلافا غير كاملة القيمة الغذائية. يجب علف الاوز للاستيلاد باعلاف كاملة القيمة الغذائية، وعلف الاوز للحم بالاعشاب. ولا حاجة هناك لاختبار الاعلاف كاملة القيمة الغذائية، لان كل ذلك مدون فى الكتب.

لو ان ثمة فى المزرعة التجريبية اوزا بوزن ٤ر٥ كغ لفئة الاوز ذى الستين يوما، لكان ذلك امرا مقبولا. ولكن وزنه لا يزال اخف من اوز البلدان الاخرى. ان الواجب يلزم مزرعة الاوز التجريبية بان تجيد اجراء التجارب على الاوز حتى يبلغ وزن الاوزة من فئة الاوز ذى الستين يوما ٧ – ٨ كغ.

لقد كلفت المزرعتين التجريبيتين للاوز والدجاج بمهمة اجراء التجارب على الاعلاف مع اطعام الاوز والبط والدجاج اعلافا كاملة القيمة الغذائية واعلافا غير كاملة القيمة الغذائية واعلافا تناسب واقع بلادنا. فى هاتين المزرعتين، يجب قياس وزن الاوز والبط والدجاج عند اطعامها الاعلاف بطريقة اجنبية، ثم عند اطعامها اعلافا من تركيبنا نحن. يجب تحديد المؤشرات التقنية عن طريق التجارب التى تجرى على اعلاف الاوز والبط فى المزرعة التجريبية للاوز واعلاف الدجاج فى المزرعة التجريبية للدجاج. يجب ارسال المتمرنين الى المزرعتين التجريبيتين للاوز والدجاج واعداد العمليات اللازمة لتربية الخراطين والديدان ولتحويل عشب آيغوك.

فى المركز، يجب تحديد المؤشرات التقنية السليمة عن طريق القيام بالتجارب لمدة سنة او سنتين على اطعام الاوز والبط والدجاج باستخدام مختلف الطرق فى المزرعتين التجريبيتين للاوز والدجاج.

وفى المحافظات ايضا يجب القيام بالتجارب على تغذية الدجاج والبط بالاعلاف البروتينية وذلك بالاعتماد على قواها الذاتية. يجب تكليف مداجن الدجاج والبط بمهمة اجراء التجارب على الاعلاف البروتينية. وحسبكم هنا ان تكلفوا هذه المدجنة للدجاج باجراء التجارب على العلف من عشب آيغوك وتلك المدجنة بالتجارب على العلف من

الخراطين والديدان، وهكذا دواليك. وبعد جمع وتصنيف الخبرات الممتازة المستفادة من خلال الابحاث فى المركز والمحافظات، ينبغى تأليف كتب بها.

كذلك من الضرورى اعتماد التخطيط فى انتاج الاعلاف البروتينية.

مع اننا اعتدنا ان نبحث كل سنة خطة انتاج الحبوب، الا اننا لم نكن نبحث خطة تربية الدواجن والمواشي بالتفصيل.

فمن واجب المجلس التنفيذى ان يباشر، فور ارفضاض الاجتماع الاستشارى اليوم، بوضع خطط بشأن الطرق الآيلة الى حل مسألة الاعلاف البروتينية بعد التشاور المسهب مع العاملين فى حقل تربية الدواجن والمواشي. ويجب ان تكون الخطط الموضوعة فى الاجتماع الاستشارى تخصيصية بحيث تحدد بجلاء اى مدجنة للدجاج واى مدجنة للبط يجب ان تنتج كمية كذا من الخراطين والديدان، واى مدجنة يجب ان تحل مسألة الاعلاف البروتينية بزيادة مساحة كذا من الحقول المزروعة عشب آيغوك وعضبة وان تنتج كمية كذا من البيض واللحوم على ضوء ما يستخدم من اعلاف بروتينية. لا بد من اسناد خطط سليمة الى مداجن الدجاج ومداجن البط، والا فقد يحدث اهدار للاعلاف الحبوبية. يقولون بان مئات آلاف الاطنان من الحبوب تخصص الآن للاعلاف، ولكن البيض واللحوم لا يمكن انتاجها بمقادير كبيرة من غير حل مسألة الاعلاف البروتينية. من الضرورى تحديد عدة مصانع فى كل محافظة لكى تتولى انتاج الاعلاف البروتينية على سبيل التجربة.

وعلى المجلس التنفيذى ان يضع خطة امداد مداجن الدجاج ومداجن البط ومزارع الخنازير بالاعلاف البروتينية بعد التدقيق فى كمية الاعلاف البروتينية المؤمنة، مثل نخالة القمح وكسب فول الصويا. كما ينبغى اسناد المهام بشكل يعين بوضوح اى مجال يجب ان يوفر اللوازم والتجهيزات المطلوبة لمداجن الدجاج ومداجن البط. اذ لا يجوز الطلب من هذه المداجن ان تسد بنفسها حاجاتها من اللوازم والمعدات.

يجب احالة خطط انتاج الاعلاف البروتينية الى مدينة بيونغ يانغ والمحافظات الواقعة فى غرب البلاد، بما فيها محافظة بيونغآن الجنوبية، اولا وقبل غيرها، على ان يعقب ذلك احالتها الى المحافظات فى شرق البلاد ايضا.

وبعد احالة هذه الخطط الى المحافظات، يجب استعراض نتائج تنفيذها مرة فى نهاية النصف الاول من السنة ومرة فى اواخر السنة. يجب على المجلس التنفيذى ان يلخص النتائج التفصيلية لانتاج الاعلاف البروتينية وانتاج البيض واللحوم فى مداجن الدجاج ومداجن البط ومزارع الخنازير ويقدم لى تقريرا عنها.

لا يجوز بناء المزيد من مزارع الخنازير بعد الآن، بل يجب الاكتفاء بالمزارع القائمة وادارتها ادارة ناجعة، مثل مزرعة كانغسو للخنازير ومزرعة بيونغ يانغ للخنازير، والحرص على تربية عدد كبير من الخنازير فى البيوت الفلاحية. بما ان الخنازير تتطلب كمية كبيرة من الاعلاف الحبوبية، فلا يمكن توفير الاعلاف لها ولو زدنا عدد مزارع الخنازير.

وحدها مزرعة كوانغدوك للخنازير تجيد الآن تربية الخنازير مع استهلاك قدر قليل من الاعلاف الحبوبية. لما كانت هذه المزرعة تحسن تربية الخنازير حسب مقتضيات اللوائح التقنية، فان معدل نفق الخنازير فيها متدن كما انها تنتج كمية كبيرة من اللحم. فى السنة الماضية، زادت تلك المزرعة انتاجها من لحم الخنزير بمقدار ٦٠٠ طن فوق طاقتها الانتاجية، بحيث استطاعت ان تزود الجنود باللحم بانتظام وتصنع وتمد الجزمات بالجلود والصابون بالشحوم وفراشى الاسنان والفراشى الاخرى بالهلب. والمزرعة المذكورة تنتج بنفسها الاعلاف الحبوبية والاعلاف البروتينية ايضا.

لكن المزارع الاخرى لا تعمل على غرار مزرعة كوانغدوك للخنازير، لذلك فهى لا تنتج الا كمية قليلة من لحم الخنزير لقاء استهلاك مقادير كبيرة من الاعلاف الحبوبية. رغم اننا بنينا فى السابق مزارع حديثة للخنازير فى كل مكان بغرض تزويد الشعب باللحوم، الا ان عاملينا لا يحسنون ادارتها كما ينبغى.

نظرا لعدم القدرة على انتاج لحم الخنزير بكميات كبيرة فى الجيش الشعبي ايضا، فلا يتمون الجنود باللحوم بانتظام.

لقد احلنا عددا كبيرا من مزارع الخنزير الى الجيش الشعبي، بغية تزويد الجنود باللحوم. ان اخفاق الجيش الشعبي فى زيادة انتاج لحم الخنزير انما يعزى فيما يبدو الى عدم

اعطائه اصنافا جيدة من الخنانيص. فلا بد للجيش الشعبي من ان يوفر اصنافا جيدة واعدادا كافية من الخنانيص، حتى يتسنى للمزارع التابعة له ان تضاعف انتاجها من اللحوم.

ولا بد من تربية الارانب باعداد كبيرة.

فى السنة الماضية، تمت تربية اكثر من ٨ر٨ مليون ارنب بارشاد اتحاد الشباب العامل الاشتراكى، فتم انتاج ٢٩٦٦ طنا من لحم الارانب، وقد بيعت هذه للدولة او قدمت للاطفال فى دور الحضانة ورياض الاطفال وللعمال فى المصانع والمؤسسات القريبة من المدارس، وتم صنع المعاطف والقبعات بجلودها وتزويد جنود الجيش الشعبى فى الخطوط الامامية بها. وهذا امر يستأهل جزيل الثناء حقا. لذا، حرصت فى السنة الماضية على ارسال الهدايا الى المدارس التى قامت بتربية عدد كبير من الارانب.

يمكن تربية الارانب بسهولة من دون الحاجة الى استهلاك اية اعلاف حبوبية، نظرا لانها من جنس الحيوانات العاشبة. فمن واجب اتحاد الشباب العامل الاشتراكى ان يشن هذا العام حملة مكثفة لتربية ٩ ملايين ارنب على الاقل. وبذلك، يمكن انتاج ١٨ ألف طن من اللحم، حتى على افتراض ان الارنب الواحد يعطى كيلوغرامين من اللحم. علما بان انتاج الجلود اهم من انتاج اللحم فى تربية الارانب.

ان قيام الطلاب والتلاميذ بتربية اعداد كبيرة من الارانب، يساعدهم على التشرب بروح حب العمل كما يكسبهم مبالغ كبيرة من العملة الاجنبية.

فعلى اتحاد الشباب العامل الاشتراكى ان يشترى بالعملة الاجنبية التى كسبها فى العام الماضى معدات مخبرية ويزود المدارس بها.

حول تحسين عمل الشراء وتقويته

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى
للعاملين فى ميدان الشراء
٧ شباط ١٩٧٨

ان الاستنباط النشيط للمطاط المهمل والزجاجات المكسورة وقصاصات الورق والقوارير الفارغة وحتر البلاستيك وشراطيط القماش وما اليها، والمحاصيل المحلية الخاصة، كالثمار البرية والبقول البرية والاعشاب الطبية، عن طريق اجادة عمل الشراء، انما يستأثر بأهمية كبيرة فى زيادة انتاج الضروريات المعيشية ورفع مستوى معيشة الشعب.

لقد سبق ونوهت منذ مدة قريبة بضرورة اقامة نظام سليم لعمل الشراء واجادة ذلك العمل. وقد علمت بان العاملين الحزبيين نشطوا فى الآونة الاخيرة فى القيام بالشرح والدعاية وسط الوحدات السكنية والاجهزة والمؤسسات والمزارع التعاونية، فتسنى لهم بذلك ان يجمعوا مقادير لا بأس بها من المطاط المهمل والزجاجات المكسورة والقوارير الفارغة وحتر البلاستيك وقصاصات الورق وشراطيط القماش وغيرها من الخامات والمواد اللازمة لانتاج الضروريات المعيشية وان يرسلوها الى مصانع الصناعة المحلية. وفى غضون شهر واحد فقط، شهر كانون الثانى من هذا العام، تم جمع ١٣٢٣ طنا من شراطيط القماش على نطاق البلاد كلها. وهذا يعنى اننا حصلنا على ١٣٠٠ طن من القطن بلا مقابل.

فى الوقت الحاضر، يسعى العاملون الحزبيون جاهدين الى استنباط مصادر

للخامات والمواد اللازمة لانتاج الضروريات المعيشية، ولكن العاملين الاداريين والاقتصاديين ليسوا كذلك. واذ كان العاملون الحزبيون يختلطون بالجماهير ليقوموا بالشرح والدعاية بينها عن ضرورة الاشتراك فى عمل الشراء كما يليق بالسيد وليستنهضوها اليه، فهذا امر يمكن القيام به على شكل حملة الى حد ما، انما لا يمكن مواصلته على هذا النحو الى ما لا نهاية.

فيجب على العاملين فى الميدان المعنى ان يعملوا على تحسين عمل الشراء وتقويته اكثر فاكثر، بحيث يتسنى استنباط المزيد من الخامات والمواد اللازمة لانتاج الضروريات المعيشية.

ينبغى، اولا وقبل كل شيء، مراجعة قواعد عمل الشراء مراجعة شاملة، ومن ثم تصحيح اى جانب غير عقلانى فيها.

لما كانت قواعد عمل الشراء معقدة للغاية فى الوقت الحاضر، نجد ابناء الشعب يعزفون عن الاشتراك فيه بشكل نشيط ولا يجدون وجه منفعة فيه بصورة خاصة. ذات سنة، زرت مزرعة ياكسو التعاونية فى قضاء تشانغسونغ وحدثت اعضاءها عما تعانيه المزارع التعاونية فى المناطق السهلية آنذاك من صعوبات من جراء الافتقار الى عصى الفؤوس ومقابض المناجل والمعازق وعصى الرفوش والمعاول وما اليها، وقلت لهم اذا انتم قطعتم الاشجار فى الجبال خلال الشتاء وصنعتم منها اعدادا كبيرة من تلك العصى والمقابض وقدمتموها لاجهزة المشتريات، يمكنكم ان تزيدوا مداخيلكم النقدية ناهيكم عن اتاحة فرصة الربح للدولة؛ فلم لا تفعلون ذلك، اذن؟ حينذاك، اجابونى بانهم لا يقومون بذلك، مع ان ذلك فى متناول ايديهم، من جراء المضايقات التى يلاقونها فى هذا الصدد، لان عاملى الشراء يتعاملون معهم بطريقة معقدة، قائلين هذه مقبولة الى حد ما وتلك غير مقبولة بالمرة، ويأمرونهم بالمجيء والعودة مرارا لاتمام الاجراءات الروتينية. ثم قالوا لى بانه لمن الانسب والمريح لهم خلال الشتاء ان يهيئوا الدبال ويتخذوا الاستعدادات للزراعة وحدهما على مهل. وسألتهم بعد ذلك: لماذا لا تقطفون كمية كبيرة من الفواكه البرية؟ لقد اطلقنا على الجبال الموجودة فى قضاء تشانغسونغ تسمية الجبال الذهبية لانها غنية بالفواكه البرية؛ فكيف يسعنا ان نسميها

بالجبال الذهبية اذا لم تقطفوها؟ فاجابونى بانهم يقطفون بالفعل كميات كبيرة من الفواكه البرية، بما فيها الاجاص البرى والعنب البرى والاكتينيديا والزعرور، بيد انها تتعفن كلها من جراء تركها مكدسة عدة ايام لتحديد درجاتها واتمام الاجراءات الروتينية.

على ما يقال، حتى شراء بزة واحدة يتطلب اجراءات معقدة فى الوقت الحاضر. بلغني ان اجهزة المشتريات تفحص وتسجل بطاقة هوية المواطن عندما تشترى البضائع من الشخص الفرد. ليس ثمة ضرورة لذلك.

يتعين على العاملين فى الميدان المعني مراجعة قواعد عمل الشراء المعمول بها حاليا بمجملها، وتعديل جميع المواد التى تتنافى والواقع او تكون معقدة اكثر من اللازم، وذلك حرصا على اشراك جميع الناس فى عمل الشراء بصورة نشيطة.

وفضلا عن تعديل قواعد عمل الشراء، يتعين اعادة تكوين ملاك اجهزة المشتريات بصورة عقلانية.

الحاصل فى الوقت الحاضر هو ان المصلحة العامة للشراء والادارة الغذائية التابعة للجنة الخدمات العامة تضطلع بكل عمل الشراء تقريبا لوحدها. لكنها تشتمل على الكثير من الجوانب غير العقلانية. فلا يمكن انجاح عمل الشراء اذا كلفت المصلحة العامة للشراء والادارة الغذائية وحدها به، عدا عن ان ذلك غير ضرورى اصلا. فليس ثمة من قانون ينص على ان عمل الشراء من صلاحية تلك المصلحة العامة وحدها.

فى رأيى، من المستحسن استحداث ادارة للشراء فى كل من وزارة الصناعة الخفيفة والمصلحة العامة للصناعة المحلية لدى اللجنة الادارية فى المحافظة، وليس حصر الجهاز الذى يضطلع بعمل الشراء فى المصلحة العامة للشراء والادارة الغذائية التابعة للجنة الخدمات العامة وحدها. هذا هو السبيل الوحيد الى بلوغ الحلول الناجعة للمسائل العالقة فى عمل الشراء.

يجب على المصلحة العامة للشراء والادارة الغذائية التابعة للجنة الخدمات العامة ان تعتبر شراء الحبوب بمثابة عملها الاساسى. فحيث ان زكائب القش وحبال القش وما اليهما تستعمل اساسا فى تعبئة الحبوب، فمن الطبيعى ان تقوم المصلحة العامة

للشراء والادارة الغذائية بشرائها. كما يتوجب على المصلحة العامة المذكورة ان تشترى الفواكه والتبغ وغيرهما من المحاصيل التى تصدر الى البلدان الاخرى وكذلك المحاصيل التى يتعين تبادلها بين المناطق المحلية.

على ادارة الشراء فى وزارة الصناعة الخفيفة ان تتولى شراء المواد الخام اللازمة للصناعة الخفيفة، بما فيها الفواكه والتبغ والنعناع والجلود وصوف الغنم. وان كان من الانسب، بالنسبة الى التبغ، شراؤه وتحويله من قبل مصانع السجائر مباشرة.

اما ادارة الشراء فى المصلحة العامة للصناعة المحلية لدى اللجنة الادارية فى المحافظة، ينبغي تكليفها بعمل شراء المطاط المهمل وحتر البلاستيك والقوارير الفارغة وقصاصات الورق وشراطيط القماش والزجاجات المكسورة وعلب الكريم الفارغة وما شابهها. وعند شراء قوارير العطور الفارغة مثلا، ينبغى دفع قيمة القوارير السليمة كاملة وثمن اقل للقوارير المكسورة. كما ينبغي ارسال القوارير السليمة الى مصانع مستحضرات التجميل كما هى، وارسال القوارير المكسورة الى مصانع القوارير بغرض اعادة صنعها. كما يتعين على ادارة الشراء فى المصلحة العامة للصناعة المحلية لدى اللجنة الادارية فى المحافظة شراء جميع المواد الخام الضرورية لمصانع الصناعة المحلية، مثل الفواكه والبلوط وما اليهما.

وينبغى استحداث محلات للمشتريات فى الاقضية. حينما كانت منشأة المشتريات للبضائع العامة ومنشأة المشتريات للمواد الغذائية قائمتين كل على حدة فى كل قضاء فيما مضى، كان عمل الشراء يجرى على نحو مقبول نوعا ما. ولكن، منذ ادماجهما معا، لم يعد له من وجود يستحق الذكر. ان منشآت ادارة الحبوب تحكم الانضباط فى شراء الحبوب الغذائية وتجيد اجراء عمل الشراء، لان المراقبة القانونية على الحبوب الغذائية مشددة. ولكن منشآت المشتريات ليست كذلك، بل تحولت جميعا الى اجهزة بيروقراطية فى الوقت الحاضر. ينبغى الغاء منشآت المشتريات واستحداث محلات للمشتريات، بحيث يتخذ عمل الشراء طابع التجارة. فمثلما تقوم المصانع والمؤسسات بتصريف منتجاتها من خلال الشركات، ينبغي الحرص على تصريف البضائع المشتراة من خلال محلات المشتريات. وسيكون من الانسب جعل محلات المشتريات

فـرعين، محـلات للمـشتريات العامـة ومحـلات للمـواد الغذائـية المـشتراة. وحـيث ان محلات المشتريات فى الاقضية الريفية تشترى اساسا المحاصيل الزراعية، فلا تحتاج الـى اكثـر مـن انـشاء محـل للبيع المباشـر بجانـب كـل مـنها حتـى تبـيع فـيه المحاصـيل الزراعية المشتراة.

ومحلات المشتريات يجب ان لا يقتصر انشاؤها على الاقضية الريفية وحدها، بل يجب ان تقام فى المدن والمناطق الصناعية ايضا.

وبالنـسبة لمحـل المـشتريات، يكفـى تعيـين العـدد الـلازم مـن المـشتغلين لادارتـه وتـشغيله، كالمديـر ورئـيس المحاسـبين والمـشترى والـبائع. انمـا لا يجـوز تعيـين شـاب مديـرا لمحـل المـشتريات. فالـشاب لا يحـب اشـغال منـصب المديـر كمـا انـه يتكاسـل ولا يـؤدى وظيفته كمـا يجـب. فمـن الانـسب تعيين امـرأة، او رجـل دقيق ومـتقدم فـى الـسن، مديرا لمحل المشتريات.

ويتعين علـى محـلات المشتريات اجـادة عمـل الـشراء بالـتفويض. ينبغـي الحـرص علـى تحديد مكـان للشراء بالـتفويض فـى كـل قـرية مـن القـرى الـريفية وشـراء البـضائع اللازمـة فـى ذلـك المكـان ومـن ثـم ارسـالها الـى محـل للمـشتريات فـى القـضاء. واذا مـا احـسن القـيام بعمـل الـشراء بالـتفويض، يمكـن عـندئذ شـراء كمـيات كبيـرة مـن مخـتلف البـضائع. لـو اخـذنا محـل المـشتريات فـى قـضاء سـاكزو علـى سبيل المثال، يمكنـه تحـديد مكـان الـشراء بالـتفويض فـى قـرية كومـبو وتفـويض رجـل عاجز عن العمل كما يجب من جـراء كبـر سـنه القيام بعمل الشراء. وينبغي دفع اجر معين الى المفوضين بعمل الشراء. وكـذلك تقديـرهم بدفـع المكافـآت لهـم عندما يـتجاوزون انجـاز خطـة المـشتريات. وحـسب محـل المـشتريات فى القـضاء بعد ذلك ان يجول مرة واحدة كل اسبوع على اماكن الشراء بالتفويض، فيشحن البضائع المشتراة بوسائط النقل وينقلها الى حيث يريد.

كما ينبغى اجادة عمل الشراء المتنقل.

ان عمـل الـشراء المتنقل لا يجرى حاليا على الوجه المطلوب. ولكن، اذا تم الغاء منـشآت المـشتريات وانـشئت محـلات المـشتريات بـديلا عـنها فـيما بعـد، فينبغـى جعـل المشترين انفسهم يتجولون مباشرة ليقوموا بالشراء.

فى الماضى، كنت تجد عددا كبيرا من باعة الحلاوة فى منطقة شمال شرقى الصين. حينذاك، كان هؤلاء الباعة يجولون على القرى الريفية حاملين على ظهرهم الحلاوة ليبيعوها مقابل النقود او ليبادلوها بالاوعية النحاسية والملاعق النحاسية والمطاط المهمل وما شابهها. وبعد ان يجمعوا هذه الاشياء التى يحصلون عليها بالمبادلة ينقلونها بالكارات الى المحلات ليبيعوها لها. كما كان فى الصين ثمة باعة يسمون "بالهولانغ". وتعنى كلمة "هولانغ" بائعا متجولا يحمل كشة من البضائع. وكان هؤلاء يبيعون خيوط الحياكة والابر والعطور والصابون وما اليها وهم يجولون على القرى الريفية، حاملين كشة البضائع وقارعين الجرس. ورغم انهم لم يكونوا يحملون سوى القليل من البضائع، الا انهم كانوا يفرضون الثمن الذى يريدون، لان الارياف كانت فى عازة شديدة الى البضائع. كانوا عندما يذهبون الى القرى الريفية، يبسطون بضائعهم حتى قرب الآبار ويبيعونها للنساء اللواتى يأتين لجلب المياه. وحتى ذلك الشخص المكنى "بوانغ"، الذى كان عضوا فى اللجنة الخاصة فى شرقى منشوريا، كان يلجأ فى تلك الفترة الى التنكر بثوب بائع متجول عند قيامه بالمهام السرية. وكان الغرض من تجواله حاملا البضائع هو ضمان الاتصال. وقد سألته مرة عما اذا كان الربح العائد من التجول وبيع البضائع مجزيا، فاجابنى بانه حرزان.

حيث ان عمل الشراء المتنقل ليس بذلك الامر الغامض، ففى مقدور كائن من كان القيام به. فاذا اختير اناس طيبون من بين العاجزين عن العمل الثقيل فى مناجم الفحم او المتقاعدين مثلا وتم تلقينهم طريقة عمل الشراء وكلفوا بالقيام بعمل الشراء المتنقل، يمكنهم الاضطلاع به بكل تأكيد. وبما ان عمل الشراء المتنقل يتم عادة بواسطة الشاحنات، لذا فانه لا ينطوى على اية مشقة تذكر. فمن الواجب الحرص على جعل عمل الشراء المتنقل عملا نظاميا فى المستقبل.

وينبغى الحرص على عقد صفقات بين محلات المشتريات ومصانع الصناعة المحلية ومحل المحاصيل الزراعية فى المحافظة.

ليس الا عندما تعقد محلات المشتريات صفقات مع مصانع الصناعة المحلية وتضمن لها المواد الخام واللوازم فى حينه من خلال الشراء يمكن لهذه المصانع

انتظام الانتاج فيها وزيادة انواع البضائع وكميتها. لا يجوز السماح لمصانع الصناعة المحلية بان تقوم هى نفسها بعمل الشراء. لو سمح لتلك المصانع بشراء مختلف المواد الخام واللوازم منفردة ومتنافسة فيما بينها، فقد ترفع او تخفض سعر المشتريات على نحو عشوائى، الامر الذى سيخلق اضطرابا فى عمل الشراء. ولهذا السبب، لا يجوز السماح لمصانع الصناعة المحلية بشراء المواد الخام واللوازم مباشرة، بل ينبغى الحرص على ان يتم شراؤها من قبل محلات المشتريات بعد عقد صفقات مع تلك المصانع. يتعين على محلات المشتريات ان تشترى قصاصات الورق والزجاجات المكسورة وحتر البلاستيك وما شابهها وترسلها الى وزارة الصناعة الخفيفة ومصانع الصناعة المحلية وفقا لاحتياجات كل منها الى هذه الاشياء.

وعند عقد الصفقات بين محلات المشتريات ومصانع الصناعة المحلية ومحل المحاصيل الزراعية فى المحافظة، يجب ان تكون بنود الصفقة موثقة. فعند عقد صفقة ما بين محل المشتريات ومصنع للصناعة المحلية مثلا، يجب ان تكون الصفقة مفصلة حسب النفدات. عندئذ وعندئذ فقط، تستطيع مصانع الصناعة المحلية ان تتلقى وتستخدم فى الوقت المناسب المواد الخام واللوازم المنقولة من محلات المشتريات بعد شراء هذه الاخيرة لها، وان تطبع الانتاج فيها حتى وان تلقت قدرا ضئيلا فقط من المواد الخام واللوازم من الدولة. اذا افترضنا ان مصنعا ما لمستحضرات التجميل قد وضع خطة لانتاج ١٠٠ ألف قارورة عطر، فينبغى ان توفر الدولة له حوالى ٦٠٠ ألف قارورة وتؤمن الـ ٤٠ ألف قارورة الباقية مما جمعته محلات المشتريات. وفى حال اعتماد هذه الطريقة، ينبغى الحرص على ان مصنع مستحضرات التجميل لا يمكنه ان ينجز خطة الانتاج اذا لم يتلقى ٤٠ ألف قارورة من محلات المشتريات. ولما كان مثل هذا النظام غير مطبق فى الوقت الحاضر، فان مصانع مستحضرات التجميل لا تسعى الى جمع واعادة استخدام علب الكريم او قوارير العطر الفارغة، بل تحاول الحصول على علب وقوارير جديدة فقط من الدولة. لذا، من المفروض، عند اسناد خطط الانتاج الى مصانع الصناعة المحلية، الاشارة بوضوح الى كمية المواد الخام واللوازم الواجب توفيرها من قبل الدولة والكمية الواجب ضمانها من قبل محل المشتريات.

وعندما يسلم محل المشتريات قوارير العطور الى مصنع مستحضرات التجميل، من اللازم ان يتقاضى ثمنا لها اعلى من الثمن الذى دفعه عند شرائها، بحيث يكون ثمنها موازيا لثمن القارورة الجديدة. وما دام مصنع مستحضرات التجميل سيحصل على قوارير العطور لقاء ثمن مواز لثمن القارورة الجديدة من محل المشتريات، فيتعين على الدولة ان تخصص لذلك المصنع نفس المبلغ من المال الذى دفعه الى محل المشتريات. وحتى فى هذه الحال، ستكون الدولة هى الرابحة. فانتاج قوارير عطر جديدة يتطلب قدرا كبيرا من اللوازم والايدى العاملة، كما ان نقلها الى المصنع يستهلك كمية كبيرة من الوقود.

كما يجوز لوزارة الصناعة الخفيفة ان تعقد صفقات مع محلات المشتريات، وان كنت ارى من الافضل ايلاء هذه المسألة مزيدا من الدرس.

وينبغى لمحلات المشتريات ان تعقد صفقات مع محل المحاصيل الزراعية فى المحافظة هى الاخرى. يجب على محلات المشتريات ان تشترى البضائع القابلة للاستعمال بدون حاجة الى تحول، كالمكانس والقرع والطسوت الخشبية ومخابط الغسيل والواح الغسيل الخشبية والمذارى وعصى الفؤوس، ثم تعرض قسما منها للبيع فى محلات البيع المباشر لكى يشتريها سكان القضاء وترسل القسم الآخر الى محل المحاصيل الزراعية فى المحافظة. فلا ضير البتة فى ان تعقد محلات المشتريات صفقات مع محل المحاصيل الزراعية فى المحافظة وترسل اليه البضائع المشتراة.

اذا ما قامت محلات المشتريات فى المستقبل بشراء كميات كبيرة من الطسوت الخشبية ومخابط الغسيل والواح الغسيل الخشبية وما شابهها، فان كثيرا من الناس، بمن فيهم العجائز، سيقبلون على صنع المزيد من البضائع المختلفة ويقدمونها لاجهزة المشتريات، يحدوهم اهتمام جدى بعمل الشراء. فاذا اريد النجاح فى عمل الشراء، من الضرورى اثارة الاهتمام سواء أ لدى شارى البضائع او بائعها. والا، فلا يجرى عمل الشراء من تلقاء ذاته بمجرد تعديل الملاك فى اجهزة المشتريات او تغيير التسميات فقط.

وينبغى الحرص على تطبيق نظام الاستقلال المالي فى محلات المشتريات.

ولهذا الغرض، لا بد من تخصيص اعتمادات مالية معينة من قبل الدولة

لمحلات المشتريات. اذ ليس فى مقدور محلات المشتريات ان تزاول النشاط الادارى اذا لم تخصص لها اعتمادات مالية، مثلما تقدم البنوك الاعتمادات غير الثابتة الى المصانع والمؤسسات.

وينبغى اعطاء محلات المشتريات خططا مفصلة للمشتريات حسب النفدات.

اما تقدير عمل المشترين فى محلات المشتريات، فينبغى ان يتم بناء على مدى انجاز خطة المشتريات من حيث النفدات، وليس على مدى انجاز خطة المشتريات من حيث المبلغ النقدى. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن تقدير عملهم تقديرا صائبا، وكذلك جعل عمل الشراء يدور فى المدار السليم. اما اذا تم تقدير عمل المشترين فى محلات المشتريات تبعا لمدى انجاز خطتهم من حيث المبلغ النقدى، لا من حيث النفدات، فقد يحلو، لبعض المشترين ان يعلنوا انجاز خطتهم بشراء مقدار قليل من البضائع الغالية الثمن ثم يقضوا معظم نهارهم بلا عمل. لو قام المشترون بشراء عدة رؤوس فقط من الكلب مثلا، فقد ينجزون خطتهم من حيث المبلغ النقدى. فينبغى اعطاء نفس نقاط العمل للمشترين الذين بذلوا الجهد نفسه، بغض النظر عن شرائهم بضاعة قيمتها مائة واون او شرائهم بضاعة قيمتها واون واحد.

وفى سبيل اجادة عمل الشراء، من الضرورة بمكان توفير الحوافز المادية للمشترين ومكافأتهم على عملهم، فضلا عن تشديد التربية الفكرية بينهم. فعندما يتجاوزون انجاز خطتهم، ينبغي منحهم جوائز مالية ايضا. بهذه الطريقة فقط، يمكن دفعهم الى القيام بعمل الشراء كما ينبغى، وابداء اهتمام جدى به.

نظرا لعدم منح المشترين اية جوائز مالية او مكافآت فى الوقت الحاضر، فانهم لا يولون عمل الشراء اهتماما كبيرا، بل تجدهم يعملون دونما اكتراث، انجزت خطتهم ام لم تنجز. ويحاول بعض المشترين شراء اقل قدر ممكن من البضائع، لانه قد يحدث خسران فى البضائع اذا لم تنقل فورا بعد شرائهم اياها بكميات كبيرة.

ينبغى الحرص على منح المشترين جوائز مالية عندما يتجاوزون انجاز خطتهم حسب النفدات؛ وفى حال عدم انجازها، دفع اجر اقل لهم بنفس المقدار.

وينبغى ضمان وسائط النقل لمحلات المشتريات. فليس الا بوجود وسائل النقل

فى متناولها، يمكنها نقل البضائع المشتراة فى حينه.

ومن اللازم توفير الدراجات لمحلات المشتريات. فلو قام المشترون بعمل الشراء المتنقل وهم يتجولون راكبين الدراجات، لامكنهم بذلك شراء مقادير كبيرة من البضائع. وعند تجهيز محلات المشتريات بالدراجات، ينبغى الحرص اولا على صنع وتوفير الصناديق التى تركب على مؤخرة الدراجات ايضا.

كما ينبغى صنع الدراجات المثلثة العجلات وتقديمها لمحلات المشتريات. فيكفى ان تكون هناك حوالى ١٠ دراجات مثلثة العجلات فى حوزة كل محل من محلات المشتريات، ليمكن للدراجة الواحدة من هذه الدراجات ان تنقل البضائع المشتراة من قريتين اثنتين.

كما ينبغى تزويد محلات المشتريات بالشاحنات الصغيرة والشاحنات الكبيرة ايضا. فينبغى السهر على صنع ٢٠٠ شاحنة صغيرة او نحو ذلك وارسالها الى تلك المحلات.

كما ينبغى استخدام الكارات التى تجرها الابقار فى محلات المشتريات القائمة فى الارياف. لئن كان يتعين استخدام الدراجات والدراجات المثلثة العجلات فى محلات المشتريات القائمة فى المدن، الا انه لا بأس ان استخدمت تلك المحلات القائمة فى الارياف الكارات التى تجرها الابقار.

فحرى بالمجلس التنفيذى ان يدقق فى عدد الشاحنات التى تحتاج الى تصليح من بين الشاحنات الموجودة حاليا فى منشآت المشتريات، وعدد الشاحنات الجديدة التى يجب تزويد محلات المشتريات بها. على ان يصار من الآن فصاعدا الى تصليح الشاحنات العائدة لمحلات المشتريات فى حينه.

ومن الضرورة بمكان ان يحمل العاملون نظرة صائبة وصحيحة الى المشترين. فالمشترون يلعبون دورا هاما من شأنه ضمان المواد الخام واللوازم التى تحتاج اليها مصانع الصناعة المحلية. ومع ذلك، نجد بعض العاملين فى الوقت الحاضر ينظرون الى المشترين كما لو انهم نفر من الطفيليين، فيعبئونهم بصورة عشوائية للقيام باعمال اخرى. وهذا تصرف خاطئ للغاية. فينبغى، من الآن فصاعدا، منع حدوث ممارسات من قبيل تعبئة المشترين بصورة كيفية واعتباطية للقيام باعمال اخرى.

بعض المسائل الناشئة على صعيد العمل مع الطلاب والتلاميذ

خطاب القى امام العاملين فى اللجنة المركزية لاتحاد الشباب العامل الاشتراكى ولجنة التعليم

٨ شباط ١٩٧٨

اود ان اتحدث اليكم اليوم عن بعض المسائل النائشة على صعيد العمل مع الطلاب والتلاميذ.

يتوجب علينا ان نشدد من تربية الطلاب والتلاميذ على الالتزام طواعيا بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى.

اننا نلاحظ فى الآونة الاخيرة قدرا لا يستهان به من ظواهر انتهاك الطلاب والتلاميذ للاخلاق العامة والنظام الاجتماعى.

بناء على التقرير المقدم من وزارة السكك الحديدية، فان بعض التلاميذ يركبون القطار من دون قطع تذاكر ولا يتقيدون بالنظام داخل القطار.

وفى موقف الباصات ايضا، لا يراعى الطلاب والتلاميذ النظام على الوجه المطلوب. فى صبيحة احد ايام الشتاء القارصة، تجولت فى شوارع مدينة بيونغ يانغ متفقدا احوالها، فرأيت عددا غفيرا من الناس واقفين بالطوابير امام موقف الباصات وهم ينتظرون الباص، وكان من بينهم عدد غير قليل من الامهات اللواتى يحملن اطفالهن الرضع. ولكن، ما ان جاء الباص حتى تهافت الشباب عليه، فدفعوهن الى الوراء وركبوا

قبلهن. وهذا لعمرى سلوك من انعدمت لديه حتى ابسط مبادئ الاخلاق الادبية.

وعدد غير قليل من الطلاب والتلاميذ لا يحافظ على هندامه كما يجب. نجد بعض التلاميذ يمشون فى الطرقات وملابسهم ملقاة على اجسامهم كيفما اتفق والقبعات مائلة على جانب رؤوسهم.

واذا كانت تبدر عن هؤلاء الطلاب والتلاميذ ظواهر عدم الالتزام بالاخلاق العامة والاستهانة بالنظام الاجتماعى، فما ذلك الا لان منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى والمدارس تقصر فى تربيتهم.

يقول بعض العاملين بان التلاميذ انما يخلون بنظام المرور فى الآونة الاخيرة لان الحبل القى لهم على غاربه من جراء العطلة المدرسية. لكن هذا الكلام مناف للعقل. اذا شددتم من تربيتهم على الالتزام بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى عن طواعية، فلن يأتوا بأى تصرف ينتهك النظام الاجتماعى، حتى ولو كانوا فى عطلة.

لقد اكدت مرارا على ضرورة تشديد تربية الطلاب والتلاميذ على الالتزام الطوعى بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى. وعلى وجه الخصوص، فقد سبق وتحدثت عن ضرورة اعزاز السكك الحديدية وحسن الالتزام بأنظمة المرور فى الدورة الكاملة لمجلس الوزراء، ونوهت بذلك فى مناسبات عديدة اخرى.

ومع ذلك، فان منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى والمدارس قصرت وتقصر فى تربية الطلاب والتلاميذ على الالتزام الواعى بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى. فلم تقم منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى حتى بتنظيم محاضرات عمومية عن اعزاز السكك الحديدية وحسن الالتزام بانظمة المرور، ولم يتناول العاملون فى حقل التعليم ذلك الموضوع فى الكتب المدرسية المخصصة للاخلاق الشيوعية.

ان حث افراد المجتمع كلهم على الالتزام الواعى بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى ليس عملا روتينيا بسيطا، بل انه عمل خطير يتعلق مباشرة بمسألة اعادة تكوين وعى الناس الفكرى.

وعلى الاخص، فان تربية افراد الجيل الناشئ على الالتزام بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى عن طواعية تكتسب اهمية بالغة الشأن فى تربيتهم كبناة شيوعيين

حقيقيين وفى تثوير المجتمع كله. ان افراد الجيل الناشئ هم اصحاب المستقبل فى مجتمعنا وسوف ينطلقون جميعا الى المجتمع بعد تلقى التعليم فى المدارس.

كما اقول واردد دائما، فان التلاميذ الذين يكرهون غسل وجوههم صباحا ولا يقصون شعورهم فى حينه ولا يلمعون احذيتهم اثناء حياتهم المدرسية، يسيئون العمل حتى عند خروجهم الى المجتمع بعد التخرج.

فى شتاء العام الماضي، زرت محطة تشونغتشونكانغ الكهرحرارية. كان جميع كوادر هذه المحطة، بمن فيهم المدير وكبير المهندسين، قد درسوا وصاروا كوادر فى عهدنا هذا، لكنهم كانوا يديرون المحطة على نحو يرثى له. وهذا يعود الى ان منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى والمدارس كانت مقصرة فى تربية الطلاب والشباب فى الفترة الماضية.

كلما زرت وحدات الجيش الشعبي، اتفحص، اول ما اتفحص، كيف يدبر الجنود ثكناتهم وما اذا كانوا يرتدون بزاتهم العسكرية بشكل مرتب. وبمجرد القاء نظرة واحدة على تلك الاشياء، يمكن تقدير قدرة وحدتهم القتالية. ان الوحدة التى يظهر جنودها دائما بمظهر لائق ويكنسون الطرقات نظيفة ويحافظون على ثكناتهم مرتبة، تمتاز بجاهزية جنودها السياسية والفكرية وباستعدادها القتالى. اما الوحدة التى لا يعتنى رجالها بهندامهم ويتركون ثكناتهم وما حولها ترتع فى القذارة، فانها تكون بالتأكيد غير مستعدة للقتال وتكثر فيها الحوادث الطارئة.

فمن واجب عاملي اتحاد الشباب العامل الاشتراكى والعاملين فى حقل التعليم ان يشددوا من تربية الطلاب والتلاميذ على الالتزام عن طواعية بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، السهر على اعزاز السكك الحديدية والتقيد الطوعى بانظمة المرور.

ان السكك الحديدية هى شريان البلاد وطليعة الاقتصاد الوطني. وكما ان الانسان يفقد حياته اذا قطع شريانه، كذلك يتوقف اقتصاد البلاد عن الحركة اذا شلت السكك الحديدية. فمن واجب جميع افراد المجتمع ان يعزوا السكك الحديدية ويعتنوا بها جيدا.

فـى الايـام الـسالفة، كـان الامبـرياليون اليابانـيون يحظـرون علـى الكوريـين مجـرد الاقتراب من السكك الحديدية. فكانوا اذا مروا بها مرة، يتلقون الصفعات على وجوههم وتفرض عليهم غرامات. ولكن لا يمكن فـى مجتمعنا ان نقيم الانـضباط والنظام بتلك الطريقة. لا بد لنا، اى حـال من الاحوال، من ان نجعل النـاس جميعا يتعلقون بالسكك الحديدية ويلتزمون بانظمة المرور عن طيب خاطر عن طريق تقوية التربية بينهم.

فعلـى منظمات اتحـاد الشباب العامل الاشـتراكي والمدارس ان تكثف مـن تـربية الطـلاب والتلاميذ علـى اعزاز السكك الحديدية ومراعاة انظمة المرور عن وعى، وان تشن بينهم حملة واسعة النطاق للاعتناء بالسكك الحديدية وترتيب جوانبها ترتيبا حسنا.

والـى جانـب ذلك، ينبغـى تـربيتهم علـى التعلق والاعتناء بمدارسهم وقراهم والطرقات التى يسيرون عليها والباصات التى تقلهم والابنية والمرافق العامة والغابات والانهار.

ويجب حمل الطـلاب والتلاميذ علـى المحافظـة على هندامهم مرتبا وتدبير شؤون حياتهم بما يتفق والشروط الثقافية.

ان الحفـاظ علـى الهندام مـرتبا وتنظيم الحياة ثقافيا هما من صلب عادات الحياة عند الشيوعيين.

من هنا، تشديدى دائما على هذه المسألة.

ذات يـوم، بعد التحريـر مباشـرة، دخلـت علـى او غـى سـوب فـوجدته لم يحلق ذقنه ولـم يقص شـعره حتـى صـار منفوشـا، وكانـت الطـاولـة مغطـاة بفتات الخبز وترك عليها منفضـة الـسجائر مليـئة باعقـاب الـسجائر. وكـان او غـى سـوب يقـرأ كـتابا وهـو مـستند بظهره الـى المقعد وقد وضـع حـذاءه علـى الطاولـة. فسألته: لـم هذا المظهـر ولمـاذا لا تقص شعرك؟ اجابنـى عندئذ قـائلا: انـه يفعل ذلك جريا على "نمط البروليتاريا". فقلت لـه: اياك ان تشوه سمعة الطبقة العاملة. ان الطبقة العاملة هى التى تصنع كل ما فى هذه الدنيا، كالسيارات والطائرات والعمـارات المتعددة الطوابق. انهـا الطـبقة الاكثر تقدما فـى الدنيا. اذا كانـت هذه الطـبقة تعيش فقيرة فى المجتمع الرأسمالى، فذلك لانها معدمة لا تملـك مـالا وكـذلك بـسبب ذلـك الـنظام الاجتمـاعـى الفاسد نفسه. حتى فى تلك الظروف الـصعبة التـى اكتـنفت نـضالنا المـسلح المـناهض للـيابان، لـم نكن نعيش كيفما اتفق. كنا

نغسل وجوهنا حتى ولو بتذويب الثلج اذا لم تتوفر المياه فى فصل الشتاء. وكنا نقيم المراحيض حتى ولو خيمنا ليلة واحدة، واذا تمزقت الثياب كنا نرتقها فى الحال. لا بد للشيوعيين من ان ينظموا حياتهم بشكل منسق ونظامى وبطريقة متمدنة، مهما كانت الظروف التى تكتنفهم صعبة.

اذا اعتاد المرء على العيش فوضويا من دون نظام او نسق، فان الانحلال سرعان ما يتطرق الى فكره، وفى النهاية يقضى على نفسه بالدمار.

فمن واجب منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى والمدارس ان تحرص على ان يعتاد جميع الطلاب والتلاميذ على المحافظة على هندامهم نظيفا ومرتبا وتدبير شؤون حياتهم بطريقة متمدنة.

وعلى الطلاب والتلاميذ فى مدينة بيونغ يانغ بنوع خاص ان يظهروا دائما بمظهر انيق ونظيف. بما ان مدينة بيونغ يانغ هى عاصمة الثورة ومزار يقصده الكثير من الاجانب، فقد يلحق الخزى بدولتنا، اذا ظهر الطلاب والتلاميذ بمظهر فوضوى وعديم الترتيب.

وفى سبيل تربية الطلاب والتلاميذ على الالتزام الطوعى بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى، لا بد من اجادة تأليف الكتب المدرسية. فالكتاب المدرسي، مثل "الاخلاق الشيوعية"، يجب ان يتناول مسائل الالتزام الطوعى بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى، كمسألة الاعتناء بالسكك الحديدية والطرقات والغابات والانهار والشوارع والقرى والمبانى العامة والمتنزهات، الخ.

وينبغى تشديد الحياة التنظيمية لرابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى بين الطلاب والتلاميذ. فمن خلال مشاركتهم فى الحياة التنظيمية هذه، يتأهلون فكريا ويتمرسون بطريقة ثورية وتترسخ لديهم الروح التنظيمية والروح الانضباطية. فمن واجب منظمات رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى ان ترسخ الروح الثورية، روح الحياة التنظيمية، بين الطلاب والتلاميذ وتشن صراعا فكريا ضد ظواهر عدم الالتزام كما ينبغى بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى، بحيث يتقيدون جميعا بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى عن طيب

خاطر وبما يليق بالشباب والناشئين الذين يعيشون فى "بلد زوتشيه".

ومن الضرورى تقوية تربية الطلاب والتلاميذ من خلال نشاطاتهم خارج الدروس.

يقوم التلاميذ الآن بتسلق الجبال ويقيمون فى المخيمات، وهذا امر جيد للغاية. يجب على المدارس ان تنظم نشاطات تسلق الجبال والاقامة فى المخيمات على نطاق واسع فى المستقبل ايضا، بحيث يقوى التلاميذ اجسامهم ويطلعوا اطلاعا واسعا على طبيعة بلادنا وآثارها وتراثها التاريخية.

وبغية اجادة تنظيم نشاطات التلاميذ خارج الدروس، لا بد من تأمين مختلف المرافق والتجهيزات التربوية لهم على وجه الكفاية.

اننا نعتزم بناء قصر رائع للتلاميذ والاطفال فى كل مركز من مراكز المحافظات خلال فترة الخطة السباعية الثانية. عندئذ، يمكن تنظيم نشاطات متنوعة للتلاميذ خارج ساعات الدوام وجعله محورا لها.

ان قصر بيونغ يانغ للتلاميذ والاطفال ضخم، لكن بناءه ليس جيدا. لو بنيناه الآن، لبنينا قصرا اروع منه. وقصر التلاميذ والاطفال فى كايسونغ لا بأس به من حيث المظهر الخارجى، لكنه اصغر من اللازم. فى المستقبل، يجب بناء قصور التلاميذ والاطفال فى حواضر المحافظات على نحو فخم بعد وضع تصاميم رائعة لها. اذا بنينا قصرا للتلاميذ والاطفال فى كل محافظة وشيدنا دار الدراسة الشعبية الكبرى فى بيونغ يانغ، فمعنى ذلك اننا وفرنا كل ما يلزم توفيره لافراد الجيل الناشئ من حيث الاساس.

ومن المستحسن تنظيم زيارة التلاميذ لبيونغ يانغ. اذا رأى التلاميذ الملامح المتطورة لعاصمة الثورة بام اعينهم عند زيارتهم بيونغ يانغ، فانهم سيشعرون فى قرارة نفوسهم بسعادة واعتزاز اكبر لكونهم يترعرعون ويدرسون فى احضان حزبنا، وسيعدون انفسهم عمادا لثورتنا بصورة افضل.

فى بيونغ يانغ الكثير من الاماكن التى تستأهل المشاهدة من قبل التلاميذ، مثل مانكيونغداى وقرية بونغهوا ومقبرة الشهداء الثوريين فى جبل دايسونغ ومتحف الثورة والمتحف التذكارى لانتصار حرب التحرير الوطنية والمترو وجامعة كيم إيل سونغ. ولا بأس ان زاروا المتحف التاريخي والمتحف الفولكلورى ومتحف الفنون الجميلة،

فهذه المتاحف ايضا تنطوى على اهمية تربوية بالنسبة للتلاميذ.

ولتنظيم زيارة التلاميذ لبيونغ يانغ، يجب توفير الظروف اللازمة لذلك. والا، فلن يستطيعوا مشاهدة بيونغ يانغ كما ينبغى، لا بل قد يعكر وجودهم صفو النظام فى العاصمة.

ولتنظيم زيارة التلاميذ لبيونغ يانغ ينبغى، اولا وقبل كل شيء، ان يكون ثمة فندق يقيمون فيه. يجب انشاء فندق التلاميذ على غرار مخيمات رابطة الناشئين.

وينبغى بناء فندق رائع للتلاميذ فى بيونغ يانغ مستقبلا، وتعيين مربيات يتولين الاعتناء بنزلائه التلاميذ.

وينبغى توفير الباصات لاولئك التلاميذ. يستحسن، طبعا، ان يمشى التلاميذ فى طوابير لمشاهدة المعالم داخل بيونغ يانغ. ولكن، لا بد من توفير الباصات لهم لارتياد الاماكن البعيدة عن بيونغ يانغ، كقرية بونغهوا مثلا.

وزيارة بيونغ يانغ يجب ان يتم تنظيمها من ضمن نظام محدد، تماما مثل تنظيم الاقامة فى المخيمات. اذا نظمت زيارة التلاميذ لبيونغ يانغ كيفما اتفق، فقد تقع لهم حوادث طارئة وقد يكون لذلك تأثير سلبى عليهم. فلا بد من اجادة تحديد مواعيد الزيارة لكل مدرسة من المدارس والطلب من المعلمين الوصول الى بيونغ يانغ مع التلاميذ فى موعد محدد، كما ينبغى وضع برنامج مفصل للزيارة، كأن تتم زيارة مانكيونغداى فى اليوم الاول وزيارة متحف الثورة فى اليوم التالى وزيارة المترو فى اليوم الثالث، وهكذا.

وكى يشاهد التلاميذ معالم بيونغ يانغ كما ينبغى، يلزمهم حوالى عشرة ايام. اذا حددت ايام الزيارة باسبوع واحد، لمجرد ان التلاميذ الراغبين فى زيارة بيونغ يانغ كثر، فقد لا تتم المشاهدة حسب المبتغى. مثلا، ان مشاهدة قاعات متحف الثورة كلها تتطلب يومين كاملين على اقل تقدير.

وزيارة بيونغ يانغ يجب ان تنظم اساسا لطلاب المدارس الثانوية. نظرا الى ان تلاميذ المدارس الابتدائية صغار السن، فقد لا تناسبهم زيارة بيونغ يانغ بقدرما تناسبهم بالاحرى زيارة مواقع الآثار التاريخية الثورية او المصانع او المؤسسات او المتنزهات القريبة.

وعندما ترسل المدارس طلابها لزيارة بيونغ يانغ، يجب اختيار الطلاب المجلين فى الدراسة ذوى السلوك السليم الذين يعتبرون قدوة حسنة فى الحياة التنظيمية لرابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكي، ولا يجوز ارسال اى طالب هكذا جزافا.

اما طلاب جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية، فيجب ان يقوموا جميعا ودونما استثناء بزيارة بيونغ يانغ، ذلك لانهم سيتولون حتما تدريس التلاميذ بعد التخرج.

وبغية اجادة تربية الطلاب والتلاميذ، لا بد من رفع دور عاملى اتحاد الشباب العامل الاشتراكى والمعلمين بصورة حاسمة.

ان نقيصتهم الكبيرة حاليا هى انهم لا يرفعون درجة المطلوبية على صعيد تربية وتعليم الطلاب والتلاميذ. فثمة عدد غير قليل منهم لا يتخذون الاجراءات اللازمة لتصحيح ممارسات الطلاب والتلاميذ فى عدم التقيد بالاخلاق العامة والاخلال بالنظام الاجتماعى فى حينه حتى عندما يرونها مرأى العين. فمن واجبهم ان يرفعوا درجة المطلوبية بحيث يكون الطلاب والتلاميذ مثالا فى الالتزام بالاخلاق العامة والنظام الاجتماعى، مدركين فى قرارة نفوسهم انهم هم المضطلعون المباشرون بتعليم اولئك الطلاب والتلاميذ وتربيتهم.

واضافة الى ذلك، يجب نشر النضال الفكرى بين عاملي اتحاد الشباب العامل الاشتراكي والعاملين فى حقل التعليم ضد اى تقصير من جانبهم فى تربية الطلاب والتلاميذ.

فمن الضرورة بمكان اجادة تأهيل الموجهين من رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى فى المدارس. الحاصل الآن هو ان عددا غير قليل منهم لا يعرفون تماما كيف يتوجب عليهم ان يقوموا بتربية الطلاب والتلاميذ. فلا بد من اعلاء نوعية التربية فى اجهزة تأهيل الموجهين من رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى حتى يغدوا مؤهلين لتربية الطلاب والتلاميذ على الوجه الصحيح.

وانه لمن الضرورى كذلك نشر حركة واسعة لتربية الارانب بين الطلاب والتلاميذ.

فى السنة الماضية، قام الشباب والطلاب بتربية ٨٨٢٦٥٠٠ ارنب فى سياق حملة مكثفة لتربية الارانب. ومن اصل هذا العدد، قام الطلاب فى المدارس الثانوية بتربية ٣٧٤٨٣٠٠ ارنب بصورة جماعية، و٣٠٨٦٢٠٠ ارنب بصورة افرادية،

اى بما مجموعه ٦٨٣٤٥٠٠ ارنب، وربى اعضاء اتحاد الشباب العامل الاشتراكي فى المصانع والريف ١٩٩٢٠٠٠ ارنب. ان تربية ما يقرب من تسعة ملايين ارنب فى سنة واحدة لهى امر عظيم حقا.

فباسم اللجنة المركزية للحزب وباسمى شخصيا، اوجه الشكر الى جميع الطلاب وافراد الهيئات التعليمية والادارية والعاملين القياديين لرابطة الناشئين وعاملى اتحاد الشباب العامل الاشتراكي الذين ابلوا بلاء حسنا فى تربية الارانب فى العام الماضى.

ولعل افضل من قام بتربية الارانب فى السنة الماضية هم الطلاب والتلاميذ من محافظة هوانغهاى الجنوبية. فقد ربوا عشرة آلاف ارنب فى كل من مدرسة اونغزين الثانوية للبنات فى قضاء اونغزين، ومدرسة بايكسوك الثانوية ومدرسة ووريونغ الثانوية ومدرسة ساينال الثانوية فى قضاء سينتشون، ومدرسة هونغهيون الثانوية فى قضاء بايتشون، ومدرسة سوريم الثانوية فى قضاء زايريونغ. ان هذه المدارس الست بمحافظة هوانغهاي الجنوبية هى الوحيدة على نطاق البلاد كلها من قامت بتربية عشرة آلاف ارنب فى السنة الماضية. وفى قضاء سينتشون بمحافظة هوانغهاى الجنوبية ثمة ثلاث مدارس ربت كل منها عشرة آلاف ارنب، رغم ان الظروف فى ذلك القضاء ليست جيدة اكثر من المناطق الاخرى. اصلا، المزارع التعاونية فى قضاء سينتشون كلها مزارع جيدة تعمل على احسن وجه. فمزرعة بايكسوك التعاونية ومزرعة ساينال التعاونية كلتاهما مزرعتان ممتازتان، ومزرعة سوريم التعاونية فى قضاء زايريونغ ايضا بارعة فى الزراعة.

اما اذا صنفنا المحافظات من حيث عدد المدارس الثانوية فيها التى ربت خمسة آلاف ارنب فى السنة الماضية، فنجد ان هناك سبع عشرة مدرسة فى محافظة هوانغهاى الجنوبية، وثمانى مدارس فى محافظة هامكيونغ الجنوبية، وسبع مدارس فى محافظة هوانغهاى الشمالية، واربع مدارس فى محافظة هامكيونغ الشمالية، وثلاث مدارس فى محافظة بيونغآن الشمالية، ومدرستين فى مدينة تشونغزين، ومدرسة واحدة فى كل من مدينة بيونغ يانغ ومحافظة بيونغآن الجنوبية ومحافظة كانغواون ومحافظة ريانغكانغ ومحافظة زاكانغ ومدينة كايسونغ. وقام الطلاب والتلاميذ فى محافظة

هامكيونغ الجنوبية ومحافظة هوانغهاى الشمالية ايضا بدور لا بأس به فى تربية الارانب.

لكن محافظة بيونغآن الجنوبية كانت مقصرة فى تربية الارانب. فمع ان عدد سكانها اكبر من المحافظات الاخرى وتملك كل الشروط الصالحة لتربية الارانب، الا انه لم تظهر فيها حتى مدرسة ثانوية واحدة ربت عشرة آلاف ارنب، وثمة مدرسة ثانوية واحدة لا غير ربت خمسة آلاف ارنب. ان محافظة بيونغآن الجنوبية هى اكثر المحافظات تقدما فى الزراعة، لكنها اكثرها تخلفا فى تربية الارانب. وهذا يعنى ان عمل اتحاد الشباب العامل الاشتراكي فى تلك المحافظة ليس على المستوى المنشود.

حتى فى مدينة بيونغ يانغ، يمكنكم تربية قدرما تشاءون من الارانب فى احياء الضواحى، حيث تكثر التلال وتغزر الاعشاب، وان كان ذلك مستحيلا فى الاحياء المركزية. مع ذلك، فقد كانت مدينة بيونغ يانغ مقصرة فى تربية الارانب فى العام الفائت.

يجب تقديم المكافآت للمدارس النموذجية والتلاميذ النموذجيين فى تربية الارانب.

يجب تقديم اجهزة التلفزيون والآلات الموسيقية والتجهيزات المدرسية، وغيرها من الاشياء القابلة للاستعمال الجماعى فى المدارس، كهدية الى المدارس الثانوية النموذجية فى تربية الارانب. سيكون ذلك مفيدا على صعيد غرس الروح الجماعية فى اذهان الطلاب والتلاميذ. ومن الحرى بكم ان تقدموا مكافآت قيمة لمدرسة اونغزين الثانوية للبنات فى قضاء اونغزين، ومدرسة بايكسوك الثانوية ومدرسة ووريونغ الثانوية ومدرسةساينال الثانوية فى قضاء سينتشون، ومدرسة هونغهيون الثانوية فى قضاء بايتشون، ومدرسة سوريم الثانوية فى قضاء زايريونغ بمحافظة هوانغهاى الجنوبية، تلك المدارس التى نجحت فى تربية عشرة آلاف ارنب.

ويجب تقديم اشياء، مثل الروايات والدفاتر واقلام الحبر، هدية للتلاميذ النموذجيين فى تربية الارانب.

على عاملى اللجنة المركزية لاتحاد الشباب العامل الاشتراكى ان ينزلوا مباشرة لتسليم الهدايا للمدارس الثانوية النموذجية والتلاميذ النموذجيين فى تربية الارانب.

ولا بد من نشر اسماء المدارس النموذجية والتلاميذ النموذجيين فى تربية الارانب على صفحات الجرائد بحروف بارزة والدعاية لهم على نطاق واسع.

وعلى اللجنة المركزية لاتحاد الشباب العامل الاشتراكى ان تستعرض وتجمل حصيلة تربية الارانب وتكثف حركة تربية الارانب بصورة اكثر بين الطلاب والتلاميذ فى المستقبل.

من المتعين هذا العام خوض النضال لتربية تسعة ملايين ارنب على الاقصى بين الطلاب والتلاميذ. على هذا النحو، يمكن انتاج تسعة ملايين قطعة من جلود الارانب وكمية كبيرة من لحم الارانب وبذلك يتسنى لنا تزويد الاطفال فى رياض الاطفال والتلاميذ بالقبعات والقفافيز المصنوعة من الفرو، ناهيك عن توفير اللحوم لهم. وحتى لو صنعنا الحفة من فرو الارانب، سيكون ذلك جيدا جدا. وعندما تربون عددا كبيرا من الارانب، يمكنكم بيع قدر معين من جلودها للبلدان الاخرى وشراء بثمنها التجهيزات الاختبارية لتزويد مختبرات المدارس بمعدات افضل.

ولضمان اجادة تربية الارانب، لا بد من اصطفاء نوع جيد من الارانب. على الادارة العامة لتربية الدواجن والمواشى التابعة للجنة الزراعة ان توفر للمدارس نوعا جيدا من انسال الارانب التى تتم تربيتها فى مراكز تربية ارانب الاستيلاد. ان نسل الارنب الابيض جيد هو الآخر. فعندما يصبغ فرو الارانب البيضاء باللون الاسود، يغدو فى منتهى الروعة.

وعلى المدارس ان تنتبه حتى لا تنقرض الارانب الولودة عند تناسلها. اذا تم تعشير الارانب مع اقاربها، ينقرض نسلها بالتدريج وتغدو مع مرور الوقت غير ذات نفع.

وينبغى اجادة تصنيع فراء الارانب ولحومها.

يجب تسليم فراء الارانب الى وزارة الصناعة الخفيفة لتقوم هى بتصنيعها. وعلى وزارة الصناعة الخفيفة ان تجيد تصنيعها، بحيث تصنع قبعات الفرو للاطفال فى رياض الاطفال وتلاميذ المدارس.

كما ينبغى ارسال بعض فراء الارانب الى الجيش الشعبي ايضا. بلغني ان معاطف مصنوعة من فراء الارانب تقدم لجنود الجيش الشعبى؛ غير ان فراء الارانب غير مناسبة لصنع المعاطف، لانها غير متينة.

ويجب كسب العملة الاجنبية ايضا من بيع فراء الارانب. والعملة الاجنبية التى

يحصل عليها التلاميذ، ينبغي تحويلها فيما بعد نحو تجهيز المدارس بالمعدات الاختبارية. اذا كانت العملة الاجنبية التى تم كسبها فى السنة الماضية قد صرفت كليا، فيجب تخصيص العملة الاجنبية التى يحصل عليها الطلاب والتلاميذ من تربية الارانب لتجهيز المدارس الثانوية بالمعدات الاختبارية اعتبارا من العام الجارى.

اما لحوم الارانب، فينبغى تسليمها الى مصانع الاغذية فى الاقضية لتقوم هى بتصنيعها. انه لامر جيد جدا ان يعطى التلاميذ لحم الارانب محفوظا فى زجاجات عند تسلقهم الجبال او عند اقامتهم فى المخيمات. كما ينبغى توفير لحوم الارانب للجيش الشعبي ايضا.

ثم، على منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى ورابطة الناشئين ان تكثف العمل على انشاء الغابات ذات القيمة الاقتصادية.

ينبغى السهر، على وجه الخصوص، على انشاء الكثير الكثير من غابات الاشجار اللبابية.

تعانى بلادنا نقصا فادحا لجهة الورق فى الوقت الراهن. لقد صدر فى الآونة الاخيرة عدد غير قليل من الروايات الرائعة. لكننا لم نستطع ان نطبع الكثير منها للتلاميذ من جراء نقص الورق.

ولانتاج الورق بالجملة اهمية كبيرة على صعيد تحقيق الثورة الثقافية. حتى لو تمت تلفزة البلاد كلها فى المستقبل، فلن يستغنى ابدا عن كتابة الحروف وطبع الروايات.

اننا نخطط لاحداث ثورة فى مجال انتاج الورق خلال فترة الخطة السباعية الثانية. ففى سبيل الوفاء التام بالاحتياجات المتزايدة من الورق، لا بد من انتاج حوالى ٥٠٠ ألف طن من الورق سنويا على الاقل. وللوصول الى هذا الهدف، ينبغى مستقبلا بناء مصنع ورق متوسط او صغير لكل ثلاثة اقضية على الاقل، هذا فضلا عن بناء مصانع ورق حديثة وكبيرة الحجم. من الافضل، قطعا، ان نحن بنينا مصنعا واحدا للورق فى كل قضاء ولكن، مهما كثر عدد المصانع، فلا جدوى منها اذا لم تزود بالمواد الخام كما ينبغى.

عندما يصبح مصنع ١٨ تشرين الثانى للورق، الذى هو قيد البناء الآن، جاهزا،

فلا بد من توفير حوالى ٢٠٠ ألف متر مكعب من الخشب له سنويا، اذا اريد تزويده بالمواد الخام كما ينبغى. اننا ننوى انشاء مصنع للورق فى هايزو ايضا، لكننا نواجه مشكلة تأمين المواد الخام اللازمة له. كانت خطتنا الاصلية هى امداد ذلك المصنع بالقصب المنتج فى اونغزين. لكن القصب لا ينمو جيدا فى تلك المنطقة. طبعا، ان قش الارز او سيقان الذرة مادة خام جيدة لصنع الورق، ولكن لا مفر من استعمالهما لغرض انتاج الدبال، على ضوء اشتداد تأثير الجبهة الباردة.

الخشب هو المادة الخام الممتازة لانتاج الورق. الاتجاه العالمى يميل ايضا الى انتاج الورق من الخشب، وليس من قش الارز او سيقان الذرة. وفى سبيل زيادة انتاج الورق، لا مندوحة عن انشاء غابات الاشجار اللبابية على نطاق واسع. فعلى منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى ورابطة الناشئين ان تغرس، من الآن فصاعدا، عددا كبيرا من الاشجار السريعة النمو، بغية حل مشكلة المواد الخام للورق.

بناء على الخبرة المستفادة حتى الآن، ارى ان شجرة حور بيونغ يانغ هى الاسرع نموا من غيرها. لقد غرست هذه الاشجار على جانبى الطريق المؤدى الى مانكيونغداى قبل حوالى عشر سنوات، وهى الآن فى تمام نموها. يتوجب على المدارس ان تكثر من غرس اشجار حور بيونغ يانغ حول المدارس وعلى ضفاف الانهار وجوانب الطرقات. كذلك يجب غرس الكثير منها فى محافظة بيونغآن الشمالية ومحافظة زاكانغ بنوع اخص. وهناك اصناف كثيرة من الاشجار السريعة النمو غير حور بيونغ يانغ. المطلوب من المدارس ان تغرس الكثير من الاشجار السريعة النمو والصالحة للاستعمال كمواد خام للورق، وذلك بعد التشاور مع العاملين المختصين.

كذلك ينبغي غرس عدد كبير من الجنب على التلال والروابى. فصنع الورق العادى ممكن بالجنب ايضا. اذا توفرت مواد التبييض، يمكن صنع ورق جيد حتى بالجنب.

وفى سبيل انشاء غابات الاشجار اللبابية على نطاق واسع، لا بد من تأمين الغراس اللازمة لها. هناك ارض فسيحة لانبات الغراس. فثمة اراض غير مزروعة واسعة فى محيط جسر نهر تشونغتشون وعند مصب نهر دايريونغ. ويكفى ان يقوم اعضاء اتحاد الشباب العامل الاشتراكي ورابطة الناشئين باستصلاح الارض على

ضفاف الانهار، حتى يمكن الحصول على مساحة شاسعة من المشاتل. الغراس لا تموت حتى اذا غمرها المياه فى موسم الامطار الغزيرة. اذا ازيلت عن اوراقها رواسب الاتربة بعد انحسار المياه، فانها لا تموت بل تنمو جيدا.

وينبغى انشاء غابات الاشجار الزيتية ايضا على نطاق واسع.

ان هذا عمل هام وخطير تهدف الى رخاء الاجيال القادمة. فعلى منظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى ورابطة الناشئين ان تستعرض حصيلة ما تم انجازه على صعيد انشاء غابات الاشجار الزيتية وتعمل بعزم على انشاء المزيد منها.

لنصد كميات اكبر من الاسماك عن طريق تطوير صناعة صيد الاسماك

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين فى ميدان صيد الاسماك

١٤ شباط ١٩٧٨

لقد صاد ميدان صيد الاسماك كميات ضخمة من سمك البلوق خلال فصل الشتاء الماضي. ان بلادنا تصيد كميات كبيرة من البلوق فى كل فصل شتاء، بيد ان صيد مثل تلك الكمية الهائلة من البلوق كما حصل فى الشتاء الفائت امر لم يسبق له مثيل.

اسمحوا لى ان اتوجه، باسم اللجنة المركزية للحزب وحكومة الجمهورية وباسمى شخصيا، بآيات الشكر الى جميع العمال والتقنيين والموظفين فى ميدان صيد الاسماك الذين سجلوا نجاحات عظيمة فى صيد البلوق خلال فصل الشتاء الماضي.

يستأثر تطوير صناعة صيد الاسماك ببالغ الاهمية فى اغناء مائدة الشعب. واغناء مائدة الشعب يتطلب حل بعض المسائل. فينبغى، اولا حل مسألة الحبوب، وثانيا مسألة الخضار، وثالثا مسألة السمك، وبعد ذلك مسألة اللحم.

لقد توصلت بلادنا الى حل تام لمسألتى الحبوب والخضار. لذا، بقيت مسألة البروتين، وهى المسألة التى يجب على بلادنا ان تحلها الآن.

والطريقة الاسرع والاكثر معقولية لحل مسألة البروتين هى زيادة المصيد من السمك. بالنسبة لبلادنا المحاطة بالبحر من ثلاث جهات، فان حل مسألة البروتين عن طريق تنمية صناعة صيد الاسماك يعد طريقة اسرع بكثير واكثر اقتصادية من تطوير

تربية الماشية. صحيح انه اذا تناول الانسان اللحم، يمكنه ان يستمد ليس البروتين فقط بل والدهن ايضا، ولكن هذا لا يعنى انه ليس الا عندما نأكل اللحم وحده، يمكن ان نستمد البروتين والدهن. فالدهن يمكن اكتسابه تماما بواسطة الزيوت النباتية، والبروتين يمكن اكتسابه بواسطة الاسماك. وتناول الاسماك مفيد للايض فى جسم الانسان وكذلك للصحة. فنمو قامة الشباب والطلبة وتغلظ عظامهم بعد انضمامهم الى الجيش الشعبى، انما يتوقفان على تناولهم كثيرا من الاسماك والاطعمة الاخرى ذات القيمة الغذائية العالية.

سبق وشاهدت العرض الفنى الوطني العام لاعضاء الحلقات الفنية للتلامذة والاطفال، فوجدت التلميذات القادمات من سينبو طويلات القامة وقويات البنية، اما التلميذات القادمات من المناطق الاخرى فكن دون تلميذات سينبو من هذه الناحية. وكون قامات هؤلاء التلميذات طويلة وبنيتهن قوية، فانما يعزى الى انهن يتناولن الاسماك بكثرة.

لقد اولى حزبنا على الدوام مسألة تطوير صناعة صيد الاسماك من اجل اغناء مائدة الشعب اهتماما كبيرا. ومع ذلك، فاننا لا نصيد مزيدا من الاسماك القابلة للصيد فعلا، بسبب تقصير العاملين فى ميدان صيد الاسماك فى عملهم.

اثناء قيامى بتوجيه المناطق الساحلية الشرقية على الطبيعة فى خريف عام ١٩٧٦، تعرفت على الوضع الحقيقي لميدان صيد الاسماك، فوجدت ان عددا كبيرا من الصيادين لا يخرجون الى الصيد الا لمدة ثلاثة اشهر فقط فى السنة، بينما يقضون ايامهم تقريبا دون عمل خلال الاشهر التسعة الباقية. وعندما يقضى الصيادون ايامهم دون عمل، آكلين خبز الكسل، بدلا من صيد السمك فى البحر، سرعان ما يقعون اسرى التراخى والتسيب ويصبحون كسالى وتفتر الحماسة الثورية لديهم. وهذا هو السبب فى اننى اكدت، فى اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى المناطق الساحلية الشرقية، على انه يتعين على الصيادين ان يصيدوا الاسماك بدون مغادرة البحر على مدار السنة عن طريق زيادة عدد سفن الصيد وجعلها سفنا متعددة الاغراض، وذلك من اجل القضاء على تلك الظاهرة التى يعمل فيها الصيادون لمدة ثلاثة اشهر من السنة

ويقضون ايامهم دون عمل، آكلين خبز الكسل، خلال الاشهر التسعة الباقية. لكن العاملين فى ميدان صيد الاسماك لم ينظموا العمل بدقة من اجل وضع هذه المهمة موضع التنفيذ، وكانت النتيجة ان الصيادين فى المناطق الساحلية الشرقية خرجوا الى صيد سمك البلوق وحده لمدة ثلاثة اشهر فى فصل الشتاء من العام الفائت، ولم يصيدوا الاسماك كما ينبغى خلال التسعة اشهر الباقية. لقد تعود ميدان صيد الاسماك الآن على صيد سمك البلوق وحده فى فصل الشتاء، وقلما يصيد الاسماك اثناء الصيف.

كما كان العاملون فى ميدان صيد الاسماك مقصرين فى تنفيذ المهمة التى عرضتها امام اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى المناطق الساحلية الغربية فى ربيع السنة الماضية.

فمن واجب العاملين القياديين والطبقة العاملة فى ميدان صيد الاسماك ان يصححوا النواقص المتكشفة فى صيد الاسماك ابان العام الماضى باسرع وقت ممكن وان يضاعفوا مصيدهم من الاسماك عن طريق تطوير صناعة صيد الاسماك.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، صيد مقادير وافرة من الاسماك بدون مغادرة البحر على مدار السنة.

ينبغى للمناطق الساحلية الشرقية ان تخوض نضالا عزوما لصيد كميات وافرة من الاسماك خلال فصل الصيف.

فى الماضى، العاملون فى ميدان صيد الاسماك لم يكونوا يزاولون الصيد فى فصل الصيف، وانما فى فصل الشتاء فقط فى البحر الشرقي. لا بل انهم لم يحاولوا لحد الآن حتى مجرد التفكير فى صيد الاسماك فى آذار. وبما ان الصيد الصيفى فى البحر الشرقي يقتصر على اعالى البحار ولا يشمل عرض البحر على بعد ١٠٠ - ١٥٠ ميلا عن سواحلنا، يأتى اليابانيون ويصيدون الاسماك داخل مياهنا الاقليمية. وهذا ما ينطبق عليه المثل القديم القائل: ذهب ليصطاد خنزيرا بريا، فاضاع خنزيرا داجنا. يقول اليابانيون بانهم يصيدون ٥٠ - ٦٠ ألف طن من الاسماك كل سنة داخل مياهنا الاقليمية. ولكن لا يمكننا ان نعرف كمية الاسماك الحقيقية التى يصيدونها، هل هى مئات آلاف الاطنان او حتى ملايين الاطنان، داخل مياهنا الاقليمية. انهم يطلبون منا

الآن ان نـأذن لهم بالصيد داخل مياهنا الاقليمية، وذكروا مؤخرا بانهم سيبعثون برئيس الحزب الاشتراكى اليابانى الى بلادنا بهدف ابرام اتفاقية لصيد الاسماك معنا.

لقد اكدت اكثر من مرة على وجوب قيام العاملين فى ميدان صيد الاسماك بابحاث حول صيد الاسماك فى البحار العميقة. ولكنهم لم يقوموا لا باستكشاف الاسماك ولا باجراء الابحاث حول صيد الاسماك. لقد جزموا بانعدام الاسماك فى البحار العميقة، وبلغ بهم الامر حد تعديل الكتب المدرسية.

ينبغي للعاملين فى ميدان صيد الاسماك ان يتخلصوا من النزعة المحافظة والسلبية وان يقوموا على نحو مسؤول بتنظيم العمل الآيل الى صيد كميات كبيرة من الاسماك فى البحر الشرقي خلال فصل الصيف ابتداء من آذار ويمارسوا التوجيه والرقابة على هذا العمل. وهذا العام، ينبغى شن نضال عزوم لصيد كميات كبيرة من الاسماك فى آذار ايضا. ما لم تخرجوا الى البحر على متن السفن وتحاولوا صيد الاسماك مباشرة، لا يمكنكم ان تتأكدوا ما اذا كان بالامكان صيد الاسماك فى آذار ام لا. اذا خرجتم الى عرض البحر لمسافة حوالى ١٠٠ ـ ١٥٠ ميلا عن ساحلنا الشرقى ستجدون الاسماك هناك. ولا بأس ان صدتم كميات كبيرة او كميات قليلة من الاسماك فى آذار من هذا العام، المهم هو ان تخرجوا الى البحر لكى تكتسبوا الخبرة.

ونظرا لعدم صيد الاسماك فى البحر الشرقي خلال فصل الصيف لحد الآن، فلا نعرف بوضوح ما هى انواع الاسماك المتوطنة وانواع الاسماك المهاجرة فى البحر الشرقى.

عندما ينتهى العاملون فى معهد صيد الاسماك فى البحر الشرقى التابع لمؤسسة ابحاث علوم الصيد التابعة بدورها لوزارة صيد الاسماك من صيد سمك البلوق فى شباط، يجب عليهم ان يخرجوا الى عرض البحر على مسافة ١٠٠ ـ ١٥٠ ميلا من الساحل ابتداء من آذار لكى يقوموا باستكشاف الاسماك على نطاق شامل. فقط اذا قاموا باستكشاف الاسماك فى عرض البحر على مسافة ١٠٠ ـ ١٥٠ ميلا من الساحل، يصبح فى مقدورهم عندئذ ان يعثروا على اسراب الاسماك.

يتوجب على وزارة صيد الاسماك ان ترسل اثنتين من السفن ـ المصانع الى

عرض البحر على مسافة ١٠٠ ـ ١٥٠ ميلا من الساحل برفقة سفن الصيد ومعها سفينة كشافة لاستكشاف اسراب الاسماك وصيد الاسماك هناك. على ان تظل السفينة الكشافة على مقربة من السفن ـ المصانع، وتخبر بواسطة الجهاز اللاسلكى سفن الصيد عن مكان اسراب الاسماك ونوعها وعمق البحر ودرجة حرارة المياه، بحيث تصيد سفن الصيد الاسماك فى الاماكن المحددة بالشباك الثابتة وبالشباك الطويلة وبشباك السينة.

واذا ما صاد العاملون والصيادون فى ميدان صيد الاسماك فى المناطق الساحلية الشرقية الاسماك بكميات كبيرة فى عرض البحر على مسافة ١٠٠ ـ ١٥٠ ميلا من الساحل خلال فصل الصيف هذا العام، فسوف يستأثر ذلك باهتمامهم الشديد فلا تعود لديهم الرغبة فى الخروج الى اعالى البحار لصيد الاسماك. ان الخروج الى اعالى البحار لصيد الاسماك يستغرق عشرة ايام على الاقل، بيد ان يوما واحدا يكفى للخروج الى عرض البحر على مسافة ١٠٠ ـ ١٥٠ ميلا من الساحل. وحسب سفن الصيد ان تصيد الاسماك فى عرض البحر برفقة حوالى خمس من السفن ـ المصانع، حتى يتسنى لها صيد كميات هائلة من الاسماك. من واجب وزارة صيد الاسماك واللجان الحزبية فى المحافظات المعنية ان تنظم اساطيل متناسقة من السفن، بحيث تتمكن من صيد الاسماك فى عرض البحر او فى اعالى البحار، فى المياه الضحلة او فى المياه العميقة، واثناء خروجها الى البحر وعند عودتها منه.

ولا بد من اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لصيد مقادير كبيرة من الاسماك فى مناطق البحر الغربى.

البحر الغربى يعج بالكثير من انواع الاسماك اللذيذة، بما فيها برغوث البحر الاسود والقريدس والحنكليس الرملي والسبرط.

كنت ازور هايزو لحضور مهرجان جماهيرى بعد التحرير مباشرة، فتناولت يومها السبرط المقلي الذى ارسله سكان المنطقة الي. كان لذيذا جدا. وبعد عودتى الى بيونغ يانغ سألت عمى الساكن فى مانكيونغداى ان كان السبرط موجودا بكثرة فى مياه البحر الغربي، فقال لى بان البحر الغربى يزخر به. ولما كان الامبرياليون اليابانيون يداهمون بيت عمى ويضايقونه باستمرار بحثا عنى، فقد انتقل الى هانتشون حيث عمل

فى صيد الاسماك للتخلص من مراقبتهم. لذا، كان على دراية جيدة بانواع الاسماك الكثيرة الموجودة فى البحر الغربى.

يتعين على المناطق الساحلية الغربية ان تصيد كمية اكبر من مختلف انواع الاسماك، بما فيها برغوث البحر الاسود والسبرط، عن طريق تطوير صيد الاسماك فى عرض البحر.

ولان كل المصايد فى البحر الغربى قريبة من الساحل، فبالامكان صيد قدرما نشاء من الاسماك من دون الخروج الى اعالى البحار. ومع ذلك، فان محطات صيد الاسماك فى المناطق الساحلية الغربية تصر الآن على الخروج والصيد فى اعالى البحار وحدها، رغم انها لا تصيد الا مقدارا ضئيلا من الاسماك هناك. والانكى من ذلك، ان بعض محطات صيد الاسماك توغل فى الخروج حتى الى البحر قبالة شنغهاى فى الصين من اجل صيد الاسماك، الامر الذى يؤدى الى تبذير الوقود فقط. وهذا ما دفعنى، فى اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى المناطق الساحلية الغربية المنعقد فى العام المنصرم، الى انتقاد هذه المسائل والتنويه الشديد بضرورة تنمية صيد الاسماك فى عرض البحر فى مناطق البحر الغربى.

ولكى نصيد مقادير كبيرة من الاسماك فى البحر الغربى، لا بد لنا من اقامة قواعد الصيد فى اماكن قريبة من المصايد وزيادة عدد ايام الصيد لسفن الصيد. اذا اقمنا قواعد الصيد قريبة من المصايد وصاد الصيادون الاسماك لمدة شهرين او ثلاثة اشهر تقريبا اثناء موسم صيد الاسماك انطلاقا من هذه القواعد، سيكون فى مقدورهم عندئذ ان يصيدوا مقادير كبيرة من الاسماك من خلال زيادة عدد ايام الصيد لسفن الصيد. ان نحن جعلناهم يذهبون الى هذه القواعد لصيد الاسماك لمدة شهرين او ثلاثة اشهر تقريبا، ثم يعودون منها الى بيوتهم للمعاونة فى الاعمال المنزلية لمدة يومين او ثلاثة ايام وبعدها يرجعون ثانية الى قواعد الصيد، وهكذا دواليك، سوف يكونون راضين عن ذلك كل الرضا. ولكن، نظرا لعدم اقامة قواعد كهذه، تتنغص عليهم حياتهم فى الوقت الراهن، فيما هم لا يصيدون الا النزر اليسير من الاسماك.

الحاصل الآن فى مناطق الساحل الغربى، هو ان خروج سفن الصيد الى المصايد

وايابها منها يستغرق وقتا اطول حتى من وقت الصيد. فى العام الماضى، تحدثت مع الصيادين فى مناطق الساحل الغربى، ومنهم الصيادون فى احدى التعاونيات السمكية فى مدينة سونغريم وفى محطة سينويزو لصيد الاسماك، فقالوا لى بانهم، فى الواقع، لا يصيدون الا لوقت قصير فقط، لان الخروج الى المصايد والاياب منها يستغرق وقتا اطول حتى من وقت الصيد. وبلغني ان الصيادين فى احدى التعاونيات السمكية فى مدينة سونغريم، الذين يصيدون الاسماك فى عرض البحر قبالة هانتشون، يمضون يومين للوصول الى المصايد ويقضون يوما واحدا فى صيد الاسماك وثم يومين فى الرجوع منها، وعندما تكون حركة المد غير مناسبة عند عودتهم، يستغرق الاياب عادة ثلاثة او حتى اربعة ايام. ويقال بان الصيادين فى محطة سينويزو لصيد الاسماك يمضون فى الخروج الى البحر قبالة تشولسان يومين فيصيدون ليوم واحد فقط ثم يقفلون راجعين وتستغرق الرحلة يومين. وبعد عودتهم الى محطة الصيد ايضا، لا يخرجون الى الصيد ثانية فور تفريغ الاسماك، بل يفعلون ذلك بعد مكوثهم هناك عدة ايام. وهذا هو ما يسبب تقليص عدد ايام الصيد. لذلك، نوهت فى اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى بوجوب تفريغ المصيد فى قواعد الصيد بعد انشائها على مقربة من المصايد على ان تنقل هذه الاسماك فيما بعد الى اماكن الاستهلاك بالشاحنات.

رغم ذلك، فلا تتخذ المنظمات الحزبية وميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى اية اجراءات لانشاء قواعد الصيد هذه على جناح السرعة وتشغيلها. ليست هناك اية مشكلة صعبة فى اقامة قواعد الصيد هذه. كل ما هنالك هو ان نبنى فى قاعدة الصيد رصيفا صغيرا لرسو المراكب وصهاريج للتمليح ومستودعات للملح وما اليها. يتعين علينا بناء مصانع للتثليج ومصانع لرقائق الثلج فى قواعد الصيد فى المستقبل، ولكن نظرا لصغر حجم مصيدنا من الاسماك فى البحر الغربى الآن، فقد لا نجد بين ايدينا الا القليل من الاسماك التى يجب تثليجها، حتى لو بنينا هناك مصانع للتثليج ومصانع لرقائق الثلج.

وينبغى مد انابيب المياه وانشاء صهاريج للوقود فى قواعد الصيد، بحيث تتزود

السفن بالمياه والوقود. حيثما يوجد خزان للمياه، يجب جلب المياه منه؛ وحيثما لا يتوفر مثل هذا الخزان، يجب حل مسألة المياه عن طريق حفر الآبار. ومن الواجب بناء عدد من المنازل على طراز البيوت الريفية فى قواعد الصيد، بحيث يمكن للصيادين ان يأخذوا قسطا من الراحة بعد عودتهم من البحر الى القاعدة، كذلك يجب بناء العيادات الطبية والحمامات وصالونات الحلاقة. ومن المستحسن تركيب ادواش فى الحمام، حتى يمكن ان يستحم فيه عدد كبير من الناس. وفيما يتعلق بصالون الحلاقة، يكفى لذلك ان ننقل احد صالونات الحلاقة القائمة فى المدينة كما هو الى قاعدة الصيد. وينبغى انشاء دكان فى القاعدة، حتى يبيع الحاجيات الضرورية لمعيشة الصيادين، مثل الصابون وعيدان الكبريت والسجائر وفراشى الاسنان ومعجون الاسنان. وليس هناك من ضرورة لبناء مطعم للصيادين على حدة فى قاعدة الصيد. فعلى متن كل سفينة مطعم، وحسب الصيادين ان يتناولوا الطعام فى مطعم السفينة.

ومن واجب المجلس التنفيذى ان يخصص عدة شاحنات لكل قاعدة من قواعد الصيد حتى تنقل بواسطتها الخضار والمواد الغذائية الاخرى والبضائع وتمون بها الصيادين.

وفى قواعد الصيد، يتعين تركيب اجهزة الهاتف، مما يتيح للصيادين ان يتصلوا بمؤسساتهم على الدوام.

وطبقا لما تقرر فى اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى، يجب انشاء نحو عشر قواعد للصيد. ينبغى انشاء قواعد الصيد هذه قرب اونغزين ومونغكومبو ووونريول بمحافظة هوانغهاى الجنوبية، وقرب اونتشون وزونغسان وسوكتشون وموندوك بمحافظة بيونغآن الجنوبية، وفى تشولسان وزونغزو وعند مصب نهر تشونغتشون وجزيرة سينمى وغيرها بمحافظة بيونغآن الشمالية.

وينبغى السهر على ان تقدم المصانع والمؤسسات مساعدة ايجابية فى بناء قواعد الصيد فى مناطق الساحل الغربى. فشأنه شأن ميدان الزراعة، يتعذر على ميدان صيد الاسماك هو الآخر ان يصيد مقادير كبيرة من الاسماك من دون مساعدة المصانع والمؤسسات. فلا يجوز طلب الاسماك فقط من دون تقديم المساعدة فى بناء قواعد الصيد.

والى جانب بناء قواعد الصيد، ينبغى اجادة ادارتها.

علينا ان نجعل الصيادين فى محطات صيد الاسماك والتعاونيات السمكية وفرق الاعمال الجانبية السمكية يستخدمون اقرب قاعدة من المصايد عند صيد الاسماك فى البحر، حتى يتفرغ الصيادون للصيد تماما وتتولى قاعدة الصيد معالجة الاسماك المصادة.

فى قاعدة الصيد، يجب السهر على تعيين رئيس للقاعدة وعدد من المشتغلين الضروريين وعلى ادارتها وفقا لنظام الاستقلال المالي. وعندما تستخدم سفينة الصيد قاعدة الصيد، يجب عليها ان تدفع للقاعدة مبلغا نقديا يوازى مقدار استخدامها لها. وعند الاستحمام والحلاقة فى القاعدة، ينبغي للصيادين ان يدفعوا اجرتها للقاعدة. ويتعين على قاعدة الصيد ان تنقل الاسماك المصادة الى المكان المحدد رأسا او الدكان المعين حسب الطلب وتتلقى ثمنها واجرة نقلها. ويجب على قاعدة الصيد ان تعالج الاسماك بطريقة اعادة بيعها بعد تسلمها من سفن الصيد. وعلى هذا النحو، يجب الحرص على ان تدار قواعد الصيد بصورة مستقلة.

ومن واجب ميدان صيد الاسماك فى مناطق البحر الغربى ان يتخذ كل ما يلزم من اجراءات للحيلولة دون تبطل الصيادين طالما انهم لا يصيدون الاسماك خلال فصل الشتاء بسبب تجلد البحر.

ان الصيادين فى مناطق البحر الغربى يقضون، فى الوقت الحاضر، ايامهم بلا عمل طوال اربعة اشهر تقريبا، منذ انتهاء موسم الصيد الصيفى وحتى حلول موسم الصيد فى العام القادم. لذا، ينبغى لميدان صيد الاسماك فى مناطق البحر الغربى ان يجعل الصيادين، حال انتهاء موسم الصيد، ينكبون على الدراسة شهرا واحدا ثم يقومون بتصليح سفن الصيد وصيانة عدة الصيد كالشباك وغيرها. واذا بقى لديهم متسع من الوقت بعد انجاز كل هذه الاعمال، ينبغي لهم الاستفاضة فى درس نوعية المهام التى يمكنهم القيام بها خلال ذلك الوقت. يجب توفير الظروف للصيادين حتى يعملوا خلال فصل الشتاء ايضا، ولا يجوز ابدا تركهم وشأنهم يقضون ايامهم بلا عمل. فبالنسبة للانسان، ليس هناك ما هو اشد بلاهة من اكل خبز الكسل بلا عمل.

يتوجب على قسم الشؤون الاقتصادية الثانى للجنة الحزب المركزية والمجلس التنفيذى واللجان الحزبية فى المحافظات المعنية ان تبادر بسرعة الى اتخاذ الاجراءات

اللازمة بعد الاطلاع على حالة انشاء قواعد الصيد. وبوجه خاص، ينبغى للامناء المسؤولين والامناء الاقتصاديين فى اللجان الحزبية فى المحافظات ان ينظموا مباشرة وعلى نحو مسؤول عمل انشاء قواعد الصيد.

ومن اجل صيد الاسماك بكميات كبيرة، لا بد من بناء سفن الصيد الحديثة بالجملة.

ولكى يتأتى لنا صيد مقادير كبيرة من الاسماك فى البحر الشرقى، لا محيص من بناء السفن القادرة على مزاولة الصيد حتى فى البحر المائج. فخلافا للبحر الغربى، كثيرا ما تهب الامواج العاتية فى البحر الشرقي. والامواج فيه هائجة وعنيفة للغاية فى كانون الاول بالاخص. ونظرا الى اننا لا نبنى السفن القادرة على تحمل الامواج الشديدة فى الوقت الراهن، لا تخرج محطات صيد الاسماك فى مناطق البحر الشرقي الى البحر لمدة عشرين يوما تقريبا خلال فصل الشتاء من كل عام الذى تفد فيه اسراب كبيرة من سمك البلوق. وحتى لو افترضنا ان محطات صيد الاسماك فى مناطق البحر الشرقى تصيد ما مقداره ١٥ ألف طن يوميا من البلوق، فهى تضيع فرصة صيد ٣٠٠ ألف طن خلال العشرين يوما تلك. وهذا هو السبب فى انه ينبغى بناء اعداد كبيرة من السفن القادرة على مزاولة الصيد حتى فى الطقس الردىء الذى يهيج فيه البحر هيجانا شديدا. ان سفينة الصيد حمولة ألف طن لا بأس بها. ولكن لا ادرى ان كانت هذه السفينة قادرة على تحمل الامواج العاتية. فى السابق، بنينا سفن الصيد حمولة ألف طن. ولكننا توقفنا عن ذلك فيما بعد لان بعض العاملين قالوا، من غير ان يجربوا استخدامها، بانها غير صالحة للاستخدام. وهذا برهان على ان العاملين فى ميدان صيد الاسماك متبلدو الحس تجاه كل ما هو جديد ومتلوثون بالنزعة المحافظة المتمثلة فى التشبث بكل ما هو قديم، على غرار ما تجده عند بعض الفلاحين.

فى السنوات الاخيرة، اخذت على عاتقى مباشرة توجيه العمل فى ميدان الاقتصاد الريفى. وقد وجدت، اثناء ذلك، ان بعض الفلاحين لم يقبلوا بسهولة الطريقة الزراعية الجديدة عند ظهورها، متشككين فى امكانية تطبيقها، لكنهم اعتمدوها بعد ذلك بعد ما تأكد لهم تفوقها بواسطة الامثلة الحسية. والناس فى محافظتى هامكيونغ، بالاخص، لم يتقبلوا هذه الطريقة الزراعية الجديدة الا بعد مرور اربع سنوات على ظهورها، نظرا

لشدة تعنتهم. ولئن كان الناس فى محافظة بيونغآن الجنوبية افضل منهم نوعا ما فى ادخال الطريقة الزراعية الجديدة، بيد انهم هم ايضا عارضوا بعناد ادخال طريقة انبات اشتال الارز فى المساكب الباردة على الحقول غير الارزية طوال ثلاث سنوات. فى السنة الماضية ايضا، قامت المحافظة المذكورة بانبات اشتال الارز فى المساكب الباردة عن طريق صرف المياه ليس بواسطة الترع المطمورة، بل بواسطة الترع المكشوفة.

يقال بان السفينة حمولة ألف طن تستطيع صيد كميات كبيرة من الاسماك، بيد انها غير قادرة على تحمل الامواج الشديدة. ولكن المسألة تتوقف على كيفية تصميمها. فاذا احسن تصميم هذه السفينة، ستكون صامدة قطعا للامواج العاتية. على اية حال، يبدو لى انها ضخمة اكثر مما ينبغى.

سيكون من الانسب، باعتقادى، ان نبنى عددا كبيرا من سفن الصيد قوة ٤٠٠ حصان. اذا ما حسبنا عدد الايام التى لم تخرج فيها هذه السفينة الى البحر خلال شهر كانون الاول عند هبوب الامواج العاتية، فقد كان ذلك، على حد قولهم، ليومين عام ١٩٧٣، و٣ ايام عام ١٩٧٤، و٥ ايام عام ١٩٧٥، و٣ ايام عام ١٩٧٦.

من الانسب لنا بناء ما بين ٣٠ و٤٠ سفينة قوة ٤٠٠ حصان على الاقل فى السنة من خلال زيادة طاقة بناء هذا النوع من السفن. ان بناء السفن قوة ٤٠٠ حصان ليس بالامر الصعب الى هذا الحد. ينبغي اتخاذ التدابير الآيلة الى بناء اعداد كبيرة من هذا النوع من السفن باستخدام الصفائح الفولاذية المنتجة فى بلادنا.

ينبغى تحديد انواع السفن الصامدة للامواج العاتية بعد مناقشات مستفيضة مع العاملين فى الميدان المختص. فمن الاهمية بمكان تحديد الاتجاه الصحيح لبناء السفن بعد تدقيق النظر تفصيلا فى تصميم شكلها وعدد اطنان حمولتها. بما ان السفن المبنية من الصعب الغاؤها، فلا بد من الاصابة فى رسم اتجاه بناء السفن قبل المباشرة ببنائها.

رئيس وفد حزبى من احد بلدان اوروبا الشمالية كان زار بلادنا فيما مضى، قال بانه اذا بنى بلده سفينة فليستعملها مدة مائة عام، وانه لا يزال عندهم عدد غير قليل من السفن المجهزة بمحركات البصيلة الساخنة. فرغم ان هذا البلد بلد متطور فى صناعة الآلات وصناعة صيد الاسماك، بيد انه ما يزال يستعمل مراكب الصيد

المجهزة بمحركات البصيلة الساخنة المتخلفة.

ولا بد من بناء سفن الصيد حمولة ٣٧٥٠ طنا.

ليس الا ببناء هذا النوع من السفن، يمكن صيد الاسماك فى اعالى البحر لانها قادرة على الابحار فى اعالى البحار بصورة مأمونة.

واذا بنينا عددا كبيرا من سفن الصيد حمولة ٣٧٥٠ طنا، يغدو بمقدورنا كذلك ان نقوم بالصيد فى بحار البلدان الاخرى. ان العديد من بلدان عدم الانحياز تطلب منا فى الوقت الحاضر ان نذهب اليها مع سفن الصيد العائدة لنا لصيد الاسماك فى بحارها. اذا ما نحن صدنا الاسماك بسفن الصيد العائدة لنا فى بلد آخر يعج بحره باسراب الاسماك واعطيناه حوالى ٣٠ - ٥٠ بالمائة من الاسماك المصادة وعدنا بالباقى، فسيكون ذلك مفيدا لذلك البلد ولنا ايضا. يعتزم رئيس وزراء احد بلدان عدم الانحياز زيارة بلادنا هذا العام. وفى حال تمت الزيارة، اود ان اناقش معه مسألة صيد الاسماك.

وسيكون من المفيد، على ما يتراءى لى، ان نحول ترسانة واونسان الى ترسانة متخصصة ببناء سفن الصيد. فعلى ترسانة واونسان ان تبنى كل سنة سفينة او سفينتين من السفن - المصانع حمولة ٢٠ ألف طن و١٥ ألف طن ايضا.

فليس الا ببناء السفن - المصانع حتى تخرج الى البحر فى مثل اوقات موسم صيد البلوق، يمكن لمراكب الصيد الصغيرة ان تصيد مقادير كبيرة من الاسماك اعتمادا على هذه السفن - المصانع. ينبغى ان ترسو السفن - المصانع فى مكان محدد من البحر، فتصيد مراكب الصيد بقوة ٤٠٠ حصان الاسماك وتسلمها الى تلك السفن، ثم تصيدها مرة اخرى وتسلمها اياها، وهكذا دواليك. اما اذا جعلنا مراكب الصيد الصغيرة تعود الى الرصيف حاملة الاسماك المصادة، فلا يمكنها ان تصيد كميات كبيرة.

ومن المستحسن ان نبنى عددا كبيرا من الصنادل الى جانب السفن - المصانع، فنقطرها الى داخل البحر فى موسم صيد البلوق ثم تعود الى الرصيف حاملة الاسماك المصادة.

بلغني ان احدى الترسانات بنت صندلا واحدا حمولة ٣٠٠ طن. ارى من المستحسن تحويله الى صندل ذاتى الحركة. ومن اجل تحويل الصندل الى صندل ذاتى

الحركة، يكفى اقامة بيت للربان وتركيب المحرك من دون اية مخادع او قمرات وما شابهها. فليس ثمة ضرورة لترتيب المخادع او القمرات فى هذا الصندل الذاتي الحركة، لانه لن يبحر الى اعالى البحر، بل سيعود من عرض البحر حاملا الاسماك المصادة. وما دمنا سنبنى سفنا لنقل الاسماك، فيجب علينا ان نبنى تلك السفن ليس بحمولة ٣٠٠ طن، بل بحمولة ٨٠٠ طن او حتى ألف طن، بحيث تصمد للامواج.

على وزارة صيد الاسماك ان تبنى اولا سفينة نقل واحدة وتختبرها. وان وجدتها صالحة، ينبغى ان تبنى العديد منها.

لا يجوز بناء سفن صيد اصغر من فئة ٤٠٠ حصان لمحطات صيد الاسماك فى مناطق البحر الشرقى. يجب الغاء سفن الصيد قوة ٢٠٠ حصان الموجودة حاليا فى تلك المحطات اذا كانت متعطلة. هذا النوع من سفن الصيد يجب ان يبنى فقط للوحدات التى تزاول الصيد الصغير النطاق. فسفينة الصيد قوة ٢٠٠ حصان صالحة للاستخدام فى التعاونيات السمكية.

وينبغى للمصانع والمؤسسات هى الاخرى ان تبنى السفن بقواها الذاتية من اجل صيد مقادير كبيرة من الاسماك كعمل جانبى.

فى البحر الغربى، يمكن صيد الاسماك حسب الرغبة بالقوارب الصغيرة التى تتسع لثلاثة او اربعة او ستة او ثمانية اشخاص. ويكفى لبناء هذا النوع من القوارب تركيب محرك جرار "زونزين" بقوة ١٦ حصانا او محرك جرار "تشوليما" بقوة ٢٨ حصانا، او محرك جرار "بونغنيون" بقوة ٧٥ حصانا، او المحرك قوة ١٠٠ حصان الذى تنتجه بلادنا.

واذا لم تتوفر فى مناطق الساحل الغربى الصفائح الفولاذية، ينبغي بناء مراكب الصيد حتى ولو استعملت الاخشاب. حتى المراكب الخشبية يمكن ان تستخدم مدة ١٥ الى ٢٠ سنة، اذا بنيناها على وجه نوعى.

فمن واجب وزارة صيد الاسماك ان تبنى هذا العام مراكب الصيد وفقا لما ورد فى الخطة للعام الجارى، وتجهز كل هذه المراكب بالمحركات المنتجة فى بلادنا.

ولا بد من تجهيز كل سفن الصيد الموجودة فى محطات صيد الاسماك فى مناطق

الساحل الغربى بالمحركات وتحديثها. ما لم نفعل ذلك، يتعذر على الصيادين ان يصيدوا مقادير كبيرة من الاسماك فى آن مع العمل بسهولة. لقد نوهت بضرورة تجهيز كل مراكب الصيد بالمحركات وتحديثها امام اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى المنعقد فى العام الفائت. ورغم ذلك، ما زلنا نجد عددا غير قليل من المراكب لم تتجهز بعد بالمحركات. لا بد من الاسراع فى تركيب المحركات فى كل مراكب الصيد العائدة لمحطات صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى، وذلك بتوفير محركات الجرارات.

وفى سبيل مضاعفة المصيد من الاسماك، لا بد كذلك من اجادة استكشاف الاسماك.

لقد انزلت وزارة النقل البرى والبحرى مؤخرا سفينتين كشافتين حديثتين الى البحر. فيجب على وزارة صناعة الآلات ان توفر دون ابطاء التجهيزات واللوازم الضرورية، بما فيها الاسلاك الكهربائية والمحركات والمحركات الكهربائية، لكى تستكمل وزارة النقل البرى والبحرى بناءهما فى آذار وتسلمها الى وزارة صيد الاسماك ليتسنى لهذه الاخيرة ان تستخدمهما فى استكشاف السمك ابتداء من نيسان.

كما ينبغى لوزارة الصناعة الكيميائية ووزارة الصناعة الخفيفة وغيرهما من اللجان والوزارات المعنية ان تؤمن المواد اللازمة لبناء السفينتين الكشافتين بصورة مركزة.

ولا بد من تدعيم التجهيزات فى السفن الكشافة العاملة فى البحر الغربى، بغية استكشاف الاسماك بصورة ناجعة.

من واجب وزارة القوات المسلحة الشعبية ان تساعد فى اكتشاف اسراب الاسماك بواسطة الطائرات. ومن المستنسب، فى اعتقادى، الحرص على ان تكون الطائرات فى احد المطارات على اهبة الاستعداد دائما للاقلاع الفورى عندما تتلقى طلبا بذلك من محطات صيد الاسماك فى مناطق الساحل الشرقي.

ويجب توفير عدة الصيد والاجهزة العلمية والتقنية الحديثة اللازمة لصيد الاسماك بمختلف انواعها على الوجه الاكمل.

اننا لا نجهز الآن ميدان الصيد بما يكفى من مختلف انواع العدة والاجهزة العلمية والتقنية اللازمة لصيد الاسماك. وبخاصة، فاننا لا نجهز ميدان الصيد فى مناطق

الساحل الغربى بالقدر الكافى من عدة صيد الاسماك. لا يجوز لنا ان نطالب هذا الميدان بصيد المزيد من الاسماك فقط دون تجهيزه بعدة الصيد والاجهزة العلمية والتقنية اللازمة لصيد الاسماك.

فيتعين على المجلس التنفيذى ووزارة صيد الاسماك ان يتخذا كل ما يلزم من اجراءات من اجل تزويد مراكب الصيد بعدة الصيد والاجهزة العلمية والتقنية.

فيما يتعلق بالشباك ومختلف انواع عدة الصيد الاخرى، ينبغى انتاج ما يمكن انتاجه فى بلادنا واستيراد ما يجب استيراده من البلدان الاخرى. نظرا للازدياد الكبير الذى طرأ على عدد مراكب الصيد فى المناطق الساحلية الغربية، يجب علينا ان نستورد الشباك حتى ولو انفقنا بعض العملة الاجنبية. كما انه من الضرورى استيراد الشباك وعدة الصيد الاخرى من اجل ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الشرقى ايضا.

وعند شراء الشباك من البلدان الاخرى، ينبغى شراء ما يتعذر صنعه فى بلادنا فقط؛ اما ما يمكن صنعه من الشباك فى بلادنا، فيجب ان نصنعه بانفسنا عن طريق استيراد خيوط الشباك. لما كان يوجد فى بلادنا مصنع للشباك، فليس هناك من داع لاستيراد حتى الشباك التى يمكن صنعها بقوانا الذاتية مقابل مبالغ كبيرة من العملة الاجنبية. ان صنع الشباك بالخيوط المستوردة من شأنه ان يتيح لنا توفير مبالغ طائلة من العملة الاجنبية.

ومن واجب وزارة الصناعة الخفيفة ان تصنع الشباك ضيقة العيون بحيث يتسنى لمناطق الساحل الغربى ان تصيد الاسماك الضئيلة، مثل برغوث البحر الاسود والقريدس والحنكليس الرملي وما اليها.

ولا بد من امداد مصنع هامهونغ لغزل ونسيج الصوف بما يكفى من الفحم، حتى ينتج مقادير كبيرة من الخيوط المقطعة والمطوطية من البينالون.

ومن اللازم تزويد مراكب الصيد بالاجهزة اللاسلكية بدورها، الامر الذى يتيح لها ان تصيد، وهى على اتصال متبادل فيما بينها، كميات كبيرة من الاسماك وتتحرك كما يفعل الجيش. ومن المرجح ان نقيم نظاما للارشاد الاشارى وننظم اساطيل من السفن فى ميدان صيد الاسماك، حتى يعمل على نسق الجيش.

ولا بد من تجهيز سفن الصيد الكبيرة بالاجهزة اللاسلكية حتى تظل على اتصال بالبر. فمن واجب ميدان صناعة الآلات ان ينتج الاجهزة اللاسلكية بقدرما تحتاجه محطات صيد الاسماك. ان نوع الاجهزة اللاسلكية المستعملة فى سرايا الجيش الشعبي مناسب لمراكب الصيد.

ولا بد من شراء اجهزة مراقبة الشباك من البلدان الاخرى. اذا كان ثمن الواحد من اجهزة مراقبة الشباك ٣٥٠٠ جنيه استرلينى، فهو ليس غاليا جدا. لذا، من المستحسن شراء ١٠٠ جهاز من هذه الاجهزة. والى جانب شراء بعض اجهزة مراقبة الشباك من البلدان الاخرى، ينبغى صنع بعضها الآخر فى بلادنا بقوانا الذاتية.

من واجب المجلس التنفيذى ان يتخذ ما يلزم من اجراءات من اجل استيراد عدة الصيد بمختلف انواعها، مثل الشباك والاجهزة العلمية والتقنية، وذلك بتخصيص مليون جنيه استرلينى من العملة الاجنبية لميدان صيد الاسماك. وعلى ميدان صيد الاسماك ان يكسب قدرما انفقه من العملة الاجنبية قبل انتهاء هذا العام ويودعه فى خزينة الدولة.

والى جانب توفير التجهيزات واللوازم لميدان صيد الاسماك، يجب تشديد التفتيش على كيفية المحافظة عليها وادارتها.

نظرا لعدم احكام التفتيش على ميدان صيد الاسماك، فلا يقوم هذا الميدان فى الوقت الحاضر بادارة التجهيزات والمواد كما ينبغى. يجب على لجنة الدولة للتفتيش لدى اللجنة الشعبية المركزية ولجان التفتيش التابعة للجان الشعبية فى المحافظات ان تمارس التفتيش والمراقبة الصارمين على كيفية ادارة سفن الصيد وعدة الصيد والبرادات والمستودعات، الخ، فى ميدان صيد الاسماك.

ومن واجب شعبة توجيه السياسة الخاصة بالصيد فى قسم الشؤون الاقتصادية الثانى لدى اللجنة المركزية للحزب ايضا ان تشدد المراقبة والاشراف على ميدان صيد الاسماك.

ثم، لا بد من تحديث عمليات تصنيع الاسماك.

ان تحديث عمليات تصنيع الاسماك هو السبيل المؤدى الى تحويل الاسماك الى مأكولات الذ مذاقا حتى وان كانت من النوع نفسه. وبما ان الاسماك تحتوى على

عناصر مغذية متنوعة، فان تناول الاسماك المصنعة جيدا اطيب من اكل اللحوم.

مع ذلك، فان عاملينا لا ينشطون الآن فى تحديث عمليات تصنيع الاسماك، بل يقومون بتصنيعها خبط عشواء ويمونون الشعب بها. لما كنا نصيد مقادير هائلة من الاسماك، فانه اذا ما قمنا بتحديث عمليات تصنيع الاسماك، يمكننا بذلك ان نحسن وننوع مائدة الشعب. لذلك، يجب البحث عن طرق حديثة لتصنيع الاسماك بغية انتاج المزيد من الاسماك المصنعة اللذيذة بشتى انواعها.

وينبغى اجادة تصنيع سمك البلوق.

البلوق سمك ممتاز للغاية. نظرا لانه يحتوى على نسبة اكبر من البروتين ونسبة اقل من المواد الشحمية بالنسبة للاسماك الاخرى، فانه مفيد لصحة الانسان ولذيذ المذاق. يحتوى البلوق على مقدار كبير من عنصر الكلسيوم. بما ان بطارخ البلوق واحشاءه يمكن منها صنع المنتجات المملحة وكبده يمكن منه صنع المواد الغذائية والادوية، فليس ثمة اى شىء يرمى جانبا من سمك البلوق. وفوق ذلك، ليس لسمك البلوق رائحة زنخة. لذلك، اعتاد الكوريون منذ قديم الزمان على تقديم البلوق كقربان على المائدة احياء لذكرى الوفاة. يبدو ان اسلافنا ايضا كانوا مولعين جدا بهذا السمك.

ان الفطائر والنقانق المصنوعة من سمك البلوق شهية هى الاخرى، نظرا لان هذا السمك ليست له اية رائحة زنخة. ان نقانق البلوق لذيذة جدا اذا صنعناها بحشو البلوق بعد ازالة الاحشاء منه بخليط من الكبد ولحم السمك والرول المفرومة. واذا ما اجدنا تصنيع سمك البلوق، سيفيدنا ذلك كثيرا فى تموين الاطفال فى دور الحضانة ورياض الاطفال والتلاميذ كطعام خفيف وفى تموين المسافرين ايضا.

مهما يكن من امر، فلا يتم الآن تصنيع البلوق كما ينبغى مع ان مصيدنا منه يبلغ مئات الوف الاطنان كل سنة. ان الناس عندنا لا يعرفون طرفا اخرى فى تصنيع البلوق سوى طبخ حساء البلوق وصنع بطارخه المملحة والبلوق المجفف المتبل. يصنعون البطارخ المملحة مالحة وحريفة اكثر من اللازم، وهذا ضار بصحة الانسان. من واجب ميدان صيد الاسماك ان يقوم بتحديث عمليات تصنيع البلوق، حتى يصنع البلوق المصاد بمقادير ضخمة فى بلادنا مأكولات لذيذة.

ولا بد من اجادة تصنيع الحنكليس الرملي والقريدس والمحار وما الى ذلك.

ان الحنكليس الرملي والقريدس والمحار تحتوى على قدر كبير من البروتين والكلسيوم وغيرها من العناصر المغذية المختلفة.

وأضحى تناول الحنكليس الرملي والقريدس والمحار بكثرة بمثابة اتجاه عالمى فى الوقت الراهن. فاذا ما طبخنا حساء الملفوف وحساء السبانخ مع قليل من الحنكليس الرملي او القريدس، يغدو طعمهما اشهى حقا. والفجل المقلي مع لب المحار المجفف لذيذ جدا.

ومع هذا، فان عاملينا لا يصنعون الا المأكولات المملحة وحدها من القريدس والمحار ويمونون بها الشعب. صحيح انه ينبغى صنع مقادير كبيرة من المأكولات المملحة ايضا وتموين شعبنا بها لانها تلائم اذواقه، ولكن بصنع المأكولات المملحة وحدها يستحيل اغناء مائدة الشعب. ينبغى عدم الاكتفاء بصنع المأكولات المملحة من القريدس والمحار، بل يجب صنع مختلف انواع المأكولات المصنعة اللذيذة منهما بمقادير كبيرة وتموين الشعب بها.

ولا بد من اجادة تصنيع السبرط ايضا.

ان السبرط سمك صغير يحتوى على قدر كبير من الدهن وطعمه شهى جدا. فيحسن بميدان صيد الاسماك ان ينتج المعلبات من السبرط على سبيل التجربة. اذا ما بدئ بانتاج صفائح الحديد الابيض فى مصنع كيم تشايك للحديد فى العام القادم، فبوسعنا ان نصنع قدرما نشاء من معلبات الاسماك ونمون الشعب بها.

ثم، ينبغي صنع برغوث البحر الاسود المملح بالجملة.

ان برغوث البحر الاسود المملح مأكول مملح ممتاز يفتح الشهية ويحتوى على نسبة كبيرة من عنصر الكلسيوم. اذا تناولنا الارز مع الفلفل الاخضر المتبل ببرغوث البحر الاسود المملح، يمكننا ان نتناول طبقا كاملا من الارز. ان برغوث البحر الاسود المملح طيب حتى ولو استعملته فى طبخ الحساء، ويصلح كذلك حتى فى صنع مخللات كيمتشى. القاطنون على ضفاف نهر دايدونغ لم يكونوا، فى الماضى، يصنعون سوى مقادير قليلة من جبنة فول الصويا، وعوضا عن ذلك، كانوا يصنعون برغوث البحر الاسود المملح بكميات كبيرة لاستعمالها كمادة غذائية. بالوسع استعمال برغوث البحر

الاسود المملح كبديل لجبنة فول الصويا. ينبغي فى المستقبل بناء مصنع لصنع المأكولات من برغوث البحر الاسود المملح او تعبئته فى الخوابى والبرطمانات وغيرها.

وينبغى اجادة اجراء الابحاث حول كبد القرش.

تفيد المعلومات بان وزن كبد القرش الازرق يصل الى ٢٥ بالمائة من وزنه الكلى، وان اكثر من ٧٥ بالمائة من كبده مؤلف من الزيوت. ويقال بان ٩٠ بالمائة من زيوت كبد القرش الازرق مكون من السكوالين الذى يستعمل كعقار طبي ممتاز للغاية. ان السكوالين الموجود فى كبد القرش الازرق يتميز بقوة نفاذ جبارة وله مفعول بعث النشاط والقضاء على الجراثيم وابطال الفعل والتخدير. كما يقال بان السكوالين فعال بنوع خاص فى علاج مختلف الامراض، بما فيها السل والبواسير وسرطان الكبد والربو وارتفاع ضغط الدم والتهابات الكبد. بالاضافة الى ذلك، يقال بأنه اذا ما استعمل المرء دواء السكوالين، لا يشيخ بسرعة ولا يشيب شعره. وفى كتاب الطب التقليدى الكورى ايضا، جاء ان كبد القرش فعال فى القضاء على العناصر السامة الموجودة داخل جسم الانسان.

وقد بلغني ان البلدان الاخرى تستخرج الآن عناصر السكوالين من كبد القرش وتصنع منها ادوية متنوعة، بما فيها الحقن، وتستعملها فى علاج الامراض. بيد ان اطباءنا وعلماءنا لا يجرون الابحاث حول كبد القرش.

يجب على ميدان الطب ان يكثف الابحاث حول كبد القرش ويصنع مختلف انواع الادوية من السكوالين. اذا ما صنعنا الادوية من السكوالين، بامكاننا ان نقضى على عدد من الامراض، ولا سيما التهابات الكبد، فى بلادنا. وطالما اننا نعتصر الآن الزيوت من الكبد ونصنع الحقن من الانسام ومن قرن الايل، فبامكاننا تماما ان ننتج ادوية ممتازة بقدرما نشاء اذا ما استخرجنا السكوالين من كبد القرش.

ولا بد من اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لخزن الاسماك.

ان اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لخزن الاسماك امر لا يقل اهمية عن الصيد نفسه. اذا ما اتخذنا كل ما يلزم من اجراءات لخزن الاسماك، وخزنا مقادير كبيرة منها، يغدو فى مقدورنا تموين الشعب بالاسماك على مدار السنة بصورة منتظمة.

فمهما كان مصيدنا كبيرا، فلا جدوى منه اذا لم نتخذ الاجراءات اللازمة لخزن الاسماك. كما انه من اجل معالجة الاسماك المصادة فى حينه، لا مناص من اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لخزنها.

مهما يكن من امر، فلا يقوم ميدان صيد الاسماك الآن باتخاذ اية اجراءات ايجابية لخزن الاسماك. يوجد هناك الآن حوالى عشرة مصانع للتثليج سعة كل منها ١٠ آلاف طن. ولكن بهذه وحدها، لا يمكن معالجة كل تلك المقادير الكبيرة من الاسماك.

فمن اجل معالجة الاسماك المصادة فى حينه، ينبغى البحث عن طرق لخزنها من دون انتزاع الاحشاء منها. بناء على المعلومات المتوفرة، فان احد البلدان بدأ يستعمل طريقة تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح من اجل حفظها.

لقد اقترحت وزارة صيد الاسماك بناء صهاريج للتمليح فى الهواء الطلق وتمليح الاسماك فيها من دون ازالة الاحشاء منها. ان هذه الطريقة تعادل طريقة تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح. يقال بانه اذا تم تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح، فمن الممكن تمليحها بسرعة فضلا من ادخال المكننة فى عملية التمليح. بيد اننا لم نتحقق بعد من فعالية طريقة تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح هذه لاننا لم نجربها بعد.

ان طريقة تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح لها حدودها ونواقصها العديدة. فلئن كانت هذه الطريقة قابلة للتطبيق بالنسبة للمؤسسات الفردية التى تصيد مقادير ضئيلة من الاسماك فى البلدان الرأسمالية، الا ان ادخالها مستحيل بالنسبة للمؤسسات التابعة للدولة التى تتعامل بمصيد كبير كما هى الحال فى بلادنا. ان وضع مقادير كبيرة من الاسماك فى صهاريج التمليح من دون ازالة الاحشاء منها قد يؤدى الى فسدانها. يقال بان الملح يساعد على تكاثر الجراثيم اذا ما وصل الى كثافة معينة، واية جرثومة تتكاثر بشكل انشط فى المياه التى تصل درجة كثافة الملح فيها الى ١ ـ ٢ بالمائة. لذا، يتعذر تمليح مقادير كبيرة من الاسماك دفعة واحدة باعتماد طريقة التمليح بالمياه المشبعة بالملح. فأى خطأ فى تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح من شأنه القضاء على كل ما تحتويه الاسماك من بروتينات ومواد دهنية وكربوهيدرات وفيتامينات. كما ان تمليح مقادير كبيرة من الاسماك بالمياه المشبعة بالملح من دون

ازالة الاحشاء منها، يتطلب الكثير من التجهيزات واللوازم، بما فيها الاسمنت والمواد الفولاذية والاخشاب والمحركات الكهربائية والمضخات، الخ. ان تمليح ٢٠٠ ألف طن من الاسماك يستلزم بناء ٢٠٠ صهريج للتمليح على الاقل بسعة ألف طن. وهذا ما يتطلب تخصيص عشرات آلاف الاطنان من الاسمنت وحده. وللحيلولة دون فسدان الاسماك، تلزمنا مئات الماكنات، مثل المحركات الكهربائية والمضخات والخلاطات وما شابهها، من اجل تحريك الاسماك فى الصهاريج وتبديل المياه المالحة. لذلك، فان طريقة تمليح الاسماك بالمياه المشبعة بالملح ليست بالطريقة الصالحة او المفيدة لتعميمها على نطاق واسع.

واذا ما اخطأنا فى تطبيق هذه الطريقة، فقد نفسد كل الاسماك التى صدناها بجهود جهيدة ونهدر قدرا كبيرا من التجهيزات والمواد.

لقد حدث، فى فترة ما بعد الحرب، ان منينا بخسائر جمة من جراء بناء عدد كبير من صهاريج تمليح الاسقمرى. حينذاك، اقترح العاملون القياديون فى ميدان صيد الاسماك بناء تلك الصهاريج، قائلين بان اسرابا كثيفة من الاسقمرى ستفد الى سواحلنا. لذا، سمحت لهم ببناء تلك الصهاريج من اجل تموين الشعب بالاسقمرى، رغم اننا لم نكن نبنى المنازل السكنية من جراء نقص الاسمنت. ولكن، ما ان بنينا تلك الصهاريج حتى توقفت اسراب الاسقمرى عن المجىء الى سواحلنا الشرقية منذ العام التالى لبنائها. فاصبحت تلك الصهاريج لا تنفعنا فى شىء. وربما بقى الى الآن عدد غير قليل من صهاريج تمليح الاسقمرى التى بنيناها فى ذلك الحين.

تقترح وزارة صيد الاسماك بناء عدد كبير من الصهاريج لتمليح الاسماك. لا يجوز لها ان تفعل ذلك. اذا بنينا اعدادا كبيرة من صهاريج التمليح دونما مسوغ منطقى وفى ظروف لم نتحقق فيها بعد من صحة طريقة تمليح السمك بالمياه المشبعة بالملح، فقد نهدر التجهيزات والمواد وحدها من دون ان نستفيد منها واسعا فى تخزين الاسماك، مثلما بنينا صهاريج تمليح الاسقمرى ولم نستخدمها بعد الحرب. اذا ما اردتم تطبيق هذه الطريقة، يجب ان تدخلوها اولا على نطاق صغير على سبيل التجربة.

ان تمليح الاسماك فى البراميل الخشبية بعد انتزاع الاحشاء منها هو الطريقة

المستعملة فى بلادنا منذ قديم الزمان. ولكن لا يمكن بهذه الطريقة ان نعالج كميات كبيرة من الاسماك او نؤمن الايدى العاملة اللازمة لانتزاع احشاء الاسماك. حدث ذات شتاء ان تم صيد كميات هائلة جدا من البلوق. وحتى ننتزع احشاءها، اضطررنا حتى الى تعبئة اعضاء اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية ونواب رئيس مجلس الوزراء. وفى الوقت الحاضر ايضا، ما زلنا نعبئ اعدادا غفيرة من الناس فى انتزاع احشاء البلوق كل شتاء. وانما، لا يمكننا ان نفعل ذلك باستمرار.

ان خزن الاسماك بعد تثليجها طريقة اوثق من خزن الاسماك بعد تمليحها. اذا ما خزنا الاسماك بعد تثليجها، يغدو فى مقدورنا ان نمون الشعب بالاسماك التى يتم صيدها بكميات كبيرة فى فصل الشتاء الى حين المباشرة بصيد الاسماك فى فصل الصيف، بدون ان تفسد منها حتى ولو سمكة واحدة، وان نوفر قدرا كبيرا من الايدى العاملة المعبأة لانتزاع الاحشاء. اننا نصيد حاليا ١٥ ألف طن من البلوق يوميا. فحتى لو خزنا كل ما نصيده من البلوق فى حينه بواسطة تثليجه السريع، يمكننا ان نمون الشعب بالسمك الطازج بانتظام على مدار السنة. لقد خزنا حوالى ١٤٠ ألف طن من الاسماك المثلجة حتى الآن. والاسماك المثلجة لا تختلف كثيرا عن السمك الطازج.

اذا ما وضبنا الاسماك فى سلال من النفل الدغلى وقمنا بتثليجها فى حجرة التثليج السريع، فان ذلك مريح لنا سواء أ لنقلها بالقطار او لخزنها. لدينا عدد كبير من المستودعات المبردة فى الوقت الراهن. ولو نقلنا الاسماك المثلجة بواسطة الثلج السريع الى هذه المستودعات وخزناها فيها، فبوسعنا ان نخزن كميات لا بأس بها من الاسماك. وفى المناطق التى لا توجد فيها مستودعات مبردة، يكفى ان تكدس الاسماك المثلجة فى غابة عليلة او تحفظ فى مستودعات مبردة وسيطة مبنية فى الاحراش. وعندما طمرنا الواحا من الثلج فى النشارة وجعلناها فى اماكن ظليلة، لا تذوب حتى ايار. لذلك، اذا وضعنا الاسماك المثلجة فى اماكن باردة وغطيناها بشيء ما، فلن تذوب. اذا وضعنا الاسماك المثلجة فى اماكن، مثل جبال ماسيك واكمة يانغدوك، فلن تذوب مدة طويلة. وفى اماكن مثل جبال ماسيك واكمة يانغدوك، من الافضل ان نبنى اكواخا من الخشب ونضع فيها الاسماك المثلجة.

فعلى ميدان صيد الاسماك ان يبنى مصانع التثليج السريع بشكل متقن، بحيث يمكنه ان يقوم بتثليج الاسماك المصادة فى حينه.

ان بناء مصانع التثليج السريع امر متيسر تماما، لان لدينا الاسمنت والمواد الفولاذية، كما ان صنع آلات التثليج السريع يقع ضمن قدرتنا ايضا. ومن المستنسب تحويل مصنعين من مصانع التثليج القائمة الى مصنعين للتثليج السريع سعة كل منهما ١٠ آلاف طن. ويكفى لذلك تجهيز مصنعى التثليج الموجودين حاليا بمرافق اضافية للتثليج السريع. ان التثليج السريع للاسماك يستغرق عادة اربع ساعات. فيمكن، اذن، تثليج ست وثقات من الاسماك فى اليوم. اذا بنينا مصنعين للتثليج السريع سعة ١٠ آلاف طن، فبمقدورنا ان نقوم بتثليج ما مقداره ٢٠ ألف طن من الاسماك فى اليوم. وفى هذه الحالة، يمكننا ان نعالج كل الاسماك المصادة يوما بيوم بطريقة التثليج السريع مهما كان المصيد كبيرا.

ومن الحرى، فى اعتقادى، ان نصمم مصنعا حديثا للتثليج السريع سعة ألفى طن ونبنى نحوا من مصنعين من هذا النوع هذا العام، ثم نحوا من ثلاثة او اربعة مصانع بعد ذلك. وفى غضون العام الجارى، من الانسب بناء مصنع التثليج السريع سعة ألفى طن فى يانغهوا ودانتشون حيث يتم صيد كميات كبيرة من الاسماك. لما كان عدد كبير من افراد الطبقة العاملة يسكنون فى منطقة دانتشون والبحر قبالة دانتشون يعج بالاسماك، سيكون من المستحسن ان نبنى مصنع التثليج السريع سعة ألفى طن فى دانتشون بالذات. اذا بنينا مصنعا للتثليج السريع سعة ألفى طن فى دانتشون وحفظنا الاسماك المبردة فى هذا المصنع فى المنحدرات الجبلية الكائنة فى وادى كومدوك، فباستطاعتنا ان نحافظ عليها حتى ايار.

لا بد من اجادة وضع التصاميم لمصنع التثليج السريع. ينبغى وضع تصاميم هذا المصنع بحيث تجرى كل عمليات الانتاج فيه بواسطة نواقل سلسلية، ابتداء من دلق الاسماك فى الاوعية وحتى خروج الاسماك مثلجة. بما ان الاسماك التى تنقل رأسا من البحر تكون نظيفة، فلا بأس ان لم تغسل. يتوجب هز الاوعية عند دلق السمك فيها حتى تمتلئ به الى آخرها. وينبغى وضع تصاميم هذا المصنع بحيث تنقل هذه الاوعية

المليئة بالسمك على السيور الناقلة او بواسطة عربة اليد الى حجرة التثليج السريع. ويجب اخراج السمك بعد تثليجه لمدة ٤ ساعات من حجرة التثليج السريع وادخال وثقة اخرى من السمك مكانه.

على مصنع التثليج السريع الا يثلج الاسماك بصورة تدريجية، كأن تخفض درجة الحرارة على مراحل، بل عليه ان يخفض درجة الحرارة دفعة واحدة. ومن الافضل تثليج الاسماك عند درجة ٤٠ تحت الصفر على الاقل. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن قتل الجراثيم فى الاسماك والحيلولة دون فسدان الاسماك.

ولا بد من تجهيز مصنع التثليج السريع بثلاج ضخم. ان بلادنا لا تصنع الثلاجات الضخمة فى الوقت الحاضر. اذا صنعنا مثل هذه الثلاجات وجهزنا مصانع التثليج السريع بها، سيعود علينا ذلك بفائدة جمة. ان ميدان الصناعة الكيميائية هو الآخر بحاجة ماسة الى ثلاجات ضخمة. فعلى ميدان صناعة الآلات ان يتخذ الاجراءات الآيلة الى ابتكار ثلاجات ضخمة.

المطلوب من المجلس التنفيذى ان يناقش مناقشة مستفيضة مسألة تصميم مصانع التثليج السريع ومسألة بنائها.

كذلك، يتوجب على المنظمات الحزبية المعنية ان تعير تصنيع الاسماك الاهتمام الواجب. يتعين على المنظمات الحزبية ان تقوم بالكفاح الفكرى دون هوادة ضد ظواهر اتلاف الاسماك المصادة واهدارها.

بعده، ينبغى اجادة استزراع النباتات البحرية فى المياه الضحلة.

ان اللمنارية والضريع مفيدان جدا لصحة الانسان. يقال بانه اذا اكثر المرء من تناولهما، فلا يشيخ بسرعة ويعمر طويلا. وانهما مفيدان جدا، بنوع خاص، لنمو الاطفال وصحتهم. اذا تم تصنيعهما على نحو جيد وتموين الاطفال فى رياض الاطفال ودور الحضانة بهما، فيمكن تنشئتهم اطفالا اقوياء. كما انهما مفيدان لعلاج الامراض المختلفة. اذا تناولت النفساء اللمنارية والضريع، يزايل التورم جسمها بسرعة. لقد اعتاد الكوريون، منذ زمن بعيد، تناولهما بكثرة.

واليابانيون، هم ايضا، يأكلون اللمنارية منذ غابر الازمنة. ان الامبرياليين اليابانيين

الذين احتلوا بلادنا فى الماضى سلبونا كميات لا تحصى من الثروة البحرية، بما فيها اللمنارية والضريع. ومن بين الاشياء التى كنا نغنمها من الامبرياليين اليابانيين اثناء النضال المسلح المناهض لليابان لمنارية مصنعة. حينذاك، كان رجال "القوات التأديبية" اليابانية يأخذون معهم اثناء الزحف الضريع او اللمنارية الجافة المفرومة فرما صغيرا والمخلوطة بمسحوق الحنكليس الرملى وعجينة فول الصويا، موضبة فى اظرف، ويتناولونها عن طريق تذويبها فى المياه الباردة او بغليها فى المياه. اذا ذوبتها فى المياه الباردة، تصبح حساء باردا؛ واذا غليتها فى المياه تعطيك حساء ساخنا.

يقال بان الغربيين باتوا يعرفون الآن ان اللمنارية والضريع مفيدان لصحة الانسان وقد بدأوا يتناولونهما.

في بحرنا الشرقى وبحرنا الغربى كثيرة جدا هى الاماكن الصالحة لاستزراع اللمنارية والضريع ولكن، نظرا لميل العاملين فى ميدان صيد الاسماك الى صيد الاسماك فقط، لا يولون استزراعهما اهتماما، فلا يجنون الا القليل منهما، وبالنتيجة، لا نمون الشعب، ما عدا النوافس، بما يكفيه منهما.

يجب على العاملين فى ميدان صيد الاسماك ان يسعوا جاهدين الى استزراع اللمنارية والضريع حتى ينتجوا، مستقبلا، مليون - ٥ر١ مليون طن منهما سنويا.

لا يجوز، مع ذلك، احالة خطة اعلى من اللازم لانتاج اللمنارية والضريع بنظرة ذاتية بحجة توفر الظروف الصالحة لاستزراعهما. ينبغى الحرص على اقامة قواعد استزراعهما اولا ومن ثم زيادة كمية انتاجهما على نحو تدريجى. اذا جنينا مليون طن منهما سنويا فى المستقبل، يمكننا ان ننتج ما مقداره ١٠٠ ألف طن من اللمنارية والضريع الجافين.

وفى سبيل زيادة انتاج اللمنارية والضريع، لا بد من توظيف الاموال لاقامة قواعد استزراعهما. هناك بعض الناس فى الوقت الراهن ممن يعتقدون كما لو انه يمكن زيادة الانتاج فى ميدان صيد الاسماك وميدان الزراعة بدون اية استثمارات فيهما. وهذا لعمرى فكرة خاطئة للغاية. ليس فى الدنيا كسب بلا جهد. خلال السنوات الاخيرة، تتخبط العديد من بلدان العالم فى ازمة حبوب غذائية من جراء سوء

المحاصيل الزراعية، ولكن بلادنا تشهد حصادا وافرا سنة بعد سنة. ذلك لاننا نولى الزراعة اهتماما عميقا ونخصها بالاستثمارات بصورة مركزة. ليس الا بتوظيف الاموال فى استزراع النباتات البحرية، يمكن جنى حصاد وافر من اللمنارية والضريع.

ولا بد من تهيئة مساكب اشتال اللمنارية الصيفية على نحو جيد. ان استزراع اللمنارية بعد انبات اشتالها فى الصيف، من شأنه ان يضاعف غلتها.

وينبغى توفير الطوافى والحبال اللازمة لاستزراع اللمنارية والضريع. ومن المستحسن تأمين التجهيزات اللازمة لتجفيفهما. ان تجفيفهما على الشاطئ امر صعب من جراء الرطوبة الشديدة فيه. لذا، لا بد من تجهيز قواعد استزراع اللمنارية والضريع بمرافق التجفيف، وزيادة هذه المرافق طردا مع ازدياد كمية انتاجهما.

والى جانب اقامة القواعد الممتازة لاستزراع اللمنارية والضريع، ينبغى تنشيط الابحاث المتعلقة باستزراعهما.

وينبغى تربية الزقيات بالجملة.

بما انها حيوان من الرخويات يلتصق بالصخور فى قاع البحر، فيمكن تربيتها بمنتهى السهولة. وهى على ما يقال تنمو جيدا فى البحر الشرقى.

والزقيات مصدر رائع لكسب العملة الاجنبية. يقال بان بعض البلدان تقوم بتصنيع الزقيات بالجملة وتستعملها كمادة غذائية. ان سعرها غال جدا. بلغني ان كأسا واحدا من الخمر المصنوع منها يساوى دولارا واحدا.

ينبغى تربية الزقيات على نطاق واسع فى المستقبل وتصديرها الى البلدان الاخرى. انها غير مناسبة من حيث المواد الغذائية العامة. فبناء على تحليلها، تبين انها تحتوى على الاحماض الامينية الضرورية، بما فيها الليزين والتريوونين والبالين التى تشكل البروتين. ويبدو ان هذه العناصر هى المقومات الرئيسية للزقيات.كما يقال بان الزقيات تحتوى على النحاس والزنك والمنغنيز وغيرها من العناصر النزرة المفيدة لصحة الانسان.

الناس عندنا لا يدرسون حاليا العناصر الغذائية كما يجب. لذا، تجدهم لا يعرفون حتى ما اذا كانت الزقيات صالحة للاكل ام لا. انهم يرمون الزقيات. وهم اذا

كانوا يتركون ما يطلع منها من حين لآخر ملتصقا باللمنارية عند قطافها، فبسبب من جهلهم اياها ليس الا.

وحيث ان الناس فى البلدان الاخرى يطلبون الزقيات، فينبغى لنا تربيتها بمقادير كبيرة بغرض تصديرها. اذا بعناها للبلدان الاخرى، بوسعنا ان نكسب مبالغ لا يستهان بها من العملة الاجنبية. فعلينا فى المستقبل ان نربى الزقيات ونجمع الزقيات الطبيعية ايضا بغية تصدير مقادير كبيرة منها الى البلدان الاخرى.

وينبغى اجادة تصنيع الزقيات. يمكن تعلم طريقة تصنيعها من البلدان الاخرى، ولكن الاحسن من ذلك هو ان نتعلمها من الناس عندنا، لانه قد يكون من بينهم اناس ذوو خبرة فى تصنيع الزقيات.

وينبغى الحرص على تعيين عدد من المشتغلين فى وزارة صيد الاسماك لكى يتولوا استزراع النباتات البحرية فى المياه الضحلة.

ثم، من الواجب اجادة تنظيم بيع الاسماك.

ينبغى بيع الاسماك للسكان من خلال قنوات مخازن المنتجات السمكية ومحلات البيع المباشر. ان المخزن فى ظل المجتمع الاشتراكى هو جهاز تموينى للسكان. ولكى نمون السكان تموينا متساويا، ينبغى ان تباع الاسماك بصورة موحدة بواسطة المخازن.

اذا عملت مخازن المنتجات السمكية ومحلات البيع المباشر على بيع الاسماك، عارضة مقادير كبيرة منها، ففى مقدور الناس ان يشتروها حسب رغبتهم بدون ان يصطفوا طوابير طويلة لشرائها. ذات سنة، كانت مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ تبيع المشتغلين فيها عدة اطنان من الاسماك كل يوم. فى ذلك الحين، لم يضطر الناس الى الوقوف فى طوابير من اجل شرائها ولم يكن ثمة من يشتريها خلسة من الباب الخلفى للمخزن او من يشتكى من نفاد الاسماك فى المخزن. اذا عرضنا الاسماك للبيع بكميات كبيرة فى مخازن المنتجات السمكية ومحلات البيع المباشر، فلن يضطر العاملون فى محطات صيد الاسماك والتعاونيات السمكية بعد الآن الى الهرولة هنا وهناك من اجل توزيع الاسماك على الاجهزة والمؤسسات، كما يمكن القضاء على ظاهرة تلميع سمعتهم الشخصية وابداء احسانهم الزائف بواسطة

الاسماك. فبدون بيع الاسماك من خلال مخازن المنتجات السمكية ومحلات البيع المباشر، لا يمكن تموين الشعب بها تموينا متساويا.

اما اذا ما قام العاملون فى ميدان صيد الاسماك بتزويد بعض الاجهزة بالاسماك خبط عشواء لمجرد انها تطلب السمك، فمن المستحيل القضاء على الظواهر السلبية. فلا بد من اقامة انضباط صارم من الآن فصاعدا يتم بموجبه بيع كل الاسماك بصورة موحدة بواسطة مخازن المنتجات السمكية ومحلات البيع المباشر.

الاسماك التى تصيدها محطات صيد الاسماك، يجب الحرص على ان تباع من خلال هذه المخازن والمحلات؛ والاسماك التى تصيدها التعاونيات السمكية وفرق الاعمال الجانبية السمكية يجب الحرص على ان تباع بواسطة مخازن المنتجات السمكية فى الاقضية او محلات البيع المباشر للمنتجات السمكية الملحقة بالمصانع والمؤسسات. ولا يجوز التدخل فى تسليم الاسماك التى تصيدها المزارع التعاونية شبه الزراعية وشبه السمكية الى مخازن المنتجات السمكية.

ينبغى السهر على ان تحصل المهاجع على الاسماك من محلات البيع المباشر للمنتجات السمكية عن طريق عقد صفقات معها سلفا، ويجب السهر على ان تشتريها الاسر من مخازن المنتجات السمكية.

اذا ما تم تموين كل فرد من السكان بـ ١٠٠ غ من السمك يوميا هذا العام، يصبح فى مقدور كل اسرة متكونة من خمسة افراد ان تتمون بما مقداره ٥٠٠ غ من السمك يوميا. واذا ما تمونت كل اسرة بـ ٥٠٠ غ من السمك يوميا، فتلك كمية لا بأس بها.

يجب ان تكون محلات البيع المباشر للمنتجات السمكية المرتبطة بوزارة صيد الاسماك تابعة لهذه الوزارة ولجنة الخدمات العامة فى المستقبل. وفى هذه الحالة، يجب على وزارة صيد الاسماك ان توفر الاسماك لهذه المحلات، وعلى لجنة الخدمات العامة ان تكون مسؤولة عن النشاطات التجارية لهذه المحلات.

ولا بد من الاصابة فى تسعير الاسماك ومنتجاتها المصنعة.

اذا لم نسعر الاسماك ومنتجاتها المصنعة بصورة صحيحة، فقد يؤثر ذلك سلبا على الانتاج. فى الماضي، كانت كثير من الاماكن فى المناطق الساحلية الغربية، مثل

اونتشون وهانتشون، تبيع المنتجات السمكية المملحة بكميات كبيرة. ولكن العاملين فى ميدان التسعير خفضوا سعر هذه المنتجات دون اى حساب. لذلك، لم يعد احد يصنعها او يبيعها الى حين. ان صنع المنتجات السمكية المملحة يتطلب جهدا بالغا ويلزمه مقدار كبير من التوابل. ورغم ذلك، فان العاملين فى ميدان التسعير لم يدققوا مليا فى تكاليف الانتاج عند صنع مختلف المنتجات السمكية المملحة، كالمحار المملح وبرغوث البحر الاسود المملح، وحددوا سعر هذه المنتجات باجراء الحساب على طريقة العد على الاصابع: اذا كان سعر الكيلوغرام الواحد من السمك ٣٥ زونا، فيكفى ان نسعر الكيلوغرام الواحد من المنتجات السمكية المملحة بـ ١٥ زونا. لذلك، انتقدت العاملين فى ميدان التسعير وحرصت على ان يرفعوا سعر المنتجات السمكية المملحة الى حد ما.

اذا كان الآن سعر الكيلوغرام الواحد من السمك ٣٥ زونا، فذلك ارخص مما ينبغى.

اذا كان سعر الكيلوغرام الواحد من السمك ٣٥ زونا، فهذا اقل من عشر ثمن الكيلوغرام الواحد من لحم الدجاج، لان سعر الكيلوغرام الواحد من لحم الدجاج هو ٤ واونات و٨٠ زونا. وحتى اذا قارنا الاسماك ولحم الدجاج من حيث القيمة الغذائية، فان القيمة الغذائية التى تحتوى عليها الاسماك ربما تتجاوز بكثير عشر القيمة الغذائية التى يحتوى عليها لحم الدجاج. اذا كان لنا ان نحدد سعر الاسماك على نحو سديد، فيجب ان يكون سعر الكيلوغرام الواحد من الاسماك وونا واحدا على الاقل. ولكن، من غير الجائز ان نرفع سعر السمك الآن لمجرد ان ثمنه زهيد.

ثم، ينبغى الاصابة فى وضع خطة صيد الاسماك لهذا العام.

لقد وضعتم خطة صيد الاسماك لهذا العام على الشكل التالى: ٤ر٢٩٠ ألف طن فى الربع الاول من العام، و٢٨٢ ألف طن فى الربع الثانى، و٦ر٢٧٨ ألف طن فى الربع الثالث، و٧٥٩ ألف طن فى الربع الرابع. يبدو لى ان خطة الربع الاول اقل مما يجب الى حد ما. انه لمن غير المنطقي القول باننا لا نستطيع صيد الا ١٢ ألف طن فى آذار. بوسعنا ان نصيد اكثر من ١٢ ألف طن من السبرط وبرغوث البحر الاسود وحدهما خلال شهر آذار فى البحر الغربى. ارى اننا قادرون على صيد حوالى ٣٠ ألف طن من

الاسماك فى آذار اذا ما احسنا العمل. لذا، يجب على العاملين فى ميدان صيد الاسماك ان يحسبوا بالتفصيل كمية الاسماك التى يمكن صيدها فى آذار من العام الجارى.

لقد لحظتم فى الخطة صيد ١٠ آلاف طن من السبرط هذا العام. فعليكم تعديل هذه الخطة وجعلها ٢٥ ألف طن تقريبا طالما ان البحر الغربي يعج بالسبرط.

اذا صدتم ١٢ ألف طن من الحنكليس الرملي هذا العام، فتلك كمية لا بأس بها فى رأيى. فى العام المنصرم بلغ المصيد من الحنكليس الرملى ٦ آلاف طن. فاذا ما صدنا ١٢ ألف طن هذا العام، فذلك يعنى اننا ضاعفنا المصيد مرتين عن السنة السابقة. والحنكليس الرملى موجود بكثرة ليس فى البحر الغربى فقط، بل وفى البحر الشرقى ايضا.

ومن المستحسن عدم تعديل خطة صيد البلم المقدرة بـ ٩٥١٠٠ طن.

لقد حددتم خطة صيد الجمبرى بـ ٥ آلاف طن، وهذه كمية مقبولة. ان مصيدا مقداره ٥ آلاف طن من الجمبرى هذا العام ليضاهى ثلاث مرات المصيد فى العام الماضى.

ينبغي لنا ان نصيد ٥٠ ألف طن تقريبا من برغوث البحر الاسود فى العام الحالى. لم نصد من برغوث البحر الاسود الا ٦ آلاف طن فى العام الفائت. لذلك، اذا صدنا هذا العام حوالى ٥٠ ألف طن منه، فهذا شىء عظيم. وبما ان موسم صيد برغوث البحر الاسود فى البحر الغربى اطول من مواسم صيد الاسماك الاخرى، فبمقدورنا تماما ان نصيد حوالى ٥٠ ألف طن منه. ان هذا السمك لذيذ جدا.

ولا بد من رفع خطة صيد الاسبانى قليلا. فى العام الماضي، لم نصد الا ٩٠٠ طن من الاسبانى. اذا وفرنا ما يكفى من الشباك، بامكاننا هذا العام ان نصيد ما مقداره ١٠ آلاف طن، تقريبا من الاسبانى، ليس ٥ آلاف طن. يقول العاملون فى ميدان صيد الاسماك بانهم لا يستطيعون صيد اكثر من ٧ آلاف طن من الاسبانى لان صيده اصعب من صيد الاسماك الاخرى. هذا موقف سلبي. ولكن، بما ان الناس المولجين بصيد الاسبانى يجزمون بعجزهم عن صيد اكثر من ٧ آلاف طن، فلا يسعنا والحالة هذه ان نرغمهم على صيد ١٠ آلاف طن. فمن الحرى، اذن، ان نلحظ صيد حوالى ٧ آلاف طن من الاسبانى هذا العام.

والقادوح سمك لذيذ جدا. يقال بانه يقل فى بحرنا الغربى ويكثر فى البحر قريبا

من شواطئ الصين. فان صدتم كمية كبيرة منه كان ذلك احسن، والا فلا بأس بصيد كمية قليلة منه.

لقد خططتم لصيد ما مقداره ٤ آلاف طن من سمك بينزومى هذا العام. وهذه الخطة ايضا منخفضة اكثر من اللازم. ان البحر الغربى يعج بسمك بينزومى. لا افهم لماذا لا تريدون صيد كميات كبيرة من هذا السمك. اذا تعذر عليكم صيد الكثير من سمك البينزومى بسبب نقص الشباك، فعليكم ان تفكروا فى رفع كمية مصيده حتى ولو بطلب التزود بالشباك. ولكن اذا جلستم، بدلا من ذلك، مكتوفى الايدى، فماذا سيحصل؟ ان عدم السعى الى حل المسائل العالقة بطرحها على الجهات العليا، انما هو تعبير عن انعدام الروح الايجابية.

وينبغى صيد سمك الصابوغة بكميات كبيرة. البحر الغربى يعج بالصابوغة. وهذا السمك لذيذ للغاية. اذا احسنا العمل هذا العام، يمكننا ان نصيد، ليس فقط ٤ آلاف طن من الصابوغة، بل كمية اكبر من ذلك بعدة مرات.

لقد وضعتم خطة منخفضة لصيد الاسماك لهذا العام على وجه العموم. فلا بد من اعادة النظر فيها وزيادة ما يمكن زيادته من بنودها.

تعتزم المناطق الساحلية الشرقية صيد ما مقداره ٥٥٧ ألف طن من الاسماك خلال فصل الصيف القادم. لا يجوز لها ان تدرج خطة صيد الاسماك فى اعالى البحار ضمن خطة الصيد الصيفى. اذا استثنينا ٢٠٠ ألف طن من الاسماك التى يجب صيدها فى اعالى البحار هذا العام، فان مصيد المناطق الساحلية الشرقية لن يتعدى الـ ٣٥ ألف طن من الاسماك فى فصل الصيف. وبالرغم من ان هذه الخطة منخفضة الى حد ما، الا انها تعد تقدما كبيرا بالنسبة للعام المنصرم، اذ ان كمية الاسماك الاجمالية التى صادتها هذه المناطق خلال فصل الصيف الماضي زائدا ما صادته فى اعالى البحار لم تتعد الـ ٣٠٦ ألف طن. فى الاصل، مساحة المصايد فى البحر الشرقي اكبر الى حد كبير منها فى البحر الغربى، والموارد السمكية اوفر. لذا، ينبغى لمناطق الساحل الشرقي ان تصيد كمية اكبر بثلاث الى خمس مرات من مناطق الساحل الغربى. على اية حال، لا نعتزم رفع خطة الصيد الصيفى المسندة الى مناطق الساحل الشرقى.

حرى بالمناطق الساحلية الشرقية ان تخوض نضالا قويا لصيد الاسماك فى فصل الصيف هذا العام وفقا للخطة التى وضعتموها. عليها ان تصيد الاسماك بالشباك الثابتة وشباك السينة والصنارات المتسلسلة عن طريق تنظيم عمليات الصيد الجماعى ابتداء من آذار.

ويتوجب على العاملين فى الادارة العامة للصيد فى البحر الشرقى ان لا يكتفوا بالجلوس وراء مكاتبهم، بل عليهم ان يخرجوا شخصيا الى البحر على متن السفن الكشافة لقيادة عمليات الصيد.

وفيما يتعلق بالصيد فى مناطق الساحل الشرقى، نريد ان نقيمه تبعا لكيفية النضال لصيد الاسماك خلال فصل الصيف هذا العام.

ولا بد من زيادة خطة صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى لهذا العام الى حد ما. فهذه المناطق لم تصد فى السنة الماضية الا كمية قليلة من الاسماك بسبب قلة عدد سفن الصيد والنقص فى عدة الصيد. مهما يكن من امر، اذا ما زيد هذا العام عدد سفن الصيد فيها بحوالى ٣٠٠ سفينة وجهزت بما يكفى من الشباك ومختلف عدة الصيد، ورفعت ايام التشغيل لسفن الصيد الى اقصى حد بتهيئة قواعد الصيد الجيدة، فسيكون بوسعها ان تضاعف المصيد ثلاثة او اربعة اضعاف عما كان عليه فى العام الماضى.

بيد ان العاملين القياديين فى الادارة العامة للصيد فى البحر الغربى لا يفكرون فى مضاعفة المصيد من الاسماك فى مناطق الساحل الغربى عن طريق اقامة قواعد الصيد الممتازة وزيادة عدد ايام التشغيل لسفن الصيد، بل تجدهم يفكرون فى صيد السمك بالطرق القديمة البالية هذا العام ايضا، شأنهم فى السنة المنصرمة. انهم يفتقرون الى الروح الحزبية وروح الطبقة العاملة والروح الشعبية. وهم يفتقرون الى روح التنفيذ غير المشروط للسياسة الحزبية ولا يتحلون بوجهة النظر الفكرية الصحيحة المتمثلة فى وجوب صيد المزيد من الاسماك من اجل الشعب. لو كانوا يتحلون بالروح الحزبية وروح الطبقة العاملة والروح الشعبية حقا، لما وضعوا هذا العام مثل هذه الخطة المنخفضة لصيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى. ان العاملين القياديين فى الادارة العامة للصيد فى البحر الغربى، فى الوقت الراهن، لا يسعون

جاهدين من اجل تنفيذ سياسة الحزب، بل يتشبثون بالتجارب القديمة العائدة الى الماضي وحدها، وهم يقضون ايامهم متبطلين بلا عمل.

لا يمكن توجيه عمل ميدان صيد الاسماك ايضا التوجيه الصحيح الا عندما يمسك العاملون الشباب بزمام العمل فى هذا الميدان بين ايديهم، وهم الذين يخرجوا من الجامعات فى عصرنا هذا وتسلحوا متينا بفكرة زوتشيه.

ينبغى للمجلس التنفيذى ان يتشاور مليا مع العاملين فى الميدان المعني ويعيد وضع خطة صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى لهذا العام ويقدمها الى الجهات العليا.

والى جانب وضع الخطة الصحيحة لصيد الاسماك، يجب على ميدان صيد الاسماك ان يقيم انضباطا صارما يتم بموجبه انجاز الخطة دون تأخير.

فكما انه اذا فشلت المصانع والمؤسسات فى ميدان الصناعة فى انجاز خطة الدولة، نقيم الارض ونقعدها، كذلك يجب ان نثير مشكلة حادة وخطيرة اذا لم ينجز ميدان صيد الاسماك خطة صيد الاسماك. ان خطة الدولة بمنزلة القانون، ولا يحق لاحد انتهاكها. فعلى كل ميدان، ايا كان هذا الميدان، عندما يفشل فى انجاز خطة الدولة المنوطة به، ان يتحمل المسؤولية عن ذلك امام الحزب والدولة وينال العقوبات القانونية.

على ميدان صيد الاسماك ان لا يعمل، كما فعل فى الماضى، بطريقة انجاز الخطة من حيث عدد الاطنان وذلك بصيده المزيد من سمك البلوق فى فصل الشتاء بعد قضاء ايام الصيف كلها تقريبا بلا عمل، وانما عليه ان يشن نضالا عزوما لانجاز الخطة كل عشرة ايام وشهرا بشهر وحسب المؤشرات دون تأخير.

فى ميدان صيد الاسماك، يتعين اجادة استعراض حصيلة الانتاج كل عشرة ايام وشهرا بشهر. ينبغى اجمال حصيلة الانتاج على نطاق فرق العمل والورشات والمؤسسات او على نطاق المحافظات او حتى على نطاق وزارة صيد الاسماك. من واجب المركز ان يقوم باجمال حصيلة الانتاج فى ميدان صيد الاسماك كل عشرة ايام وشهرا بشهر مهما كلف الامر، ويقدم تقريرا بذلك الى الجهات العليا. ليس الا بهذه الطريقة، يمكن اقامة الانضباط الصارم لانجاز الخطة فى ميدان صيد الاسماك.

لقد تكشفت فى ميدان صيد الاسماك فى الماضى كثير من ظواهر تقديم التقارير

الكاذبة، فكان يدعى انه صاد كمية كبيرة من الاسماك مع انه لم يصد الا كمية تافهة. ينبغى الحرص على عدم تكرار مثل هذه الظواهر.

ويجب على اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان تشدد من التوجيه الحزبى لميدان صيد الاسماك.

نظرا لان اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية مقصرة حاليا فى توجيه عمل ميدان صيد الاسماك، لا نرى تجديدات تحدث فى هذا الميدان، وتتجلى باستمرار بين العاملين فى هذا الميدان ظاهرة الافتقار الى روح التنفيذ غير المشروط لسياسة الحزب وظاهرة اكل خبز الكسل بلا عمل. لذا، من واجب اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان تشدد من التوجيه الحزبى لميدان صيد الاسماك، حتى يتمكن من تنفيذ خطط الحزب وسياساته تنفيذا تاما وفى حينه تماما.

كنت اعتزم فى الاصل ان اعقد اجتماعا للنشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى آذار هذا العام، فى اعقاب المؤتمر الزراعى الوطني، واقوم فيه باجمال سير تنفيذ المهام التى طرحتها امام اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الشرقى وامام اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى، وبحض العاملين القياديين والصيادين فى ميدان صيد الاسماك على خوض نضال الصيد فى فصل الصيف هذا العام بصورة تبهر الانظار. ولكن، لا ارى ضرورة لانعقاد اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك خلال هذا العام، لان هذا الميدان لم ينفذ كما يجب مهمة واحدة تستحق الذكر من المهام التى كلفته بها. فمن الافضل عقد اجتماع النشطاء فى هذا الميدان فى العام القادم، بعد انجاز خطة صيد الاسماك للسنة الاولى من الخطة السباعية الثانية على نحو باهر من خلال خوض نضال الصيد بعنفوان هذا العام.

يتوجب على ميدان صيد الاسماك ان ينفذ على الوجه الاكمل المهام التى طرحتها امام اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الشرقى واجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الغربى والمهام التى طرحتها امام هذا الاجتماع الاستشارى للعاملين فى ميدان صيد الاسماك، وصولا الى زيادة المصيد من الاسماك.

حول تخفيف الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين
فى ميدان النقل بالسكك الحديدية
١٣ آذار ١٩٧٨

ان لتخفيف الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية اهمية بالغة فى تطوير الاقتصاد الوطني فى الوقت الحاضر.

كما اقول واردد دائما، ان السكك الحديدية هى بمثابة شرايين البلاد وطليعة الاقتصاد الوطني. وليس الا بحل مسألة النقل بالسكك الحديدية، يمكن انتظام الانتاج فى كافة ميادين الاقتصاد الوطني وكذلك انجاز الخطة السباعية الثانية بنجاح. بالرغم من ذلك، لا يلبى ميدان النقل بالسكك الحديدية الآن حاجة الاقتصاد الوطني المتزايدة بسرعة الى النقل بصورة مرضية. فميدان النقل بالسكك الحديدية لا ينقل المواد الخام واللوازم الى المصانع والمؤسسات فى حينه، مما يسبب تقطعا فى الانتاج بدرجة لا يستهان بها.

ما زال الضغط واقعا على النقل بالسكك الحديدية بالرغم من "معركة الـ ٢٠٠ يوم من اجل الثورة فى مجال النقل" التى شنت فى ميدان النقل بالسكك الحديدية فى العام المنصرم. لذا، حرصنا على معاودة خوض هذه المعركة مرة اخرى اعتبارا من ٥ كانون الثانى من العام الجارى. واذا لم نتوصل الى تخفيف الضغط الواقع على النقل

بالسكك الحديدية هذا العام ايضا، فيكون ذلك مجلبة للخزى بحق البلاد. فتخفيف الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية ام لا، مسألة تتعلق بسمعة وهيبة بلادنا.

ينبغى لميدان النقل بالسكك الحديدية ان يخفف بصورة حاسمة الضغط الواقع عليه، وذلك باندلاع الثورة فى مجال النقل بكل عنفوان.

ينبغى، اولا وقبل كل شيء، المضى قدما فى كهربة السكك الحديدية.

لقد طرحنا، فى الدورة الاولى لمجلس الشعب الاعلى السادس، مسألة زيادة توطيد اسس الاقتصاد الاشتراكى ورفع معيشة الشعب الى مستوى اعلى عن طريق تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعليته، باعتبارها المهمة الرئيسية للخطة السباعية الثانية.

ولتحقيق الاستقلالية فى ميدان النقل بالسكك الحديدية، لا مناص من كهربة السكك الحديدية. ما دامت بلادنا لا تنتج النفط بعد، فانه اذا ما استعملنا قاطرات الديزل، بدلا من كهربة السكك الحديدية، يترتب علينا شراء النفط، مما سيضطرنا بالتالى الى الاعتماد على البلدان الاخرى. وهذا ما يتعارض ومنهج حزبنا بخصوص تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني.

يقترح بعض العاملين شراء عدد من قاطرات الديزل من البلدان الاخرى. ولكننا اذا فعلنا ذلك، ستخلق لانفسنا مشكلة هى مشكلة النفط. اذا رفضت البلدان الاخرى بيعنا النفط بعد شراء قاطرات الديزل، فسوف نقع عندئذ فى ورطة كبيرة. لقد استعملت قاطرات الديزل كثيرا فيما مضى على الخطوط الرئيسية، ولكن يجب من الآن فصاعدا قصر استعمالها على الخطوط الجانبية داخل المصانع فقط. يكفى لنا ان نملك من قاطرات الديزل ما يلزمنا منها فى وقت الحرب. ان قاطرات الديزل افضل من القاطرات الكهربائية فى زمن الحرب، نظرا لاحتمال قطع الاسلاك الكهربائية بالقصف الجوى المعادى. فمن المستحسن، والحالة هذه، استعمال قاطرات الديزل فى حالات الطوارئ. اما النفط اللازم لتشغيل قاطرات الديزل فى حالات الطوارئ، فمن الممكن شراؤه من البلدان الاخرى لاحقا. ينبغى ان نملك احتياطيا كافيا من قاطرات الديزل بانتاج البعض منها بانفسنا وحتى باستيراد بعضها الآخر من الخارج. اذا توفر لدينا العدد الكافي من

قاطرات الديزل، يمكننا عندئذ ان نضمن النقل اثناء الحرب حسب المبتغى.

فـي وقـت الحـرب، القاطـرات الـبخارية هـى الاخـرى غيـر مناسـبة. فاسـتعمال القاطـرات الـبخارية معقد جدا، اذ تـتطلب تـزويدها تكـرارا بالمـاء، ناهيك عـن الفحـم. ينبغـى الحـرص علـى استعمال القاطرات البخارية علـى الخطـوط الفرعية فـى المنطقة الشمالية من البلاد ومن ضمنها محافظـة هامكيونغ الشمالية. وعند الاضطرار، يمكن استعمالها الـى حد مـا علـى الخطـوط الرئيسية، ولكن من المستحسن استعمالها بصورة رئيسية علـى الخطـوط الفرعية او الخطـوط الجانبيـة. ان استعمال القاطـرات الـبخارية متخلف عن ركب العصر. امـا القاطرات البخارية، فينبغـى ان يقتصر استعمالها على الخطوط الفرعية او الخطوط الجانبية، ولا يجوز استعمالها على الخطوط الرئيسية.

واذا جـرت كهـربة الـسكك الحديديـة، فـلا يجـوز هـناك ثمـة ضـرورة لاسـتعمال كريات الفحم فـى مجـال الـنقل بالـسكك الحديديـة. هناك الكثير من المواقع التى تستعمل كريات الفحم، بمـا فيها مصانع المعادن، ولكن مصانع كريات الفحم لا تنتجها بالمقادير المطلـوبة بـسبب عدم امدادها بـالفحم كمـا ينبغـى. مـا بـرحنا نـواجه العـراقيل مـن جـراء مشكلة الفحم المستمرة منذ اليوم الاول للتحرير وحتى الآن. واستعمال كريات الفحم فى القاطرات البخارية يؤدى الـى اهدار مقادير هائلـة مـن الفحم. حسبنا ان نبيع فقط الفحم المستعمل فـى القاطـرات البخارية الـى البلدان الاخرى، حتـى يتسنى لـنا شـراء كل مـا تحتاج اليه كهربة السكك الحديدية من النحاس.

ومـن شـأن كهـربة الـسكك الحديديـة ان تجعـل تصليح القاطرات امرا ميسرا، وذلك باستعمال القاطرات الكهربائية حصرا. تكتنف تـصليح القاطـرات العديـد مـن المشاكل المعقـدة فـى الـوقت الحاضـر، بـسبب اسـتعمال القاطـرات الكهـربائية بالاضـافة الـى قاطرات الديزل والقاطرات البخارية فى مجال النقل بالسكك الحديدية.

كمـا تتيح كهـربة الـسكك الحديديـة نقل كمـية اكبـر مـن الـشحنات مـع تقـصير امـد الرحلة فى الوقت عينه.

بمقدور القاطـرات الكهـربائية ان تجـر حتـى حمـولة ٣ آلاف طـن علـى الاراضـي المنبسطة، وكذلك شـحنات كبيـرة حتـى فـى المسالك الـشديدة الالـتواء. ولكـن القاطـرات

البخارية عاجزة عن جر اكثر من ٥٠٠ طن فى المسالك الشديدة الالتواء. فكهربة السكك الحديدية مؤاتية جدا لبلادنا، نطرا لكثرة الجبال فيها.

علينا ان نكمل كهربة السكك الحديدية فى فترة وجيزة من الزمن حتى ولو تطلب ذلك كمية معينة من النحاس، ونطبق المنهج المتعلق بالنقل المركز والنقل المشترك والنقل بالحاويات بحيث ننقل كمية اكبر من الشحنات الى مختلف ميادين الاقتصاد الوطني.

وينبغى التعجيل بتنفيذ مشروع كهربة خط كيلزو - هيسان. يقال الآن بان هذا المشروع قد اكتمل من حيث الاساس، ومع ذلك فان مشروع مد خط الطاقة متوقف من جراء عدم توفر قضبان الفولاذ المزواة. فأمرت بتوفير هذا النوع من الفولاذ بسرعة.

ولا بد من كهربة خط ساريواون - هايزو. عندئذ، يغدو بالامكان نقل الاسمنت الذي ينتجه مصنع سونتشون للاسمنت الى ميناء هايزو على جناح السرعة.

وينبغى كهربة خط بونغسان - كوواون وخط كوسونغ – كوزانغ ايضا. هذان الخطان الحديديان لا يستعملان كثيرا، لذا لا بد من كهربتهما بسرعة. وحسنا نفعل ان نحن استخدمنا خط كوسونغ - كوزانغ لنقل الفحم بعد كهربته. واذا ما تمت كهربة خط بونغسان - كوواون، يصبح بالمستطاع نقل المزيد من الشحنات، طالما ان كل الخطوط الحديدية التي تربط ما بين الشرق والغرب اصبحت مكهربة. بالمقدور اتمام تنفيذ مشروع كهربة هذا الخط فى غضون ستة اشهر تقريبا اذا انكبت عليه وحدة من وحدات الجيش الشعبي.

وينبغى كهربة خط بيونغ يانغ - نامبو، وخط سينآنزو - مانبو، وخط زونغزو - تشونغسو ايضا. ولا بأس فى تأجيل كهربة خط ساريواون - وونريول الى حين، لان الشحنات التي تنقل عليه قليلة.

ينبغى للميدان المختص ان يدقق النظر جيدا لتحديد المسافات التي سيتم كهربتها اولا ويحدد الهدف الاول والهدف الاخير على نحو صائب، ومن ثم يدفع عجلة المشروع قدما باقصى سرعة.

يجب كهربة السكك الحديدية بمعدل ٥٠٠ - ٦٠٠ كلم فى السنة على الاقل. فبهذه الطريقة فقط يمكن استكمال كهربة السكك الحديدية فى وقت قريب. ينبغى الحرص

علـى ان يظهـر جمـيع البـناة المـساهمين فـى كهـربة الـسكك الحديديـة درجـة عالـية مـن الحماسة الثورية والمبادرة الخلاقة من اجل تسريع العملية.

وفـي سـبيل كهـربة الـسكك الحديديـة، لا محـيص مـن انـتاج القاطـرات الكهـربائية باعداد كبيرة.

ان كمـية انـتاج القاطـرات الكهـربائية الآن ضـئيلة جدا. فمن المتوجب انتاج ما بين ٥٠ و٦٠ قاطـرة كهـربائية فـى الـسنة علـى الاقل. حسب العاملين ان يجيدوا القيام بتنظيم العمـل، حتـى يمكنهم ايجاد احتياطيات كافية لانتاج القاطرات الكهربائية. ان زيادة انتاج القاطـرات الكهـربائية امـر ممكـن تمامـا فـى مصنع كيم جونغ تاى للقاطرات الكهربائية، اذا اجيد تنظيم نوبات العمل وتمت مكننة واتمتة عمليات الانتاج.

ينبغـى العمـل علـى استيراد الميكا الـلازم لانـتاج القاطـرات الكهـربائية من البلدان الاخـرى. ولعـل ذلـك لا يـتطلب مـبالغ كبيـرة مـن العمـلات الاجنبـية، حـيث ان انـتاج القاطرات الكهربائية لا يلزمه اكثر من عشرات الاطنان من الميكا فى السنة.

يطلـب مصـنع كـيم جونـغ تـاى للقاطـرات الكهـربائية ايفـاد ٧٠٠ من الايدى العاملة اليه فى الحال. ينبغى ارسال الجنود المسرحين الى ذلك المصنع.

اذا اردنـا كهـربة السكك الحديدية، فلا بد من ان نحل مسألة النحاس اولا. فالنحاس أهم شـىء فـى كهـربة الـسكك الحديديـة. واذا كـنا لا نقـوم بقـدر اكبـر مـن كهـربة الـسكك الحديدية، مع ان ذلك ضمن قدرتنا، فمن جراء النقص فى النحاس.

ولكـى نـزيد انـتاج الـنحاس، لا بـد مـن امـداد المـصاهر بكمـيات كافـية مـن ركـاز الـنحاس. ان ركـاز الـنحاس مكـوم اكـواما فـى مـناجم الـنحاس حالـيا. ومـع ذلـك، يتعذر زيـادة انـتاج الـنحاس مـن جـراء عـدم نقلـه فـى حيـنه. عـندما استفسرت عن حالة انتاج ركـاز الـنحاس مـن العامـل المسؤول فـى اللجـنة الحـزبية بمحـافظـة ريانغكانـغ تلفونيا، قـال لـى بـان مقاديـر كبيـرة من ركاز النحاس مكومة الآن فى مناجم النحاس، غير انه لا يـتم نقلهـا فـى حيـنه. فقلـت لـه لئن كانت المسؤولية عن عدم نقلها فى حينه تقع على عاتـق ميدان الـسكك الحديديـة، الا ان محـافظـة ريـانغكـانـغ تـتحمل هـى ايضـا قسطا من هـذه المـسؤولية. وعـندما سـألته لـم لا تدفـع محـافظـة ريـانغكـانـغ عجلـة كهـربة الـسكك

الحديدية قدما، اجابنى بانها ستفعل ذلك حالما يذوب الجليد فى المنطقة.

اذا اردنا حل مسألة النحاس اللازم لكهربة السكك الحديدية، فينبغى كذلك شراء كمية معينة من ركاز النحاس من البلدان الاخرى. وحيث ان هناك الآن بلدانا عديدة ترغب فى بيع ركاز النحاس لنا، يكفى ان نجيد عمل التجارة الخارجية حتى يغدو بوسعنا ان نشتريه بقدرما نشاء مقابل الاسمنت او غيره. اذا توفر لدينا ركاز النحاس، يمكننا ان ننتج كمية كبيرة من النحاس، لان لدينا مصاهر.

علينا ان نجد حلا حاسما لمسألة النحاس، لكى نوفر النحاس اللازم لكهربة السكك الحديدية بالقدر المطلوب.

لما كانت كهربة الكيلومتر الواحد من الخطوط الحديدية تستلزم ٣ اطنان من النحاس، فانه اذا ما وفرنا حوالى ٣ آلاف طن من النحاس لوزارة السكك الحديدية، يمكنها بذلك ان تكهرب مسافات طويلة من السكك الحديدية.

بعد ذلك، ينبغى العمل على زيادة انتاج عربات الشحن بصورة حاسمة.

لقد ارسيت بالفعل فى بلادنا الاسس القمينة بمضاعفة انتاج عربات الشحن. اذا نحن وسعنا قواعد انتاج عربات الشحن القائمة واحسنا الاستفادة منها، نستطيع انتاج ٦ آلاف عربة ثقيلة للشحن سنويا. ان انتاج ٦ آلاف عربة ثقيلة للشحن فى السنة شىء هائل حقا. واذا ما تم ذلك، ستكون عربات الشحن من الوفرة بحيث يمكن عندئذ استعمالها بصورة فائضة فى ميدان النقل بالسكك الحديدية كما يمكن استبدال عربات الشحن القديمة باخرى جديدة.

وحتى انتاج ٥ آلاف عربة للشحن سنويا شىء لا بأس به. اذا اردنا تخفيف الضغط الواقع على السكك الحديدية، فلا يجوز ان نعمل بصورة سلبية كأن نسد الثغرة وحدها، بل ينبغى ان نفكر بجرأة ونطبق بجرأة.

لقد تم التخطيط لانتاج ٣٥٠٠ عربة شحن سنويا فى نهاية الخطة السباعية الثانية. انما بذلك لا نستطيع ان نحل مشكلة التأزم فى مجال النقل بالسكك الحديدية. ينبغى لميدان النقل بالسكك الحديدية ان يصحح خطة انتاج عربات الشحن ويزيد انتاجها بصورة حاسمة.

ومن اجل زيادة انتاج عربات الشحن، لا بد اولا وقبل كل شيء من مضاعفة الطاقة الانتاجية لمصنع ٤ حزيران للعربات. واظن ان المصنع المذكور قادر تماما على زيادة طاقته فى انتاج عربات الشحن طالما انه يملك فرنا كبيرا لصب الفولاذ وحيز الانتاج فيه واسع ومستوى عماله التقني والمهنى عال. ان زيادة الطاقة الانتاجية لهذا المصنع تبقى افضل بكثير من بناء مصانع جديدة للعربات. ان انتاج ٣ آلاف عربة شحن فى السنة فى هذا المصنع كمية ضئيلة جدا. لا يمكننا ان نعرف مدى طاقته الانتاجية الحقيقية، لاننا لم نوفر له اللوازم بالقدر الكافى ولم يعمل بكامل طاقته. فى المستقبل، اذا ما وفرنا له اللوازم على وجه الكفاية، واذا ما ادخلنا المكننة والاتمتة الجزئية والاتمتة فى عمليات الانتاج واعتمدنا نظام خط الانتاج المتسلسل فيه، واذا ما حسنا عمل ادارة المصنع حسب مقتضيات نظام عمل دايآن، يغدو من الممكن انتاج حوالى ٤ آلاف عربة شحن سنويا فى ذاك المصنع وحده.

من المستحسن على ما يبدو ان تستدعى وزارة السكك الحديدية العاملين فى مصنع ٤ حزيران للعربات وتناقش واياهم ما هى المسألة التى ينبغى حلها من اجل زيادة انتاج عربات الشحن.

وينبغى السهر على ان يقوم مصنع تشونغزين للسكك الحديدية ايضا بانتاج عربات الشحن.

لقد حاولنا فى الماضى استيراد التجهيزات من الخارج لبناء مصنع لانتاج عربات الشحن فى كانغدوك بمدينة تشونغزين، لانه لم يكن فى بلادنا ثمة مصانع لانتاج عربات الشحن الا مصنع ٤ حزيران للعربات وحده، غير اننا امرنا بالتوقف عن بناء هذا المصنع بسبب آخر. ينبغى الحرص على انتاج عربات الشحن فى مصنع تشونغزين للسكك الحديدية طالما لم يتم استيراد تجهيزات صنع عربات الشحن من البلدان الاخرى. من المستنسب امداد هذا المصنع بالتجهيزات اللازمة لانتاج عربات الشحن والحرص على ان ينتج حوالى ألفى عربة فى السنة.

ومن اجل زيادة انتاج عربات الشحن، ينبغي اجادة انشاء قاعدة لتطريق المواد الفولاذية للمحاور وقاعدة لانتاج الخراطيم المطاطية تكونان تابعتين لوزارة السكك الحديدية.

الحاصل فى الوقت الراهن هو ان وزارة السكك الحديدية لا تقوم بتطريق المواد الفولاذية للمحاور بنفسها من اجل استعمالها الخاص، بل تتلقى المطروقات جاهزة من جهات اخرى، وبهذه الطريقة لا يمكن تحقيق انتظام الانتاج. ما دامت بلادنا تملك عددا محدودا من مصانع المعادن الكبيرة، فلا يمكنها بأى حال ان تنتج وتوفر كل ما تحتاجه مختلف ميادين الاقتصاد الوطني من المواد الفولاذية بجميع انواعها. وحتى لو وجهنا الى العاملين فى مصانع المعادن انتقادات لعدم انتاج وامداد المواد الفولاذية فى حينه، ما بيدهم حيلة بسبب ثقل الاعباء الواقعة على كاهل هذه المصانع. ولكن، اذا وضع المجلس التنفيذى خططا للمصانع والمؤسسات التى تملك افرانا لصب الفولاذ ومصانع الفولاذ فى المناطق المحلية لكى تنتج المواد الفولاذية حسب مواصفات محددة، فانه يمكن بذلك انتاج كمية كبيرة من المواد الفولاذية.

من المستحسن ان تنشئ وزارة السكك الحديدية فى المستقبل قاعدة للتطريق وتقوم بتطريق المواد الفولاذية للمحاور بنفسها لاستعمالها الخاص.

كما ينبغى لها ان تملك قاعدة لانتاج الخراطيم المطاطية. ليس من مصنع ينتج هذه الخراطيم سوى مصنع بيونغ يانغ للمطاط، بحيث يقصده كل الناس ويطلبون منه الخراطيم المطاطية. وبهذا المصنع وحده، لا يمكننا ان ننتج ونوفر الخراطيم المطاطية التى تحتاج اليها مختلف ميادين الاقتصاد الوطني. ينبغى لوزارة السكك الحديدية ان تجيد انشاء قاعدة لانتاج الخراطيم المطاطية وتنتجها بنفسها بما تتلقاه من مواد خام ولوازم لاستعمالها الخاص، وذلك باطلاق العنان للروح الثورية فى الاعتماد على القوى الذاتية.

ومن الضرورى توفير الحديد الزهر لوزارة السكك الحديدية بدون قيد او شرط. نظرا الى ان مصانع المعادن تنتج حاليا الحديد الزهر ثم تخصصه جميعا لانتاج الفولاذ فقط، فلا توفر الحديد الزهر الذى تحتاج اليه مختلف ميادين الاقتصاد الوطني كما ينبغى. على المجلس التنفيذى ان يدقق النظر فى كمية استهلاك الحديد الزهر فى اليوم الواحد فى وزارة السكك الحديدية ووزارة صناعة الآلات ولجنة الزراعة ويخصص لكل منها نسبة مئوية محددة من الحديد الزهر الذى تنتجه مصانع المعادن ويمدها به

بدون قيد او شرط. وفى المستقبل، عندما لا تنتج مصانع المعادن الحديد الزهر وتوفره فى حينه لوزارة السكك الحديدية ووزارة صناعة الآلات ولجنة الزراعة، ينبغى اعتبار ذلك كما لو انها لم تنجز خطة الانتاج المسندة اليها.

ويجب السهر على امداد ميدان السكك الحديدية بالقصدير والانتيمون وغيرهما من المواد الخام واللوازم.

كذلك، يجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين القضبان الثقيلة بانفسنا.

ما دمنا نكثر من استعمال عربات الشحن الثقيلة، فلا ينبغى ان نحصر تفكيرنا فى شراء القضبان الثقيلة من البلدان الاخرى، بل ينبغى ان نفكر فى كيفية انتاجها بانفسنا. يجرى حاليا فى مؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد تنفيذ مشروع تركيب فرن للمعالجة الحرارية ومعدات التقويم من اجل انتاج القضبان الثقيلة. وعندما يتم ذلك، يمكننا ان ننتجها بانفسنا.

ينبغى لوزارة السكك الحديدية ان تناقش، بالتفصيل مع وزارة الصناعة المعدنية كمية القضبان الثقيلة التى تستطيع هذه المؤسسة ان تنتجها فيما بعد.

وفى سبيل كهربة السكك الحديدية واستعمال عربات الشحن الثقيلة على نطاق واسع، لا مناص من انتاج العوارض الخرسانية بالجملة.

لقد شددت منذ امد بعيد على وجوب انتاج العوارض الخرسانية والدعامات الخرسانية واستعمالهما بدلا من العوارض الخشبية والدعامات الخشبية، نظرا لقلة الاشجار فى بلادنا. ما دامت بلادنا قادرة على انتاج قدرما تشاء من الاسمنت، فينبغى التحول فى اتجاه صنع العوارض والدعامات بالخرسانة. فطاقة انتاج مصنع سونتشون للاسمنت تبلغ وحدها ٣ ملايين طن حاليا. يقترح المجلس التنفيذى بناء قمينتين جديدتين للجير، ولكن لا داعى لذلك. ان الانتاج فى هذا المصنع ما زال يصطدم بالعراقيل حتى الآن من جراء عدم نقل الاسمنت المنتج فيه فى حينه، فاذا تم انشاء قمينتين جديدتين للجير فقد يشكل نقل الاسمنت منه مشكلة خطيرة.

من الافضل، فى اعتقادى، توسيع مصنع تشوننايرى للاسمنت بدلا من مصنع سونتشون للاسمنت. المناطق الساحلية الشرقية زاخرة بفحم الانتراسيت والحجر

الجيرى. فاذا ما طورنا مصنع تشونتايرى للاسمنت فى المستقبل، يمكننا انتاج مقادير هائلة من الاسمنت هناك.

ومن المستصوب صنع العوارض الخرسانية بالاسمنت ذى قوة التماسك العالية. فيجب توريد الاسمنت ذى قوة التماسك العالية المنتج فى مصنع سونتشون للاسمنت الى المصانع التى تنتج العوارض الخرسانية. وحسنا تفعل وزارة السكك الحديدية ان هى استعملت فى صنع العوارض الخرسانية قضبان الحديد الفائق القوة قطر ٨ ملم بدلا من اسلاك الحديد الفائق القوة قطر ٤ ملم. لا ينبغى لوزارة السكك الحديدية ان تنتج قضبان الحديد الفائق القوة قطر ٨ ملم بنفسها، بل تحصل عليها من مصانع الفولاذ. فمن المستحسن انتاج وتوفير قضبان الحديد وما شابهها فى مصانع الفولاذ.

بعده، وبغية تخفيف الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية، لا بد من اجادة تنظيم النقل بالسكك الحديدية. عندئذ وعندئذ فقط، يمكننا ان ننقل شحنات اكبر الى مختلف ميادين الاقتصاد الوطني حتى فى ظروفنا الحالية ونتفادى عواقب الكوارث الطبيعية او العوامل الموسمية. ينبغى لنا ان نتوقع حدوث ظواهر غير مألوفة، كالكوارث الطبيعية مثلا، من جراء تأثير الجبهة الباردة. تجدون البلدان الرأسمالية، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية، تولول فى الوقت الحاضر، نظرا لتعرضها للكوارث الطبيعية العنيفة بفعل تأثير الجبهة الباردة. ففى شتاء العام المنصرم ايضا، داهم الولايات المتحدة الامريكية برد قارص وهطلت فيها ثلوج كثيرة دبت من جرائها فوضى عارمة، كشلل النقل والمواصلات على نطاق البلاد كلها واعلان حالة الطوارئ فى مختلف الولايات. وحيث ان كثيرا من البلدان فى العالم تولول من جراء تأثير الجبهة الباردة، فلا يمكن الجزم ابدا بان بلادنا ستكون بمنجاة من اية كوارث طبيعية. فما زلنا الى الآن نعانى كل عام مصاعب جمة فى النقل بالسكك الحديدية فى الشتاء وخلال موسم الامطار الغزيرة من جراء تأثير الجبهة الباردة.

انما لا ضرورة هناك لان تحتفظ وزارة السكك الحديدية باحتياطى اكبر من اللازم من القاطرات بحجة التحسب للعوامل الموسمية او الكوارث الطبيعية او غيرهما. ليس شيئا سيئا ان نملك قاطرات احتياطية لاستعمالها فى الاحوال الطارئة،

ولكن وجود القاطرات الاحتياطية وحده لا يحل كافة المسائل. ففى سبيل التغلب على العوامل الموسمية والكوارث الطبيعية، لا بد من اجادة تنظيم النقل فى ميدان النقل بالسكك الحديدية لكى ننقل سلفا كمية اكبر من الشحنات، وبالتالى توفير احتياطى من المواد فى المصانع والمؤسسات. اذا لم يتوفر لديها احتياطى من المواد، فقد تقع فوضى هائلة عند حدوث امر مفاجئ من قبيل الكوارث الطبيعية مثلا. كما ان عدم انتظام انتاج الطاقة الكهربائية فى المحطات الكهرحرارية عائد هو الآخر وبصورة رئيسية الى عدم توفير احتياطى من الفحم لها.

انني اتلقى تقارير عن حالة انتاج الطاقة الكهربائية مرات عدة فى اليوم. فالمحطات الكهرحرارية عاجزة عن انتظام انتاج الطاقة الكهربائية فيها، نظرا لان ميدان النقل بالسكك الحديدية لا ينقل اليها الفحم بما يكون لديها احتياطيا منه، بل يغذيها بشكل منقوص ويوما بيوم.

من الآن فصاعدا، ينبغي لميدان النقل بالسكك الحديدية ان ينقل كمية اكبر من الشحنات فى الربيع والصيف والخريف، وهى الفصول التى لا يعانى فيها النقل اية عرقلة، وبذلك يتسنى توفير احتياطى من المواد فى المصانع والمؤسسات. اذا فرضنا ان كمية الشحنات الواجب نقلها فى اليوم الواحد بواسطة السكك الحديدية هى ٢٤٠ ألف طن، فلا ينبغى الاكتفاء بنقل هذه الكمية وحدها، بل يجب الحرص على بناء العديد من المستودعات الاضافية فى المصانع والمؤسسات ونقل ما بين ٢٥٠ ألف و٢٨٠ ألف طن يوميا. وبهذه الطريقة يمكن توفير احتياطى لا يستهان به من المواد الخام واللوازم فى المصانع والمؤسسات. فقط عندما تملك المصانع والمؤسسات احتياطيا من المواد الخام واللوازم يكفيها لمدة اسبوعين او شهر واحد على الاقل، يتسنى انتظام الانتاج حتى ولو برزت مشكلة على صعيد النقل خلال موسم الامطار الغزيرة او فى فصل الشتاء.

كذلك ينبغي نقل المواد المعدة للتصدير مسبقا وتوفير احتياطى منها. يجب امداد هذه المواد فى حينه، لاننا قد ابرمنا عقودا بشأنها مع البلدان الاخرى. ان اية حادثة تقع فى السكك الحديدية هذه الايام، تجعلها عاجزة عن النقل، فيتعرقل بالتالى

سير التصدير من جراء عدم توفر احتياطى منقول مسبقا.

على المجلس التنفيذى ولجنة الدولة للتخطيط ان يضعا خطة سليمة للنقل، آخذين العوامل الموسمية المؤثرة على النقل بالسكك الحديدية فى اعتبارهما، حتى يتم نقل اكبر كمية ممكنة من الشحنات خلال الربيع والصيف والخريف.

يجب استعراض نتائج "معركة الـ ٢٠٠ يوم من اجل الثورة فى مجال النقل" هذا العام واجمالها جيدا. انوى القيام بذلك فى اوائل آب، امام الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب. يجب على وزارة السكك الحديدية ان تعد من الآن دراسة دقيقة عن المسائل المطلوب حلها فى مجال النقل بالسكك الحديدية خلال فترة الخطة السباعية الثانية، لكى ترفعها الى الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب.

يتوجب على جميع العمال والتقنيين والموظفين فى ميدان النقل بالسكك الحديدية ان يخوضوا مجددا "معركة الـ ٢٠٠ يوم من اجل الثورة فى مجال النقل"، بكل ما اوتوا من قوة وعزم قبل انعقاد الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب حتى يحدثوا بذلك انعطافا عظيما جديدا فى مجال النقل بالسكك الحديدية.

حول بعض المسائل المطروحة على صعيد زيادة انتاج الطاقة الكهربائية وتحسين العمل الصحى

خطاب القى امام العاملين المسؤولين فى اقسام الشؤون الاقتصادية للجنة المركزية للحزب والمجلس التنفيذى

٢١ آذار ١٩٧٨

تقدمت وزارة صناعة الطاقة الكهربائية باقتراح حول انتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الحرارة المهدورة فى مراجل المصانع والافران الصناعية. وهذه مسألة تبعث على الاهتمام الفائق. يقال بانه يمكن انتاج مقدار كبير من الكهرباء بواسطة الحرارة المهدورة اذا ركبت معدات لتوليد الطاقة الكهربائية فى مراجل المصانع والافران الصناعية. وبلغني انه يمكن انتاج ٣ آلاف كيلوواط من الطاقة الكهربائية فى مرجل واحد بطاقة ٣٥ طنا. وهذا شيء عظيم حقا.

ان زيادة انتاج الطاقة الكهربائية تعد مسألة بالغة الاهمية بالنسبة لانجاز الخطة السباعية الثانية بنجاح. فحل مسألة الكهرباء حلا مرضيا، امر لا غنى عنه لانتظام الانتاج فى سائر ميادين الاقتصاد الوطني.

وفي الظروف الحالية التى يشتد فيها تأثير الجبهة الباردة، لا يمكن حل مسألة الطاقة الكهربائية حلا مرضيا بالاعتماد على المحطات الكهرمائية وحدها. وهذا هو السبب الذى جعلنا نبنى فى السنوات الاخيرة عددا كبيرا من المحطات الكهرحرارية.

وهذه المحطات تلعب الآن دورا كبيرا جدا فى حل مسألة الطاقة الكهربائية. لكن حالة الكهرباء ما زالت متأزمة. لذا، فإن انتاج الكهرباء بالحرارة المهدورة فى المراجل والافران الصناعية القائمة فى المصانع والمؤسسات يتصف بأهمية بالغة الشأن.

يوجد فى بلادنا عدد كبير من مراجل المصانع والافران الصناعية التى يمكن توليد الكهرباء منها باستخدام الحرارة المهدورة.

فبعض المصانع والمؤسسات تستخدم الآن البخار فى الانتاج والتدفئة بعد تخفيف ضغطه بواسطة مخفضات الضغط، نظرا لشدة ارتفاع ضغط البخار المتولد فى المراجل. واستخدام البخار بعد تخفيض ضغطه، وهو الذى يتم الحصول عليه عند درجة ضغط عالية باستهلاك كميات هائلة من الفحم فى المراجل، لهو اشبه فى النهاية بضياع مقدار كبير من الفحم القيم هباء عبر المداخن. فاذا ما ركبت مولدات كهربائية فى تلك المراجل، يمكن عندئذ ضمان الانتاج كما ينبغى والحصول على مقدار كبير من الطاقة الكهربائية فى آن معا.

ان عدد الافران الصناعية الكبيرة الحجم فى بلادنا ليس بالقليل، بحيث يمكن الحصول على مقادير كبيرة من الطاقة الكهربائية منها اذا احسن العمل. دعونى آخذ فرن الكوك مثلا. فاذا ما طبقنا طريقة تبريد الكوك الصادر عنه وهو فى حالة جافة، وليس تبريده بواسطة الماء، يمكن عندئذ استخدام الحرارة المهدورة بشكل فعال ورفع جودة الكوك ايضا.

واذا ما وضعنا مراجل المصانع والافران الصناعية القائمة وكذلك المزمع انشاؤها وحتى مراجل التدفئة فى المدن فى الحسبان، يتوفر لدينا احتياطى غير محدود من انتاج الكهرباء بالحرارة المهدورة.

اننا نخطط لبناء عدة مراجل بطاقة ٣٥ طنا فى المدن، مثل آنزو وبيونغسونغ ونامبو، وتدفئة المدن بها. وعندئذ، يمكن تركيب المولدات الكهربائية فى تلك المراجل ايضا. اذا ركبت المولدات فى مراجل تدفئة المدن، يغدو بالامكان توليد الكهرباء فى آن مع توفير التدفئة. وطالما ان بلادنا تنتج كمية كبيرة من الانابيب الحديدية، فان التدفئة المركزية عن طريق نصب عدة مراجل كبيرة انفع لنا اقتصاديا من تركيب

مراجل صغيرة مستقلة فى كل مؤسسة او عمارة من المؤسسات والعمارات السكنية المتعددة الطوابق فى المدن. اما اذا ركبت مراجل صغيرة فى اماكن متعددة من المدينة، كما هو جار حاليا، فناهيك عن استهلاك مقدار هائل من الايدى العاملة، تهدر كميات لا تحصى من الفحم ايضا. منذ قديم الزمان والناس يقولون: بقدرما تكثر المواقد، بقدرما تشتد الحاجة الى الحطب. ثم ان تركيب اعداد كبيرة من المراجل فى المدن غير ملائم لجهة الحفاظ على نظافة المدن وتأمين الشروط الصحية، وذلك بسبب الدخان والسخام اللذين تنفثهما المداخن.

وانتاج الكهرباء بواسطة الحرارة المهدورة فى مراجل المصانع والافران الصناعية امر ضرورى ايضا لتعويد العاملين الاقتصاديين على تدبير الحياة الاقتصادية للبلاد بصورة منسقة.

ان احدى اخطر النواقص البادية حاليا بين صفوف العاملين الاقتصاديين هى عدم تدبير الحياة الاقتصادية للبلاد بصورة منسقة. تتميز بلادنا بضيق رقعتها وكثرة عدد سكانها. وفى بلادنا، يترعرع الاطفال والطلبة كلهم الذين يتجاوز عددهم نصف عدد السكان على نفقة الدولة ويتلقون التعليم مجانا. وتحتفظ بلادنا بعدد كبير من رجال الجيش والموظفين الرسميين ايضا. وفى مثل هذه الظروف، لا يمكننا ان نعيش ما لم ندبر الحياة الاقتصادية للبلاد بصورة منسقة.

فمن الاهمية بمكان ان نحرص على ان يتخلص العاملون من عادة العمل العشوائى ويتعودوا على العمل المنسق.

عندما اريد ان اقدر عمل العاملين، ارى اول ما ارى مدى احتفاظهم بنظافة اجسامهم وبيوتهم ومواقع عملهم. وبالنسبة لوحدات الجيش الشعبي ايضا، اذا كان المظهر الخارجى لآمرها مرتبا وحركاته موزونة، فان تلك الوحدة تمتاز بشدة النظام والانضباط، ولكن الوحدة التى تهمل آمرها حلاقة ذقنه ولا يعتنى جيدا بهندامه، تتصف عادة بانعدام النظام والانضباط. واذا ما نظرنا الى حالة ادارة المحطات الكهرحرارية التابعة للمصانع، فان تلك المحطات تدار على ما يرام حيثما يعمل العاملون القياديون فى المصانع بصورة منسقة، ولا تدار كما ينبغى حيثما يعملون كيفما اتفق.

ان القدرة التوليدية للمحطات الكهرحرارية التابعة للمصانع فى بلادنا لا يستهان بها. وتلك المحطات باتت تشغل على نحو مقبول فى الآونة الاخيرة. اننى اشعر بالارتياح لذلك. ولكن، يجب ادارة تلك المحطات بصورة افضل فى المستقبل، اذا اريد لها ان تظهر قدرتها كاملة.

ان عدم تمكن المحطات الكهرحرارية التابعة للمصانع من اظهار قدرتها القصوى يعود الى بلى المراجل ومعدات توليد الطاقة الكهربائية وكذلك الى وجود اختلال فى توازن قدرتها والى ترك بعض معدات توليد الطاقة الكهربائية معطلة. فمن واجب العاملين القياديين الاقتصاديين ان يحرصوا على اجادة ترتيب وصيانة المراجل ومعدات توليد الطاقة الكهربائية فى المحطات الكهرحرارية التابعة للمصانع، واعادة تشغيل كل المولدات الكهربائية المعطلة، حتى تظهر تلك المحطات قدرتها كاملة.

تشهد السنوات القليلة الماضية تزايدا سريعا فى الانتاج الزراعى فى بلادنا. وهذا مرده الى اننا ادخلنا التقنيات الزراعية الجديدة وقمنا بتحسين الطرق الزراعية واقمنا انضباطا صارما ورفعنا درجة المطلوبية حتى يعمل العاملون فى الحقل الزراعى بدقة ويتعاطوا الزراعة حسبما تقتضيه القواعد التقنية، منذ ان بدأنا بارشاد الزراعة مباشرة والامساك بزمام امورها رهن قبضتنا.

هذا ما جرى بالضبط بالنسبة لزراعة التبغ مثلا.

حين زرت محافظة هامكيونغ الشمالية عام ١٩٧٦ لاسداء التوجيه لها على الطبيعة، لم تكن غلة الهكتار الواحد من التبغ فيها تزيد عن طن واحد. فوقفت على جلية الامر، حيث تبين لى انهم كانوا يغرسون ١٢ شتلة فقط فى كل بيونغ. يومها اكد العلماء الزراعيون بدورهم على ان تلك الطريقة صحيحة. ان غرس ١٢ شتلة من التبغ فى كل بيونغ هى طريقة متخلفة جدا. فبناء على المعلومات المتوافرة، البلدان الاخرى تغرس ومنذ امد بعيد ما بين ٣٤ و٣٧ شتلة فى كل بيونغ.

ولو كان علماؤنا الزراعيون يدرسون لفطنوا الى هذه المسألة وصححوها فى الوقت المناسب. فرغم صعوبة الوضع الاقتصادى للبلاد بعد الهدنة مباشرة، حرصت على شراء مليون كتاب من البلدان الاخرى واقامة مكتبة كبيرة تضمها. لكن العلماء لا

يذهبون اليها الا نادرا، الطلبة وحدهم يترددون عليها. ونظرا الى ان العلماء الزراعيين يهملون امر الدراسة، فهم لا يعرفون جيدا الاتجاه العالمى فى تطور الزراعة ولا يتقدمون بآراء سليمة من اجل تنمية الزراعة عندنا على جناح السرعة.

منذ العام الفائت ومحافظة هامكيونغ الشمالية تغرس ٣٧ شتلة من التبغ فى كل بيونغ. اذا غرست ١٢ شتلة فى كل بيونغ، فلا يتعدى عدد الشتلات المغروسة الـ ٣٦ ألف لكل هكتار، ولكن اذا غرست ٣٧ شتلة، فان عددها يتعدى الـ ١١٠ ألف شتلة. وما دام الامر كذلك، ترى كم كانت خسائرنا فادحة بغرس ١٢ شتلة تبغ فقط فى البيونغ الواحد فى الماضى!

هذه الواقعة وحدها كافية لان نعرف جيدا كم كان العاملون فى المجال الزراعى يعملون كيفما اتفق فى الايام الماضية. انه ليتعذر علينا ان نأكل ونعيش من دون زيادة انتاج الحبوب من خلال مزاولة الزراعة بعناية فائقة وحساب عدد الاشتال المغروسة بدقة فى بلادنا ذات الرقعة الزراعية المحدودة.

نفس الشيء ينطبق على المجال الصناعى ايضا.

حين يعتاد العاملون القياديون فى المصانع على العمل بشكل منسق ودقيق، يمكن عندئذ التوفير فى الايدى العاملة والمواد واستنباط الاحتياطيات وزيادة الانتاج بما هو موجود من معدات ومواد وقوة عمل.

وبغية انتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الحرارة المهدورة فى مراجل المصانع والافران الصناعية، لا بد من توفير معدات توليد الكهرباء، مثل التوربينات والمولدات الكهربائية.

ولتوفير معدات توليد الكهرباء، ينبغى القيام بالعمل التنظيمى لانتاجها محليا من ناحية، ومن ناحية اخرى اتخاذ ما يلزم من اجراءات لشراء بعضها من البلدان الاخرى. وهكذا، اذا عملنا على خطين متوازيين، نضمن النجاح بالتأكيد.

بالنسبة لانتاج التوربينات والمولدات الكهربائية، ينبغى لمصنع دايآن للآلات الثقيلة، قيد البناء حديثا، ان يقوم به.

لقد اقترح وزير صناعة الآلات تكليف مصنع ريونغسونغ للآلات بمهمة انتاج

التوربينات. ولكن لا يمكنني ان اوافق على ذلك. اذا كلفنا المصنع المذكور بهذه المهمة، من غير انشاء ورشة لصنع التوربينات فيه، فلا بد ان ينعكس ذلك ركودا على انتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة.

ان مصنع ريونغسونغ للآلات غير قادر على الاضطلاع حتى بانتاج التوربينات. كلما اثيرت مسألة تتعلق بانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة، حتى يسارع المجلس التنفيذى الى استدعاء مدير ذلك المصنع، بحيث لم يعد المدير قادرا على ادارة مصنعه كما ينبغى من كثرة تردده على الاجتماعات. ان العاملين المسؤولين فى مصنع ريونغسونغ للآلات يسعون كثيرا وراء الشهرة وقد اعتراهم التراخى. فلا يجوز الافراط فى كيل الثناء على ذلك المصنع. لقد ذاع صيته حين صنع المكبس بقوة ٦ آلاف طن والمكبس بقوة ٣ آلاف طن والمخرطة الدوارة بقطر ٨ امتار وحين امن المعدات المخصصة لمصنع ٨ شباط للبينالون اثناء بنائه، لكنه بعد ذلك الحين لم يأت بعمل خليق بما ناله من صيت. ان هذا المصنع يسير الآن على طريق الانحدار. فمن بين التجهيزات التى صنعها هذا المصنع فى السنوات الاخيرة، القليل منها فقط يعمل كما ينبغى فور تركيبها. فقمينة التحميص المتواصل لا تدور حتى الآن كما يجب رغم مرور عدة سنوات على صنعها، كما ان ماكنة التجويف الضخمة هى الاخرى لا تعمل بسبب انكسارها فور تركيبها. لقد فقد مصنع ريونغسونغ للآلات قدرا كبيرا من ثقة الآخرين به.

فلا يجوز اسناد مهمة انتاج التوربينات الى هذا المصنع. وما دام هذا المصنع هو المصنع الوحيد فى بلادنا الذى ينتج المعدات الهامة المخصصة للمشاريع المحددة، فلا يجوز تكليفه مرارا وتكرارا بمهام اخرى، بل يجب السهر على ان يصنع المعدات المخصصة للمشاريع المحددة على افضل وجه. هذا ما قد استنتجته وخلصت اليه.

يجب الاسراع ببناء مصنع دايآن للآلات الثقيلة واكماله بسرعة لكى يصار الى انتاج التوربينات والمولدات الكهربائية فيه.

لكن بناء هذا المصنع لا يسير حاليا على ما يرام. فالسيد المرجع فى بنائه غير واضح، ولا توجد ثمة وحدة تسدى اليه التوجيه دونما عثرة بعد وضع عملية البناء فى قبضتها. العاملون ساهون عن العمل، منغمسين فى كلام اجوف. لقد مضت ثلاث

سنوات على الشروع ببناء المصنع، والمشروع لم يكتمل بعد. فمن واجب المجلس التنفيذى ان يتخذ اجراء يكفل اتمام بناء مصنع دايآن للآلات الثقيلة فى اقرب وقت.

ينبغي، اولا وقبل كل شيء، تركيز قوى البناء على بناء المشاريع الهامة وعدم بعثرتها. عندئذ، يمكن انهاء البناء بسرعة. طالما ان الفصل الحالى مناسب للبناء والطقس غير بارد، فيجب اكمال عدة مشاريع بناء خلال النصف الاول من العام الجارى، وذلك بتركيز القوى على بناء المشاريع الهامة.

ومن اجل الاسراع ببناء مصنع دايآن للآلات الثقيلة، لا بد من توفير ما يكفى من مواد البناء مثل الاسمنت والمواد الفولاذية، اللازمة له.

بلغني ان عملية تسقيف المصنع متوقفة من جراء عدم توفر الصفائح المطلية بالزنك. لا داعى للتسقيف بهذا النوع من الصفائح دون غيره. فالتسقيف بالصفائح الحديدية مناسب هو الآخر. ان التسقيف بالصفائح الحديدية ثم طليها بالسيرقون والدهان يفيان بالغرض. فالنظر يرتاح اليها ولا يتآكلها الصدأ ولا تتسرب منها الامطار كما انها تصمد جيدا فى وجه الزلازل.

والصفائح الحديدية التى ستستخدم فى تسقيف مصنع دايآن للآلات الثقيلة، يجب على مصنع كيم تشايك للحديد ان يوفرها بانتاجه صفائح رقيقة بسماكة ٢ مم.

انوى عدم اعطاء مصنع دايآن للآلات الثقيلة اية خطة انتاجية هذا العام. فعليه ان يعد فى بحر هذا العام التصاميم والقوالب الخشبية وغيرها من مختلف التحضيرات التقنية، وابتداء من العام القادم ينخرط فعليا فى الانتاج بعد ان يتلقى الخطة. ومن العام القادم، عليه، اولا وقبل كل شيء، ان ينتج المولدات الكهربائية بطاقة ٣ آلاف كيلوواط وبطاقة ٥ آلاف كيلوواط ويصنع التوربينات ايضا.

ما لم يتعود المصنع على انتاج المولدات الكهربائية والتوربينات بقواه الذاتية، لا يمكنه ان يصنعها جيدا باى حال من الاحوال. فمثلما يمكن للمرء ان يلقى خطبا بليغة حين يكثر من الخطابة، وان يدبج الجمل البديعة حين يكثر من الكتابة، وان يجيد الرماية حين يواظب على اطلاق النار، كذلك يمكن للمصنع ان يصنع الآلات على نحو متقن حين يتعود على صنعها بقواه الذاتية. ان صنع المولدات الكهربائية او التوربينات

ليس بالامر الصعب الى هذه الدرجة. اذا عمل المرء جاهدا بعزم اكيد، يمكنه ان يصنعها جيدا وبالكمية التى يريدها.

اذا اراد مصنع دايآن للآلات الثقيلة ان يصنع التوربينات، فقد يجد نفسه بعازة الى القوى التقنية، وفى هذه الحال، سيكون من الجيد اطلاق الذين كانوا يصنعون التوربينات فى مصنع ريونغسونغ للآلات وتشكيل مجموعة تقنية منهم.

ان صنع المراجل وتوفيرها لا يشكلان مشكلة كبيرة. بما ان المرجل عبارة عن هيكل مركب من انابيب، فبالمقدور صنع المراجل بسهولة اذا توفر لدينا مقدار كبير من الانابيب. ينبغى، من الآن فصاعدا، ارساء نظام انتاج المراجل بطاقة ٣٥ طنا وصنعها بالجملة فى بلادنا.

وعلى وزارة الشؤون الاقتصادية الخارجية ان تستورد بعض معدات توليد الطاقة الكهربائية من البلدان الاخرى. يجب استيراد ٢١ مولدا من المولدات الكهربائية الصغيرة هذا العام. يقال بانه يمكن توفير ٩٢ ألف طن من الفحم بمجرد وضع ٢١ مولدا صغيرا فى مراجل المصانع والافران الصناعية. وهذا لعمرى وفر كبير جدا.

فلا بد، اذن، من تركيب معدات توليد الكهرباء فى كل مراجل المصانع والافران الصناعية القابلة لذلك، وانتاج الطاقة الكهربائية فيها.

ثم، اود ان اتحدث بايجاز عن مسألة التنقيب الجيولوجى.

يجب تزويد قطاع التنقيب الجيولوجى بالايدى العاملة من الشباب والكهول، حتى يتسنى تعزيز صفوف المنقبين الجيولوجيين.

اماكن كثيرة تتطلب حاليا اجراء تنقيب جيولوجى. بلغنى انه جرى قبل مدة وجيزة اكتشاف الفحم اثناء حفر بئر فى قضاء وونبا بمحافظة هوانغهاى الشمالية. وهذا يدل على ان التنقيب الجيولوجى لم يكن يجرى على خير وجه فى الايام الماضية. يقولون بان المكان الذى اكتشف فيه الفحم هذه المرة ليس بعيدا عن منجم بونغسان السابق للفحم الذى كان قائما منذ عهد الحكم الامبريالى اليابانى. لقد استفدنا كثيرا من هذا المنجم لمدة سنتين او ثلاث سنوات بعد التحرير، حين كان تسيير القاطرات يطرح نفسه كمسألة بالغة الصعوبة بسبب عدم تشغيل مصنع كريات الفحم. وفيما بعد، كلفت

العاملين فى محافظة هوانغهاى الشمالية اكثر من مرة بمهمة اجراء عمليات التنقيب جيدا فى منطقة بونغسان، لكنهم لم ينفذوا هذه المهمة حتى الآن. لو كانوا نفذوا المهمة التى اوكلناها اليهم فى حينه، لاكتشفوا الفحم منذ امد بعيد فى تلك المنطقة.

اذا احسن القيام بعمل التنقيب الجيولوجى، يمكن العثور على مكامن هائلة للمعادن الخام الاخرى، ناهيكم عن الفحم. فى الماضى، قيل بأن بلادنا لا تحتوى على المنغنيز، ولكن بلغني ان التراب المنغنيزى قد عثر عليه فى محافظة هوانغهاى الجنوبية، ولو ان نسبة احتوائه على المنغنيز ضئيلة الى حد ما. كذلك عثر فى بلادنا على مكمن للجص، وهو ما اشتريناه حتى الآن من البلدان الاخرى. واذا ما احسنا القيام بالتنقيب، يمكننا ان نسد القسم الاكبر من حاجاتنا بقوانا الذاتية.

فى سبيل اجراء عمليات التنقيب الجيولوجى على نطاق واسع، لا مناص من تعزيز صفوف رجال التنقيب. لقد تحدثت منذ زمن بعيد عن ضرورة تعزيز صفوف المنقبين ورفع عددهم الى ٨٠ ألف منقب على الاقل. لكن عددهم الحالى لا يتجاوز الـ ٥٠ ألف منقب. فلا بد من تعزيز ميدان التنقيب الجيولوجى بالايدى العاملة الضرورية وامداده بالتجهيزات ايضا بانتظام.

اعتزم طرح عمل ميدان التنقيب الجيولوجى على بساط البحث فى اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية فيما بعد. فعلى المجلس التنفيذي ان يقدم لى مشروعا جاهزا حول زيادة صفوف رجال التنقيب الجيولوجى وتوفير التجهيزات اللازمة لهذا الحقل.

بعده، اود ان اتحدث عن العمل الصحى.

حاليا، لا يدور هذا العمل فى المدار السليم. يقال بان المستشفيات الريفية تعانى من نقص الادوية وتفتقر الى الادوات الطبية الصالحة ايضا. لقد وجهت، فى الآونة الماضية، النقد مرارا الى الحقل الصحى واتخذت مختلف الاجراءات بهذا الشأن، لكن اى تحسن يستحق الذكر لم يحدث حتى الآن. لذا، انوى بحث هذه المسألة فى اجتماع اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية، بعد اطلاعى هذه المرة على تفاصيل حالة انتاج الادوية والادوات الطبية، واتخاذ ما يلزم من اجراءات فعالة.

لبعض الوقت، حتى الاقضية اثارت جلبة واسعة عن صنع اجهزة الاشعة واشياء

مماثلة اخرى، لكن ذلك كله تلاشى الآن واصبح الجميع ساكتين.

اشياء، مثل الادوات الطبية، يمكن صنعها فى اى مصنع فى بلادنا، اذا ما اجيد تنظيم العمل. والمصانع التى تتميز بمستوى تقنى رفيع، بالاخص، يمكن لكل منها ان يصنع عدة انواع من الادوات الطبية اذا ما اسندت اليه مهمة صنعها. لكن وزارة الصحة لا تنظم مثل هذا العمل، بحيث يتعذر عليها الآن تزويد المستشفيات حتى بالادوات الطبية البسيطة، كاجهزة التعقيم مثلا، بما فيه الكفاية.

كما تعانى المستشفيات من نقص الادوية ايضا.

فى بلادنا ثمة الكثير من معامل الادوية الكبيرة. فمعمل الاسبيرين، مثلا، يمتاز بطاقة انتاج هائلة. اذا ما نحن انتجنا كمية وافرة من الاسبيرين عن طريق اجادة تشغيل ذلك المعمل وصدرناه الى البلدان الاخرى، يمكننا شراء الادوية التى لا تتوفر فى بلادنا. وحسبنا ان نستخدم هذه الطريقة وحدها، حتى يمكننا ان نحل مسألة الادوية بدرجة لا يستهان بها. كذلك بتصدير الادوية المنتجة محليا بكميات كبيرة الى البلدان الاخرى يمكن كسب مبالغ طائلة من العملة الاجنبية. لكن عاملينا لا يفكرون فى ذلك، لا بل يعجزون حتى عن انتاج الادوية اللازمة لابناء شعبنا كما ينبغى.

يبدو لى ان وضع انتاج الادوية يسير من سىء الى اسوأ منذ ان اضطلعت وزارة الصحة بأمر صناعة الادوية. فلا البنيسيلين ولا غيره من الادوية تصنع الآن بالكمية المطلوبة، بحيث ينفد احيانا حتى الدواء المضاد للانفلونزا فى المستشفيات، على ما يقولون. وحين زرت محافظة بيونغآن الشمالية فى صيف العام الماضى، وقفت على سير العمل فى مستشفى قضاء ساكزو، فوجدت هناك نزرا يسيرا من الادوية ولم تكن الادوات الطبية فيه صالحة هى الاخرى.

كما لا يجرى عمل الوقاية الصحية ايضا على خير وجه.

لقد اختفت الحصبة فى بلادنا منذ زمن بعيد، لكن هذا الوباء تسرب الى بلادنا من بلد آخر فى العام الماضي بحيث انتقلت عدواه الى بعض المناطق من محافظة بيونغآن الشمالية، نظرا للتقصير الحاصل فى عمل الوقاية. ومن جراء ذلك، لم يتمكن الاطفال فى تلك المحافظة من الاشتراك فى المهرجان الفنى الوطني للاطفال

الذى اقيم فى مدينة بيونغ يانغ فى العام الماضي.

اذا اريد تحسين العمل الصحى، فلا بد، اولا وقبل كل شيء، من احداث انعطاف حاسم فى انتاج الادوية والادوات الطبية.

ينبغى تركيز الجهود على صناعة الادوية بهدف زيادة انتاج الادوية، ولا سيما انتاج وتوفير ما يكفى من الادوية العمومية.

وبالاضافة الى ذلك، من الاهمية بمكان توضيب الادوية على نحو متقن.

بما ان الدواء شىء يؤكل، فيجب ان يكون موضبا توضيبا انيقا ويرتاح النظر اليه. حتى وان كان الدواء هو نفسه، فانه يبدو حسنا اذا احسن توضيبه، ويبدو سيئا اذا اسىء توضيبه.

لقد تحدثت مرارا عن ضرورة اجادة توضيب الادوية، لكن هذه المهمة لم تنفذ كما ينبغي حتى الآن. ان الادوية توضب الآن توضيبا فى منتهى الرداءة. كثير من البلدان تطلب شراء منتجاتنا المحلية من البنيسيلين والستريبتومايسين، لكننا لا نستطيع ان نبيعها بسبب رداءة العبوات. توجد فى بلادنا مصانع للقوارير وعمال مهرة ايضا، فلماذا لا تصنعون القوارير كما ينبغى؟ يكفى ان يبدى العاملون اهتماما، حتى يمكنهم ان يصنعوا اشياء مثل القوارير بشكل متقن. لا بد من تحديث عمليات تعبئة الادوية وتوضيبها ولو اقتضى الامر استيراد معدات التوضيب من بلد آخر لقاء صرف مبالغ معينة من العملة الاجنبية.

ومن المهم فى انتاج الادوات الطبية اجادة الطلى. ان اشكال الادوات الطبية المصنوعة فى بلادنا لا بأس بها، لكن النظر لا يرتاح اليها لرداءة طليها. فالادوات الطبية المصنوعة فى البلدان الاخرى تروق للعين، رغم ان شكلها واحد، ذلك لانها مطلية طلاء جيدا. الادوات الطبية ايضا، شأنها شأن الادوية، يجب صنعها جذابة للعيون، ما دامت لعلاج امراض الناس.

عند افتتاح اجتماع اللجنة السياسية لبحث عمل الحقل الصحى، انوى عرض عينات من كل الادوات الطبية المصنوعة فى بلادنا ومن ثم الدخول فى بحث الموضوع بعد ان يشاهدها المشتركون عيانا. يجب ان نسهر على ان يتحلى العاملون

عندنا بنظرة سليمة حيال الادوات الطبية ونحدث نهضة كبيرة فى انتاجها. واذا ما شاركت كافة الميادين فى صنع الادوات الطبية، بحيث ينتج كل منها عدة انواع، سيغدو بالامكان قطعا حل تلك المسألة.

من الآن فصاعدا، يجب علينا ان نحرص على ان يقوم مصنع الطلى، الذى يبنى حديثا، بطلى الادوات الطبية. اما المواد الفولاذية الضرورية لصنع هذه الادوات، مثل الفولاذ المقاوم للصدأ فيجب انتاجها وتوفيرها بالكامل فى الميادين المختصة.

علينا ان نحدث ثورة فى انتاج الادوية والادوات الطبية خلال فترة الخطة السباعية. لن يكون ثمة شىء مستحيل علينا، اذا ما اقبلنا على الامور بعزم وتصميم، ومعتمدين على اسس بلادنا الصناعية.

ان احداث تجديد فى صناعة الادوية وانتاج الادوات الطبية امر لا غنى عنه لاطلاق العنان لتفوق نظام الطبابة المجانية. فحتى وان كان نظام الطبابة المجانية الممتازة نافذ المفعول، لا يستطيع الشغيلة ان يتمتعوا بمنافع هذا النظام على الوجه المنشود، ما لم تتوفر الادوية وما لم تتهيأ الادوات الطبية كما ينبغى.

ولا بد من تطوير الطب الكورى التقليدى بنشاط.

قبل فترة، قرأت ما جاء فى المعلومات الاجنبية عن وصفة لتطويل العمر قدمها معمر ناهز المائة والعشرين من عمره. واحلت هذه الوصفة الى اطبائنا، لكنهم لم يفهموا محتواها جيدا. فاوصيتهم ان يبحثوها مع الاطباء المتخصصين بالطب الكورى التقليدى، فقال هؤلاء ان كل الادوية الواردة فى تلك الوصفة هى من العقاقير التقليدية الكورية الموجودة عندنا. ولان الاطباء فى بلادنا يهملون امر البحث عن هذه العقاقير التقليدية، فانهم يجهلونها كما ترون.

منذ غابر الازمنة، وبلادنا تستخدم العقاقير التقليدية الكورية على نطاق واسع. فمن واجبنا ان نشجع استعمالها قدر الامكان.

ان العقاقير التقليدية الكورية ذات فعالية كبيرة لعلاج الامراض، بشرط اجراء تشخيص صحيح وتحديد وصفة سليمة تناسب البنية الجسمانية للمريض ونوع المرض. اذا تناولتم عدة جرعات من العقاقير التقليدية الكورية بعد غليها عند

الاصابة بسوء الهضم، فستشعرون فى الحال بتحسن كبير.

وبغية تحديد الوصفة الصحيحة، لا بد من الجمع ما بين الطب الحديث والطب الكورى التقليدى. يعتمد اطباء الطب التقليدى حاليا عند التشخيص على جس النبض بالدرجة الاولى. ولكن لا يمكن تحديد نوع المرض بمجرد جس النبض ولا وصف العلاج الصحيح. فلا بد من فحص الدم وفحص البول وقياس ضغط الدم بالطرق الحديثة. عندئذ فقط، يمكن الاصابة فى التشخيص الطبى.

كما ان العقاقير التقليدية الكورية مفيدة لتقوية الجسم ووقايته من الامراض ايضا. لا نجد تقريبا من بين الادوية الحديثة دواء يعمل على وقاية الجسم وتقويته. ان الادوية الحديثة التى تقى الاجسام هى، اساسا، من انواع الفيتامين فقط، وما عداها معظمه مضادات حيوية.

فلا بد من انتاج العقاقير التقليدية الكورية بكميات كبيرة واستخدامها على نطاق واسع فى مداواة الامراض. أقيمت الآن فى كل قضاء صيدلية للعقاقير التقليدية، الا ان العقاقير لا تتوفر فيها الا لماما. فلا بد من انتاج العقاقير التقليدية بكميات كبيرة وبيعها فى صيدليات العقاقير التقليدية.

وينبغى انتاج المواد الغذائية المفيدة للوقاية من الامراض بمقادير كبيرة.

توجد فى بلادنا الكثير من المواد الغذائية المفيدة للوقاية والعلاج.

سمعت بان الغربيين يبحثون الآن لماذا يعمر الشرقيون طويلا من غير ان يشيخوا بسرعة، وهم يعيرون اهتماما خاصا لطرق التغذية المتبعة فى الشرق. الكوريون، على وجه العموم، لا يشربون الحليب، بل يتناولون عجينة فول الصويا، ومع ذلك فهم اصحاء اقوياء. ذلك لان عجينة فول الصويا تحتوى على وفرة من الاحماض الامينية والبروتينات. لا تحتوى عجينة فول الصويا على اى عنصر مضر بالصحة، بينما الحليب لا ينفع الجسم كثيرا، نظرا لاحتوائه على نسبة كبيرة من الشحوم الحيوانية.

فيما الاجانب يقدرون الاشياء التى تخصنا ويدرسونها، تتملك بعض عاملينا نزعة التبعية للدول الكبيرة، اذ يسعون الى محاكاة الغربيين فى كل شىء. لا يجوز ابدا عبادة

اشياء الآخرين. وبخصوص طرق التغذية ايضا، يجب علينا ان نسعى جاهدين الى احياء الاشياء الكورية الخالصة وتطويرها.

بلادنا ثرية جدا بالمنتجات البحرية، مثل اللمنارية وقثاء البحر وعشبة اللافر والضريع. وكل ذلك مواد غذائية صالحة جدا للوقاية من الامراض وعلاجها.

فاللمنارية مفيدة للغاية لصحة الناس. منذ اقدم العصور، والكوريون يستعملون اللمنارية كثيرا كمواد غذائية. يقال بانه يمكن القضاء على المواد السامة المتواجدة فى الجسم والوقاية من مرض السرطان بتناول اللمنارية.

يعرف الناس فى البلدان الاخرى ان اللمنارية مفيدة للصحة، لذا فهم يتناولونها كدواء فى جرعات صغيرة كل مرة. قابلت رئيس احد البلدان ذات يوم ووجدت انه يأخذ حبات سوداء تشبه الدواء بعد تناول الطعام كل مرة. سألته عنها. فاجابنى بانها لمنارية. وهكذا، الاجانب يتناولون اللمنارية كدواء. لكن الكوريين يتناولونها كحساء او مقلية منذ غابر الازمنة.

يقولون بانه فى مقدور بلادنا انتاج اكثر من ٢ر١ مليون طن من اللمنارية سنويا. يجب انتاجها بكميات كبيرة وتزويد الشعب بها. ولا بد من تعزيز الابحاث حول طرق صنع المواد الغذائية بمختلف انواعها من اللمنارية وتطويرها. وقد بلغني ان بعض البلدان تصنع حتى الشاى من اللمنارية وتصنع ايضا المواد الغذائية للاطفال من مسحوقها.

وقثاء البحر هو الآخر مفيد لصحة الناس. ان البحر الشرقي لبلادنا يزخر بقثاء البحر، بينما لا يتوفر فى البلدان الاخرى الا بمقادير ضئيلة ولا تتناوله الا قلة قليلة من الناس. فى البلدان الرأسمالية، لا يستطيع الشعب ان يتناول قثاء البحر، الرأسماليون وحدهم يأكلونه. سمعت بان احد البلدان يستورد قثاء البحر من بلادنا ولا يقدمه الا للضيوف البارزين.

وينبغى انتاج عشبة اللافر والضريع ايضا بكميات كبيرة. اما عشبة اللافر، فهى لذيذة ومفيدة للصحة. والضريع صالح جدا للوقاية من الامراض المستوطنة. الضريع يقدم حاليا فى بعض المناطق المحلية الى النوافس فقط. يجب انتاج كميات وفيرة من الضريع بحيث يكون فى متناول كل الناس. ويمكن انتاجه بمقادير كبيرة بمجرد اقامة محطات لاستزراعه ومد الحبال القشية فيها.

كما ينبغى انتاج كمية كبيرة من مسحوق السمك. اذا اريد تطويل قامة الاطفال، فلا بد من تزويدهم بوفرة من مسحوق السمك ومختلف المنتجات البحرية.

ان الحنكليس الرملي وبرغوث البحر الاسود هما ايضا مواد غذائية مفيدة جدا لصحة الانسان. فكلاهما يحتوى على نسبة عالية من الكلسيوم وغيره من العناصر الغذائية المختلفة كالبروتينات. لكن اهالى محافظة هامكيونغ الشمالية لا يحبون برغوث البحر الاسود المملح، لانهم يجهلون انه نوع جيد من المواد الغذائية. فلا بد من نشر العديد من المقالات عن المواد الغذائية فى المطبوعات والقيام بدعاية واسعة لها بمختلف الطرق.

يجب على المجلس التنفيذى ان يتخذ ما يلزم من خطوات تنفيذية، بناء على ما جاء فى كلامى اليوم، ويؤدى الواجبات اولا بأول.

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين المسؤولين فى المجلس التنفيذى

٣٠ آذار ١٩٧٨

اود اليوم ان اسمعكم شريطا مسجلا يحتوى على معلومات تقنية اقتصادية اجنبية. قد تكون من بينها معلومات تعرفونها، ولكننى لا ارى بأسا فى ان تسمعوها.

حيث ان ازمة وقود تجتاح العالم كله فى الوقت الحاضر، تخوض البلدان الاخرى نضالا واسع النطاق يرمى الى الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء والكوك والوقود والى استخدام الحرارة المهدورة. غير ان بلادنا ما زالت تغط فى نوم عميق. على الرغم من اننا قد تبنينا، قبل فترة وجيزة، قرارا يقضى بتقوية النضال الآيل الى الاقتصاد فى الوقود والطاقة الكهربائية، فى اجتماع اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية، الا ان هذه المهمة لم تنفذ بعد التنفيذ المرجو. فلا بد من اتخاذ اجراءات سريعة للاقتصاد فى استهلاك الوقود والكهرباء واستخدام الحرارة المهدورة.

بعد ان تستمعوا اليوم الى الشريط المسجل عن المعلومات التقنية الاقتصادية الاجنبية، عليكم ان تنظموا، استفادة من تلك المعلومات، ندوات علمية وتقنية حسب كل فرع من الفروع، بشأن الاقتصاد فى الكهرباء والكوك والوقود واستخدام الحرارة المهدورة بنشاط. اذا ما دارت مناقشات مستفيضة بين العلماء والتقنيين، بعد عقد ندوات علمية وتقنية عن الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء، وعن التوفير فى الكوك وفحم الكوك، وعن الاقتصاد فى استهلاك الوقود، وعن استخدام الحرارة المهدورة، فقد تبرز

الكثير من الآراء العلمية والتقنية الجيدة فى هذا الصدد.

اولا وقبل كل شىء، يجب عقد ندوة علمية وتقنية عن الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء ونشر النضال المكثف للتوفير فيها.

من المتوقع ان يظل وضع الطاقة الكهربائية فى بلادنا صعبا الى امد معين فى المستقبل ايضا. ففى ظروف استمرار تأثير الجبهة الباردة، مطلوب منا ان نبنى عددا كبيرا من المحطات الكهرحرارية، ولكن هذا يستغرق وقتا. وحتى اذا بنيناها بموجب خطة فى غضون السنوات القليلة القادمة، فان قدرتها الاجمالية لن تتعدى بضعة مائة ألف كيلوواط. بيد ان الطاقة الكهربائية اللازمة للمصانع التى سيتم انشاؤها جديدا فى نفس الفترة، تفوق بكثير تلك الكمية. لذلك، وفى سبيل تلبية احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية، يجب خوض نضال قوى للاقتصاد فى استهلاك الطاقة الكهربائية، فضلا عن زيادة انتاجها عن طريق بناء المزيد من المحطات الكهربائية. فمهما كان عدد المحطات الكهربائية التى نبنيها كبيرا، فلا جدوى منها، اذا عمدت القطاعات الاخرى الى استهلاك الكهرباء خبط عشواء. فذلك، لعمرى، اشبه بصب الماء فى دلو لا قعر له.

واهم شىء على صعيد الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء، هو خوض النضال المشدد لممارسة الاقتصاد والتوفير فى تلك الميادين التى تستخدم الكهرباء على نطاق كبير. غنى عن القول انه ينبغى ممارسة الاقتصاد فى استهلاك كهرباء الاضاءة فى البيوت السكنية والمدن ايضا، ولكن ذلك لا يشكل سوى نسبة ضئيلة فقط. فمعظم الطاقة الكهربائية المنتجة فى بلادنا تستهلك فى قطاع الصناعة. فلا بد، اذن، من تشديد النضال للاقتصاد فى استهلاك الكهرباء فى تلك الميادين التى تستخدم الكهرباء بمقادير هائلة، كقطاع الصناعة الكيميائية مثلا.

ان البلدان المتطورة تقتصد كثيرا فى الكهرباء فى الوقت الحاضر، عن طريق ادخال مختلف الطرق الكفيلة بالتقليل من استهلاكها فى فروع الصناعة. وفى بلادنا ايضا، يجب اجراء فحص لمجمل الفروع الصناعية التى تستخدم الكهرباء بمقادير هائلة، مثل الصناعة الكيميائية التى تنتج الكربيد والصودا الكاوية والامونيا، واتخاذ الاجراءات القمينة بالاقتصاد فى استهلاك الكهرباء فى تلك الفروع. حين نرى البلدان،

حتى الغنية منها والمتطورة للغاية اقتصاديا، تكد وتجد لممارسة الاقتصاد والتوفير، فهل من الجائز ان نتوانى نحن عن النضال الهادف الى الاقتصاد وبلادنا تعيش ظروفا لا يتوفر فيها كل شيء بعد؟

واذا كان لنا ان نقتصد اقتصادا كبيرا فى استهلاك الكهرباء، فلا بد من مكافحة ظواهر التبذير فى الكهرباء بمنتهى الصرامة من جهة، ومن جهة اخرى نشر حركة واسعة النطاق للابتكارات التقنية التى من شأنها الحد قدر الامكان من استهلاك الكهرباء. التنويه بالاقتصاد فى استهلاك الكهرباء يتردد حاليا بالكلام فقط. ولكن عملا كهذا لا ينجح بمجرد اطلاق الشعارات. فبدلا من التوكيد على الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء بالكلام فقط، يجب تعريف الناس بمختلف التقنيات والخبرات المتقدمة حتى يتم وضعها موضع التطبيق. هذا هو السبيل الوحيد الى الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء بدرجة كبيرة.

بناء على المعطيات المتوفرة، يمكن الاقتصاد فى الكهرباء الى حد بعيد بمجرد تخفيض درجة رطوبة فحم الانتراسيت ولو قليلا عند انتاج الكربيد، كما يمكن تخفيض معدل استهلاك الطاقة الكهربائية الى حد ملحوظ حتى بطريقة ازالة الشوائب الموجودة فى الجير الحى، بما هو المادة الخام للكربيد. كذلك يقولون بانه يمكن الاقتصاد كثيرا فى الكهرباء اذا ما تم تحويل فرن الكربيد الى فرن محكم السد وتسخين المواد الخام قبل تلقيمها للفرن باستخدام الغاز الصادر عنه. الا ان عاملينا لا يتخذون اية اجراءات للتقليل من استهلاك الكهرباء، باختبار واعتماد مثل هذه الطرق، بل انهم يسارعون الى ايقاف افران الكربيد عن العمل حتى عند حدوث نقص ولو طفيف فى الكهرباء.

بما ان الكربيد يعتبر مادة خاما رئيسية للصناعة الكيميائية فى بلادنا، فيستحيل علينا تشغيل المصانع الكيميائية كما ينبغى اذا ما اوقفت افران الكربيد عن العمل. توجد فى بلادنا افران للكربيد فى مؤسسة ٨ شباط المتحدة للبينالون وفى مصنع سونتشون للاسمدة الآزوتية الكلسية وفى مصنع تشونغسو الكيميائى. لكن تلك الافران لا تعمل بصورة طبيعية من جراء نقص الطاقة الكهربائية، مما يعرقل بدوره سير الانتاج فى المصانع الكيميائية الاخرى. اننا غير قادرين حاليا على زيادة انتاج

البينالون والاسمدة الآزوتية الكلسية ولا على ادارة مصانع كلوريد الفينيل ايضا كما ينبغى، من جراء نقص الكربيد.

وقطاع الصناعة المعدنية ايضا مقصر فى النضال الهادف الى الاقتصاد فى الكهرباء. لقد وجهت الشكر الرسمى الى الميدان المختص، لان العاملين هناك قالوا منذ فترة انهم يقتصدون مقدارا كبيرا من الكهرباء عن طريق تغذية الافران الكهربائية بالمواد الخام بعد تسخينها مسبقا. لكن طريقة التسخين المسبق هذه لا تطبق حاليا فى اى مكان. وبدلا من الاقتصاد فى الكهرباء بتطبيق طريقة التسخين المسبق فى مصانع الفولاذ، قام العاملون فيها بتحديد معيار استهلاك الطاقة الكهربائية لكل طن من الفولاذ اعلى من اللازم ثم راحوا يتصايحون مهللين بانهم لم يتجاوزوا معيار استهلاك الطاقة الكهربائية وانهم نجحوا فى اقتصاد كمية معينة من الكهرباء. لكن ذلك لا يسمى اقتصادا. وبما انهم حددوا معيار استهلاك الكهرباء لكل طن من الفولاذ اعلى من اللازم، فهم يتجاوزون فى معظم الاحوال حدود استهلاك الكهرباء ولو لم يتجاوزوا معيار الاستهلاك.

الاكتفاء بتحديد حدود استهلاك الكهرباء وحدها، من دون اتخاذ اجراءات فعالة للاقتصاد فى الكهرباء، لا يجدى نفعا. فقط حين تحدد حدود استهلاك الكهرباء، بعد اتخاذ الاجراءات التطبيقية للاقتصاد فى استهلاكها، يمكن الالتزام بها؛ اما اذا حددت من دون توفير الظروف اللازمة، فلا مفر من تجاوزها. من هنا، لا بد من اتخاذ مختلف الاجراءات التقنية للاقتصاد فى استهلاك الطاقة الكهربائية.

كما يجب شن نضال عزوم للاقتصاد فى استهلاك الكوك وفحم الكوك.

لا يوجد فى بلادنا الا مصنعان كبيران للحديد يستخدمان الكوك وفحم الكوك. اذا بسط العاملون القياديون الاقتصاديون اشرافهم على مؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد ومصنع كيم تشايك للحديد وشجعوهما على ادخال مختلف التقنيات المتقدمة للاقتصاد فى استهلاك الكوك وفحم الكوك، فيمكنهم حل مسألة الكوك وفحم الكوك حسب المبتغى. ولكنهم لا يفعلون ذلك. وحتى لو فرضنا انه يتعذر عليهم البحث عن تقنية جديدة، فلماذا لا يطبقون تقنية سبق اختبارها؟

ان البلدان الاخرى تبحث عن مختلف الطرق للاقتصاد فى استهلاك الكوك وفحم الكوك وتطبقها فى الانتاج. يقال بانه يمكن التوفير فى استهلاك الكوك برفع درجة رطوبة الهواء المنفوخ فى الفرن العالى وحدها. كما علمت بان احد البلدان يزيد من انتاجية فرن الكوك ويقتصد فى استهلاك فحم الكوك عن طريق تخفيض درجة رطوبة الفحم الملقم للفرن، ويزيد بلد آخر من انتاجية فرن الكوك عن طريق تسخين الفحم مسبقا قبل تلقيمه للفرن ويستخدم خليطا يحتوى حتى على خمسين بالمائة من فحم آخر ضعيف اللزوجة. اذا تم ادخال هذه الطرق فى الافران العالية وافران الكوك، يغدو من الممكن تماما تنفيذ خطة الانتاج بالكمية المستعملة حاليا من الكوك وفحم الكوك.

تفيد المعلومات المتوفرة بانه يمكن خفض معيار استهلاك الكوك لكل طن من حديد الزهر حتى الى ٣٠٠ الى ٣٣٥ كغ، اذا ادخلت التقنيات المتقدمة فى انتاجه. واذا ما نجحنا فى تخفيض معيار استهلاك الكوك فى انتاج حديد الزهر بهذا المقدار، سيصبح فى مقدورنا تماما ان ننتج ٥ الى ٦ ملايين طن منه بالكمية الحالية من الكوك المخصصة لعام واحد.

ومعلوماتنا العلمية والتقنية تشير هى الاخرى الى انه من المفيد نفخ الهواء فى الفرن العالى بعد تسخينه مسبقا، او استعمال الفحم المسحوق. ومع ذلك، لا يتخذ العاملون القياديون الاقتصاديون اية اجراءات ايجابية لوضع هذه الطرق موضع التطبيق.

بلغني انه اجريت عدة تجارب على نفخ الفحم المسحوق فى الفرن العالى، لكن هذه التجارب تبقى بلا اى معنى، ما لم تطبق فى الانتاج. اذا ما تأكد نجاح اى شيء، بناء على الاختبار، فلا بد من تكليف العاملين بالواجبات التقنية لادخاله فى الانتاج وحثهم على ذلك. لقد اعتبرنا سابقا عدم تنفيذ الواجبات التقنية فى المصانع والمؤسسات على انه استنكاف عن انجاز الخطة كما ينبغى. واثرنا قضية خطيرة بهذا الصدد. لكن الرقابة الصارمة معدومة حاليا، حتى اصبح العاملون يعتبرون الواجبات التقنية عملا لا يعنيهم كثيرا ان نفذوه او لم ينفذوه. ينبغى، من الآن فصاعدا، فرض انضباط صارم تنفذ بموجبه الواجبات التقنية المسندة مهما كان الامر.

اما بخصوص الندوة العلمية والتقنية عن الاقتصاد فى استهلاك الكوك وفحم

الكوك، فمن الانسب عقدها فى مؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد او فى مصنع كيم تشايك للحديد. فى هذه الندوة، يجب اجراء مناقشات مستفيضة حول ماهية التقنيات الواجب ادخالها فى مصانع الحديد من اجل الاقتصاد فى استهلاك الكوك وفحم الكوك، وتقديم تقرير عن حصيلة المناقشات الى اللجنة السياسية للجنة المركزية للحزب. وبعد الاستماع الى ذلك التقرير فى اللجنة السياسية، سأتخذ الاجراءات المناسبة للاقتصاد فى استهلاك الكوك وفحم الكوك.

كذلك، لا بد من تنظيم ندوة علمية وتقنية حول موضوع الاستفادة من الحرارة المهدورة.

تحدثت قبل فترة ايضا عن ضرورة توليد الكهرباء باستخدام الحرارة المهدورة. مطلوب منا ان نستخدم الحرارة المهدورة بصورة كاملة.

يقال بان بلدا ما يستخدم الآن الحرارة المهدورة ثلاث او حتى اربع مرات. فى البلدان الرأسمالية، يستخدم الرأسماليون الحرارة المهدورة مرارا عديدة لجنى مزيد من الارباح. وفى المجتمع الاشتراكى، الذى غدت فيه كل خيرات البلاد ملكا مشتركا للشعب، ينبغى استخدام الحرارة المهدورة على نحو انجع مما تستخدم فى المجتمع الرأسمالى. ان يستخدم المرء كل شىء كيفما اتفق ويهدره خبط عشواء، لمجرد ان كل الخيرات فى المجتمع الاشتراكي هى ملك مشترك للشعب، فليس ذلك قطعا بالموقف الخليق بالشيوعيين.

ان مسألة استخدام الحرارة المهدورة مسألة تبعث على الاهتمام الى ابعد الحدود. فهى ستجدينا نفعا حتى ولو استخدمناها مرة او مرتين فقط، وليس ثلاث او اربع مرات، مثلما تفعل بعض البلدان الاخرى. ولا بأس ان نحن استخدمناها مرة واحدة كبداية.

ومن المتعين علينا ان نشن نضالا لحل مسألة الوقود.

يعانى العالم فى الوقت الحاضر ازمة وقود. وفى بلادنا ايضا، لم تجد هذه المسألة حلا لها بعد.

ومن اجل حل مسألة الوقود، لا مناص من تعميم السكك الحديدية فى مجال النقل والاسراع بكهربة الخطوط الحديدية. حين كان البنزين متوفرا بكثرة مثل المياه فى الماضى، اتجه النقل الى الاعتماد على السيارات اساسا. ولكن ولى الآن عهد

السيارات. نحن الآن فى عهد السكك الحديدية. وانه لمن بالغ الصواب ان نعمم استخدام السكك الحديدية فى مجال النقل ونعمل على كهربة الخطوط الحديدية فى بلادنا.

واذا ما قمنا بتعميم استخدام السكك الحديدية فى مجال النقل وبكهربة الخطوط الحديدية، يمكننا ان نتخلص من تلوث البيئة الى حد بعيد. يقولون بان سكان المدن الكبيرة فى اليابان يواجهون متاعب صحية خطيرة من جراء تلوث الهواء الناجم عن غازات الانفلات للسيارات. واليابانيون انفسهم يصفون المدن الكبيرة فى اليابان بانها "جحيم" من حيث التلوث. وتفيد المعلومات بان معظم القاطنين فى وسط طوكيو باليابان يشكون من اضطرابات رئوية من جراء التلوث. فلا داعى ابدا لان تحسدوا البلدان الاخرى على كثرة السيارات فيها.

لذا، وبغرض الوقاية من التلوث، فقد طلبت من المدن المحلية الا تزيد عدد الباصات، بل تنشر حركة صنع الدراجات بالجملة وتشجيع الناس على ركوبها. وفى بيونغ يانغ ايضا، يجب الا تستعمل فى المستقبل سوى الترولیبوس او الباصات الكهربائية العاملة على البطاريات. بعض البلدان تصنع الباصات الكهربائية وتستخدمها فى الوقت الحاضر. وفى بلادنا ايضا، يجب صنع مثل هذه الباصات واستخدامها فى المستقبل.

ومن اجل الاقتصاد فى استهلاك الوقود والوقاية من التلوث، يجب اكمال بناء مصنع المنافث فى ميدان صناعة الآلات بسرعة. تسير بعض السيارات الآن، نافثة الدخان الاسود فى الهواء، ذلك لان الوقود لا يحترق تماما بسبب رداءة المنافث. فلا بد من اكمال بناء مصنع المنافث بسرعة بحيث يمكن صنع اعداد كبيرة من المنافث الجيدة التى ترفع معدل الاحتراق.

واضافة الى ما تقدم، تتناول المعلومات العلمية والتقنية الكثير من المسائل المشوقة فعلا، بما فيها مسألة انتاج الكهرباء بواسطة الحرارة الجوفية ومسألة صنع الكوك من الخث. على اية حال، ينبغى ان تقتصر الندوات العلمية والتقنية، هذه المرة، على بحث مسألة الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء والكوك والوقود ومسألة استخدام الحرارة المهدورة.

يجب ان يشترك فى هذه الندوات العلماء والتقنيون والاساتذة الجامعيون والطلاب

المتفوقون والعمال المشتغلون فى مواقع العمل ايضا. ومن الآن فصاعدا، ينبغى تنظيم مثل هذه الندوات مرارا كثيرة، حتى يطلق العلماء والتقنيون العنان لقواهم ومواهبهم فى البناء الاقتصادى وتقترن معارفهم العلمية والتقنية اقترانا وثيقا بخبرات ومهارات العمال الذين يشتغلون فى مواقع الانتاج.

ويجب الاعداد اعدادا دقيقا من الآن لهذه الندوة العلمية والتقنية حتى تعقد فى فصل الصيف القادم. ولا مفر من الاعلان عن موعدها مسبقا وتكليف الاشخاص الذين سيشاركون فيها بواجبات البحث حتى يعدوا العدة جيدا لها خلال شهرين تقريبا. فمن دون اعداد مسبق، لن تكون الندوة ذات جدوى.

ومن اللازم تأمين كل الظروف التى تتيح للعلماء والتقنيين والعمال ان يستعدوا جيدا للمشاركة فى الندوة العلمية والتقنية. ينبغى لكم، قبل كل شىء، ان تحرصوا على ان يقرأوا العديد من الكتب العلمية والتقنية الاجنبية، وان تتخذوا الخطوات التى تمكن العلماء والتقنيين من القيام بالابحاث لمدة شهر او نصف شهر بعد نزولهم مباشرة الى مواقع الانتاج العائدة لحقل اختصاصهم.

ومن الضرورة بمكان اشراك الكوادر التقنيين فى حقل صناعة الآلات ايضا فى الندوات العلمية والتقنية الفرعية، بحيث يمكن اصدار حكم سليم عما اذا كانت المسائل التقنية المبحوثة فى الندوات قابلة للتطبيق فى الانتاج ام لا.

والندوات العلمية والتقنية المزمع عقدها فى صيف العام الجارى يجب ان تتولى لجنة الدولة للعلوم والتقنية زمام المبادرة فى رعايتها. فلا يجوز اسناد مهمة تنظيم الندوات العلمية والتقنية الى قسم شؤون العلوم والتعليم لدى اللجنة المركزية للحزب وحده. ينبغى للجنة الدولة للعلوم والتقنية والمجلس التنفيذى ان يأخذا على عاتقهما مسؤولية تنظيمها على الصعيد الادارى، وعلى قسم شؤون العلوم والتعليم لدى اللجنة المركزية للحزب ان يكون مسؤولا عنها على الصعيد الحزبى. وعلى اقسام الشؤون الاقتصادية لدى اللجنة المركزية للحزب ايضا ان تدعم هذا العمل بنشاط. ومن واجب الاقسام المختصة لدى اللجنة المركزية للحزب ان تجيد عمل التعبئة الفكرية حتى تجرى اعمال الندوة بنجاح.

ان الندوة العلمية والتقنية، اصلا، عمل كان يجب ان يبادر اليه قسم شؤون العلوم والتعليم لدى اللجنة المركزية للحزب. ولكن هذا القسم يهمل امر الندوة ويقصر فى توجيه العلماء ايضا، غارقا فى العمل الروتينى فقط. وما دام التوجيه الحزبى للعلماء قاصرا، فلا يمكن ان يعملوا جيدا او احراز نجاح فى مضمار الابحاث العلمية.

وفى اعمال الندوة العلمية والتقنية، لا بد من اطلاق العنان للديمقراطية. ليس ثمة فى مناقشة المسائل العلمية والتقنية انسان رفيع وانسان وضيع. وبنوع خاص، ليس مسموحا للكوادر ان يتكلموا قبل الآخرين عن المسائل العلمية والتقنية فى الندوة. فاذا ما وجه العلماء والتقنيون النقد بشأن عدم ادخال ما يمكن ادخاله من طرق فى الانتاج، فلا بد للكوادر من ان ينتقدوا انفسهم على اخطائهم، واذا ما تقدم العلماء والتقنيون بافكار علمية وتقنية بناءة، فمن واجبهم ان يؤيدوها ويقدروها حق قدرها. عندئذ فقط، يمكن ان تطرح العديد من الافكار الطيبة المختلفة فى الندوة العلمية والتقنية. اما اذا ابى العاملون القياديون ان ينصتوا الى افكار العلماء والتقنيين فى المسائل العلمية والتقنية، يداخلهم غرور شديد، فلن يفصح هؤلاء امامهم عما يجول فى اذهانهم من مقترحات.

وحتى ان تقدم فرد او اثنان من المشاركين فى الندوة العلمية والتقنية بافكار مناقضة لآراء الاغلبية الساحقة، فلا بد من اخذها بعين الجد والاعتبار. لا يجوز ابدا كبت آراء الافراد بشأن المسائل العلمية والتقنية، بدافع من النزعة الذاتية، لمجرد انها افكار اقلية تتناقض وافكار الاغلبية.

اذا اطلق العنان للديمقراطية فى الندوات العلمية والتقنية، يمكن عندئذ عرض العديد من الافكار البناءة لحل المشاكل العالقة فى مختلف ميادين الصناعة، بما فيها صناعة الكربيد وصناعة الصودا الكاوية وصناعة الحديد.

وبعد انتهاء الندوة، يجب وضع مشروع مفصل لادخال ما طرح فى الندوة من مقترحات علمية وتقنية نافعة فى الانتاج وتقديمه الى المجلس التنفيذى. لا بد من وضع مشروع مفصل يذكر ماذا وكم يجب الاقتصاد فى الاستهلاك بادخال تقنية كذا هذا العام وتقنية كذا فى العام القادم فى الفرع الفلانى او المصنع الفلانى. وعلى اللجان والوزارات التابعة للمجلس التنفيذى والمصانع والمؤسسات ان تعمل جاهدة من اجل

الاقتصاد فى استهلاك الكهرباء والكوك والوقود ومن اجل استخدام الحرارة المهدورة، بناء على ذلك المشروع.

اذا نظم العاملون القياديون الاقتصاديون العمل فى هذا الاتجاه وفق خطة دقيقة، سيكون فى مقدورهم ان يقتصدوا مقادير هائلة من الكهرباء والكوك والوقود ويحرزوا نجاحات كبيرة فى استخدام الحرارة المهدورة ايضا. اثناء نهوضنا بحركة تكثير الآلات الصانعة عام ١٩٥٩، استطعنا ان زدنا انتاجها باكثر من ١٠ آلاف آلة صانعة فى سنة واحدة، حتى فى تلك الظروف التى كان فيها مستوانا التقني متدنيا جدا. فهل من شىء يستحيل علينا فى الظروف الحالية، اذا ما اقبلنا على العمل عازمين؟

ثم، يجب اتخاذ ما يلزم من اجراءات لانتاج عدد كبير من آلات قطع الفحم ذات الجودة العالية فى مصنع ١٠ ايار.

بلغني ان مناجم الفحم تواجه متاعب كبيرة لتدنى جودة آلات قطع الفحم التى ينتجها مصنع ١٠ ايار، فاستفسرت عن السبب، فقالوا بان ذلك مرده الى المحركات الهيدرولية. واقترحوا استيراد بعض الآلات والمعدات اللازمة لصنعها. فمن واجب نائب رئيس قسم الشؤون الاقتصادية الاول لدى اللجنة المركزية للحزب ان ينزل الى ذلك المصنع مع عدد من التقنيين الميكانيكيين والباحثين فى اكاديمية العلوم ويفحص بنفسه مسألة انتاج آلات قطع الفحم ويقدم تقريرا عنها. وحتى لو اقتضى الامر استيراد بعض الآلات والمعدات من البلدان الاخرى، ينبغى صنع آلات قطع الفحم ذات الجودة العالية بالجملة.

رغم ان العديد من مناجم الفحم، بما فيها مجمع آنزو للفحم، قد تهيأت لها حقول الفحم حاليا، الا انها لا تستطيع ان تنتج من الفحم ما يمكن انتاجه فعلا من جراء النقص فى آلات قطع الفحم. فمجمع آنزو للفحم وحده يطلب اربع آلات لقطع الفحم بالاضافة الى ما لديه منها. علما بان المجمع المذكور يملك مخزونات هائلة من الفحم وكمية انتاجه ايضا كبيرة، هذا فضلا عن نوعية فحمه الرفيعة. وما لم ينتج هذا المجمع الفحم كما ينبغى، لا تستطيع بلادنا ان تعيش.

يتوجب علينا ان نصنع بقوانا الذاتية وبأى طريقة من الطرق آلات قطع الفحم

ذات الجودة العالية على جناح السرعة. فليس ثمة من بلد مستعد الآن لبيعنا آلات قطع الفحم هذه. وحتى اذا اردنا استيرادها من الخارج وقدمنا طلبا بذلك الآن، فلا ندرى متى يمكن ان يتم التسليم، بعد سنة او سنتين؟

وبغية صنع آلات متقنة لقطع الفحم، يتحتم علينا بالضرورة ان نستورد بعض الآلات والمعدات اللازمة لصنع المحركات الهيدرولية. لكن استيرادها من الخارج يستغرق وقتا طويلا. فمن المتعين على مصانع الآلات الاخرى التابعة لوزارة صناعة الآلات ان تسلم الآن مصنع ١٠ ايار تلك الآلات والمعدات، اذا كانت فى حوزتها، على ان تتسلم بدلا منها عند استيرادها فى المستقبل.

من جهة اخرى، ينبغى للعاملين المسؤولين فى وزارة السكك الحديدية ان ينظموا العمل بسرعة لصنع حاويات خشبية لنقل الاسمنت.

انهم لا يصنعونها حاليا بدعوى التصاميم وما الى ذلك من اعذار. لا ادرى ما وجه الصعوبة فى وضع التصاميم لحاويات الاسمنت من الخشب. فلصنع مثل هذه الحاويات، يكفى ان تبنى صناديق متينة بالالواح الخشبية قادرة على تحمل الثقل والضغط. انهم ينوون صنع غطاء الحاويات من الصفائح الحديدية، ولكن لا بأس ان صنع من الالواح الخشبية.

طالما ان حاويات الاسمنت مطلوبة اليوم بالحاح اكثر من اى وقت مضى، فلا بد من توفيرها بسرعة ولو صنعت من الخشب. صحيح ان حاويات الاسمنت يمكن ان تضاين طويلا اذا ما صنعت من الصفائح الحديدية، ولكن صنعها من الصفائح الحديدية يستغرق وقتا. لذلك، يجب صنعها من الخشب فى الوقت الحاضر، على ان تصنع من الصفائح الحديدية فى المستقبل.

حول استصلاح مساحة كبيرة من الاراضى المغمورة بالمد وتحويلها الى اراض زراعية

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين فى حقل الزراعة

٣ نيسان ١٩٧٨

اود ان اتحدث اليكم اليوم عن بعض المسائل المتعلقة باستصلاح الاراضى المغمورة بالمد.

خلال السنوات القليلة الماضية، تقلصت مساحة حقول الارز فى بلادنا بعدة عشرات آلاف هكتار. وهذا لمما ينذر بسوء كبير. طبعا، ان تقلصها يعود الى حد ما الى تحويل بعض حقول الارز المدرجة، التى تم انشاء مساحة كبيرة منها فى الماضى، الى حقول غير ارزية من جديد. فقد سبق ان حولت فى الماضى مساحة لا يستهان بها من الحقول القابلة لغل محاصيل وفيرة من الذرة الى حقول ارز مدرجة، بدعوى زيادة مساحة حقول الارز. على احدى الروابى على الطريق المؤدية الى مزرعة ريونغتشون التعاونية فى قضاء هوانغزو بمحافظة هوانغهاى الشمالية ايضا، ظهرت مساحة كبيرة من حقول الارز المدرجة. لكننى امرت باعادتها ثانية الى ما كانت عليه، بيد ان مساحة الحقول المسترجعة لا تتعدى عدة آلاف هكتار على الاكثر.

السبب الرئيسى لتقلص مساحة حقول الارز انما يكمن فى بناء المصانع والبيوت السكنية والطرق وسط حقول الارز.

ان التعويض عن تقلص مساحة حقول الارز مسألة فى منتهى الاهمية. ولكن لا داعى لتحويل الحقول غير الارزية القائمة الى حقول ارز بدعوى تعويض هذا التقلص.

ثمة فى بلادنا الآن مساحة لا يستهان بها من اراضى المد التى تم استصلاحها، فلا بد من استعمالها للزراعة. بناء على المعلومات التى قدمت الي مؤخرا من اللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية، فان مجموع مساحة اراضي المد المستصلحة تبلغ ٣٠٨٩٩ هكتار. منها ١٤٦٨٧ هكتار فى محافظة بيونغآن الجنوبية، و١١٩٨٦ هكتار فى محافظة بيونغآن الشمالية، و٤٢٢٦ هكتار فى محافظة هوانغهاى الجنوبية.

ومن اصل اراضي المد المستصلحة، تستعمل مساحة ٢٤٤١٤ هكتار فقط لزراعة الحبوب او القصب، او تستخدم خزانات للمياه او احواضا لتربية الاسماك او ملاحات. اما المساحة المتبقية، وهى ٦٤٨٥ هكتار، فلا تستثمر لاى غرض. ومن هذه المساحة غير المستثمرة، استصلحت ١٤٢٠ هكتار قبل ٢ - ٥ سنوات، و٤٢٨٧ هكتار قبل ٦ - ١٠ سنوات، و٧٧٨ هكتار قبل ما يزيد عن ١٠ سنوات.

انه لمن الخطأ الفادح الا تستخدم كما يجب اراضى المد التى تم استصلاحها لقاء انفاق مبالغ طائلة من اموال الدولة.

ان عدم استعمال اراضي المد المستصلحة كما ينبغى يعود الى حد كبير الى نقص المياه والايدى العاملة والآلات. فلا بد من درس الخطة المنظورية العامة لاستصلاح اراضي المد فى الخريف؛ اما فى الوقت الحاضر، فيجب اتخاذ الاجراءات الآيلة الى استعمال اراضى المد المستصلحة لزراعة المحاصيل الزراعية.

بادئ ذى بدء، ينبغى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحل مسألة المياه.

من دون حل هذه المسألة، لا يمكن استعمال اراضي المد المستصلحة استعمالا فعالا كأراض زراعية. يقول العلماء بأن تأثير الجبهة الباردة سيدوم ٢٣ سنة بعد. لا يمكننا التكهن هل سيدوم تأثير الجبهة الباردة ٢٣ سنة، كما يقولون، ام مدة اطول من ذلك. فلا بد من وضع كيفية حل مسألة المياه فى الحسبان قبل اى شيء آخر، عند استصلاح اراضى المد وتحويلها الى اراض زراعية. اذ لا يجوز ابدا اعتماد طريقة التفكير القديمة وتناول المسألة على غير النحو المشار اليه. اذا ما استمر تأثير الجبهة

الباردة، فان مسألة المياه ستفرض نفسها كمسألة بالغة الخطورة عند استصلاح اراضى المد وتحويلها الى اراض زراعية.

يتوجب علينا ان نستهلك اقل قدر ممكن من المياه عند استثمار اراضى المد المستصلحة للزراعة. بلغني ان كمية المياه المستهلكة فى الهكتار الواحد من حقول الارز على اراضى المد تبلغ حاليا ٢ر١ زونغمى. وهذه اكبر من الكمية المستخدمة فى حقول الارز العادية بمقدار ٢ر٠ زونغمى. من الطبيعى ان يستهلك قدر كبير الى حد ما من المياه عند بداية استعمال اراضي المد المستصلحة نظرا لضرورة ازالة الملوحة. ولكن، اذا استمر استهلاك المياه بقدر اكبر مما يستهلك فى حقول الارز العادية حتى بعد ازالة الملوحة، فمن الصعب، والحال هذه، توفير موارد المياه اللازمة. وسيكون من الاصعب بعد توفير المياه، اذا تم استصلاح ١٠٠ ألف هكتار من اراضي المد وتحويلها الى اراض زراعية فى المستقبل. فحتى اذا افترضنا ان مقدار استهلاك المياه هو زونغمى واحد لكل هكتار، فنحتاج الى ١٠٠ ألف زونغمى من المياه لارواء ١٠٠ ألف هكتار. فمن اين نؤمن كل تلك الكمية الهائلة من المياه؟ لا يوجد بالقرب من اراضي المد مكان صالح لبناء خزان كبير لحفظ ١٠٠ ألف زونغمى من المياه. وخزانات المياه الكبيرة تقع معظمها فى المناطق الداخلية. فمن بالغ الصعوبة جر المياه الى اراضى المد ايضا.

ومن اجل استهلاك مقادير قليلة من المياه عند استعمال اراضى المد المستصلحة للزراعة، لا بد من اعتماد نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة تحت الارض.

ليس من الصعب كثيرا ادخال هذا النظام فى حقول الارز على اراضي المد. فكما سبق وقلت مرارا، فان طريقة انشاء مثل هذا النظام سهلة جدا. اذ يكفى لذلك شق قنوات على فواصل معينة وحفر الاخاديد بالعرض وطمر الانابيب المثقبة المصنوعة من البلاستيك فيها. يجب طمر الانابيب على عمق حوالى متر واحد، والمسافة بين الانبوبين يجب ان تكون قريبة بما يكفى لتتلاقى المياه المنبثقة من الثقوب المتقابلة.

فى قضاء اونتشون بمحافظة بيونغآن الجنوبية يوجد نظام نموذجى للرى بالانابيب المثقبة المطمورة تم ادخاله فى ٥٠٠ هكتار من حقول الارز على اراضي

المد. ولكن نظرا لانشائه حتى بدون اية تصاميم، فانه يشكو من النواقص، بالرغم من انفاق تكاليف باهظة عليه. انما يمكن الآن انشاء هذا النوع من انظمة الرى على نحو رائع بعد وضع التصاميم الكافية له. اذا كان العاملون فى الزراعة لم يشاهدوا بعد ذلك النظام القائم فى قضاء اونتشون، فمن المستحسن ان يذهبوا لمعاينته مرة واحدة.

وباقامة نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة، يمكن ارواء الارض وتصريف المياه على حد سواء. فبواسطة الانابيب المثقبة المطمورة، يمكن ارواء الارض عند الجفاف وتصريف المياه عند تشبع الارض بالرطوبة. اذا رفع منسوب المياه فى القنوات وسد احد طرفى الانابيب عند الجفاف، فان المياه تتسرب من ثقوب الانابيب فتروى الارض من الاسفل الى الاعلى. وبالعكس، اذا خفض منسوب المياه فى القنوات عند تشبع الارض بالرطوبة لغزارة الامطار، فان المياه تتسرب الى باطن الارض حيث ترشح الى داخل الانابيب من خلال الثقوب ومن ثم يتم صرفها. لذا، فان نظام الرى بهذا الشكل يضمن ما يكفى من الرطوبة اللازمة لنمو المحاصيل دائما، سواء أ خلال فترة الجفاف او اثناء موسم الامطار الغزيرة.

فى احد البلدان، ادخل هذا النظام المثالى للرى بالانابيب المثقبة المطمورة فى اراضى المد المستصلحة كلها. فى ذلك البلد، لا يزرع الارز والذرة فى ذلك النوع من الحقول نظرا لبرودة الطقس، بل يزرع فيها القمح والشعير والبطاطا، ويغل الهكتار الواحد ٥٤٠٠ كغ من القمح، او ٤٢٠٠ كغ من الشعير، او ٣٥ ـ ٤٠ طنا من البطاطا. وهذا هو الرقم القياسى فى العالم من حيث غلة القمح والشعير والبطاطا لكل هكتار. وهكذا، يحسن ذلك البلد مزاولة الزراعة على هذا النحو بما لديه من مساحة ضيقة من الاراضي، بحيث ينتج كمية وافرة من اللحوم يسد بها الحاجات المحلية ويصدر البقية الى البلدان الاخرى.

علينا بدورنا ان ندخل نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة فى اراضى المد المستصلحة ونزرع فيها الارز الذى يزرع فى الاراضى الجافة، وليس القمح او الشعير. عندئذ، يمكن استهلاك المياه بمقادير قليلة. اذا زرع هذا النوع من الارز فى اراضى المد المستصلحة التى جهزت بنظام الرى الآنف الذكر، فلا يستهلك من المياه

سوى ٣ر٠ زونغمى لكل هكتار. وباستهلاك هذا المقدار من المياه، لن يكون هناك من داع للقلق بشأن المياه حتى ولو استصلحت مساحة ١٠٠ ألف هكتار من اراضى المد.

وفضلا عن استهلاك مقدار قليل من المياه، يمكن ازالة الملوحة بسرعة وزرع المحاصيل الزراعية فورا، فى حال ادخال نظام الرى هذا. اذا تركت اراضى المد على حالها حتى بعد استصلاحها او حولت الى حقول قصب، فان نسبة ملوحة التربة تنخفض الى حد يمكن معه زرعها حبوبا ولكن بعد مرور فترة طويلة من الزمن. اما نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة، فانه يتيح زرع الاراضى بالمحاصيل الزراعية منذ العام الاول لاستصلاحها.

ان التجارب التى اجريت حتى الآن تثبت بانه من الممكن، بادخال نظام الرى المذكور، انتاج ٥ر١ طن من الارز فى الهكتار الواحد فى العام الاول بعد استصلاح الاراضى المغمورة بالمد، و٣ اطنان فى العام الثانى، و٤ اطنان فى العام الثالث، واكبر من ٥ اطنان اعتبارا من العام الرابع.

ان انشاء نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة فى حقول الارز على اراضى المد المستصلحة مفيد من كل النواحى.

فلا بد من انشاء نظام الرى على هذا النمط فى حقول الارز على اراضى المد المستصلحة، واستعمال تلك الحقول فى اتجاه استهلاك اقل من ٣ر٠ زونغمى من المياه لكل هكتار بعد ازالة ملوحتها، وان كان من الجائز استهلاك كمية اكبر قليلا فى بداية الامر بعد الاستصلاح لانقاص درجة الملوحة.

ان الادخال الواسع النطاق لنظام الرى هذا يتطلب الكثير من الانابيب البلاستيكية. فلا بد، اذن، من اتخاذ الاجراءات اللازمة لانتاجها باعداد كبيرة.

اذا كانت تنقصنا مادة كلوريد الفينيل لانتاج ما يلزم من انابيب البلاستيك، فلا ضير علينا ان نحن استوردناها من البلدان الاخرى. سمعت بان طنا واحدا من كلوريد الفينيل يلزم لانشاء شبكة نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة فى الهكتار الواحد من حقول الارز على اراضى المد المستصلحة. ولكن. اذا نحن رققنا سماكة الانابيب اكثر، سوف تلزمنا كمية اقل من ذلك. وحتى على فرض ان شبكة الرى فى الهكتار

الواحد تحتاج الى طن واحد من كلوريد الفينيل، فان اقامة نظام الرى هذا يبقى مربحا لنا ولو اشتريناه بسعر ١٠٠ جنيه استرلينى للطن الواحد. فبادخال نظام الرى هذا، يمكن جنى ٥ر١ طن من الارز فى كل هكتار فى العام الاول بعد الاستصلاح. وثمن هذه الكمية من الارز يفوق كلفة شراء كلوريد الفينيل لاقامة نظام الرى هذا. ولكن، لا داعى لصنع انابيب البلاستيك كلها بما يتم استيراده من مادة كلوريد الفينيل.

لقد بنينا مصنعا لكلوريد الفينيل طاقته الانتاجية ٥٠ ألف طن. وهذا المصنع لا ينتج الآن كلوريد الفينيل بكامل طاقته نظرا للنقص الحاصل فى الطاقة الكهربائية. فاذا ما زود بما يكفى من الطاقة الكهربائية، فلن تعود هناك ثمة مشكلة فى انتاج كلوريد الفينيل اللازم لصنع انابيب البلاستيك.

وينبغى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير موارد المياه اللازمة لحقول الارز على اراضى المد المستصلحة.

تحاول محافظة بيونغآن الجنوبية حاليا توفير موارد المياه اللازمة لحقول الارز على اراضي المد المستصلحة فى منطقة اونتشون عن طريق ربط خزان بيونغواون بخزان دوكزوا بشق نفق بينهما وجر مياه شبكة رى بيونغنام الى شبكة رى كييانغ. ولكن المسألة لن تحل بمثل هذا الاجراء وحده. فمن المفروض ان نبنى بركا للمياه وخزانات صغيرة ايضا على مقربة من اراضي المد المستصلحة.

سمعت بان احد البلدان قام بانشاء خزان للمياه فوق اراضي المد المستصلحة ويستخدم المياه منه. ان قضاء اونتشون فى محافظة بيونغآن الجنوبية هو ايضا يقوم الآن بانشاء خزان للمياه داخل اراضي المد التى تم استصلاحها. من المستحسن بناء خزانات المياه على هذا المنوال. اذا شحت الامطار من جراء تأثير الجبهة الباردة، قد يصعب الى حد ما ملء الخزان بالمياه اذا بنى داخل اراضي المد، ولكن يمكن ملؤه بالوسائل الاصطناعية حسبما نريد.

يتعين على ميدان الزراعة ان يضع مشروعا منظوريا يحدد اراضي المد التى يجب استصلاحها واين ينبغى بناء خزانات المياه لرى تلك الاراضي، وان ينخرط من الآن فى بناء خزانات المياه تلك.

ثم انه لا بد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بانتاج وتوفير الآلات الضرورية لاستصلاح واستعمال اراضي المد.

يتطلب استصلاح اراضي المد تنفيذ عدد كبير من المشاريع. فادخال نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة وحده يتطلب شق الاخاديد وطمر الانابيب فيها وغيرهما من المشاريع المعقدة. وبناء السدود على اراضي المد ايضا ليس بالعمل البسيط. فمن الصعب تنفيذ هذه المشاريع الضخمة بالعمل اليدوى عن طريق تعبئة اعداد غفيرة من الايدى العاملة. زد على ذلك ان حالة الايدى العاملة فى البلاد متأزمة للغاية فى الوقت الراهن من جراء التحاق عدد كبير من الشبان بالجيش الشعبي. لا يدع بعض العاملين فى حقل الزراعة سانحة الا ويطلبون فيها الايدى العاملة من الجنود المسرحين. ولكن من اين نأتى بهذا العدد الهائل من الايدى العاملة لنلبى طلباتهم كلها؟ من المفروض بنا ان نرسل الايدى العاملة من الجنود المسرحين الى المصانع والمؤسسات والمناطق السهلية التى تكثر فيها حقول الارز. فليس بمستطاعنا ارسال عدد كبير منهم الى مواقع استصلاح الاراضي المغمورة بالمد.

فلا بد، اذن، من مكننة جميع المشاريع المتعلقة باستصلاح اراضي المد. ولهذا الغرض، يجب صنع الآلات الضرورية وامداد تلك المشاريع بها. دعونا الآن نؤجل بحث مسألة انتاج السفن وما شابهها من التجهيزات اللازمة لاستصلاح اراضى المد واتخاذ الاجراءات اللازمة لها الى حين. ولكن علينا ان نتخذ الآن الاجراءات المتعلقة بانتاج الآلات اللازمة لتحويل اراضى المد المستصلحة الى اراض زراعية.

اولا، يجب انتاج الآلات الضرورية لحفر الاخاديد وطمر الانابيب المثقبة فى حقول الارز على اراضى المد المستصلحة والآلات اللازمة لتسوية الاراضي.

يتطلب حفر الاخاديد لطمر الانابيب جهودا جبارة وقدرا هائلا من الايدى العاملة اذا اردتم تنفيذه بالعمل اليدوى. ولكن بوسع الآلات ان تنفذ مثل هذا العمل بسهولة، نظرا لان اراضى المد خالية من الحجارة.

ثمة بلد يصنع ويستخدم حاليا حفارة للاخاديد، ويمكن بها حفر الارض الى عمق مترين. وبناء على التجارب التى اجريناها على استخدام تلك الآلة التى استوردنا عددا

منها من ذلك البلد، فقد كانت فعالة للغاية. وفى بلادنا ايضا يجب صنع مثل هذه الآلة.

ويجب مكننة جميع الاعمال الزراعية فى حقول الارز على اراضى المد.

الاراضى المتحصلة عن استصلاح اراضى المد تتميز بكونها سهولا مترامية الاطراف. لذلك، فان مكننة زراعة الارز فى هذه الحقول متيسرة كما نريد اذا توفرت لدينا مختلف الآلات الزراعية.

لقد كلفت قبل فترة طويلة مزرعة ٣ حزيران التعاونية فى قضاء اونتشون بمحافظة بيونغآن الجنوبية بمهمة يتعهد بموجبها كل فرد من المزارعين ثلاثة هكتارات من حقول الارز على اراضى المد عن طريق ادخال المكننة والكيمأة. لكن هذه المهمة لم تنفذ حتى الآن. ان العاملين المسؤولين للجنة الحزبية فى تلك المحافظة لم يذهبوا اليها مرة واحدة للاطلاع على الموقف فى عين المكان. وهذا امر بالغ الخطل.

الامين المسؤول للجنة الحزبية فى تلك المحافظة هو عضو فى اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية. اذا عين عضو اللجنة السياسية امينا مسؤولا للجنة الحزبية فى المحافظة، فمن ابسط واجباته ان يضع نصب عينيه ما نكلفه به من مهام ويسعى جاهدا الى انجازها. ولكنه تربع مكانه مغترا بنفسه ولم يسع حتى الى التعرف على كيفية تنفيذ المهمة المسندة الى هذه المزرعة.

لكى تنجح زراعة الارز فى اراضي المد، ينبغى تصحيح طريقة التفكير البالية وطريقة الارشاد القديمة لدى العاملين. سيصار فيما بعد، الى استصلاح ما مساحته ١٠ آلاف هكتار من اراضى المد سنويا فى بلادنا. وهذه ليست بالمساحة البسيطة على الاطلاق. يقال بان مساحة الاراضي المزروعة فى قضاء واحد من محافظة هامكيونغ الشمالية تبلغ عادة ٥ آلاف هكتار، وعليه فان استصلاح ١٠ آلاف هكتار من اراضي المد يساوى الحصول على حقول قضاءين اثنين من هذه المحافظة. وتلك الاراضى المنتزعة من البحر بمقدار عدة آلاف هكتار دفعة واحدة من خلال حجز اراضي المد بالسدود، لا يمكن ادارتها، كما ينبغى بالطرق القديمة التى اعتدناها عند ادارة الحقول ذات الرقع الصغيرة فى الماضي. ان الاخفاق سيكون حتما من نصيب اولئك العاملين الذين يحاولون ادارة قطع الارض الكبيرة بالاعتماد على تلك الطرق البالية فى التفكير والارشاد.

حرى بنا ان نفكر فى الزراعة الواسعة النطاق، بحيث تملك المزرعة الواحدة حوالى ألفى هكتار من الاراضي المزروعة ويتم فيها حرث حقول الارز والبذار والتعشيب والحصاد بواسطة الآلات الزراعية الحديثة ويجرى درس الحبوب فى الحقول عينها وتنقل منها الحبوب المدروسة وحدها. وعلى هذا النحو، يجب على المزارع الفرد ان يتعهد ٣ هكتارات من حقول الارز. اذا استمر الامر فيما بعد على ما هو عليه اليوم، اى المزارع الفرد يتعهد هكتارا واحدا فقط لا غير، سيترتب علينا ان نخصص ١٠٠ ألف من الايدى العاملة الرجالية لادارة الـ١٠٠ ألف هكتار من الاراضي المغمورة بالمد التى سيتم استصلاحها. وهذه ليست بالمسألة الهينة ابدا. حتى اذا فرضنا ان الزوج والزوجة كليهما يعملان، سيتعين فى هذه الحال ارسال ٥٠ ألف اسرة.

الواجب يقتضينا ان ندخل المكننة والكيمأة بنسبة مائة بالمائة فى زراعة الارز على اراضي المد المستصلحة، بحيث يستطيع الفرد الواحد من المزارعين ان يتعهد ٣ هكتارات على الاقل. ولهذا الغرض، لا بد من صنع وامداد الآلات الضرورية لذلك.

ان مكننة جميع الاعمال الزراعية بنسبة مائة بالمائة تتطلب، فضلا عن صنع الآلات الزراعية الحديثة باعداد كبيرة، تسوية الاراضي وانشاء الحقول القياسية. يجب تشكيل الحقول قطعا قياسية ذات وحدة مقدارها ٤٠ هكتار تقريبا، وتكليف كل جماعة من جماعات العمل بوحدة واحدة من الارض. اما ادارتها، فمن المستحسن ان يتولاها سائق الجرارة، يعاونه فى ذلك بعض المزارعين.

وفي سبيل انتاج وامداد ما يكفى من الآلات اللازمة لاستصلاح اراضى المد، ينبغى انشاء قاعدة لانتاجها.

من الانسب، فى رأيى، انشاء مصنع مختص بانتاج الآلات اللازمة لاستصلاح اراضى المد فى مدينة نامبو، او انتاج تلك الآلات فى مصنع مانكيونغداى للبلدوزرات الكائن فى بيونغ يانغ فى آن مع انتاج البلدوزرات. وبما ان هذا المصنع غير مشحون بالاعباء الآن، فبامكانه ان يصنع الآلات اللازمة لاستصلاح اراضى المد بالقدر المطلوب.

ان عددا غير قليل من مصانع الآلات لا يعمل الآن بكامل طاقته. فلا بد من تكليف كل منها بانتاج نوع واحد من الآلات اللازمة لاستصلاح اراضى المد بعد

تدعيمها. اذا دعمنا مصانع الآلات بعدد معين من المخارط الضخمة وما شابهها، يستطيع كل منها ان يصنع نوعا واحدا من الآلات اللازمة لاستصلاح اراضى المد. ومعهد ابحاث مكننة الزراعة التابع لاكاديمية العلوم الزراعية لا يقوم بأى عمل يستحق الذكر. فلا بد من تكليفه بصنع حفارة الاخاديد وما شابهها.

لا يجوز لنا ان نكلف لجنة الزراعة وحدها بمهمة انشاء مصنع مختص بانتاج الآلات الضرورية لاستصلاح اراضى المد، بل على المجلس التنفيذى ان يتخذ على مسؤوليته الاجراءات اللازمة لانشاء ذلك المصنع، بعد التشاور مع وزارة صناعة الآلات.

بعده، ينبغى اتخاذ ما يلزم من اجراءات لحل مسألة البذور.

فيما يكثر العاملون فى حقل الزراعة الحديث عن مسألة استصلاح اراضى المد، لا يولون مسألة تأمين بذور الارز الذى سيزرع فى اراضى المد المستصلحة الا قدرا ضئيلا من الاهتمام، وبالنتيجة، لا نجد فى حوزتنا حتى الآن بذور الارز المناسبة للزرع فى اراضى المد المستصلحة.

ينبغى ان نستنبط صنفا ممتازا من الارز القابل للبذر مباشرة فى حقول الارز على اراضى المد. اذ يمكن بالبذر المباشر اقتصاد قدر هائل من الايدى العاملة. لان البذار ممكن بالآلات ولا حاجة هناك الى نقل الاشتال وغرسها.

لكن الصنف المتأخر النضوج من الارز لا يمكن ان يزرع مباشرة فى الحقول. اذا زرع هذا الصنف مباشرة، تنخفض غلته. بناء على التجارب التى اجريت على الزرع المباشر للبذور المتأخرة النضوج لمدة حوالى عشر سنوات، فان غلة الهكتار الواحد تقل بمقدار ٥٠٠ كيلوغرام عن غلته حين يزرع الارز بطريقة انبات اشتاله فى المساكب الباردة. ففى مزرعة هواسونغ التعاونية فى حى ريونغسونغ بمدينة بيونغ يانغ ايضا، جاءت الغلة منخفضة نظرا لزرع صنف متأخر النضوج من "بذور ريونغسونغ" مباشرة فى الحقول. وسبب انخفاض الغلة عند الزرع المباشر للبذور المتأخرة النضوج واضح للعيان. اذا زرع هذا الصنف بعد انبات اشتاله فى المساكب الباردة، يمكن تقصير فترة النضوج بشهر واحد. ولكن اذا اردنا ان نزرعه مباشرة فى الحقول، فلا مفر من تأخير البذار شهرا واحدا على وجه التقريب، وبعد البذار ايضا

يستغرق تبرعم المزروعات فترة معينة، بحيث لا يمكن ضمان فترة النمو كما يجب. ولهذا السبب، لا ينضج الارز جيدا ولا تتفرع سيقانه وتتسنبل كما ينبغى. وبالتالى يقل عدد حبات الغرسة. هذا هو سبب انخفاض الغلة عند زرع البذور المتأخرة النضوج مباشرة فى الحقول.

بغية زرع الارز مباشرة فى الحقول، يجب الحصول على بذور ارز ملائمة لاراضي المد، صامدة للملوحة ومبكرة النضوج ومرتفعة الغلة. ينبغي تكليف اكاديمية العلوم الزراعية بمهمة اجراء الابحاث على هذه الاصناف من بذور الارز.

ان زرع الارز المهيأ للحقول الجافة فى حقول الارز على اراضى المد المستصلحة المجهزة بنظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة ليس بالامر السىء اطلاقا. اذا كنا لا نزرع الارز البعلى حاليا، فبسبب صعوبة تعشيبه ليس غير. ولكن، فى حال ادخل نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة وتوفرت لدينا مبيدات الاعشاب الضارة، فان زرع الارز البعلى امر لا بأس به فى نظرى. اذ يكفى هنا اجراء التعشيب بواسطة مبيدات الاعشاب الضارة بعد زرع الارز البعلى. واذا توفر لديكم مثل هذا الصنف من بذور الارز، فحسنا تفعلون ان زرعتموه هذا العام على سبيل التجربة.

وينبغي اصطفاء بذور الارز البعلى ايضا. ولا بد ان تكون هذه البذور ايضا صامدة للملوحة ومبكرة النضوج.

ومن المستنسب هنا استيراد صنف من بذور الارز المهيأ للحقول الجافة وتبلغ فترة نموه ١٢٠ ـ ١٣٠ يوما من الخارج. عليكم ان تسهروا على استيراد هذا الصنف من البذور.

يجب على الامناء المسؤولين والامناء الاقتصاديين للجان الحزبية فى المحافظات والعاملين فى اجهزة توجيه الزراعة ان ينكبوا بكليتهم على بحث كيفية حل المسائل المتعلقة بانشاء نظام الرى بالانابيب المثقبة المطمورة، وتوفير موارد المياه، وانتاج الآلات اللازمة لاستصلاح اراضي المد، وتسوية الاراضى، والحصول على الاصناف المبكرة النضوج من الارز لزرعها فى اراضى المد المستصلحة وفقا للاتجاه الذى ذكرته آنفا. اننا ننوى بحث هذه المسائل بالتفصيل فى اللجنة السياسية للجنة المركزية للحزب بعد شهر.

ومن الضرورة بمكان استصلاح اراضي المد ببعد نظر من الآن فصاعدا.

فيما تقل مساحة الاراضى المزروعة فى بلادنا، يزداد عدد السكان باستمرار. فمن واجبنا، والحال هذه، ان نولى مسألة الغذاء اعمق الاهتمام. لقد اعتمدنا، حتى الآن، فى حل مسألة الغذاء، طريقة زيادة غلة الوحدة الواحدة من الارض عن طريق استثمار مساحة الاراضى الزراعية القائمة الى اقصى حد. ولكن هذه الطريقة وحدها غير كافية لحل مسألة الغذاء.

ففى سبيل حل مسألة الغذاء حلا وافيا بالمراد فى المستقبل، لا بد من الحصول على مساحة شاسعة من الاراضى الجديدة، فى آن مع الاستفادة من مساحة الاراضى الزراعية القائمة الى اقصى حد. اذا لم نمض باطراد فى الحصول على اراض جديدة، لن نستطيع ان نعيل السكان المتكاثرين مع مرور الايام. واذا سار الامر على هذا المنوال، فلسوف تتحول بلادنا من بلد مكتف ذاتيا لجهة الحبوب الغذائية الى بلد مستورد للحبوب. من هنا، فاننا مدعوون الى النضال للحصول على اراض جديدة ببعد نظر.

بيد اننا لا نجد الآن اراض جديدة قابلة للزراعة الا فى الاراضى المغمورة بالمد. فى اوروبا يوجد بلد ينكب على استصلاح اراضى المد على قدم وساق. ارى انه علينا نحن ايضا ان نحذو حذوه فى استصلاح اراضى المد. يقال بان البلد المذكور يحصل على الاراضي الجديدة بعد بناء سدود داخل البحر حتى على عمق ٨٠ مترا بواسطة احجار يستوردها من بلد آخر لقاء مبالغ طائلة من العملة الاجنبية. وعلينا نحن ايضا فى المستقبل ان نقيم السدود داخل البحر الغربى حتى على اعماق اعمق مما هى الآن. واذا ما عملنا مثل ذلك البلد، فسيكون متاحا لنا ان نسد اراضى المد حتى الى مسافة تبعد ٥٠ ميلا عن البر. يتوجب على العاملين المختصين ان يدرسوا هذه المسألة. بلغني ان فى قضاء كوميا بمحافظة هامكيونغ الجنوبية ايضا اراض مغمورة بالمد صالحة للاستصلاح. فلا بد من استصلاحها ايضا.

ان هدف نضالنا هو زيادة مساحة حقول الارز فى بلادنا الى ٦٥٠ ألف هكتار خلال فترة الخطة السباعية الثانية. وبغية تحقيق هذا الهدف، ينبغى استصلاح ١٠٠ ألف هكتار من اراضى المد وتحويل ٧٠ ألف هكتار منها الى حقول للارز ابان الخطة

المنظورية الجديدة. اذا انشئت السدود على اراضي المد، لا تعود مسألة تحويلها الى حقول للارز وزرعها بمشكلة بالغة الصعوبة.

اذا حصلنا على ٧٠ ألف هكتار من حقول الارز من خلال استصلاح اراضي المد، يمكننا جنى ما مقداره ٤٢٠ ألف طن من الحبوب حتى على فرض انتاج ٦ اطنان فى كل هكتار. وهذه الكمية من الحبوب تكفى لاطعام ٦ر١ مليون نسمة طوال سنة كاملة، حتى على فرض ان الفرد الواحد من السكان يستهلك ٢٦٠ كغ فى السنة. وبهذه الطريقة يتسنى حل مسألة الغذاء للسكان المتزايدين خلال فترة الخطة المنظورية الجديدة.

يتوجب علينا هذا العام ان نقوم بتسوية حوالى ١٠ آلاف هكتار من اراضى المد التى بقيت سباتا بعد استصلاحها حتى يمكن زرعها اعتبارا من العام القادم. يقولون بان مساحة اراضى المد المتروكة من دون استعمال بعد استصلاحها تبلغ ٦٤٨٥ هكتارا. ولكننا سنجد انها تصل الى حوالى ١٠ آلاف هكتار اذا ما تحرينا الامور بدقة. اذا تعذر عليكم حقا ان تجدوا ١٠ آلاف هكتار، فعليكم على الاقل ان تأخذوا الـ٧ آلاف هكتار تقريبا بين ايديكم وتجعلوها قابلة للزراعة ابتداء من العام القادم. ومن المفروض بكم ان تستصلحوا اراضي المد بمعدل ١٠ آلاف هكتار سنويا على مدى عدة سنوات، اعتبارا من العام القادم، وتباشروا الزراعة فيها فى العام التالى للاستصلاح، وخلال السنوات الاخيرة من الخطة السباعية، يجب استصلاح ٢٠ ألف هكتار كل سنة واستعمال ١٠ آلاف هكتار منها للزراعة فى العام التالى للاستصلاح. هذا هو السبيل الوحيد الى استصلاح ١٠٠ ألف هكتار من اراضي المد، كما هو ملحوظ فى الخطة المنظورية الجديدة، وتحقيق الهدف النضالى المتمثل فى انشاء ٧٠ ألف هكتار من حقول الارز على اراضى المد.

لكن استصلاح ١٠ آلاف هكتار من اراضي المد سنويا ليس بالامر السهل على الاطلاق. سيكون ذلك متعذرا اذا جرى استصلاحها بالطرق اليدوية، كما هى الحال الآن. فمن واجبكم ان تفكروا فى تسهيل عملية استصلاحها عن طريق صنع الآلات. اذا توفر لديكم الاسمنت بكميات كبيرة، ففى وسعكم ان تهينوا عملكم وذلك بصنع الكتل الاسمنتية ونقلها بالسفن وتكديسها فوق بعضها البعض. وهكذا، اذا ما استخدمتم الكتل

الاسمنتية او الحجارة، فسيكون فى مقدوركم ان تستصلحوا مساحة كبيرة من اراضي المد خلال سنوات قليلة.

من واجب لجنة الزراعة ان تستنبط طريقة ممتازة لحجز اراضى المد بالسدود، من خلال عقد اجتماع استشارى للعاملين فى الميادين المختصة، واجراء نقاش واسع مع ذوى الخبرة فى هذا المجال، ودراسة تجارب البلدان الاخرى ايضا.

وعلى احد نواب رئيس لجنة الزراعة ان يتولى مسؤولية توجيه استصلاح اراضى المد. لقد قدم الي اقتراح باقامة مصلحة عامة لاستصلاح اراضي المد. ولكن المسألة لن تحل بمجرد اقامة مثل هذه المصلحة وتعيين رئيس لها. المسألة لا تكمن فى انشاء الجهاز، بل فى استصلاح اراضى المد فعلا.

ان النجاح فى استصلاح اراضي المد متوقف على كيفية ضمان الدولة لهذا العمل ومراقبة اجهزة السلطة المحلية وكيفية التحريض من قبل منظمات الحزب المحلية. لقد اجادت منظمات الحزب المحلية التحريض على هذا العمل لمدة معينة، لكنها ركنته جانبا هذه الايام.

ينبغى ارجاع كافة مؤسسات استصلاح اراضي المد التابعة لمصلحة ادارة مشاريع اراضي المد والرى الى مواقعها الاصلية وسحبها من التعبئة المؤقتة. والمؤسسة العامة لمشروع بناء شبكة رى آمروكانغ التى تمت تعبئتها فى مشروع بناء خزان نامدونغ للمياه فى العام الماضي، يجب ان تعود الى موقعها الاصلي حالما تفرغ من ذلك المشروع.

ينبغى وضع خطة منظورية لاستصلاح اراضي المد وطرحها على بساط البحث فى خريف هذا العام، واعتبارا من العام القادم، يجب استصلاح اراضى المد بموجب تلك الخطة.

اما مسألة بناء البيوت السكنية التى اقترحتها محافظة بيونغآن الجنوبية، فلا حل لها، بنظرى، الا بانشاء قواعد لمواد البناء فى المحافظة على جناح السرعة. ما دامت محافظة بيونغآن الجنوبية محافظة كبيرة، فان كثيرا من المشاريع الواجب تنفيذها تنتظرها. لذا، لا بد من انشاء قواعد لمواد البناء فيها. وحسنا ان انشئت واحدة من هذه

القواعد فى منطقة نامبو واخرى فى منطقة آنزو.

وفى محافظة بيونغآن الشمالية، ينبغى انشاء قاعدة لمواد البناء فى منطقة زونغزو الواقعة وسط المحافظة.

ومن الضرورى القضاء على ظاهرة الحاق الضرر بالاراضى الزراعية قضاء مبرما.

كل شبر من الارض ثروة قيمة بالنسبة لبلادنا المحدودة الاراضى الزراعية. لكن ظواهر الحاق الضرر بالاراضى الزراعية، ما زالت قائمة. وبالامس ايضا، اقترح الجيش الشعبى استعمال مساحة معينة من الحقول لاغراض البناء، فامرت ببناء البيوت على اراضى غير مزروعة، مثل سفوح التلال. من الآن فصاعدا، يجب ممارسة مراقبة صارمة حتى لا تشيد اية بيوت على الاراضى الزراعية.

وثمة ظاهرة اخرى هى غرس اعداد كبيرة من الاشجار على جانبى الطرق بغرض التجميل. ينبغى الاقلاع عن مثل هذه الممارسات.

كما ينبغي القضاء على ظاهرة تحويل الاراضى الزراعية الى بساتين للفاكهة. كثيرا ما يسعى الناس هذه الايام الى تحويل الحقول الى بساتين للفاكهة، اذا وجدوا فى تعهدها صعوبة ما. هذا امر غير مسموح بالمرة. لا يمكن ان يعيش الناس على الفاكهة بدل الارز. ليس مطلوبا منكم ان تحاولوا زيادة مساحة بساتين الفاكهة، بل عليكم ان تعتنوا جيدا بساتين الفاكهة القائمة. ومجرد الحفاظ على مساحة بساتين الفاكهة القائمة كفيل بزيادة انتاج الفاكهة بشكل ملحوظ وتزويد الشعب بما يكفى منها، على شرط ان تعتمدوا نظام التسميد السليم وتقوموا بتأصيل الاصناف وبقطع اشجار الفواكه المسنة وغرس اخرى جديدة مكانها.

حول زيادة ايرادات الميزانية المحلية

خطاب القى فى الاجتماع المشترك للجنة السياسية للجنة
الحزب المركزية واللجنة الشعبية المركزية
١١ نيسان ١٩٧٨

قدم وزير المالية تقريره عن حالة تنفيذ ميزانية الدولة لعام ١٩٧٧ وعن ميزانية الدولة لعام ١٩٧٨. ولكن يبدو لى ان الميزانية المحلية لهذا العام قد وضعت اوطأ مما يجب.

فلا بد من اعادة وضعها بحجم اعلى. فلا يجوز لكم الاكتفاء بتغطية رواتب العمال والموظفين والقيام ببعض مشاريع البناء بواسطة ريع مصانع الصناعة المحلية، بل ينبغي ان تفكروا فى التقدم خطوة اخرى الى الامام. يجب وضع الميزانية المحلية بحجم اعلى بحيث يمكن انتاج كمية كبيرة من البضائع الاستهلاكية، بما فيها الخردوات، وزيادة مرافق الخدمات العامة وتحسين عمل الخدمات فى المناطق المحلية.

انها لنقيصة كبيرة ان لا تكثر لدينا حاليا الخرضوات اليومية وان تكون شبكة الخدمات العامة على هذه الدرجة من الضآلة. يجب على العاملين ان يدرسوا مليا كيفية التخلص من هذه النقيصة بسرعة.

في المجتمع الرأسمالى، تكثر الخرضوات اليومية لان الافراد يصنعونها ويعرضونها للبيع كل بمفرده بغرض كسب الرزق. اما فى بلادنا، فصنع الحاجيات اليومية محصور فى اطار بعض المصانع الكبيرة وحدها، بحيث تحدث ظاهرة نفاد

فراشى الاسنان على نطاق البلاد كلها اذا قصر مصنع فراشى الاسنان فى الانتاج، وظاهرة نفاد عيدان الثقاب فى كل ارجاء البلاد اذا لم ينتجها المصنع المختص.

ومرافق الخدمات العامة قليلة هى الاخرى فى بلادنا. ذكر احد زوارنا الاجانب، وهو من بلد رأسمالى، بأن بلده يشكو من تخمة فى عدد المطاعم والخمارات ومحلات التصليح وما شابهها. طبعا، لا ضرورة هناك للاسراف فى انشاء مرافق الخدمات العامة فى المجتمع الاشتراكى، مثلما هو الامر فى المجتمع الرأسمالى، ولكن لا يجوز، مع ذلك، ان تكون اقل من اللازم.

اننى اجهد ذهنى فى الآونة الاخيرة من كل الجوانب بحثا عن سبل لصنع الحاجيات اليومية بالجملة وتحسين الخدمات العامة. واود ان اكتب، فيما بعد، موضوعات عن التجارة. اولا، يجب على جميع العاملين ان يدرسوا بعمق المؤلف الذى صدر مؤخرا بعنوان "فى تحسين وتعزيز العمل فى حقل التجارة"، وهو نص الخطاب الذى القيته فى الاجتماع الاستشارى لرؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات فى اليوم الثامن من نيسان عام ١٩٦٢. يعالج هذا الخطاب مسألة اجادة امداد الحاجيات اليومية ومسألة انشاء مرافق الخدمات العامة على الوجه الصحيح وادارتها جيدا.

واحدى الوسائل الهامة لزيادة انتاج البضائع المختلفة، بما فيها الخرضوات، وتحسين الخدمات العامة هى رفع حجم الميزانية المحلية بحيث تكسب اجهزة السلطة المحلية مزيدا من الاموال وتقدمها الى الدولة فيما هى تسد بنفسها حاجات الشعب المعيشية. ان رفع حجم الميزانية المحلية هو الذى سيجعل العاملين فى اجهزة السلطة المحلية يضاعفون من البناء والانتاج وصولا الى تنفيذها ويقبلون على العمل بجد، مظهرين مبادرة خلاقة، لكسب المزيد من الاموال. وبهذا الشكل، ستتدفق المزيد من الحاجيات اليومية وسيكون الشعب مرتاحا فى معيشته.

تزخر المناطق المحلية بالمصادر التى تتيح لها زيادة انتاج الخرضوات وغيرها من البضائع الاستهلاكية، فضلا عن الموارد المالية. فيمكن صنع الموائد واوانى تصويل الحبوب والمكانس وما شابهها وعرضها للبيع وقطف الفواكه البرية، مثل العنبيات، وبيعها. وحتى لو تم تحويل النسف الوافرة فى جبل فى بايكدو الى

اشياء قابلة للبيع، يمكن كسب قدر غير يسير من الاموال.

مهما يكن من امر، فان رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية لا يشغلون اذهانهم ولا يسعون جاهدين الى كسب المزيد من الاموال. يقال بان ربات البيوت فى القرى المنجمية يقضين الآن ايامهن بلا عمل من غير ان يجدن شيئا يعملنه. وهذا لعمرى امر مناف للعقل. تحدث مثل هذه الظواهر، لان العاملين لا يظهرون مبادرة خلاقة ويتوانون فى تنظيم العمل. لو انهم نظموا، مثلا، تعاونيات انتاجية او فرق عمل من ربات البيوت لاستطاعوا ان يضمنوا لهن العمل بالتأكيد. وحتى لو لم يكن هناك فعلا اى عمل يمكن اسناده اليهن، فلا بأس ان كلفن بزرع الليف.

اننا نرى ان عاملينا يتكاسلون فى العمل خلافا لما يفعل الناس فى المجتمع الرأسمالى. خذوا صيد السمك مثلا، الصيادون فى المجتمع الرأسمالى يكدون ويجهدون لصيد المزيد من السمك، حتى ولو سمكة واحدة، لانهم لا يستطيعون اعالة اسرهم اذا لم يصيدوا السمك ويبيعوه. الا ان رجالنا لا يجهدون انفسهم لزيادة المصيد من السمك، ولو كانت فى البحر اسراب هائلة من السمك، لانه لا يساورهم ادنى قلق بشأن المأكل والمعيشة. جميع الناس فى بلادنا لا يحملون هم المأكل والمعيشة، لان الدولة تقدم الحبوب الغذائية الى العمال والموظفين بثمن زهيد اقرب ما يكون الى المجان، بغض النظر عن مقدار العمل الذى ينجزونه. ولهذا السبب، فهم لا يعملون بجد واجتهاد، مثلما يفعل الناس فى المجتمع الرأسمالى. لذلك، اقترح بعض العاملين مرارا فى الماضى الغاء نظام تموين الحبوب وبيعها بسعرها الاصلى. اذا فعلنا ذلك، فمن المؤكد ان يعمل الناس بجهد اكبر لكسب القوت. ولكن، اذا جعلنا كل فرد من الناس يشترى ما يأكله، من غير ان تقدم الدولة له الحبوب، فقد لا تتأثر بذلك الاسرة الصغيرة، ولكن الاسرة الكثيرة الافراد والقليلة الايدى العاملة ستعانى مصاعب معيشية من جراء ذلك. لهذا، قلت لهم بان نظام تموين الحبوب المطبق فى بلادنا نظام رائع يتيح لجميع الناس ان يعيشوا فى هناء من غير ان يساورهم ادنى هم لجهة الغذاء. فلا بد من البحث عن طريقة اخرى، بدلا من التفكير فى الغائه.

من اجل زيادة ايرادات الميزانية المحلية وجعل الخرضوات وغيرها من البضائع الاستهلاكية الشعبية تتدفق بكميات كبيرة، لا مندوحة عن تطوير الصناعة المحلية اكثر فاكثر.

ان الصناعة المحلية لا تجنى الا القليل من الارباح فى الوقت الراهن. فمن واجب المجلس التنفيذى ان يجعل خطة كسب الاموال لهذا العام اكبر منها فى العام الماضي بمرة ونصف او مرتين فى مجال الصناعة المحلية، وذلك من خلال استدعاء رؤساء اللجان الادارية ومدراء المصالح العامة للصناعة المحلية فى المحافظات واجراء مشاورات مستفيضة معهم. وينبغى زيادة اعتمادات البناء الاساسي للمناطق المحلية حتى تقوم تلك المناطق بنفسها ببناء المصانع اللازمة او تعزيز المصانع القائمة لديها حسب الحاجة. وعلاوة على ذلك، ينبغى اقتطاع ما مقداره ٢ الى ٣ بالمائة من المواد الخام واللوازم الضرورية لانتاج البضائع الاستهلاكية الشعبية التى تصنعها الصناعة المركزية، واعطاؤه الى الصناعة المحلية خارج خطة الدولة.

ومن الاهمية بمكان زيادة الايرادات من الخدمات العامة عن طريق توسيع شبكة الخدمات وتحسين عمل الخدمات.

يشتمل هذا الحقل على احتياطيات كبيرة لكسب الاموال. فحتى لو عرضنا المياه المعدنية الغزيرة فى بلادنا للبيع، يمكننا كسب مبالغ طائلة من المال. اذا عرضت المياه المعدنية معبأة فى زجاجات للبيع فى عربات القطار، فان جميع المسافرين سيشترونها حينما يشعرون بالعطش. ان مياه كانغسو المعدنية تساعد على الهضم، ولا يشكو المرء عسر الهضم اذا شربها. لقد انشأنا فى كانغسو معملا رائعا للمياه المعدنية، وكلفنا مدينة بيونغ يانغ بادارته. ولكن العاملين فى هذه المدينة قصروا فى ادارته حتى الآن، مدعين بانها لا تلاقى رواجا كبيرا. فكلفت الامين المسؤول للجنة الحزبية فى مدينة دايآن، الذى عين حديثا فى ذلك المنصب، بمهمة ترتيب امور هذا المصنع اولا وقبل غيره.

وينبغى تنظيم العمل لصنع المواد الغذائية وبيعها على نطاق واسع. يجب تحويل المنتجات البحرية او الزراعية وبيعها حسبما يتوفر فى كل منطقة تبعا لخصائصها. فى السابق، كانت تباع بكثرة مأكولات، مثل برغوث البحر الاسود المملح والقريدس

المملح والمخللات المصنوعة من اوراق الفلفل واوراق السمسم والثوم. ولكن نادرا ما نجد مثل هذه المواد الغذائية المصنعة فى الايام الاخيرة.

وينبغى صنع الشعرية والارز والخبز ايضا وبيعها.

اما الشعرية فيمكننا ان نجعل الناس يشترونها ويتناولونها حسبما يشتهون اذا وفرنا عدة عشرات آلاف طن من طحين القمح او طحين البطاطا. ينبغى تشغيل المطاعم على نطاق واسع حتى ولو اضطرت الدولة الى امدادها بكمية معينة من الحبوب.

فى الايام الخوالى، كان باعة طبيخ الارز يكسبون مبالغ كبيرة من المال. لذلك، كنا نجد فى الماضي كثيرا من الناس يبيعون طبيخ الارز فى النزل فى بلادنا. لذلك، ونظرا لان مدبرى شؤون النزل كانوا يكسبون اموالا طائلة، فقد ساواهم بعض العاملين بالتجار من حيث الوضع الاجتماعى فى الايام الماضية. وهذا خطأ. حينما زرت محافظة بيونغآن الشمالية عام ١٩٧١، اطلعت على مسألة وضع الناس الاجتماعى. فوجدت انه قد صنف عدد كبير من مدبرى شؤون النزل السابقين كتجار من حيث الوضع الاجتماعى. فأكدت بان هولاء الاشخاص ليسوا تجارا، بل هم اشبه بالحرفيين ويدخلون فى عداد البروليتاريا.

وينبغى صنع وبيع المرطبات، مثل البوظة والمثلوجات والشراب، بالجملة وبيع الذرة المسلوقة والبطاطا الحلوة المشوية حسب المواسم.

اذا دعونا الى بيع الذرة المسلوقة او البطاطا الحلوة المشوية، يطلب بعض العاملين ادراج ذلك فى الخطة. طبعا، هذا اجراء لا غنى عنه. ولكن المسألة لا تكمن فى ادراجه او عدم ادراجه فى الخطة، بل فى افتقار العاملين الى الحماسة وعدم اظهار المبادرة الخلاقة فى العمل. حسبهم ان يجهدوا انفسهم فى زرع الذرة ولو عند اطراف حقول الخضار، ليجدوا ان فى مقدورهم تماما الحصول على ما يكفى من عرانيس الذرة لبيعها مسلوقة فى الشوارع. اما البطاطا الحلوة المعدة للبيع مشوية، فيمكنهم الحصول عليها هى الاخرى قدرما يشاؤون، اذا عرفوا كيف يستثمرون جيدا الحقول المنحدرة او الاراضى غير المزروعة. لذا، فان اهم من اى شىء آخر هو ان يشغل العاملون اذهانهم ويعملوا بمبادرة خلاقة.

وفى سبيل تحسين عمل الخدمات العامة، لا بد من توسيع شبكاتها بما يناسب عدد السكان.

ان مرافق الخدمات العامة القائمة تقل عن العدد المطلوب. فحرى بكم ان تزودوا المناطق المحلية بالمواد واللوازم حتى يمكنها ان تبنى مزيدا من مرافق الخدمات اللازمة لها بقواها الذاتية. ولا يجوز ان ترفضوا بناء المزيد من مطاعم الشعرية وما اليها. صحيح انه ينبغى الحرص على بناء المدارس بالقوى الذاتية وبناء الجسور ايضا بحرية فى المناطق المحلية، انما لا يجوز تقييد حرية المناطق المحلية بحيث يتعذر عليها بناء مرافق، كالمرافق الصحية مثلا، كما تشاء، بحجة التخطيط الموحد والتخطيط المفصل. اما بخصوص البناء العشوائى، فيكفى لمعالجته ان نفحص الامر فيما بعد ونوجه النقد ونسهر على تصحيح الاخطاء.

وينبغى اقامة المزيد من مرافق التسهيلات المختلفة، مثل محلات التصليح والمغاسل والحمامات وصالونات الحلاقة.

وبصدد ادارة هذه المرافق، من المستحسن ان يعهد الى فرق العمل من ربات البيوت او الى التعاونيات التسهيلية بتنظيم عدد كبير منها، بدلا من السعى الى تشغيلها كلها من قبل الدولة. ان احسنت فرق العمل من ربات البيوت او التعاونيات التسهيلية ادارتها، فقد يكون ذلك افضل لنا. فحين يتعين على الذين يعملون فى التعاونيات ان يشتروا حبوبهم الغذائية بما يكسبونه من دخل، فقد يجتهدون اكثر فى العمل ويحسنون نوعية الخدمة التى يقدمونها لكسب المزيد من المال.

وتنظيم فرق العمل من ربات البيوت وادارتها ليس بالامر الصعب. اذا اردتم تنظيم فرقة عمل من ربات البيوت للحلاقة مثلا، يكفى لذلك ان تقيموا صالون حلاقة فى الطابق الارضى لعمارة سكنية وتجعلوا ربات البيوت غير المشتغلات يعملن فيها، فيتقاسمن فيما بينهن دخل صالون الحلاقة، بعد اقتطاع جزء منه للدولة. وبالاضافة الى ذلك، هناك اعمال كثيرة يمكن ان تنظم لها فرق العمل من ربات البيوت، مثل تحويل المواد الغذائية وخياطة الملابس وتصليح الحاجيات اليومية وادارة الحمامات والمغاسل. فبتنظيم فرق العمل من ربات البيوت على نطاق واسع

واجادة ادارتها، يمكن حل الكثير من المشاكل.

الحاصل الآن هو ان ايرادات الميزانية تتأمن اساسا من خلال بيع البضائع ذات العائدات الكبيرة، كالاقمشة مثلا. لا يجوز الاتكال على ذلك وحده، بل ينبغي الحرص على توسيع شبكة الخدمات التسهيلية وكسب المزيد من الاموال منها. وتنظيم وادارة فرق العمل من ربات البيوت او التعاونيات التسهيلية باعداد كبيرة، من شأنه ان يضاعف ايرادات الدولة ويضمن التسهيلات اللازمة لمعيشة الشعب بصورة افضل. اعطيكم مثلا. ان بعض المدن واحياء العمال تزود سكانها بفحم الانتراسيت على شكل دقيق فى الوقت الحاضر، ولكن اذا نظمت فرق عمل من ربات البيوت او تعاونيات تسهيلية لصنع هذا الفحم على شكل قوالب مثقبة قبل تموينها، ستغدو الشوارع انظف ويتوقف اهدار الفحم وسيكون الشعب مرتاحا اكثر فى معيشته.

ولا داعى لتكليف لجان ووزارات المجلس التنفيذى بمهمة تنظيم فرق العمل من ربات البيوت والتعاونيات التسهيلية، بل يكفى ان يذهب العاملون فى حقل التجارة الى احياء العمال والقرى المنجمية ليعملوا على تنظيمها بانفسهم.

كثيرا ما يشكى الآن من ان الحمامات وصالونات الحلاقة الموجودة فى المصانع والمؤسسات تفتقر الى النظافة. فمن المستحسن، فى رأيى، ان يعهد بهذه المرافق ايضا الى فرق العمل من ربات البيوت او التعاونيات التسهيلية.

اما المواد واللوازم والتجهيزات الضرورية لتشغيل فرق العمل من ربات البيوت والتعاونيات التسهيلية، فينبغى ان تؤمنها الدولة لها. اما الاشياء اللازمة الاخرى، فينبغى ان تشتريها الشبكة التجارية بنفسها.

ينبغى فرض حصة كبيرة من ميزانية الدولة لهذا العام على ايرادات الميزانية المحلية حتى يملأ رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات وقتهم بالعمل.

فنظرا لضآلة الحصة المطلوبة من الميزانية المحلية فى الماضى، اصبح رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات يملكون نظرة خاطئة حيال نظام الميزانية المحلية. ان تصغير الحصة المفروضة على الميزانية المحلية، بدلا من تكبيرها بحيث يجد رؤساء اللجان اولئك ما يعملونه باستمرار، جعلهم يعتبرون تنفيذ

تلك الميزانية سهلا مثل شربة الماء. فى الجيش الشعبي، اذا ما تلقى آمرو الفرق او الافواج مهمة تدريب على الرمى بالذخيرة الحية، تجدهم يركضون هنا وهناك ويشغلون بالهم كثيرا لضمان النجاح فى انجازها. لكن رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات يستهينون بالواجبات المسندة اليهم فى اطار الميزانية المحلية. فبين العاملين فى اجهزة السلطة المحلية نادرا ما تجد، حاليا، من يسعى جاهدا الى صنع الخرضوات من الفضلات الصادرة عن المصانع الكبيرة التابعة للصناعة المركزية وعرضها للبيع.

ان الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى المحافظات يعملون الآن فى حركة متصلة نوعا ما، لانهم اصبحوا يضطلعون بالصناعة المركزية وادفع عجلتها بنفسى، واضعا اياها فى قبضتى تماما. الا ان رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات يؤثرون الجلوس والتفرج على الامور فقط، ولا يؤدون دور سادة المحافظات كما ينبغى. انهم يقفون مكتوفى الايدى حتى ولو اختفى البيض فى مناطقهم، ولا يعنيهم الامر كثيرا حتى وان ارتفع سعر البيض. ان رؤساء اللجان الشعبية ورؤساء اللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية لا يتوجهون الى الريف ولو مرة واحدة لالقاء محاضرة عامة عن تربية الدجاج والارانب وغيرها من الحيوانات الداجنة باعداد كبيرة، ولا يفكرون ابدا فى حل مسألة الاعلاف البروتينية عن طريق تكاثر الخراطين.

ينبغى تكليف رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات بواجبات انتاج واستهلاك مقادير كبيرة حتى ينهمكوا فى العمل بجد واجتهاد لانجازها. ومن ثم يجب على قسم الشؤون الاقتصادية الثانى لدى اللجنة الحزبية فى المحافظة ان يساعدهم مساعدة فعالة لكى يعملوا على الوجه المنشود.

على المجلس التنفيذى ان يعيد وضع خطة رفع حجم الميزانية المحلية حسب الاتجاه الذى اشرت اليه اليوم. ومن المفيد هنا ان يصار الى تنظيم مناقشة مستفيضة حول رفع حجم الميزانية المحلية بمشاركة العاملين المسؤولين فى المجلس التنفيذى ونواب رئيس اللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية ورؤساء اللجان الادارية فى كل المحافظات والعاملين فى قسم الشؤون الاقتصادية الثانى للجنة المركزية للحزب.

حديث مع وفد اللجنة اليابانية لمساندة توحيد كوريا المستقل والسلمى

١٧ نيسان ١٩٧٨

اننى جد مسرور لزيارتكم بلادنا، وارحب بكم ترحيبا حارا.

كما اننى ممتن لكم جدا على ارسالكم رسالة التهنئة والهدية الي بمناسبة عيد ميلادى وعلى جهودكم الدؤوبة فى سبيل توطيد اواصر الصداقة والتضامن بين الشعبين الكورى واليابانى.

بما انكم تزورون بلادنا مرارا كثيرة، فلا اريد ان اطيل حديثى هذه المرة.

منذ زيارة السيد رئيس الوفد الى بلادنا فى عام ١٩٧٦، لم يحدث عندنا اى تبدل بارز.

فى العام الماضي، استطعنا ان نحل تماما مشكلة الضغط الذى كان قد نشأ مؤقتا فى بعض الميادين الاقتصادية فى مجرى تنفيذ الخطة السداسية للاقتصاد الوطنى. والموسم الزراعى ايضا كان جيدا فى العام الماضي.

ونحن الآن بصدد تنفيذ الخطة السباعية الثانية فى بلادنا. والعام الجارى هو اول اعوام هذه الخطة. ومنذ ان وضعت الخطة موضع التنفيذ، تسير الامور على خير ما يرام فى كل ميادين الاقتصاد الوطني.

اعتبارا من يوم غد، ستبدأ الدورة الثانية لمجلس الشعب الاعلى السادس. كان من المقرر ان تعقد هذه الدورة فى التاسع عشر من الشهر الجارى. ولكننا قدمنا تاريخ انعقادها يوما واحدا نظرا لان رئيس احد البلدان سيزور بلادنا فى اليوم الحادى والعشرين.

في هذه الدورة سيتم اقرار قانون العمل الاشتراكى. وعندئذ، ستكون بلادنا اول دولة فى العالم تملك افضل قانون اشتراكى للعمل.

يستأثر اقرار هذا القانون ببالغ الاهمية. ذلك انه ضرورة لا غنى عنها لاجادة تربية جميع الناس على حب العمل. والانسان انما يغير وعيه الفكرى ويخلق ثروات المجتمع المادية من خلال العمل.

ارى انكم تهتمون بقانون العمل الاشتراكى، وهذا بديهى لانكم تقودون حركة عمالية.

اننا شاكرون لكم دائما على تأييدكم ومساندتكم الايجابيين لشعبنا فى نضاله من اجل توحيد الوطن. كما اننا راضون تمام الرضا عن مباحثاتكم الاخيرة مع عاملينا المختصين بصدد مختلف المسائل المتعلقة بتأييد قضية شعبنا فى توحيد الوطن.

يقول المثل الكورى: "ليس ثمة شجرة تمتنع على عشر ضربات فأس". وبالمثل، اذا واصلتم النضال تأييدا لقضية شعبنا فى توحيد الوطن، فسوف تقطفون ثمارا طيبة. هذا امر مؤكد وحتمى فى نظرى.

ان نضال الشعب الكورى يرتبط ارتباطا وثيقا بنضال الشعب اليابانى. فاذا ما نمت القوى التقدمية وانتصرت الحركة العمالية فى اليابان، سيصبح توحيد كوريا سهل التحقيق.

وكما قلت حين جاءت الى بلادنا مجموعة نواب الدايت المتعاطفين من الحزب الديمقراطى الليبرالى اليابانى فى عام ١٩٧٥، ان "سلطة" باك جونغ هى فى جنوبى كوريا لا يمكن ان تحافظ على وجودها لو لا تأييد احد اثنين - الامبريالية الامريكية والرجعية اليابانية.

اننا نؤيد تأييدا ايجابيا نضال الشعب اليابانى. فنضال الشعب اليابانى هو فى منزلة نضال شعبنا بالذات. سوف نمضى قدما الى ما لا نهاية فى النضال يدا بيد مع الشعب اليابانى.

ان الوضع فى بلادنا حاليا بالغ التوتر. فالرئيس الامريكى كارتر لم ينفذ وعوده الانتخابية العلنية بشأن سحب القوات الامريكية من جنوبى كوريا، والامبريالية الامريكية ماضية فى اجراء التدريبات العسكرية فى جنوبى كوريا.

تملك القوات الامريكية اماكن كثيرة للتدريب على القصف الجوى بالقرب من

جزيرة اوكيناوا ايضا. فما الداعى، اذن، لاجراء التدريبات على القصف فى جنوبى كوريا بالذات؟ فحتى بعد تسلم كارتر مقاليد الرئاسة، لم تكف قاذفات القنابل الستراتيجية "ب ـ ٥٢" التابعة للقوات الجوية الامريكية عن الطيران الى جنوبى كوريا فى نطاق التدريبات على القصف الجوى.

وخلال هذا العام وحده، قامت هذه الطائرات بعشرات الطلعات من جزيرة اوكيناوا الى خليج آسان فى جنوبى كوريا للتدريب على القصف. ومؤخرا اجريت "التدريبات العملياتية الكورية الجنوبية - الامريكية المشتركة" الواسعة النطاق. وكان الهدف من ذلك هو التهويل علينا وتخويف الشعب فى جنوبى كوريا. ولكن العدو عاجز عن منع نمو القوى الثورية واشتداد ساعدها فى جنوبى كوريا مهما استخدم من افانين التهديد والتهويل.

حيثما يوجد قمع توجد مقاومة، وحيثما توجد مقاومة ينفجر النضال الثورى حتما. ذلكم قانون. لذلك، لن تدوم السلطة العميلة فى جنوبى كوريا طويلا، بالرغم من ان طغمة باك جونغ هى العميلة تعمل يد الاضطهاد والاستغلال فى شعب جنوبى كوريا بدعم من الامبرياليين الامريكيين.

تعانى البلدان الرأسمالية فى الوقت الحاضر ازمات اقتصادية خطيرة. ولا تستثنى منها الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الرأسمالية الاوروبية ايضا. لذلك، يحاول الامبرياليون، وعلى رأسهم الامبرياليون الامريكيون، شق صفوف بلدان عدم الانحياز والبلدان المستقلة حديثا ونهب المواد الخام والوقود منها ومواصلة الحفاظ على النظام الاقتصادى الدولى القديم. يلجأ الامبرياليون بمكر الى استغلال مختلف المشاكل المعقدة التى خلفها وراءه الحكم الاستعمارى ليؤلبوا بلدان العالم الثالث على بعضها البعض ويزرعوا الفرقة والتنافر فيما بينها. فأسلوب الامبرياليين المألوف هو فرق تسد.

يناور الامبرياليون الامريكيون حاليا بأساليب المكر والخداع للسيطرة على العالم. فالامبريالية الامريكية تتلاعب بالحبوب والاسلحة، وهى تسعى من وراء ذلك الى بلوغ اطماعها. انها تبيع النزر اليسير من الحبوب لبلدان تعانى صعوبات فى الغذاء، وتفرض شروطها السياسية على بلدان اخرى تبيعها الاسلحة. وباختصار،

تحاول الامبريالية الامريكية اخضاع البلدان المستقلة حديثا لسيطرتها وتحقيق اطماعها بواسطة الحبوب والاسلحة.

ثمة بلدان من بين البلدان المستقلة حديثا لا تلوم الامبرياليين الامريكيين علنا، لانها تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الامريكية. ارى انه لن تدوم طويلا تلك الظاهرة، اى عدم قدرة البلدان المستقلة حديثا على التعبير عن رأيها بحرية من جراء تبعيتها للآخرين اقتصاديا. فالشعوب تزداد وعيا باطراد بفعل الازمة الاقتصادية العالمية، وهذا ما يلهب نضالها اكثر فاكثر ويزيده اشتعالا.

لقد قال السيد رئيس الوفد بانه يولى مسألة تعزيز وحدة الحركة العمالية العالمية اهتماما عميقا. اننا نرى انه لا بد فى سبيل تعزيز وحدة الحركة العمالية العالمية من التزام جميع البلدان بالاستقلالية التزاما ثابتا. فاذا ما ناضلت الطبقة العاملة فى كل بلد، عاقدة العزم الراسخ على صنع الثورة فى بلدها بصورة مستقلة، فسوف تتعزز بذلك وحدة الحركة العمالية العالمية. ليس هناك من سبيل آخر غير هذا فى اعتقادنا.

ان شعوب العالم، فى الوقت الحاضر تعارض السيطرة والتبعية وتنادى بالاستقلالية. انه لاتجاه عام ان يتطلع عدد كبير من البلدان فى العالم الى الاستقلالية.

لقد سألنى رئيس تحرير صحيفة "اللوموند" الفرنسية، الذى زار بلادنا فى العام الماضى، عن رأيى فى الشيوعية على النمط الاوروبى. فاجبته باننا لا نعرف شيوعية على النمط الاوروبى او على النمط الآسيوى او على اى نمط آخر. وافهمته بان الكلام عن "شيوعية على النمط الاوروبى" بدعة لفقها الرأسماليون، ونحن لا نوافق على هذا الكلام.

لكننا نرى انه لمن الامور الصائبة ان تدعو الاحزاب الشيوعية فى البلدان الاوروبية الى القيام بالثورة على طريقتها الخاصة، مشددة على الاستقلالية. فبصرف النظر عما اذا كانت الثورة تتم بطريقة العنف ام بطريقة اخرى، لا بد من ان تصنع على نمط البلد المعني الخاص، ما دامت الطبقة العاملة والشعب فى ذلك البلد ادرى من غيره بوضعه. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن استنهاض جميع الناس للاسهام بنشاط فى الثورة وكسب اوسع قطاعات الجماهير الى جانب الثورة.

هذا العام، ستقوم الفرقة الفنية للتلاميذ والاطفال عندنا بزيارة اليابان. كان من

المقرر ان تزورها فى عام ١٩٧٦، ولكن الزيارة تأجلت، بسبب "حادثة بانمونزوم" التى دبرها الاوغاد الامريكيون. وعندما ستزور هذه الفرقة اليابان هذه المرة، فانها ستبذل قصارى جهدها من اجل تعميق الصداقة والتضامن بين الشعبين الكورى والياباني، ونرجو منكم انتم ايضا ان تسعوا كثيرا فى هذا السبيل.

لقد نظمتم اللجنة اليابانية لمساندة توحيد كوريا المستقل والسلمى. اننا نشكركم جزيل الشكر على جهودكم هذه. قال السيد رئيس الوفد بان المؤتمر العالمى الثانى لتأييد توحيد كوريا المستقل والسلمى سينعقد فى اليابان فى شهر تشرين الثانى من العام الجارى. هذا شيء طيب للغاية فى رأينا. طبعا، ان انعقاد مثل ذلك المؤتمر قد لا يسفر فورا عن اى تحول كبير فى مسألة توحيد بلادنا. ولكن اثارة الرأى العام العالمى عن طريق عقد مؤتمرات كهذه المرة تلو الاخرى ستؤتى، ولا شك، ثمارا طيبة فى المستقبل.

ان نشاطكم ليس من قبيل العبث، بل هو ضرورى لتوطيد وشائج الصداقة والتضامن بين شعبى البلدين كوريا واليابان، كما انه ضرورى جدا لوحدة الشعوب العالمية. اننى متأثر اشد التأثر باعمالكم الرائعة.

دعونى ارحب مرة اخرى ترحيبا حارا بزيارتكم هذه لبلادنا. ان زيارتكم هذه لبلادنا ستسهم اسهاما كبيرا فى تقوية عرى الصداقة والتضامن بين الشعبين الكورى والياباني.

وارجو منكم ان تبذلوا، فى المستقبل، جهودا اكبر من اجل تعزيز الصداقة والتضامن بين شعبى البلدين عند عودتكم الى اليابان.

واتمنى موفور الصحة للسيد رئيس الوفد ولكم جميعا.

قانون العمل الاشتراكى لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

تم اقراره فى الدروة الثانية لمجلس الشعب الاعلى السادس
فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
١٨ نيسان ١٩٧٨

الفصل الاول
المبادئ الرئيسية للعمل الاشتراكى

المادة ١: العمل فى ظل الاشتراكية عمل مستقل وخلاق يؤديه الشغيلة المتحررون من الاستغلال والاضطهاد.

يعمل الشغيلة فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من اجل رخاء الوطن ورفاهية الشعب وسعادتهم هم، مظهرين حماسة واعية وطاقة ابداعية.

المادة ٢: العمل هو منبع كافة الثروات المادية والثقافية ووسيلة مقتدرة لاعادة تكوين الطبيعة والمجتمع والانسان.

الملايين من الجماهير العاملة يبنون الاشتراكية والشيوعية بما يقومون به من عمل خلاق.

العمل فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية شيء مقدس ومشرف الى ابعد الحدود.

المـادة ٣: العمـل فى ظل الاشتراكية عمل جماعي يقوم بـه الشغيلـة فى سبيل الغاية الواحدة والمصلحة المشتركة.

يـشترك الـشغيلة فـى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فى العمل الجماعى وهم يتساعدون ويقـودون بعضـهم الـبعض قدما علـى اساس المبدأ الجماعى: "الواحد للجميع والجميع للواحد".

المادة ٤: الاشتراك فى العمل واجب على المواطنين الذين يعيشون فى ظل الاشتراكية.

علـى جمـيع المواطنـين القـادرين علـى العمـل فـى جمهـورية كـوريا الديمقـراطية الشعبية ان يشتركوا فى العمل الاجتماعى كل حسب قدرتـه.

المادة ٥: جميع الشغيلة يتمتعون بالحق فى العمل فى ظل الاشتراكية.

لقد قضى على البطالة الى غير رجعة فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

يختـار جمـيع الـشغيلة مهنتهم حسب رغباتهم وكفاءاتهم، وتوفر لـهم الدولـة الاعمال المستقرة وظروف العمل.

المـادة ٦: يقوم العمـل فـى ظـل الاشـتراكية علـى وعـى رفيع مـن الـشغيلة بكـونهم سادة البلاد والمجتمع والثورة والبناء.

تـشدد الدولـة الـثورة الفكـرية حتـى يتـسلح الـشغيلة جمـيعهم تـسلحا متيـنا بفكـرة زوتشيه لحزب العمل الكورى ويتخذوا الموقف الخليق بسادة العمل.

المـادة ٧: انـه لمن المتطلبات الـضرورية لبناء الاشـتراكية والـشيوعية ان يقضـى علـى الفوارق الجوهرية فـى العمـل وان يـصبح العمـل نـوعا من المـتعة وضـرورة مـن ضرورات الشغيلة الحياتية.

تعمل الدولـة علـى دفع عجلة الثورة التقنية للقضاء على الفوارق بين العمل الثقيل والعمل الخفيف وبين العمل الزراعـى والعمل الصناعى، ولتخليص الشغيلة من العمل

الشاق، ولتقليص الفوارق بين العمل الجسمانى والعمل الذهنى تدريجيا.

المـادة ٨: يعد اعلاء المستوى الثقافى والتقني العام للشغيلة ضمانا ثابتا للاسراع ببناء الاشتراكية وجعلهم بناة مقتدرين للاشتراكية والشيوعية.
توفر الدولة لجميع الشغيلة كافة الظروف ومن كل النواحى التى تتيح لهم التعلم فى آن واحد مع مزاولة العمل وذلك من خلال تطبيق نظم التعليم المتقدمة والاجراءات التربوية الشعبية.

المـادة ٩: ان رفع انتاجية العمل باطراد وتنمية الانتاج بسرعة مطلبان شرعيان لبناء الاشتراكية والشيوعية.
فى سبيل رفع انتاجية العمل الى درجة اعلى وضمان سرعة نمو الانتاج، تعمل الدولة على تسريع عجلة الثورات الثلاث، الفكرية والتقنية والثقافية، وعلى تعميق وتطوير حركة تشوليما واعطاء الاولوية للعمل السياسي واجادة تنظيم العمل الاقتصادى.

المـادة ١٠: العمل فى ظل الاشتراكية عمل اجتماعى يجرى فى اطار النظام الاقتصادى الاشتراكى المتكامل.
تقوم الدولة بتنظيم العمل الاجتماعى على نحو مخطط وعقلانى على نطاق الاقتصاد الوطني ككل بمقتضى منهج التخطيط الموحد والتخطيط المفصل.

المـادة ١١: فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جميع الثروات المادية والثقافية الناتجة عن العمل تخصص كلية لاغناء البلاد وتقويتها وانمائها ولزيادة رفاهية الشغيلة.
تطبق الدولة بدقة مبدأ التوزيع الاشتراكى حسب كمية العمل المنجز ونوعيته وترفع باطراد مستوى حياة الشغيلة المادية والثقافية.

المـادة ١٢: ان الجمع السليم ما بين العمل والراحة وسلامة الشغيلة فى العمل هما

مطلب نابع من طبيعة النظام الاشتراكى ذاته الذى يعز الانسان اكثر من اى شىء آخر.

توفر الدولة للشغيلة قسطا كافيا من الراحة بحيث يمكنهم استرداد قواهم المبذولة فى العمل، وتعمل على حماية حياتهم وصحتهم عن طريق نظام الطبابة المجانية العامة والنظام التقدمى فى ضمان سلامة العمل.

المادة ١٣: ان سياسة العمل الاشتراكية لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تعد مكسبا ثوريا قيما تم احرازه فى سياق النضال الرامى الى تطبيق برنامج العمل الثورى الذى وضع خلال فترة النضال الثورى المجيد المناهض لليابان، والنضال من اجل تحقيق الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية.

تعمل الدولة جاهدة على تطوير سياسة العمل الاشتراكية بصورة اكثر وتسعى الى تطبيق سياسة العمل الشعبية والديمقراطية على نطاق البلاد كلها.

الفصل الثانى
العمل واجب مقدس على المواطنين

المادة ١٤: الشغيلة فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اناس مضطلعون بالثورة يناضلون من اجل تحقيق مثلهم الاعلى، الا وهو الشيوعية.

حب العمل والاشتراك فيه باخلاص شرف للمواطنين واقدس واجب عليهم.

المواطنون مدعوون الى الاشتراك فى العمل المثمر لبناء الاشتراكية والشيوعية بمحض اختيارهم.

المادة ١٥: الحد الادنى لسن العمل فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هو السادسة عشرة.

تحرم الدولة عمل الناشئين ممن هم دون سن العمل.

المادة ١٦: دوام يوم العمل للشغيلة هو ثمانى ساعات.

تحدد الدولة دوام يوم العمل بسبع او ست ساعات حسب درجة صعوبة العمل والظروف الخاصة.

يحدد دوام يوم العمل بست ساعات بالنسبة الى العاملات اللواتى عندهن اكثر من ثلاثة اطفال.

المادة ١٧: يجب على الشغيلة ان يقوموا بتثوير انفسهم والتحول على نمط الطبقة العاملة من خلال العمل ويعملوا بطريقة تتفق وكونهم السادة، وان يظهروا الموقف الشيوعى حيال العمل الى اقصى حد ويطلقوا العنان للروح الثورية فى الاعتماد على القوى الذاتية.

المادة ١٨: انضباط العمل الاشتراكى هو الانضباط الواعى، والالتزام الدقيق به واجب ملزم على الشغيلة.

على الشغيلة ان يلتزموا التزاما دقيقا بانضباط العمل الاشتراكى وبدوام يوم العمل، ولا يجوز ان يغادروا موقع عملهم على هواهم بدون ان يقوموا بترتيبات محددة.

المادة ١٩: وانه لواجب على الشغيلة الاشتراكيين ان يدفعوا عجلة الثورة التقنية بقوة.

عليهم ان يرفعوا مستواهم التقني والمهنى ويساهموا بنشاط فى حركة التجديد التقني لكى يبتدعوا المعايير الجديدة باستمرار ويزيدوا كمية الانتاج والبناء ضمن الوقت المعين.

المادة ٢٠: على الشغيلة ان يتحلوا بدرجة عالية من الافتخار بعملهم ومن الحس بالمسؤولية تجاهه ويظهروا كل ما لديهم من المواهب والطاقات ويعبئوا جميع الاحتياطيات والامكانيات حتى يتجاوزوا حتما التكليفات المسندة اليهم يوميا وشهريا وفصليا.

المادة ٢١: على الشغيلة ان يتوخوا الدقة والترتيب فى العمل وان يتقيدوا تماما باللوائح التقنية وقواعد العمل القياسية فى الانتاج والبناء بما يتيح لهم تحسين نوعية المنتجات باطراد.

المادة ٢٢: على الشغيلة ان يعتنوا بآلاتهم وتجهيزاتهم ويعزوها كبؤبؤ العين، ويزيدوا من معدل استخدام التجهيزات ويقتصدوا فى المواد الخام واللوازم الى اقصى حد.

المادة ٢٣: على الشغيلة ان يحافظوا على مواقع عملهم بما يتفق والشروط الثقافية والصحية ويدافعوا عنها بكل يقظة ويلتزموا التزاما صارما باللوائح القانونية لسلامة العمل لتفادى وقوع الحوادث مسبقا.

المادة ٢٤: تحدد مكانة المواطنين فى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حسب درجة اخلاصهم للعمل. الاشخاص النموذجيون فى العمل يكونون موضع محبة الشعب واحترامه الفائق.

كل من يسجل من بين الشغيلة مآثر عملية مرموقة فى بناء الاشتراكية بمساهمتهم فى العمل انطلاقا من موقف السيد ينال لقب بطل العمل والقابا فخرية وجوائز اخرى من الدولة.

الفصل الثالث
تنظيم العمل الاشتراكى

المادة ٢٥: التنظيم الرشيد للعمل الاجتماعى ضمان هام لنمو الانتاج نموا مطردا وعاليا عن طريق تعبئة موارد القوى البشرية فى البلاد دونما تحفظ واطلاق العنان لحماسة الشغيلة الخلاقة ومواهبهم.

تعمل الدولة على تعبئة جميع موارد القوى البشرية فى المدن والارياف واستخدامها بصورة موحدة.

المادة ٢٦: تطبق الدولة مقتضيات نظام عمل دايآن بدقة فى تنظيم العمل الاجتماعى.
على المصانع والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تحول شؤون ادارة العمل الى عمل مع الناس وتجسد الخط الجماهيرى فى تنظيم العمل وتستخدم القوى البشرية على نحو علمى ورشيد.

المادة ٢٧: يعد تخطيط العمل اساسا للتنظيم السليم للعمل والتعبئة الفعالة لموارد القوى البشرية.
تضع الدولة وتنفذ خطط العمل الواقعية والتعبوية التى تضمن الصلة السديدة بين موارد القوى البشرية والحاجات اليها فى البلاد حتى ادق التفاصيل.

المادة ٢٨: تتسمك الدولة بثبات بالمبدأ الرامى الى ضمان توازن القوى البشرية بين الصناعة والزراعة، وبين الفروع الانتاجية والفروع غير الانتاجية، وبين الفروع الانتاجية الرئيسية والفروع الانتاجية الثانوية.
على اجهزة ادارة العمل وسائر اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان توزع القوى البشرية وتزيد من نسبة القوى البشرية فى الاعمال المباشرة بصورة منتظمة وذلك على اساس المبدأ الذى تضمن بموجبه زيادة عدد الايدى العاملة فى الفروع الانتاجية على اساس الافضلية وتحدد عدد الايدى العاملة فى الفروع غير الانتاجية على نحو يتفق ومستوى تطور البلاد الاقتصادى.

المادة ٢٩: تعمل الدولة بنشاط على تعبئة موارد القوى البشرية فى البلاد وتقوم بتربية احتياطى القوى البشرية بانتظام لتسد حاجات الاقتصاد الوطني اليها على نحو مخطط.
وعلى مختلف الاجهزة الاقتصادية واجهزة ادارة العمل ان تضع خطة لزيادة

القوى البشرية وتنسيقها وفقا لمقتضيات سياسة الدولة الاقتصادية لكى تسد الحاجة الملحوظة فى خطة تنمية الاقتصاد الوطني الى القوى البشرية فى حينه وتقوم بتنسيق القوى البشرية وتوزيعها فى فروع الاقتصاد الوطني والمناطق بشكل صائب.

المادة ٣٠: على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان توزع القوى العاملة فى الاماكن المناسبة حسب الجنس والسن والشروط الجسدية والرغبات والمستوى التقني والمهنى حتى يتمكن الشغيلة من ابداء مواهبهم وقدراتهم الابداعية الى اقصى حد.

المادة ٣١: توفر الدولة للشغيلات كل الظروف اللازمة لاشتراكهن الفعال فى العمل الاجتماعى.

على اجهزة السلطة المحلية واجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية المختصة ان تنشئ دور الحضانة ورياض الاطفال واجنحة طب الاطفال ومرافق التسهيلات التى تسهل عليهن فى عملهن وان تنظم فرق العمل من ربات البيوت والتعاونيات المنزلية حتى تتمكن النساء اللواتى لا يشتغلن فى العمل من الانضمام اليها للعمل حسب رغباتهن.

المادة ٣٢: على المصانع والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تجيد تنظيم العمل وفقا لخصائص عملية الانتاج ومستوى المعدات التقنية وظروف العمل، الخ، وترسخ نظام ادارة القوى العاملة وتوفر ظروف العمل على وجه الكفاية لكى تقضى على تبديد القوى العاملة وتجعل الشغيلة يستغلون الـ ٤٨٠ دقيقة من دوام يوم العمل بكليتها.

المادة ٣٣: تطبق الدولة فى تنظيم حياة الشغيلة العملية المبدأ القاضى بالعمل ثمانى ساعات والراحة ثمانى ساعات والدراسة ثمانى ساعات على نحو كامل ودقيق.

وعلى اجهزة الدولة والمؤسسات والمنشآت التعاونية الاجتماعية ان تعمل على

الربط الصحيح بين العمل والراحة والدراسة وتجعل عمل الشغيلة نظاميا ودراستهم منتظمة وتوفر لهم القدر الكافى من الراحة.

المادة ٣٤: على اجهزة الدولة والمؤسسات ان تنظم اوجه المساعدة المؤقتة فى الاعمال الانتاجية التى تقوم بها المصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية الاخرى فى حينه اذا ما نشأ فائض مؤقت من القوى العاملة بسبب وقوع ظروف قاهرة.

انما لا يجوز لاجهزة الدولة والمؤسسات ان تشطب العمال من قائمة التوظيف على هواها عند نشوء فائض مؤقت من القوى العاملة.

المادة ٣٥: يمنع منعا صارما نقل القوى العاملة من المصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية الى اعمال اخرى حسب الرغبة الذاتية.

لا يجوز نقل الايدى العاملة الانتاجية من المصانع والمؤسسات الى اعمال اخرى بدون موافقة الدولة.

ولا يجوز لاحد ان ينقل اعضاء المزارع الى اعمال لا تمت الى الزراعة بصلة اثناء الموسم المزدحم بالاعمال الزراعية.

المادة ٣٦: على العاملين الاداريين فى المصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية ان يشتركوا الزاميا فى العمل الانتاجى للمدة المحددة قانونيا.

الفصل الرابع
التوزيع الاشتراكى حسب العمل المنجز

المادة ٣٧: التوزيع حسب كمية العمل المنجز ونوعيته هو القانون الاقتصادى الاشتراكى. والتوزيع حسب العمل المنجز وسيلة قوية لتنشيط حافز الشغيلة للانتاج

واعلاء مستواهم التقني والمهنى والتسريع بتنمية القوى المنتجة.

تطبق الدولة على وجه الدقة مبدأ التوزيع الاشتراكى حسب كمية العمل المنجز ونوعيته، فى الوقت الذى تثابر فيه على اعلاء وعى الشغيلة السياسى والفكرى.

يتلقى الشغيلة نفس المكافأة عن نفس العمل بصرف النظر عن الجنس والعرق والسن.

المادة ٣٨: تحدد الدولة سلم نفقات المعيشة للشغيلة على اساس مبدأ التعويض عن قواهم الجسدية والذهنية المستهلكة فى العمل وتأمين معيشتهم.

على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تدفع نفقات المعيشة الى العمال والموظفين واعضاء التعاونيات بشكل صحيح على اساس سلم نفقات المعيشة ومبدأ دفعها اللذين حددتهما الدولة.

المادة ٣٩: الشكل الرئيسى لنفقات المعيشة التى تدفع للعمال والموظفين واعضاء التعاونيات هو نظام الدفع على اساس القطعة ونظام الدفع الثابت، والشكل الاضافى لنفقات المعيشة هو نظام دفع المبلغ الاضافى ونظام دفع المكافآت.

على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تطبق اشكال دفع نفقات المعيشة بشكل صحيح حتى تثير حافز الشغيلة للانتاج وتطلق العنان لمبادراتهم الخلاقة.

المادة ٤٠: توزع الدولة مبلغا خاصا بنفقات المعيشة على المصانع والمؤسسات على اساس من التقدير الصحيح لتنفيذ خطتها الانتاجية وخطة التكلفة رجوعا الى القرائن العينية، وذلك بموجب مبدأ الاستقلال المالي.

على المصانع والمؤسسات ان تدفع مكافأة تشجيعية اضافية الى الشغيلة المجدين فى العمل، وذلك على اساس من التقدير الصحيح لحالة تنفيذ الخطة الانتاجية ونوعية المنتجات وحالة استخدام التجهيزات واللوازم الخ.

المادة ٤١: معايير العمل هى المقياس لتقدير نتائج العمل والاصابة فى تحديد معايير العمل تعد شرطا هاما لتطبيق مبدأ التوزيع الاشتراكى بدقة.

تقوم الدولة بتطبيق مبدأ تحديد معايير العمل على اساس التمسك الثابت بالخط الجماهيرى فى هذا المضمار والتقدير الصحيح لمستوى وعى الشغيلة الفكرى ومستوى كفاءاتهم التقنية والمهنية والمنجزات العلمية والتقنية الجديدة، الخ.

المادة ٤٢: تقوم الدولة باعداد مصانع نموذجية فى كل فرع من فروع الاقتصاد الوطني، تكون ادارتها الصناعية منسجمة مع النظام والمعايير والانتاج فيها منتظما وفقا لمقتضيات نظام عمل دايآن. وتجمع المعطيات القياسية فى هذه المصانع وتحدد، على اساسها، معايير العمل القياسية للدولة.

وعلى اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تتخذ من هذه المعايير مقياسا لها، وان تحدد، بموجبها، معايير العمل العلمية والمتقدمة بما يتلاءم والواقع المتطور والظروف الملموسة وتقوم بتطبيقها على نحو صائب وتعمل على تجديدها باطراد.

المادة ٤٣: ايام العمل هى المقياس المعتمد لتقدير نتائج عمل المزارعين التعاونيين والمشتغلين الآخرين فى المزارع التعاونية وتحديد حصصهم فى التوزيع.

يتوجب على المزارع التعاونية ان تحسب ايام العمل بدقة وتعلنها بانتظام وتقوم بتوزيع الحصص بشكل سليم على المزارعين التعاونيين والمشتغلين الآخرين فى المزارع التعاونية، حسب ايام عملهم.

المادة ٤٤: ان نظام الادارة على اساس جماعة العمل ونظام المكافآت الخاصة لفرقة العمل هما ضمان هام يكفل غرس الروح الجماعية فى اذهان الشغيلة الزراعيين وتطبيق مبدأ التوزيع الاشتراكى تطبيقا صحيحا.

ينبغى لاجهزة توجيه الزراعة والمزارع التعاونية ان تنفذ نظام الادارة على اساس جماعة العمل ونظام المكافآت الخاصة لفرقة العمل بغية الاصابة فى حساب ايام

العمل وتسديد المكافأة الاضافية عن العمل بصورة صحيحة.

المادة ٤٥: تلتزم الدولة التزاما حازما بمبدأ تنسيق نسب نفقات المعيشة على العمال والموظفين فى كل المجالات تنسيقا عقلانيا وزيادة دخل الفلاحين فى المناطق المختلفة على نحو متساو ورفع المستوى المعيشي للعمال والموظفين والفلاحين ككل على حد سواء، وذلك تمشيا مع تطور الصناعة والزراعة ورفع انتاجية العمل.

الفصل الخامس
العمل والثورة التقنية، رفع مستوى الكفاءة المهنية والتقنية للشغيلة

المادة ٤٦: المهام الرئيسية للثورة التقنية هى ازالة الفوارق الجوهرية فى العمل وتحرير الشغيلة من الاعمال المضنية.

تعمل الدولة جاهدة على تحرير الشغيلة، الذين تخلصوا من الاستغلال والاضطهاد، حتى من قيود الطبيعة وتوفير المساواة التامة لهم فى حياة العمل عن طريق تطوير الثورة التقنية الى مرحلة جديدة اعلى على اساس المنجزات المكتسبة فى التصنيع الاشتراكى.

المادة ٤٧: تقوم الدولة بادخال المكننة والاتمتة الجزئية والاتمتة فى الصناعة ومختلف ميادين الاقتصاد الوطنى الاخرى على نطاق شامل، مما يتيح لها أن تزيل الفوارق ما بين العمل الثقيل والعمل الخفيف وان تلغى العمل فى ظروف الحرارة الشديدة والعمل الضار بالصحة.

المادة ٤٨: تدفع الدولة عجلة الثورة التقنية الريفية الى الامام بقوة، حرصا منها على المضى قدما فى توطيد النجاحات التى تحققت فى تعميم الرى والكهربة فى

الزراعة، والاسراع فى استكمال الكيمأة والمكننة الشاملة للزراعة، وبهذه الطريقة تعمل على تصنيع الزراعة وتحديثها وازالة الفوارق ما بين العمل الزراعى والعمل الصناعى.

المادة ٤٩: يجب على العلماء والتقنيين والمنتجين ان يوثقوا التعاون الخلاق فيما بينهم ويقوموا بالابتكارات التقنية على شكل حركة جماهيرية.

على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية، ان تشجع بشكل فعال حركة الاختراع والترشيد، وتقوم بادخالهما فى الانتاج فى الوقت المناسب.

تشمل الدولة بعنايتها المخترعين والمصممين المبدعين والمجددين فى الانتاج الذين يدلون بدلو كبير فى تنمية الاقتصاد الوطني وتمنحهم درجات تقنية.

المادة ٥٠: تقوم الدولة بتأهيل جميع الشغيلة ليصيروا اصحاب مواهب مشبعين بالعلوم والتقنيات الحديثة ومهرة فى تشغيل الآلات والتجهيزات الحديثة ومؤهلين لادارة الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تطبيق مختلف اشكال النظم التعليمية التى تسمح بالتعلم فى آن مع مزاولة العمل، بما فيها المعاهد المصنعية العالية ومعاهد المزارع العالية والمعاهد المصنعية ومعاهد المزارع والتعليم المسائى والتعليم بالمراسلة، الخ، فضلا عن تطبيق نظام التعليم الخاص بالتفرغ للدراسة.

المادة ٥١: على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تقيم بصورة سليمة نظام الدراسة المهنية والتقنية ونظام التدريب المهنى كى تتيح للشغيلة ان يرفعوا مستواهم المهنى والتقنى بصورة منتظمة ويحوزوا جميعا على مهارة تقنية حديثة واحدة على الاقل ويتقنوا ادارة آلاتهم وتجهيزاتهم ويكونوا حاذقين فى مجال اختصاصهم.

المادة ٥٢: تطبق الدولة نظام الامتحانات لتحديد درجات المهندسين ودرجات الكفاءات المهنية من اجل رفع مستوى كفاءة الشغيلة المهنية والتقنية.

على اجهزة الدولة العلمية والتقنية واجهزة ادارة العمل ان تقوم بتنظيم واجراء امتحانات منتظمة لتحديد درجات المهندسين ودرجات الكفاءة المهنية.

الفصل السادس
سلامة العمل

المادة ٥٣: تحسين اجراءات سلامة العمل هو شرط هام يوفر للشغيلة ظروف العمل الحرة والمأمونة الاكثر صحية وثقافية ويكفل سلامة حياتهم ويزيد من صحتهم.

تطبق الدولة بدقة منهج اعطاء الاسبقية لسلامة العمل على الانتاج.

المادة ٥٤: يجب على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تحول تماما سلامة العمل الى شأن من شؤون الجماهير نفسها وذلك عن طريق اقامة نظام التربية بتعليمات الامان فى العمل وتعريف الشغيلة بسياسة سلامة العمل والمعارف التقنية الخاصة بالامان فى العمل.

ولا يجوز لاحد ان يزج الشغيلة فى العمل بدون تعريفهم اولا بسياسة سلامة العمل والمعارف التقنية الخاصة بالامان فى العمل الجارى فى الفرع المعنى.

المادة ٥٥: من اولى المهمات الملقاة على عاتق جميع اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان توفر للشغيلة الظروف المأمونة وكذلك الشروط الصحية والثقافية لمزاولة العمل.

على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تقوم بتأمين تجهيزات الامان فى العمل وتوفر الظروف الصحية الصناعية للتخلص من الحرارة الشديدة والغاز والغبار وغيرها، ولضمان ضوء الشمس والتنوير والتهوية بما فيه الكفاية وتستمر فى تحسينها واكمالها، وبذلك يجب الحيلولة مسبقا دون وقوع اصابات

العمل والاصابة بالامراض المهنية وكفالة الظروف لجميع الشغيلة حتى يعملوا فى مواقع مأمونة مزودة بالشروط الصحية والثقافية.

المادة ٥٦: على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تطلع على تفاصيل حالة الامان فى العمل قبل تنظيم الانتاج والاشغال، وتزيل فورا كل ما تجده يشكل خطرا قد يلحق الاذى بحياة الشغيلة وصحتهم.

واذا برز خطر وقوع حوادث فى سياق الانتاج، ينبغى ايقاف عملية الانتاج فورا، ولا يجوز مواصلة الانتاج الا بعد ازالة هذا الخطر.

المادة ٥٧: على الهيئات المختصة بالبناء والتصميم واجهزة الدولة والمؤسسات المعنية ان توفر كل الظروف لسلامة الشغيلة فى العمل، وذلك عند انشاء المصانع والمؤسسات والمبانى والمنشآت وعند صنع الآلات والتجهيزات.

لا يجوز مباشرة العمل فى المصانع والمؤسسات والمبانى والمنشآت التى تم انشاؤها او توسيعها او اصلاحها، ولا تشغيل الآلات والتجهيزات التى صنعت جديدا من دون ترخيص واخضاعها للمعاينة والفحص من قبل اجهزة المراقبة والاشراف المعنية.

المادة ٥٨: على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تنظم الفحص الطبى الدورى لحماية صحة الشغيلة وان تتخذ الاجراءات اللازمة لصحتهم فى حينه.

المادة ٥٩: تولى الدولة اهتماما خاصا بسلامة الشغيلات النساء فى العمل.

على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان توفر لهن ما يكفى من المرافق الصحية اللازمة لسلامتهن فى العمل.

لا يمكن فرض الاعمال المضنية والمؤذية للصحة على النساء، وتحرم الاعمال الليلية على الامهات المرضعات او الحوامل من الشغيلات.

المادة ٦٠: تعمل الدولة على تزويد الشغيلة بمعدات سلامة العمل وتموينهم مجانا بضروريات العمل والمواد المغذية.

وعلى الشغيلة ان يستخدموا هذه المعدات والضروريات اثناء العمل ويقتصدوا فى استهلاك معدات سلامة العمل الى اقصى حد.

المادة ٦١: على اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تقيم النظام والنسق الصارمين فى الانتاج، وتضع الطرق العملية النموذجية وقواعد سلامة العمل، وتتأكد من التزام الكوادر والشغيلة كلهم بها التزاما دقيقا.

تمارس الدولة مراقبة صارمة منعا لحدوث ظواهر قد تؤثر سلبا على سلامة حياة الشغيلة وحفظ وزيادة صحتهم نتيجة الاهمال فى تطبيق اجراءات سلامة العمل.

الفصل السابع
العمل والراحة

المادة ٦٢: الراحة حق من حقوق الشغيلة.

تكفل الدولة حق الشغيلة كاملا فى الراحة من خلال نظام دوام العمل ذى الثمانى ساعات، ونظام الاجازة المدفوعة الاجر، ونظام الاقامة فى دور الاستجمام ودور الراحة على نفقة الدولة، وبواسطة مختلف المرافق الثقافية الآخذة شبكتها بالاتساع المطرد.

المادة ٦٣: يتمتع الشغيلة بالراحة بعد انتهاء دوام العمل اليومى.

لا يجوز لاجهزة الاقتصاد والمؤسسات ان تفرض على الشغيلة اشغالا خارج دوام العمل.

المادة ٦٤: يتمتع الشغيلة بالراحة يوما واحدا فى الاسبوع.

الاعياد التى تحددها الدولة وايام الآحاد تعتبر ايام راحة.

اذا ما اضطر الشغيلة الى العمل فى ايام الراحة لظروف قاهرة، فلا بد لاجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية الاجتماعية ان تكفل لهم الراحة المستحقة لهم عن العمل فى بحر الاسبوع.

المادة ٦٥: يتمتع العمال والموظفون والمزارعون التعاونيون باجازة سنوية رسمية مدتها ١٤ يوما، وباجازة اضافية تتراوح مدتها بين ٧ ايام و٢١ يوما حسب نوع مهنتهم.

المادة ٦٦: تتمتع الشغيلات النساء باجازة الحمل والوضع مدتها ٣٥ يوما قبل الولادة و٤٢ يوما بعدها بصرف النظر عن مدة خدمتهن، فضلا عن الاجازة الرسمية والاجازة الاضافية.

المادة ٦٧: وبغية تلبية حاجة الشغيلة المتزايدة الى الراحة الثقافية، تزيد الدولة من شبكات دور الاستجمام ودور الراحة على اختلاف اشكالها وتقوم بتحديث مرافقها وتنظم الرحلات السياحية والجولات على نطاق واسع.

وعلى اجهزة الدولة والمؤسسات المعنية ان تحسن ادارة دور الاستجمام التابعة لها بحيث يتمكن الشغيلة من نيل الاستراحة الكافية مع العمل.

الفصل الثامن
منافع الدولة والمجتمع للشغيلة

المادة ٦٨: تعتبر الدولة ان المبدأ الاسمى فى نشاطها هو مسؤوليتها عن ضمان معيشة الشغيلة كلهم ورفع مستوى حياتهم المادية والثقافية باطراد.

ينعم الشغيلة بمنافع اضافية جمة من لدن الدولة والمجتمع، فضلا عن الحصص الموزعة عليهم حسب عملهم المنجز.

المادة ٦٩: تزود الدولة الشغيلة بالمنازل السكنية والمهاجع الصالحة والحديثة.

تبنى الدولة المنازل الحديثة الريفية على حسابها ليسكنها اعضاء المزارع التعاونية بصورة مجانية.

المادة ٧٠: تمون الدولة العمال والموظفين وافراد عائلاتهم بالحبوب الغذائية لقاء ثمن زهيد.

المادة ٧١: تقوم الدولة بتربية اطفال الشغيلة فى دور الحضانة ورياض الاطفال المزودة بالتجهيزات الحديثة على نفقتها ونفقة المجتمع.

المادة ٧٢: تقدم الدولة تعليما الزاميا لابناء الشغيلة الى ما قبل بلوغهم سن العمل، وتعلمهم مجانا فى المدارس بكل مستوياتها وحتى الجامعة.

تقدم الدولة لجميع التلاميذ الملابس والكتب المدرسية بثمن زهيد وتقدم للطلاب الجامعيين والطلبة فى المعاهد المنح الدراسية.

المادة ٧٣: تقدم الدولة للشغيلة اعانة مؤقتة عند عجزهم عن العمل مؤقتا بسبب اصابات العمل او المرض او الجراح وفقا لنظام التأمين الاجتماعى للدولة؛ واذا تجاوزت هذه المدة ٦ اشهر، تحولهم الى معاشات العجز بموجب نظام الضمان الاجتماعى للدولة.

المادة ٧٤: يحق للشغيلة من الرجال عند بلوغهم سن الستين، ومن النساء عند بلوغهن سن الخامسة والخمسين ان يحالوا على معاشات التقاعد من قبل الدولة متى بلغت خدمتهم فى العمل المدة المحددة.

المـادة ٧٥: بالنسبة للاشخاص الذين قاموا بمآثر وطنية فى العمل والنشاط الاجتماعى والسياسى، تولى الدولة عناية خاصة بهم وبعائلاتهم عند فقدانهم القدرة على العمل او وفاتهم.

المـادة ٧٦: تقدم الدولة والمنظمات التعاونية الاجتماعية المعدل الوسطى لنفقات المعيشة او المعدل الوسطى لايام العمل الى العمال والموظفين والمزارعين التعاونيين اثناء اجازتهم السنوية الرسمية واجازتهم الاضافية، وتقدم للنساء اعانة مؤقتة او المعدل الوسطى لايام العمل اثناء اجازة الحمل والوضع.

المـادة ٧٧: عن وفاة الشغيلة متأثرين باصابات العمل او المرض او الجراح، الخ، تقدم الدولة لافراد اسرهم معاشا عائليا وتتحمل المسؤولية عن تربية الاطفال الذين لا معيل لهم.

المـادة ٧٨: الشيوخ والمقعدون العاجزون عن العمل الذين لا معيل لهم، ترعاهم الدولة فى دور الشيوخ ودور المقعدين على نفقتها.

المـادة ٧٩: تقدم الدولة المنافع الطبية لجميع الشغيلة وفقا لما ينص عليه نظام الطبابة المجانية التامة.

يتمتع العمال والموظفون والمزارعون التعاونيون وافراد اسرهم الذين يعيلونهم بكافة الخدمات الطبية المجانية، بما فيها العلاج والاستشفاء والوقاية والولادة، الخ.

مزيدا من اعلاء دور العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية

خطاب القى امام العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية

٢٠ نيسان ١٩٧٨

نويت، اصلا، ان القى خطابا يتصل باقرار قانون العمل الاشتراكى فى الدورة الاخيرة لمجلس الشعب الاعلى، لكننى صرفت النظر عن ذلك لضيق الوقت. لذلك، اود ان اتحدث اليوم عن بعض المهام المطروحة امام العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية، مغتنما هذه الفرصة التى يجتمع فيها رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية والعاملون فى اللجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى.

١ - فى التطبيق الكامل لقانون العمل الاشتراكى

فى الدورة الاخيرة لمجلس الشعب الاعلى تم اقرار قانون العمل الاشتراكى. وهذا القانون الذى تم اقراره هذه المرة يختلف من حيث طابعه تمام الاختلاف عن قانون العمل الذى اصدرناه ابان فترة الثورة الديمقراطية بعد التحرير مباشرة.

ان قانون العمل الذى اصدرناه بعد التحرير مباشرة كان قانون عمل ديمقراطيا، يهدف الى تحرير الشغيلة من الاستغلال والاضطهاد الاستعماريين والاقطاعيين. الا ان

قانون العمل الذى تم اقراره هذه المرة هو كناية عن قانون عمل اشتراكى يهدف الى توفير حياة العمل المستقلة والخلاقة للشغيلة الذين تحرروا تماما من الاستغلال والاضطهاد.

ان النية الرئيسية فى اصدار قانون العمل الاشتراكى فى الدورة الاخيرة لمجلس الشعب الاعلى هى جعل كافة الشغيلة يعملون بدرجة عالية من الحماسة الثورية والمبادرة الخلاقة فى بناء الاشتراكية والشيوعية، متخذين موقفا سليما حيال العمل.

ثمة من يعتقد الآن بانه يمكن العيش من دون عمل فى المجتمع الشيوعى. هذا رأى مغلوط عن المجتمع الشيوعى. ان المجتمع الشيوعى ليس اطلاقا بذاك المجتمع الذى يمكن العيش فيه بدون عمل؛ ففى المجتمع الشيوعى ايضا، يتوجب على الناس ان يعملوا. فمن غير عمل، لا يمكن تطوير المجتمع ولا حتى العيش. لذلك، وفى سبيل بناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح، لا مناص من السهر على ان يحب جميع الشغيلة العمل ويشاركوا فى العمل باخلاص. ان تربية الشغيلة على حب العمل والمشاركة فى العمل باخلاص تطرح نفسها كمسألة اشد اهمية فى فترة ما بعد انتصار الثورة الاشتراكية وبعد حل مسألة المأكل والملبس والمسكن من حيث الاساس.

كما قلت حين اعلنا "موضوعات عن التربية الاشتراكية" فى الدورة الكاملة الرابعة عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب، فان الحماسة الثورية لدى الناس ترتفع غاية الارتفاع عند اجراء الاصلاح الزراعى والتعوين الزراعى. لكنها تبدأ بالانخفاض تدريجيا اذا هم تخلصوا من الهموم بشأن الغذاء والمعيشة بفضل انتصار الثورة وارساء الاسس المادية والتقنية للاشتراكية. هذا يصدق اول ما يصدق على تجارب البلدان التى قامت بالثورة الاشتراكية منذ زمن بعيد وعلى تجربة بناء الاشتراكية فى بلادنا.

ان كل فرد، كائنا من كان، فى بلادنا يحصل على الحق فى الطعام حالما يبصر النور. والدولة تمون العمال والموظفين بالحبوب الغذائية مقابل سعر رمزى يكاد يكون مجانا، وتوفر لكل الشغيلة البيوت السكنية. فالناس فى بلادنا يعيشون دون ان يساورهم ادنى قلق بشأن الغذاء والمعيشة. ومن جراء ذلك، تكشفت لدى بعض الناس المتخلفين فى الماضي ظواهر تتمثل فى العزوف عن العمل وعدم المشاركة فيه باخلاص. وهذا يبين انه قد تنبت فكرة اكل خبز الكسل من دون عمل فى اذهان الشغيلة، اذا ما اهملت

التربية المتعلقة بالعمل بينهم بعد اقامة النظام الاشتراكي وحل مسألة المأكل والملبس والمسكن من حيث الاساس. لهذا السبب، اعتبرنا دائما التربية المتعلقة بالعمل مسألة هامة فى التربية الشيوعية وبذلنا جهودا فائقة لتربية الشغيلة على حب العمل والمشاركة فيه باخلاص.

وفى سبيل التأكد من مشاركة كل الشغيلة فى العمل باخلاص فى المجتمع الاشتراكى، لا مناص من تشديد الرقابة القانونية، فضلا عن اجراء التربية الفكرية.

فى المجتمع الاشتراكى، يعتبر العمل شيئا مقدسا ومشرفا، ولكن ثمة فوارق تبقى قائمة فى ظروف العمل ولا يغدو العمل مطلبا اوليا فى الحياة، كذلك تتلبث كمية لا يستهان بها من رواسب الافكار البالية فى اذهان الناس. لهذا السبب، من الضرورى سن قانون يلزم جميع الناس بالمشاركة فى العمل الى ان تتحقق الشيوعية. ومن اجل هذه الرقابة القانونية بالذات، توجد الدولة.

المجتمع الاشتراكى مجتمع قائم على الجماعية المتمثلة فى قيام الشغيلة جميعا بالعمل والعيش بصورة مشتركة. ولكى يعمل ويعيش جم غفير من الناس بصورة جماعية، لا بد من ان تكون هناك قواعد معينة للسلوك وان يلتزم جميع الناس التزاما ثابتا بها.

فى الجيش الشعبي، توجد لوائح داخلية وقواعد للحراسة وغيرها من مختلف الانظمة العسكرية التى تحدد كيفية اجراء الحياة اليومية للجنود ونوبتهم فى الحراسة وتحركاتهم القتالية. ولان الجنود يتصرفون طبقا لتلك الانظمة العسكرية، فانهم يتحركون جميعا كرجل واحد، وهذا ما يضمن احكام الانضباط والنظام الصارمين داخل الوحدات.

وعلى غرار الجيش تماما، يجب ان تقوم فى المجتمع ايضا القواعد واللوائح التى تحدد كيفية تنظيم العمل، وما هى الالتزامات والحقوق التى ينبغى للشغيلة ان يلتزموا ويتمتعوا بها فى حياتهم العملية، وعلى الدولة ان تمارس الرقابة حتى يلتزم جميع المواطنين بها الزاميا. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن لجميع افراد المجتمع ان يشاركوا فى العمل باخلاص، متخذين الموقف السليم حيال العمل، ويبنوا الاشتراكية والشيوعية بنجاح. لهذا السبب، خططنا وهيأنا منذ زمن بعيد قانون العمل الاشتراكي وقمنا باقراره فى الدورة الاخيرة لمجلس الشعب الاعلى.

ان قانون العمل الاشتراكي يعد كتابا فى التربية الشيوعية من اجل تربية جميع الشغيلة على حب العمل والمشاركة فيه باخلاص، وقواعد سلوك ينبغي لهم الالتزام بها حتما فى العمل المشترك لمصلحة المجتمع والجماعة. سيكون لقانون العمل الاشتراكى عندنا تأثير ثورى عظيم فى قلوب الشعوب التقدمية فى العالم وسيلهم الهاما قويا نضال شعوب العديد من البلدان التى تبنى المجتمع الجديد.

لكن مجرد اقرار قانون العمل الاشتراكي لا يحل تلقائيا كافة المسائل الناشئة فى مجرى الحياة العملية. فمهما كان القانون الذى اقر رائعا، لا يعدو كونه حبرا على ورق اذا لم يوضع موضع التطبيق.

لقد اتخذنا الكثير من القوانين الجيدة على اختلافها فى الآونة الماضية. فقد اصدرنا الدستور الاشتراكى، وعلى اساسه اشترعنا قانون تربية وتعليم الاطفال وقانون الارض، كما وضعنا الموضوعات عن التربية الاشتراكية. رغم ان الموضوعات عن التربية الاشتراكية لم تقر كقانون فى دورة مجلس الشعب الاعلى، لكنها لا تختلف فى شىء عن قانون التربية الاشتراكية. وعلاوة على ذلك، وضعنا العديد من القواعد القانونية والانظمة المختلفة التى تحتاج اليها الدولة. الا ان العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية كانوا يهملون امر تنظيم العمل الآيل الى وضع تلك القوانين موضع التطبيق ويقصرون فى الرقابة والاشراف على تطبيقها فى السابق. وبالنتيجة، لم يطرأ تحسن كبير على عمل حماية وتعزيز صحة الاطفال ولا يجرى كما ينبغي عمل حماية الارض وادارتها حتى بعد صدور قانون تربية وتعليم الاطفال وقانون الارض.

كل القواعد القانونية والانظمة فى بلادنا تعكس امانى جماهير الشعب العامل ومتطلباتها وتدافع عن مصالحها. من هنا، فان التطبيق الكامل للقواعد القانونية والانظمة هو أهم واجب ملقى على عاتق العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية الذين يخدمون الشعب، ومهمة مشرفة لهم. فمن واجبهم ان يقوموا بشرح القواعد القانونية والانظمة والدعاية لها بين جماهير الشعب على نطاق واسع، ويرفعوا درجة وعيهم بضرورة الالتزام بالقوانين، ويجيدوا تنظيم العمل لتطبيق القوانين بالكامل وممارسة الرقابة والاشراف على تطبيق القوانين.

لقد بلغنـي ان بعض رؤسـاء اللجـان الـشعبية فـى المحافظـات والمـدن والاقـضية يزعمون الآن بـان العاملين فـى اللجـان الـشعبية لـيس لـديهم عمـل يـستحق الذكـر. وهذا لعمـرى قول يجافـى المنطق. ان الدستور الاشـتراكي ومـا سن علـى اساسـه مـن قواعد قانونـية وانظمة ولوائح فى مختلف الميادين انما هى مضامين العمل ودليل مرشد للعمل الـواجب تنفيذها من قبل رؤسـاء اللجـان الـشعبية. بـالعكس، ان واجبـات رؤسـاء اللجـان الشعبية قد ازدادت مؤخرا باقرار قانون العمل الاشتراكى.

ينبغـى للعاملين فـى اللجـنة الـشعبية المركـزية والمجلس التنفيذى واللجان الشعبية واللجـان الاداريـة فـى المحافظـات والمـدن والاقـضية ان يكرسـوا جهـودا جـبارة للعمـل الآيل الى تطبيق قانون العمل الاشتراكى الذى تم اقراره مؤخرا.

ان التطبـيق الكامـل لهذا القانـون يتسم بأهمية بـالغـة الشأن فى اعادة تكوين الوعـى الفكـرى لـدى الـناس وترسيخ نمط الحياة الاشتراكى وتطوير القوى المنتجة. اذا قلنا بان قانـون الارض هـو قانـون لحمايـة الطبـيعة والاعتـناء بهـا وتحـويلها، فـان قانـون العمـل الاشـتراكى هـو قانـون ينحـصر كليا فـى تحديـد اوجـه العمـل مـع الـناس وحـياة الناس فى العمـل. يوضـح هذا القانـون ايـضاحا شـاملا مـبدأ تنظـيم العمـل وقـواعد الـسلوك الـواجب التـزامها فـى حياة العمـل. لـذا، فان التطبيق الكامل لقانون العمل الاشتراكى امر لا غنـى عنـه لمشاركة جمـيع الـناس فـى العمل باخلاص واشاعة عادة الحياة الثورية المتمثلة فى حب العمل فى المجتمع كله ومضاعفة انتاج الثروات المادية على جناح السرعة.

اذا اريـد تطبـيق قانـون العمـل الاشـتراكي تطبـيقا كـاملا، فـلا محـيص مـن اجـادة تنظيم العمل.

اذا اردتـم مـثلا ان تجعلـوا العمـال يـستغلون تمامـا الــ ٤٨٠ دقيقة مـن دوام العمـل فـى مـصنع آلات حسبما ينص قانون العمل الاشتراكى، ينبغى لكم ان تحرصوا على نقل اللوازم والادوات والجيغات الضرورية الى جوار الآلات، تطبيقا لنظام عمل دايآن بالكامل. وعندئذ فقط، يمكن للعمال ان يواصلوا الانتاج لمدة ٤٨٠ دقيقة دون ان يغادروا آلاتهم.

فـي بعـض المـصانع والمؤسـسات، لا يـستغل العمـال الآن الــ ٤٨٠ دقيقة مـن دوام العمـل بكليـتها. ويعـزى ذلـك الـى عدم توفيـر ظـروف العمـل كمـا ينبغـى. اثـناء توجيهـى

عمل مناجم الفحم فى منطقة دوكتشون على الطبيعة فى ربيع العام الماضى، وجدت العمال يتجولون هنا وهناك بحثا عن ادوات بسيطة، مثل الفأس والمنشار والمطرقة، فى غمرة نصب الدعامات الخشبية فى الانفاق من جراء الافتقار الى تلك الاشياء التى من المفروض بهم ان يحملوها دائما. ونظرا لعدم توفير ظروف العمل كما ينبغى، لا يعمل العمال الا بضع ساعات فقط فى اليوم. لذا، سهرت على تخصيص كل عامل فى المناجم بثقابة الصخر وتزويدهم جميعا بكل انواع الادوات البسيطة، مثل الفأس والمنشار والمطرقة. وبالنتيجة، ازدادت سرعة الحفر كثيرا عن ذى قبل كما ازداد انتاج الفحم ازديادا ملحوظا. وهذا برهان جلي على ان اجادة عمل الامداد امر لا غنى عنه لتنفيذ المادة الواردة فى قانون العمل الاشتراكى والمتعلقة باستغلال الـ ٤٨٠ دقيقة من دوام العمل بكاملها.

من واجب العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ألا يكتفوا بقبول قانون العمل الاشتراكى، بل عليهم ان يتخذوا اجراءات مفصلة لتحقيق المهام التى يطرحها هذا القانون فى سائر الميادين والوحدات، حتى يوضع هذا القانون موضع التطبيق الكامل.

٢- فى اعلاء وظائف اجهزة السلطة المحلية ودورها

فى الوقت الحاضر ثمة بعض رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية لا يعرفون حق المعرفة العلاقة المتبادلة ما بين اللجان الشعبية واللجان الادارية، ولا يؤدون دورهم كما ينبغى.

هذه العلاقات يمكن تشبيهها بالعلاقة ما بين اللجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى. فمثلما تراقب اللجنة الشعبية المركزية وتشرف على عمل المجلس التنفيذى، تضطلع اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية بواجب الارشاد والرقابة والاشراف والحث ازاء اعمال اللجان الادارية. كما ان اللجان الشعبية المحلية مخولة بايقاف او الغاء اى عمل غير سليم تقوم به اللجان الادارية.

حين لم تكن اللجنة الادارية قائمة على حدة فى الماضي، كان رئيس اللجنة الشعبية يضطلع بمهام جهاز السلطة والشؤون الادارية فى آن واحد. الا انه فى الظروف الحالية التى توجد فيها اللجنة الشعبية واللجنة الادارية كل على حدة، ينبغى لرئيس اللجنة الشعبية ان يوجه ويراقب عمل رئيس اللجنة الادارية ويقوم بالعمل الادارى من خلال رئيس اللجنة الادارية.

وعلى اللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية ان تضع نفسها تحت توجيه المجلس التنفيذى فى المركز، وتضع نفسها ايضا فى المناطق المحلية تحت توجيه ورقابة اللجان الشعبية، بما هى الاجهزة المحلية للسلطة التى تتولى المأمورية فى الفترة الواقعة بين دورتين من دورات المجالس الشعبية المحلية.

رغم ان اللجان الشعبية المحلية مخولة بالواجب والحق لتوجيه ومراقبة عمل اللجان الادارية، فان رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية يقصرون الآن فى توجيه ومراقبة عمل رؤساء اللجان الادارية. الحاصل الآن هو ان رؤساء اللجان الادارية يعيشون خارج الرقابة.

قبل مدة وجيزة، طرحت المهمة المتعلقة بزيادة ايرادات الميزانية المحلية هذا العام عن طريق مضاعفة انتاج الخرضوات مرتين الى اجهزة السلطة المحلية، وذلك فى الاجتماع المشترك للجنة السياسية للجنة المركزية للحزب واللجنة الشعبية المركزية. لكن رؤساء اللجان الادارية فى المحافظات لم ينطلقوا بنشاط الى العمل لتنفيذ هذه المهمة، متذرعين بانه من الصعب زيادة الانتاج اكثر من ذلك فى الصناعة المحلية على حد قولهم. هذه الواقعة وحدها كافية لكى نعرف ان رؤساء اللجان الادارية يعيشون خارج الرقابة الحزبية والرقابة القانونية.

اذا طرحت، بوصفى امينا عاما للجنة المركزية للحزب ورئيسا للدولة، مهمة مضاعفة انتاج سلع الاستعمال اليومى، فعلى رؤساء اللجان الادارية فى المحافظات ان ينهضوا عن وعى لانجاز توجيهات الامين العام من منظور حزبى، انطلاقا من مبدأ الصفة المطلقة وغير المشروطة لهذه التوجيهات، ومن منظور ادارى يجب ان ينفذوا اوامر رئيس الدولة الزاميا بمقتضى القانون. من الآن فصاعدا، يجب تشديد الرقابة

الحزبية على رؤساء اللجان الادارية، وتشديد الرقابة الادارية من جانب اللجان الشعبية.

وعلى رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يوجهوا عمل رؤساء اللجان الادارية، متحملين معا كامل المسؤولية عن سوء سير عمل اللجان الادارية، وان يساعدوهم بنشاط حتى يخدموا الشعب بقدر اكبر من الاخلاص.

وفى سبيل رفع وظائف اجهزة السلطة الشعبية ودورها، لا بد من المضي قدما فى تقوية النضال ضد الممارسات البيروقراطية.

ان سلطتنا الشعبية هى سلطة للشعب تخدم مصلحة الشعب بكل ما فى الكلمة من معنى. فلا يجوز للعاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ان يكونوا بيروقراطيين يتسيدون على ابناء الشعب، يتأمرون عليهم ويصرخون فى وجوههم، بل عليهم ان يكونوا خدما يقومون على خدمتهم. لكن بعض العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ما زالوا يظهرون قدرا لا يستهان به من الممارسات البيروقراطية، ينقصهم الفهم الواضح لطبيعة اجهزة السلطة الشعبية ورسالتها.

على العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ان يكثفوا من دراسة الخطاب "النوطد السلطة الشعبية بصورة اكثر" الذى القيناه فى الدورة الاولى لمجلس الشعب الاعلى السادس، ويخوضوا نضالا قويا ضد البيروقراطية، بحيث يكونون جميعا خدما حقيقيين للشعب يعملون باخلاص لما فيه مصلحة الشعب.

٣- فى الاعتناء جيدا بمعيشة الشعب

ان حسن الاعتناء بمعيشة الشعب هو اهم واجب بالنسبة للعاملين فى اجهزة السلطة الشعبية. فعلى رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية، خاصة، ان يعتنوا بمعيشة الشعب على نحو مسؤول.

ذلك لانهم يوجهون مباشرة الهيئات التى تخدم معيشة الشعب. وفمصانع الصناعة المحلية التى تنتج الحاجيات المعيشية تابعة هى ايضا للجنة الادارية، كما ان اللجان

الشعبية واللجان الادارية هى التى توجه كافة اجهزة الخدمات العامة، بما فيها الاجهزة التجارية وهيئات ادارة المدن وهيئات الشراء والادارة الغذائية، ومؤسسات التعليم والصحة العامة ايضا. وعليه، فان رفع مستوى معيشة الشعب بسرعة ام لا، انما يتوقف بدرجة كبيرة على كيفية عمل رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية.

فلا بد من تقييم عملهم بالرجوع الى مستوى معيشة الشعب فى المناطق المعنية. اذا كنا نقيم عمل مدراء المصانع والمؤسسات بكمية الانتاج، فيجب تقييم عمل رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية بنطاق تهيئة مصانع الصناعة المحلية وبحجم الزيادة فى شبكات الخدمات العامة وبمدى صيرورة معيشة الشعب رغيدة ومريحة. فلا يجوز ابدا تقييم عملهم على اساس الاطناب فى كلامهم.

يتعين على جميع العاملين فى اجهزة السلطة، بمن فيهم رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية، ان يناضلوا بهمة من اجل رفع مستوى معيشة الشعب، تحدوهم درجة عالية من الروح الحزبية وروح الطبقة العاملة والروح الشعبية.

وفى سبيل رفع مستوى معيشة الشعب، لا بد، اولا وقبل اى شىء آخر، من زيادة انتاج السلع الاستهلاكية الشعبية عن طريق تنمية الصناعة المحلية.

ان الاشياء الناقصة فى معيشة الشعب ليست هى الحبوب الغذائية او الاقمشة، بل هى سلع الاستعمال اليومى البسيطة، مثل فراشى الاسنان ومعجون الاسنان والصابون واقلام الرصاص والورق ودبابيس الشعر والعطور. وسلع الاستعمال اليومى، كفراشى الاسنان ومعجون الاسنان، انما تصنع فى مصانع الصناعة المحلية. وصنع مثل هذه الاشياء لا يتطلب كمية كبيرة من المواد والكهرباء او تقنية من نوع خاص. حسب العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ان يجهزوا مصانع الصناعة المحلية بمعدات افضل ويسدوا التوجيه السليم لها، حتى يمكن انتاج مثل هذه الحاجيات المعيشية بالقدر المراد وتزويد الشعب بها على وجه الكفاية.

لقد اكدت منذ زمن بعيد على ضرورة تزويد الشعب بالحاجيات المعيشية عن

طريق انتاج مقادير وافرة منها فى كل محافظة من خلال بناء مصانع الصناعة المحلية فى مختلف ارجائها، وعلى ضرورة تولى العاملين فى اجهزة السلطة المحلية تدبير الحياة الاقتصادية المحلية اعتمادا على انفسهم.

الا ان رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية لا يسعون بعد الى رفع مستوى معيشة الشعب، ولا يفكرون جديا فى تدبير الحياة الاقتصادية بانفسهم. ان عدم تشغيل بعض مصانع الصناعة المحلية بكامل طاقتها فى الوقت الحاضر انما يعزى ايضا الى ان العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية لا يعملون بروح المسؤولية ولا يوجهون مصانع الصناعة المحلية التوجيه الواجب ولا يشرفون عليها كما ينبغى. يدعى بعض العاملين بان عدم انتاج الحاجيات المعيشية بالقدر المطلوب فى مصانع الصناعة المحلية عائد الى تعبئة الايدى العاملة فى هذه المصانع لاعمال اخرى. ولكن تعبئة عمال مصانع الصناعة المحلية لاعمال اخرى لا تجرى الا فى موسم غرس اشتال الارز. فى موسم غرس اشتال الارز، يجب على عمال مصانع الصناعة المحلية هم ايضا ان يساعدوا الريف، اسوة بما تفعله البلاد كلها. ولو تم تشغيل هذه المصانع بكامل طاقتها فى الاوقات العادية، ما عدا موسم غرس اشتال الارز، لامكن انتاج الكثير الكثير من السلع.

بوسعنا ان نعرف مدى استهانة العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية بانتاج السلع الاستهلاكية الشعبية من خلال معرفة ما جرى عند اعادة بحث خطة انتاج الخرضوات مؤخرا. فقد اعيد بحث خطة انتاج الخرضوات لهذا العام فى المجلس التنفيذى باشتراك رؤساء اللجان الادارية فى المحافظات بغرض تنفيذ المهمة المتعلقة بزيادة ايرادات الميزانية المحلية عن طريق زيادة انتاج الخرضوات فى مصانع الصناعة المحلية. ولكن بعض رؤساء اللجان الادارية اتخذوا موقفا سلبيا لدى بحث الموضوع على ما سمعت. ورغم ان المجلس التنفيذى رفع ارقام الخطة عما كانت عليه اصلا من خلال اعادة بحثها، ما زالت دون المستوى المنشود.

فخطة انتاج ميازين الحرارة المنزلية لم تزد الا بمقدار ٣٠ ألف ميزان عما كان واردا فى الخطة الاصلية. ميزان الحرارة المنزلية ضرورى لكل بيت، سواء أ فى

المدينة ام الريف. وفضلا عن ميازين الحرارة المنزلية، نحتاج الى ميازين الحرارة التى تستعمل فى المساكب الباردة لانبات اشتال الارز فى الريف والتى تستخدم فى المختبرات ايضا. لسد هذه الحاجة، لا بد من انتاج عدة ملايين من ميازين الحرارة سنويا. وانتاج هذا العدد من ميازين الحرارة ليس بالامر الصعب الى هذه الدرجة. يكفى توفير الزجاج والبلاستيك وما اليها بكمية معينة، حتى يمكن انتاج ميزان الحرارة المنزلية فى مصانع الصناعة المحلية بكل سهولة.

كما يجب انتاج وامداد الكثير من المراطيب ومقاييس الضغط الجوى وما شابهها. بذلك فقط، يمكن للشعب ان يحيا حياة اكثر تمدنا. ولكن خطة انتاج المراطيب هى الاخرى جاءت على مستوى جد سلبى.

وخطة انتاج الابر لم تزد الا بمقدار ٤ ملايين ابرة بالمقارنة مع الخطة الاصلية. حتى ابر الخياطة اليدوية، يحتاج اليها كل فرد من الناس بمعدل ٤ الى ٥ ابر فى السنة. فزيادة انتاجها بمقدار ٤ ملايين ابرة، لا يمكن ان تسد احتياجات الشعب منها.

وخطة انتاج معجون الحلاقة زادت بنسبة ٢٢ بالمائة عن ارقامها الاصلية، لكنها ما زالت كمية ضئيلة.

اذا اردنا تزويد الشعب بالحاجيات المعيشية الكافية، فلا بد من زيادة انتاج الخرضوات بكل انواعها مرتين او ثلاث مرات عن الخطة الاصلية على الاقل.

والسلع الاستهلاكية ليست كثيرة الاصناف كما انها ليست متنوعة الاحجام لكل صنف من اصنافها. اذا اخذنا الابر مثلا، فلا بد ان تكون هناك ابر للخياطة اليدوية وابر للحياكة وابر لماكنة الخياطة؛ ومن بين ابر الخياطة اليدوية ايضا يجب ان تكون هناك ابر رقيقة وابر غليظة، ابر طويلة وابر قصيرة. لقد طرحنا منذ زمن بعيد مهمة تنويع اصناف السلع الاستهلاكية بحيث تبلغ ٤٠ ألف صنف. ولكن هذه المهمة ما زالت دون التنفيذ المرضى.

العاملون فى اجهزة السلطة الشعبية لا يسعون جاهدين الى زيادة انتاج السلع الاستهلاكية الشعبية، ذلك لانه تنقصهم الروح الشعبية، فكرة خدمة الشعب. لو نفدت من المخازن تلك السلع التى ما زال انتاجها فى بلادنا محدودا، لكانت تلك مسألة

اخرى. ولكن نفاد السلع التى يمكن انتاجها فى بلادنا بالقدر المراد، يبين ان عاملينا يفتقرون الى الحماسة والشعور بالمسؤولية والروح الشعبية.

ينبغى للعاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ان يعملوا بهمة ونشاط على تنمية الصناعة المحلية، يحدوهم عزم اكيد على بذل جهود فائقة فى العمل لكى يعيش الشعب فى بحبوحة.

ان انماء الصناعة المحلية امر لا غنى عنه لانتاج وفرة وفيرة من مختلف الحاجيات المعيشية. حين كانت الصناعة المحلية فى اوج ازدهارها فى الماضي، تدفقت مختلف الحاجيات المعيشية بوفرة حتى اكتظت المخازن بالبضائع واصبحت حياة الشعب نابضة بالحيوية والبهجة.

يتوجب علينا ان ننطلق جميعا بمزيد من القوة والعزم لتنشيط الصناعة المحلية مرة اخرى، تماما مثلما شيدنا مصانع الصناعة المحلية باعداد كبيرة فى عام ١٩٥٨.

على كافة المناطق المحلية ان تشيد مزيدا من مصانع الصناعة المحلية وتشكل عددا كبيرا من فرق العمل من ربات البيوت.

وعلى اجهزة السلطة المحلية ان تعيد تكييف مصانع الصناعة المحلية او تبنى مصانع جديدة منها حسب الحاجة، بحيث يمكن انتاج قدر كبير من الحاجيات المعيشية التى تنقصنا او التى لا ننتجها بعد. سمعت ان بعض العاملين فى ميدان الصناعة المحلية لا يسعون جهدهم فى الوقت الحاضر لانتاج الحاجيات المعيشية، زاعمين ان انتاج وفرة منها لا يزيد قيمة الانتاج. وهذه فكرة مغلوطة. بالنسبة لمصانع الصناعة المحلية، المهم هو انتاج الكثير من مختلف الحاجيات المعيشية وتحسين معيشة الشعب بواسطتها، وليس زيادة قيمة الانتاج.

ويجب زيادة عدد المصانع الكيميائية المتوسطة والصغيرة. فى الايام الماضية انشأنا عددا كبيرا من تلك المصانع وانتجنا فيها مختلف انواع المنتجات الكيميائية، مثل الاصباغ. ولكن الامر ليس كذلك فى الوقت الحاضر. يقال بان عددا غير قليل من المصانع الكيميائية المتوسطة والصغيرة التى انشأناها فى الايام الماضية قد نقل الى عهدة الصناعة المركزية. ان ذلك اجراء خاطئ. فلا حاجة بالصناعة المركزية الى تسلم مثل هذه المصانع. اذا لم تدر الصناعة المركزية مصانع الصناعة المحلية كما ينبغى بعد

نقلها اليها، فلا جدوى من انشاء هذه المصانع. من الآن وصاعدا، لا يجوز دمج مصانع الصناعة المحلية القائمة او نقلها الى الصناعة المركزية بصورة اعتباطية.

وفى سبيل انماء الصناعة المحلية، لا بد من تثبيت الايدى العاملة فى مصانع الصناعة المحلية.

عندئذ وعندئذ فقط، يمكن اعلاء المستوى التقني والمهنى للعمال بسرعة وانتاج منتجات رفيعة الجودة.

ان مصنع ساكزو للنسيج بدأ العمل بعدة مناول يدوية وتعمل ربات بيوت مثبتات منذ عشرين سنة حتى جاوزت اعمار بعضهن الخمسين. وبما ان العاملات يعملن ردحا طويلا من الزمن مستقرات فى وظائفهن على هذا النحو، فان مستواهن التقني والمهنى جد مرتفع وجودة منتجاتهن ايضا عالية.

ان قبول الكثير من ربات البيوت، بدلا من الفتيات، فى مصانع الصناعة المحلية، يتيح تثبيت الايدى العاملة طويلا ورفع مستواهن التقني والمهنى ايضا. لكن بعض العاملين لا ينوون حاليا استخدام ربات البيوت باعداد كبيرة فى مصانع الصناعة المحلية ولا يهتمون الاهتمام الواجب بتثبيت الايدى العاملة. يتعين على ميدان الصناعة المحلية ان يقبل الكثير من ربات البيوت ويعمل على استخدامهن قدر الامكان ويسعى جاهدا الى تثبيت الايدى العاملة.

وبغية تطوير الصناعة المحلية، يجب استنباط موارد المواد الخام الكامنة فى المناطق المحلية والاستفادة استفادة فعالة منها.

على الصناعة المحلية ان تتخذ مبدأ لها استنباط موارد المواد الخام الموجودة فى المناطق المحلية المعنية والاستفادة منها الى اقصى درجة فى الانتاج. بالاعتماد على المواد الخام المتوفرة فى المناطق المحلية الاخرى او المواد الخام المنتجة فى الصناعة المركزية، لا يمكن تطوير الصناعة المحلية ولا انتاج السلع الاستهلاكية المختلفة بكميات كبيرة. كما اشرت سابقا، فقد قامت محافظة زاكانغ ذات مرة بصنع المعاديد المعدة للبيع من البلاستيك المجلوب من هامهونغ ولم تفكر فى استخدام الخشب المتوفر بكثرة فى مناطقها. لا يجوز ادارة الصناعة المحلية بهذه الطريقة.

ان المــناطق المحلـية زاخــرة بمــوارد المــواد الخــام التــى يمكــن اســتنباطها واستخدامها. فـى مصانع الصناعة المحلية، يمكـن انـتاج المقالم او عيدان الطعـام او الـورق ومـا شـابهها بالاخشـاب. وبالاستفادة الفعالة من المواد الخام المحلية، يمكن انتاج الكثير من المرطبات على اختلاف انواعها وتزويد الشعب بها. ففى قضاء تشانغسونغ بمحافظـة بيونغآن الشمالية مثلا، يمكن صنع الشراب من الاجاص البرى المتوفر هناك بكثـرة وتـزويد الـسكان بـه؛ وفـى قـضاء سـامزيون بمحافظـة ريانغكانـغ، يمكـن صـنع الشراب او الهلام من العنبيات وتموين السكان به.

يتوجب على مصانع الصناعة المحلية ان تنتج مختلف انواع السلع الاستهلاكية بالمواد الخام المحلية فـى كل الاحوال وتسد بها حاجة السكان فى مناطقها. وما يفيض عن حاجة السكان فى مناطقها يجب توريده الى المناطق الاخرى.

وينبغى ان يتم تطوير الصناعة المحلية على مستوى عصرى.

لقـد حـان الـوقت الآن لوضـع صـناعتنا المحلـية علـى اسـس تقنـية اعلـى. ينبغـى لمصانع الـصناعة المحلـية ان تحـسن تجهيـزها التقنـى وتـرفع مـستوى عمالهـا التقنـى والمهنى لكى تنتج الحاجيات المعيشية، مثل الثلاجات والغسالات والدراجات والمراوح الكهربائية، بالجملة.

يمكن انتاج مثل هذه الاشياء بسهولة فى مصانع الصناعة المحلية اذا توفرت لها المحـركات الكهـربائية الـصغيرة والـصفائح الـرقيقة. فـلا بـد مـن التعجـيل بانجـاز بـناء مصنع المحركات الكهربائية الصغيرة الذى هو قيد البناء حاليا، وزيادة انتاج الصفائح الرقيقة لامداد مصانع الصناعة المحلية بمقادير كافية منهما. وبذلك، ينبغى انتاج اعداد كبيـرة مـن الـثلاجات والغسالات والـدراجات والمـراوح الكهـربائية فـى تلـك المـصانع بحيث يرتفع مستوى معيشة الشعب درجة اعلى.

بعده، ينبغى تكثيف شبكة الخدمات العامة.

مـا زالت هذه الشبكة غير كثيفة فى بلادنا. فلا تكثر فيها المرافق، مثل محلات تصليح ماكنات الخـياطة ومحـلات تـصليح الـراديو ومحـلات تـصليح الاجهـزة التلفزيونية، وحتـى بعض محلات التصليح القائمة لا يستفيد منها الشعب كثيرا من جراء عدم توفر قطع الغيار.

من الآن فصاعدا، يجب انشاء المزيد من محلات التصليح، مثل محلات تصليح ماكنات الخياطة ومحلات تصليح الدراجات ومحلات تصليح الراديو ومحلات تصليح الاجهزة التلفزيونية، وامدادها بقطع الغيار على وجه الكفاية، وتجهيز مختلف مرافق الخدمات بمعدات افضل بحيث يتسنى توفر كل التسهيلات لمعيشة الشعب على نحو واف.

ثم، يجب اجادة ادارة المدن.

ادارة المدن عمل مهم جدا لتوفير التسهيلات لمعيشة الشعب. فمن واجب رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يولوا ادارة المدن اهتماما كبيرا.

اهم شىء فى ادارة المدن هو حسن الاعتناء بالمدن.

لا يمكن القول بان هذا العمل يسير سيرا سلسا فى الوقت الراهن. فلا يحافظ حاليا على نظافة المدن كما يجب، أ كان ذلك فى مراكز المحافظات ام فى مراكز الاقضية. منذ بعض الوقت قمت بجولة تفقدية داخل مدينة دايآن، فوجدت اكوام الفحم منتشرة هنا وهناك وخبث الفحم مكدسا حول البيوت السكنية، حتى صارت المدينة قذرة جدا.

لقد اشرت منذ امد بعيد الى ضرورة صنع الفحم بشكل مجمع فى القوالب المثقبة وامداد البيوت السكنية بها، لكن الفحم ما زال يقدم كما هو، حتى صارت المدينة فى غاية الاتساخ. فمن اجل الحفاظ على نظافة المدينة، يجب تحويل الفحم على شكل مجمع فى القوالب المثقبة وامداد البيوت السكنية به من كل بد وعدم تزويدها بالفحم كما هو.

لا يجوز الاعتقاد بان ادارة المدن هى فقط بناء الكثير من البيوت وشق الطرقات العريضة. فالى جانب بناء المدن مدنا ضخمة ومنسقة، ينبغى المحافظة عليها نظيفة والاعتناء بها جيدا.

وبغية الحفاظ على نظافة المدن، لا بد من تأمين ما يكفى من وسائل النقل لهيئات ادارة المدن.

نظرا لوضع كل السيارات اللازمة لادارة المدن فى عهدة محطات السيارات بصورة آلية وعدم تأمين السيارات الضرورية لادارة المدن كما ينبغى، لا تستطيع بعض المدن ان تنقل خبث الفحم او القمامة فى حينه.

فلا بد من تشكيل قوافل او فرق للسيارات بعد حصر السيارات المخصصة لادارة المدن فى محطات السيارات، بحيث يمكن لهيئات ادارة المدن ان تستخدمها كما تشاء. وينبغى لمحطات السيارات ان لا ترسل السيارات المخصصة لادارة المدن الا لعمل ادارة المدن ولا تستخدمها ابدا فى اعمال لا تمت بصلة الى ادارة المدن. اذا سار الامر على هذا النحو، ستتحسن الادارة التقنية للسيارات وستجد مسألة النقل الضرورية لادارة المدن ايضا حلا مرضيا لها.

واحدى المسائل الهامة فى ادارة المدن هى تجهيز البيوت السكنية بشبكة افضل من انابيب المياه والمجارى.

رغم اننا شيدنا عددا كبيرا من العمارات السكنية فى مراكز الاقضية والاحياء العمالية وغيرها من المدن المحلية، فان الشعب فى بعضها يشعر بمنغصات تنغص عليه حياته، نظرا لعدم تجهيزها كما ينبغى بشبكة من انابيب المياه والمجارى حتى الآن.

فمن واجب ميدان ادارة المدن ان يجهز جيدا العمارات السكنية القائمة بشبكة لائقة من انابيب المياه والمجارى، تيسيرا لمعيشة الشعب وحفاظا على المدن من الناحيتين الثقافية والصحية. والعمارات السكنية التى ستبنى من الآن فصاعدا، يجب ان تكون مجهزة من كل بد بشبكة من انابيب المياه والمجارى.

ويجب ترميم البيوت السكنية فى حينه والحفاظ عليها نظيفة ومرتبة.

على اجهزة السلطة الشعبية ان تحرص على توفير مختلف اللوازم الضرورية للحفاظ على المساكن نظيفة ومرتبة، مثل اوراق الجدران والزجاج والاسمنت، وعرضها للبيع فى المخازن على الدوام. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن للشعب ان يبقى بيوته نظيفة ومرتبة دائما.

ووصولا الى ادارة المدن على وجه الرضا، ينبغى تأمين تكاليف ادارتها بشكل كاف.

فينبغي الحرص مستقبلا على تخصيص ما يكفى من الاعتمادات لادارة المدن من الميزانية، فى المركز وفى المناطق المحلية على حد سواء. وبعد تخصيص هذه الاعتمادات، ليس مسموحا لاحد ان يصرفها على اعمال اخرى كما يحلو له.

ومن بعد، يجب تحسين العمل الصحى.

هذا عمل مهم للغاية لرعاية صحة الشعب. فمن واجب رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات وسائر العاملين فى اجهزة السلطة المحلية، الذين يتحملون المسؤولية عن حياة الشعب، ان يولوا دائما العمل الصحى اعمق الاهتمام.

ينبغى، بادئ ذى بدء، تجهيز المستشفيات فى الاقضية والقرى بمعدات افضل واجادة ادارتها.

فى كل قضاء من بلادنا، يوجد الآن مستشفى، كما تحولت المستوصفات فى القرى الى مستشفيات. فى ظروف كهذه، يمكن حماية صحة الشغيلة حماية وافية اذا اجادت المستشفيات فى الاقضية والقرى عملها العلاجى والوقائى. يتعين على العاملين فى اجهزة السلطة المحلية ان يحرصوا على تطوير المستشفيات فى الاقضية والقرى لتصبح افضل فافضل وتشديد العمل العلاجى والوقائى بحيث يمكن حماية صحة الشغيلة حماية موثوقة.

وبغية اجادة العمل العلاجى والوقائى فى المناطق المحلية، يجب انتاج الادوية التقليدية الكورية بكميات كبيرة.

تحاول جميع المؤسسات الطبية الآن الحصول على الادوية التى تنتجها مصانع الادوية واستخدام هذه الادوية وحدها. وهذا ما لا يجوز. اذ بالاتكال على مصانع الادوية وحدها، لا يمكن الوفاء بالاحتياجات من الادوية ولا اداء الخدمات الطبية للشغيلة على وجه الرضا.

فى المناطق المحلية، يجب انتاج الادوية التقليدية الكورية بكميات كبيرة واستخدامها فى العمل العلاجى والوقائى. ففى المناطق المحلية، توجد الكثير من العقاقير والاعشاب الطبية الجيدة لصنع الادوية التقليدية الكورية، بحيث يمكن لهذه المناطق ان تصنع وتستخدم ما تشاء من الادوية التقليدية الكورية، مثل "بايدوكسان" و"دايزونغ هابزى"، اذا بذلت شيئا من الجهد الاضافى. اذا اقيمت فى الاقضية صيدليات للادوية التقليدية الكورية لتركيب الادوية حسب وصفة الاطباء، يمكن بهذه الطريقة سد حاجة الشعب الى الادوية.

ان الادوية التقليدية الكورية مفيدة جدا لحماية صحة الناس. بناء على شهادة

الاطباء، تحتوى الادوية الكيميائية على مواد ضارة بالصحة، لكن الادوية التقليدية الكورية ليست كذلك. اضف الى ذلك ان الادوية التقليدية الكورية يمكن استخدامها على نطاق واسع كمقويات للجسم. من بين الادوية الكيميائية، نادرا ما تجد ادوية تستخدم كمقويات، باستثناء الفيتامينات. فلا يجوز ابدا اهمال الادوية التقليدية الكورية.

فى كل المناطق المحلية، يجب انتاج المزيد من الادوية التقليدية الكورية فيما بعد، استفادة من تقاليد بلادنا الممتازة فى انتاج تلك الادوية. وبغية زيادة انتاج الادوية التقليدية الكورية، يجب زرع النباتات والاعشاب الطبية بكميات كبيرة، ونشر حركة واسعة النطاق لجمع هذه النباتات والاعشاب من الجبال فى المناطق المحلية.

ويجب ادخال طريقة الوخز بالابر فى العلاج على نطاق واسع.

يشتط بعض الناس فى ممارسة البيروقراطية حاليا الى درجة انهم يضيقون بدون مبرر على اولئك الناس الذين يداوون الامراض بالوخز بالابر. وهذا ما لا يجوز. الوخز بالابر طريقة جيدة لعلاج الامراض هى الاخرى. فلا بد من توفير ظروف العلاج الضرورية لاولئك الناس الذين يتقنون طريقة الوخز بالابر واتاحة الفرصة لهم لتلقى التعليم بحيث يمكنهم ان يساهموا مساهمة فعالة فى العمل العلاجى.

والى جانب الوخز بالابر، يجب ادخال طريقة الحجامة ايضا فى العلاج.

بعده، ينبغى للعاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ان يعملوا بجد لامداد الشعب بما يكفى من زيت الطعام.

في العام الماضي، اوفدت جماعات توجيهية الى مصانع تحويل الحبوب ومصانع الذرة المرززة حيث سهرت على صيانة معداتها، ولكن تلك المصانع ما زالت لا تعمل كما ينبغى، وهذا ما يجعلها عاجزة عن امداد الشعب بكميات كافية من زيت الطعام. يتوجب على رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يعيدوا على مسؤوليتهم صيانة مصانع تحويل الحبوب ومصانع الذرة المرززة خلال النصف الاول من العام الجارى حتى يتم انتاج الزيت بشكل طبيعى.

كما ينبغى تشغيل مصانع اعتصار الزيت من نخالة الحبوب بعد نقعها فى اقرب وقت ممكن. ليس الا بتشغيل هذه المصانع كما ينبغى، يمكن انتاج الصابون والدهان

بالزيوت الصادرة عنها، ويمكن حل مشاكل الشعب المعيشية حلا وافيا. يقال بان هذه المصانع تعانى حاليا بعض العوائق فى الانتاج من جراء نقص المواد المحفزة. فعلى الميدان المختص ان ينتج هذه المواد ويوفرها بموجب خطة توضع لذلك.

اننا لم ننفذ تنفيذا كاملا لحد الآن قرار الاجتماع الموسع للجنة السياسية للجنة الحزب المركزية المنعقد فى آب عام ١٩٧٧ بشأن تزويد الشعب بما يكفى من زيت الطعام عن طريق احداث ثورة فى انتاج الزيت. اننى ادعوكم مرة اخرى اليوم الى انتاج الزيت وتزويد الشعب بكفايته منه، وذلك باعادة صيانة مصانع تحويل الحبوب ومصانع الذرة المرززة بصورة تامة خلال النصف الاول من العام الحالى.

٤- فى اجادة توجيه الحياة القانونية

وثمة شىء مهم فى عمل رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية، ذلك هو اجادة توجيه الحياة القانونية.

ان رؤساء اللجان الشعبية يقصرون فى توجيه الحياة القانونية فى الوقت الحاضر. ومن هنا، تتكشف الظواهر الليبرالية المتمثلة فى عدم التقيد بالقواعد القانونية وظاهرة عقاب الناس خبط عشواء بدعوى تقوية الحياة القانونية.

ان الشىء الاهم من اى شىء آخر فى توجيه الحياة القانونية هو اجادة الدعاية والتربية بحيث يلتزم الشعب كله بقوانين الدولة وانظمتها بمحض اختيارهم، وهو على المام واضح بها.

ان الهدف من تقوية الحياة القانونية هو جعل الناس يلتزمون بالقوانين التزاما كاملا ولا يخرجون عنها. ولكى يجعل جميع الناس يلتزمون بها تماما، لا بد من ان نعرفهم بالقواعد القانونية والانظمة تعريفا واضحا قبل اى شىء آخر. فما لم يعرفوها، لا يستطيعون تنفيذها بشكل صحيح.

فى الجيش الشعبي، يتعلم الجنود المستجدون اول ما يتعلمون اللوائح الداخلية

وسائر القواعد العسكرية الاخرى حالما ينضمون اليه. وبالمثل، ينبغى تعليم العمال قواعد سلامة العمل والقواعد التقنية وقواعد العمليات النموذجية وما اليها، اذا اردتم ان تجعلوهم يتقيدون جيدا بقواعد حياة العمل فى المصانع؛ واذا اردتم جعل جميع افراد المجتمع يلتزمون كما يجب بقوانين الدولة وانظمتها، فلا بد من تعريفهم بمختلف القواعد القانونية والانظمة. عندئذ فقط، يمكن للناس ان يتقيدوا بها جيدا ولا يخرجون عنها.

اما شرح القوانين والدعاية لها، فهما من واجبات المنظمات الحزبية ومنظمات الشغيلة؛ وعلى اجهزة السلطة الشعبية، خاصة، ان تقوم بذلك فى احوال كثيرة. لا يجوز للعاملين فى اجهزة السلطة الشعبية ان يعتقدوا بان شرح القوانين والدعاية لها هما امر منوط بالمنظمات الحزبية ومنظمات الشغيلة وحدها، وانهم مكلفون فقط بتنظيم سير تنفيذ القوانين والاشراف عليه. يتعين على العاملين فى اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يجيدوا شرح القواعد القانونية والانظمة والدعاية لها اكثر من اى شخص، بحيث يعرفها جميع الشغيلة تمام المعرفة ويتقيدون بها عن طواعية.

من المحظر اطلاقا على العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية النزوع الى انزال العقوبات فى توجيه الحياة القانونية.

فى مجرى تنفيذ القوانين، قد يعمد بعض الناس الى مخالفتها وانتهاكها. لا بد من محاربة ظواهر مخالفة القانون دون هوادة. انما لا يجوز مع ذلك، احالة الناس على الاجهزة القضائية او معاقبتهم خبط عشواء. الهدف من العقاب ليس العقاب فى حد ذاته، بل الغاية منه فى جميع الاحوال هو ردع الناس عن مخالفة القانون وتربيتهم واعادة تكوينهم حتى يحدبوا على ممتلكات الدولة والمجتمع ويشاركوا باخلاص فى العمل ويدافعوا عن النظام الاشتراكى. فلا يجوز عقاب الناس عشوائيا بدعوى مخالفتهم للقانون، بل يجب تربية من يلزمه تربية بواسطة النقد وانزال العقاب الادارى بمن يستحق ذلك، وانزال العقاب القانونى بمن يلزمه مثل هذا العقاب. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن كسب المزيد من الناس الى جانب الثورة من خلال تربيتهم واعادة تكوينهم، وجعلهم يعملون بصورة افضل فى سبيل الوطن والشعب.

ومن المهم، فى توجيه الحياة القانونية، معالجة الشكاوى بالشكل الصحيح.

ان المعالجة الصحيحة لشكاوى الشعب تكتسب اهمية بالغة فى النضال ضد مختلف ظواهر اساءة استعمال السلطة، مثل البيروقراطية ونزعة التعسف العسكرى. لا يمكن القول بان العاملين فى اجهزة الدولة يلتزمون جميعا الالتزام الواجب بالقانون. وبنوع خاص، قد تتكشف لدى العاملين فى الاجهزة المتنفذة، مثل اجهزة السلطة واجهزة الامن العام واجهزة القضاء واجهزة النيابة العامة، ظواهر سوء استعمال السلطة ومخالفة القانون وممارسة البيروقراطية. ولضبط مثل هذه الظواهر فى حينه وخوض النضال الفكرى القوى ضدها، يجب النظر فى الشكاوى المقدمة من الشعب فى الوقت المناسب ومعالجتها بصورة صحيحة.

لكن العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية يتكشفون الآن عن قدر لا يستهان به من ظواهر عدم معالجة شكاوى الشعب فى حينه او معالجتها معالجة اعتباطية.

لا يجوز معالجة الشكاوى بشكل ارتجالى، بل يجب معالجتها معالجة جدية على اساس من دراسة فحواها وملابساتها بعمق والاطلاع الوافى على الوقائع. ان فحوى الشكاوى قد يكون صحيحا وقد يكون خاطئا. فاذا ما عولجت الشكاوى بشكل مرتجل دون تحر كاف عن الوقائع، فقد يتعرض ابرياء للضرر.

ينبغى لرؤساء اللجان الشعبية الذين يتلقون الشكاوى ان يتقصوا الحقائق مباشرة، او من خلال منظمات الحزب او اجهزة الامن العام او الهيئات الاخرى، تبعا لفحوى تلك الشكاوى وطابعها.

وعند النظر فى فحوى الشكاوى، لا يجوز الاستماع الى اقوال المدعى او المدعى عليه من جانب واحد فقط. ففضلا عن استجواب المدعى والمدعى عليه، كل على حدة، ينبغى مقابلة اناس آخرين ايضا للتأكد موضوعيا من الحقائق. عندئذ فقط، يمكن ادراك الحقيقة بجلاء وحل المشكلة بشكل منصف وعادل.

على رؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يعالجوا الشكاوى المقدمة من الشعب بشكل منصف ومسؤول، بحيث يمكن وضع حد نهائى لظواهر سوء استعمال السلطة وممارسة البيروقراطية وتعزيز النظام القانونى فى مجتمعنا.

٥- فى اجادة تقديم المساعدة لمدينة بيونغ يانغ

بيونغ يانغ هى عاصمة بلادنا، ومدينة دولية يقصدها ويتردد عليها كثير من الناس من مختلف بلدان العالم. ففى العام الماضي وحده، زار بلادنا تسعة من رؤساء الدول والحكومات، ومن المتوقع ان يزورها هذا العام عدد اكبر بكثير من رؤساء دول عن العام الماضي. وفضلا عن رؤساء الدول، يزور بيونغ يانغ عدد كبير من مختلف الوفود، مثل الوفود الاقتصادية والوفود التربوية.

يمكن القول بان بيونغ يانغ هى وجه بلادنا. فمثلما تقرأ شخصية المرء فى ملامح وجهه، يرى الاجانب الذين يزورون بلادنا معالم تطور كوريا فى مدينة بيونغ يانغ. فلا بد اذن من اجادة ترتيب بيونغ يانغ. ان اجادة ترتيب بيونغ يانغ اشبه ما تكون بعملية تجميل وجه بلادنا.

فلا بد من تقديم المساعدة للعمل الرامى الى اجادة ترتيب بيونغ يانغ على نطاق البلاد كلها.

يجب على كل المحافظات ان ترسل الى بيونغ يانغ جزءا من الحاجيات المعيشية المنتجة فى مصانع الصناعة المحلية. ان بيع البضائع التى تنتجها مصانع الصناعة المحلية فى بيونغ يانغ يشكل بحد ذاته عونا لها، لا بل ان ذلك مفيد ايضا لحفز تطور الصناعة المحلية، لان مستوى الصناعة المحلية فى المحافظات يصبح عندئذ موضع تقدير سكان بيونغ يانغ.

على رؤساء اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات ان يؤمنوا دون ابطاء الحاجيات المعيشية المزمع ارسالها الى بيونغ يانغ هذا العام. لا حاجة لارسال الكعك والبيض واللحوم، بل يجب حصر السلع المرسلة اليها فى الحاجيات المعيشية، كالخرضوات مثلا. يجب المباشرة بتنفيذ هذه المهمة اعتبارا من شهر ايار القادم.

وحتى يتسنى ارسال سلع الاستعمال اليومى المنتجة فى الصناعة المحلية الى

بيونغ يانغ، يجب على اجهزة السلطة المحلية ان تجيد تنظيم العمل لزيادة انتاج السلع بنفس المقدار. بهذه الطريقة وحدها، يمكن الوفاء بحاجة السكان المحليين، فضلا عن مساعدة بيونغ يانغ.

والسلع المنتجة فى مصانع الصناعة المركزية يجب تقديمها هى الاخرى الى بيونغ يانغ، على اساس الافضلية.

مثلا، ان معجون الاسنان المنتج فى مصنع سينويزو لمستحضرات التجميل، احد مصانع الصناعة المركزية يجب تقديمه الى بيونغ يانغ بما يلبى كامل حاجتها اولا، ومن ثم تقديم الكمية المتبقية الى المحافظات الاخرى. فلا بد للمحافظات، اذن، من ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بانتاج وتوفير سلع الاستعمال اليومى، مثل معجون الاسنان، بنفسها دون الاعتماد على الصناعة المركزية. يمكن انتاج معجون الاسنان بسهولة فى المناطق المحلية اذا ما توفرت عبواته. ينبغى للمحافظات ان تنشئ لديها مصانع للعبوات، وتتخذ الاجراءات اللازمة لانتاج وتوفير معجون الاسنان بنفسها.

وعلى المحافظات ان تخطط لانتاج وتوفير سلع الاستعمال اليومى الاخرى، عدا عن معجون الاسنان، وتدبر حياتها بنفسها، دون التفكير فى الاستفادة من مصانع الصناعة المركزية.

كل آمل بانكم ستناضلون بهمة ونشاط من اجل تنفيذ قانون العمل الاشتراكى الذى تم اقراره فى الدورة الاخيرة لمجلس الشعب الاعلى والمهام المطروحة فى اجتماع اليوم، وستحدثون، خاصة، تجديدات اخرى فى نضالكم من اجل تحسين احوال الشعب المعيشية عن طريق تنمية الصناعة المحلية.

حديث مع وفد الحزب الاشتراكى اليابانى

١٣ ايار ١٩٧٨

اننـى ممتن لكم ايها الرئيس اسكادا على زيارتكم بلادنا مرة اخرى، وارحب بكم ترحيبا حارا.

من بين اعضاء وفد حزبكم، ثمة من رأيتهم من قبل بينما ارى البعض الآخر لاول مرة. وانه لمن دواعى السرور ان اقابل الرئيس اسكادا مرة اخرى كما لو اننى اقابل صديقا قديما لى.

ان زيارة السيد الرئيس الحالية لبلادنا بعد اختتام مؤتمر حزبكم بنجاح واعادة انتخابكم رئيسا له، انما هى تعبير عن ثقتكم العميقة بحزبنا وشعبنا وهى ايضا برهان على عمق العلاقات ما بين حزبينا.

اننـى اعتقد ان زيارتكم بلادنا برئاسة السيد الرئيس ستسهم اسهاما كبيرا فى توثيق عرى الصداقة ما بين حزبينا وشعبى بلدينا. فاكرر ترحيبى الحار بزيارتكم بلادنا.

انه ليسرنى غاية السرور ان يؤيدنا الحزب الاشتراكى اليابانى وانتم ايضا كل هذا التأييد الايجابى، ويسرنى كل السرور ايضا اننا توصلنا الى اتفاق تام فى الآراء بخصوص مختلف المسائل فى المحادثات التى جرت هذه المرة ما بين وفد حزبكم ووفد حزبنا واتفاق حزبينا على مواصلة النضال المشترك.

منذ جاءنا خبر اعتزامكم زيارة بلادنا، لم نشك قط فى ان نتائج طيبة ستتمخض عن المحادثات. ذلك لان حزبينا قد حافظا على علاقات جيدة بينهما منذ زمن بعيد. فحزبانا يؤيدان بعضهما بعضا ويتعلمان من بعضهما البعض ويتعاونان

تعاونا وثيقا وتشدهما علاقات من الصداقة التقليدية.

ان قول السيد الرئيس اسكادا فى مؤتمر الحزب الاشتراكى اليابانى بانه سيعمل على ان تنتهج اليابان طريقا مستقلا بعد تخلصها من تحكم الولايات المتحدة الامريكية وعلى ان يلتزم الشعب اليابانى بالاستقلالية، يعتبر فى رأينا سياسة سديدة للغاية.

ان النضال من اجل استقلالية يشكل التيار الرئيسى فى عصرنا الراهن. فشعوب كل بلدان العالم، ناهيكم عن الشعب اليابانى، تنادى بالاستقلالية فى الوقت الحاضر. فما من امرئ يرضى بالعيش تحت تبعية الآخرين وسيطرتهم. ارى انه لمن الامور الطبيعية ان ينادى شعبا البلدين كوريا واليابان بالاستقلالية.

اذن، من ينتهك استقلالية شعبى البلدين كوريا واليابان فى الوقت الراهن؟

ان الامبرياليين الامريكيين هم الذين ينتهكون استقلالية الشعب اليابانى واستقلالية الشعب الكورى ايضا، وهم الذين يقفون حجر عثرة فى طريق توحيد كوريا. ان كلا البلدين كوريا واليابان يتعرضان لعدوان الامبريالية الامريكية وضغوطها. يبدو فى الظاهر كما لو ان الحكومة اليابانية تنتهج طريقا مستقلا فى الوقت الراهن، لكنها فى الواقع تنتهج سياسة التبعية للامبريالية الامريكية وتتعرض لضغوطها من مختلف النواحى.

وحقيقة ان الحكومة اليابانية تنتهج سياسة التبعية للولايات المتحدة الامريكية وتتعرض لضغوطها يمكن ان نراها بوضوح بمجرد النظر الى موقف الحكومة اليابانية بشأن مسألة اقامة نظام اقتصادى دولى جديد.

تطالب بلدان العالم الثالث حاليا باقامة نظام اقتصادى دولى جديد. حتى ولو تتم اقامة نظام اقتصادى دولى جديد حسبما تطالب بلدان العالم الثالث من الممكن لليابان حل مشاكلها الاقتصادية دونما معاناة مصاعب جمة. لكن الحكومة اليابانية تعارض اقامة نظام اقتصادى دولى جديد من قبل بلدان العالم الثالث سيرا فى ركاب السياسة الامريكية.

وعلى ضوء موقف الحكومة اليابانية من "سلطة" جنوبى كوريا ايضا، يمكننا ان ندرك ان الحكومة اليابانية تنتهج سياسة التبعية للولايات المتحدة الامريكية وتتعرض لضغوطها.

فالحكومة اليابانية الدائرة فى فلك الولايات المتحدة تدعى بان "سلطة" جنوبى كوريا ليست بسلطة عميلة. جميع الناس فى العالم يعرفون بان "سلطة" جنوبى كوريا هى سلطة عميلة. وما دام الامر كذلك، حتى لو اصروا على زعمهم بانها ليست سلطة عميلة، فلن يجدوا ثمة من يصدق زعمهم هذا. كونها سلطة عميلة، امر صارخ وحقيقة لا يمكن اخفاؤها. ولما كانت بلدان عدم الانحياز تعرف هى الاخرى ان "سلطة" جنوبى كوريا سلطة عميلة تدع قواعد عسكرية للامبريالية الامريكية على اراضيها، فهى لا تسمح بانضمام العملاء فى جنوبى كوريا الى صفوف حركة عدم الانحياز.

ونظرا لان الحكومة اليابانية تحاول، على غير وجه حق، فى الوقت الحاضر تجميل صورة السلطة العميلة فى جنوبى كوريا كى لا تظهر بمظهر السلطة العميلة، فان ثمة مشاكل كثيرة تنشأ عن ذلك. ان الحكومة اليابانية تتصرف على هذا النحو، منساقة بضغوط الامبريالية الامريكية.

اننا نرغب فى ان تتخلص الحكومة اليابانية من سيطرة الولايات المتحدة وتنتهج طريقا مستقلا، وهذه، طبعا، مهمتكم الكفاحية الراهنة والرغبة المشتركة للشعبين الكورى واليابانى. ذلك لان الشعبين الكورى واليابانى يربطهما مصير واحد.

ارى انه اذا سارت اليابان على طريق الاستقلال، متخلصة من سيطرة الولايات المتحدة، وساعدت بلدان العالم الثالث، البلدان النامية، من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، وسعت هى الى شراء ما تحتاج اليه من المواد الخام من تلك البلدان، محتفظة بعلاقات طيبة معها، فانها ستؤدى خدمة كبرى لشعوب مختلف البلدان فى العالم، كما ارى ان ذلك يخدم مصلحة تطور اليابان نفسها. بالنسبة لليابان، وهى البلد الجزيرى الذى يعتمد على البلدان الاخرى فى كثير من المواد الخام، ليس امامها من سبيل سوى الاتحاد مع شعوب بلدان العالم الثالث واسداء المساعدة لها باقتصادها وتقنياتها المتقدمة واقامة نظام اقتصادى دولى جديد يخدم مصلحتها المشتركة. اذا سارت اليابان على هذا المنوال، فانها ستحصل على نتائج افضل فى اعتقادى.

بما ان اليابان بلد متطور اقتصاديا، يمكنها تماما ان تعيش مستقلة بدون الاحتماء بالولايات المتحدة. يعتقد بعض الرجعيين فى اليابان فى الوقت الحاضر بانهم لا

يستطيعون ان يعيشوا بدون الاحتماء بالولايات المتحدة. لكن الواقع ليس كذلك. لا بل اكثر من ذلك، ان الناس فى البلدان الاخرى يمقتون اليابان لانها تحمل على ظهرها الولايات المتحدة كما لو انها تحمل مصابا بالجرب. لو كانت اليابان لا تحمل على ظهرها بلدا مكروها مثل الولايات المتحدة، لاستطاعت ان تقيم علاقات حسنة مع عدد متزايد من البلدان فى العالم. ولكن بما ان اليابان حريصة على ان تظل الولايات المتحدة تعتلى ظهرها، نجد شعوب العالم تضمر الكراهية لليابانيين ايضا.

اننى واثق من ان اليابان ستحظى بتأييد وترحيب شعوب بلدان العالم الثالث اذا هى انتهجت سياسة مستقلة.

لقد عبرتم، فى مؤتمر الحزب الاشتراكى اليابانى، عن عزمكم على دفع الشعب اليابانى الى الالتزام بالاستقلالية وتوطيد اواصر التضامن مع الجم الغفير من شعوب العالم وعلى حث اليابان على تطوير علاقات الصداقة مع بلدان العالم الثالث. اعتقد ان ذلك سيؤتى ثمارا رائعة.

يركز عدد كبير من البلدان الآسيوية جهوده حاليا على البناء الاقتصادى. لقد قابلت، فى السنوات الاخيرة، رؤساء دول ووفودا من مختلف بلدان جنوب شرقى آسيا. وقد اجمعوا جميعا على ضرورة بناء الاقتصاد الوطني المستقل بغرض توطيد استقلال البلاد.

وبلدان افريقيا والشرق الاوسط، شأنها شأن بلدان جنوب شرقى آسيا، تعتزم هى الاخرى جميعا ان تبنى اقتصادها الوطني المستقل. لكن تلك البلدان متخلفة من الناحية التقنية. فاذا ما ساعدت اليابان تلك البلدان اقتصاديا وتقنيا وحافظت على علاقات ودية معها، فسيعود ذلك بالفائدة على كلا الجانبين فى اعتقادى.

يتوعى الشعب اليابانى اكثر فاكثر بفضلكم. ان توعى الشعب اليابانى مسألة الوقت ليس الا.

ان اصطناع "كوريتين" هو الاستراتيجية الرئيسية للسياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة حيال كوريا فى الوقت الحاضر. وبغرض اصطناع "كوريتين"، تتظاهر الامبريالية الامريكية باغداق حسن نواياها تجاهنا. ففى السنة الماضية مثلا، اثارت الولايات المتحدة لغطا شديدا حول الغاء اجراءات الحد من السفر الى كوريا وما الى

ذلك، كما لو انها تمن علينا بفضل كبير. وكل ذلك انما كان بهدف اصطناع "كوريتين".

ان كارتر، رئيس الولايات المتحدة، لا يتورع عن الافتراء على بعض البلدان الامريكية اللاتينية والبلدان الاشتراكية والتنديد بها بدعوى عدم جواز انتهاك حقوق الانسان. ولكن لا توجد، فى الحقيقة، "سلطة" تنتهك حقوق الانسان بوحشية مثلما تفعل الطغمة العميلة فى جنوبى كوريا. ان جنوبى كوريا هو البقعة التى تشهد افظع انتهاكات حقوق الانسان فى العالم بنظرى.

فالعملاء فى جنوبى كوريا فى الوقت الحاضر يعتقلون الناس جزافا ويلقون بهم فى غياهب السجون ويصدرون عليهم عقوبات قاسية لمجرد التفوه بكلمة التوحيد السلمى. لا بل انهم يقومون بالقاء القبض على رجال الدين المسيحيين ويزجون بهم فى السجن بتهمة الشيوعية وذلك لمجرد النطق بكلمة واحدة ضد "سلطة" باك.

اننى ارى من واجبى ان اشكركم جزيل الشكر على تصريحكم بانه لا بد من شن النضال من اجل نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا بالقوى المتضافرة لشعبى البلدين كوريا واليابان. ان نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا يتفق والمصلحة المشتركة لشعبى البلدين كوريا واليابان.

ولكن هذا ليس بالامر السهل. ففى جنوبى كوريا بلغ القمع اشده فى الوقت الحاضر، بحيث لا تجرى النشاطات الاعلامية بحرية. حتى نضال المسيحيين ضد "سلطة" باك لا يعرفه شعب جنوبى كوريا حق المعرفة نظرا لان الاعلام عنه محظور.

فارجو من الحزب الاشتراكى اليابانى ان يشجع الاصوات المطالبة بنشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا بين ابناء الشعب اليابانى فى المستقبل ايضا كما فعل فى الماضى حتى يسهم فى توعية الشعب فى جنوبى كوريا. بما ان الشعب فى جنوبى كوريا يستمع الى الاذاعات اليابانية ويقرأ الكثير من الصحف اليابانية ايضا، فانه سيتوعى بدرجة اكبر وسيناضل بعزم اشد فى سبيل نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا اذا ارتفعت اصوات الشعب اليابانى المطالبة بنشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا.

اذا اردنا الغاء "المعاهدة بين اليابان وجنوبى كوريا" مثلا، فلا بد طبعا من

خوض النضال على مدى فترة طويلة من الزمن. على اية حال، يجب ان نواصل السير قدما، رافعين الشعارات العادلة.

اذا تحقق نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا، فان حدة التوتر ستخف فى كوريا وسينسحب الجيش الامريكى عن جنوبى كوريا. ان نفرا قليلا من البيروقراطيين الرجعيين فى جنوبى كوريا هم وحدهم من يؤيد بقاء الجيش الامريكى فى جنوبى كوريا فى الوقت الحاضر. اما شعب جنوبى كوريا، فلا يريد ابدا بقاء الجيش الامريكى فى جنوبى كوريا.

واذا تحقق نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا يمكن ان يتحقق توحيد بلادنا ايضا. اننا لا نريد فرض النظام الاشتراكى على جنوبى كوريا، فلا داعى اذن لان يعارض رجال السلطة فى جنوبى كوريا نظامنا الاشتراكى. اذا تم نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا، بوسعنا عندئذ ان نوحد الوطن عن طريق اقامة نظام فيدرالى مع بقاء النظامين القائمين فى الشمال والجنوب على حالهما. انه لامر قيم بالنسبة لنا ان تؤيدوا تأييدا ايجابيا نضال الشعب الكورى الجنوبى من اجل نشر الديمقراطية.

رغم اننا قد صرحنا اكثر من مرة باننا لا ننوى "غزو الجنوب"، فان الامبرياليين الامريكيين ينتابهم القلق حاليا بشأن مسألتين.

واحدى المسألتين اللتين تثيران قلقهم هى انه اذا واصلت طغمة باك جونغ هى العميلة قمعها للشعب الكورى الجنوبى، فقد يفجر الشعب هناك انتفاضة او ثورة ضد الطغمة العميلة فى جنوبى كوريا وقد نستغل هذه الفرصة للانقضاض عليها.

والمسألة الاخرى التى تقلق بال الامبريالية الامريكية هى انها تود ابعاد باك جونغ هى، لكنه اذا ابعد فقد تدب الفوضى الى حين فى جنوبى كوريا وقد نستفيد من هذه الفرصة لنهجم على الجنوب.

لذلك، يتعذر على الامبريالية الامريكية ان تبقى على "سلطة" باك كما هى ويتعذر عليها فى المقابل ان تستبدلها باخرى فورا. باختصار، تجد الامبريالية الامريكية نفسها الآن فى موقف حرج فى جنوبى كوريا، تماما كالمرء الممسك بذيل نمر.

ولايجاد مخرج لها من هذه الورطة، تثير الامبريالية الامريكية عربدة من

المناورات العسكرية فى جنوبى كوريا. فقد جلبت حتى قاذفات القنابل الاستراتيجية "ب - ٥٢" العائدة للقوات الجوية الامريكية المرابطة فى اوكيناوا الى جنوبى كوريا للقيام بتدريبات على القصف الجوى. ورغم ان اماكن للتدرب على القصف الجوى متوفرة بكثرة فى اوكيناوا وجوارها ايضا، الا انها جلبت تلك الطائرات المرابطة فى اوكيناوا الى جنوبى كوريا عشرات المرات هذا العام للقيام بتدريبات القصف الجوى هذه.

يدعى الامبرياليون الامريكيون بان طيران الطائرات المرابطة فى اوكيناوا الى جنوبى كوريا للتدرب على القصف الجوى انما يتم بغرض تعويد الطيارين على الممرات الجوية. ولكن الطائرات الحديثة القائمة حاليا تستطيع التحليق وسلوك الممر الجوى المحدد لها اوتوماتيكيا. وبالتالى، فان زعمهم بان طيرانها الى جنوبى كوريا وقيامها بالتدرب على القصف الجوى هناك هو بغرض تعويد الطيارين على الممرات الجوية، ليس الا من باب الذرائع فقط.

ان الهدف من لجوء الامبرياليين الامريكيين الى اجراء المناورات العسكرية فى جنوبى كوريا هو تخويف الشعب فى الشطر الشمالى من الجمهورية وفى جنوبى كوريا والتهويل على الشعب اليابانى ايضا. وبعبارة اخرى، فان مناوراتهم العسكرية تهدف الى تهديد وتخويف شعبى بلدينا.

فمن واجبنا نحن ومن واجبكم انتم ايضا ان نناضل، ضد مناوراتهم العسكرية. لما كانت هذه المناورات تتعلق بمسألة انتهاك سيادة البلاد، فلا يمكن ان نجلس مكتوفى الايدى حيالها.

ان تصريح الرئيس اسكادا مؤخرا بانه يعتبر سحب القوات الامريكية من اوكيناوا ومن جنوبى كوريا مسألة واحدة لا تنفصل وانه سيناضل من اجل تحقيق ذلك، يعتبر فى نظرى رأيا صحيحا للغاية عبر عنه بعد رؤية المسائل رؤية شاملة. اننى اوافقه فى هذا الرأى كل الموافقة.

اذا انسحب الجيش الامريكى من اوكيناوا وجنوبى كوريا ام لم ينسحب ... هذه مسألة اخرى. المهم هو تحديد هدف نضال شعبى بلدينا بوضوح. ان التحديد الواضح لهدف نضال الشعبين الكورى واليابانى يستأثر باهمية بالغة فى ربط نضال شعبى

البلدين ببعض ربطا محكما وتوطيد عرى الصداقة والتضامن بين شعبى البلدين.

اننى اؤيد تأييدا تاما اقتراحكم الداعى الى تكاتف حزبينا فى شن نضال مشترك ضد مكائد الامبريالية الامريكية لتهديد شعبى البلدين كوريا واليابان والتهويل عليهما وضد مؤامراتها ايضا لاعاقة توحيد كوريا المستقل وانتهاك استقلالية الشعب اليابانى.

اننى اشكركم على نقلكم الي خبر نجاح العروض الفنية التى تقدمها فرقة بيونغ يانغ الفنية للتلاميذ والاطفال من بلادنا على مسارح اليابان.

ان تمكنت هذه الفرقة من تقديم عروض فنية ناجحة فى اليابان، فذلك لان الحزب الاشتراكي اليابانى والشخصيات الديمقراطية العديدة فى اليابان ومختلف المنظمات التى تعمل من اجل الصداقة والتضامن بين البلدين الكورى واليابانى تساعد مساعدة ايجابية نشاط الفرقة الفنية للتلاميذ والاطفال عندنا. اننى ممتن لكم جدا على المساعدة الايجابية التى يقدمها الحزب الاشتراكى اليابانى والشخصيات الديمقراطية العديدة ومختلف المنظمات الصديقة فى اليابان لفرقة بيونغ يانغ الفنية للتلاميذ والاطفال.

حديث مع رئيس الوزراء السابق لجمهورية البيرو

٢٤ ايار ١٩٧٨

اشكركم على قدومكم لزيارة بلادنا، غير عابئين ببعد المسافة.

ان زيارتكم هذه لبلادنا دليل على بالغ ثقتكم بنا وحبكم لنا. فلو لم تكونوا تثقون بنا، لما قطعتم كل تلك المسافة الطويلة عبر المحيطات لزيارة بلادنا بصحبة افراد عائلتكم.

ستسهم زيارتكم لبلادنا اسهاما كبيرا فى توثيق اواصر الصداقة والتضامن بين الشعبين الكورى والبيروفى.

انى شديد الامتنان لكم على القائكم هذه الكلمة الزاخرة بمعانى التقدير لى شخصيا ولشعبنا وبلادنا. ان كلمتكم القيمة هذه ستلهم ولا شك الهاما كبيرا افراد شعبنا فى نضالهم من اجل بناء الاشتراكية وتوحيد الوطن.

واشكركم على تفضلكم بنقل تحيات السيد رئيس جمهوريتكم الي، وارجوكم ان تنقلوا تحياتي ايضا اليه عند عودتكم الى البيرو.

كان علي ان التقى بكم قبل الآن. ولكن تعذر على ذلك، نظرا لتعاقب زيارات رؤساء عدة بلدان لبلادنا خلال هذه الفترة. اعتبارا من نيسان المنصرم وحتى الآن، زار بلادنا رؤساء ست بلاد. امس غادر رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية بعد اختتام زيارته لبلادنا، وفى الغد سيصل رئيس جمهورية الكونغو الشعبية.

قليلة هى البلدان، من بين بلدان امريكا اللاتينية، التى تقيم علاقات دبلوماسية

مع بلادنـا. فبلادنا لا تربطها علاقات دبلوماسية الا ببعض بلدان امريكا اللاتينية، بما فيها كوبا وغويانا.

انـنا نرغب فى ان يكون لنا العديد من الاصدقاء فى امريكا اللاتينية. اننى اشكركم من كل جوارحـى على تأييدكم لنا من كل النواحى وانجذابكم الشديد نحو بلادنا. يسرنـى غايـة السرور ان تكون شخصية مشهورة مثلكم صديقا لنا فـى البيـرو. المرء لا يكون صديقا سلفا. اذا شعر المرء بالالفـة من خـلال اللقاء، يصبح صديقا. ارى انه اذا التقينا مرارا وعمقنا التفاهم المتبادل بيننا، سنصبح كلانا صديقين حميمين اكثر فاكثر.

انـنا نقدر عالـى التقديـر السياسة المستقلة التـى تنـتهجها حكومة البيرو. ونأمل ان يمضى الشعب البيروفى قدما، فى المستقبل ايضا، فى الالتزام بالاستقلالية.

ان العصـر الـراهن هـو عصـر الاستقلالية. الآن تـنادى شـعوب الـبلدان الكثيرة فـى العالم بالاستقلالية وتنهج طريق الاستقلال.

ان الاستقلالية هـى بمثابة حياة البلد والامة. حتى وان نال البلد استقلاله الوطنـي، لا يمكنـنا ان نقول عنه انه دولة مستقلة ذات سيادة كاملة طالما انه يفتقر الى الاستقلالية. ان الحفاظ على الاستقلالية بالنسبة لاى بلد وامة، امر فى منتهى الاهمية والخطورة.

وبغية الحفاظ علـى الاستقلالية، لا مـناص من النضـال ضد الامبـريالية والاستعمار. فالامبرياليون يضاعفون اعمالهم العدوانية ضد البلدان التى تنهج طريق الاستقلال.

وفـى سبيل الدفاع عن الاستقلالية، يناضل شعبنا ضد الامبريالية والتدخل الاجنبي بشتى اشكاله والوانه.

لقد قلتم بـان بلادنـا بـلاد متقدمة. لكننـا لا نستطيع ان نعتبرها كذلك بعد. ان بلادنا هـى بـلاد نامـية. وبعد انجـاز الخطـة السباعية الثانية فـى المستقبل، ستبلغ بلادنا تقريبا مستوى البلدان المتقدمة.

وآفـاق هـذه الخطـة الجـارى تنفـيذها الآن واعـدة جـدا. ان المهـام الرئـيسية للخطـة السباعية الثانية هى التعجيل بتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعليته، وبالتالى زيادة توطيد اسس الاقتصاد الاشتراكى ورفع معيشة الشعب الى مستوى اعلى.

والمقصـود بتحقـيق اسـتقلالية الاقتـصاد الوطنـي بـناء الاقتـصاد علـى نحـو يـتلاءم

وواقع البلاد، وتطويره بالاعتماد على المواد الخام المحلية والتقنية الذاتية.

اننا نعتزم تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني على نحو ادعى الى الرضا فى المستقبل، استنادا الى اسس الاقتصاد الوطني المستقل الوطيدة التى تم ارساؤها بالفعل. عندئذ وعندئذ فقط، يمكننا ان نعيش مستقلين، متحررين من اى نفوذ اجنبي.

المهم هو بناء الاقتصاد الوطني المستقل. فصون الاستقلال السياسي انما هو رهن ببناء الاقتصاد الوطني المستقل. ان الاقتصاد يدعم ويسند السياسة. ومن دون دعم الاقتصاد الوطني المستقل، لا يمكن صون الاستقلال السياسى للبلاد. هذه حقيقة دامغة اثبتتها الحياة الواقعية. فلا بد لكل بلد يود صون استقلاله السياسى من بناء الاقتصاد الوطني المستقل.

والامر الهام فى بناء الاقتصاد الوطني المستقل هو بناء وتطوير الصناعة التى تعتمد على المواد الخام ومصادر الوقود المحلية.

فى الماضي، حتى عند بنائنا مصنعا مثلا، كنا نبنيه اعتمادا على المواد الخام المحلية. مصنع البينالون الذى شاهدتموه فى هامهونغ، يعتمد هو الآخر على المواد الخام المحلية والتقنيات الذاتية. ينتج هذا المصنع البينالون بتقنياتنا نحن وباستعمال فحم الانتراسيت والحجر الكلسى المتوفرين بغزارة فى بلادنا. ان البينالون مادة خام مأمونة جدا فى صناعة الغزل والنسيج عندنا. اننا نلبس الشعب ملابس مصنوعة من البينالون. ان صناعة البينالون هى صناعتنا المستقلة.

فى السابق، اقترح بعض العلماء فى بلادنا بناء محطات كهرنفطية. طبعا، ان بناء مثل هذه المحطات ممكن خلال فترة قصيرة من الزمن وبكلفة اقل بالمقارنة مع بناء المحطات الكهرمائية او المحطات الكهربائية الاخرى. لكنني لم اوافق على ذلك فى تلك الفترة، لان بلادنا لا تنتج النفط بعد. وفى ظروف كهذه، نرى ان بناء محطات كهرحرارية تتغذى بالفحم الوفير فى بلادنا افضل من بناء المحطات الكهرنفطية. هب اننا بنينا محطات كهرنفطية، فماذا عسانا نفعل اذا اخفقنا فى استيراد النفط من البلدان الاخرى؟ لهذا السبب، اصريت حينذاك على بناء محطات كهرحرارية تعتمد على مصادر الوقود المحلية، ولو استغرق بناؤها مدة اطول قليلا وتطلب تكاليف اكبر.

ان عددا لا يستهان به من البلدان يعانى الآن ركودا اقتصاديا من جراء ازمة الوقود العالمية، لكن اقتصادنا يتطور تطورا مأمونا، غير متأثر البتة بتلك الازمة. وهذا برهان دامغ على تفوق الصناعة المستقلة فى بلادنا. فعلى الكوريين ان يعيشوا، واقفين على اقدامهم هم، على ارض كوريا لا على ارض اجنبية.

وبناء الاقتصاد الوطني المستقل لا يعنى ابدا عدم اجراء مبادلات اقتصادية مع البلدان الاجنبية باغلاق البلد الابواب على نفسه او عدم قبول التقنيات المتقدمة من البلدان الاجنبية. فبناء الاقتصاد الوطني المستقل من شأنه ان يتيح اجراء التبادل الاقتصادى والتقنى مع البلدان الاجنبية بصورة افضل وتوسيع وتطوير التجارة الخارجية اكثر فاكثر.

ان بلادنا تزخر بمكامن خامات الحديد. وعليه، فان استخراج تلك الخامات وصنع المواد الفولاذية منها وبيعها، او صنع الآلات بالمواد الفولاذية وعرضها للبيع، يبقى اربح لنا من بيع خامات الحديد كما هى، وبتلك الطريقة يمكننا ان نوسع نطاق التجارة الخارجية مع البلدان الاخرى.

وتزخر بلادنا بفحم الانتراسيت والحجر الكلسى اللذين يمكن بهما صنع الاسمنت من النوعية الجيدة. تنتج بلادنا حاليا ٨ ملايين طن من الاسمنت سنويا. ونعتزم رفع انتاج الاسمنت الى اكثر من ١٢ مليون طن فى المستقبل. اذا انتجنا هذه الكمية من الاسمنت، فانها ستفيض كثيرا عن حاجتنا. لذا، نرغب فى تنشيط التجارة مع البلدان الاخرى بما يفيض منه عن استهلاكنا. وعلى وجه الخصوص، نود ان نسخر الاسمنت لسد الحاجات المتبادلة مع بلدان العالم الثالث فى اتجاه مساعدة هذه البلدان. فهذه البلدان بحاجة ماسة الى كميات كبيرة من الاسمنت فى الوقت الحاضر، نظرا لقيامها بمشاريع البناء على نطاق واسع.

فى بلادنا تجرى كل الامور حسب مقتضيات زوتشيه، ليس فى ميدان الاقتصاد فحسب، بل وفى سائر الميادين السياسية والثقافية والعسكرية ايضا.

اننا نركز جهودنا على تربية الناس جميعا ليتحلوا بالفكرة والنظرة الداعية الى خدمة الثورة الكورية، بحيث صار شعبنا مصطبغا ومتشبعا بفكرة زوتشيه.

كما تم تبنى الذات الوطنية بثبات فى حقل الثقافة والفن ايضا.

الثقافة والفن يجب ان يخدما الشعب. وشعبنا يطلب الثقافة والفن اللذين يجمعان ما بين المضمون الاشتراكي والشكل القومى؛ كما يحب شعبنا الاوبرا والاغانى الكورية اكثر من الاوبرا والاغانى الاجنبية، لان هذه الاخيرة لا تناسب افكار شعبنا واذواقه.

حتى وان ابدع فنانونا اغنية واحدة، فانهم يضعونها معبرة عن تطلعات شعبنا ومتطلباته. تعرض الآن على المسارح فى بيونغ يانغ الاوبرات التى تتلاءم وافكار شعبنا واذواقه. واوبراتنا هذه اعمال فنية اشتراكية تجمع ما بين المضمون الاشتراكى والشكل القومى.

ولا بد من تبنى الذات الوطنية راسخا فى الشؤون العسكرية ايضا.

اعتقد بانكم تعرفون جيدا، لكونكم من صلب عسكرى، بان الطرق الحربية الذاتية الملائمة لواقع البلد المعنى امر لا غنى عنه على صعيد الشؤون العسكرية ايضا. فالطرق الحربية الاجنبية لا تناسب واقع البلد المعنى، وبالتالى، يتعذر الدفاع بواسطتها عن البلد بالشكل المطلوب. طبعا، ان التعلم منها ضرورى. ولكن ينبغى التعلم منها بغرض توسيع المعارف العسكرية وتطوير الطرق الحربية الذاتية.

دعونى اضرب لكم مثلا واحدا.

فى اى بلد، يتعلم العسكريون الطريقة الحربية التى مفادها شن هجوم بدعم من مئات الدبابات المتقدمة على شكل ارتال متباعدة. بالنسبة لبلد كثير السهول، يمكن استخدام هذه الطريقة الحربية. ولكن هذه الطريقة يستحيل تطبيقها كما هى فى بلادنا التى لا توجد فيها سهول قابلة لنشر مئات الدبابات.

فبالنسبة لبلادنا المتميزة بكثرة الجبال، يلزمها طرق حربية تستطيع بواسطتها الاستفادة من الجبال. لذلك، نعلم عسكريينا الطرق الحربية الخاصة بنا التى تتلاءم وواقع بلادنا، لا الطرق الاجنبية.

لقد ذكرتم بان مستوى المعيشة عندنا عال، الواقع انه ليس مرتفعا بعد بالقدر المنشود. لكن شعبنا لا يساوره ادنى قلق او هم بشأن المأكل والملبس والمسكن. ان للاولاد فى بلادنا الحق فى تلقى جرايتهم من الحبوب منذ اللحظة التى يبصرون فيها

النور. الدولة تقدم لهم الحبوب منذ اول يوم من ولادتهم. الدولة تشترى الارز من المزارعين التعاونيين بسعر ٦٠ زونا للكيلوغرام الواحد وتوفره للعمال والموظفين بسعر ٨ زونات.

ويعيش شعبنا فى جو سليم.

فى بلادنا، تباع الخمور بكثرة فى ايام الاعياد، لكنها ليس كذلك فى الايام العادية. بدلا من الخمور، الناس عندنا يقبلون على شراء البيرة.

وفى بلادنا، جميع افراد المجتمع منتسبون الى منظمات معينة ويمارسون فى اطارها حياتهم التنظيمية. فاعضاء رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى واتحاد النقابات واتحاد النساء واتحاد الشغيلة الزراعيين واعضاء الحزب يمارسون جميعا حياتهم التنظيمية، كل فى اطار منظمته. ولان جميع الناس فى بلادنا يمارسون الحياة التنظيمية، لا يلاحظ فيها سكارى يتسكعون فى الطرقات، والكل يحيون حياة سليمة.

يعيش فى اليابان الآن ٦٠٠ ألف مواطن كورى. وقد عاد منهم ١٠٠ ألف الى الشطر الشمالى من الجمهورية. سمعت بان النساء العائدات الى الوطن يتحدثن عن ان ازواجهن كانوا يشربون الخمور ويعربدون ويلعبون القمار فى اليابان، لكنهم تخلصوا من تلك العادات السيئة منذ عودتهم الى الوطن. هذا امر جيد بالنسبة لهن. ان قولهن هذا برهان على ان جميع الناس فى بلادنا يحيون حياة سليمة.

لقد قلتم بانكم ترغبون فى معرفة سر قيادتنا الحكيمة. الشيء المهم فى القيادة هو التواجد بين الشعب والعمل لمصلحته.

اننى اعيش دائما بين الشعب. اتعلم منه واعلمه.

كما احترم رأى الشعب. عند وضع اى خط او سياسة للحزب، اعير دائما اذنا صاغية لآراء الشعب.

كلما التقى بابناء الشعب، يصارحوننى بكل ما يضايقهم، كتقصير العاملين فى العمل حسب سياسة الحزب مثلا، ويفصحون عن آرائهم فى هذا الشأن او ذاك.

اود ان اورد لكم هنا واقعة حدثت فى فترة التعمير والبناء ما بعد الحرب. الامبرياليون الامريكيون تشدقوا بعد الحرب بان كوريا لن تنهض على قدميها مرة

اخرى حتى ولو بعد ١٠٠ سنة. قد دمرت بيونغ يانغ تماما اثناء الحرب، بحيث لم يبق فيها بيت سليم واحد. وبعد الحرب، شرعنا بتعميرها وبنائها من الصفر.

وعند اعادة بناء بيونغ يانغ عقب الهدنة، كنت اشغل منصب رئيس لجنة تعمير بيونغ يانغ. حينذاك، حاول العاملون فى حقل البناء غرس اشجار الدلب فقط على جانبى الطرق. ذات يوم، ذهبت الى احد مواقع البناء فى مدينة بيونغ يانغ، وهناك قال بعض الشيوخ: "ايها القائد، منذ قديم الزمان وبيونغ يانغ تسمى ريوكيونغ (حاضرة الصفصاف)، فلماذا لا تغرسون الصفصاف؟" بعد سماع كلامهم، حرصت على غرس اشجار الصفصاف فى بيونغ يانغ.

والطريقة الزراعية المستقلة هى الاخرى استنبطناها من خلال ارشادنا للشؤون الزراعية وتشاورنا مع الفلاحين حولها من خلال التغلغل بينهم.

ان كل خطط وسياسات حزبنا وحكومة جمهوريتنا موضوعة تعبيرا عن ارادة الشعب.

بعض الصحفيين الاجانب يسألوننى كيف يتسنى لى ان اصرف شؤون الدولة ما دمت موجودا دائما فى المصانع والريف، فاجيبهم بان توجيه المصانع والريف هو بالذات تصريف شؤون الدولة.

اما بخصوص مسألة توحيد بلادنا، فان شعوب العالم كلها ترغب حاليا فى توحيد بلادنا. ان توحيد كوريا امر محتوم. فامتنا امة متجانسة، عاشت طوال آلاف السنين بثقافة واحدة ولغة واحدة. جميع ابناء الشعب فى شمالى كوريا وجنوبيها لا يريدون انقسام الامة، بل يودون فقط توحيد الوطن. ان من يعارضون توحيد الوطن ويحاولون تقسيم الامة هم حفنة ضئيلة من الرجعيين فى جنوبى كوريا ليس الا.

والمسألة الكورية تختلف عن المسألة الالمانية من حيث طابعها السياسى.

فالمانيا دولة انهزمت فى الحرب، بعدما اشعلت نيران الحرب العالمية الثانية. والبلدان المجاورة لها لا ترغب فى توحيدها.

ولكن بلادنا ليست دولة مهزومة فى الحرب مثل المانيا التى اشعلت نيران حرب عدوانية، ولن تكون مصدر تهديد بالعدوان على البلدان المجاورة لها حتى بعد توحيدها. فبلادنا تجاور بلدانا كبيرة، مثل الصين والاتحاد السوفييتى واليابان. ولن

تتعرض هذه البلدان لخطر العدوان من بلادنا حتى بعد توحيد كوريا. ان شعوب بلدان كثيرة فى العالم والعديد من رؤساء الدول يعربون عن تأييدهم الايجابى لشعبنا فى نضاله من اجل توحيد الوطن. ومن المؤكد ان شعبنا سيحقق قضية توحيد الوطن فى ظل مساندة شعوب العالم.

وطلبتم منى ان اتحدث عن النضال المسلح المناهض لليابان الذى خضناه. لقد اسسنا جيش حرب العصابات الشعبي المناهض لليابان عام ١٩٣٢، وخضنا غمار النضال المسلح ضد المعتدين الامبرياليين اليابانيين طوال ١٥ سنة حتى حققنا تحرر البلاد. وقبل انخراطنا فى النضال المسلح، مارسنا ايضا النضال السرى مدة طويلة. أى اننا حاربنا المعتدين الامبرياليين اليابانيين على مدى اكثر من ٢٠ سنة، اذا حسبنا ايضا فترة النضال السرى. وخلال خوضنا النضال المسلح المناهض لليابان اكتنفت طريقنا سلسلة متصلة من المصاعب والعوائق وعانينا الكثير من المشاق والمحن. كنا نعانى الامرين فى الشتاء، لا سيما من جراء البرد والصقيع. فالمناطق الشمالية من بلادنا ومناطق شمال شرقى الصين تتميز بغزارة الثلوج وشدة الزمهرير فى الشتاء.

فى فترة النضال المسلح المناهض لليابان لم نجد اية جهة نستطيع ان نطلب منها المساعدة. فى الوقت الحاضر، تتلقى البلدان المنخرطة فى النضال التحررى الوطني مساعدة من البلدان الاخرى. ولكن الوضع فى تلك الفترة كان غير الوضع فى الوقت الحاضر. فقد كان علينا فى تلك الفترة ان نؤمن كل شىء، بما فى ذلك السلاح، بانفسنا. فقمنا بانتزاع السلاح من الامبرياليين اليابانيين وسلحنا انفسنا به.

وفى فترة النضال المسلح المناهض لليابان قدم افراد شعبنا مساعدة نشيطة للجيش الثورى الشعبي الكورى. اذا دخلت وحدة من وحدات الجيش الثورى الى القرية، كان الفلاحون يخبروننا اى الابقار تخص "مينهواى" وايها يخصهم. فكان رجال الجيش الثورى يذبحون الابقار التى تخص "مينهواى"، وهى منظمة مأجورة صنعتها الامبريالية اليابانية، وليس ابقار الفلاحين، ويتقاسمون واياهم لحمها. وبعد انسحاب الجيش الثورى من القرية، كان الفلاحون يذهبون الى الامبرياليين اليابانيين ويقولون لهم بان وحدات الجيش الثورى الشعبي الكورى داهمت القرية مساء امس

وذبحت ابقارهم. فيسرع الاوغاد الى القرية لمعرفة حقيقة الامر، فيسألون لماذا ذبحوا الابقار التى تخص "مينهواى" فقط من غير ان يمسوا باذى ابقار الفلاحين؟ فيجيبهم الفلاحون بان رجال الجيش الثورى يعرفون جيدا اى الابقار تخص "مينهواى" وايها تخص الفلاحين. وهكذا، كان الفلاحون يضللونهم ويساعدون الجيش الثورى الشعبي الكورى مساعدة نشيطة.

كما قدم الشعب كمية كبيرة من الحبوب الغذائية الى وحدات الجيش الثورى الشعبي الكورى. فى تلك الفترة، كانت الامبريالية اليابانية تمارس رقابة صارمة على الشعب بغية قطع المؤن عن وحدات الجيش الثورى، متشدقة بانها ستبيد تلك الوحدات جوعا. ولكن افراد الشعب واصلوا امدادها بالمؤن، متملصين من رقابة العدو بمختلف الاساليب. فكان اذا تعذر عليهم ارسال المؤن من جراء رقابة العدو المكثفة، لا يجمعون البطاطا من الحقول، بل يتركونها كما هى ويلتقطون تعاريشها فقط، حتى تبدو للعيون كما لو انها جمعت فعلا، ثم يدلون وحدات الجيش الثورى الشعبي الكورى على الحقول التى تركت فيها حبات البطاطا قصدا. وحينا آخر كانوا يخبئون عرانيس الذرة تحت شجرة ومن ثم يخبرون وحدات الجيش الثورى بأمرها لكى تذهب فتجلبها.

هكذا، حارب الجيش الثورى الشعبي الكورى المعتدين الامبرياليين اليابانيين اعتمادا على الشعب، ولاقيا كل مساعدة ايجابية منه.

قلتم بان بيونغ يانغ هى من اجمل المدن فى العالم. نود ان نبنيها على صورة اروع بعد. اننا نخطط لبناء دار الدراسة الشعبية الكبرى فيها حتى نعرض عددا كبيرا من مختلف الكتب الاجنبية، فضلا عن كتبنا، فى تلك الدار. وببناء دار الدراسة الشعبية الكبرى فى بيونغ يانغ، سيكتمل عقد المبانى الكبيرة اللازمة للعاصمة تقريبا. وعندئذ، ستغدو بيونغ يانغ اجمل مما هى الآن.

توجد فى بلادنا كثير من الاماكن المشهورة بمناظرها الطبيعية الخلابة، مثل جبل كومكانغ.

فارجو منكم ان تزوروا بلادنا مرة اخرى لتسنح لكم فرصة الاستجمام فى تلك الربوع الخلابة.

حول اجادة الاستعداد للزراعة للعام القادم

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين فى حقل الزراعة

١٢ حزيران ١٩٧٨

اريد اليوم، فى هذا الاجتماع الاستشارى استعراض حصيلة غرس اشتال الارز هذا العام ومن ثم مناقشة المسألة المتعلقة باجادة الاستعداد للزراعة للعام القادم، والمسألة المتعلقة ببناء الحقول المدرجة على نطاق واسع.

بادئ ذى بدء، سوف اقوم باجمال حصيلة غرس اشتال الارز هذا العام ومن ثم اتطرق الى اجادة الاستعداد للزراعة للعام القادم.

هذا العام، تغيرت الطرق الزراعية بمجملها فى بلادنا. كان ذلك امرا ضروريا على ضوء تأثير الجبهة الباردة. اذا اتبعنا تلك الطرق الزراعية التى كنا نعتمدها فى الماضى، حين لم يكن ثمة وجود لتأثير الجبهة الباردة، فلن نتفادى من الاخفاق فى الزراعة وقد تحل المجاعة بابناء الشعب.

لقد وضعنا الاعمال الزراعية فى قبضتنا منذ ٦ سنوات، اى اعتبارا من عام ١٩٧٣، وبدأنا نتخطى المشاكل واحدة تلو الاخرى وقد سوينا الكثير منها.

وهذا العام عكفنا على حل مسألة مواعيد البذار. وقد شغلت هذه المسألة اهتمامنا منذ ان شرعنا بتقصى اسباب فشل محافظة هامكيونغ الشمالية المستمر فى الزراعة فى السنوات الاخيرة.

واثناء مراجعتى للاعمال الزراعية فى تلك المحافظة، خطرت لى فكرة وهى ان السبب الرئيسى للاخفاق قد يكون راجعا الى عدم تحديد مواقيت البذار تحديدا صائبا.

فاستدعيت رؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية والامناء المسؤولين للجان الحزبية ورؤساء لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية بمحافظة هامكيونغ الشمالية الى بيونغ يانغ فى السادس من آذار المنصرم، وقمت بتحليل المواعيد التى اعتمدت فى العام الماضي - مواعيد بذر الارز فى المساكب الباردة وغرس اشتاله، ومواعيد بذر الذرة فى مساكب قوالب الدبال وغرس اشتالها، موعدا موعدا حسب كل قضاء. وصحت فكرتى. كانت جميع الاقضية فى المحافظة المذكورة خاطئة فى تحديد مواعيد البذار.

فقد واصلت هذه المحافظة فى السنوات الاخيرة اتباع الطرق الزراعية القديمة التى كانت تستخدمها حين لم يكن ثمة وجود لتأثير الجبهة الباردة، من غير ان تبحث عن السبل الكفيلة بجنى محاصيل طيبة حتى فى ظروف التعرض لتأثير الجبهة الباردة.

فى محافظة هامكيونغ الشمالية، تم غرس اشتال الارز وهى ما زالت بغوة، قبل ان تنمو قوية، نظرا لعدم بذر الارز فى الوقت المناسب، مما ادى الى انخفاض كبير فى غلة الارز لكل هكتار. وزراعة الذرة ايضا لم تكن جيدة. فالعاملون المسؤولون فى المحافظة فرضوا عنوة المباشرة بغرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال اعتبارا من ٢٠ نيسان، على الرغم من تشكل الصقيع الربيعى المتأخر حتى ١٥ ايار، وذلك بدعوى صعوبة ضمان الايدى العاملة. وبالنتيجة، ماتت اشتال الذرة بردا تحت وطأة الصقيع، مما اضطر الفلاحين الى اعادة بذرها مجددا، غير ان الذرة التى بذرت من جديد لم تنضج. وحتى نبتات الذرة التى صمدت فى وجه الصقيع تجردت من بعض اوراقها ونمت بشكل مشوه بحيث لم تنضج كما ينبغى.

ان اخفاقات هذه المحافظة فى الزراعة يعزى سببها الرئيسى الى ان لجنة الزراعة والمجلس التنفيذى لم يوجها توجيها مفصلا الزراعة فيها فيما مضى.

كما اقول واردد دائما، ان ظروف المناخ والتربة فى بلادنا تختلف من محافظة الى اخرى ومن قضاء الى آخر؛ وحتى داخل المزرعة التعاونية الواحدة، تختلف تلك الظروف فى هذا الجانب من التل عنها فى جانبه الآخر. فلا بد، والحال هذه، من اسداء توجيهات دقيقة للاعمال الزراعية بموجب مبدأ: زراعة المحصول المناسب فى الموسم المناسب فى الحقل المناسب. مهما يكن من امر، لم تكن الامور تجرى على هذا المنوال فى الماضي.

هذا العام، سلطت الاضواء على اسباب اخفاق محافظة هامكيونغ الشمالية في الزراعة، وكلفت العاملين في حقل الزراعة والامناء المسؤولين للجان الحزبية في الاقضية في هذه المحافظة بمهمة بذر الارز في المساكب الباردة اعتبارا من ١٥ آذار، وغرس اشتال الذرة المنبتة في قوالب الدبال بعد توقف تشكل الصقيع الربيعي المتأخر في الاقضية الواقعة على ساحل البحر. طبعا، ان البدء ببذر الارز في المساكب الباردة ابتداء من ١٥ آذار، والارض المتجلدة لم تكن قد ذابت تماما بعد، مسألة اثارت قدرا كبيرا من الشكوك. مهما يكن من امر، فقد بلغني ان حالة محصول الارز في هذه المحافظة جيدة بما لا يقل عن حالته في منطقة بيونغ يانغ هذا العام، اذ انها قامت بفرش الحقول بطبقة كافية من الدبال وبذرت الارز في المساكب الباردة منذ ١٥ آذار، فيما كانت تفعل ذلك في الماضي في الفترة ما بين ٤ نيسان و٢٠ منه. حتى اذا افترضنا ان نمو اشتال الارز في المساكب الباردة يستغرق مدة ٥٠ يوما، فبالامكان مباشرة غرسها في الحقول اعتبارا من ١٠ حزيران في المناطق التي بذرت بذور الارز في المساكب الباردة حوالي ٢٠ نيسان. ولكن نبتات الارز التي تغرس اشتالها في وقت متأخر كهذا، لا يمكن ان تتفرع الا قليلا.

وبلغني ان حالة زراعة الذرة ايضا تبدو ممتازة جدا هذا العام نتيجة لغرس اشتالها المنبتة في قوالب الدبال بعد توقف تشكل الصقيع الربيعي المتأخر. ولو لم تتخذ هذه الاجراءات، لكانت محافظة هامكيونغ الشمالية على الارجح اخفقت في الزراعة مرة اخرى، شأنها في العام الماضي. لقد هبطت درجة الحرارة في المحافظة حتى الى ٤ درجات تحت الصفر في ١٢ ايار. هذا العام، عمدت هذه المحافظة الى غرس اشتال الذرة المنبتة في قوالب الدبال في مساحة ٨٠٠ هكتار من الحقول قبل توقف تشكل الصقيع الربيعي المتأخر، بخلاف ما اشرنا اليه. وماتت هذه النبتات كلها نتيجة موجة البرد التي اجتاحها في ١٢ ايار.

ان التقلبات المناخية الناجمة عن تأثير الجبهة الباردة لا يمكن لاحد التنبؤ بها ولا حتى بواسطة الارصاد الجوية. ففي وقت غير متوقع بالمرة، يتشكل الصقيع وتهطل الامطار فجأة. ولكن على ما يبدو لي، لن تشهد محافظة هامكيونغ الشمالية اخفاقا في

الزراعة هذا العام كما حدث فى العام الماضى.

بلغني انه عندما حددت هذا العام مواعيد البذار وغرس اشتال الارز وغرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال فى محافظة هامكيونغ الشمالية، عقب الشيوخ هناك قائلين بان الامور قد دخلت مسارها السليم الآن.

وبعد ان اعدت الامور الخاطئة فى زراعة محافظة هامكيونغ الشمالية الى نصابها الصحيح، فكرت بانه لربما تكون الاخطاء عينها ترتكب فى محافظات الساحل الغربى ايضا. وعكفت على مراجعة سير الامور فى تلك المحافظات، ووجدت ان تلك المحافظات هى الاخرى تتأخر فى بذر الارز فى المساكب الباردة. فدعيت الى اجتماع حيث اتخذت اجراء يقضى بانجاز عملية بذر الارز فى المساكب الباردة هناك على وجه السرعة عن طريق التعبئة العامة للايدى العاملة.

وبفضل هذا الاجراء السريع الذى اتخذته، نجحت مناطق الساحل الغربي فى الزراعة هذا العام، رغم ان الاستعدادات لبذر الارز فى المساكب الباردة تأخرت قليلا. ولو لم نفعل ذلك وتركنا الامور على عواهنها، لاخفقت الزراعة فى تلك المناطق دون شك.

ان الاستنتاج الرئيسى الذى خلصنا اليه من استعراضنا لنتائج غرس اشتال الارز هذا العام هو انه يجب بذر الارز فى المساكب الباردة فى ابكر وقت ممكن بسبب تأثير الجبهة الباردة. وهذا لمما يتفق والقواعد البيولوجية ايضا. فنظرا لقصر فترة نمو المزروعات بسبب تأخر حلول الربيع ونزول الصقيع باكرا فى الخريف من جراء تأثير الجبهة الباردة، فان بذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت مبكر امر لا غنى عنه لضمان الامد الكافى لنمو الارز ولكثرة تفرعه ايضا.

اذن، اى وقت هو الوقت المناسب لبذر الارز فى المساكب الباردة؟ بناء على تحليلنا للامور فى عدة مزارع تعاونية، فان الوقت الانسب فى مناطق الساحل الغربى هو ان يبدأ بذر الارز فى ١٠ آذار وينتهى فى ٢٠ منه.

فى مزرعة مانكيونغداى التعاونية، تم بذر الارز فى ١٠ آذار هذا العام وغرست اشتاله فى الحقول فى ٥ ايار بعد انباتها فى المساكب الباردة لمدة ٥٥ يوما. ان حالة نبتات الارز هى افضل مما شاهدنا حتى الآن. يقال بان حالة نبتات الارز

هذه افضل منها فى نفس الفترة من العام الماضى.

اما مزرعة بونغهوا التعاونية فى قضاء كانغدونغ، فيقول العاملون فيها بانهم قاموا ببذر الارز فى ١٠ آذار. اما انا، وتبعا لما لاحظته، فأرى انهم بذروا الارز بعد ذلك التاريخ فى الحقيقة. اعتقد بانهم بذروا الارز ما بين ١٥ آذار و١٧ منه. ومع ان حالة نبتات الارز فى هذه المزرعة جيدة، الا انها ليست بنفس الجودة كما فى مزرعة مانكيونغداى التعاونية.

والمزرعة رقم ٧ توانت هذا العام فى بذر الارز فى المساكب الباردة. حيث ان المزرعة المذكورة قامت ببذر الارز فى ١٧ آذار، فقد اضطرت الى غرس اشتال الارز وهى بعد غير مكتملة النمو. لذا، فان حالة نبتات الارز فى هذه المزرعة اسوأ منها فى مزرعة مانكيونغداى التعاونية.

وفى مزرعة تشونغسان التعاونية التابعة لمدينة دايآن، تم بذر الارز فى المساكب الباردة فى ١٢ آذار وغرس اشتال الارز اعتبارا من ٥ ايار بعد انباتها فى المساكب الباردة لمدة تقل بيومين عنها فى مزرعة مانكيونغداى التعاونية. ومدة يومين مهمة جدا بالنسبة لانماء الاشتال فى الربيع. وبالاضافة الى انتقاص يومين من فترة انماء الاشتال، تعرضت المزرعة المذكورة لاضرار الملوحة ايضا.

ان الحالة الجيدة لنبتات الارز فى مزرعة مانكيونغداى التعاونية، بالمقارنة مع المزارع الاخرى، انما ترجع فقط الى بذر الارز ما بين ١٠ آذار و٢٠ منه، وغرس اشتال الارز فى الوقت المناسب بعد انمائها قوية لمدة ٥٥ يوما فى المساكب.

ان التجارب المستفادة هذا العام تدل على انه من الضرورة الحاسمة بمكان بالنسبة للمحافظات على الساحل الغربى ان تقوم ببذر الارز فى المساكب الباردة المقامة على الحقول غير الارزية بدءا بيوم ١٠ آذار وانتهاء يوم ٢٠ منه. وبما ان الجو على الساحل الغربى غير بارد، فيمكن تماما بذر الارز فى المساكب الباردة المقامة على الحقول غير الارزية اعتبارا من ١٠ آذار. ولا بأس ان يبذر الارز فى المساكب الباردة المقامة على الحقول الارزية متأخرا قليلا عن ذلك التاريخ.

وحسنا تفعل محافظة هوانغهاى الجنوبية ان هى قامت ببذر الارز فى المساكب

الباردة المقامة على الحقول غير الارزية ابكر من ذلك بقليل، اى ابتداء من ٧ آذار.

ومن المستحسن فى المناطق الواقعة الى الشمال من هامهونغ على الساحل الشرقى والمناطق الى الشمال من زونغزو على الساحل الغربى ان تقوم هى الاخرى بذر الارز فى المساكب الباردة اعتبارا من ١٠ آذار، تماما كما فى المناطق الاخرى.

اذا نظرنا الى الامور من زاوية المبادئ العلمية، نجد انه لا بد من المباشرة ببذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت ابكر كلما كان جو المنطقة ابرد. اذا بذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت متأخر وغرست اشتاله فى وقت مبكر فى المناطق الباردة، فلا مفر من ان تغرس الاشتال وهى بعد قليلة الاوراق والفروع بسبب قصر مدة نموها فى المساكب. ومن الطبيعى ان تنخفض غلة الهكتار الواحد من الارز فى هذه الحالة. فلا بد من البدء ببذر الارز فى المساكب الباردة المقامة على الحقول غير الارزية اعتبارا من ١٠ آذار مبدئيا فى المناطق الواقعة الى الشمال من زونغزو وهامهونغ. ينبغي فى هذه المناطق السهر على الحيلولة دون تجمد مساكب الارز الباردة مهما كلف الامر والبدء ببذر الارز فى المساكب فى ١٠ آذار عن طريق اتخاذ كل التدابير الآيلة الى ذوبانها فى وقت مبكر من الربيع. اما اذا تعذر فعلا بذر الارز اعتبارا من ذلك اليوم لعدم ذوبان الارض، فلا بد من بدئه فى ١٥ آذار كموعد اقصى. وفى المناطق التى يتأخر فيها بذر الارز فى المساكب الباردة، من المستحسن زيادة عدد اشتال الارز فى الغرسة الواحدة، الى حد ما.

وفى ظروف استمرار تأثير الجبهة الباردة، ينبغى الحرص على انماء اشتال الارز فى المساكب الباردة لمدة ٥٠ ـ ٥٥ يوما قبل غرسها. فنظرا لبرودة جو الربيع، لا تنمو اشتال الارز سريعا. وعليه، لا بد من الغاء النظام الذى يتطلب غرس اشتال الارز بعد انمائها فى المساكب لمدة ٤٥ ـ ٥٠ يوما. يجب من الآن فصاعدا انماء اشتال الارز فى المساكب الباردة لمدة ٥٠ ـ ٥٥ يوما مهما كلف الامر.

وعلى ضوء التبكير فى غرس اشتال الارز، ليس من الضرورى بعد الآن ان تحافظوا على اتباع نظام الحراثة الثلاثية لحقول الارز كما هو. عليكم، بالاحرى، ان تحرثوا حقول الارز مرة فى الخريف ومرة ثانية فى الربيع ومن ثم تسلفوا الارض

بالمسلفة مرارا قبل غمرها بالمياه وتعاودوا تسليفها مجددا بعد غمرها بالمياه.

ينبغي احاطة مساكب اشتال الارز بالعناية القصوى. من المحظر عليكم ان تديروها خبط عشواء كما فى الايام الماضية. على ضوء التجارب المستفادة من زراعة الارز هذا العام، فان الاعتناء الجيد بها اهم من اى شىء آخر. ووصولا الى ذلك، يجب تغطية كل المساكب باغطية كلوريد الفينيل والحصائر القشية واحاطتها بحواجز متينة تصد عنها الريح وتجهيزها بميازين الحرارة. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي من كل بد فرش ٣٠ ـ ٣٥ كغ من الدبال على كل بيونغ من المساكب. عندها يمكن لاشتال الارز ان تنمو نموا جيدا فى مطلق الظروف.

اذا بذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت مبكر وغرست اشتاله فى الوقت المناسب بعد ان تصبح قوية، يمكن عندئذ زيادة غلة الارز اكثر مما هى عليه الآن.

ففى مزرعة مانكيونغداى التعاونية ومزرعة بونغهوا التعاونية حيث بذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت مبكر هذا العام وغرست اشتاله فى موعدها تماما، تفرعت كل غرسة ارز الى ١٣ ـ ١٤ فرعا فى المتوسط. وهذا يعنى ان لكل بيونغ ١٧٠٠ فرع. وبهذا العدد يمكن جنى اكثر من ٨ اطنان من الارز فى كل هكتار. واذا، تفرعت اكثر، بحيث يبلغ عدد الفروع ألفي فرع لكل بيونغ، فيمكن انتاج ٩ ـ ١٠ اطنان من الارز فى كل هكتار.

وهكذا، اذا تم بذر الارز فى المساكب الباردة فى الفترة الواقعة ما بين ١٠ و٢٠ آذار وانتهت عملية غرس اشتاله على جناح السرعة خلال حوالى ١٠ ايام اعتبارا من ٥ ايار، يمكن بذلك زيادة غلة الهكتار الواحد من الارز زيادة فائقة عما كانت عليه فى الايام الماضية حين كنتم تماطلون وتتلكئون فى غرس الاشتال. وما يؤكد ذلك اكثر من معطيات اكاديمية العلوم الزراعية هو اننى اجريت بنفسى التجارب عليه سوية مع المزارعين.

وبغية بذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت مبكر وغرس اشتاله فى الوقت المناسب فى السنة القادمة، ينبغى تهيئة كل الاستعدادات اللازمة لذلك من الآن.

بادئ ذى بدء، يجب تحضير اغطية كلوريد الفينيل جيدا.

ومن المهم هنا اجادة الحفاظ على اغطية كلوريد الفينيل القائمة حاليا والاعتناء بها.

لكن المزارع التعاونية تهمل حاليا هذا العمل. بالامس وجدت وأنا فى طريق العودة من قضاء كانغدونغ ان الناس هناك يغسلون الاغطية فى المياه وينشفونها تحت اشعة الشمس. لا يجوز تنشيفها تحت اشعة الشمس. اذا سفعتها الشمس، فان اللدائن تتطاير منها فتبلى بسرعة. فى السنة الماضية طلبت من المعنيين تنظيم دورة دراسية حول تلقين الطريقة الفضلى للحفاظ على اغطية كلوريد الفينيل واستعمالها. ولكن كيف عساها نفذت هذه المهمة حتى لا اجد بالكاد مجالا واحدا يعمل كما ينبغى؟ ان اعضاء المزارع التعاونية لا يعرفون بوضوح ان تعريض الاغطية لاشعة الشمس يؤدى الى اتلافها.

ومؤخرا وجدت اثناء تنقلى بالسيارة ان عددا غير قليل من حقول الخضار لا يزال مغطى باغطية كلوريد الفينيل الى الآن. لا ادرى ما الذى يجعلهم يفعلون ذلك فى هذا الوقت الذى لا يتشكل فيه الصقيع. عندما تصل درجة الحرارة فى الليل الى اكثر من ٥ درجات، لا بد من ازالة الاغطية وحفظها. لما كانت الدولة تقدم لها اغطية كلوريد الفينيل كل سنة، فلا تهتم المزارع التعاونية بأمر حفظها واستعمالها. انه لمن الخطأ ان تعامل المزارع التعاونية هكذا دونما اكتراث تلك الاغطية التى تستورد من الخارج بالعملة الاجنبية.

سمعت بان بعض البلدان تستخدم الاغطية نفسها لمدة ٥ او حتى ١٠ سنوات. اما فى بلادنا، فإنهم يرمونها بعد استخدامها سنة او سنتين فقط. وهذا يعود الى ان العاملين القياديين فى مجال الزراعة لا يعملون بدقة وعناية، بل يعملون عشوائيا، وعملهم العشوائى هذا يترك تأثيره حتى على المزارعين. فيجب على العاملين القياديين فى هذا المجال ان يتخلصوا سريعا من طريقة العمل البالية المتمثلة فى مزاولة العمل كيفما اتفق.

طبعا، ينبغى استيراد بعض الاغطية من البلدان الاخرى حتى يمكن تزويد المزارع التعاونية بها بنسبة مائة بالمائة فى السنة القادمة.

يجب اقامة نظام صارم لا تعطى فيه الاغطية الا لسد النقص فيها، بعد التدقيق جيدا فى كمية الاغطية المتوفرة حاليا فى كل مزرعة تعاونية. لقد تم جردها فى السنة

الماضية. فلا بد من حساب تلك الكمية والكمية التى اعطيت لها هذا العام. واذا تم توفير الكمية المطلوبة لمزرعة ما بنسبة مائة بالمائة، فلا يجوز تقديم الاغطية لها مرة اخرى. اذ لا يجوز ابدا مواصلة اعطاء المزارع التعاونية كل ما تطلبه من الاغطية. وبالنسبة للمزارع التعاونية التى حصلت على كفايتها من الاغطية، لا يجوز اعطاؤها المزيد منها الا بعد مرور خمس سنوات.

وينبغى اعداد الحصائر القشية ايضا لتغطية مساكب اشتال الارز بها بنسبة مائة بالمائة.

لقد تأخر بذر الارز فى المساكب الباردة الى حد ما هذا العام نظرا لعدم اعداد الحصائر القشية بشكل كاف فى السنة الماضية. فلا بد، هذا العام، من صنع كل الحصائر القشية اللازمة للسنة القادمة خلال فصل الخريف المقبل.

وينبغى انتاج كمية كبيرة من الدبال.

لقد شددت مرارا وتكرارا على ضرورة انتاج الدبال بمقادير كبيرة. لكن هذه المهمة لم تنفذ كما ينبغى حتى الآن.

يقول العلماء بان تأثير الجبهة الباردة سيستمر حتى عام ٢٠٠٠. اى، اننا سنتعرض لتأثيرها خلال السنوات الثلاث والعشرين القادمة. لكن عاملينا يعملون من غير حساب للمستقبل، تماما مثل حشرة ابنة يوم. اذا لم نتخذ تدابير ايجابية للتغلب على تأثير الجبهة الباردة، فقد تمنى الزراعة بالفشل الذريع.

وفى سبيل النجاح فى الزراعة بعد التغلب على تأثير الجبهة الباردة، لا مناص من انتاج كمية كبيرة من الدبال. والدبال مطلوب كثيرا، بالاخص، للشروع ببذر الارز فى المساكب الباردة فى ١٠ آذار فى العام القادم. فبدون الدبال، لا يمكن الشروع ببذر الارز فى المساكب الباردة فى ١٠ آذار، وقد تتجمد اشتال الارز.

وبغية انتاج الدبال بكميات وافرة، لا بد من بناء مصانع له.

فالدبال لا ينهمر من السماء تلقائيا، بل يجب ان نصنعه نحن. اذا كنا قادرين على صنع الدبال بطريقة كيماوية، فهذا افيد لنا، ولكن هذه الطريقة لا تزال غير مكتملة. ليس لدينا الآن سوى طريقة صنع الدبال بتعفين القش والعشب والجنب وقشور الارز وما اليها. تميل بعض المزارع التعاونية الى استخراج الغرين او جمع خبث الفحم

بدعوى انتاج الدبال. لكن هذه ليست بدبال. الدبال يجب ان يولد حرارة ويحتوى على عناصر غذائية كافية. وما دام الامر كذلك، فلا بد من انشاء الكثير من مصانع الدبال لكى تصنع الدبال من النوعية الجيدة بواسطة القش وسيقان الذرة والجنب وما شابهها.

لا يجوز الاستهانة ابدا بمسألة انتاج الدبال. فالدبال هو بمثابة المادة الخام لانتاج الحبوب.

وينبغى نشر حملة واسعة لجز الاعشاب.

فى الوقت الحاضر، تكثر الاعشاب على سدود الانهار وعلى جانبى الخطوط الحديدية. وبما ان الاعشاب تنمو ثانية بعد جزها، فيمكن اعادة جزها من جديد. ولكن عملية جز الاعشاب لا تجرى عندنا كما ينبغى. ناهيك عن انه اذا حشت الاعشاب النابتة على سدود الانهار او على جانبى الخطوط الحديدية فى الوقت المناسب، ستكون مثار ارتياح للنظر.

حين جرى اطلاق الحملة السابقة لجز الاعشاب، اثير صخب شديد بتعليق الشعارات ونشر المقالات على صفحات الجرائد. ولكن لم يجمع الا النزر اليسير من الاعشاب فى الواقع. لا يجوز تكرار هذه الواقعة هذا العام ايضا.

من واجب المنظمات الحزبية على كل المستويات والهيئات القيادية لحقل الزراعة ان تدفع من الآن حملة جز الاعشاب بقوة الى الامام بحيث يمكن جمع مقادير كبيرة من الاعشاب. وينبغي الحرص على ان يعود الفلاحون من الحقل بعد الفراغ من العمل وفى يد كل منهم حزمة من الاعشاب.

وحيث يتوفر الجنب يجب قطعه بكثرة. وحيث يتوفر الخث يجب استخراجه بكثرة.

وفى المناطق السهلية، يجب الانكباب على استخراج الخث حال الانتهاء من حصاد الارز هذا العام. ويجب توفير التجهيزات والآلات، بما فيها الحفارات، بحيث يتسنى استخراج الخث بقوة الآلات.

وينبغى اجادة الابحاث عن الحامض الدبالى.

بناء على المعطيات المتوفرة، يمكن استعمال الحامض الدبالى بدلا من الدبال. ولكن لا يجوز استعماله بدون ترو. فمجرد ارتكاب خطأ واحد فى الزراعة، تترتب

عليه نتائج وخيمة للغاية. فيتعين على المجالات المختصة ان تحصل على معلومات دقيقة بهذا الشأن بعد اجراء التجارب على الحامض الدبالى فى زراعة الارز او المزروعات الاخرى.

وينبغى اتخاذ الاجراءات التى تكفل الكف عن تعبئة العمال لمساعدة الريف باليد العاملة فى السنة القادمة.

هذا العام، تمت تعبئة عدد كبير من الايدى العاملة من الرجال، بمن فيهم العمال، لمساعدة الريف فى موسم غرس اشتال الارز. ونظرا لتعبئة العمال لهذا العمل طوال شهر كامل، فقد واجهت مصانع الصناعة الخفيفة ومصانع الآلات اعاقة كبيرة فى الانتاج. وهذا العام، كانت الطاقة الكهربائية متوفرة خلال موسم غرس اشتال الارز، لكن الانتاج لم يكن طبيعيا بسبب تعبئة عدد كبير من العمال لمساعدة الريف. اننا نعتزم الكف عن تعبئة العمال لمساعدة الريف ابتداء من العام القادم.

ووصولا الى ذلك، ينبغى ادخال المكننة فى عمليات غرس اشتال الارز.

اذا تمت مكننة هذا العمل، يمكن عندئذ غرس اشتال الارز بدقة اكبر مما لو غرست بالايدى. ان آلة غرس اشتال الارز التى تصنع الآن فى بلادنا جيدة. اذا بوشر غرس الاشتال بتلك الآلة لدى ترسب التربة، بعد مرور ٤ الى ٥ ايام على تسليف حقول الارز المغمورة بالمياه فستنغرز الاشتال جيدا فى الارض.

وبغية ادخال المكننة فى عمليات غرس اشتال الارز بمجملها، ينبغي ان تكون هناك نسبة متناسقة بين آلات غرس الاشتال والجرارات. وقد ارسلت فى شهر آذار الماضى عاملين من اللجنة المركزية للحزب واللجنة الاقتصادية التابعة للجنة الشعبية المركزية ولجنة الزراعة الى بعض القرى، بما فيها قرية تشونغسان وقرية كوتشانغ وقرية تايسونغ وقرية ياكسو التابعة لمدينة دايآن، ليتأكدوا من خلال التجارب من عدد الجرارات المطلوبة لآلة غرس الاشتال الواحدة، بحيث يمكن مواصلة غرس الاشتال دون توقف مع اعطاء الاسبقية لعملية تسليف الحقول بالجرارات. وقد تبين من خلال التجربة انه يجب الحاق جرار واحد بكل غراسة لاشتال الارز حتى تتسنى مواصلة عملية التسليف وعملية غرس الاشتال تباعا دون توقف. ومع ذلك، فقد فرض غرس

اشتال الارز بالآلات فرضا على الوحدات الدنيا، دون اخذ هذه الامور كلها بنظر الاعتبار فى عام ١٩٧٥، الامر الذى عرض مزرعة ريونغزين التعاونية فى قضاء كايتشون ومزرعة سونغهاك التعاونية فى قضاء آنزو للاخفاق في زراعة الارز. فى تلك الفترة، كان هناك نقص فى الجرارات فى هاتين المزرعتين، فلم يتم تسليف حقول الارز قبل مباشرة الغرس بـ ٤ الى ٥ ايام، وجرى غرس اشتال الارز بالآلات على ارض لينة جدا فور تسليف الحقول بالمسلفة، وهكذا لم تنغرز الاشتال فى الارض كما ينبغي كما تركت اماكن كثيرة شاغرة بين الغرسات.

فمن اجل تحقيق مكننة غرس اشتال الارز، لا محيص من انتاج الجرارات باعداد كبيرة وارسالها الى الريف. فبدون الجرارات، يستحيل مكننة غرس اشتال الارز.

ليست لدينا الآن احصائيات مفصلة تبين كم عدد الجرارات وآلات غرس اشتال الارز الموجودة حاليا لدى جماعات العمل فى المزارع التعاونية وما هو العدد الاضافى منها المطلوب لتحقيق المكننة الكاملة لغرس اشتال الارز. ان الاحصائيات الحالية وضعت بطريقة الحساب العشوائى بالعد على الاصابع، فلا يمكن التعرف بها على الواقع بدقة. اذا اريد توفير الجرارات للمزارع التعاونية بصورة دقيقة، فلا بد من استقصاء واقع الامور بشكل صحيح. ينبغى الحرص على تشكيل جماعة من العاملين فى لجنة الدولة للمراقبة والمجلس التنفيذى والمباشرة بفحص الواقع تفصيليا فى الريف.

ليست لدينا الآن ارقام دقيقة، نظرا لافتقارنا الى المعلومات المضبوطة عن الاوضاع الحقيقية. مهما يكن من امر، يجب انتاج ما مقداره ١٥ ألف جرار على اقل تعديل.

على مصنع كومسونغ للجرارات ان ينتج ٣٦٠٠ جرار من طراز "تشوليما" خلال "معركة المائة يوم"، وذلك بانتاج ١٢٠٠ جرار شهريا حسب تعليماتى، ومن ثم انتاج ١٥٠٠ جرار كل شهر ابتداء من ايلول المقبل. وعلى هذا النحو، ستنتج ١٥ر٦ ألف جرار حتى نهاية نيسان من العام القادم، فينبغى تصدير ألفي جرار منها وارسال ١٣ ألف جرار الى الريف.

ولانتاج ١٥ر٦ ألف جرار من طراز "تشوليما" حتى نهاية شهر نيسان من العام القادم، ينبغى توفير كل الشروط الضرورية لانتاج الجرارات. يجب توفير العجلات

المطاطية وسائر التجهيزات واللوازم المطلوبة دون قيد او شرط. اما اللوازم التى يصعب علينا صنعها محليا، فيجب توفيرها من كل بد ولو باستيرادها من الخارج.

وينبغى كذلك توفير الايدى العاملة التى يحتاجها مصنع كومسونغ للجرارات باسرع ما يمكن. يجب تأمين حاجة هذا المصنع من الايدى العاملة دون قيد او شرط، حتى ولو على حساب الميادين الاخرى. من اصل ١٥٠٠ يد من الايدى العاملة التى يطلبها هذا المصنع، تم بالفعل ارسال ٥٠٠ يد اليه وينبغى ارسال الألف الباقية باسرع ما يمكن.

ومن اجل تحقيق مكننة غرس اشتال الارز، ينبغى انتاج آلات غرس اشتال الارز باعداد كبيرة، فضلا عن الجرارات.

اذا ارسل ١٣ ألف جرار الى الريف فى السنة القادمة، فسوف يصبح فى حوزة المزارع التعاونية التى يمكن ادخال مكننة عمليات غرس اشتال الارز فيها ٣٠ ألف جرار. انما لا بد، فى هذه الحالة، من توفير ٣٠ ألف آلة لغرس اشتال الارز ايضا.

وبغية ضمان هذا العدد من آلات غرس الاشتال، ينبغى صنع المزيد منها، فضلا عن اجادة تصليح وصيانة الغراسات الموجودة حاليا فى المزارع التعاونية.

يقترح العاملون المختصون هذه الايام وضع المزيد من مصانع الآلات تحت اشرافهم من اجل صنع المزيد من آلات غرس اشتال الارز. ولكن لا يجوز الافراط فى مثل هذا الاجراء. اذا كلفنا عاملينا بأية مهمة، تجدهم يسارعون من فورهم الى طلب وضع مصانع اخرى فى عهدتهم، اذ انهم لا يفكرون الا فى العمل بسهولة. وحتى لو اعطيناكم الآن مصانع اخرى، فانها لن تساعدكم كثيرا. اذا نقلنا مصانع اخرى الى عهدتكم لانتاج آلات غرس اشتال الارز، فمن المؤكد ان تتغير مؤشرات الانتاج وتدب الفوضى. لذلك، علينا بالاحرى ان نوفر ايدى عاملة وتجهيزات اضافية لمصانع الآلات التى تنتج الآن آلات غرس اشتال الارز حتى تقوم هى نفسها بانتاج المزيد من تلك الغراسات.

وينبغى الحرص على انتاج آلات غرس اشتال الارز فى مصانع الآلات الزراعية التابعة للجنة الزراعة وتلك التابعة لوزارة صناعة الآلات، وليس فى مصانع الآلات التابعة للجنة الصناعة المنجمية او الفروع الاخرى. فعلى العاملين فى المجال المختص ان ينظموا بدقة عملية انتاج آلات غرس اشتال الارز.

اذا انتجت الجرارات وآلات غرس اشتال الارز باعداد كبيرة، يمكن عندئذ غرس اشتال الارز بنسبة مائة بالمائة بواسطة الآلات فى كافة حقول الارز القابلة للمكننة، مما يغنى عن تعبئة العمال لمساعدة الريف ابتداء من العام القادم.

اذا عبأنا الموظفين الحكوميين والطلاب والعسكريين وحدهم لمساعدة الريف، واستغنينا عن تعبئة العمال، فان عدد المساعدين المعبئين سيكون فى حدود ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف نسمة. اذن، لا بد من التخطيط لانجاز عمليات غرس اشتال الارز بهذا العدد من المساعدين من العام القادم فصاعدا. صحيح ان انهاء غرس اشتال الارز فى حينه بهذا العدد من المساعدين مهمة صعبة، ولكن لا مناص من السير فى هذا الاتجاه.

وفى حال تعبئة العمال للمساعدة فى غرس اشتال الارز، ينبغى ان تقتصر تعبئتهم على عدة ايام فقط، كأن يتوجهوا الى المزارع التعاونية القريبة من مصانعهم للمساعدة فى غرس الاشتال ثم يعودوا الى بيوتهم مساء، عندما يكون موسم غرس اشتال الارز فى اوجه، لا ان تتم تعبئتهم لمدة شهر كامل وفصلهم تماما عن الانتاج، مثلما جرى هذا العام.

ايهما انفع للدولة، انتاج وتوفير الجرارات والغراسات لمكننة غرس اشتال الارز حتى يواصل العمال الانتاج فى مؤسساتهم ام فصلهم عن الانتاج وتعبئتهم لمساعدة الريف؟ انه لمن الافضل قطعا مكننة غرس اشتال الارز، ولو بتخصيص قدر معين من المال، الى ان يقف المزارعون على اقدامهم وترك العمال يواصلون الانتاج فى مؤسساتهم.

ان من شأن تعبئة العمال لمساعدة الريف ان تحدث تقلبات فى الانتاج والبناء، وتدب من جرائها الفوضى فى شؤون ادارة العمل وتتكبد الدولة خسائر فادحة. ولو قدرنا قيمة الانتاج السنوية للفرد من العمال فيما ١٠ آلاف واون وسطيا، فما اكبر قيمة الانتاج الاجمالية التى نخسرها من جراء تعبئتهم لمساعدة الريف!

كما ان مواصلة تعبئة هذا العدد الهائل من الايدى العاملة لمساعدة الريف تولد عادات سيئة لدى المزارعين. بما انه دأبنا على تعبئة عدد هائل من الايدى العاملة سنة بعد سنة طوال السنوات العشر الماضية للقيام بالزراعة، فقد آلت الامور الى ان المساعدين يزرعون والفلاحين يقطفون الثمار. وقد صار المزارعون يعتبرون ذلك امرا طبيعيا.

ولكن، لم يكن هناك من سبيل امامنا سوى تعبئة العمال لمساعدة الريف فى الماضى، رغم علمنا بان ذلك يكبد الدولة خسائر جسيمة. فى تلك الظروف التى لم تكن تتوفر فيها سوى اعداد ضئيلة من الايدى العاملة فى الريف وكانت مكننة العمل الزراعى غير مكتملة بعد، ماذا كان بمقدورنا ان نفعل سوى ان نغرس اشتال الارز ولو بتعبئة المساعدين؟ لو لم نفعل ذلك، لجاع الشعب. أ ليس كذلك؟

مهما يكن من امر، لا يمكن مواصلة تعبئة العمال لمساعدة الريف بعد الآن. اعتبارا من العام القادم، ينبغى تحقيق انتظام الانتاج فى المصانع حتى فى موسم غرس اشتال الارز ايضا. ففى حقل كالصناعة الخفيفة مثلا، يمكن زيادة الانتاج باطراد بمجرد توفير المواد الخام واللوازم الضرورية وتشغيل المصانع طبيعيا. ولكن الانتاج فيها لا يسير سيرا طبيعيا بسبب تعبئة عمالها للمساعدة فى غرس اشتال الارز.

اذا كان لنا ان نغرس اشتال الارز فى حينه ونضمن فى الوقت عينه انتظام الانتاج فى المؤسسات، فان الواجب الحاسم يلزمنا بانتاج عدد كبير من الجرارات وآلات غرس اشتال الارز وارسالها الى الريف. ينبغي تخصيص جرارين من طراز "تشوليما" وآلتين لغرس اشتال الارز لكل جماعة عمل زراعى حيثما يمكن تحقيق مكننة غرس اشتال الارز، وذلك حتى يعمل جرار واحد على حراثة حقول الارز ويقوم الثانى بتسليف الحقول. هذا هو السبيل الوحيد ولا سبيل غيره لحل المشكلة. والا، فسنضطر الى معاودة الكرة وتعبئة العمال لغرس اشتال الارز فى السنة القادمة، مما سيؤدى بدوره الى انخفاض الانتاج الصناعى.

وينبغى صنع عدد كبير من آلات قلع اشتال الارز من المساكب.

هذه الآلات هى الآن قيد التصنيع فى كل مكان. ويقال بانها فعالة جدا. قبل فترة من الزمن عرجت على احدى المزارع التعاونية اثناء زيارتي لهامهونغ وشاهدت هناك آلات قلع اشتال الارز المصنوعة فى هامهونغ. كانت فعاليتها عالية جدا. حسب قول العاملين فى المزرعة، فان الواحدة منها تغنى عن ٣٠ يدا عاملة. فينبغى صنع الكثير منها وتزويد الريف بها.

وينبغى توفير مبيدات الاعشاب الضارة بمقادير كافية.

ولا بد لهذا الغرض من بناء مصانع لمبيدات الاعشاب الضارة وانتاجها بانفسنا. نظرا لاننا نسد حاجاتنا من مبيدات الاعشاب الضارة باستيرادها من الخارج فى الوقت الحاضر، فاننا نعانى كثيرا من المصاعب لعدم وصولها الينا خلال الموسم الزراعى. اذا كنا لا نقبل الآن على بناء مصنع لمبيدات الاعشاب الضارة، فذلك لتبعثر مشاريع البناء اكثر من اللازم. انما لا بد من بنائه فى اقرب وقت.

بالنسبة للوقت الحاضر، ينبغي زيادة كمية استيرادها عما هى الآن شيئا ما، حتى لا يتم التعشيب باليد الا فى اضيق الحدود. لقد رشت كمية كبيرة من مبيدات الاعشاب الضارة حتى الآن، بحيث صارت حقول الارز نظيفة من حيث الاساس.

اذا ما استخدمت المبيدات فى التعشيب بنسبة مائة بالمائة وادخلت المكننة الكاملة فى عمليات غرس اشتال الارز وفى عمليات قلع الاشتال ايضا، عن طريق انتاج كميات كبيرة من المبيدات واعداد كبيرة من الجرارات وآلات قلع اشتال الارز وآلات غرسها وارسالها الى الريف، فلن نحتاج بعدئذ الى تعبئة العمال لمساعدة الريف وسيتسنى للمساعدين الآخرين بدورهم ان يعودوا من الريف بعد تقديم المساعدة لمدة اربعين يوما فقط.

وينبغى زيادة انتاج الاسمدة.

ان انتاج الاسمدة يسير سيرا سلسا نسبيا فى مصانع الاسمدة هذا العام. وفى مصنع الاسمدة البولية التابع لمؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات خاصة، يجرى انتاج الاسمدة على ما يرام حسب الخطة. الفضل فى ذلك يعود الى تجهيزاته الجديدة طبعا، ولكن الفضل الاكبر يعود الى العاملين المسؤولين فى هذا المصنع الذين يجيدون ادارة التجهيزات.

من اجل زيادة غلة الهكتار الواحد من الحبوب من خلال اعتماد الطريقة التكثيفية فى الانتاج الزراعى، لا مندوحة عن انتاج وتوفير مقادير كبيرة من الاسمدة. فالحبوب لا تأتى هكذا تلقائيا. حينما نقول بان السماد هو بالذات ارز، فانما نقصد بذلك ان غلة الحبوب تزداد بقدرما يرش من سماد. بناء على خبراتنا التى راكمناها فى السنوات الاخيرة، الهكتار الواحد يغل ١٠ اطنان من الحبوب مقابل رش طن واحد من السماد الآزوتى. النسبة ما بين كمية السماد الآزوتى المستعمل وكمية الحبوب المنتجة هى ١ الى ١٠.

بالامس، واثناء اسدائى التوجيهات على الطبيعة لمزرعة هارى التعاونية فى قضاء كانغدونغ بمحافظة بيونغآن الجنوبية، سألت العاملين هناك عن غلة الهكتار الواحد من الذرة فى الحقول المدرجة فى السنة الماضية، فقالوا لى بانها لم تتعد ٧ر٥ طن. والسبب هو ان المجلس التنفيذى لم يعطها السماد الا بمعدل ٥٥٠ كغ لكل هكتار، لاستهانته بالحقول المدرجة. هذا العام، يجب توفير الاسمدة الآزوتية للمزرعة بمعدل ٨٠٠ كغ لكل هكتار، على ضوء اعتزام الفلاحين انتاج ٨ اطنان من الذرة فى الهكتار الواحد من تلك الحقول، ما دام نظام الرى قائما هناك.

ليس فى زراعة الذرة اى شيء استثنائى. كما اقول واردد دائما، ليس من الصعب علينا ان ننتج ١٠ اطنان من الذرة فى كل هكتار، اذا ما توفرت لدينا ثلاثة اشياء - المياه، وبذور الذرة من الصنف الهجينى الاول والاسمدة. ويكفى ان لا يتوفر لدينا واحد منها، حتى يستحيل علينا زيادة غلة الذرة.

نظرا للاهمية القصوى التى تنطوى عليها مسألة انتاج الاسمدة فى الاستعداد للزراعة فى العام القادم، يجب على المجلس التنفيذى ان يمسك بزمام هذه المسألة بين يديه. وعلى الاقسام المختصة فى اللجنة المركزية للحزب واللجنة الاقتصادية التابعة للجنة الشعبية المركزية ان ترفع من شأن ارشادها واشرافها على انتاج الاسمدة.

ان الاساس فى انتاج الاسمدة هو انتاج الاسمدة الآزوتية. لكن وزارة الصناعة الكيميائية قصرت فى انجاز خطة انتاجها خلال العام التسميدى الحالى. فلا يجوز ان تتكرر ظاهرة التقصير هذه فى خطة العام التسميدى القادم.

اذا اريد انتاج وتوفير الاسمدة الآزوتية حسب الخطة، بحيث لا تواجه الزراعة فى السنة القادمة اية اعاقة، فلا بد من اجادة اعمال التصليح والصيانة فى مصانع الاسمدة.

ينبغي طبعا اجراء اعمال التصليح والصيانة فى مصنع الاسمدة البولية التابع لمؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات، ولكن اجادة هذا العمل تكتسب اهمية اكبر بالنسبة لمؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة. فكل التجهيزات فى تلك المؤسسة قد عفى عليها الزمن، نظرا لبنائها منذ امد بعيد. وحتى الآن، كانت تجرى اعمال التصليح والصيانة كل سنة خبط عشواء فى تلك المؤسسة، بحيث كان عسيرا عليها ان تواصل الانتاج

بدون اعطال سنة كاملة. ولكن يجب اجادة اجراء تصليحات ضخمة هذه المرة، حتى تعمل دونما اعطال الى ان يحين موعد التصليح والصيانة فى العام القادم.

ولا بد من توفير كل اللوازم الضرورية لتصليحها وصيانتها بدون اى تحفظ. اما اللوازم التى لا يمكن انتاجها محليا، فيجب توفيرها حتى ولو اقتضى الامر استيرادها من الخارج. بما ان المؤسسة المذكورة تعتزم انتاج الاسمدة حتى شهر تموز والقيام باعمال التصليح والصيانة خلال شهر آب، فيجب اعداد كافة اللوازم تماما فى غضون الشهرين القادمين حتى يتسنى لها مباشرة اجراء التصليحات الضخمة فى بداية شهر آب.

يجب على العاملين فى الاقسام المعنية فى اللجنة المركزية للحزب والمجلس التنفيذى ان ينزلوا الى هذه المؤسسة ليعاينوا ويحللوا بدقة اوضاعها الشاخصة ويتخذوا التدابير الآيلة الى توفير اللوازم الضرورية لاعمال التصليح والصيانة فيها.

كما انه من الضرورى زيادة انتاج الاسمدة الفوسفورية للتغلب على تأثير الجبهة الباردة. اذا لم تسمد المزروعات بمقادير كافية من الاسمدة الفوسفورية، تنخفض غلتها.

بلغني انه لا يمكن انتاج الاسمدة الفوسفورية للعام التسميدى الحالى الا بحدود مليون طن او اكثر بقليل. انما لا يمكن بهذه الكمية سد احتياجات الريف من الاسمدة الفوسفورية. اننا بحاجة الى ٣ر١ مليون طن على الاقل لسد حاجته منها. فلا بد من انتاج وتوفير هذه الاسمدة بما يتراوح بين ٣ر١ مليون طن و٥ر١ مليون طن فى العام التسميدى القادم.

ينبغي اتخاذ كل الاجراءات المفصلة لانتاج الاسمدة الفوسفورية. مع اقتراب نهاية العام التسميدى الحالى، قد تفتر همتكم وتماطلون فى انتاج الاسمدة الفوسفورية خلال الاشهر القليلة القادمة. وهذا ما لا يجوز ان تفعلوه، بل عليكم بمواصلة انتاجها بهمة ونشاط. وبغية انتاج ٣ر١ الى ٥ر١ مليون طن من الاسمدة الفوسفورية، لا بد من انتاج المزيد من حامض الكبريتيك وركاز الفوسفور.

وينبغى حل مسألة المياه.

بالنسبة للتغلب على الجفاف الناجم عن تأثير الجبهة الباردة وحل مسألة المياه، تستأثر الثورة على صعيد ضخ المياه الجوفية باهمية بالغة.

لقد تقدم حزبنا فى الدورة الكاملة للجنته المركزية المنعقدة فى السنة الماضية بالمنهج البعيد النظر المتعلق باستعمال المياه الجوفية وذلك بحفر الآبار ودق الانابيب الاسطوانية فى باطن الارض عن طريق القيام بثورة شاملة على صعيد ضخ المياه الجوفية. وهذا المنهج صحيح كل الصحة.

ومع ذلك، ليس ثمة من ينظم او ينفذ على مسؤوليته العمل الرامى الى تحقيق منهج حزبنا هذا. قد يبدو لنا لأول وهلة ان هناك منظمين ومنفذين مسؤولين، ولكن واقع الامر ليس كذلك. ان هذا العمل معلق الآن فى الهواء. وما دام الامر كذلك، فان منهج الحزب الخاص باحداث ثورة على صعيد ضخ المياه الجوفية يبقى دون تنفيذ بالشكل المرجو.

ولم تجر عملية حفر الآبار كما ينبغي حتى الآن. على الرغم من تأكيدنا مرارا على ضرورة حفر الآبار بعمق كاف، الا ان ذلك لم ينفذ الا فى اماكن قليلة فقط.

بالرجوع الى المعطيات المتوفرة، ثمة من بين الآبار التى تم حفرها فى بيونغ يانغ، ١٠٣٠ بئرا يقل عمقها عن ٥ امتار، و١٨٢٤ بئرا يتراوح عمقها بين ٥ و١٠ امتار، وليست هناك حتى بئر واحدة يزيد عمقها عن ١٠ امتار. وفى محافظة بيونغآن الجنوبية، ثمة ١٠٦٢٣ بئرا يقل عمقها عن ٥ امتار، و٧٢٠٠ بئر يتراوح عمقها بين ٥ و١٠ امتار، و١٨٠ بئرا يتجاوز عمقها الـ ١٠ امتار. يقال بان ١٥٤٠٠ بئر من هذه الآبار هى قيد الاستعمال حاليا، لكننى لا اعلم ان كان هذا الكلام صحيحا ام لا. وفى محافظة بيونغآن الشمالية، تم حفر ٢٣١٥٩ بئرا، من بينها ١٣٦٣٦ بئرا يقل عمقها عن ٥ امتار، و٩٤٩٤ بئرا يتراوح عمقها بين ٥ و١٠ امتار، و٢٩ بئرا يزيد عمقها عن ١٠ امتار. ولكن لا يستخدم منها حاليا الا ٩٢٠٠ بئر. كما تم دق ٣٦١٨ انبوبا فى الارض لضخ المياه، ولكن المحافظة لا تستعمل منها الا ١٧٠٠ انبوب فقط فى واقع الامر.

ان الآبار المستعملة حاليا قليلة جدا بالمقارنة مع عدد الآبار التى تم حفرها. وحفر الآبار غير القابلة للاستخدام فى موسم الجفاف لا ينفعنا اطلاقا ولا يعود علينا بشيء سوى اهدار الايدى العاملة واللوازم.

اما محافظتا هوانغهاى الشمالية والجنوبية، فقد نفذتا منهج الحزب الخاص

باستعمال المياه الجوفية بصورة شكلية تماما.

فلم تعمل محافظة هوانغهاى الشمالية على شن نضال عزوم لحفر الآبار ودق الانابيب فى الارض، معلقة كل آمالها على مياه نهر ريسونغ.

ومحافظة هوانغهاى الجنوبية، التى قامت ببناء بحيرة وونبا بسعة ٣٠ ألف زونغمى، لم تول عملية استعمال المياه الجوفية الا قدرا ضئيلا من الاهتمام، مركزة كل جهودها على تنفيذ مشاريع حفر الانفاق وشق قنوات المياه من اجل ضخ مياه بحيرة وونبا، بدعوى ان مشكلة المياه ستجد حلا كاملا بمجرد ملء تلك البحيرة بالمياه. ورغم ان اهالى محافظة هوانغهاى الجنوبية انتظروا ان تمتلئ بحيرة وونبا بالمياه بعد حفر الانفاق والقنوات، الا ان المياه فيها لم تزد عن ٤ آلاف زونغمى، مما جعل هذه المحافظة هذا العام لم تقم بعد بغرس اشتال الارز فى ٣٠ ألف هكتار من حقول الارز من جراء عدم توفر المياه. ولو كانت هذه المحافظة دفعت بعزم عجلة الثورة على صعيد ضخ المياه الجوفية حسب منهج الحزب فى الفترة الماضية، لما انتهى بها الامر الى تلك العاقبة الوخيمة.

ستفقد محافظة هوانغهاى الجنوبية هذا العام قدرا غير قليل من الحبوب، من جراء عدم غرس اشتال الارز فى بعض الحقول. واذا ما اضيفت الى ذلك الخسارة الناجمة عن انخفاض الغلة من جراء عدم غرس اشتال الارز فى الوقت المناسب، فان كمية الحبوب الضائعة ستكون اكبر.

فمن واجب اللجان الحزبية فى المحافظات الاخرى ان تجهد نفسها للتعويض عن خسارة الحبوب فى محافظة هوانغهاى الجنوبية. يجب احاطة الحقول بعناية اكبر واجادة تعشيبها. بلغنى ان حالة الزراعة هذا العام فى محافظة هامكيونغ الشمالية احسن بكثير مما كانت عليه فى السنة الماضية، وحالة المحاصيل الزراعية، كالقمح والشعير والبطاطا، فى محافظة ريانغكانغ ايضا ممتازة. يبدو ان هاتين المحافظتين ستشهدان هذا العام حصادا وافرا اذا احسنتا القيام بما تبقى من اعمال زراعية.

لا بد من تقديم مساعدة فعالة لمحافظة ريانغكانغ حتى تتمكن من اجراء الحصاد الخريفى فى الوقت المناسب. يجب استيراد ٥٠ حصادة قمح مطلوبة فى هذه المحافظة

من بلد آخر وتقديمها لها. سيكون استيراد هذا العدد من الحصادات ممكنا، اذا اجريت اتصالات ناجحة مع بلد اجنبي. فعلى وزارة التجارة الخارجية ان تتصل باحد البلدان الاجنبية فى اقرب وقت ممكن وتشترى منه ٥٠ حصادة قمح وتعطيها لتلك المحافظة. وبما ان محافظة ريانغكانغ منطقة باردة، فمطلوب منها ان تحصد البطاطا بالآلات فى اسرع وقت ممكن. ويجب توفير المواد الفولاذية لهذه المحافظة حتى تصنع حصادات البطاطا اللازمة لها بنفسها. وبهذا الشكل، يمكن التعويض تماما عن خسارة الحبوب فى محافظة هوانغهاى الجنوبية.

لقد اتضح الآن جيدا ان عاملينا قد نفذوا قرار الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب بشأن القيام بثورة على صعيد ضخ المياه الجوفية بصورة شكلية للغاية. فما زالت تتكشف بين عاملينا ظواهر الاستخفاف بقرارات الحزب.

يتعين على المنظمات الحزبية على كل المستويات والمجالات المعنية ان تمارس نقدا ذاتيا صارما لتقاعسها فى تنفيذ قرار الدورة الكاملة للجنة الحزبية المركزية بشأن القيام بثورة على صعيد ضخ المياه الجوفية.

لا يجوز اطلاقا الاستخفاف بمسألة استعمال المياه الجوفية فى الزراعة.

ان العديد من البلدان فى العالم تعانى اشد المعاناة من جراء شحة المياه الناجمة عن تأثير الجبهة الباردة فى الوقت الحاضر. ولشدة الجفاف فى انجلترا فى السنوات الاخيرة، يقال بان احد الرأسماليين اشتكى متفجعا من ان كل المياه فى انجلترا قد جفت تماما ولم يبق ثمة الا الدموع.

وفى بلادنا، لا يمكن لاحد ان يجزم بان ظروفا مشابهة لن تنشأ هنا ايضا. فتحت تأثير الجبهة الباردة، قد لا ينزل المطر حتى الخريف المقبل وقد لا تمطر السماء فى السنة القادمة ايضا، وبذلك تستمر موجة الجفاف. وعندئذ، ستمنى الزراعة بالفشل الذريع.

يعرف تاريخ بلادنا سابقة مات فيها عدد كبير من الناس جوعا من جراء القحط. فرجوعا الى الحوليات التاريخية، شهدت بلادنا سنة ماحلة ومحاصيل عجاف فى عام ١٩١٩، سنة كيمى، من جراء القحط الشديد، ومات فى ذلك العام عدد غفير من الناس جوعا.

وبعد الحرب، حين ذهبت الى قضاء بوكتشونغ بغرض اسداء التوجيه له على الطبيعة، زارني اكثر من ٥٠ شيخا هناك. واعربوا لي عن شكرهم على ارسال الدولة الحبوب الغذائية الى سكان قضاء بوكتشونغ، حين اوشكوا على الموت جوعا بعد تعرضهم لاضرار الفيضان، وقالوا بالحرف: "ايها القائد، ان القسم الاكبر من القبور الموجودة في الجبل امامكم هي قبور اولئك الذين ماتوا جوعا في سنة كيمي".

وبما انه من المتوقع ان يستمر تأثير الجبهة الباردة ردحا طويلا من الزمن في المستقبل ايضا، فيتوجب علينا، في مواجهة ذلك، ان نواصل حفر الآبار ودق الانابيب الاسطوانية في الارض، فضلا عن تنفيذ مشاريع انشاء خزانات المياه. ليس من السيء ابدا ان نعمل على خطين في كل الامور. الخط الواحد ينطوي على مخاطر دائما. ليس الا بتنفيذ مشاريع بناء الخزانات على التوازي مع حفر الآبار ودق الانابيب في الارض، يمكن حل مسألة المياه بشكل مأمون، حتى في حال استمرار تأثير الجبهة الباردة لسنين طويلة.

نظرا لشحة موارد المياه فوق الارض، ينبغي الآن خوض النضال على اوسع نطاق من اجل حفر الآبار ودق الانابيب في الارض، مع تأجيل تنفيذ مشاريع بناء الخزانات او السدود الى حين.

صحيح ان حفر الآبار ودق الانابيب في الارض قد نفذا باعداد هائلة حتى الآن، الا ان معظمها غير صالح للاستعمال. ولا يمكن بذلك حل مسألة المياه. فلا بد من احداث الثورة ثانية على صعيد ضخ المياه الجوفية. وبعبارة اخرى، يجب حفر الآبار ودق الانابيب في الارض من جديد. ومع ذلك، لا داعي للتخلي عن الآبار والانابيب القائمة، بل ينبغي الابقاء عليها كما هي بحيث يمكن استخدامها وضخ المياه منها اذا تجمعت فيها.

من الآن فصاعدا، ينبغي حفر الآبار واسعة وعميقة ودق الانابيب بعمق كاف، حتى ولو واحدا منها. اذا حفرت البئر بعمق ضحل، فان قدرا قليلا من المياه يتجمع فيها بحيث تجف بعد مرور وقت قصير. ان ارواء حوالي هكتار من الارض بمياه بئر واحدة لا يعود علينا بفائدة. حيث ان مساحة حقول الارز في بلادنا تبلغ ٦٠٠ ألف هكتار على وجه التقريب، فعلينا في هذه الحال ان نحفر ٦٠٠ ألف بئر، اذا افترضنا

ارواء الهكتار الواحد بمياه بئر واحدة، هذا اذا اقتصر الامر على حقول الارز وحدها. لذلك، يجب حفر الآبار بحيث يمكن لكل منها ان تروى عدة عشرات هكتارات. والكلام بحذافيره ينطبق على الانابيب ايضا.

مطلوب منكم ان تدققوا النظر جيدا فى العمق اللازم للآبار والانابيب بغية الحصول على اكبر كمية من المياه.

بناء على قول العاملين المسؤولين فى المصلحة العامة للتنقيب الجيولوجى، فانه فى ظروف بلادنا الطبوغرافية تنبع المياه فى اى مكان بمجرد ان تحفر الارض الى عمق ٢٠ - ٣٠ مترا. صحيح ان المياه ستنبع اذا حفرت الارض ولو الى ذلك العمق، ولكن المياه قد لا تكون غزيرة. المعلومات الاجنبية تقول بان المياه حتى عمق ٣٠ مترا ليست غزيرة، نظرا لانها متأتية عن التسرب من فوق الارض. اما على عمق ١٠٠ - ٢٠٠ متر فى باطن الارض، فانه تتوفر كمية غزيرة من المياه، نظرا لان المياه تجرى عند ذلك العمق. ويقول الصينيون بانهم يستعملون كمية كبيرة من المياه بعد ضخها من الآبار الارتوازية التى يتراوح عمقها بين ١٠٠ و٢٠٠ متر والتى تم حفرها بواسطة ماكنات التجويف.

والعمق اللازم للوصول الى كمية كبيرة من المياه يختلف باختلاف الظروف الطبوغرافية لكل منطقة. ففى بعض الاماكن، قد تنبع كمية كبيرة من المياه اذا حفرت الارض الى عمق ٥٠ مترا، بماكنات التجويف، وفى اماكن اخرى، قد لا تنبع الا على عمق ١٠٠ او ١٥٠ او حتى ٢٠٠ متر. مهما يكن من امر، لا بد من حفر الآبار او دق الانابيب الاسطوانية الى العمق الذى تنفجر معه المياه بكميات كبيرة.

يتوجب على العاملين فى حقل الزراعة ان يحددوا حجم الآبار والى اى عمق يجب حفرها، وكذلك قطر الانابيب الاسطوانية والى اى عمق يجب دقها، عن طريق التشاور مع العاملين المختصين والاطلاع على المعلومات الاجنبية بهذا الشأن. وفى رأيى، سيكون من المستحسن حفر الآبار حتى الى عمق ٣٠ - ٤٠ مترا، ودق الانابيب الاسطوانية الى عمق اعمق من ذلك، حتى ٢٠٠ متر.

وحسنا نفعل ان نحن عملنا على ضخ المياه الجوفية بطرق مختلفة. تقول

المعطيات الاجنبية بان المياه تتدفق بكميات كبيرة من بين شقوق جلاميد الصخور اذا تم تفجيرها بواسطة حشوة من المتفجرات فى حفرة عميقة تم حفرها بماكنات التجويف. قبل فترة من الزمن، قام مصنع دايآن للآلات الثقيلة بالتنقيب عن المياه الجوفية لكن المياه لم تطلع. فقلت لهم بان يجربوا هذه الطريقة. وهكذا، طبقوا الطريقة المشار اليها فى ذلك المصنع. وبالنتيجة تفجرت المياه بكميات كبيرة جدا حسب قولهم. فلا بد من تعميم هذه الخبرة.

وفى كل المناطق يجب خوض النضال الدؤوب لحفر الآبار ودق الانابيب الاسطوانية فى الارض.

هذا ما يجب القيام به فى محافظة هوانغهاى الجنوبية ومحافظة هوانغهاى الشمالية ايضا. كذلك على مناطق اونتشون ونامبو وزونغسان وريونغكانغ ودايآن فى محافظة بيونغآن الجنوبية ان تفعل الشىء نفسه، ما دامت مسألة المياه ملحة بالنسبة لها، نظرا لملوحة مياهها الحالية.

وفى محافظة زاكانغ ينبغى عمل الشىء نفسه ايضا. لقد حفروا هناك الآبار حتى الى عمق ٥ امتار تقريبا فى الماضى ثم تخلوا عن هذا العمل بدعوى ان المياه لم تطلع. انه لامر مناف للعقل القول بان المياه الجوفية لا تطلع فى هذه المحافظة وفيها نهر آمروك ونهر دوكرو. اذا هم دقوا الانابيب فى الارض الى عمق ٢٠٠ متر، فلا بد ان تتفجر المياه حتما.

وفى محافظة ريانغكانغ ايضا، من المستنسب حفر الآبار ودق الانابيب فى الارض. قبل امد قريب، قدمت محافظة ريانغكانغ اقتراحا بتنفيذ مشروع ضخ مياه نهر دومان لرى حقول المزرعة الجامعة رقم ٥ التابعة للدولة. فقمت بدرس الاقتراح ووجدت انه مشروع ضخم جدا، حتى ليتعذر علينا ان نتحمل تكاليف المشروع ونوفر الايدى العاملة له. فطلبت منها الاستغناء عنه. وحتى لو نفذ هذا المشروع، فلا جدوى منه، لان معظم المياه ستتسرب الى باطن الارض اثناء الجريان فى القنوات، حتى ولو ضخت مياه نهر دومان بعد بناء محطات الضخ على عدة مناسيب وشقت لها القنوات، اذ ان هذه المنطقة هى منطقة نسف. فلا يجوز السعى الى تنفيذ مشروع كهذا على غير

طائل، بل يجب النضال للاستفادة من المياه الجوفية. ما دامت المياه موجودة حتى فى بحيرة تشون فوق جبل بايكدو، فلم لا توجد المياه فى منطقة الهضبة. على مقربة من المزرعة الجامعة رقم ٥ التابعة للدولة ايضا، قد تكون هناك مياه تسيل دائما من غير ان تجف فى ايام الشحائح او تتجمد فى الشتاء. فاذا ما حفرت فى اماكن كهذه حفر عميقة بماكنات التجويف، فربما نبعت منها كمية كبيرة من المياه.

لزام على المجلس التنفيذى ان يحسب بدقة عدد الآبار الواجب حفرها وعدد الانابيب الاسطوانية الواجب دقها فى الارض على نطاق البلاد كلها.

ان مشروع المقترح الذى رفعه الي المجلس التنفيذى صباح اليوم مشروع سلبى للغاية. لقد وضع هذا المشروع انطلاقا من الموقف المكتفى بالاحتفاظ بما هو قائم من آبار وانابيب اسطوانية. فلم تتضح فيه المهام المفصلة الملقاة على عاتق كل محافظة بشأن عدد الآبار الواجب حفرها وعدد الانابيب الاسطوانية الواجب دقها فى الارض.

يبدو لى، بعد الاطلاع على هذا المشروع، ان عاملينا ما زالوا غير معنين بتأثير الجبهة الباردة ويتفاءلون خيرا، متكلين على "السماء". ليس مسموحا للشيوعيين ان يجربوا تعاطى الزراعة بالاعتماد على "السماء". وكيف يكون ذلك مسموحا لهم فى هذه الظروف التى نتوقع فيها استمرار تأثير الجبهة الباردة لسنوات طويلة قادمة؟ اذا نحن تعاطينا الزراعة بالاتكال على "السماء" فالزراعة كلها مآلها الاخفاق لا محالة.

من واجب المجلس التنفيذى ان يضع من جديد خطة تنص على كذا وكذا من الآبار الواجب حفرها وكيت وكيت من الانابيب الاسطوانية الواجب دقها فى الارض، وذلك، على اساس من الحساب الدقيق للقوى المتوفرة. ومن الحرى، فى رأيى، ان توضع خطة تلحظ دق حوالى ١٠ آلاف انبوب فى الارض بعمق مائة متر على الاقل، وتحدد عدد الانابيب الواجب دقها من قبل كل محافظة. عندئذ فقط، يمكن حل مسألة المياه وتنفيذ قرار الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب بشأن القيام بثورة على صعيد ضخ المياه الجوفية.

ومن الضرورى نشر النضال لحفر الآبار ودق الانابيب فى الارض فى اطار خطة مرسومة جيدا لمدة سنة واحدة، من الآن وحتى اواخر شهر ايار من العام القادم.

اذا بليتم بلاء حسنا فى هذا النضال، ففى وسعكم ان تفرغوا من العمل فى ذلك الموعد.

وفي سبيل ضخ المياه الجوفية بكميات هائلة والاستفادة منها، لا بد من اعطاء الاسبقية للتنقيب.

بعض الناس لا يعملون على اكتشاف مكامن المياه الجوفية، بل يكتفون بالتجول فقط فى مسايل الانهار والغدران الجافة. هذا ما لا ينبغى ان يكون. طبعا، من الممكن الحصول على كمية كبيرة من المياه اذا حفرت الآبار او دقت الانابيب فى تلك الاماكن. ولكن مثل هذه الاماكن محدودة.

فلا بد من اجراء التنقيب عن المياه الجوفية لمدة شهر واحد عن طريق تعبئة القوى التنقيبية التابعة لحقل التنقيب الجيولوجى. والى جانبها، يمكن تعبئة قسم من القوى التنقيبية التابعة لقطاع صناعة الفحم.

وفى سبيل ضخ المياه الجوفية والاستفادة منها، ينبغى توظيف استثمارات من قبل الدولة. من واجب المجلس التنفيذى ان يوفر التجهيزات والمواد اللازمة لحفر الآبار ودق الانابيب فى الارض.

ومن الاهمية بمكان انتاج وتوفير ماكنات التجويف. بهذه الماكنات التى تنتجها المصانع التابعة للمصلحة العامة للتنقيب الجيولوجى وحدها، لا يمكن تأمين ماكنات التجويف اللازمة لدق الانابيب فى الارض. فلا بد من صنعها فى مصانع الآلات التابعة للجنة الصناعة المنجمية وفى كل المصانع القادرة على صنعها. يقال بان دق الانابيب فى الارض بعمق يزيد عن مائة متر يتطلب جرارات "بونغنيون". فعلى المجلس التنفيذى ان ينتج ويوفر جرارات "تشوليما" و"بونغنيون" اللازمة لدق الانابيب، فضلا عن المضخات اللازمة لضخ المياه واستعمالها.

وينبغى تعبئة قوى فرق بناء المدن فى الاقضية وفرق بناء الريف لحفر الآبار ودق الانابيب فى الارض. ليس ثمة فى مراكز الاقضية او فى القرى الريفية حاليا اناس يبيتون فى العراء دون مأوى. فلن يصيبنا مكروه حتى وان عبأنا قوى فرق بناء المدن فى الاقضية وفرق بناء الريف لحفر الآبار ودق الانابيب فى الارض لمدة معينة من الزمن. فلا بد من تعبئة هذه القوى فى حفر الآبار ودق الانابيب فى الارض دونما

تحفظ، على ان لا تسخر للقيام باعمال اخرى.

ويجب تعليق مشاريع بناء خزانات المياه ومشاريع انشاء السدود ايضا بصورة مؤقتة، وتحويل قوى محطات بناء الرى المنخرطة فى تلك المشاريع الى عملية حفر الآبار ودق الانابيب فى الارض.

وينبغى الحرص على ان يقوم احد نواب رئيس المجلس التنفيذى واحد نواب رئيس اللجنة الادارية فى المحافظة او المدينة او القضاء بتوجيه النضال لحفر الآبار ودق الانابيب فى الارض على نحو مسؤول.

يتوجب على العاملين فى الاقسام المختصة لدى اللجنة المركزية للحزب وفى المجلس التنفيذى واللجنة الاقتصادية التابعة للجنة الشعبية المركزية وفى الميادين المعنية الاخرى ان يجتمعوا معا ليبحثوا مسألة انتاج اللوازم والتجهيزات اللازمة لضخ المياه الجوفية ويوزعوا التكليفات توزيعا سليما.

ولا بد من انشاء احواض المياه باعداد كبيرة ايضا. من واجب المحافظات ان تخوض النضال بعزم لانشاء احواض المياه، مطلقة العنان لمبادرتها الخلاقة فى ذلك بما يتفق وواقعها.

كما ذكرت آنفا، ان المسائل الهامة المطروحة على صعيد الاستعداد للزراعة فى السنة القادمة هى: اولا، تأمين اغطية كلوريد الفينيل بنسبة مائة بالمئة؛ ثانيا، تهيئة الدبال بمقادير كافية؛ ثالثا، اتخاذ الاجراءات بالكف عن تعبئة العمال فى مساعدة الريف باليد العاملة؛ رابعا، اجادة تصليح وصيانة التجهيزات القائمة فى مصانع الاسمدة لتوفير ما يكفى من الاسمدة للعام التسميدى القادم؛ وخامسا، القيام بثورة من جديد على صعيد ضخ المياه الجوفية لحل مسألة المياه.

وفيما يلى، اود ان اتحدث عن دفع عجلة بناء الحقول المدرجة قدما بقوة.

بلغني ان مساحة الحقول المنحدرة القابلة للتحويل الى حقول مدرجة فى بلادنا تبلغ ٦٢ ألف هكتار. فلا بد من اجادة اتخاذ كل الاستعدادات المسبقة لبناء الحقول المدرجة بصورة مكثفة اعتبارا من النصف الثانى من العام القادم.

ان من شأن تحويل ٦٢ ألف هكتار من الحقول المنحدرة القائمة الى حقول مدرجة

ان يزيد انتاج الحبوب عندنا زيادة ملحوظة.

سمعت بان الحقول المنحدرة لم تكن تغل سوى ٨٠٠ كغ من الذرة فى الهكتار الواحد فى السابق، لكنها اخذت تغل ١٢٠٠ كغ فى السنوات الاخيرة، وذلك من خلال استعمال كمية اكبر من الاسمدة فيها. من الصعب انتاج طنين من الذرة لكل هكتار فى الحقول المنحدرة، ولكن بالمقدور تماما انتاج ٦ الى ٨ اطنان اذا تم تحويل تلك الحقول الى حقول مدرجة واقامة نظام للرى فيها. اذن، تحويل ٦٢ ألف هكتار من الحقول المنحدرة الى حقول مدرجة سيعطينا ٣٧٢ ألف طن من الذرة، هذا حتى على فرض ان غلة الهكتار الواحد هى ٦ اطنان فقط. اذا انتجت ٦ اطنان من الذرة فى كل هكتار من الحقول المنحدرة التى لم تكن تغل الا ١٢٠٠ كغ، فهذا يعنى زيادة فى الانتاج مقدارها ٨ر٤ طن اضافية لكل هكتار، اما مقدار الزيادة الاجمالية فهى ٣٠٠ ألف طن. وهذه، لعمرى، كمية هائلة. بهذه الكمية من الذرة، يمكن انتاج ١٠٠ ألف طن من لحم الخنزير.

فينبغى من كل بد تحويل الحقول المنحدرة الى حقول مدرجة والانتفاع بها على نحو فعال. هذا هو السبيل الوحيد الى بلوغ قمة ١٠ ملايين طن من الحبوب. ان المساحة المزروعة اخذت بالتقلص فى السنوات الاخيرة من جراء بناء المصانع والاكثار من شق الطرقات وسط الحقول. وفى هذه الحال، يتعذر علينا زيادة انتاج الحبوب او تأمين الغذاء للشعب من دون تحويل الحقول المنحدرة الى حقول مدرجة والانتفاع بها على نحو فعال.

اذا احيلت الحقول المنحدرة حقولا مدرجة، فانه عدا عن ان مشهدها سيروق للعين، سيمكن كذلك ادخال المكننة فى الاعمال الزراعية عليها، مما سيسهل عمل المزارعين. كما ان تحويل الحقول المنحدرة الى حقول مدرجة افضل من استصلاح الاراضى المغمورة بالمد. لكنكم، مع ذلك، تعزفون عن بناء الحقول المدرجة فى الوقت الحاضر. لان ذلك يتطلب عددا كبيرا من الايدى العاملة لنقل الحجارة ورصفها. اذا اتبعنا الطريقة الحالية فى بناء الحقول المدرجة، فلا بد من تعبئة عدد هائل من الايدى العاملة ووسائط النقل. واذا تمت تعبئة كل الايدى العاملة والجرارات لبناء الحقول المدرجة، سيتعذر علينا القيام بالزراعة كما يجب.

فـي قـضـاء كانغدونـغ، انخـرط معظـم العمـال فـى بـنـاء ١٠٠ هكـتـار مـن الحقـول المدرجـة فـى مـزرعة هـارى التعاونـية، كمـا عبـئ فـى هذا العمل عدد لا يستهان به من الايدى العاملـة التابعة للمزارع التعاونـية الاخـرى. وقد استهلك انشاء هذه الحقول قدرا كبيرا مـن الايـدى العاملـة، نظـرا لبنائها بطـريقة رصف الحجارة. ولكن عرض الحقول كان ضيقا، فتهاوت الجدران الداعمة بسهولـة.

مـن العسير علينا ان نـواصـل بنـاء الحقول المدرجـة بالطـريقة الحالية. فلا بـد من اتخـاذ الاجـراءات الآيلـة الـى انـشائها بطـريقة صـنـاعية سـهلة. اذا اسـتطاعت وزارة صـناعة مـواد البنـاء ان تنتج وتوفر كميـة كبيرة من الاسمنت، يمكن عندئذ بناء الحقول المدرجة بسهولـة بطريقة صناعية.

ان بنـاء الحقـول المدرجـة بطـريقة رصـف الكتـل الخرسـانية فكرة جيدة. لكن طريقة صب الخرسانة فى القوالب الخشبية تتطلب مقادير كبيرة من الخشب. واضافة الى طريقة رصف الكتل الخرسانية، يمكن استخدام طريقة رصف الحجارة مخلوطة بملاط الاسمنت ايضا حيثما تكثر الحجارة. اذا اتبعنا هذه الطرق فى بناء الحقول المدرجة، يغدو بالامكان عندئذ توسيع عرض تلك الحقول والحيلولة دون انهيار جدرانها الداعمة.

ينبغـي وضـع مشـروع عملـى لبنـاء الحقول المدرجة بواسطة الاسمنت. اذا اعتمدنا ذلـك المشروع الذى وضـعه العاملـون فى حقل الزراعة، فلا مفر من استهلاك اكثر من ١٠٠ طـن مـن الاسـمنت لبـنـاء كـل هكـتار مـن الحقـول المدرجـة. اذن، سنكون فـى حاجة الـى كمـية هائلـة جـدا مـن الاسمنت لبناء ٦٢ ألف هكتار من الحقول المدرجة. لقد وضع المشروع من دون حساب دقيق، لذا يتعذر تنفيذه بصيغته الحاضرة.

لا مـندوحـة عـن وضـع مـشروع واقعـى لبـنـاء الحقـول المدرجـة. يجـب بـنـاء الحقـول المدرجة فى عدة اماكن اولا على سبيل التجربة فى الخريف، بعد تهيئة كل التحضيرات من الآن ضـمن خطـة تضعها الدولـة. من الضـرورى بنـاء ١٥ الـى ٢٠ حقلا مدرجا بالاسمنت باعـتماد الطـرق الـصناعية، علـى ان تكـون مخـتلفة الاحجـام، ٢٠ و٣٠ و٥٠ و٦٠ و١٠٠ هكتار مثلا، للتأكد من كمية الاسمنت اللازمة لبناء الهكتار الواحد من الحقول المدرجة واى التصاميم هـى الانسب للحقول المدرجـة. وبعد ذلك، يجب بنـاء الحقول المدرجـة على قدم

وساق عن طريق تعبئة الايدى العاملة فى محطات بناء الرى وفرق بناء الريف ابتداء من النصف الثانى من العام القادم، بعد الانتهاء من مشاريع حفر الآبار.

لا يمكن انجاز مشاريع تحويل ٦٢ ألف هكتار من الحقول المنحدرة الى حقول مدرجة فى ظرف سنة واحدة، فلا بد من تنفيذها، اذن، وفقا لبرنامج مخطط. ينبغي بناء ما بين ١٢ و٢٠ ألف هكتار من الحقول المدرجة كل عام ضمن خطة تضعها الدولة. واذا ما سار الامر على هذا المنوال، يمكن تحويل الـ ٦٢ ألف هكتار من الحقول المنحدرة كلها الى حقول مدرجة خلال فترة الخطة السباعية الثانية.

ووصرلا الى توسيع المساحة المزروعة، لا بد من استصلاح الاراضى المغمورة بالمد على نطاق واسع. يجب اجادة تهيئة كل الاستعدادات اللازمة من الآن حتى يتسنى الشروع بنشاط بهذا العمل اعتبارا من النصف الثانى من السنة القادمة.

وفى الختام، اود ان اتطرق الى بعض المسائل المتفرقة.

تطلب محافظة هوانغهاى الجنوبية تمديد فترة مساعدة الريف باليد العاملة. يمكن تمديد فترة تعبئة الموظفين والطلاب والعسكريين، ولكن لا يمكن تمديد مدة تعبئة العمال. ان قطاع الصناعة الخفيفة لا ينتج الاقمشة حاليا كما ينبغي بسبب النقص فى الايدى العاملة. فلا بد من سحب كل العمال من التعبئة فى الموعد المحدد.

وينبغي زرع الكثير من الباقلاء.

الباقلاء محصول جيد مبكر النضوج وعالى الغلة ويحتوى على نسبة كبيرة من البروتينات. وزرت صبيحة هذا اليوم الحقل التجريبي للباقلاء فى المزرعة رقم ٧، فوجدت انها قد نمت نموا كاملا وبدأت بالنضوج.

والباقلاء تزرع على اساس تجريبي فى قضاء اونتشون بمحافظة بيونغآن الجنوبية ايضا. ويقال بان حالة محاصيلها ممتازة. جربت فيما مضى ان ازرع الباقلاء مرة، لكن زراعتها لم تكن ناجحة فى تلك الفترة، فاقلعت عن ذلك. ولكن زراعتها كانت ناجحة جدا هذه المرة. ولعل ذلك عائد الى معالجة بذورها جيدا. كنت اعتقد سابقا بان الباقلاء لا تنمو جيدا الا فى محافظة ريانغكانغ، ولكن الامر ليس كذلك. ارى انه اذا زرعت الباقلاء فى منطقة بيونغ يانغ، بعد اصطفاء بذورها من

محافظة ريانغكانغ، فسنحصل على غلة وفيرة منها.

اصلا، الباقلاء لا تتشعب فروعها. فلا بد، اذن، من زرعها بطريقة تكثيفية لزيادة غلتها. فى المزرعة رقم ٧، تم زرع الباقلاء بمعدل ٤٠٠ ألف نبتة تقريبا فى الهكتار الواحد، اى بزرع ١٣٣ نبتة فى كل بيونغ، بحيث حملت كل نبتة ١٤ قرنا فى المتوسط. يقال بانه حتى ولو حملت النبتة الواحدة ١٠ قرون، يمكن جنى اكثر من ٥ اطنان من كل هكتار. اذا افترضنا ان كل نبتة تحمل ١٤ قرنا وكل قرن ٤ حبات، فان زرع ٤٠٠ ألف نبتة فى الهكتار الواحد يعطينا اكثر من ٢٢ مليون حبة. ووزن الباقلاء اثقل من انواع الفول الاخرى بضعفين. وبما ان وزن كل ألف حبة من فول الصويا هو ٢٠٠ غرام تقريبا، فانه يمكن الحصول على اكثر من ٨ اطنان من الباقلاء من كل هكتار. وان يغل الهكتار ٨ اطنان، فهذا شىء عظيم حقا.

وبزرع الباقلاء يمكننا زراعة محصولين فى السنة. بما ان الباقلاء تقطف فى شهر تموز، فانه يمكن زرع الفجل او محاصيل اخرى بعد قطفها.

ان الباقلاء تزرع كثيرا فى منطقة كونمينغ فى الصين وفى البلدان الاوروبية.

لكن هذا النوع لم يزرع فى بلادنا فى الماضي على ما اعتقد. لذا يستحسن ان يدرس علماء النبات متى زرعت الباقلاء فى بلادنا اول مرة. لقد اطلقت شخصيا تسمية فول "بورا" على هذه الباقلاء اثناء الحرب.

تحتوى الباقلاء على نسبة ضئيلة من الدهنيات ونسبة كبيرة جدا من البروتينات. والبروتينات هى احدى المشاكل العالقة التى تواجهها بلادنا فى الوقت الحاضر، سواء لجهة تأمين القيمة الغذائية للناس او لجهة تطوير تربية المواشى. لذلك، قمت بزرع مختلف انواع الفول على سبيل التجربة بغرض حل هذه المسألة. وقد تبين لى من خلال التجربة ان الباقلاء هى الافضل. فلا بد من زرع هذا الفول على نطاق واسع بعد انتهاء مرحلة زراعته التجريبية.

على الامناء المسؤولين للجان الحزبية بالمحافظات ان يوجهوا الزراعة والصناعة المركزية جيدا بان يقبضوا على زمام الامور فيهما بعد عودتهم الى مواقع عملهم. يتوجب عليهم، بطبيعة الحال، ان يوجهوا كل مناحى العمل داخل محافظاتهم

ويشرفوا عليها. ولكن، عليهم هم انفسهم ان يدفعوا عجلتى الزراعة والصناعة، ولا سيما الصناعة المركزية، بقوة الى الامام، ممسكين احداهما بيد والاخرى بيد، على ان يتركوا لرؤساء اللجان الشعبية فى المحافظات سوية مع رؤساء اللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية واجب الاعتناء والاهتمام بشؤون التعليم والثقافة والصناعة المحلية الوثيقة الصلة بمعيشة الشعب.

حديث مع وفد لجنة الاتصال الدولية لتوحيد كوريا المستقل والسلمى

١٥ حزيران ١٩٧٨

اشكركم على قدومكم لزيارة بلادنا، غير عابئين ببعد المسافة، وارحب بكم ترحيبا حارا.

قبل قليل، ذكر السيد رئيس الوفد بانه يستطيع ان يقوم بعد بالكثير من النشاطات الاجتماعية، لان سنوات طويلة ما زالت تفصله عن احتفال العمر الستينى، طالما ان سن التسعين وليس الستين هى احتفال العمر فى كوريا. هذا كلام بديع. اننى اتمنى لكم الصحة الجيدة.

باسمى شخصيا وباسم الشعب الكورى كله، اشكركم على نشاطاتكم المكثفة والمتنوعة التى تقومون بها على الساحة الدولية تأييدا لقضية شعبنا فى توحيد الوطن.

ليست مسألة توحيد كوريا بالمسألة البسيطة اطلاقا. فنحن نجابه الامبرياليين الامريكيين وجها لوجه، وهم يأبون رفع ايديهم عن جنوبى كوريا. ان مسألة توحيد كوريا ذات صلة مباشرة بالامبرياليين الامريكيين الذين يحاولون السيطرة على العالم.

لذا، فانه لامر عادل ان تساعدوا شعبنا مساعدة ايجابية فى نضاله من اجل توحيد البلاد، ولن نخرج منتصرين فى النضال الا اذا آزرتنا شعوب العالم التقدمية امثالكم مؤازرة نشيطة.

من هنا، فان المؤتمر العالمى الثانى لمساندة توحيد كوريا المستقل والسلمى،

المزمع عقده فى طوكيو - اليابان، يستأثر بأهمية فائقة.

اذا تكللت اعمال هذا المؤتمر بالنجاح بفضل جهودكم الايجابية ونظمت مختلف المؤتمرات الدولية لنفس الغرض، فان رأيا عاما عالميا واسعا سيثار حيال مسألة توحيد كوريا. وحينئذ، سيكون ذلك عونا كبيرا لشعبنا فى نضاله من اجل توحيد البلاد، كما ان ذلك سيسهم فى توعية الشعب الكورى الجنوبى اكثر فاكثر مما سيعجل بنشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا.

وبالاخص، فان المؤتمر العالمى الثانى لمساندة توحيد كوريا المستقل والسلمى العتيد سيكون له اثره الهام فى توعية الشعب اليابانى، وسيشكل مناسبة لاظهار مدى تأييد الرأى العام العالمى لتوحيد كوريا المستقل والسلمى امام الرجعيين اليابانيين.

كما اقول واردد دائما، ان "سلطة" باك جونغ هى اشبه بالقبعة المصنوعة من شعر الخيل التى كان الكوريون يعتمرونها فى الايام الخوالى، اذا جاز التشبيه. تتثبت هذه القبعة على الرأس بعقد شريطين عند الذقن. ان "سلطة" باك جونغ هى معلقة فى الهواء بدون سند من الشعب، وثمة شريطان يمسكانها، تماما كالقبعة المصنوعة من شعر الخيل. يؤدى الامبرياليون الامريكيون دور احد الشريطين ويؤدى الرجعيون اليابانيون دور الشريط الآخر. اذا قطع احد الشريطين، تصبح "سلطة" باك جونغ هى فى مهب الريح. وبعبارة اخرى، ان هذه "السلطة" تنهار بمجرد ان يرفع الامبرياليون الامريكيون ايديهم عن جنوبى كوريا او يكف الرجعيون اليابانيون عن دعمهم لها.

والشعب الكورى الجنوبى لا يؤيد هذه "السلطة"، بل يريد توحيد البلاد. شهد جنوبى كوريا مؤخرا مظاهرات نظمتها طالبات جامعة ريهوا النسائية وطلاب جامعة يونسى وجامعة سيؤول ضد "سلطة" باك جونغ هى. وهذا يعنى ان تلك "السلطة" لا تحظى بتأييد الشعب.

اما باك جونغ هى، فهو قد خدم الجيش اليابانى كضابط فى صفوفه اثناء فترة احتلال الامبرياليين اليابانيين لبلادنا. كان عميلا لليابان فى الماضى وما زال، وهو فضلا عن ذلك عميل للولايات المتحدة. الشعب الكورى الجنوبى يعرف حق المعرفة انه خائن للبلاد طوال عمره.

كما يعرف الشعب الكورى الجنوبى تمام المعرفة اننا وطنيون حقيقيون.

لذا، فان الصراع الدائر حاليا فى بلادنا هو صراع بين الوطنية والخيانة اكثر منه صراع بين الشيوعية والرأسمالية.

ليس الشيوعيون وحدهم من يعارضون باك جونغ هى اليوم فى جنوبى كوريا. فالشيوعيون فى جنوبى كوريا انتقلوا جميعا الى النضال السرى من جراء القمع الوحشى الذى تمارسه طغمة باك جونغ هى العميلة. والذين ينشطون علنا حاليا ضد باك جونغ هى فى جنوبى كوريا هم جميعا شخصيات معروفة منذ فترة طويلة، ومن بينهم رئيس جمهورية سابق ورجال دين ومثقفون. وهم اذ يعارضون "سلطة" باك، فليس لانهم شيوعيون. انهم يدعون الى التوحيد، لانهم يعرفون جيدا ان كوريا لن تتوحد ابدا اذا تم انشطارها الى شطرين. ما يريده الشعب الكورى الجنوبى الآن هو توحيد البلاد والتخلص من "سلطة" باك.

تعمل الولايات المتحدة الامريكية حاليا على ادامة تقسيم كوريا الى شطرين. وهذه هى سياستها الاستراتيجية.

تحاول الولايات المتحدة جعل كوريا مثل المانيا. لكن المسألة الكورية تختلف عن المسألة الالمانية.

حينما زار السكرتير العام للحزب الاشتراكى الالمانى الموحد بلادنا فى السنة الماضية، اوضحت فى الكلمة التى القيتها فى المهرجان الجماهيرى الذى اقيم ترحيبا به، ان المسألة الكورية تختلف عن المسألة الالمانية.

فالمانيا دولة مهزومة فى الحرب، بعد ان كانت دولة فاشية اعتدت على بلدان اخرى. اذا توحدت المانيا، فقد تتعرض البلدان الاوروبية للتهديد ثانية من جانبها. لذلك، لا تريد كثير من البلدان الاوروبية توحيد المانيا.

الا ان بلادنا كانت مستعمرة فى الماضى وكان الشعب الكورى شعبا مضطهدا. ولم يحدث قط من قبل ان اعتدت بلادنا على اى بلد آخر. وقد عاش الشعب الكورى معا كأمة متجانسة طوال ٥ آلاف عام. وليس ثمة اى سبب او مبرر لتقسيم بلادنا.

وحتى بعد توحيدها، فان بلادنا لن تشكل تهديدا لاى بلد آخر.

فالبلدان المجاورة لبلادنا هى جميعا بلدان كبيرة. فهل من المعقول ان تهدد بلادنا، بعد توحيدها، الصين او الاتحاد السوفييتى او اليابان او الولايات المتحدة؟

بالعكس، بلادنا هى المهددة من جانب البلدان الاخرى. ان بلادنا تواجه الآن خطر الانقسام من جانب البلدان الكبيرة. ان جنوبى كوريا هو الآن فريسة دولة كبيرة اخرى. أ ليس كذلك؟ فلا بد، اذن، من توحيد بلادنا.

يدعو بعضهم الآن الى ما يسمى "بنظرية الاعترافات المتقابلة". وهذا يعنى انه اذا اعترفت الصين والاتحاد السوفييتى بجنوبى كوريا، فان الولايات المتحدة واليابان تعترفان ببلادنا. اننا نعارض ذلك.

وبغية افشال محاولات العدو لتمرير "الاعترافات المتقابلة"، نقول لليابانيين الذين يؤيدوننا باننا لن نقيم علاقات دبلوماسية مع اليابان قبل توحيد بلادنا. اذا اقمنا علاقات دبلوماسية مع اليابان الآن، فهذا يعنى فى الحقيقة وقوعنا فى حبائل المكيدة الاستراتيجية العدوانية الامريكية لاصطناع "كوريتين".

بلغني ان حكومة فرنسا ستعترف هى الاخرى ببلادنا اذا اعترفت البلدان الاشتراكية بجنوبي كوريا. ولكن لا داعى لمثل ذلك الاعتراف المشروط. اننا لا نأمل فى اقامة علاقات رسمية مع فرنسا فى الوقت الحاضر. حسبنا فى المرحلة الحالية الاكتفاء بالتجارة والتزاور مع الفرنسيين.

ان القبول "بنظرية الاعترافات المتقابلة" جريمة لا تغتفر ابدا بحق الامة والاجيال القادمة لانها ستسفر عن تكريس انشطار البلاد الى الابد.

ليس ثمة فى بلادنا الآن "تهديد بغزو الجنوب"، بل يوجد بالاحرى تهديد بغزو الشمال. وكما قلت صباح اليوم لرئيس جمهورية رواندا، ان فى جنوبى كوريا مليون جندى من الجيش العميل ويرابط اكثر من ٤٠ ألف جندى من القوات الامريكية فى الوقت الحاضر. انهم يملكون القنابل الذرية وعددا كبيرا من الطائرات، وفى اليابان توجد لديهم الكثير من القواعد العسكرية.

ولكن جيشنا جيش صغير. ان العدو نفسه نشر معطيات مفادها ان فى بلادنا ٤٠٠ ألف جندى. وذكرت الشىء نفسه المجلات الامريكية واليابانية والانجليزية ايضا. لا

يمكننا ان نملك قوات اكبر من ذلك على ضوء عدد السكان عندنا. ولكن العدو يصر على وجود "تهديد بغزو الجنوب".

الطرف المهاجم يحتاج، عادة، الى ضعفى ما يحتاجه الطرف المدافع من القوات اذا اراد الهجوم. وبالرغم من ذلك، فانهم يدعون باننا نحن الذين نملك ٤٠٠ ألف جندى نخطط للهجوم على جنوبى كوريا الذى يملك اكثر من مليون و٤٠ ألف جندى. كل من له دراية، ولو قليلة، بالشؤون العسكرية، يمكنه ان يدرك فورا انهم يكذبون.

العملاء فى جنوبى كوريا يثيرون الآن ضجة صاخبة عن ضرورة بقاء القوات الامريكية فى جنوبى كوريا، خشية من هجوم الجيش الشيوعى فى الشمال عليهم. ولكن هذا مجرد ذريعة واهية.

لقد اعلنا مرارا عدة باننا لا ننوى "غزو الجنوب"، واكدنا اكثر من مرة على اننا لا نسعى الى تشويع جنوبى كوريا.

اننا ندعو الى الانضمام الى الامم المتحدة باسم دولة واحد بعد اقامة حكومة اتحادية، مع الابقاء على النظامين القائمين فى شمالى كوريا وجنوبيها دون مساس.

ان من يريدون انضمام بلادنا الى الامم المتحدة "ككوريتين" هم حفنة ضئيلة من الرجعيين فى جنوبى كوريا ليس الا. اذا انضمت بلادنا الى الامم المتحدة "ككوريتين"، فسيتكرس انشطارها الى الابد. ولا يمكننا ان نوافق ابدا على بقاء كوريا مقسمة الى شطرين الى الابد.

اذا قامت سلطة ديمقراطية فى جنوبى كوريا، فاننا نحن الكوريين قادرون بانفسنا على توحيد كوريا بالطرق السلمية. وحتى تقوم سلطة ديمقراطية فى جنوبى كوريا، لا بد من انسحاب القوات الامريكية من هناك. والا، لن يمكن نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا. طالما ظلت القوات الامريكية قابعة فى جنوبى كوريا، سيواصل باك جونغ هى قمع الشعب هناك بدعم منها. ان باك جونغ هى يطغى ويتجبر بدعم من الامريكيين واليابانيين فقط.

انه يخدع الشعب للحفاظ على "سلطته"، ويروج الدعايات الكاذبة عن غزو الشمال للجنوب ومحاولة شمالى كوريا تشويع جنوبى كوريا. لقد اقترحنا اكثر من

مرة على الامريكيين عقد اتفاقية سلام بين بلادنا والولايات المتحدة. اذ لا يمكن ادامة حالة الهدنة فى كوريا كما هى: لا سلم ولا حرب. أ ليس كذلك؟ اذا عقدت اتفاقية سلام بين بلادنا والولايات المتحدة وانسحبت القوات الامريكية من جنوبى كوريا، يمكن عندئذ حل المسألة الكورية على ايدى الكوريين انفسهم عن طريق التفاوض. ولكنهم لا يقبلون اقتراحنا. وهذا ان دل على شىء فانما يدل على ان الامريكيين يريدون مواصلة احتلال جنوبى كوريا.

وكارتر لا ينفذ وعوده الانتخابية. يقول الامريكيون الآن بانهم سيسحبون قواتهم بعد تحديث الجيش العميل فى جنوبى كوريا. لا ادرى الى اى حد سيحدثونه ويوسعون نطاقه. يبلغ قوام الجيش العميل فى جنوبى كوريا الآن مليون جندى. ولكن، لا يمكن التكهن هل سيضاعفونه الى مليونين او ثلاثة ملايين فى المستقبل.

ارى ان وعد كارتر بسحب القوات الامريكية من جنوبى كوريا كان الهدف منه تضليل شعوب العالم. فما القصد من مناوراتهم العسكرية المتكررة فى الوقت الذى يتحدثون فيه عن سحب جيوشهم؟

هذا العام ايضا، جرت مناورات عسكرية واسعة النطاق فى جنوبى كوريا، وكانت اضخم مناورات عسكرية بعد الحرب الكورية. وخلال السنة الماضية وحدها، اى بعد اطلاق كارتر وعده الرسمى بسحب القوات الامريكية المرابطة فى جنوبى كوريا، انطلقت قاذفات القنابل الامريكية المرابطة فى اوكيناوا فى اليابان الى جنوبى كوريا، وقامت بتدريبات على القصف الجوى ٢٩ مرة. يزعمون بان الغرض من هذه التدريبات هو تعويد الطائرات على سلوك الخط الجوى من اوكيناوا الى جنوبى كوريا. ولكن هذا كذب محض. طالما ان جميع الطائرات قد تم تحديثها الآن بحيث تستطيع ان تصل الى المواقع المحددة لها من دون حاجة الى تمرين على سلوك الخطوط الجوية، فما الضرورة الى تدريبات الطيران اذن؟ اضف الى ذلك انه توجد الكثير من الاماكن المعدة لتدريبات القصف قرب اوكيناوا، فما الضرورة لاجراء تدريبات القصف هذه فى جنوبى كوريا؟ الهدف من مواصلة تدريباتهم العسكرية فى جنوبى كوريا هو التهويل علينا وتخويف الشعب الكورى الجنوبى. انهم يعملون على

استمرار حالة التوتر فى بلادنا ويهددوننا.

لذا فان اثارة الرأى العام العالمى مطلوب لتخفيف حدة التوتر فى كوريا.

اعبر لكم عن شكرى مرة اخرى لجهودكم الدؤوبة فى تأييد قضية توحيد كوريا بالرغم من تقدمكم فى السن.

ارى ان جهودكم التى تبذلونها من اجل توحيد بلادنا لن تذهب عبثا. سيأتي حتما ذلك اليوم الذى سيبحث فيه الكوريون انفسهم عن سبل توحيد بلادهم بعدما يتوعى الشعب فى جنوبى كوريا.

عذرا اذا كنت اطلت الحديث.

اذا كانت لديكم اية استفسارات اخرى، بما فيها استفسارات عن اوضاع بلادنا، فاسألوا عنها رفاقنا فيما بعد.

يسرنى غاية السرور ان تعرفت اليكم اليوم بمثابة اصدقاء لى.

هذه المرة، لم نستطع ان نتبادل الحديث مطولا نظرا لضيق الوقت. فارجوكم ان تأتوا لزيارتنا مرة اخرى فى متسع من وقتكم. وحينئذ، يمكننا ان نتحدث معا لساعات اطول.

وشكرا.

حول بعض المهام الاقتصادية الراهنة المترتبة على محافظة بيونغآن الشمالية

خطاب القى فى الدورة الكاملة الموسعة للجنة محافظة بيونغآن الشمالية لحزب العمل الكورى

٢٥ ـ ٢٦ تموز ١٩٧٨

يشترك اليوم فى اعمال الدورة الكاملة الموسعة للجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية عاملو اللجنة المركزية للحزب المضطلعون بتوجيه الشؤون الاقتصادية وشؤون منظمات الحزب المحلية، والعاملون المسؤولون فى لجان ووزارات المجلس التنفيذى، وكذلك العاملون المسؤولون فى اللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية، فضلا عن اعضاء اللجنة الحزبية فى المحافظة والعاملين المسؤولين فيها.

اثناء مكوثى هذه المرة فى محافظة بيونغآن الشمالية، شكلت جماعات توجيهية من عاملى اللجنة المركزية للحزب واللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية للاطلاع على الشؤون الاقتصادية فى هذه المحافظة. اطلعت على سير الامور فى حقل الزراعة من ناحية، ومن ناحية اخرى وقفت على المشاكل المتصلة ببناء مصنع بونغهوا الكيميائى وبناء مصنع الحديد وتوسيع نطاق منجم دوكهيون للمعادن، وعلى اوضاع مصنع ٨ آب ومصنع راكواون للآلات ومصنع ٣ نيسان ومنجم تشانغسونغ للمعادن، وعلى مسألة انتاج سلع الاستعمال اليومى ومسألة بناء الصناعات المحلية من كل جوانبهما.

وبناء على تحرياتى للشؤون الاقتصادية فى محافظة بيونغآن الشمالية، اود ان

اتحدث اليكم اليوم عن المهام الخطيرة التى تواجه هذه المحافظة.

اود ان اتطرق، اولا، الى مسألة الزراعة.

ان الوضع الحالى للمحاصيل الزراعية فى محافظة بيونغآن الشمالية جيد جدا. رأيت قبل ايام وانا فى طريقى الى هذه المحافظة ان وضع المحاصيل الزراعية احسن منه فى الاعوام السابقة. واجمع العاملون الذين جاؤوا الى هنا بالسيارات ايضا على القول بان آفاق المحاصيل واعدة جدا. فالرفاق الذين وصلوا الى هنا من جهة تايتشون والرفاق الذين جاءوا من جهة ونسان ايضا يقولون جميعا بان الزراعة ستشهد حصادا وافرا. ويوم وصولى الى هنا، اتصلت بنائب رئيس اللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية بالتلفون وكلفته بمهمة التعرف على الوضع الزراعى فى محافظة بيونغآن الشمالية من كل النواحى. وبعد استماعى الى تقريره ايضا، تأكد لى ان الزراعة هنا ناجحة بحق وحقيق. وهذا لامر سار للغاية.

ان محافظة بيونغآن الشمالية، عادة، تتعرض للاضرار من جراء هبوب الرياح الهوجاء كل سنة حوالى الثلاثين من شهر تموز. وانى ارى ان هذه المحافظة ستجنى حصادا وافرا هذا العام ما لم تتعرض لاضرار الرياح فى ظرف الايام القليلة القادمة. ان هدف انتاج الحبوب الذى طرحته امام هذه المحافظة هو ٥ر١ مليون طن. واذا ما سارت الامور معها سيرا حسنا هذا العام، يمكنها ان تجنى هذه الكمية من الحبوب، على ما اعتقد.

قضاء ونزون الذى يملك ٨٦٠٠ هكتار من حقول الارز يقول بانه سيجنى ٥ر٨ طن من الارز فى كل هكتار بزيادة غلته عن العام الماضى بمقدار ١٥٠٠ كغ؛ ويقول قضاء ريونغتشون الذى يملك ١٢ ألف هكتار من حقول الارز بانه سيحصد ٨ اطنان من الارز فى كل هكتار بزيادة غلته عن العام الماضى بمقدار ألفين كغ؛ كذلك يقول قضاء زونغزو الذى يملك ٧٩٠٠ هكتار من حقول الارز بانه سيجنى ٨ اطنان من الارز فى كل هكتار بزيادة غلته عن العام الماضى بمقدار ١٧٠٠ كغ؛ وقضاء يومزو الذى يملك ٩٨٠٠ هكتار من حقول الارز يقول بانه سيجنى ٧٦٠٠ كغ من الارز فى كل هكتار بزيادة غلته من العام الماضى بمقدار ١٦٠٠ كغ. والمعروف عن هذه الاقضية انها ناجحة جدا فى زراعة الارز.

والجدير بالذكر هنا ان مزرعة يانغسو التعاونية بقضاء ريونغتشون، الذى يشهد نجاحا استثنائيا فى زراعة الارز، تقول بأنها ستجنى ٨٥٠٠ كغ من الارز فى كل هكتار من الـ ١٣٠٠ هكتار التي تملكها، ومزرعة سينآم التعاونية بنفس القضاء ٩ اطنان، ومزرعة زانغسان التعاونية بنفس القضاء ٨٧٠٠ كغ. كما تقول مزرعة دوبونغ التعاونية بقضاء يومزو التي تملك ٦٢٨ هكتارا من حقول الارز بانها ستجنى ٨٥٠٠ كغ من الارز في كل هكتار، ومزرعة ساكزو التعاونية بقضاء يومزو ٨٤٠٠ كغ، ومزرعة دونغتشون التعاونية بقضاء تشولسان ٩١٠٠ كغ، ومزرعة موكساداي التعاونية بقضاء دونغريم ٩٥٠٠ كغ، ومزرعة آنسان التعاونية بنفس القضاء ٩٤٠٠ كغ، ومزرعة واونبو التعاونية بقضاء كواكسان ٨٥٠٠ كغ، ومزرعة تشيمهيانغ التعاونية بقضاء زونغزو ٩٥٠٠ كغ، ومزرعة اوسان التعاونية بنفس القضاء ٨٥٠٠ كغ، ومزرعة وونها التعاونية بقضاء وونزون ٩١٠٠ كغ، ومزرعة بوسوك التعاونية بنفس القضاء ٩٢٠٠ كغ، ومزرعة سونغهاك التعاونية بنفس القضاء ٩٢٠٠ كغ، ومزرعة ريولكوك التعاونية بقضاء باكتشون ٨٥٠٠ كغ، ومزرعة دانسان التعاونية بنفس القضاء ٩ اطنان.

وتقول مزرعة ياكسو التعاونية بقضاء تشانغسونغ بانها ستجنى هذا العام ٧ اطنان من الارز في كل هكتار، و٦ اطنان على نطاق القضاء ككل. واذا ما جنى قضاء تشانغسونغ ٦ اطنان من الارز في كل هكتار على نطاق القضاء كله، فيعنى ذلك انه لحق بالمناطق السهلية من حيث غلة الارز.

في الايام الخوالي، لم يعرف المزارعون في قضاء تشانغسونغ زراعة الارز، حتى انهم لم يكونوا يجنون الا ٢٥٠٠ كغ من الارز في كل هكتار. لكنهم رفعوا بالتدريج غلة الارز لكل هكتار عن طريق اكساء الحقول تربة جديدة على نطاق واسع وادخال طريقة انبات اشتال الارز في المساكب الباردة المقامة على الحقول غير الارزية وارواء حقول الارز بالمياه الدافئة بشق الترع المستطيلة، تماما حسبما اشرت عليهم. وفي السنوات الاخيرة بنوع خاص، شهد هذا القضاء محاصيل وافرة لا تقل بأى حال عن المناطق السهلية، نتيجة لتطبيق الطريقة الزراعية المستقلة بالكامل.

كذلك، حالف النجاح محافظة بيونغآن الشمالية في زراعة الذرة ايضا. تقول

مزرعة ريونغهوا التعاونية بقضاء نيونغبيون بانها ستجنى هذا العام ٧٥٠٠ كغ من الذرة في كل هكتار، ومزرعة دايهوا التعاونية بقضاء ويزو ٧٢٠٠ كغ، ومزرعة ريونغوون التعاونية بهذا القضاء ٨ اطنان، ومزرعة هاكدانغ التعاونية بقضاء تايتشون ٧٥٠٠ كغ، ومزرعة نامسان التعاونية بمدينة كوسونغ ٧ اطنان، ومزرعة سامسانغ التعاونية بقضاء بيهيون ٧ اطنان، ومزرعة كومبو التعاونية بقضاء ساكزو ٨ اطنان، ومزرعة كوميا التعاونية بقضاء تشانغسونغ ٦٥٠٠ كغ. هذه المزارع التعاونية التى تعتبر مناطق متوسطة الارتفاع على وجه العموم تشهد اكبر نجاح لها فى الزراعة هذا العام، فى حين لم يكن الامر كذلك فى الماضي.

واذا كانت هذه المحافظة قد استطاعت ان تشهد هذا العام مثل هذا الوضع الزراعى الرائع، فذلك لان منظمات الحزب داخل المحافظة، وفى طليعتها اللجنة الحزبية فى المحافظة، قامت بتطبيق سياسة الحزب الخاصة بالزراعة والطريقة الزراعية المستقلة على اروع صورة. اننى اقدر لها ذلك عالى التقدير.

كما اننى ابعث بآيات الشكر الى عاملي اللجان الحزبية فى الاقضية وعاملى لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية وغيرهم من العاملين فى ميدان الزراعة والعاملين الاداريين فى المزارع التعاونية وجميع المزارعين الآخرين فى تلك الاقضية التى خصصتها بالذكر لنجاحهم فى الزراعة هذا العام، وكذلك الى جميع الشغيلة الذين ساعدوا الزراعة مساعدة ايجابية.

انه لمن الاهمية الفائقة بمكان ان تنجح محافظة بيونغآن الشمالية فى الزراعة. نظرا لان هذه المحافظة منطقة هامة لانتاج الحبوب فى بلادنا، فمن المحتم ان تجيد الزراعة حتى تجنى اكبر كمية ممكنة من الحبوب. كما ان هذه المحافظة منطقة يجب ان تكون قاعدة خلفية هامة فى بلادنا فى حالات الطوارئ. وليس الا باجادة الزراعة فى هذه المحافظة من الآن فصاعدا، تستطيع ان تؤدى دورها كقاعدة خلفية فى حالات الطوارئ.

يبدو لى ان تبكير موعد الشروع ببذر الارز فى المساكب هذا العام يعتبر بمثابة نقطة انعطاف هامة فى تطوير الانتاج الزراعى. عندما حددت موعد الشروع ببذر الارز والذرة فى المساكب بعد اطلاعى على حالة الزراعة فى محافظة هامكيونغ

الشمالية فى ربيع هذا العام، اتخذت تدبيرا يقضى بتقديم موعد الشروع ببذر الارز فى المناطق الساحلية الغربية ايضا. وكان لذلك اكبر المآثر فى نجاح الزراعة هذا العام.

فبناء على تقصى الامور هذه المرة، علمت بان المزارع التعاونية فى محافظة بيونغآن الشمالية قد بدأت ببذر الارز فى المساكب الباردة باكرا على وجه العموم حسبما اشرت عليها. وبالنتيجة، ثم غرس اشتال الارز بعد ان نمت قوية، وبغرس الاشتال القوية فى وقت مبكر، نبتت فروعها بصورة اسرع من الاعوام السابقة. والذرة ايضا نمت جيدا على وجه العموم، اذ ان المطر نزل عند طلوع شرابتها، رغم انها عانت من الحصر الى حد ما فى بداية نموها من جراء الجفاف.

ان اللجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية قد نفذت قرارات الحزب وتعليماته على خير وجه هذا العام.

لما كانت هذه المحافظة فى الماضي تقوم ببذر الارز فى المساكب الباردة متأخرا، فقد كانت عاجزة عن انبات اشتال الارز قوية. يقولون بانهم كانوا فى الماضي يبذرون الارز فى المساكب من اوائل نيسان وحتى ٢٠ منه، فى حين كان من المفروض بهم ان ينهوا عمليات غرس اشتال الأرز فى موعد اقصاه ٢٥ ايار. اما والحالة هذه، فلم تكن اشتال الارز تنمو فى المساكب الا لمدة ٣٥ الى ٤٠ يوما. ومن جراء غرس البغوة التى لم تنم الا لاقل من ٤٠ يوما، قد كان من المحال ان تتجذر الاشتال جيدا بعد الغرس او ان تتفرع كثيرا. اما هذا العام، فقد تم بذر الارز، فى المساكب حوالى ١٥ آذار، وبدأ غرس الاشتال حوالى ٥ ـ ١٠ ايار. لذا، تسنى لاشتال الارز ان تنمو فى المساكب لمدة ٥٠ ـ ٥٥ يوما تقريبا.

اذا نحن انتجنا وفرة وافرة من الحبوب باجادة تعاطى الزراعة، فبوسعنا ان نعيش مطمئنين حتى ولو نقصتنا اشياء، مثل القماش، الى حد ما. لهذا السبب، ناضلت منذ التحرير مباشرة، واضعا نصب عينى الزراعة كأهم مسألة فى البناء الاقتصادى، وقدمت منذ زمن بعيد شعار "السماد هو بالذات الارز والارز هو بالذات الاشتراكية". اسلافنا ايضا اعاروا الزراعة ومنذ غابر الازمنة اهمية فائقة، قائلين بان الزراعة هى عماد البلد الرئيسى.

واجادة الزراعة تستأثر بأهمية بالغة، خاصة على ضوء ما يعانيه العالم الآن من ازمة غذائية خانقة من جراء تأثير الجبهة الباردة. ان اعدادا هائلة من الناس فى بلدان كثيرة من العالم يعضها الجوع بنابه لاخفاقها فى الزراعة. فاستنادا الى المعلومات المتوفرة، يوجد فى بلد ما ٥٠٠ ألف شخص مشرفون على الموت جوعا، وفى بلد آخر يبلغ عددهم ٥ر١ مليون شخص. وعلى نطاق العالم، ثمة ٥٠٠ مليون نسمة يعانون من سوء التغذية، بينما جميع افراد الشعب فى بلادنا يأكلون حتى الشبع فى الوقت الحاضر.

تشكو المحافظات، فى الآونة الاخيرة، من عدم تفريغ اهراءات المزارع التعاونية، مع ان الحبوب الجديدة على وشك التدفق، لان الدولة لم تنقل الحبوب القديمة على جناح السرعة. فلعدم بناء اهراءات الدولة فى الوقت المناسب ولنقص البنزين، لا يتم نقل الحبوب القديمة المتكدسة فى اهراءات وصوامع المزارع التعاونية بسرعة. على اية حال، يا له من شيء رائع ان يكون لنا هذا الاحتياطى الكبير من الحبوب القديمة فى اهراءاتنا لحد الآن. واذا، نحن اكملنا الزراعة هذا العام بنجاح، بحيث ننتج وفرة وافرة من الحبوب، فستجد بلادنا فى حوزتها قدرا اكبر من احتياطى الحبوب.

مستفيدة استفادة جيدة من الخبرات المكتسبة فى الزراعة هذا العام، ينبغى محافظة بيونغآن الشمالية ان تثابر على زيادة الانتاج الزراعى فى المستقبل ايضا.

وبغية زيادة غلة الحبوب، تقتضى الضرورة باجادة الاعداد المسبق للزراعة وبذر البذور فى المساكب فى الوقت المناسب تماما.

لئن كانت الحالة الزراعية واعدة هذا العام فى محافظة بيونغآن الشمالية، الا ان هذه المحافظة شابتها بعض النواقص فى الاعداد للزراعة. فمن جراء تقديم موعد الشروع ببذر الارز فى المساكب الباردة على حين غرة، تم البذار دون اعداد كاف للمساكب، وفى بعض المزارع تم انبات اشتال الارز من دون حتى تغطية بعض المساكب لنقص اغطية القش. ولو كانت محافظة بيونغآن الشمالية اعدت ما يكفى من الاغطية القشية والسياجات المصدة للرياح والبذور ومعقمات البذور واجادت مسبقا اعداد المساكب، لاحرزت نجاحا اكبر فى الزراعة هذا العام.

فمن واجبها ان تستخلص الدروس من الزراعة هذا العام، وتعد مسبقا العدة جيدا

للزراعة للعام المقبل. اذا اعدت من الآن العدة جيدا لصنع الدبال وتوفير اغطية كلوريد الفينيل واغطية القش والسياجات المصدة للرياح وما شابهها، يمكنها انبات اشتال الارز قوية فى المساكب الباردة وجنى ١٠ اطنان من الارز فى كل هكتار فى العام القادم.

ولكن، بناء على تحرياتى للامور مؤخرا، تبدى بعض المزارع التعاونية فى هذه المحافظة تقصيرا فى الاعداد للزراعة للعام القادم. يمكن اعداد لوازم مثل الاوتاد من الآن بسهولة، ولكنهم يقولون بانهم يعتزمون اعدادها فى ربيع العام القادم. بخصوص الاوتاد والاقواس الخشبية، ينبغى اعدادها كلها من الآن وعدم الانتظار لاعدادها فيما يشبه الدوامة فى ربيع العام القادم.

ولا بد من تقديم موعد الشروع ببذر الارز فى المساكب الباردة قدر الامكان وانهاء البذار فى اسرع وقت.

تدل تجربة هذا العام على ان التبكير ببذر الارز فى المساكب الباردة وانهاءه بسرعة لها مزايا حاسمة. وتفيد المعلومات المرفوعة الي بان المزارعين قادرون، على حد قولهم، على التبكير ببذر الارز وانهائه خلال ١٠ ايام تقريبا.

ان التأخر فى بذر الارز فى المساكب الباردة فى السنوات الماضية انما يعود، بدرجة كبيرة، الى تقصير لجنة الزراعة فى العمل التوجيهى.

ان لوائح بذر الارز فى المساكب التى اصدرتها لجنة الزراعة لم تكن مضبوطة، وعملها التوجيهى ايضا كان ناقصا. تنص تلك اللوائح على وجوب بذر الارز فى المساكب الباردة خلال ٢٠ يوما من ٢٠ آذار وحتى ١٠ نيسان. اضف الى ذلك ان التوجيه لم يكن يجرى كما ينبغى، بحيث كان بذار الارز يتباطأ شهرا كاملا حتى ٢٠ نيسان. ولما كانوا يهرولون الى غرس اشتال الارز باكرا، رغم التأخر فى بذر الارز فى المساكب الباردة، فقد كانوا يضطرون الى غرس الاشتال وهى بعد صغيرة لم تنبت لها الا ٣ او ٤ اوراق، بينما الانسب هو غرس اشتال الارز التى نبتت لها ٥ او ٦ اوراق.

انه لنجاح كبير انهم بادروا هذا العام الى تصحيح تلك الاخطاء التى كانت بادية فى الفترة الماضية وقاموا ببذر الارز فى المساكب الباردة فى وقت مبكر. سمعت بان المزارعين ادركوا من خلال التجربة هذا العام مزايا اتمام بذار الارز فى وقت مبكر،

وانهم كما يقولون سيباشرون البذار اعتبارا من ١٥ آذار فى المستقبل. لا يقر المزارعون بمحاسن الطرق الزراعية المتقدمة ويقبلونها الا عندما يلمسونها لمس اليد. وبمجرد التنويه بالمحاسن بالكلام فقط، من دون ايراد الامثلة المدعومة بالوقائع، لن يقبلوها عن طيب خاطر. وحيث انهم قد اختبروا ذلك بانفسهم هذا العام، ادركوا بوضوح محاسن بذر الارز فى المساكب الباردة باكرا وانهائه بسرعة.

بالنسبة لمحافظة بيونغآن الشمالية، ارى من الافضل اتمام بذر الارز فى المساكب الباردة فى غضون ١٠ ايام تقريبا، ابتداء من ١٥ آذار وحتى ٢٠ منه. ان عملية بذر الارز فى المساكب الباردة يجب انهاؤها فى اواخر آذار على أبعد تقدير. عندئذ، يمكن انبات اشتال الارز لمدة ٥٠ يوما فى المساكب، والانتهاء من غرسها فى موعد اقصاه ٢٠ ايار. تعلن بعض المناطق بانها ستباشر ببذر الارز فى المساكب الباردة اعتبارا من ١٠ آذار. لا بأس بذلك على شرط فرش المساكب بما مقداره ٣٥ الى ٤٠ كغ من الدبال لكل بيونغ. انما الشيء المأمون بالنسبة لمحافظة بيونغآن الشمالية هو ان تبدأ ببذر الارز من ١٥ آذار.

اعتبارا من العام القادم، يتعين على هذه المحافظة ان تبدأ ببذر الارز فى المساكب الباردة فى ١٥ آذار، وتنتهى منه خلال ١٠ الى ١٥ يوما على الاكثر.

وانه لمن بالغ الاهمية الالتزام التزاما دقيقا بمبدأ زراعة المحصول المناسب فى الموسم المناسب فى زراعة الذرة ايضا.

ان غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال فى الحقول بعد توقف تشكل آخر صقيع ربيعى يجب ان يكون المبدأ المتبع. حتى وان غرست اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال فى الحقول بعد توقف تشكل آخر صقيع ربيعى فى محافظة بيونغآن الشمالية، سوف تنمو وتنضج كما ينبغى. فلا داعى للتبكير بغرس اشتال الذرة اكثر من اللازم، ولكن لا يجوز تأخيره اكثر مما ينبغى. فى المناطق المهددة بكوارث التيفون خاصة، من الاحسن غرس اشتال الذرة فى ابكر وقت ممكن. ان غرس اشتال الذرة فى وقت مبكر امر لا غنى عنه لدرء كوارث التيفون وزرع الذرة بشكل مأمون. ما بين اواخر شهر آب واوائل شهر ايلول تضرب اعاصير التيفون بعض المناطق، بما فيها

شبه جزيرة تشولسان. فمن اجل درء كوارث التيفون فى تلك المناطق، لا بد من غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال فى ابكر وقت ممكن.

لا يجوز لمحافظة بيونغآن الشمالية ان تركن الى الطمأنينة لعدم هبوب التيفون فى السنوات القليلة الماضية. بل عليها ان تتوقع هبوبها فى اى وقت وتتخذ الاجراءات المسبقة لدرء اضرارها. نظرا لعدم حدوث فيضانات خلال السنوات الاخيرة، وقع الناس اسرى التراخى واللاابالية حتى انهم لم يعودوا يتخذون اية اجراءات لدرء اضرار الفيضانات او يشقون حتى الترع كما ينبغى. وهذا ايضا تصرف خاطئ. فرغم استمرار الجفاف الآن، لا يعرف احد متى تهطل امطار وابلة فتحدث سيولا وفيضانات. اذا بقيتم جالسين بدون شق الترع عند اطراف الحقول، فقد تغرق المياه الحقول عند وقوع الفيضان وتنزل بكم خسائر فادحة. ان شق الترع عند اطراف الحقول تدبير معروف منذ غابر الازمنة. فينبغى القيام بهذا العمل ثلاث مرات فى السنة، فى الربيع والصيف والخريف. لكن العاملين فى ميدان الزراعة لا يولون هذا العمل اهتماما ولا يوجهونه التوجيه السليم.

قامت محافظة بيونغآن الشمالية هذا العام بانبات اشتال الذرة فى قوالب الدبال على نطاق واسع. حسنا فعلت. وبما انها قامت بانبات اشتال الذرة فى قوالب الدبال على نطاق واسع، فقد استطاعت ان تضمن نمو محصول الذرة نموا جيدا هذا العام. فى الظروف الحالية التى يشتد فيها تأثير الجبهة الباردة، لا يمكن مزاولة زراعة الذرة بصورة ناجحة ومأمونة الا بانبات اشتال الذرة فى قوالب الدبال. وفى محافظة بيونغآن الشمالية، يجب انبات اشتال الذرة فى قوالب الدبال على نطاق اكبر فى العام القادم. ولعدم ادخال المكننة فى كافة الاعمال الزراعية لحد الآن، يتطلب التوسع فى انبات اشتال الذرة فى قوالب الدبال جهودا جمة وعددا كبيرا من الايدى العاملة. ومع ذلك كله، ينبغى المضى قدما بانبات اشتال الذرة فى قوالب الدبال على نطاق واسع. وعند غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال فى الحقول، لا بأس ان عبئ الطلاب فى هذا العمل الى حد ما.

والشىء الهام فى زراعة الارز هو مكننة عملية غرس اشتال الارز.

فى سبيل زيادة غلة الهكتار الواحد من الارز، لا مناص من انبات اشتال الارز قوية والفراغ من غرسها فى الفترة الواقعة ما بين ٥ ايار و٢٠ منه. وكلما تأخر غرس اشتال الارز بعد ٢٠ ايار كلما تناقصت غلته. فبناء على الاختبارات التى جرت فى السنوات الأخيرة، تنقص غلة الهكتار الواحد من الارز بمقدار ١٠٠ كغ اذا تأخر غرس اشتال الارز يوما واحدا بعد ٢٠ ايار، وبمقدار ٢٠٠ كغ بعد ٢٥ ايار، وبمقدار طن واحد اذا غرست اشتال الارز حوالى ٣٠ ايار مما لو غرست حوالى ٢٥ ايار.

وهناك طريقتان لانهاء غرس اشتال الارز فى حينه. احداهما هى تعبئة عدد غفير من الايدى العاملة فى عملية الغرس، والثانية ادخال المكننة فيها. لكن تعبئة العمال باعداد كبيرة فى غرس اشتال الارز قد تعيق الانتاج الصناعى وتحول دون انجاز الخطة السباعية الثانية بنجاح. فلا بد من غرس اشتال الارز بالآلات ابتداء من العام القادم، وعدم تعبئة العمال باعداد كبيرة كما حصل هذا العام. بالآلات، يمكن انهاء غرس اشتال الارز فى اسرع وقت وبعدد قليل من الايدى العاملة وعلى نحو نوعى.

اذا قارنا ما بين غرس اشتال الارز بالآلات وغرسها بالايدى، فان الواقع يؤكد على محاسن غرسها بالآلات. بالآلات، يتم غرس اشتال الارز الى العمق المطلوب وتنتعش الاشتال جيدا بعد غرسها ويضمن بدقة عدد غرسات الارز فى كل بيونغ. هذا ما برهنت عليه بجلاء زراعة الارز فى محافظة بيونغآن الشمالية هذا العام. فلا بد من رفع نسبة استخدام الآلات فى غرس اشتال الارز بدرجة كبيرة مهما كلف الامر فى العام القادم.

وحتى اذا ارتفعت نسبة استخدام الآلات فى غرس اشتال الارز الى ٧٥ ـ ٨٠ بالمائة على نطاق البلاد كلها فى العام القادم، فان ذلك سيكون نجاحا كبيرا. اذا احسنا النضال بحيث يتأتى لنا غرس اشتال الارز بالآلات بنسبة ٧٥ ـ ٨٠ بالمائة، يمكننا عندئذ ان نزرع الارز بشكل مأمون.

فى محافظة بيونغآن الشمالية، يجب غرس اشتال الارز بالآلات فى جميع المنبسطات الشاسعة الواقعة فى اقضية وونزون وزونغزو وكواكسان وريونغتشون.

وبغية ادخال المكننة فى عملية غرس اشتال الارز، يجب الاصابة فى تحديد النسبة بين عدد الجرارات وعدد غراسات اشتال الارز، وبناء على ذلك تأمين

الجرارات والغراسات اللازمة. وفقا للتجارب التى جرت هذا العام فى مزرعة تشونغسان التعاونية بمدينة دايآن، من الانسب تخصيص جرار واحد للغراسة الواحدة. لذلك، حرصت فى الاجتماع الاستشارى للعاملين فى حقل الزراعة المنعقد فى حزيران الماضي على تزويد المزارع التعاونية بالجرارات والغراسات بنسبة ١:١. ويجب الالتزام بهذه النسبة فيما بعد عند امداد الجرارات والغراسات.

تطالب محافظة بيونغآن الشمالية بتزويدها بـ ٢٨٠٠ جرار اضافي لمكننة غرس اشتال الارز فى ٩٠ بالمائة من اجمالى مساحة حقول الارز فى العام القادم. يبدو لى ان امداد ذلك العدد الكبير من الجرارات امر عسير.

حتى اذا افترضنا انتاج عدد الجرارات الوارد فى خطة هذا العام، فلا يمكن اعطاء محافظة بيونغآن الشمالية سوى ٢٤٠٠ جرار. لكن انتاج عدد الجرارات الوارد فى الخطة امر غير مؤكد. رغم انه تقرر انتاج ١٢٠٠ جرار شهريا حتى حلول عيد ٩ ايلول فى مصنع كومسونغ للجرارات، الا ان هذه الخطة لا تنفذ من جراء عدم توفر المواد الفولاذية. حتى ولو تطلب الامر استيراد المواد الفولاذية من البلدان الاخرى، يجب انتاج ١٢٠٠ جرار شهريا.

على ضوء احتمال عدم انتاج عدد الجرارات الوارد فى الخطة، فلا يمكننا تخصيص عدد كبير من الجرارات لمحافظة واحدة فقط. علينا ان نوزع الجرارات على محافظتى هامكيونغ الشمالية والجنوبية وعلى سائر المحافظات ايضا بالتساوى. فمن المستحسن، اذن، تخصيص ألفى جرار لمحافظة بيونغآن الشمالية.

ومن اجل ادخال المكننة فى عملية غرس اشتال الارز، ينبغى انتاج الغراسات باعداد كبيرة، فضلا عن الجرارات. فمن الحرى صنعها فى كل المصانع القادرة على انتاجها. فى محافظة بيونغآن الشمالية ثمة مصنع واحد لصنع غراسات اشتال الارز. فمن واجب هذا المصنع ان ينتج عددا كبيرا من الغراسات بالمحركات التى يتسلمها من المصانع الاخرى وعليه ان يصلح الغراسات ايضا.

وينبغى صنع آلات قلع اشتال الارز بالجملة بالقوى الذاتية للمحافظة واستخدامها.

ويجب تأهيل عدد كبير من سائقى الجرارات والغراسات ورفع مستواهم التقني والمهنى.

اذا احسن سائقو الغراسات التدرب عليها، يمكنهم غرس اشتال الارز فى ثلاثة هكتارات يوميا بغراسة واحدة. فلا بد من تثبيت سائقى الغراسات واجراء العمل التربوى والعمل التموينى بدقة حتى يجيدوا عملهم.

تطلب محافظة بيونغآن الشمالية كمية كبيرة من الآلات الصانعة لزيادة طاقة مصنع تركيب الجرارات الصغيرة. ولكن لا يجوز بعد زيادة طاقة ذلك المصنع عما هى الآن.

فحتى مصانع الجرارات الضخمة ذات المستوى التقني الرفيع لا تستطيع حاليا انتاج الجرارات بكامل طاقتها لعدم توفر المواد الفولاذية. وفى هذه الحالة، لا حاجة بنا الى توسيع نطاق مصنع تركيب الجرارات الصغيرة ذى المستوى التقنى المتدنى باستهلاك عدد كبير من الآلات والايدى العاملة وتزويده بالمواد الفولاذية لانتاج جرارات منخفضة الجودة. حسب محافظة بيونغآن الشمالية ان تكفى نفسها بما تنتجه محافظة بيونغآن الجنوبية من الجرارات الصغيرة. كذلك، يصعب علينا توفير الآلات الصانعة التى تطلبها محافظة بيونغآن الشمالية فى الحال. فلا بد من الكف عن التفكير فى زيادة طاقة مصنع تركيب الجرارات الصغيرة.

لا ننوى هذه المرة تكليف محافظة بيونغآن الشمالية باية واجبات تتعلق بتركيب الجرارات الصغيرة. فحتى لو كلفناها بواجب تركيب الجرارات الصغيرة، فلن يكون لذلك مردود كبير على ما يبدو.

ومن الاهمية بمكان اعداد مصنع قطع غيار الجرارات على اكمل وجه لانتاج قطع الغيار بالجملة. يجب تزويد المحافظات بالمعدات والمواد الضرورية لاعداد مصانع قطع غيار الجرارات لانتاج قطع الغيار بنفسها ولاستعمالها الخاص. عندئذ، سيغدو من الممكن انتاج المزيد من الجرارات مع التخفيف من اعباء مصانع الجرارات.

وبغية رفع معدل استخدام الجرارات، ينبغى انتاج الكثير من الآلات الزراعية المقطورة. فبالغا ما بلغ عدد الجرارات فى الريف، لا يمكن استخدامها بفعالية، ما لم تتوفر الآلات الزراعية المقطورة. فلا بد من انتاج مختلف الآلات الزراعية المقطورة، كآلات نثر الاسمدة وآلات رش الكيماويات الزراعية، الخ، باعداد كبيرة.

تطلب محافظة بيونغآن الشمالية تزويدها بمعدات الرى ولوازمه، مثل المحركات

الكهربائية والمحولات الكهربائية والمحركات والاسلاك الكهربائية. فمن المستحسن توفيرها لها اذا كان ذلك ملحوظا فى خطة الدولة.

بعده، يجب تهيئة الدبال والاسمدة على وجه الكفاية واستخدامها طبقا للقواعد العلمية.

فى الظروف التى يتميز فيها طقس الربيع بالبرودة ويتم فيها بذر الارز فى وقت مبكر، يجب فرش الدبال بسخاء على المساكب بغية ضمان الحرارة فيها. عند بذر الارز فى المساكب الباردة اعتبارا من ١٥ آذار فى المناطق الواقعة الى الشمال من زونغزو، يجب فرش ٣٥ كغ من الدبال على كل بيونغ؛ وعند بذر الارز ابتداء من ١٠ آذار، يجب فرش ٤٠ كغ. وبقدرما يبكر بموعد بذر الارز فى المساكب الباردة، بقدرما ينبغى فرش المزيد من الدبال.

وبعد انبات اشتال الارز قوية ببذر بذوره باكرا فى المساكب الباردة وغرسها فى الحقول فى الموسم المناسب، يجب اعتماد نظام علمى للتسميد تماما واجادة استعمال الاسمدة.

والنقطة الهامة فى ارساء نظام التسميد العلمى هى نثر الاسمدة على مراحل متعددة بما يتلاءم واحوال نمو الارز.

لقد برهنت التجارب العملية بجلاء على محاسن رش الاسمدة على عدة مراحل. وعند رش الاسمدة على مراحل متعددة، ينبغى حتما توخى الدقة فى تحديد كمية الاسمدة التى يجب ان ترش فى طور نمو الارز العضوى ثم فى طور نموه التناسلى. عندئذ فقط، يتفرع الارز كثيرا وينمو جيدا وتتسنبل على كل السويقات، من دون ان تكون واحدة منها خالية من السنابل، وتكتظ فيها الحبات وتنضج جيدا حتى يغدو وزن الالف حبة من الارز ثقيلا.

يتوجب على الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ورؤساء لجان الاقتصاد الريفى فى المحافظات ورؤساء لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية ان يوجهوا المزارع التعاونية التوجيه السديد حتى تستعمل الاسمدة فى طور النمو العضوى للارز وطور نموه التناسلى على الوجه السليم.

ومن المهم ايضا نثر الاسمدة فى الوقت المناسب.

الاسمدة يجب ان تنثر فى الموسم المناسب، ونثرها بعد فوات الاوان لا يجدى نفعا. اذا جاز لى التشبيه، فان ذلك اشبه بالانسان المفروض به ان يأكل فى حينه فى اوقات الوجبات المحددة، فاذا تناول الطعام بعد فوات الوقت، وليس فى الوقت المحدد، فانه يصاب بسوء الهضم او بمرض فى المعدة. وبالمثل، ان تسميد الارز بعد فوات الاوان، وليس فى حينه تماما، لا يفيدنا بشىء.

بما اننا قمنا بانبات اشتال الارز قوية هذا العام وغرسناها فى وقت مبكر، فقد تفرع الارز سويقات كثيرة. كان متوسط عدد سويقات الارز ١٢٠٠ ـ ١٣٠٠ سويقة فى البيونغ الواحد على نطاق البلاد كلها فى العام الماضى، وبلغ هذا العام اكثر من ١٥٠٠ سويقة فى معظم المحافظات تقريبا. لكنه لم يتم استعمال الاسمدة كما يجب عند التسنبل لنقص الاسمدة. ولعدم استعمال اسمدة التسنبل كما ينبغى، كثرت السويقات ولكن من غير اثمار كبير على ما يبدو.

فمثلما يتطلب عشرة اشخاص القدر اللازم لذلك العدد من الطعام، ومائة شخص القدر اللازم لمائة شخص، يجب رش الاسمدة للارز ايضا بقدر اكبر كلما ازدادت سويقاته. ومثلما يبقى الانسان جائعا اذا تقاسم مائة شخص طعام عشرة اشخاص، تكثر السويقات الخالية من السنابل اذا قلت كمية الاسمدة المستعملة فيما السويقات المتفرعة كثيرة؛ وحتى اذا طلعت السنابل، يقل عدد الحبات فى كل سنبلة ولا تنضج كما يجب.

لا مناص من تكبد خسارة جسيمة فى زراعة الارز هذا العام لعدم رش اسمدة التسنبل كما يجب. يبدو لى ان هذه الخسارة قد تصل الى ٥٠٠ ألف طن من الارز على الاقل. انه لمن دواعى الحسرة والاسى حقا ان نضيع هذا القدر الوفير من الحبوب لعدم استعمالنا اسمدة التسنبل بالشكل المطلوب، رغم اننا اعددنا كل الشروط الطيبة لنجاح المحاصيل الزراعية بفضل كد المزارعين وجدهم واقبال البلاد كلها بنشاط على مساعدة الريف منذ الربيع الباكر.

بالرغم من التأخر بعض الشيء، يجب ان نناضل للتعويض على اسمدة التسنبل، حتى وان بدأنا الآن. يجب نثر كل الاسمدة المتوفرة حاليا كأسمدة للتسنبل وشن نضال ايضا لسد النقص فى سماد تحبب الارز بالطرق البلدية. يحتوى بول وروث البقر على

نسبة كبيرة من الآزوت. فلا بد من رش بول وروث البقر والاتربة فى حظائر الحيوانات الداجنة على حقول الارز.

ليس السماد الآزوتى هو وحده الصالح للتسنبل. فمن المفيد نثر حتى السماد الآزوتى المخلوط بقدر قليل من السماد الفوسفورى. اذا توفر لدينا حاليا السماد الفوسفورى، فلا بد من نثر خليط من السماد الآزوتى والسماد الفوسفورى كسماد للتسنبل.

ان عدم نثر سماد التسنبل كما ينبغى هذا العام يعود سببه، اولا وقبل كل شىء، الى ان وزارة الصناعة الكيميائية والمجلس التنفيذى قصرا فى انجاز خطة انتاج الاسمدة نتيجة لقيامهما بالعمل كيفما اتفق.

لو شاءا انجاز خطة انتاج الاسمدة على النحو المنشود هذا العام، لكان من المفروض بالمجلس التنفيذى ووزارة الصناعة الكيميائية ان يفحصا فحصا تشريحيا منذ العام الماضي حالة المعدات القائمة فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة، ويتخذا الاجراءات الآيلة الى تطوير المعدات القديمة، مثل الضواغط. لو تم استيراد ضاغطة جديدة حتى ببيع عشرات آلاف طن من الارز وتركيبها فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة، لكانت خطة انتاج الاسمدة لهذا العام قد انجزت ولم يحدث ما حدث من عدم استعمال اسمدة التسنبل لنقص الاسمدة.

لقد اكدت بعد التحرير مباشرة وفى قلب مصنع هونغنام للاسمدة على اهمية انتاج الاسمدة. الا ان المجلس التنفيذى لم يول انتاج الاسمدة الاهتمام الواجب ولم يتخذ اى اجراء لتطوير الضواغط القديمة فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة. اما والحالة هذه، فمن البديهى الا تنجز خطة انتاج الاسمدة لعدم تشغيل ذلك المصنع الرائع كما ينبغى.

ان الضواغط القائمة فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة كلها قديمة ويعود تاريخ صنعها الى العشرينات. فلا بد من تبديلها جميعا بأخرى جديدة. فمن دون تبديل بعض المعدات القديمة، بما فيها الضواغط، لا يمكن تحقيق انتظام انتاج الاسمدة فى تلك المؤسسة.

ان المصنع المبنى حديثا، مصنع السماد البولى التابع لمؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات، قد تجاوز خطة العام الحالى لانتاج الاسمدة. وحيث ان كل المعدات القائمة فى هذا المصنع جديدة، يمكن انتاج الاسمدة بكمية تفوق طاقته اذا اجيدت

ادارتـه. ان العامليـن القياديـين فـى هـذا المـصنع يحـسنون دائمـا تـصليح المعـدات وصيانتها على نحو يتسم ببعد النظر.

والسبب الآخر فى عدم استعمال اسمدة التسنبل كما هو لازم هذا العام، يعزى الى ان وزارة التجارة الخارجية كانت تعمل هى الاخرى على نحو غير مسؤول.

لقد باعت هذه الوزارة ٢٥ ألف طن من السماد البولى هذا العام بدعوى انها ستستورد مقابلها ما يلزمنا من الاسمدة من البلدان الاخرى. لكنها لم تستوردها فى الوقت المطلوب. ان ٢٥ ألف طن من السماد البولى تساوى اكثر بكثير من ٥٠ ألف طن من السماد بالوزن المعيارى. وهذه كمية هائلة. لو توفرت لدينا الآن ٥٠ ألف طن من الاسمدة، لكانت ادت دورا كبيرا.

ان اكتفاء وزارة التجارة الخارجية ببيع الاسمدة دون استيرادها فى الوقت المطلوب، عمل بالغ الخطل. خليق بالعاملين فى هذه الوزارة ان يتحملوا مسؤولية ذلك. عندما رأوا ان ليس هناك ما يضمن استيراد الاسمدة من البلدان الاخرى فى الوقت المناسب، فكان من واجبهم ان لا يبيعوها. لئن كانت ثمة حالات لا نستطيع معها استعمال ما فى مستودعاتنا نحن من مواد عند الاقتضاء حسب المراد لتعذر نقلها فى الوقت المناسب، فما قولكم باستيراد الاسمدة من البلدان الاخرى فى الوقت المحدد لاستعمالها فى الموسم الزراعى! ان ذلك ليس بالامر البسيط. فما زالت تشوب وزارة التجارة الخارجية درجة كبيرة من النزعة الذاتية.

ان السبب فى عدم استعمال اسمدة التسنبل واسمدة التكوز فى الوقت المناسب هذا العام، يعود كليا الى تقصير المجلس التنفيذى ووزارة الصناعة الكيميائية فى العمل، مما حال دون انجاز خطة انتاج الاسمدة والى عدم استيراد وزارة التجارة الخارجية الاسمدة فى الوقت المطلوب بعد تصديرها. ان عواقب العمل العشوائى الذى يقوم به عاملونا فادحة جدا كما ترون. ان التلاعب بمسألة الاسمدة امر فى منتهى الخطورة.

وعدم استعمال اسمدة التسنبل واسمدة التكوز كما ينبغى هذا العام تتحمل مسؤوليته المحافظات ايضا.

لقد بذرت المحافظات كمية كبيرة من الاسمدة بنثرها اسمدة التفرع مرات كثيرة

عديمة الجدوى. فمحافظة بيونغآن الشمالية، مثلا، لم تكن بها حاجة الى نثر اسمدة التفرع للارز بافراط، نظرا لانها غرست اشتال الارز فى الوقت المناسب بعد انباتها قوية، بيد انها نثرت الاسمدة مرات كثيرة. فما الداعى لنثر اسمدة التفرع طالما ان الاشتال تتفرع جيدا من دونها؟ والانكى من ذلك، اننا اجرينا اجتماعا بواسطة الهاتف بشأن وجوب الاقتصاد فى انفاق الاسمدة على ضوء نقصها الشديد فى البلاد. كان من الخطأ تبذير الاسمدة باستعمالها خبط عشواء طالما انه لم تكن هناك ضرورة لنثر اسمدة التفرع اصلا. التصرف السليم يقضى بان يتم استعمال الاسمدة تبعا لحالة الاسمدة فى البلاد، حتى وان كان امدادها ملحوظا فى خطة الدولة.

ثمة محافظات، مثل محافظة بيونغآن الشمالية ومحافظة هامكيونغ الشمالية، تسلمت كمية اقل مما تسلمته المحافظات الاخرى من الاسمدة، لانها لم تحاول نقلها فى حينه.

فقد تسلمت محافظة بيونغآن الجنوبية ومحافظة هامكيونغ الجنوبية هذا العام كمية اكبر قليلا مما تسلمته المحافظات الاخرى، وهذا لم يحصل بسبب تخصيص نصيب اكبر من الاسمدة لهاتين المحافظتين. يظن بعض العاملين كما لو اننا قد خصصنا لهاتين المحافظتين كمية اكبر من الاسمدة بهدف النهوض بالزراعة فيهما. انهم مخطئون فى ظنهم هذا. ان مصانع الاسمدة قد انتجت بالفعل كمية كبيرة من الاسمدة لبعض الوقت هذا العام. فمصنع الاسمدة البولية التابع لمؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات انتج وحده ٢٥٠٠ طن من الاسمدة الآزوتية يوميا. وحدث احيانا ان كان انتاج الاسمدة كبيرا الى حد اعاق مواصلة الانتاج لعدم نقلها فى حينه، فاتصلت هاتفيا اكثر من مرة بالامينين المسؤولين للجنتين الحزبيتين فى محافظتى بيونغآن الجنوبية وهامكيونغ الجنوبية، اللتين تملكان مصانع الاسمدة، طالبا منهما وجوب نقل الاسمدة على جناح السرعة بتعبئة كافة وسائط النقل. وبالفعل، قامت هاتان المحافظتان بنقل الاسمدة طوال السنة، حتى فى الشتاء والربيع، عن طريق تعبئة كل ما لديهما من شاحنات وجرارات. وهكذا، نقلت محافظتا بيونغآن الجنوبية وهامكيونغ الجنوبية اليهما كمية اكبر مما نقلته المحافظات الاخرى من الاسمدة؛ وقضاء آنزو، مثلا، نقل اليه كمية اكبر مما كان مخصصا لقضائه.

لكن محافظتى بيونغآن الشمالية وهامكيونغ الشمالية لم تحاولا نقل الاسمدة اليهما فى حين فعلت المحافظات الاخرى ذلك. حين طلب الى رجالهما نقل الاسمدة، لم يحركوا ساكنا، متذرعين بافتقارهم الى الزكائب القشية ووسائط النقل وما الى ذلك من اعذار واهية، وما ان حل موسم نثر الاسمدة حتى راحوا يدورون كالدوامة، لقد قبعوا ساكنين حين كانت الاسمدة مكدسة، ولم يطلبوها الا حين حل موسم التسميد، فكيف يمكننا، والحالة هذه، تزويدهم بالاسمدة بعد نفادها؟

يتعين على المحافظات من الآن فصاعدا ان تحبك اعدادا كبيرة من الزكائب القشية وتحسن تنظيم العمل لنقل الاسمدة فى حينه، بحيث يمكنها ان تنقل الاسمدة المخصصة لها كل شهر وتضعها فى مستودعاتها. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن لجميع المحافظات ان تتسلم الاسمدة بالتساوى.

يجب علينا ان نضع من الآن نصب عيوننا انتاج الاسمدة اللازمة للزراعة فى العام القادم وندفع عجلته بهمة ونشاط.

اولا وقبل كل شىء، يجب اتخاذ الاجراءات العاجلة القمينة بتشغيل مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة كما ينبغى.

لا مندوحة عن شراء المعدات الضرورية لتطوير هذه المؤسسة بسرعة عن طريق عقد صفقات بهذا الشأن مع بلد آخر. يقولون بان شراء المعدات اللازمة لتلك المؤسسة يكلف زهاء ٥ ملايين جنيه استرلينى على الاقل من العملة الاجنبية. يكفى لهذا الغرض تصدير ٤٠ ألف طن من الارز. فليست هذه بالكمية الكبيرة. اذا استعملنا ما يكفى من الاسمدة فى حقول الارز وانتجنا مقادير وفيرة منها، فبوسعنا ان نضاعف المحصول مئات آلاف اطنان، وليس ٤٠ ألف طن فقط. لو كنا استعملنا اسمدة التسنبل بالقدر الكافي هذا العام، لاستطعنا ان نزيد غلة الهكتار الواحد من الارز بمقدار ٥ر١ طن. ولو حسبنا ذلك على نطاق البلاد كلها، لكانت الزيادة قد ناهزت المليون طن تقريبا.

وفى آن مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيراد المعدات الجديدة، يجب تصليح وصيانة المعدات القائمة بشكل جيد. فحتى لو استغرق استيراد المعدات الجديدة سنة ونصف، فلا يمكن انتاج الاسمدة اللازمة للزراعة للعام القادم بعد وصول تلك

المعدات، حتى وان طلبناها فورا. فلا مندوحة عن اجادة تصليح المعدات القائمة وصيانتها وتشغيلها فى وقتنا الحاضر.

سيكون من العسير، طبعا، انتظام الانتاج تماما فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة حتى وان تمت تصليح المعدات القائمة وصيانتها كما ينبغى. نظرا لان يد البلى قد عبثت بها الى حد بعيد، فلا يمكن الحيلولة تماما دون وقوع حوادث، مثل تعطل وانفجار الانابيب التى نخرها الصدأ. يبدو ان انتاج الاسمدة كما هو وارد فى خطة العام القادم متعذر. ولكن لن يحدث فى العام القادم تقطع فى انتاج الاسمدة بسبب نقص الطاقة الكهربائية، كما جرى هذا العام، لان خزانات المياه الواقعة فى المناطق الساحلية الشرقية طافحة بالمياه فى الوقت الراهن.

المهم الا يكتفى العاملون فى المجال المختص بالتحدث عن انتظام الانتاج باجادة تصليح وصيانة معدات مصانع الاسمدة القائمة، بل يترجمون قولهم الى فعل. فى الزراعة، لا بد من انطباق القول على الفعل. اذا كان الشىء متعذرا فى التطبيق، فلا بد من اعتباره شيئا مستحيلا منذ البداية واتخاذ اجراء آخر بديله، والا فان الزراعة مآلها الاخفاق.

يتوجب على لجان ووزارات المجلس التنفيذى ان توفر المواد اللازمة على وجه الكفاية بحيث يمكن اجادة تصليح وصيانة المعدات القائمة فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة.

ويجب التعجيل بمشروع توسيع مصنع آوزى الكيميائى.

فى حال تعذر انتظام الانتاج فى مؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة، فلا يمكن انتاج وتوفير كل الاسمدة اللازمة للزراعة فى العام القادم اعتمادا على مصنع الاسمدة البولية التابع لمؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات وحده. والادهى من ذلك اذا اصيبت المعدات فى هذا المصنع باعطال او وقعت فيه اية حادثة. فلا بد من بناء مصنع آخر للاسمدة.

بصدد مشروع توسيع مصنع آوزى الكيميائى، لا بد من انهائه بسرعة على شكل معركة الاقتحام، ما دامت كل المعدات اللازمة قد وصلت.

ان مشروع توسيع مصنع آوزى الكيميائى وارد فى خطة العام القادم، فلا بد من اعادة فحص الخطة للتعجيل بالمشروع. فعلى محافظة هامكيونغ الشمالية ان تعجل

بمشروع توسيع مصنع آوزى الكيميائى وتفرغ منه بسرعة بأية وسيلة، مركزة جل جهودها عليه، وان كان الواجب يحتم انهاء جميع مشاريع البناء الاخرى ايضا فى اسرع وقت ممكن.

بما ان طاقة انتاج الاسمدة لمصنع آوزى الكيميائى ليست بالزهيدة، فبالوسع التخلص من التقطع فى انتاج الاسمدة والحصول على فائض من الاسمدة، اذا تم استكمال مشروع توسيع هذا المصنع. حين يكون لدينا ٤٠٠ ـ ٥٠٠ ألف طن من الاسمدة الاحتياطية، يمكن للمزارعين عندئذ ان يزاولوا الزراعة، مستعملين الاسمدة كما يشاءون.

وبغية زيادة انتاج الحبوب فى العام القادم، ينبغى اجادة الاعداد للزراعة من الآن.

بادئ ذى بدء، يجب صب الجهود على انتاج الدبال.

ان الدبال الليفى هو الافضل للفرش على المساكب الباردة لانبات اشتال الارز ولصنع قوالب اشتال الذرة. وبغية انتاج مقادير وفيرة من الدبال الليفى الجيد، يجب جز العشب والجنب وما اليهما بكميات كبيرة وتعفينها تماما. تهمل بعض المزارع التعاونية امر حش العشب، متذرعة بعدم وجود الاعشاب وبنقص الايدى العاملة لديها. وهذا ما لا يجوز على الاطلاق. يجب حش الاعشاب على نطاق واسع، حتى ولو بمعاونة الايدى العاملة المساعدة. اذا حشت الاعشاب مرات عدة فى الربيع والصيف، يمكن تماما توفير الكمية اللازمة من الدبال. حتى بجز الاعشاب النابتة فوق حواجز الحقول وسدود القنوات، يمكن الحصول على قدر لا يستهان به من الدبال عدا عن ان هذا من شأنه ان يجعل السدود نظيفة ومريحة للنظر. فمن واجب المزارع التعاونية ان تشن حملة ديناميكية لجز الاعشاب على هيئة حركة جماهيرية، حتى تؤمن مقادير كبيرة من الدبال الجيد.

ومن الضرورة بمكان اجادة حفظ اغطية كلوريد الفينيل والاعتناء بها.

فلا يجوز ان تترك تلك الاغطية التى استوردت من البلدان الاخرى لقاء مبالغ طائلة من العملة الاجنبية نزيلة الاهمال حتى تتلف. على المزارع التعاونية ان تقوم بنفسها بجرد اغطية كلوريد الفينيل وان تحفظها جيدا بعد معالجتها اذا اقتضى الامر.

وينبغى توفير الاغطية القشية والاسيجة المصدة للرياح للمساكب الباردة بنسبة مائة فى المائة لاستخدامها فى العام القادم. وعلاوة على ذلك، ينبغى تهيئة كل ما يلزم للمساكب الباردة على افضل وجه.

كما ينبغي اتخاذ كل التدابير اللازمة لئلا تتعرض المحاصيل الزراعية لاضرار الامطار والرياح، والقيام بكل الاستعدادات من الآن لاجراء حصادها فى حينه.

بعده، اود ان اتطرق الى مسألة بناء صوامع الحبوب.

نظرا لان محافظة بيونغآن الشمالية هى بالاعتبار مؤخرتنا، فمن المهم انشاء الكثير من صوامع الحبوب فيها.

اننى اؤكد واعاود التأكيد كل عام على مسألة بناء صوامع الحبوب، لكن محافظات كمحافظة بيونغآن الشمالية تثير جعجعة فى الخريف حول بناء الصوامع، لكنها لا تلبث ان تهملها تماما فى ربيع العام التالى. والمجلس التنفيذى والمصلحة العامة للشراء والادارة الغذائية التابعة للجنة الخدمات العامة لا يعيران بناء صوامع الحبوب التفاتا. فلا يجوز ابدا اهمال بناء صوامع الحبوب. ما لم يبن المزيد منها حتى خريف العام الجارى، فقد تواجهنا مشكلة فى خزن الحبوب.

والعاملون لا يستخفون ببناء صوامع الحبوب فحسب، بل ويقصرون فى تنظيم نقل الحبوب على جناح السرعة ايضا. طالما ان كل المناطق المحلية تملك شاحنات، فمن الممكن نقل الحبوب سراعا اذا ما تم تزويدها بالبنزين كما ينبغى. لكنهم لا يتخذون اى اجراء بهذا الصدد. فيما صراخ المزارع التعاونية يتعالى عن تعفن الذرة لعدم اتخاذ التدابير اللازمة لنقلها، نجد مصانع تحويل الحبوب عاجزة عن انتاج زيت الطعام المعد لتموين الشغيلة كما ينبغى نظرا لوجود مشاكل عالقة على صعيد المواد الخام.

يطالبون باستيراد زيت فول الصويا لصنع اللك والتنر، متشكين من فقدانهما. لكنهم لو اجادوا تنظيم العمل لتشغيل مصانع الزيوت من الحبوب كما ينبغى، فلا تعود هناك ضرورة لاستيراد زيت فول الصويا. فمن زيت الحبوب ايضا، يمكن صنع اللك والتنر والصابون بالقدر الذى نشاء. فلا بد من تنظيم العمل لتشغيل مصانع زيوت الحبوب بكامل طاقاتها.

قبل حصاد الحبوب الجديدة، يجب العمل على تفريغ صوامع المزارع التعاونية بسرعة. على المجلس التنفيذى ان يعقد جلسة لهيئة رئاسته يناقش فيها مسألة بناء صوامع الحبوب ومسألة نقل الحبوب ويتخذ الاجراءات المفصلة بهذا الصدد.

واستطرادا، اود ان اتحدث عن ضرورة تطوير تربية المواشى استفادة من الجبال.

لقد تحدثت منذ امد بعيد عن ضرورة تربية الحيوانات الداجنة على نطاق واسع من خلال اكساء الجبال بالاروروت فى قضاء تشانغسونغ الجبلى. حين زرت هذا القضاء بعد الحرب، كانت معيشة سكانه مريعة. فرغم انهم كانوا يزرعون الارض، باذلين جهودا مضنية، الا انهم لم يكونوا يحصلون على ما يسد رمقهم طوال السنة. لذا، حرصت على نقلهم الى المناطق السهلية بما فيها زونغزو، لكنهم فضلوا العودة الى قريتهم، قائلين بان المياه والجو فى تلك المنطقة لا يناسبانهم. وما داموا قد عادوا الى قريتهم، فقد اتخذنا مختلف الاجراءات لجعل معيشتهم ميسورة فيها، مثل النهوض بالزراعة من ناحية وتطوير تربية المواشى من ناحية اخرى. فارسلت اليهم الدولة اعدادا كبيرة من الاوز والبقر والخراف. لكنهم ذبحوها كلها لنقص الاعلاف. فبدون حل مسألة العلف اولا، لم يكن ثمة جدوى من ارسال عدد اكبر من الحيوانات الداجنة اليها. لذلك، كلفت العاملين فى قضاء تشانغسونغ بمهمة حل مسألة علف المواشي عن طريق تغطية الجبال بنبات الاروروت اثناء توجيهى لهذا القضاء على الطبيعة فى شهر تموز عام ١٩٦١.

وليس فى قضاء تشانغسونغ فقط، بل وفى قضاء ساكزو وقضاء دايغوان وقضاء بيوكدونغ ايضا، نوهت بضرورة زرع الاروروت على نطاق واسع فى الجبال لحل مسألة علف المواشي. وبغية تعميم طريقة حل مسألة علف المواشى عن طريق تغطية الجبال بالاروروت فى طول البلاد وعرضها، اعطينا حتى الدروس الايضاحية للعاملين الذين قدموا للاشتراك فى المؤتمر المشترك للعاملين الحزبيين والاقتصاديين المحليين فى قرية كوميا بقضاء تشانغسونغ فى شهر آب عام ١٩٦٢.

ان الاروروت هو نبات من الفصيلة القرنية. تحتوى جذوره على نسبة كبيرة من النشاء. فى الايام الماضية، كان رجال جيش حرب العصابات المناهض لليابان

يستخرجون النشاء من جذوره ويصنعون منه الزلابية او الفطائر ويأكلونها حين ينفد منهم الغذاء. وما دام الاروروت صالح لاكل الانسان، فاكيد انه مفيد كعلف للمواشي.

تفيد المعطيات الاجنبية المتوفرة بان العديد من بلدان العالم بدأت تزرع منذ عدة سنوات الاروروت فى الجبال وتستعمله على نطاق واسع فى علف المواشى. لقد طرحت منذ زمن بعيد مهمة زرع الاروروت فى الجبال واستخدامه كعلف للمواشى. لو نفذ عاملونا تلك المهمة كما يجب، لاغتنت بلادنا. لكن احدا منهم لم يلتفت الى ذلك.

بناء على استقصاء حالة زرع الجبال بالاروروت فى قضاء تشانغسونغ قبل عدة ايام، اتضح لى انه حتى الجبال المغطاة بالاروروت اصيبت كلها بالتلف. فلم اجد مناصا من توجيه النقد الى الامين المسؤول للجنة الحزبية فى ذلك القضاء. نفس الامر ينطبق على اقضية ساكزو ودايغوان وبيوكدونغ ايضا. فقضاء دايغوان، مثلا، زرع الاروروت فى مساحة شاسعة من الجبال بعد تكليفه بهذه المهمة، لكنه اهمل الاعتناء بها بعده، حتى انه لم يتبق سوى ٥٠ هكتارا مزروعة اروروتا فى الوقت الراهن.

فعلى منظمات الحزب فى قضائى تشانغسونغ ودايغوان ان تشن نضالا فكريا ضد ظاهرة عدم تنفيذ المهمة المتعلقة بزرع الاروروت على الجبال.

بالنسبة للاقضية الجبلية، كأقضية تشانغسونغ وساكزو ودايغوان وبيوكدونغ مثلا، يتعذر حل مسألة علف المواشي بزرع عشب آيغوك او العضبة لقلة مساحة الاراضي القابلة للزراعة. فليس هناك من سبيل آخر لحل مسألة علف المواشي، غير استخدام الاراضى الزراعية، الا زرع الاروروت على نطاق واسع. فالاروروت ينمو جيدا حتى على التلال والحقول المنحدرة والحواجز بين الحقول وسدود الترع.

يحتوى الاروروت على نسبة وافرة من البروتين. اذا ما اكلته الماعز، فانها تدر كمية اكبر من الحليب. كما انه غذاء مفيد للدجاج ايضا. وغلة الهكتار الواحد منه ايضا مرتفعة جدا لانه ينمو بسرعة حتى وان زرع زرعا تكثيفيا كما يمكن حشه مرارا فى السنة. بناء على المعطيات الاجنبية المتوفرة، فانه يمكن جنى ٧٠ طنا من الاروروت الاخضر بغرس ١٥٠٠ الى ألفين شتلة فى الهكتار الواحد. وبتجفيف ٧٠ طنا من الاروروت الاخضر، يمكن الحصول على ١٧ طنا من العلف اليابس.

ينبغى محافظة بيونغآن الشمالية ان تكسى الجبال بالأروروت على نطاق واسع، تطبيقا لمنهج الحزب القاضى بالعيش على الجبال فى المناطق الجبلية.

بلغني انه ثمة فى قضاء تشانغسونغ اكثر من ٢٤٠٠ هكتار من الاراضي غير القابلة للزراعة، ولو بالمعاينة الاستقرابية. فاذا ما حولنا هذه الاراضي كلها الى حقول أروروت، تحل لدينا مسألة علف المواشي بدرجة لا يستهان بها. حتى ولو فرضنا ان الهكتار الواحد منها سيغل ٦٠ طنا من الاروروت، ففى وسعنا الحصول على ١٤٤ ألف طن من الاروروت الاخضر و٣٨ ألف طن من الأروروت اليابس فى الـ ٢٤٠٠ هكتار هذه. ان الكيلوغرام الواحد من الأروروت اليابس يساوى ٢٨٠ غراما محسوبا بالوحدة العلفية. وبما ان انتاج الكيلوغرام الواحد من لحم الدجاج يتطلب كيلوغرامين من الوحدة العلفية، ففى مقدورنا انتاج ٥ آلاف طن من لحم الدجاج على الاقل بالـ ٣٨ ألف طن من الأروروت اليابس. وهذا لعمرى رقم كبير جدا. فمن واجب قضاء تشانغسونغ ان يخوض نضالا لاستحداث ٢٤٠٠ هكتار من حقول الاروروت.

يقال بان قضاء دايغوان يملك ٢٨٠٠ هكتار من الاراضي القابلة لزرع الأروروت. ومن شأن زرع الأروروت فيها ان يمكن من ادارة مداجن الدجاج ومزارع الارانب القائمة فى القضاء. يتعين على قضاء دايغوان ان يعمل على استحداث ٢٨٠٠ هكتار من حقول الأروروت حتى حلول ربيع العام القادم، طبقا لما اعتزمه الامين المسؤول للجنة الحزبية فى القضاء.

ويقول قضاء ساكزو هو الآخر بانه قادر على استحداث ٣٤٠٠ هكتار من حقول الأروروت. واذا ما استفاد حتى من الحواجز بين الحقول، بمقدوره ان يزرع مساحة اكبر من ذلك. ولكن لا بأس حتى وان زرعت ٣٤٠٠ هكتار فقط فى ذلك القضاء.

ولزام على قضاء بيوكدونغ ان يستحدث ٢٢٠٠ هكتار من حقول الأروروت كما تعهد الامين المسؤول للجنة الحزبية فى القضاء.

ذكر كل من قضاء ساكزو وقضاء بيوكدونغ بانهما سيستكملان عملية استحداث حقول الأروروت فى غضون ثلاث سنوات. لا يجوز التسويف فى ذلك طويلا الى هذا الحد. اذا ما اجيد تنظيم العمل، بالمقدور انهاء هذا العمل بسرعة. ان الأروروت

يكثر فى جبال قضائى ساكزو وبيوكدونغ، فمن السهل توفير الجذور اللازمة لاستحداث حقول الاروروت فى هذين القضاءين. ان المسألة رهن بكيفية تعبئة القوى فى القضاء. فاذا ما اسندت مهمة استحداث عدة هكتارات من حقول الأروروت الى كل من الهيئات والمؤسسات والمزارع التعاونية والمدارس القائمة فى القضاء، يمكن انهاء هذا العمل فى اسرع وقت.

وعلى الاقضية الاخرى ايضا ان تعمل جاهدة على استحداث حقول الأروروت. صحيح ان الاقضية الواقعة فى المناطق السهلية، كقضاء ريونغتشون مثلا، ستجد صعوبة فى استحداث مساحة كبيرة من حقول الأروروت، لكن الاقضية الواقعة فى المناطق المتوسطة الارتفاع، مثل قضاء بيهيون وقضاء ويزو، قادرة تماما على استحداث حقول الأروروت كما تشاء.

من واجب القسم المختص لدى اللجنة المركزية للحزب ولجنة الزراعة ان يجيدا تنظيم العمل حتى تخوض جميع المحافظات فى ارجاء البلاد كافة، بما فيها محافظة هوانغهاى الجنوبية، نضالا واسع النطاق لاستحداث حقول الأروروت.

يتوجب على منظمات الحزب والعاملين فى مجال الزراعة فى محافظة بيونغآن الشمالية ان تعمل، بعد ارفضاض هذه الدورة الكاملة الموسعة، على اتخاذ كل الاجراءات اللازمة لحماية المحاصيل الزراعية من اضرار الامطار والرياح وتعد العدة كاملة للحصاد الخريفى من ناحية، وتتخذ من ناحية اخرى الاستعدادات الدقيقة التى لا ثغرة فيها للزراعة للعام القادم.

اما المسائل الواجب حلها فى المركز فيما يتعلق بالشؤون الزراعية، فاننى اعتزم بحثها سوية مع المسائل الاخرى عند اجراء الاستعراض الاوسط لنتائج العمل الزراعى هذا العام حوالى اواسط آب واتخاذ ما يلزم من اجراءات بهذا الشأن. وآنئذ سنستعرض معا نتائج التجارب على طريقة ابقاء حقول الارز فى حالة تشبع بالمياه.

هذه الطريقة هى الطريقة الافضل التى تتفق والخصائص البيولوجية للارز. اذا ما تم ارواء حقول الارز بحيث تبقى فى حالة تشبع بالمياه، وعدم مواصلة اروائها حتى تنغمر الحقول بالمياه كليا، فان الاوكسيجين يترسب الى اعماق الارض بكمية

كبيرة، وهكذا لا تتعفن جذور الارز وتتجذر اعمق فاعمق فى الارض ويفرخ الارز سويقات كثيرة. كما انها طريقة جيدة للاقتصاد فى المياه.

والشىء الهام فى ابقاء حقول الارز فى حالة تشبع بالمياه هو اجادة اروائها، بحيث لا تجف الحقول بل تبقى دائما متشبعة بالمياه.

اما وقد حللنا هذا العام مسألة بذر الارز فى المساكب الباردة، فاننى اعتزم المضى قدما فى العام القادم لادخال طريقة ابقاء حقول الارز فى حالة تشبع بالمياه على نطاق شامل.

هذا العام، تمت تجربة الطريقة المذكورة فى بعض المناطق. فلم تكن نتائجها سيئة. فحرى بمحافظة بيونغآن الشمالية ان تدع كبار مهندسى لجان ادارة المزارع التعاونية فى الاقضية داخل المحافظة يطلعون على ما يجرى فى قضاء وونزون من تجارب على طريقة ابقاء حقول الارز فى حالة تشبع بالمياه.

ثانيا، سوف اتحدث عن مسألة الصناعة.

توجد فى محافظة بيونغآن الشمالية كثير من المصانع الكبيرة. لقد بنينا فى هذه المحافظة عددا كبيرا من المصانع الهامة، بما فيها مصانع الآلات. لكن المصانع فى هذه المحافظة لا تنجز خطط الانتاج كما هو مطلوب فى الوقت الراهن. رغم ان وضع البلاد لجهة الطاقة الكهربائية قد انفرج وصارت تنتج مقادير وافرة من المواد الفولاذية، الا ان الانتاج فى المصانع القائمة فى هذه المحافظة لم يسجل الا ارتفاعا طفيفا عن ذى قبل. وهذا ان دل على شىء فانما يدل على ان اللجنة الحزبية فى المحافظة واللجان الحزبية فى المدن والاقضية مقصرة فى توجيه شؤون هذه المصانع، كما يدل على ان اللجان الحزبية فى المصانع مخفقة فى توجيه الانتاج.

تقوم محافظة بيونغآن الشمالية حاليا بتنفيذ الكثير من مشاريع البناء الجديدة، بما فيها بناء مصنع بونغهوا الكيميائى ومشروع توسيع مصنع ٨ آب. فيتعين على هذه المحافظة ان تركز جهودها على المشاريع الجارى تنفيذها حسب الخطة حتى تنتهى منها بالسرعة الممكنة.

اولا وقبل كل شىء، ينبغى استكمال المرحلة الاولى من مشروع بناء مصنع

بونغهوا الكيميائى فى موعد اقصاه اواخر شهر آب المقبل.

ان تشغيل مصنع بونغهوا الكيميائى امر لا غنى عنه لحل مشكلة الضغط على الوقود، فضلا عن المسائل الاخرى، على نحو مرض. وانهاء بناء هذا المصنع بسرعة مطلوب لاستيراد النفط من البلدان الاخرى ومعالجته جيدا لاغراض الاستخدام المختلفة.

والشيء العالق فى بناء مصنع بونغهوا الكيميائى فى الوقت الراهن هو مشروع تمديد خط القدرة العالية التوتر ومشروع مد الخطوط الحديدية الجانبية. هذان المشروعان كان ينبغى البدء بهما قبل المشاريع الاخرى اصلا. ولكنهما ظلا عالقين الى الآن لان العاملين عملوا بالمقلوب.

فحتى وان تم بناء المصنع بالكامل، لا يجدى ذلك اى نفع ما لم تصل اليه الكهرباء وما لم تمد فيه الخطوط الحديدية الجانبية. من دون تمديد خط القدرة العالية التوتر، لا يمكن مباشرة الانتاج؛ ومن دون مد الخطوط الحديدية الجانبية، يتعذر نقل المنتجات حتى وان انتجت.

والنقيصة الاخرى فى بناء مصنع بونغهوا الكيميائى هى تعديل المشروع فى منتصف الطريق وعدم مواصلة دفعه قدما الى النهاية حسب الخطة.

الاتفاقية المبرمة مع الاجانب بشأن بناء مصنع بونغهوا الكيميائى تشير، فى صيغتها الاصلية، الى تمديد خطين اثنين من الاسلاك الكهربائية بغية ضمان انتظام الانتاج وضمان سلامة المصنع. ولكننى عرفت مؤخرا ان رجالنا اعادوا البحث مع الاجانب واتفقوا معهم على تمديد خط واحد من الاسلاك الكهربائية كبداية، بدعوى وجود مشاكل عالقة لجهة بعض المواد والمعدات، مثل اسلاك الالومنيوم والمحول الكهربائى قوة ١٠٠ ألف كيلوفلط امبير.

لا يجوز المساومة مع الاجانب بشأن تمديد خط القدرة العالية التوتر، بل علينا ان نتقيد بما هو ملحوظ فى الخطة. كان من واجب عاملينا ان يطلبوا من الاجانب ان يعملوا بصورة افضل، لكنهم بالعكس يتقاعسون فى العمل اكثر من الاجانب. وحين يتصرف عاملونا على هذه الشاكلة، فانهم يشوهون سمعة كوريا تشوليما امام الاجانب.

والتعثر الحاصل فى بناء مصنع بونغهوا الكيميائى انما يعزى الى ان العاملين فى

الميادين المختصة، بما فيها المجلس التنفيذى، لا يلتفتون اليه ويقصرون فى توجيهه.

نظرا لوضع البلاد العصيب لجهة الوقود، اكدت واعدت التأكيد فى العام الفائت وهذا العام ايضا اكثر من مرة على وجوب التعجيل باستكمال بناء مصنع بونغهوا الكيميائى. لكن العاملين عملوا على نحو غير مسؤول بالمرة. فعلى الرغم من ان العاملين المسؤولين فى المجلس التنفيذى والعديد من العاملين غيرهم قد زاروا موقع بناء مصنع بونغهوا الكيميائى، الا انهم لم يعالجوا حالة الركود المسيطرة على مشروع تمديد الاسلاك الكهربائية ولم يقدموا حتى تقريرا عن وضعه الفعلى. ان العمل التوجيهى الذى يقوم به العاملون، كأن يتجولوا هنا وهناك كما لو انهم فى نزهة ثم يعودون ادراجهم، لا جدوى منه البتة مهما قاموا به مرارا وتكرارا.

ان اللجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية ايضا كانت مقصرة فى توجيه بناء مصنع بونغهوا الكيميائى، ولم تقدم حتى تقريرا صحيحا عن تعثر مشروع تمديد الاسلاك الكهربائية. كان من واجبها ان ترفع التقرير فى حينه حال نشوء المشكلة العالقة فى هذا المشروع، لكنها لم تفعل ذلك الا فى الآونة الاخيرة فقط.

علينا ان نبذل قصارى جهودنا لانهاء بناء مصنع بونغهوا الكيميائى فى اسرع وقت ممكن.

يتعين على وزارة صناعة الطاقة الكهربائية ان تفرغ من مشروع تمديد الاسلاك الكهربائية فى مصنع بونغهوا الكيميائى قبل غيره، مركزة كل القوى عليه حتى ولو ادى الامر الى تأجيل تمديد الاسلاك الكهربائية فى المشاريع الاخرى الى حد ما.

فكفى تقديم اقتراحات شتى بشأن تمديد الاسلاك الكهربائية، وليتم تمديد خطين من الاسلاك الكهربائية من محطة سوبونغ الكهربائية حسبما نصت عليه الخطة الاصلية من دون قيد او شرط.

ومطلوب توفير اسلاك الالومنيوم الضرورية لتمديد خط القدرة العالية التوتر فى اسرع وقت. اذا استلزم هذا المشروع ٢٧٠ طنا من اسلاك الالومنيوم، فلا بد من شرائها من الخارج، ولو بصرف مبلغ معين من العملة الاجنبية. اذا كانت ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى مطلوبة لشراء هذه الكمية من اسلاك الالومنيوم، فلا ضير فى ذلك.

يجب العمل على استيراد كمية كبيرة من اسلاك الالومنيوم من بلد آخر واستعمالها فى مشروع تمديد الاسلاك الكهربائي فى مصنع بونغهوا الكيميائي، واذا بقى فائض منها، يمكن استعماله فى مشاريع اخرى فى المستقبل. ينبغى اسناد هذه المهمة الى شركة للتجارة الخارجية موثوق بها لاستيراد اسلاك الالومنيوم فى اقرب وقت ممكن.

كما ينبغى تأمين ما يلزم مشروع تمديد الاسلاك الكهربائية من المواد الفولاذية والمواد الاخرى ايضا فى الوقت المناسب.

بلغني ان الاقضية مجبرة على تعبئة عدة مئات من الاشخاص لنقل المعدات واللوازم الضرورية لمشروع تمديد الاسلاك الكهربائية. لا بد من نقل المعدات واللوازم، مثل الابراج الحديدية، بالطائرات العمودية. الايدى العاملة المعبئة من قبل الاقضية يجب ان تنقلها حتى الاماكن القابلة لهبوط الطائرات فيها، ومن ثم تتولى الطائرات نقلها حتى ذرى الجبال. وبهذه الطريقة، يمكن انهاء المشروع بسرعة وتسهيل العمل فى آن معا.

ومن الضرورة بمكان تأمين المحولات الكهربائية ايضا. يقولون بان مشروع تمديد خط القدرة العالية التوتر فى مصنع بونغهوا الكيميائى يتطلب الآن محولا كهربائيا آخر قوة ١٠٠ ألف كيلوفلط امبير. يجب نقل المحول الكهربائي بنفس القوة، المزمع تركيبه فى مصنع دايآن للآلات الثقيلة، الى عهدة مصنع بونغهوا الكيميائى اولا. اما المحول الكهربائي اللازم لمصنع دايآن للآلات الثقيلة فحسبنا ان نصنعه فيما بعد.

يتوجب على وزارة صناعة الآلات ان تنتج اجهزة قطع التيار الكهربائي والعوازل الكهربائية المتدالية اللازمة لمشروع تمديد الاسلاك الكهربائية. وعلى وزارة صناعة مواد البناء ان تؤمن ١٢٠ طنا من الاسمنت بقوة ٢٠٠ ماركة لانتاج تلك العوازل الكهربائية. من المستحسن الحرص اولا على استعمال الاسمنت المنتج فى مصنع كوموسان للاسمنت لصنع تلك العوازل قبل السعى الى استعمال الاسمنت المنتج فى مصنع تشوننايرى للاسمنت. ويجب اجادة تنظيم العمل حتى يتم نقل الاسمنت بسرعة.

ولا بد من الانتهاء من مشروع تمديد خط القدرة العالية التوتر حتى اواخر شهر

آب دون قيد او شرط عن طريق استيراد المعدات واللوازم من الخارج او صنعها محليا او نقلها حسبما تدعو الحاجة.

وبغية ضمان سلامة مصنع بونغهوا الكيميائى، يجب العمل على تمديد خط كهربائي آخر كاحتياطى، فضلا عن تمديد الخطين المقررين من خط القدرة العالية التوتر من محطة سوبونغ الكهربائية.

بما ان انقطاع التيار الكهربائي محظور تماما فى مصنع بونغهوا الكيميائى، بخلاف المصانع الاخرى، فلا بد من تمديد خطوط متعددة ومأمونة لخط القدرة العالية التوتر. حتى لو جرى تمديد خطين من خط القدرة العالية التوتر من محطة سوبونغ الكهربائية، فهما سيتدليان من نفس البرج الحديدى. واذا ما اصيب البرج بصاعقة، فقد ينقطع الخطان كلاهما. لذلك، حتى لو تم تمديد الخطين، فلا يمكن ضمان سلامة المصنع تماما. اذا كانت ثمة محطة كهرحرارية بالقرب من مصنع بونغهوا الكيميائى، فمن الافضل تمديد خط آخر من تلك المحطة الى المصنع. اما فى حال عدم وجود محطة كهرحرارية قريبة منه، فينبغى درس مسألة تمديد خط آخر من المحطة الكهرحرارية التابعة لمصنع سينويزو للالياف الكيماوية. ولما كانت المسافة ما بين هذه المحطة الكهرحرارية ومصنع بونغهوا الكيميائى غير بعيدة، فلا ينطوى تمديد الخط من تلك المحطة على اية مشكلة كبيرة.

يقال بانه بالمستطاع انتاج ١٢ ألف كيلوواط من الطاقة الكهربائية بتشغيل المولدين الكهربائيين طاقة كل منهما ٦ آلاف كيلوواط الموجودين فى المحطة الكهرحرارية التابعة لمصنع سينويزو للالياف الكيماوية بكامل طاقتهما. فلا بد من التفكير فى مشروع تمديد خط من تلك المحطة، بعد تدقيق النظر تفصيلا فى مقدار الطاقة الكهربائية المطلوبة لمواصلة تغذية الاجهزة المعرضة لخطر الانفجار عند انقطاع التيار فى مصنع بونغهوا الكيميائى بالكهرباء. اذا مد خط آخر من خط القدرة العالية التوتر، يمكن ضمان سلامة مصنع بونغهوا الكيميائى على نحو كاف.

كذلك ينبغى اتخاذ الاجراءات الآيلة الى انتاج الطاقة الكهربائية بقوى مصنع بونغهوا الكيميائى الذاتية. بما ان هذا المصنع يملك ثلاثة مراجل سعة كل منها ٦٥

طنا، فيمكن توليد قدر لا يستهان بـه من الطاقة الكهربائية اذا ركبت فيها المولدات الكهربائية. واذا لم تتوفر ايـة مولدات كهربائية، فيجب تركيبها ولو تطلب الامر شراءها من بلد آخر.

فالمولدات الكهربائية اللازمة لمصنع بونغهوا الكيميائى يجب تأمينها من كل بد، اما بشرائها من الخارج او بسحبها من المصانع والمؤسسات الاخرى.

مرة اخرى، اؤكد علـى انـه يجب اعتبار الامداد المنفرد للتيار الكهربائي بتمديد المزيد من الخطوط المستقلة مسألة فى منتهى الاهمية بغية ضمان سلامة مصنع بونغهوا الكيميائى، وحل هذه المسألة دون اية تعقيدات.

يتعين على الميادين المختصة ان تناقش مناقشة جدية مسألة ضمان سلامة مصنع بونغهوا الكيميائى وتتخذ الاجراءات الرشيدة على جناح السرعة. يجب على رئيس المجلس التنفيذى ان يذهب الى هذا المصنع ويتحرى هذه المسألة مرة اخرى.

وينبغى الاسراع فى استكمال مشروع مد الخطوط الحديدية الجانبية ايضا. لا ادرى لماذا تماطلون كثيرا فى هذا المشروع، طالما ان حجم العمل ليس كبيرا الى هذا الحد؟ لا بد من اتمامه على جناح السرعة بتركيز كل القوى عليه.

وعلى وزارة الهاتف والبريد ان تنتهى من مد خط اتصال بين سينويزو ومصنع بونغهوا الكيميائى حتى اواخر شهر آب.

ويجب تأمين كل الايدى العاملة اللازمة لمصنع بونغهوا الكيميائى دون قيد او شرط.

اذا كان ثمة نقص فى الايدى العاملة لبناء ذلك المصنع، فيجب تخصيص الايدى العاملة لبنائه اولا وقبل غيره. كذلك، يجب تهيئة الايدى العاملة اللازمة لتشغيل المصنع مسبقا.

لا داعى لان تتصوروا تزويد مصنع بونغهوا الكيميائى بالايدى العاملة امرا يكتنفه الغموض. فيكفى هنا سحب بعض الكفاءات التقنية فقط من المصانع والمؤسسات الاخرى ونقلها الى هذا المصنع وتأمين بقية الايدى العاملة اللازمة بفتيات مجازات من المدارس الثانوية. فى مصانع مثل المصانع الكيميائية، بامكان الفتيات ان يعملن جيدا بدقة وتناسق.

ومن واجب وزارة امداد المواد ان توفر سريعا زيت فول الصويا لاستخدامه فى

انتاج مواد الطلاء اللازمة لطلي المعدات فى مصنع بونغهوا الكيميائى.

ومن الضرورى ان تساهم البلاد كلها فى بناء مصنع بونغهوا الكيميائى وتوفر المعدان والمواد اللازمة لبناء هذا المصنع بصورة مركزة. وعلى اللجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية خاصة ان تضاعف من توجيهها لبناء هذا المصنع، بحيث تنتهى المرحلة الاولى من المشروع حتما في موعد اقصاه نهاية شهر آب.

بعده، يجب انهاء مشروع توسيع منجم دوكهيون للمعادن فى اسرع وقت ممكن.

ان ركاز المغنطيس المستخرج من هذا المنجم يتميز بنسبة احتواء عالية جدا. ان تغذية الافران فى مصانع الحديد بركاز المغنطيس ذى نسبة الاحتواء العالية يمكن تشبيهها بتغذية الناس بالارز المقشور. فمن الواجب زيادة الطاقة الانتاجية لمنجم دوكهيون للمعادن بسرعة بغية انتاج المزيد من ركاز المغنطيس.

وزيادة الطاقة الانتاجية لمنجم دوكهيون للمعادن بسرعة امر مهم من وجهة النظر الحربية ايضا. الا ان العاملين القياديين الاقتصاديين لا يولون هذا المنجم الا قدرا ضئيلا من الاهتمام.

لقد عمل منجم دوكهيون للمعادن الشىء الكثير فى الماضى من اجل انتظام الانتاج وزياد الطاقة الانتاجية. فقام بالتعجيل ببناء الانفاق العمودية واعمال البناء لزيادة طاقة ورشة تركيز الخامات، واحرز نجاحا كبيرا فى تكبير حجم معدات الاستخراج ووسائط النقل داخل الانفاق. والفضل فى ذلك انما يعود الى اعضاء الحزب وافراد الطبقة العاملة فى هذا المنجم الذين ابلوا بلاء حسنا فى العمل، وكذلك الى اللجنة الحزبية فى المحافظة التى آزرت المنجم مؤازرة ايجابية. لكن العاملين المسؤولين فى لجان ووزارات المجلس التنفيذى لم يعيروا منجم دوكهيون للمعادن الا النزر اليسير من الاهتمام بحيث لم يحقق نجاحا اكبر كان من الممكن تحقيقه.

فلا بد من حل كل المسائل الضرورية لانتظام الانتاج وزيادة الطاقة الانتاجية فى منجم دوكهيون للمعادن بالشكل المرضى.

بوسع هذا المنجم ان يزيد طاقته الانتاجية بسرعة اذا تم امداده ببعض المعدات وبقدر معين من الايدى العاملة. فمن واجب العاملين المسؤولين فى لجان ووزارات

المجلس التنفيذى ان يمدوه بالايدى العاملة والمعدات، مثل المرافع والكسارات المخروطية وجراشات المعادن الخام الضخمة، المقررة لهذا المنجم على نحو مسؤول، ويوفروا له ايضا كل المعدات التى يطلبها، بما فى ذلك الضواغط والمضخات. وعلى اللجنة الحزبية فى المحافظة هى الاخرى ان لا تبخل بتقديم المساعدة الفعالة لمنجم دوكهيون للمعادن. وبهذه الطريقة، يجب ان نعد هذا المنجم بسرعة قاعدة مقتدرة لانتاج الحديد الخام تنتج وفرة من ركاز المغنطيس ذات نسبة الاحتواء العالية.

ثم، يجب تسريع عجلة بناء مصنع الحديد الذى هو قيد البناء حاليا.

اثيرت لبعض وقت ضجة صاخبة حول بناء مصنع الحديد فى محافظة بيونغآن الشمالية، حتى ان الكوادر فى المركز اخذوا يترددون عليه، لكن ذلك كله ما عتم ان ابتلعه الصمت وغلفه السكون فى السنوات الاخيرة. لا يوجد الآن سيد مرجع فى ذلك المصنع. لذلك، لا يعمل حتى الفرن العالى الكهربائي وفرن الخردق الخام المهدرج، اللذان سبق بناؤهما، كما يجب.

يواصل الامبرياليون الامريكيون الآن تحركاتهم لاثارة حرب جديدة فى بلادنا، ويراوغون مراوغة الاخباث لعدم اجلاء قواتهم المسلحة عن جنوبى كوريا. فى مثل هذه الظروف، لا يمكننا ابدا ان نهمل الاستعداد لمواجهة الحرب. فاذا ما نشبت الحرب، سيكون علينا ان نصنع القنابل والقذائف ومختلف انواع الاسلحة ايضا. وهذا يتطلب كثيرا من الحديد الزهر والفولاذ. فالحديد الزهر ضرورى لصنع الرمانات اليدوية وقذائف الهاون والقنابل الاخرى.

يجب نقل مصنع الحديد الذى هو قيد البناء الآن الى عهدة وزارة الصناعة المعدنية حتى تبنيه هذه الوزارة بقواها الذاتية. لما كانت هذه الوزارة تملك عددا كبيرا من ورش التصليح والصيانة فى المصانع والمؤسسات التابعة لها، فبوسعها تماما ان تبنى مصنع الحديد بقواها الذاتية بتعبئة القوى الكامنة فى تلك الورش. اذا تمت تعبئة القوى فى مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ ومؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد وساعدتها قليلا مصانع الآلات فى محافظة بيونغآن الشمالية، ففى مقدور وزارة الصناعة المعدنية ان تبنى مصنع الحديد فى غضون وقت وجيز. ينبغى لوزارة

الصناعة المعدنية ان تضع مشروعا سليما يحدد بجلاء موعد الشروع ببناء مصنع الحديد وموعد الانتهاء منه.

يظهر ان انجاز بناء مصنع الحديد فى بحر العام الجارى عسير الى حد ما، لان كثيرا من مشاريع البناء الاخرى قد بوشر بها هنا وهناك فى الوقت الحاضر. ولكن لا يجوز التسويف فى بناء هذا المصنع. فحتى لو تأخر، يجب السهر على انهائه فى الربع الاول او كموعد اقصى حتى عيد اول ايار من العام القادم. عندئذ، يصبح بالامكان تشغيل مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ طبيعيا فى العام القادم والقضاء على التقلبات فى انتاج الفولاذ. فاذا ما استكمل بناء هذا المصنع فى ذلك الوقت وصار يمد بما يكفى من المواد الخام، أمكن انتاج المزيد من الفولاذ فى مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ. لذلك، ينبغى لوزارة الصناعة المعدنية ان تركز قواها على بنائه.

ينبغى اطلاق الايدى العاملة البنائية المجندة فى مشروع اعادة تكييف الافران الدوارة للحديد المحبب فى مؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد وفى مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ ونقلها الى مشروع بناء مصنع الحديد. يمكن، طبعا، اطلاق تلك الايدى العاملة البنائية من مؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد بعد انهاء المشروع الجارى تنفيذه حاليا بحلول عيد ٩ ايلول هذا العام. ولكن طالما ان الاساس قد ارسى الآن فى مؤسسة كانغسون المتحدة للفولاذ وفى مؤسسة هوانغهاى المتحدة للحديد، فمن المستحسن نقل الايدى العاملة البنائية الى مشروع بناء مصنع الحديد الجديد لانهائه على وجه السرعة.

ويتعين على مصانع الآلات فى محافظة بيونغآن الشمالية ايضا ان تضافر جهودها للاسهام فى بناء مصنع الحديد. فمن واجب مصانع الآلات ان تأخذ على عاتقها مسؤولية انتاج عدة انواع من المعدات اللازمة لبناء مصنع الحديد.

يجب الاسراع ببناء مصنع الحديد حتى يتم تهيئة كافة عمليات انتاج الخردق غير المحمص، مثل ورشة صنع الخردق الخام وورشة تقسية الخردق، قبل نهاية هذا العام، وبناء افران صهر جديدة فى العام القادم. وهكذا، يجب تغذية افران الصهر الجديدة بالخامات المركزة التى ينتجها منجم دوكهيون للمعادن وانتاج الخردق غير المحمص بواسطة الافران الباقية فى المستقبل.

ومن الضرورة بمكان اجادة تأهيل العمال المهرة الذين سيعملون فى مصنع الحديد الجديد.

من المهم جدا ان تؤهلوا مسبقا العمال المهرة الذين سيعملون فى المصانع والمؤسسات المبنية حديثا. انه لمن الخطأ الجسيم ان لا يقوم عاملونا سلفا بتأهيل العمال المهرة ممن سيعملون فى مصنع جديد فيما هم عاكفون على بنائه. فلعدم تأهيل العمال المهرة مسبقا، لا تعمل المصانع، حتى بعد اكتمال بنائها، كما ينبغى من جراء تدنى المستوى التقنى والمهنى للعمال، وتبقى الآلات والتجهيزات الثمينة عرضة للاتلاف. فأحد الاسباب الهامة فى عدم تشغيل مصانع الذرة المرززة ومصانع زيت الحبوب كما ينبغى حاليا، على الرغم من بناء العديد منها فى كل مكان، انما يكمن بالذات فى تدنى المستوى التقني والمهنى للعمال. اذا اريد تشغيل مصنع جديد كما ينبغى، فمن المفروض تأهيل العمال له لمدة ستة اشهر او حتى سنة واحدة على الاقل.

هذا وانوى ان اناقش فيما بعد مسألة تأهيل العمال المهرة مع العاملين فى وزارة العمل ولجنة التعليم.

ينبغى للمجال المختص ان يتخذ من الآن الاجراءات الكاملة لتأهيل العمال المهرة ممن سيعملون فى مصنع الحديد الجديد. بذلك فقط، يمكن تشغيل مصنع الحديد على افضل ما يرام فى المستقبل.

كما ينبغى اتمام مشروع مد الخطوط الحديدية الجانبية فى مصنع الحديد. بعد الانتهاء من مد الخطوط الحديدية الجانبية الى مصنع بونغهوا الكيميائى، يجب نقل القوى المعبأة هناك الى مشروع مد الخطوط الحديدية الجانبية فى مصنع الحديد. ان مشروع مد الخطوط الحديدية الجانبية الى مصنع الحديد لن يتأخر حتى وان بوشر فيه بالقوى المعبأة فى مشروع مد الخطوط الحديدية الجانبية فى مصنع بونغهوا الكيميائى بعد الانتهاء منه.

ثم، يجب تحويل مصنع ٨ آب الى مصنع ينتج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة.

حتى يتسنى لنا انجاز الخطة السباعية الثانية بنجاح، ينبغى لنا بناء المزيد من

المصانع التى تنتج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة. اذ لا يمكن انتاج وتوفير المعدات المخصصة للمشاريع المحددة كما ينبغى، اعتمادا على مصنع ريونغسونغ للآلات وحده.

اثناء قيامى بتوجيه محافظتى هامكيونغ الجنوبية وهامكيونغ الشمالية ومدينة تشونغزين على الطبيعة فى حزيران الماضى، تعرفنا على حالة بناء المصانع، ووجدت ان عددا غير قليل من المصانع لم يكتمل بناؤها لعدم توفر المعدات المخصصة للمشاريع المحددة. ان تشييد عمارات المصانع فقط من دون تركيب المعدات، لا يجدى فتيلا. فليس الا بصنع المعدات المخصصة للمشاريع المحددة، يمكن اتمام بناء المصانع الجديدة وتشغيلها وانجاز الخطة السباعية الثانية بنجاح.

لما كان مصنع ريونغسونغ للآلات هو المصنع الوحيد فى بلادنا المتخصص بانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة، فقد اضطررنا الى توزيع تكليفات انتاج تلك المعدات على العديد من مصانع الآلات، مما اعاق ويعيق تلك المصانع عن ضبط انتاجها المتسلسل. لذلك، فانه لمن بالغ الاهمية ان نحول مصنع ٨ آب الى مصنع متخصص بانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة.

مصنع ٨ آب لا ينتج الآن شيئا يستحق الذكر. هذا المصنع هو احد مصانع الآلات فى بلادنا التى لا تدر عائدا. فلا بد من تحويله الى مصنع يصنع المعدات المخصصة للمشاريع المحددة والنهوض به.

ومهمة تحويل مصنع ٨ آب الى مصنع للمعدات المخصصة للمشاريع المحددة لا يجب القاؤها على عاتق المحافظة وحدها، بل على الجميع ان يضافروا جهودهم للمساعدة فى ذلك.

ان الطاقة الحالية لمصنع ٨ آب لجهة انتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة زهيدة. فلا بد من توسيع نطاق المصنع ورفع طاقته على مراحل فى المستقبل.

وبغية اعداد مصنع ٨ آب كمصنع للمعدات المخصصة للمشاريع المحددة، يجب استعمال البناية القائمة ذات السقف العالى كمبنى لورشة انتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة، وبناء ابنية وطيئة السقف جديدة لنقل بعض الورش التى تضمها

الآن البناية العالية السقف اليها. وبالنسبة للابنية الوطيئة السقف، لا بد من انشائها على هيئة حركة اجتماعية. ان بناء هذه الابنية ليس بالامر العسير، لانه لا حاجة لوضع رافعة جملونية فيها. يكفى تشييد الجدران بالطوب ومد السقف فوقها.

وينبغى توفير ما يكفى من الآلات والتجهيزات الضرورية لانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة.

ثمة الآن فى مصانع الآلات التابعة للجان ووزارات المجلس التنفيذى عدد غير قليل من الآلات والتجهيزات المركونة جانبا دون عمل. خذوا آلة قطع المسننات ذات ٦ امتار الموجودة فى احد مصانع الآلات وحدها، فان معدل تشغيلها متدن جدا. لا يجوز ترك تلك الآلة عاطلة عن العمل فى ذلك المصنع، طالما ان مصانع الآلات تعانى نقصا فى طاقة خرط المسننات. يبدو لى انه ليس من السىء ان تنقل تلك الآلة الى مصنع ٨ آب.

ينبغى للجان ووزارات المجلس التنفيذى ان تبحث عن كل المعدات المركونة فى المستودعات او السائبة بلا عمل وترسلها الى مصنع ٨ آب. كذلك يتعين على مصانع الآلات ان تنشر حركة ديناميكية لتكثير الآلات الصانعة حتى تتمكن من تزويد مصنع ٨ آب بالآلات والتجهيزات اللازمة لانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة. ويجب ان تركب فيه ايضا بعض الآلات الصانعة الكبيرة من صنع مصنع ريونغسونغ للآلات. وبهذه الطريقة، يجب تحويل مصنع ٨ آب، فى اقرب وقت ممكن، الى مصنع لانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة الهامة، على غرار مصنع ريونغسونغ للآلات .

وينبغى حل مسألة الايدى العاملة ايضا.

سمعت بان مناقلات كثيرة تجرى للعمال فى مصنع ٨ آب. يعزى ذلك الى انه لا وزارة صناعة الآلات، ولا اللجنة الحزبية فى المحافظة، تمارس اشرافا على الايدى العاملة فى ذلك المصنع. يجب، من الآن فصاعدا، اتخاذ كل الاجراءات للقضاء على مناقلات العمال. وكلما كبر نطاق مصنع ٨ آب، يجب سد حاجة المصنع من الايدى العاملة بالتدريج.

كذلك يجب وضع مشروع عقلانى لتحويل مصنع ٨ آب الى مصنع لانتاج المعدات المخصصة للمشاريع المحددة. يجب وضع المشروع حتى ادق التفاصيل، كأن

يحدد متى ينبغى اتمام تشييد الابنية الوطيئة السقف، ومتى يجب نقل الورش التى ينبغى نقلها من البناية ذات السقف العالى ومتى يجب تركيب الآلات والمعدات فيها. كذلك يجب ان يتضمن المشروع برنامجا زمنيا يحدد متى يجب انتاج وتوفير آلات وتجهيزات كذا وكذا وفى اى مصنع، ومن الجهة المسؤولة عن ارسال كيت وكيت من الآلات والمعدات القائمة فى مصنع كذا الى مصنع ٨ آب.

ثم، يجب تحديد موقع مصنع المطاط الاصطناعى الذى سيبنى حديثا بشكل سليم.

سيباشر ببناء مصنع المطاط الاصطناعى اعتبارا من العام القادم. ونظرا لضخامة حجم هذا المصنع، فمن المهم للغاية الاصابة فى تحديد موقعه.

هناك الآن العديد من الآراء بشأن موقع مصنع المطاط الاصطناعى. فهناك رأى يقول ببنائه فى تشونغسو، ورأى آخر فى منطقة سونتشون او نامهونغ.

اذا بنينا مصنع المطاط الاصطناعى فى تشونغسو، فيتعين علينا نقل المواد الخام، بما فيها حجر الكلس وفحم الانتراسيت، من اماكن اخرى. وهنا يتطلب نقل مقادير هائلة من الشحنات. كما ان ذلك يتطلب جهودا جبارة لتمهيد موقع بناء المصنع. وحتى انشاؤه فى منطقة نامهونغ يرتب علينا مسائل عديدة، منها مسألة مياه التبريد. ويجب الاستفاضة فى درس مشروع بنائه فى منطقة سونتشون. يبدو لى انه ليس بالشىء المستحسن اقامة قاعدة للصناعة الكيميائية فى منطقة سونتشون، نظرا لان هذه المنطقة تقع عند اعالى نهر دايدونغ.

فمن المستحسن تحديد موقع مصنع المطاط الاصطناعى لاحقا بعد مناقشة الموضوع مناقشة مستفيضة.

ويجب اجادة الابحاث مسبقا لمنع تسرب غاز الكلور عند تشغيل مصنع المطاط الاصطناعى. فايا كان موقع المصنع، يجب الحرص على عدم تسرب غاز الكلور عند تشغيله.

ثم، يجب استخدام الطاقة الانتاجية استخداما فعالا وتحقيق انتظام الانتاج فى المصانع والمؤسسات القائمة.

باستثناء المصانع المزمع بناؤها جديدا او توسيعها، لا يمكن تزويد مصانع

الآلات القائمة بالكثير من المعدات والايدى العاملة فى الحال. فلا بد لمصانع الآلات من ان تسعى الى انتظام الانتاج على مستوى رفيع عن طريق استخدام المعدات القائمة بشكل عقلانى وتحسين اوجه تنظيم الانتاج وتوزيع الايدى العاملة واجادة امداد المواد، من دون ان تحاول توسيع نطاقها هذا العام وفى العام القادم ايضا.

اولا وقبل كل شيء، يجب السهر على انتظام الانتاج فى مصنع ٣٠ تشرين الاول.

هذا المصنع هو الوحيد فى بلادنا من حيث القدرة على انتاج عدة ملايين من كراسى التحميل. يوجد فى بيونغ يانغ ايضا مصنع لكراسى التحميل، لكن طاقته الانتاجية متواضعة.

فى مصنع ٣٠ تشرين الاول يمكن انتاج اى نوع من انواع كراسى التحميل. واذا ما أحسن تشغيل هذا المصنع، فلا تعود بنا حاجة الى شراء كراسى التحميل من البلدان الاخرى.

لكن احدا لا يوليه اهتماما، لا العاملون فى اللجنة الحزبية فى المحافظة ولا العاملون فى مجال الاقتصاد. سمعت بان هذا المصنع عاجز حاليا عن ازالة الرطوبة داخله او مقاومة الصدأ الذى يتأكل الآلات والتجهيزات الثمينة لعدم توفر طن واحد من الفريون، كما ان الآلات والتجهيزات القائمة فى هذا المصنع لا تعمل بكامل طاقتها لنقص الايدى العاملة. مسألة مثل مسألة الايدى العاملة يجب حلها ولو اقتضى الامر رفع القضية الى وزارة العمل، اذا تعذر على اللجنة الحزبية فى المحافظة او اللجان الحزبية فى الاقضية حلها بنفسها. الا انه لم تتخذ اية اجراءات فى هذا الشأن.

فيما نجد كثيرا من الناس يطلبون كراسى التحميل فى الوقت الراهن، لا نجد الا القليل ممن يهتمون بانتظام الانتاج فى مصنع ٣٠ تشرين الاول. لهذا السبب، فان هذا المصنع ذا الطاقة الانتاجية البالغة عدة ملايين كرسى من كراسى التحميل، لم ينتج كراسى التحميل كما ينبغى فى العام الماضي. وبهذه الشاكلة، لا يمكن الوفاء بحاجة البلاد الى كراسى التحميل.

وبغية انتظام الانتاج فى مصنع ٣٠ تشرين الاول، يجب تأمين كل الايدى العاملة اللازمة له. يجب تغطية النقص فى الايدى العاملة فى هذا المصنع، حتى ولو بسحب

عدد من الايدى العاملة من كل قضاء من اقضية المحافظة. واذا تعذر ايجاد الايدى العاملة حقا، يجب سحب حتى الايدى العاملة الريفية وارسالها اليه، بحيث يمكن تحقيق انتظام الانتاج فى المصنع بثلاث نوبات عمل.

يجب توزيع الايدى العاملة على المصانع بصورة مركزة. فلا يمكن تشغيل اى مصنع من المصانع كما ينبغى بارسال قلة قليلة من الايدى العاملة الى هذا المصنع او ذاك. فلا بد من اتخاذ اجراءات جريئة تتمثل فى ارسال الايدى العاملة الى المصانع الهامة بصورة مركزة، وذلك بسحب الايدى العاملة من المواقع التى يمكن سحبها منها، او حتى بتعليق العمل مؤقتا فى بعض مصانع الصناعة المحلية التى لا تعمل كما يجب لنقص المواد الخام واللوازم، بناء على حساب دقيق. بهذه الطريقة فقط، يمكن تشغيل المصانع الهامة كما ينبغى.

والى جانب تأمين الايدى العاملة لمصنع ٣٠ تشرين الاول، يجب امداده بالمواد كما ينبغى. فمن واجب وزارة الصناعة المعدنية ان تنتج وتؤمن المواد اللازمة لانتاج كراسى التحميل، بما فيها فولاذ كراسى التحميل، بالاولوية وبدون قيد او شرط.

وعلى مصنع ٣٠ تشرين الاول ان يتخذ التدابير اللازمة لازالة الرطوبة من داخله حتى لا يعلو الصدأ الآلات او يتعرقل الانتاج. وحتى لا تصدأ الآلات، يجب ان تدار الآلات باستمرار ولا تبقى عاطلة او معطلة، فضلا عن منع الرطوبة عنها. اذا ظلت الآلات تدور، فلا يعلوها الصدأ حتى وان تعرضت لشيء من الرطوبة.

ويتعين على مصنع ٣ نيسان هو الآخر ان يحقق انتظام الانتاج فيه بالمعدات القائمة.

بالوسع ارسال قدر قليل من الايدى العاملة الى هذا المصنع. لكن تزويده بالمعدات امر متعذر. ينبغى لمصنع ٣ نيسان ان يشغل المعدات القائمة فيه بكامل طاقتها لانتاج المزيد من الآلات الصانعة. وعلى هذا المصنع ان يعمل جاهدا، بنوع خاص، لرفع جودة الآلات الصانعة التى ينتجها.

يتوجب على اللجنة الحزبية فى المحافظة ان تتخذ الاجراءات الآيلة الى النهوض السريع بمصنع ٣ نيسان.

ووصولا الى التنفيذ الناجح للمسائل التى نوقشت فى الدورة الكاملة الموسعة

الحالية للجنة الحزبية فى المحافظة، من الضرورى اجادة التخطيط: متى وعلى مسؤولية من يجب ان تتوفر اية معدات ومواد والى اية مشاريع. والا، فان المسائل التى نوقشت هذه المرة لا يمكن ان تجد طريقها الى التنفيذ كما ينبغى، وتكون الدورة الكاملة الموسعة للجنة الحزبية فى المحافظة قد عقدت على غير طائل.

ان الدورة الكاملة الموسعة الحالية للجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية لا تختلف، فى الواقع، عن الدورة الكاملة للمجلس التنفيذى. اذ ان جميع العاملين المسؤولين فى المجلس التنفيذى ولجانه ووزاراته حضروا هذه الدورة وناقشوا معا المسائل المطروحة فيها. فلا يجوز القاء العمل الرامى الى حل المسائل التى نوقشت فى الدورة على عاتق المحافظة وحدها.

بلغني ان رؤساء لجان المجلس التنفيذي والوزراء والعاملين فى الجهات المختصة قد عقدوا العزم على تحمل مسؤولية توفير معدات ومواد كذا وكذا لمشاريع كذا وكذا وفي مواعيد كيت وكيت. اننى مسرور جدا لذلك. يتوجب عليهم ان ينفذوا حتما ما عزموا عليه.

وبغية انهاء بناء المشاريع الجديدة بسرعة، يجب اجادة توجيه عملية البناء. لكن المشاريع لا تندفع قدما من تلقاء ذاتها بمجرد ان رؤساء لجان المجلس التنفيذى والوزراء والعاملين فى الجهات المختصة عزموا على توفير المواد والمعدات اللازمة لها على مسؤوليتهم هم. فلا بد من تعيين افراد موجهين لكل هدف من اهداف البناء وجعلهم يقودون عملية البناء على مسؤوليتهم.

فبناء مصنع بونغهوا الكيميائى، مثلا، يجب على نائب رئيس المجلس التنفيذى الذى يداوم الآن فيه ان يقود عملية بنائه على مسؤوليته هو. عليه ان يرابط فى موقع بناء المصنع حتى اكتمال بنائه تماما وبذلك يمكن الفراغ منه بسرعة.

ويجب وضع فريق للتوجيه فى مصنع الحديد المبنى حديثا. سيكون من الحرى ان يرأس هذا الفريق احد نواب وزير الصناعة المعدنية وينضم اليه واحد من العاملين فى كل من وزارة صناعة الآلات ووزارة امداد المواد، بحيث يقوم العامل فى وزارة صناعة الآلات بتأمين الآلات والمعدات ويضمن العامل فى وزارة امداد المواد توفير

المواد. ومطلوب من العامل فى وزارة امداد المواد ان يؤمن ايضا المواد التى يطلبها منجم دوكهيون للمعادن.

لا يزال تنظيم العمل لمشروع توسيع مصنع ٨ آب يعانى بعض الثغرات. فعلى امين اللجنة المركزية للحزب المضطلع بالاشراف على قسم الشؤون الاقتصادية الاول ونائب رئيس اللجنة الاقتصادية التابعة للجنة الشعبية المركزية المضطلع بالصناعة الثقيلة ومدير الامانة الاولى للمجلس التنفيذى ووزير صناعة الآلات ووزير امداد المواد ان يبادروا الى وضع تفاصيل مشروع الاجراءات المتعلقة بمشروع توسيع مصنع ٨ آب بعد ارفضاض هذه الدورة.

هذا ويجب اتخاذ ما يلزم من تدابير لامداد ما تطلبه المصانع والمؤسسات من الايدى العاملة.

بلغني ان ما مقداره ١٩٥٠ من الايدى العاملة مطلوبة للمصانع داخل المحافظة، بما فيها مصنع ٣٠ تشرين الاول. فلا بد من تقديم هذا العدد من الايدى العاملة دونما تحفظ. وبناء على الاقتراح المقدم بهذا الشأن، يجب تقديم ٨٠٠ من الايدى العاملة الى مصنع ٣٠ تشرين الاول، و٢٠٠ الى مصنع ٣ نيسان، و٢٥٠ الى منجم دوكهيون للمعادن، و٧٠٠ الى مصنع ٨ آب. وعلى وزير ادارة العمل ان لا يعود الى بيونغ يانغ قبل تأمين كل الايدى العاملة المطلوبة للمصانع.

وينبغى ادماج مصنع تركيب الجرارات ومصنع قطع غيار الجرارات الكائنين فى زونغزو فى مصنع واحد تنتج فيه قطع غيار الجرارات بكميات كبيرة.

ان مصنع تركيب الجرارات فى زونغزو يقوم بتركيب الجرارات "زونزين" بعد توريد اجزائها من مصنع آخر. لكن العمل لا يجرى كما ينبغى فى المصنع المذكور لعدم توفر قطع غيار الجرارات بالقدر المطلوب. وحيث انه يمكن انتاج الجرارات "زونزين" باعداد كبيرة حتى بتشغيل مصنع ٢٥ ايلول للجرارات بكامل طاقته، فلا حاجة هناك لتركيب الجرارات فى مصنع زونغزو لتركيب الجرارات بعد توريد اجزائها من مصنع آخر. ان مصنع زونغزو لتركيب الجرارات هو، فى الاصل، مصنع قمت شخصيا بفصله عن مصنع قطع غيار الجرارات ليكون مصنعا مستقلا

بهدف جعل المحافظة تعتمد على نفسها. لكن تركيب الجرارات ما زال الى الآن يفوق قدرة هذا المصنع على ما اعتقد. وفي هذه الحالة، لا بأس ان لم تقم المحافظات بتركيب الجرارات بقواها الذاتية.

فمن واجب الميدان المختص ان يتخذ اجراءات سريعة لدمج مصنع تركيب الجرارات ومصنع قطع غيار الجرارات الكائنين في زونغزو فى مصنع واحد ولترشيد ادارة هذا المصنع.

على مصنع زونغزو لقطع غيار الجرارات ان يتخصص فى انتاج قطع غيار الجرارات مستقبلا. واذا سمحت له امكانياته، يجب ان ينتج قطع غيار السيارات ايضا.

ويجب التخصص فى انتاج المصبوبات.

لقد طرحت هذه المسألة منذ امد بعيد. وعدت واكدت على هذه المسألة مرة اخرى فى المؤتمر الوطنى للنشطاء فى قطاع صناعة الآلات المنعقد فى العام الماضى. غير ان عاملينا لم ينفذوا هذه المهمة كما ينبغى لحد الآن.

يجب ان يتجه انتاج المصبوبات نحو التخصص فى جميع الاحوال. اذا وضعتم خطة سليمة للانتاج التعاونى واحسنتم تنظيم عمل الامداد، يمكنكم اعتماد التخصص فى انتاج المصبوبات كما تشاءون.

في محافظة بيونغآن الشمالية، سيكون من الانسب ان يصار اولا الى اعداد ورشة صب فى احد مصانع الآلات القائمة فى مناطق زونغزو وكوسونغ ودونغريم، حيث يتم فيها انتاج المصبوبات بطريقة متخصصة ومن ثم امدادها الى مصانع الآلات الواقعة بالقرب منها. وعندئذ، لن تكون هناك اية مشكلة فى تزويد المصانع الواقعة فى القرب منها بالمصبوبات.

وبالاضافة الى التخصص فى انتاج المصبوبات، لا بد من تعميم طريقة الكبس على نطاق واسع فى مصانع الآلات.

ويجب اعتماد التخصص فى انتاج الآلات المنجمية وانتاج المزيد من الآلات والمعدات الفعالة لمناجم الفحم والمعادن.

فى بلادنا، المصانع المتخصصة فى انتاج الآلات والمعدات المنجمية ليست

بالقليلة. لكن تلك المصانع لا تنتج الآن مقادير كبيرة من الآلات والمعدات المنجمية الفعالة، لان تقسيمات الانتاج المنوطة بها ما برحت غير واضحة. فاذا ما اجيد تنظيم تقسيم الواجبات المسندة الى مصانع الآلات المنجمية وتم اعتماد التخصص فى انتاج الآلات والمعدات المنجمية اللازمة، فبالوسع انتاج مقادير كبيرة من تلك الآلات والمعدات الفعالة التى تناسب واقع بلادنا.

نتيجة لسد الثغرات التى كانت تعتور العمليات فى مصنع ١٠ ايار واعتماد التخصص فى انتاج آلات قطع الفحم، بدأت مؤخرا تصدر آلات جيدة لقطع الفحم عن ذلك المصنع. تلك الآلات يستعملها الآن مجمع آنزو للفحم، ويقول العاملون فيه بانها جيدة للغاية. وهذا النجاح فى انتاج آلات جيدة لقطع الفحم جعل فى مقدورنا الآن ان نستثمر مجمع آنزو للفحم على نطاق واسع. يناضل هذا المجمع حاليا من اجل الوصول الى انتاج ١٠ آلاف طن من الفحم فى اليوم. واذا ما احسن العمل، يمكنه ان يصل حتى الى ٣٠ ألف طن. انه لامر سار للغاية ان تحققوا هكذا نجاحا بعد آخر عن طريق ادخال التخصص فى انتاج الآلات المنجمية.

ينبغى للجنة الصناعة المنجمية ان تجيد تحديد المؤشرات لمصانع الآلات المنجمية فى المستقبل. فتحدد بدقة ماذا يجب على مصنع ٢٨ آب ان ينتج وماذا يجب على مصنع ١٠ ايار ان ينتج وماذا يجب على مصنع دانتشون للآلات المنجمية ان ينتج، وتحرص على زيادة التخصص اكثر فاكثر فى انتاج الآلات والمعدات المنجمية. كما يجب توفير كافة المستلزمات لسد الثغرات التى تعتور عمليات الانتاج فى مصانع الآلات المنجمية. كما يتوجب على منظمات الحزب بدورها ان تولى انتاج الآلات والمعدات المنجمية اهتماما حزبيا.

ان محافظة بيونغآن الشمالية مدعوة الى الاهتمام بمصنع ٢٨ آب حتى ينتج المزيد من الآلات والمعدات المنجمية بشتى انواعها. حين كان مصنع آخر للآلات ينتج الآلات المنجمية فى السابق، كان انتاج هذه الآلات لا بأس به. ولكن منذ انتقال ذلك المصنع الى عهدة لجنة اخرى، وانتاج الآلات المنجمية دون مستواه السابق. فمن واجب محافظة بيونغآن الشمالية ان ترتب مصنع ٢٨ آب

ترتيبا جيدا بغرض النهوض سريعا بانتاج الآلات المنجمية.

بعده، يجب بناء المصانع الصغيرة الحجم على نطاق واسع فى الاقضية واجادة ادارة مصانع الصناعة المحلية.

ينبغى لمحافظة بيونغآن الشمالية طبعا ان تبنى الكثير من المصانع الكبيرة، ولكن عليها فى الوقت نفسه ان تبنى عددا كبيرا من المصانع الصغيرة فى اقضيتها. ليس الا بانشاء المصانع الصغيرة على نطاق واسع فى المناطق الداخلية من محافظة بيونغآن الشمالية، يمكن مواصلة الانتاج فى المصانع الكائنة فى تلك المناطق الداخلية، حتى وان لحق الدمار بالمصانع الكبيرة القائمة فى مدينة بيونغ يانغ او فى المناطق الساحلية فى حال نشوب حرب. اذا تم انشاء عدد كبير من المصانع الصغيرة التى تنتج اقلام الرصاص او فراشى الاسنان او معجون الاسنان وما شاكلها فى مختلف المناطق من محافظة بيونغآن الشمالية، ففى وسع تلك المصانع ان تؤدى دورا كبيرا فى زمن الحرب.

من البديهى ان تكون جودة المنتجات التى تنتجها المصانع الصغيرة فى المناطق المحلية متدنية الى حد ما فى البداية. ولكن الجودة يمكن تحسينها تدريجيا فى مجرى ادارة المصانع.

لقد طرحت منذ زمن بعيد مسألة العمل على خطين متوازيين فى بناء المصانع، اى بناء اعداد هائلة من المصانع الصغيرة فى المناطق الشمالية الداخلية بهدف مواصلة الانتاج فيها حتى وان تعرضت المصانع الكبيرة القائمة فى المدن او فى المناطق الساحلية للدمار فى زمن الحرب، وشددت على ضرورة تنفيذ هذه المهمة تنفيذا جيدا فى محافظة بيونغآن الشمالية بالذات.

هاجت محافظة بيونغآن الشمالية وماجت لبعض الوقت بدعوى انشاء مصانع اقلام الرصاص ومصانع فراشى الاسنان ومعجون الاسنان. لكنها ما لبثت ان نحت تلك الامور كلها جانبا ولزمت الصمت التام الآن. انه لمن الخطأ ان تدب الحماسة قليلا فى اوصال عاملينا عند بداية تكليفهم بمهمة، ثم يخمد كل شىء ويعم السكون بعد فترة. فهيهات للعاملين ان يؤدوا اى عمل على الوجه المنشود، اذا هم عملوا على هذا المنوال.

يجب على محافظة بيونغآن الشمالية ان تستوعب استيعابا صحيحا نوايا الحزب

بشأن انشاء اعداد كبيرة من مصانع الصناعة المحلية فى المناطق الداخلية، وان تبادر الى بنائها فى الاقضية على نطاق واسع.

وفى آن مع بناء العديد من المصانع الصغيرة الجديدة، يجب ايلاء الاهتمام بمصانع الصناعة المحلية القائمة، بغرض ادخال مزيد من التحسينات على ادارتها.

واستطرادا، يجب معالجة مسألة منجم تشانغسونغ للمعادن معالجة سليمة.

فلم يغط هذا المنجم حتى كلفة الانتاج فى العام الماضى. صحيح انه يتعين استثمار المناجم بنشاط لانتاج الخامات النادرة، مثل القصدير او التنجستين، غير انه لا داعى هناك لمواصلة استثمار منجم لا يغطى حتى كلفة الانتاج.

فمن الافضل اغلاق باب هذا المنجم واطلاق الايدى العاملة فيه ونقلها الى مشاريع اخرى.

ثمة فى اماكن كثيرة الآن، لا يمكننا ان نحقق زيادة فى الانتاج، وهى زيادة ممكن احرازها، لنقص الايدى العاملة؛ كما اننا نستورد عددا غير قليل من الاشياء من البلدان الاخرى ودفع ثمنها بالعملة الاجنبية ولا ننتجها محليا، على الرغم من قدرتنا على ذلك، لنقص الايدى العاملة. وحتى المناجم الجديدة ايضا، لا نستثمرها الآن على نطاق واسع من جراء نقص الايدى العاملة.

تفيد المعطيات المتوفرة بان منجم ٢٦ تموز قادر على انتاج كميات كبيرة من المعادن الخام شريطة تزويده بحوالى ٣ آلاف عامل. اذا نقلت الايدى العاملة من منجم تشانغسونغ الى منجم ٢٦ تموز وانتجت حتى ثلث ما يستطيع ٣ آلاف عامل انتاجه، فان ذلك يكون اربح لنا اقتصاديا.

من المفروض بعاملينا ان يقدروا مثل هذه الامور تقديرا صحيحا من الناحية الاقتصادية، لكنهم لا يفعلون ذلك، بل تجدهم يديرون المناجم كيفما اتفق.

فبخلاف الفترة الماضية حين كانت بلادنا محاصرة اقتصاديا من قبل الامبرياليين لمنعها من الوصول الى الاسواق الخارجية، نستطيع الآن ان نشترى كل ما نحتاج اليه من اى مكان، كسوق جنوب شرقى آسيا مثلا، اذا ما توفرت لدينا العملة الاجنبية. وما دام الامر كذلك، فلم نسترسل فى عمل يكبدنا خسائر اقتصادية؟ لهذا السبب، انوى

اغلاق منجم تشانغسونغ واطلاق الايدى العاملة فيه ونقلها الى منجم ٢٦ تموز بغرض استثمار المنجم الاخير على نطاق واسع. ويستحسن بالعاملين فى الميدان المختص ان يخصوا هذه المسألة بمزيد من البحث والدرس.

بالنسبة لمنجم تشانغسونغ، لا بأس ان علق الانتاج فيه الآن على ان يستأنف استثماره فيما بعد حين تتوضح آفاقه اكثر من خلال اجادة التنقيب فى العمق والتنقيب فى الجوار. وبالنسبة للمعدات القائمة فى منجم تشانغسونغ، يستحسن احالتها الى لجنة الصناعة المنجمية لاستخدامها حسب الحاجة، اما مبانى المنجم، فمن الانسب ان تحفظها اللجنة الشعبية فى قضاء تشانغسونغ على مسؤوليتها.

بعده، يجب انشاء قواعد مواد البناء المحلية بالشكل اللائق.

تفتقر محافظة بيونغآن الشمالية حاليا الى قواعد خاصة بها لمواد البناء. فلا نجد فيها اى مركز من مراكز الاقضية مرتبا كما يجب. فمن بين مراكز اقضية باكتشون وونزون وزونغزو وريونغتشون ليس ثمة مركز واحد مرتب الترتيب اللائق. فى محافظة بيونغآن الشمالية وحدها مركز قضاء ساكزو عملت فيه يد الترتيب بعض الشيء، اما مراكز الاقضية الاخرى، فبقيت كلها دون ترتيب بالمرة. تعالت لبعض الوقت ضجة صاخبة حول ترتيب مدينة كوسونغ، لكن ذلك ايضا عاد يلفه السكون هذه الايام.

ان المسألة المتصلة باجادة ترتيب الاقضية واعلاء دورها وجعلها نقطة ارتكاز لنشر الثقافة المتقدمة في الريف مسألة تم اقرارها فى اجتماع تشانغسونغ المشترك المنعقد فى عام ١٩٦٢. وعلى الرغم من مرور خمسة عشر عاما على ذلك، لم تطرأ اية تغيرات جديرة بالاعتبار على الاقضية فى محافظة بيونغآن الشمالية.

قبل فترة من الزمن وجهت نقدا الى محافظة هامكيونغ الشمالية لتقصيرها فى مجال البناء. ولكن يظهر ان محافظة هامكيونغ الشمالية ومحافظة بيونغآن الشمالية سواء بسواء من جهة البناء.

لقد مرت عدة سنوات على تكليفى محافظة بيونغآن الشمالية بمهمة انشاء قواعد محلية لمواد البناء. لكن المحافظة لم تنفذ المهمة الموكولة اليها كما ينبغى. صحيح انها سعت الى حد ما الى انشاء قواعد مواد البناء فى الماضي، لكن ايا منها لم يكتمل كما

يجب لحد الآن. لقد بنى طبعا مصنع للاسمنت تبلغ طاقته ٢٠٠ ألف طن، ولكنه هو الآخر لا يشتغل كما ينبغى. بخصوص انشاء قواعد مواد البناء، كان من واجب اللجنة الحزبية فى المحافظة واللجان الحزبية فى الاقضية ان تعيره اهتماما ولجان ووزارات المجلس التنفيذى ان تساعده قليلا حتى تنتهى الواحدة بعد الاخرى. ولكنهم بعثروا المشاريع الكثيرة كلها دفعة واحدة حتى بات متعذرا النجاح فى انجاز اى منها.

تكتفى وزارة البناء الآن بالالتفات الى مشاريع البناء الضخمة التى تشرف عليها مباشرة وتقصر فى ايلاء الاهتمام الواجب بالبناء المحلى. وفى هذه الحال، لا يمكن للمحافظات ان تدبر حياتها الاقتصادية كما ينبغى اذا لم تتوفر لديها قواعد ذاتية لمواد البناء. انه ليتعذر على المحافظات ان تحل مسألة البيوت السكنية للشغيلة من دون ان تملك قواعد خاصة بها لمواد البناء. مطلوب من المحافظات ان تنفذ مختلف مشاريع البناء الضخمة، فضلا عن بناء البيوت السكنية. فلا مناص لها، اذن، من انشاء قواعد خاصة بها لمواد البناء.

من واجب محافظة بيونغآن الشمالية فى الوقت الراهن ان تستكمل بناء المشاريع التى سبق وباشرتها، وتقوم بسد الثغرات التى تشوب عمليات الانتاج فى مصانع مواد البناء القائمة.

بيد ان عمل انشاء قواعد مواد البناء المحلية لا يمكن ان يتم دفعة واحدة. فيجب ان يصار هذا العام الى انهاء المشاريع التى يمكن تنفيذها بسهولة، ومن ثم انجاز بعض المشاريع الضرورية من الوجهة المنظورية فى المستقبل تدريجيا من ضمن خطة الدولة.

ومسألة انشاء قواعد مواد البناء تطرح نفسها الآن فى كافة المحافظات، ناهيكم عن محافظة بيونغآن الشمالية.

خذوا محافظة بيونغآن الجنوبية مثلا، لقد استعملت فى الماضي كميات هائلة من مواد البناء، بعد تجشم عناء نقلها من مدينة بيونغ يانغ، نظرا لانها قصرت فى انشاء قواعد مواد البناء الخاصة بها. بعض المدن والاقضية فى هذه المحافظة، مثل مدينة نامبو ومدينة بيونغسونغ ومدينة دايآن وقضاء آنزو وقضاء سونتشون وقضاء دوكتشون، نالها نصيب من الترتيب، لكن ذلك بمعظمه تم بمواد بناء نقلت اليها من

مدينة بيونغ يانغ. وبما ان هذه المحافظة لا تملك قواعد خاصة بها لمواد البناء، تجد عجلة البناء فيها راكدة فى الوقت الراهن. كما ان قواعد مواد البناء معدومة فى محافظة هامكيونغ الشمالية ومحافظة زاكانغ ايضا.

لعل الحال افضل شيئا ما فى مدينة بيونغ يانغ ومحافظة هامكيونغ الجنوبية فى الوقت الحاضر. ففى مدينة بيونغ يانغ توجد قاعدة لمواد البناء توليت شخصيا الاشراف على بنائها اثناء فترة الانعاش والبناء ما بعد الحرب. وتضمن هذه القاعدة بناء مدينة بيونغ يانغ حاليا. انما يجب مع ذلك انشاء المزيد من قواعد مواد البناء فى مدينة بيونغ يانغ. هذا ويوجد فى محافظة هامكيونغ الجنوبية ايضا عدد من مصانع مواد البناء، مثل مصنع الآجر ومصنع القرميد، ولكن ذلك لا يفى بالحاجة.

اننى انوى بحث مسألة انشاء قواعد مواد البناء المحلية فى اجتماع لاحق للجنة السياسية للجنة الحزب المركزية واتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن دفعة واحدة. هذا وستدرج مسألة انشاء قواعد مواد البناء فى محافظة بيونغآن الشمالية ايضا على بساط البحث معها وتتخذ اجراءات بشأنها فى ذلك الاجتماع.

لما كانت كل المحافظات قد باشرت بالفعل بانشاء قواعد مواد البناء، فمن الممكن اقامة قواعد مواد البناء المحلية على خير وجه فى كل محافظة، اذا ما قدمت لجان ووزارات المجلس التنفيذى شيئا من المعاونة فى ذلك، بعد بحث هذه المسألة فى اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية.

لا يجوز بعد الآن للجان ووزارات المجلس التنفيذى ان تنتزع من المناطق المحلية مصانع مواد البناء القائمة فيها.

ان المجلس التنفيذى الآن يفصل مصانع مواد البناء المحلية عن الادارة المحلية او يحيلها الى ادارة اخرى او يدمجها فى مصانع اخرى كما يحلو له. وبهذه الطريقة لا يمكن تهيئة قواعد مواد البناء كما ينبغى فى المناطق المحلية. يتوجب على لجان ووزارات المجلس التنفيذى ان تساعد المحافظات مساعدة فعالة فى انشاء قواعد مواد البناء المحلية على اساس مكين بدلا من محاولة انتزاعها من المناطق المحلية.

ولا يجوز نقل مصانع مواد البناء التابعة لوزارة صناعة مواد البناء اعتباطا الى

عهدة لجان ووزارات اخرى. بلغني ان المجلس التنفيذى قد عمد مؤخرا الى فصل مصنع مواد البناء المعدنية القائم فى هامهونغ عن وزارة صناعة مواد البناء ونقله الى عهدة وزارة صناعة بناء السفن عند استحداث هذه الوزارة. وفي الحال، امرت بابقاء كل شىء على ما هو عليه. إن مصنع مواد البناء المعدنية القائم فى هامهونغ واحد من اكبر مصانع مواد البناء المعدنية التى تملكها وزارة صناعة مواد البناء. فلا يجوز بأى حال فصل ذلك المصنع عن وزارة صناعة مواد البناء اعتباطا ونقله الى عهدة جهة اخرى.

وبغية حل مسألة مواد البناء فى المناطق المحلية، يبدو لى انه من الضرورى استحداث قسم يشرف على امرها ضمن ملاك وزارة صناعة مواد البناء.

لا يوجد فى المركز سيد مرجع يمارس اشرافا موحدا على شؤون انتاج مواد البناء فى المناطق المحلية. فما من هيئة توجه توجيها سليما انتاج مواد البناء فى المناطق المحلية. فاذا ما تم استحداث جهاز من قبيل مصلحة تشرف على انتاج مواد البناء المحلية ضمن ملاك وزارة صناعة مواد البناء بحيث توجه انتاج مواد البناء المحلية توجيها موحدا، فان مسألة اقامة قواعد مواد البناء المحلية ستجد هى الاخرى حلا ناجحا لها.

ثم، يجب زيادة انتاج الدراجات بغية حل مسألة انتقال العمال الى اماكن عملهم ومنها حلا مرضيا.

فمع ازدياد عدد المصانع ازديادا كبيرا فى المناطق المحلية مؤخرا، اخذت مسألة انتقال العمال الى اماكن عملهم ومنها تطرح نفسها كمسألة بالغة الالحاح. يتأمن ذلك الآن اساسا بواسطة القطارات الخاصة بالدوام والباصات. ولكن لا يمكن بهذه وحدها حل المسألة حلا وافيا. بالنسبة لبلادنا التى تعانى من الضغط على النقل بالسكك الحديدية وتأزما فى وضع البنزين، لا يمكنها مواصلة زيادة قطارات الدوام والباصات الى ما لا نهاية.

وصولا الى حل مسألة انتقال العمال الى اماكن عملهم ومنها فى المناطق المحلية، لا مناص من زيادة انتاج الدراجات بسرعة، بحيث يذهب العمال الى مواقع عملهم ويعودون منها بالدراجات. ان ركوب العمال الدراجات فى تنقلاتهم من شأنه ان يفيدهم صحيا ويضفى بهاء وحيوية على منظر الشوارع.

قبل فترة من الزمن، ارسلنا الى قضاء آنزو بمحافظة بيونغآن الجنوبية حوالى ٨ آلاف دراجة، حتى يذهب العمال جميعا الى مواقع عملهم ويعودون منها بالدراجات. يقال بان الوصول من آنزو الى مؤسسة الشباب المتحدة للكيماويات لا يستغرق سوى خمس عشرة دقيقة بالدراجة اذا تم بناء جسر جديد فوق نهر تشونغتشون فى المستقبل. وعندئذ، سيكون بالوسع حل مسألة انتقال العمال الى اماكن عملهم ومنها حلا كاملا من دون الحاجة الى زيادة عدد قطارات الدوام.

واذا ما تم بناء مساكن العمال باعداد كبيرة بالقرب من المصانع، فلن تكون هناك، طبعا اية مشكلة فيما يتعلق بانتقال العمال الى اماكن عملهم ومنها. انما ذلك ليس بالامر البسيط. اذا اريد انشاء منطقة سكنية جديدة، فلا بد من مد انابيب مياه الشرب وتمديد الاسلاك الكهربائية وانشاء شبكة المجارى، فضلا عن بناء المنازل السكنية نفسها. وهذا يتطلب قواعد ذاتية متينة لمواد البناء فى المناطق المحلية وتحقيقه يستغرق وقتا طويلا.

اذا اقيمت منطقة سكنية جديدة من دون تجهيزها بما يكفى من المرافق الضرورية، فمن شأن ذلك ان يسبب مضايقات جمة للسكان فى الحياة. قبل عدة سنوات بنى قضاء دايغوان عددا كبيرا من العمارات المتعددة الطوابق للعمال بالقرب من احد المصانع. لكن السكن فى هذه العمارات ينغص على سكانها حياتهم حتى الآن لعدم تجهيزها كاملا بشبكة مياه الشرب وشبكة المجارى، رغم انها تبدو جذابة من الخارج. والمنطقة السكنية للعمال فى مدينة دايآن بمحافظة بيونغآن الجنوبية ايضا لم تتجهز كاملا لحد الآن بمرافق مياه الشرب والمجارى كما يجب، رغم مرور عشر سنوات على انشائها.

لذا، فان زيادة انتاج الدراجات لكى يستقلها العمال عند الذهاب الى مواقع عملهم والعودة منها، حتى ولو كانت المسافة بعيدة نوعا ما، تبقى وسيلة افضل من انشاء منطقة سكنية جديدة بالنسبة للمناطق المحلية. وبوجود الدراجات، يستطيع العمال ان يشتغلوا فى المصانع فيما هم يسكنون فى الريف.

فمن الآن وصاعدا، يجب السهر على ان تستعمل امهات الرضع وحدهن الباصات ويركب الآخرون جميعا الدراجات فى المناطق المحلية.

رغم اننى قد شددت منذ زمن بعيد على ضرورة انتاج الدراجات بالجملة وركوب العمال اياها فى المناطق المحلية، الا ان احدا لم ينفذ هذه المهمة كما ينبغى لحد الآن. لا بد من تنفيذ هذه المهمة على اكمل وجه، حتى ولو من الآن.

في الاجتماع الاستشارى للامناء المسؤولين للجان الحزبية فى المحافظات المنعقد فى المرة السابقة، حرصت على ان تكون الاولوية هذا العام لانشاء قواعد انتاج الدراجات فى المناطق الصناعية، وهى محافظتا بيونغآن الجنوبية والشمالية ومحافظتا هامكيونغ الجنوبية والشمالية. يجب تنفيذ هذه المهمة على اكمل وجه.

وفى محافظة بيونغآن الشمالية، يجب تجهيز مصنع كوسونغ للدراجات بمعدات افضل.

سمعت ان هذا المصنع مكتمل بمبانيه ومزود ببعض الآلات والتجهيزات ايضا. وحسبنا ان نساعده قليلا، حتى يمكن تطويره على اروع صورة.

شاهدت، قبل عدة ايام، دراجة نموذجية من صنع مصنع كوسونغ للدراجات. ارى انه يمكن استعمالها على الرغم من ثقلها قليلا وعدم مرونتها. ينبغى لمحافظة بيونغآن الشمالية ان تطور مصنع كوسونغ للدراجات على افضل صورة وتنتج فيه الدراجات بالجملة.

بما انه توجد كثير من مصانع الآلات فى محافظة بيونغآن الشمالية، بما فيها مصنع ٣ نيسان، فانه يمكن اجادة تطوير مصنع كوسونغ للدراجات، اذا ما اقبل العاملون على العمل بعزم وتصميم. وحتى لو زودت مصانع الآلات فى المحافظة مصنع كوسونغ للدراجات بعدة آلات ومعدات، مثل التجهيزات الوحيدة الغرض والمكابس اللازمة لصنع الدراجات، عن طريق خوض حركة تكثير الآلات، يمكن تطوير ذلك المصنع على الوجه المنشود.

يتعين على محافظة بيونغآن الشمالية ان تعمل جاهدة على تطوير مصنع كوسونغ للدراجات وانتظام الانتاج فيه وصنع دراجات رفيعة الجودة باعداد اكبر.

بعده، يجب تقوية الاقسام الاقتصادية للجان الحزبية فى المحافظات ورفع دورها.

ان الاقسام الاقتصادية للجان الحزبية فى المحافظات لا تعمل فى الوقت الراهن على ما يرام. لقد اعدنا انشاء الاقسام الاقتصادية للجان الحزبية بعد الغائها حوالى مدة سنة ونصف. ولكن هذه الاقسام الجديدة عاجزة عن العمل. فقسم الشؤون الاقتصادية

الاول للجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية اقل كفاءة حتى بالنسبة لقسم الصناعة الثقيلة السابق. رغم ان قسم الصناعة الثقيلة السابق لدى اللجنة الحزبية فى المحافظة قد ناله شيء من النقد لممارسته السلطة الحزبية والبيروقراطية، الا انه كان على علم بوضع المصانع والمؤسسات ويلم بكيفية تنفيذ سياسة الحزب الاقتصادية. لكن قسم الشؤون الاقتصادية الاول الحالى للجنة الحزبية فى المحافظة ليس كذلك. فمن جراء تقصير ذلك القسم فى عمله، لم يكن الامين المسؤول للجنة الحزبية فى المحافظة على معرفة بحقيقة عدم تشغيل مصنع ٣٠ تشرين الاول كما ينبغى، الا وهو مصنع كراسى التحميل الكبير والوحيد فى بلادنا، لنقص الايدى العاملة. ولو كان هذا القسم يعمل كما يجب، لعلم الامين المسؤول للجنة الحزبية فى المحافظة، او حتى المركز، بوضع مصنع ٣٠ تشرين الاول فى حينه، ولامكنه اتخاذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن.

يوجد فى محافظة بيونغآن الشمالية عدد كبير من المصانع. ومهما احسن الاشراف على المصانع التابعة لها، فانه يصعب على لجان ووزارات المجلس التنفيذى ممارسة الاشراف الدقيق على كل المصانع المحلية حتى الصغيرة منها. فالمصانع الموجودة فى المحافظة، يجب ان يشرف عليها بدقة قسم الشؤون الاقتصادية لدى اللجنة الحزبية فى المحافظة ويوجهها ويراقبها انطلاقا من موقف السيد فى جميع الاحوال. لكن هذا القسم لا يمارس كما يجب التوجيه والاشراف على المصانع الكائنة داخل المحافظة. وتجدون بنوع خاص المصانع الصغيرة من الدرجة الثالثة وما دونها معلقة فى الهواء، لان لجان ووزارات المجلس التنفيذى لا تعيرها اى التفات ولان اللجنة الحزبية فى المحافظة هى الاخرى لا توجهها وتشرف عليها كما ينبغى.

اثناء زيارة سابقة لى لاحدى المحافظات، قال لى مدير احد المصانع بانه اذا حضر اى اجتماع على مستوى المحافظة او القضاء، يجد ان مديرى المصانع الصغيرة يعودون من حيث اتوا بعد ان يبقوا جالسين منزوين فى الركن لا تتاح لهم فرصة التعبير عن آرائهم، لان مشاكل المصانع الكبيرة وحدها تناقش فى الاجتماع، ولا يسعى احد للتعرف على امور المصانع الصغيرة. ومثل هذه المصانع الصغيرة ليست بالقليلة الآن فى محافظة بيونغآن الشمالية. وحيث انه لا توجد جهة ما تحل

المشاكل الناشئة فى تلك المصانع بالشكل الصحيح، يتقاعس العاملون عن معالجة كل الامور فى نهاية المطاف حين يجدون سبيل حلها مسدودا امامهم رغم كل سعيهم وركضهم. وما دام الامر هكذا، كيف تتوقعون ان يسير العمل سيرا طبيعيا؟

وحيث ان العاملين فى قسم الشؤون الاقتصادية للجنة الحزبية فى المحافظة يقصرون فى القيام بالعمل السياسى فى المصانع، تتلاشى المبادرة الخلاقة شيئا فشيئا لدى العاملين فى المصانع.

وبكلمة واحدة، لا تؤدى الاقسام الاقتصادية للجان الحزبية فى المحافظات دورها كما ينبغى فى الوقت الحاضر.

كما ان الامين المضطلع بالشؤون الاقتصادية للجنة الحزبية فى المحافظة لا يعمل هو الآخر جيدا. ان الامين المضطلع بالشؤون الاقتصادية للجنة الحزبية فى محافظة بيونغآن الشمالية كان يعمل عن جدارة حين كان يشغل منصب مدير مصنع، ولكنه مقصر فى العمل كأمين مضطلع بالشؤون الاقتصادية للجنة الحزبية فى المحافظة.

وبغية تقوية التوجيه الحزبى للشؤون الاقتصادية فى المحافظة، لا بد من اجادة تشكيل الاقسام الاقتصادية للجنة الحزبية فى المحافظة ورفع دورها بصورة حاسمة.

يحضر هذه الدورة كثير من كوادر اللجنة المركزية للحزب. فعليهم ان يمكثوا بضعة ايام فى المحافظة برئاسة نائب رئيس قسم التنظيم والتوجيه لتشكيل الاقسام الاقتصادية للجنة الحزبية فى المحافظة على خير وجه.

يقولون بان المركز قد سحب مجموعة كبيرة من كوادر المحافظات فى الآونة الماضية. حتى ولو اقتضى الامر اعادتهم ثانية من المركز، يجب اجادة تشكيل الاقسام الاقتصادية للجنة الحزبية فى المحافظة. فليس الا بتشكيل الاقسام الاقتصادية للجان الحزبية فى المحافظات جيدا من خيرة الناس، يمكن ان تكون فعالة وتقود وتشرف على الشؤون الاقتصادية فى المحافظات كما ينبغى.

ومن المستحسن ان تخوض اللجنة الحزبية فى المحافظة نضالا فكريا ازاء قصورها فى توجيه عمل المصانع فيما مضى.

وينبغى للجان الحزبية فى المصانع هى الاخرى ان تمارس النقد الذاتي حيال الاخطاء التى ارتكبتها.

وعلى الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية ان يلتفتوا الى المصانع ويوجهوا المصانع داخل اقضيتهم بصورة مسؤولة.

انهم يكثرون من التردد على الريف فى الوقت الحاضر، لكنهم قلما يذهبون الى المصانع. لهذا السبب، قد يعرفون عدد غرسات الذرة فى البيونغ الواحد، لكنهم يجهلون كم عدد كراسى التحميل انتجته المصانع ولا يوجهون المصانع التوجيه الصحيح. من واجب الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية، طبعا، ان يذهبوا الى الريف ويحسنوا توجيهه، انما لا يجوز لهم ان يترددوا على الريف وحده.

كما اقول واردد دائما، ان حزبنا هو حزب الطبقة العاملة. فلزام على الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية ان يتغلغلوا وسط المزارعين ووسط افراد الطبقة العاملة ويوجهوا الزراعة والصناعة على السواء. ليس ثمة فى المصنع شىء يكتنفه الغموض. اذا ما قصدوا المصانع مرارا وتكرارا، حينا ليتحدثوا الى العمال، وحينا آخر ليشتركوا فى اجتماعات خلايا الحزب، فسوف يطلعون على شؤون الصناعة وعلى وضع المصانع بطبيعة الحال.

لقد اشرت منذ زمن بعيد الى انه لمن المثالب الجسيمة ان لا يذهب الامناء المسؤولون للجان الحزبية فى المحافظات الى الجامعات طوعا واختيارا، وان لا يتردد الامناء المسؤولون للجان الحزبية فى الاقضية على المصانع من تلقاء ذاتهم. والظاهر ان الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية لم يتخلصوا بعد من هذا العيب الخطير.

يتوجب على الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية ان يقصدوا المصانع مرارا وتكرارا ويوجهوا المصانع داخل اقضيتهم بصورة مسؤولة. صحيح ان الاقسام الاقتصادية للجان الحزبية فى المحافظات واللجان والوزارات المعنية فى المجلس التنفيذى ملزمة بتوجيه عمل المصانع، لكن الامناء المسؤولين للجان الحزبية في الاقضية مدعوون الى توجيه المصانع فى الاقضية بصورة مسؤولة باعتبارهم السادة اصحاب الشأن فى الاقضية.

فعلـى عـاتقهم واجـب وفـى يـدهم صـلاحية توجـيه ومـراقبة كافـة المـصانع فـى اقضيتهم، سواء أ كانت صغيرة ام كبيرة.

يتعين عليهم ان يكونـوا علـى احاطـة تامـة بوضـع المصانع ويقومـوا بالابلاغ عن المشاكل العالقة فى عمل المصانع الى الوحدات العليا فى الوقت المناسب.

ان بعض الامنـاء المسؤولين للجـان الحـزبية فـى الاقـضية داخـل محافظـة بيونـغآن الشمالية لا يشعرون الآن بوخـز الـضمير حيال تعثر عمل المصانع، ولا يحاولون حتى الابلاغ عن ذلك الى الوحدات العليا فى حينه.

ان الامـين المسؤول للجنة الحزبية فـى قضاء بيهيون لم يتخذ اى اجراء رغم علمه الاكيد بتوقف عدد غير قليل من الآلات عن العمل فى مصنع ٣٠ تشرين الاول من جراء نقص الايدى العاملـة، ولـم يقدم حتى تقريرا عن ذلك الى الوحدات العليا. هذا مجرد احد الامـثلة التـى تبين مدى استهتار الامناء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية. ولو انتاب هذا الامين المسؤول شيء من وخز الضمير حيال توقف الآلات عن العمل لنقص الايدى العاملة واضطراب حبل الانتاج فى المصنع، لكان قدم تقريرا عن ذلك الى اللجنة الحزبية فـى المحافظـة فـى الوقت المناسب؛ واذا لم يجد حلا لهذه المشكلة رغم ابلاغه عنها، لكان رفعها حتـى الـى اللجنـة المركزية للحـزب الـى ان يجد حـلا لـها. لكنه بقى جالسا مكتوف يديـه مـن دون ان يتخذ اى اجـراء. ان الامـنـاء المسؤولين للجـان الحزبية فى الاقضية هم مـندوبو حزبنا الذين اوفدوا مشفوعين بثقة الحزب الى الاقضية للعمل فيها. فلا يجوز لهم البتة ان يعملوا على نحو يعوزه الشعور بالمسؤولية.

اننـى اغتنم مناسبة انعقاد هذه الدورة الكاملة الموسعة للجنة الحزبية فى محافظة بـيونـغآن الـشمالية لاهيب مـرة اخرى بالامنـاء المسؤولين للجان الحزبية فى الاقضية ان يوجهوا عمل المصانع بصورة مسؤولة.

حول بعض الخبرات المستفادة فى حل المسألة الريفية فى بلادنا

حديث الى العاملين فى اجهزة الدولة والاقتصاد

٢٨ تموز ١٩٧٨

اود ان احدثكم اليوم عن بعض الخبرات التى اكتسبها حزبنا فى نضاله من اجل حل المسألة الريفية.

المسألة الريفية تعنى، باختصار، المسألة الفلاحية والمسألة الزراعية. تتمثل المسألة الفلاحية فى تحرير الفلاحين الى الابد من كافة انواع الاستغلال والاضطهاد ومن ثم، تحويلهم على نمط الطبقة العاملة؛ وتتمثل المسألة الزراعية فى تحرير القوى المنتجة الزراعية تحريرا كاملا من قيود علاقات الانتاج القديمة وتصنيع الزراعة.

يطرح الحل الصائب للمسألة الريفية نفسه كواحدة من المهام البالغة الخطورة فى الثورة والبناء. والمسألة الريفية تتسم بأهمية مضاعفة لا سيما فى البلدان التى يشكل فيها الفلاحون الاغلبية الساحقة من السكان ويكون فيها الانتاج الزراعى اساس الاقتصاد الوطني.

اعار حزبنا اهتماما عميقا الى المسألة الريفية طوال مجرى قيادته للثورة والبناء. فقد دأبنا على طرح الخطط والمناهج الصائبة من اجل حل المسألة الريفية عند كل مرحلة من مراحل تطور الثورة وعلى تطبيقها تطبيقا تاما، وبذلك عملنا على حل المسألتين الفلاحية والزراعية بصورة باهرة واكتسبنا فى هذا السياق وفرة وفيرة من الخبرات الثمينة.

ان التقميش والدرس العميقين للخبرات التى اكتسبها حزبنا في الثورة والبناء لهما اهمية بالغة فى رفع كفاءة العاملين السياسية والعملية. فينبغى لعاملينا ان ينكبوا على دراسة الخبرات القيمة التى اكتسبها حزبنا فى النضال من اجل حل المسألة الريفية فى الماضي حتى يتسلحوا بثبات بالنظرية الثورية المستقلة ويرفعوا من مستواهم السياسي والعملى.

١- حول الاصلاح الزراعى

تتمثل المهمة الرئيسية لحل المسألة الريفية فى مرحلة الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية والاقطاع فى حل مسألة الارض.

فليس الا بحل مسألة الارض، يمكن القضاء على علاقات ملكية الارض الاقطاعية فى الريف وتحرير الفلاحين من استغلال واضطهاد ملاك الاراضي وتطوير القوى المنتجة الزراعية على وجه السرعة. وما لم يؤت بحل لمسألة الارض، لا يمكن ازالة القاعدة الاقتصادية للقوى الرجعية فى الريف وضمان تطور المجتمع على النهج الديمقراطى.

كان حل مسألة الارض اشد المهام الثورية الحاحا التى واجهها حزبنا وسلطتنا الشعبية بعد التحرير.

كانت بلادنا فى الماضي مجتمعا مستعمرا وشبه اقطاعى ومتخلفا حيث كان الفلاحون يشكلون حوالى ٨٠ بالمائة من مجموع عدد السكان. وبعد التحرير ايضا، ظلت علاقات ملكية الارض الاقطاعية ونظام الايجار على حالهما فى الريف، اذ كان ملاك الاراضي الذين نهبوا الفلاحين بوحشية بالتواطؤ مع الامبريالية اليابانية ما برحوا يملكون مساحات شاسعة من الاراضي ويستغلون بها الفلاحين. بعيد التحرير، كان ملاك الاراضي الذين لم تزد نسبتهم عن ٤ بالمئة من اجمالى الاسر الفلاحية فى الشطر الشمالى يملكون ٥٨ر٢ بالمئة من اجمالى المساحة المزروعة، فى حين كان الفلاحون الفقراء الذين يشكلون ٥٦ر٧ بالمئة من اجمالى الاسر الفلاحية لا يملكون

سوى ٤ر٥ بالمئة من اجمالى المساحة المزروعة. وفى هذه الحال، ما لم يؤت بحل لمسألة الارض بالاصلاح الزراعى، كان من المستحيل تحرير الفلاحين من استغلال ملاك الاراضي وتبعيتهم ولا استنهاضهم بنشاط الى بناء الوطن الجديد.

كما ان الاصلاح الزراعى كان امرا لا غنى عنه لتطوير الاقتصاد الريفى المتخلف بسرعة ودفع تنمية مجمل الاقتصاد الوطني بقوة الى الامام. وخاصة فى ظروف انقسام بلادنا الى شطرين واحتلال الامبريالية الامريكية للشطر الجنوبى، فانه لو تركنا طبقة ملاك الاراضى وشأنها من دون تصفيتها، لكانت العناصر الرجعية قد عرقلت سبيل بناء الدولة المستقلة الديمقراطية ذات السيادة باتخاذ تلك الطبقة موطئ قدم.

لذا، بادر حزبنا بعد التحرير الى طرح الاصلاح الزراعى باعتباره المهمة ذات الاولوية فى تنفيذ الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية والاقطاع، وخاض نضالا عزوما فى سبيل نقله الى حيز التحقيق.

ومن اجل انجاح تنفيذ الاصلاح الزراعى، كان من المهم، قبل كل شيء، ضمان الاعداد الكافى له وتوفير كافة الشروط المسبقة اللازمة.

يواكب الاصلاح الزراعى صراع طبقى حاد، ذلك لانه ينطوى على تحولات اجتماعية واقتصادية خطيرة من اجل القضاء على طبقة الملاك وعلاقات الاستغلال الاقطاعية التى سادت الارياف قرونا عديدة. لذا، لا يمكن النجاح فى تنفيذ الاصلاح الزراعى بمجرد توفر الرغبة الذاتية من دون استعدادات كافية.

بذل حزبنا، اولا وقبل كل شيء، جهودا جبارة لتقوية السلطة الشعبية وتعزيز وظيفتها الديكتاتورية فى سبيل قمع مقاومة الاعداء الطبقيين والدفاع عن مكتسبات الثورة. كان من المستحيل انتزاع اراضى الملاك ولا كبت المقاومة بمجرد اعلان قانون الاصلاح الزراعى، فى تلك الظروف التى كان فيها ملاك الاراضى والرجعيون يحتفظون بقوتهم الى حد معين. لذا، فاننا كرسنا جهودنا الاولية لبناء القوى المسلحة الثورية، واجهزة الامن، واجهزة القضاء والنيابة، وسائر الاجهزة الديكتاتورية القادرة على قمع مقاومة ملاك الاراضى والقوى الرجعية الاخرى.

ومن اجل ضمان النجاح للاصلاح الزراعى، كان من المهم ايضا ان نجند بنشاط

الجم الغفير من الفلاحين، بدءا بالفلاحين الاجراء والفلاحين الفقرء الى النضال ضد ملاك الاراضى، وذلك عن طريق ايقاظهم سياسيا وجمع شملهم تنظيميا.

ان لجماهير الفلاحين، وفى مقدمتهم الفلاحون الاجراء والفلاحون الفقراء، مصلحة حيوية فى الاصلاح الزراعى. فالاصلاح الزراعى ثورة من اجل تحرير الفلاحين من وطأة الاستغلال والتبعية الاقطاعيين وعمل يخص الفلاحين انفسهم وما عليهم الا ان يأخذوا اعباءه على عاتقهم وينفذوه مباشرة. ولذلك، ما لم تتحرك جماهير الفلاحين بنشاط، لا يمكن كسب المعركة ضد طبقة الملاك ولا القضاء على نظام ملكية الارض الاقطاعية.

ولكن استعداد الفلاحين السياسي لم يكن على درجة عالية فى بلادنا بعيد التحرير. فان كثيرا من الفلاحين ما كانوا يعون وضعهم الطبقى ولم يكن لديهم الوعى الثورى بضرورة القضاء على الملاك وانتزاع الارض منهم، وذلك من جراء حكم الامبريالية اليابانية الاستعمارى الغاشم والطويل الامد وسياستها فى تجهيل الامة. كان ثمة عدد غير قليل من الفلاحين يعتبرون فقرهم وجوعهم ومعاناتهم من جراء استغلال الملاك الوحشى من صنع قدرهم. زد على ذلك ان الفلاحين كانوا يفتقرون الى التربية والتمرس على صعيد التنظيم.

بعد التحرير، نظم حزبنا جمعيات فلاحية فى كل انحاء الريف وجمع شمل الفلاحين فيها، وهناك قام بتربيتهم واسقائهم على النهج الثورى من خلال التنظيم.

وبالاضافة الى تقوية التربية الفكرية الهادفة الى رفع مستوى وعى الفلاحين الطبقى، عملنا على ايقاظهم واسقائهم طبقيا من خلال ممارسة النضال ضد ملاك الاراضى.

كان للنضال من اجل تطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧ ابلغ المآثر على توعية الفلاحين واسقائهم. فتعبيرا عن مطالبة الفلاحين بتخفيض بدل المزارعة، اتخذ حزبنا فى شهر تشرين الاول عام ١٩٤٥ قرارا يقضى بان يدفع الفلاحون المحاصصون ٣٠ بالمائة من الحصول الى ملاك الاراضى بدلا للمزارعة، واحتفاظهم هم انفسهم بـ ٧٠ بالمائة، على ان يتحمل ملاك الاراضى على عاتقهم جميع اعباء الضرائب والرسوم المترتبة على الارض وهى التى كان المحاصصون يدفعونها فى الماضى.

ما ان اعلن قرار حزبنا بشأن تطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧، حتى ايده الفلاحون تأييدا كاسحا ورحبوا به ترحيبا حارا، وانطلقوا الى النضال من اجل تطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧ على نطاق جماهيرى. حينما طالب الفلاحون بتطبيق هذا النظام، لم يقبله ملاك الاراضي صاغرين فى البداية. فى بعض المناطق، حاول ملاك الاراضي استلام بدل المزارعة كما كان عليه فى السابق بالخداع او بتهديد الفلاحين غير المتيقظين بطرق ماكرة. لذا، حرض حزبنا الفلاحين على عقد اجتماعات جماهيرية فى سائر انحاء البلاد لكى يكشفوا ويستنكروا فيها الاستغلال الذى يمارسه ملاك الاراضى ويتخذوا قرارات تدعو الى تطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧. آنذاك، عقد الفلاحون فى بعض الاقضية من محافظة بيونغآن الجنوبية اجتماعات تنديدية فضحوا فيها الاعمال الشنيعة للملاك وشجبوها. ولم يكفوا بذلك، بل خاضوا نضالا جماعيا لاسترجاع بدل المزارعة الذى اخذه بعض الملاك كما كان فى السابق. لكن ملاك الاراضى انكمشوا امام النضال الجماهيرى للفلاحين وتحت ضغط حماستهم المتصاعدة، فلم يسعهم الا ان يقبلوا اخيرا بنظام المحاصصة بنسبة ٣:٧.

كان النضال لتطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧ اول نضال يقوم به الفلاحون ضد طبقة ملاك الاراضى بعد التحرير. وفي معترك هذا النضال، اخذ كثير من الفلاحين يتوعون من الناحية الطبقية. ادرك الفلاحون تماما ان ملاك الاراضى اوغاد شرسون وماكرون، وايقنوا بان السبيل الوحيد للتخلص من ربقة استغلال الملاك وتبعيتهم هو محاربة ملاك الاراضى بقواهم المتحدة وبان الانتصار سيكون حليفهم حتما فى هذا النضال.

عملنا على اذكاء حماسة الفلاحين الثورية المتصاعدة من خلال النضال لتطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧ باستمرار حتى تنخرط فى النضال من اجل انتزاع اراضى الملاك.

الفلاحون الذين الهب حماستهم الانتصار المحقق فى النضال لتطبيق نظام المحاصصة بنسبة ٣:٧، عقدوا مؤتمرات جماهيرية فى كل انحاء البلاد وطالبوا فيها بالاصلاح الزراعى. وتبنوا فى تلك المؤتمرات رسائل وقرارات وعرائض يطالبون

فيها بانتزاع اراضى الملاك وتوزيعها على من يزرعونها قبل حلول موسم الفلاحة فى الربيع، وارسلوها الى لجنة التنظيم المركزية للحزب واللجنة الشعبية المؤقتة لشمالى كوريا. ولم تقتصر حركة مطالبة الفلاحين بالاصلاح الزراعى على ذلك. ففى اواخر شهر شباط عام ١٩٤٦، قام اكثر من ٣٠٠ ممثل من ممثلى الفلاحين قدموا من كل ارجاء شمالى كوريا، قاموا بزيارة اللجنة الشعبية المؤقتة لشمالى كوريا لنقل ارادة الفلاحين المطالبين بالارض. وبمناسبة ذكرى حركة اول آذار، قام ما يزيد عن مليونى فلاح فى كل انحاء الشطر الشمالى بمظاهرات جماهيرية حاشدة، رافعين شعار: "الارض للفلاح الذى يزرعها!". وهكذا، اصبح الاصلاح الزراعى مهمة ناضجة تماما.

وعندما تهيأت بشكل كاف الشروط المسبقة للاصلاح الزراعى، وغدا الاصلاح الزراعى نفسه مطلبا ناضجا، اعلنا قانون الاصلاح الزراعى.

وقد حدد حزبنا جعل الفلاحين اصحابا للارض بمثابة مبدأ رئيسى للاصلاح الزراعى، وذلك تحت شعار: "الارض للفلاح الذى يزرعها!".

ان الارض وسائر وسائل الانتاج الزراعى انما انوجدت اصلا من دم الفلاحين وعرقهم. فمن المنطقى ان يكون الفلاحون الذين يزرعون الارض اصحابا لها. لا يمكن حل مسألة الارض حلا صحيحا ولا تحرير الفلاحين الكادحين من الاستغلال والاضطهاد الاقطاعيين، الا عندما يطبق الاصلاح الزراعى على اساس المبدأ القاضى بجعل الارض ملكا للفلاحين الذين يزرعونها.

وقد طرح حزبنا منهجه الخاص بتنفيذ الاصلاح الزراعى على اساس مبدأ المصادرة دون تعويض والتوزيع مجانا وعدم انتقال الارض المصادرة الى ملكية الدولة بل تحويلها الى الملكية الفردية للفلاحين، مستهدفا بذلك جعل الفلاحين الذين يزرعون الارض اصحابا حقيقيين لها.

اثناء اعدادنا العدة للاصلاح الزراعى، دعا بعض الناس الى ضرورة مصادرة الارض مقابل تعويض وتوزيعها لقاء ثمن، بينما اصر البعض الآخر على وجوب انتقال الارض المصادرة كلها الى ملكية الدولة. ولكن كلا الرأيين كانا وليدى النزعة الذاتية لمن يجهلون واقع بلادنا.

فلو تمت مصادرة الارض مقابل تعويض وتوزيعها لقاء ثمن، فسوف يتحول ملاك الاراضي الى فلاحين اغنياء او رأسماليين بحصولهم على التعويضات مما يمكنهم من مواصلة استغلالهم للفلاحين والعمال، وسوف تغل ايدى الفلاحين من جراء دفع ثمن الارض، وهذا ما سيجعلهم مرة اخرى موضعا لاستغلال الفلاحين الاغنياء والمرابين. وستكون النتيجة، اذن، اصلاحا زراعيا غير ذى نفع، وسيقتصر الامر على استبدال علاقات الاستغلال الاقطاعية بعلاقات استغلال رأسمالية. لهذا، قمنا باجراء الاصلاح الزراعى على وجه التمام، وفقا لمبدأ المصادرة دون تعويض والتوزيع مجانا.

وثمة امر كان على جانب بالغ من الاهمية فى الاصلاح الزراعى، الا وهو البت فى مسألة ما اذا كان يجب نقل الاراضى المصادرة من الملاك الى ملكية الدولة او تحويلها الى الملكية الفردية للفلاحين. وكانت تجربة البلدان الاخرى التى سبقتنا فى القيام بالثورة هى مصادرة الاراضى من الملاك وتحويلها جميعا الى ملكية الدولة.

ولكن لم يكن فى مقدورنا ان نفعل الشىء نفسه. فلما كان نظام ملكية الارض الاقطاعية قد ساد زمنا طويلا فى بلادنا، فان الفلاحين كان يتلظون رغبة فى حيازة الارض وكانوا يتعرضون لاستغلال الملاك الوحشى ويعيشون حياة قاسية بسبب افتقارهم الى الارض. لذلك، كانت تراود الفلاحين طوال حياتهم امنية لاعجة الا وهى ان يزرعوا ارضهم هم بملء رغبتهم.

فلو قمنا بتأميم الاراضى المصادرة، ضاربين عرض الحائط بتلك الرغبة العارمة التى تتلظى بها صدور الفلاحين، ما كنا لنستطيع ان نؤجج حماسة الفلاحين الثورية ولا ان نضمن النجاح فى تنفيذ الاصلاح الزراعى. لهذا السبب، لم يجعل حزبنا الارض المصادرة من الملاك فى ملكية الدولة، بل حولها الى الملكية الفردية للفلاحين. وهذا ما اثار فرحة الفلاحين بدرجة كبيرة وكان له اكبر المآثر على اذكاء حماستهم الثورية ومبادرتهم النشيطة.

كانت اخطر المسائل فى الاصلاح الزراعى هى الاصابة فى تحديد من ينبغى ان تصادر ارضه والهدف الرئيسى الذى ينبغى استهدافه فى النضال. ان ارتكاب اى خطأ فى هذا الصدد، كان من شأنه ان يدفع بنا نحو الاخفاق الذريع فى تصفية علاقات

الاستغلال الاقطاعية تماما او حتى يضاعف من عدد القوى المناوئة فتزرع العراقيل فى وجه تنفيذ الاصلاح الزراعى.

والمعيار الذى اعتمده حزبنا فى تحديد من ينبغى ان تصادر ارضه كان: هل المرء يزرع ارضه بنفسه او يؤجرها للآخرين. صادر حزبنا جميع الاراضى التى لم يكن اصحابها يزرعونها بانفسهم بل يؤجرونها للآخرين، بصرف النظر عما اذا كانت مساحتها كبيرة ام صغيرة. واستطعنا، بهذه الطريقة، ان نقضى تماما على علاقات الاستغلال الاقطاعية ونظام المحاصصة فى الريف ونحقق الاصلاح الزراعى على اكمل صورة.

كان الامبرياليون اليابانيون والعناصر الموالية لليابان والخونة بحق الامة وملاك الاراضى فى بلادنا هم الذين يملكون مساحات شاسعة من الاراضى ويستغلون الفلاحين بوحشية فى الماضى. ما ان تحررت البلاد، حتى طرد الامبرياليون اليابانيون وهرب خدامهم، العناصر الموالية لليابان والخونة بحق الامة، الى جنوبى كوريا او قام الشعب بتصفيتهم. فكان ملاك الاراضي هم وحدهم من تبقى من الذين كانوا يملكون الاراضي الشاسعة ويمتصون دماء الفلاحين وعرقهم. وعليه، كان ملاك الاراضي الهدف الرئيسى المستهدف فى النضال وينبغى القضاء عليهم فى الاصلاح الزراعى.

من هنا، فقد واجهتنا مسألة بالغة الاهمية من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية، الا وهى كيفية تحديد ملاك الاراضى الذين ينبغى تصفيتهم.

كانت علاقات ملكية الارض فى ريف بلادنا آنذاك فى منتهى التعقيد. كان ثمة فلاحون يؤجرون للغير رقعا صغيرة من الاراضى التى يملكونها ويقومون هم انفسهم بزراعة اراضى الآخرين بالمحاصصة، وكان ثمة اناس يزرعون ارضهم بانفسهم ويؤجرون بعض الاراضى لفلاحين آخرين بالمحاصصة، كما كان من بين الذين يملكون اراضى كبيرة نسبيا تزيد مساحتها عن ٥ هكتارات ملاك متبطلون لا يزرعون شيئا بانفسهم بل يؤجرونها كلها للغير بالمحاصصة. وكان هناك فلاحون اغنياء يؤجرون بعضا من اراضيهم للغير بالمحاصصة ويزرعون معظم اراضيهم بانفسهم وبواسطة الفلاحين الاجراء؛ وكان ثمة فلاحون متوسطون موسرون ممن يزرعون

اراضيهم بانفسهم فقط حتى لو زادت مساحتها عن ٥ هكتارات. وفى مثل هذه الظروف، لم يكن بمقدورنا ان نعرف الملاك تعريفا عاما بانهم اولئك الذين يؤجرون اراضيهم بالمحاصصة والذين يملكون مساحات كبيرة من الاراضى. لو كنا حددنا بشكل عام من يؤجرون اراضيهم للغير بالمحاصصة حتى ولو فى اضيق نطاق والناس الذين يملكون اراضى كثيرة على انهم الملاك والهدف المستهدف فى النضال، دون ان نأخذ بعين الاعتبار علاقات ملكية الارض بصورة تفصيلية، لجعلنا الاهداف التى ينبغي كسبها او عزلها فى الاصلاح الزراعى هدفا رئيسيا مستهدفا فى النضال، ولخلقنا بذلك وضعا اشد صعوبة وتعقيدا بالنسبة لنا فى الصراع الطبقى.

بغية ايجاد الحل الصائب لهذه المسألة، ذهبنا الى الريف مباشرة قبل الاصلاح الزراعى ووقفنا على واقع الامور هناك بصورة ملموسة من خلال معايشة الفلاحين طول شهر ونيف. كان الفلاحون الذين ذاقوا مباشرة طعم الاستغلال والاضطهاد هم ادرى الناس بمن ينبغى القضاء عليه ومن ينبغي عزله ومن ينبغي التحالف معه فى الاصلاح الزراعى.

قمنا بالتحقيق والتحليل لعلاقات ملكية الارض والعلاقات الاستغلالية فى الريف من كل النواحى، وعلى هذا الاساس، حددنا الملاك بانهم الناس المتبطلون الذين يؤجرون اراضيهم للغير بالمحاصصة ويملكون اكثر من ٥ هكتارات، وصادرنا ممتلكاتهم كلها، بما فيها الاراضى وثيران الجر والادوات الزراعية والبيوت السكنية ومنشآت الرى.

بالنسبة الى الذين يزرعون قسما من اراضيهم بأيديهم ويؤجرون بعضها الآخر للغير بالمحاصصة، حتى ولو كانت مساحتها تزيد عن ٥ هكتارات، فقد صادرنا الاراضى التى يؤجرونها للغير فقط، اما الذين يملكون اكثر من ٥ هكتارات من الارض ويزرعونها كلها بانفسهم، فلم نصادر شيئا من اراضيهم.

على سبيل المثال، المرء الذى يملك ٨ هكتارات من الارض فيزرع ٤ هكتارات منها بيديه ويؤجر الـ٤ هكتارات الاخرى للغير بالمحاصصة، صادرنا من اراضيه فقط تلك الـ٤ هكتارات التى يؤجرها للغير وتركنا له الـ٤ هكتارات الاخرى حتى يزرعها

مثلما كان يفعل فى السابق. ولكن المرء الذى يملك ٧ هكتارات من الارض ولا يزرع شيئا منها بنفسه ويؤجر ٤ هكتارات للغير ويستغل الـ٣ هكتارات الاخرى بواسطة فلاحين اجراء، فقد صادرنا منه الـ٧ هكتارات كلها.

ابان تنفيذ الاصلاح الزراعى فى بلادنا، كان عدد الملاك المتبطلين الذين يؤجرون اكثر من ٥ هكتارات من الارض للآخرين لا يزيد عن ٤٤ ألف اسرة، فى حين ان عدد الفلاحين الذين يملكون رقعة صغيرة من الارص او لا يملكون شيئا منها كان يتجاوز ٧٢٠ ألف اسرة. اذن، كان منهج حزبنا القاضى بتحديد الملاك على انهم الذين يؤجرون اكثر من ٥ هكتارات من الارض والقضاء عليهم، منهجا شعبيا الى اقصى درجة يرمى الى تحرير الفلاحين الذين يتجاوز عددهم ٧٢٠ ألف اسرة من الاستغلال والتبعية الاقطاعيين عن طريق تصفية الـ ٤٤ ألف اسرة من ملاك الاراضى، ومنهجا ثوريا للغاية مكننا من ضمان التفوق الحاسم للقوى الثورية على القوى المضادة للثورة ومن تركيز الهجوم على محاربة تلك الحفنة من قوى ملاك الاراضى.

وفى سبيل تشتيت القوى المناوئة وتوهينها وتنفيذ الاصلاح الزراعى بدون معاثر، اتخذ حزبنا مختلف التدابير التكتيكية وانتهج سياسة طبقية صائبة.

فيما يتعلق بالملاك الذين يسكنون المدينة عملنا، ابان النضال لتصفية الملاك، على مصادرة اراضيهم فقط ولم نمس ممتلكاتهم الاخرى. خلال تنفيذ الاصلاح الزراعى، كان ما يقرب من ٢٠ بالمائة من اصل الـ٤٤ ألف اسرة من ملاك الاراضى ملاكا يقيمون فى المدن ويؤجرون اراضيهم فى الريف بالمحاصصة. لم يكن لهؤلاء اى موطئ قدم او نفوذ كبير فى الارياف، لانهم كانوا يزاولون التجارة او ادارة المنشآت الصناعية فى المدن بصورة رئيسية ويستوفون بدل المزارعة للارض المؤجرة. فأخذنا هذا الواقع بعين الاعتبار، وصادرنا من ملاك الاراضى المقيمين فى المدن اراضيهم فقط. وبفضل منهج حزبنا هذا، لم يشأ هؤلاء الملاك ابداء مقاومة شديدة، كما فعل الملاك المقيمون فى الارياف، معتبرين انفسهم محظوظين ان اقتصر الامر على مصادرة تلك الهكتارات القليلة من اراضيهم التى يملكوا فى الريف ولم تنتزع منهم ممتلكاتهم فى المدينة من مخازن ومصانع، الخ.

ووفر حزبنا سبل العيش امام الملاك الريفيين الذين تمت تصفيتهم. فقد حرصنا، فى شأن الملاك الذين قدموا لنا اراضيهم صاغرين دونما مقاومة، على اعادة توطينهم في اماكن اخرى حيث يتمكنون من العيش عن طريق الزراعة بايديهم. وكان لاعادة توطين الملاك فى اماكن اخرى فائدة جمة، ليس على صعيد تشتيت قوى الملاك وتوهينها فحسب، بل ولمنع بعض الفلاحين غير الواعين من العطف على الملاك والحؤول دون الملاك وممارسة تأثير سىء على هؤلاء الفلاحين. الحقيقة اننا قيدنا الملاك تقييدا صارما حتى لا يقوموا باعمال سيئة بعد اعادة توطينهم فى اماكن اخرى.

وبغية الحؤول دون الملاك والرجعيين وقيامهم باعمال تخريبية ابان تنفيذ الاصلاح الزراعى، اصدرنا "قانون الاجراءات المؤقتة المتعلقة بتنفيذ الاصلاح الزراعى" مع قانون الاصلاح الزراعى.

عند صدور قانون الاصلاح الزراعى، كان من الممكن ان يقوم الملاك المنوى تصفيتهم والعناصر الرجعية والتجار غير الشرعيين الجشعون المتواطئون معهم بشتى المراوغات بقصد تفشيل الاصلاح الزراعى. ولاحباط هذه المراوغات سلفا، حرصنا على اعتبار الملاك الذين يبيعون ثيران الجر والخيل والادوات الزراعية والمنازل والمستودعات وغيرها او يتلفونها بعد اعلان قانون الاصلاح الزراعى بمثابة اعداء للشعب وتضييق الخناق عليهم، وعلى انزال عقوبات قانونية بالتجار غير الشرعيين الذين يشترونها من الملاك. وعنينا بان تقوم اجهزة السلطة المحلية واللجان الريفية بجرد كل ممتلكات الملاك، بما فيها ثيران الجر والخيل والادوات الزراعية والمنازل والبذور ومنشآت الرى وغيرها، وبتسلم وثيقة من الملاك تقر لها الاحتفاظ بهذه الممتلكات وتحملهم مسؤولية الحفاظ عليها بصورة مؤقتة، وباتخاذ مثل هذه التدابير الصارمة، استطعنا ان نحمى الكثير من الممتلكات، التى هى من دم الفلاحين وعرقهم، من الاعمال التخريبية التى لجأ اليها الملاك والعناصر الرجعية وان ننفذ الاصلاح الزراعى بنجاح.

لم نحدد الفلاحين الاغنياء هدفا مستهدفا فى النضال ابان فترة الاصلاح الزراعى. صحيح انهم طبقة مستغلة، شأنهم شأن طبقة الملاك، من ناحية استغلالهم للفلاحين

الاجراء والفلاحين الفقراء، ولكنهم لم يكونوا الهدف المستهدف فى النضال فى مرحلة الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية والاقطاع. كان عدد غير قليل من الفلاحين الاغنياء فى بلادنا يؤجرون بعض اراضيهم للغير بالمحاصصة، فى حين كانوا يستخدمون فلاحين اجراء فى الاعمال الزراعية. ونظرا لمصادرة كل الاراضى المؤجرة للغير من بين اراضى الفلاحين الاغنياء اثناء الاصلاح الزراعى، كان عليهم هم ايضا ان يتلقوا من جراء ذلك ضربة معينة، وكان هذا سببا من شأنه ان يدفعهم الى معارضة الاصلاح الزراعى. ولكن حزبنا سمح للفلاحين الاغنياء بان يحتفظوا بكل ما كان لهم من اراض يزرعونها بأنفسهم ولا يؤجرونها للغير، لكى لا يعارضوا الاصلاح الزراعى على شكل مواجهة مباشرة. وانتهج حيالهم سياسة تقضى بعزلهم للحؤول دونهم والانحياز الى جانب ملاك الاراضي.

اما الفلاحون المتوسطون فلم يكن لديهم ما يحملهم على معارضة الاصلاح الزراعى، لان الاصلاح الزراعى لم يكن من شأنه ان يصيب مصالحهم بأى ضير. على العكس، لقد ايدنا الفلاحون المتوسطون فى انتزاع الاراضى من الملاك وتوزيعها على الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء وفى القضاء على النظام الاستغلالى الاقطاعى، نظرا لانهم كانوا هم انفسهم عرضة للاضطهاد والتهديد بالافلاس من جانب ملاك الاراضى. ولذا، كان الفلاحون المتوسطون حلفاء لنا يتعين السير معهم يدا بيد فى الاصلاح الزراعى.

سار حزبنا على السياسة الطبقية المتمثلة فى الاعتماد بقوة على الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء، الذين لهم مصلحة حيوية فى الاصلاح الزراعى، والتحالف مع الفلاحين المتوسطين وعزل الفلاحين الاغنياء، واستطاع بذلك ان ينجح فى النضال لتصفية ملاك الاراضى.

المسألة الهامة التالية فى الاصلاح الزراعى كانت الاصابة فى توزيع الاراضي المصادرة.

لقد قررنا وجوب توزيع الاراضي المصادرة من الملاك على الفلاحين الاجراء والفلاحين الذين لا يملكون شيئا من الارض او الذين يملكون رقعة صغيرة منها،

ووزعنا بالفعل اجود الاراضي من بين الاراضي التى كان يزرعها سابقا الفلاحون الاجراء والفلاحون المستأجرون، عليهم هم بالذات الذين طالما تعرضوا فى الماضي لشتى صنوف الاذلال والاهانة والفقر لانهم لم يكونوا يملكون ارضا خاصة بهم.

وحرصنا على توزيع الاراضى بالتكافؤ، تبعا لعدد افراد العائلة وعدد الايدى العاملة فيها. وبغية توزيع الاراضي بشكل متناسب، عنينا بان تعطى للفلاح الذى يستحق الارض نقاط بحسب عدد افراد عائلته وعدد الايدى العاملة فيها، وان يجرى تحديد مساحة الارض الواجب توزيعها عليه بحسب تلك النقاط. وحددنا نقاط الارض على الشكل التالى: الرجل ما بين ١٨ و٦٠ سنة من عمره نقطة واحدة؛ المرأة ما بين ١٨ و٥٠ سنة نقطة واحدة؛ الشاب ما بين ١٥ و١٧ سنة ٧ر٠ نقطة؛ الناشئ ما بين ١٠ و١٤ سنة ٤ر٠ نقطة؛ الطفل دون ١٠ سنوات ١ر٠ نقطة؛ الرجل فوق ٦٠ سنة والمرأة فوق ٥٠ سنة ٣ر٠ نقطة. وعلى هذا الاساس، قمنا بحساب النقاط تبعا لعدد افراد كل عائلة فلاحية وعدد الايدى العاملة فيها، وبعد ذلك وزعنا الارض عليهم.

كما اخذنا بعين الاعتبار جودة الارض لدى توزيعها. اردنا بذلك ان نحول دون وقوع ظاهرة توزيع الارض بشكل غير متناسب. ان توزيع الارض بالتكافؤ حسب عدد افراد العائلة وعدد الايدى العاملة فيها كان له اهمية بالغة فى رفع مستوى معيشة الفلاحين بصورة متساوية.

وبينما نقل حزبنا حق ملكية الارض الموزعة الى الفلاحين، حظر عليهم بيع الارض الموزعة عليهم او رهنها او تأجيرها بالمحاصصة، واذا لم يزرعوها بأنفسهم كان عليهم ان يعيدوها للدولة. ومنع بذلك اعادة تركز الارض فى يد الافراد او استخدامها كوسيلة للاستغلال.

وحرص حزبنا على ان يأخذ الفلاحون بانفسهم زمام المبادرة فى النضال الهادف الى تنفيذ الاصلاح الزراعى.

كان الفلاحون الاجراء والفلاحون الفقراء فى الريف اكثر الناس مصلحة فى حل مسألة الارض كما كانوا ادرى من غيرهم بواقع الريف، بما فى ذلك علاقات ملكية الارض. وعليه، ليس الا عندما يتولى هؤلاء الفلاحون زمام المبادرة، يمكن النجاح فى

محاربة ملاك الاراضى ومعالجة جميع المسائل المطروحة فى الاصلاح الزراعى على الوجه الصحيح.

ولكى يضطلع الفلاحون انفسهم بدور المبادر فى الاصلاح الزراعى، شكلنا لجانا ريفية من الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء، وجعلنا هذه اللجان هى المنفذ المباشر للاصلاح الزراعى.

ما ان صدر قانون الاصلاح الزراعى حتى انعقدت مؤتمرات للفلاحين فى الريف وشكلت فيها اللجان الريفية. وقد بلغ عددها اكثر من ١١٥٠٠ لجنة. ان اللجان الريفية، بصفتها الجهاز التنفيذى الذى يأخذ على عاتقه مباشرة مسؤولية الاصلاح الزراعى، كانت تضطلع بمعالجة جميع المسائل المطروحة فى تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى، بما فى ذلك مسألة تحديد من ينبغى ان تصادر ارضه وتعريف من ينبغى ان تتم تصفيته وشؤون توزيع الاراضى المصادرة على الفلاحين. ونتيجة لذلك، تم تنفيذ الاصلاح الزراعى على اتم وجه بما يتلاءم ومصالح جماهير الفلاحين ونما عدد كبير من الصميميين الريفيين فى تلك الفترة.

قدم حزبنا مساندة نشيطة الى الفلاحين فى نضالهم عن طريق تعبئة الطبقة العاملة وسائر ابناء الشعب، وذلك بغية ضمان النجاح فى تنفيذ الاصلاح الزراعى. وبنوع خاص، انشأ وحدات مؤازرة للاصلاح الزراعى من العمال وارسلها الى الارياف لكى تنشط فى مساعدة الفلاحين فى نضالهم. فى ذلك الوقت، اختير عدد كبير من العمال الممتازين فى الكثير من المصانع ومناجم المعادن ومناجم الفحم والسكك الحديدية فى طول البلاد وعرضها، بما فيها مصنع هونغنام للاسمدة ومنجم سادونغ للفحم فى بيونغ يانغ، وارسلوا الى الارياف. وقد قاموا بعمل نشيط على صعيد نشر اهمية الاصلاح الزراعى وطرق تنفيذه بين الفلاحين، فساعدوا بذلك مساعدة فعالة اللجان الريفية فى عملها. وقد قام العمال، بالاخص، بدور نشيط فى كشف واحباط الدسائس التآمرية التى كان يلجأ اليها ملاك الاراضى والعناصر الرجعية المعارضون للاصلاح الزراعى، وضافروا قواهم فى هذا النضال مع اجهزة الامن وفرق الدفاع الذاتي المنظمة فى الارياف. كانت المساندة من جانب الطبقة العاملة مصدر تشجيع

والهام كبير للفلاحين المنخرطين فى النضال ضد ملاك الاراضى، كما اسهمت فى توطيد التحالف الطبقى بين الطبقة العاملة والفلاحين بصورة اكثر.

كما ان حزبنا بذل جهودا ايجابية لتقوية الجبهة المتحدة مع كافة الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية اثناء تنفيذ الاصلاح الزراعى، ولتنظيم وتعبئة هذه الاحزاب والمنظمات فى النضال من اجل انتصار الاصلاح الزراعى. وكانت النتيجة ان انطلقت الجماهير الغفيرة على اختلاف طبقاتها وفئاتها المنتسبة الى مختلف الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية، انطلقت تؤيد الاصلاح الزراعى وقدمت مساعدة ايجابية فى تنفيذه. وكان ذلك عاملا من العوامل الرئيسية التى مكنت بلادنا من تنفيذ الاصلاح الزراعى بنجاح فى مدة وجيزة من الزمن لا تتعدى الشهر الواحد.

بعد انجاز الاصلاح الزراعى، بادر حزبنا حالا الى العمل لتوطيد هذا النجاح. اذا اقتصر الامر على مصادرة اراضي الملاك وتوزيعها على الفلاحين، ولم يتبعهما اتخاذ العمل التنظيمى اللازم، فلن يمكن عندئذ لا توطيد النجاح المحرز فى الاصلاح الزراعى ولا تطويره.

وبغية توطيد الانتصار فى تنفيذ الاصلاح الزراعى، اتخذنا خطوات ايجابية لتمتين مواقع الحزب الريفية. بعد تطبيق الاصلاح الزراعى، قام بعض ملاك الاراضى المطاح بهم والعناصر الرجعية بنشر شتى صنوف الشائعات الكاذبة ولجأوا بعناد الى المراوغات التخريبية والهدامة، ابتغاء تحطيم النجاح المحرز فى الاصلاح الزراعى. وفى هذه الظروف، ما لم نمتن المواقع الريفية طبقيا، لم يكن بالمستطاع ان نحطم شر تحطيم المراوغات التخريبية والتآمرية من جانب ملاك الاراضي والعناصر الرجعية ولا ان نوطد انتصار الاصلاح الزراعى.

قام حزبنا بعمل واسع النطاق لقبول اعضاء اللجان الريفية وغيرهم من الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء، ممن تمرسوا وتفولذوا ابان الاصلاح الزراعى، فى صفوف الحزب ووسع بهم خلايا الحزب الريفية. كما انه ادمج اللجان الريفية فى الجمعيات الفلاحية ورص صفوف كوادر الجمعيات الفلاحية بثبات، منتقيا اياهم من العناصر الصميمية الريفية. كما شدد من عمل التربية الفكرية من اجل اعلاء الوعى الطبقى لدى

الفلاحين. وفى غضون ذلك، قام بتوطيد اجهزة الامن وفرق الدفاع الذاتي واعلاء دورها بصورة اكثر. وبفضل هذه الاجراءات التى اتخذها حزبنا، ازدادت مواقع الحزب الريفية طدة على طدة. وكان ذلك ضمانا هاما لاحباط المراوغات التخريبية من جانب شتى العناصر المناوئة فى الريف وتوطيد انتصار الاصلاح الزراعى.

وبغية توطيد انتصار الاصلاح الزراعى، ضاعفت الدولة من مؤازرتها للفلاحين لكى يجيدوا الزراعة فى اول سنة بعد توزيع الاراضي عليهم. كان ذلك نضالا هاما لاظهار نجاح الاصلاح الزراعى بالملموس. فلو ترك الفلاحون الاراضي الموزعة عليهم بدون زرع او جنوا محصولا هزيلا فيها بعد الاصلاح الزراعى، لاستحال تحسين معيشتهم ولما كان للاصلاح الزراعى اية فائدة. فاطلقنا شعار "لا تدعوا شبرا من الارض سباتا!"، وقمنا باستنهاض الفلاحين الى النضال من اجل اجادة الزراعة فى السنة الاولى بعد الاصلاح الزراعى.

ومع ان الفلاحين قد تلقوا الارض آنذاك بفضل الاصلاح الزراعى، الا انهم كانوا فى وضع بالغ الصعوبة لجهة القيام بالزراعة فى السنة الاولى بقواهم الذاتية، وذلك نظرا لافتقارهم الى ثيران الجر والادوات الزراعية والبذور، الخ. افاد ملاك الاراضى الذين تمت تصفيتهم والعناصر الرجعية من هذه الفرصة لكى يحاولوا بدهاء وخبث حمل الفلاحين على التردد عن طريق نشر شتى صنوف الشائعات الكاذبة من قبيل: لا تفرحوا كثيرا بتلقى الارض، او الزراعة مستحيلة بدون ملاك الاراضي.

انشأت الدولة مصارف فلاحية وقدمت قروضا زراعية طويلة الاجل للفلاحين الذين تلقوا الارض لكى يشتروا بها ثيران الجر والادوات الزراعية والبذور، الخ. وبغية حل مسألة ثيران الجر، بنوع خاص، اشترت الدولة باموالها عشرات آلاف رأس من ثيران الجر فى المناطق الجبلية ووزعتها على الفلاحين فى المناطق السهلية، بالرغم من صعوبة حالة البلاد الاقتصادية آنذاك. ومن اجل حل مشكلة البذور، وزعت الدولة على الفلاحين البذور التى انتزعتها من ملاك الاراضى ابان الاصلاح الزراعى، كما قامت بعمل ايضاحى بين الفلاحين المتوسطين لحثهم على ان يتقاسموا بذورهم مع الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء. وقدمت الدولة الاسمدة الكيميائية

للفلاحين الذين تلقوا ارضا، وسمحت لهم بان يدفعوا ثمنها حبوبا فى فصل الخريف.

وفى الوقت ذاته، شكل عدد كبير من العمال والموظفين والطلاب فرق المساعدة فى البذار وفرق المساعدة فى غرس اشتال الارز وذهبوا الى الريف ليشدوا ازر الايدى العاملة الفلاحية.

وبفضل هذه المؤازرة الايجابية من جانب الدولة، تم انجاح كافة الاعمال الزراعية، بما فيها البذار، دون تأخير فى السنة الاولى بعد الاصلاح الزراعى.

ومن اجل توطيد نجاح الاصلاح الزراعى، الغى حزبنا نظام التسليمات الالزامية وضريبة الارض وضريبة الارباح وغيرها من الضرائب والرسوم المختلفة التى كانت تفرض على الفلاحين فى الماضى، وطبق نظام الضريبة الزراعية العينية.

سر الفلاحون لدى تلقى الارض مجانا بعد ان مضت فترة طويلة من الزمن كان فيها الامبرياليون اليابانيون وملاك الاراضى ينهبون منهم الجزء الاكبر من محاصيلهم باسم التسليمات الالزامية وبدل المزارعة الباهظ. ومع هذا، فقد كانوا فى قرارة نفوسهم تساورهم الشكوك فيما اذا كانت الدولة ستنتزع منهم الحبوب عند الحصاد، كما كانت الحال على عهد الحكم الامبريالى اليابانى. وفيما الفلاحون يتحرقون نافدى الصبر لمعرفة اية سياسة ستنتهجها الدولة عند الحصاد، صدر القانون فى شأن تطبيق نظام الضريبة الزراعية العينية.

بمقتضى نظام الضريبة الزراعية العينية، كان على الفلاحين ان يسلموا الدولة ٢٥ بالمائة فقط من محصولهم وتركت لهم حرية التصرف بال ٧٥ بالمئة الباقية. ما ان صدر القانون الخاص بتطبيق نظام الضريبة الزراعية العينية حتى طار الفلاحون فرحا وبما لا يقل عن فرحتهم بالاصلاح الزراعى ورحبوا به ترحيبا حارا.

وبفضل تطبيق نظام الضريبة الزراعية العينية على اثر تنفيذ الاصلاح الزراعى، توطد انتصار الاصلاح الزراعى اكثر فاكثر.

ومع تحقق الاصلاح الزراعى بنجاح وتوطد منجزاته، حلت حلا فذا مسألة الارض فى مرحلة الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية والاقطاع فى بلادنا. وكان ذلك تحولا ثوريا ذا اهمية تاريخية كبرى فى تطوير ثورة بلادنا وبناء المجتمع الجديد.

وبفضل تحقيق الاصلاح الزراعى، تخلص الفلاحون الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من سكان بلادنا، من وطأة الاستغلال والتبعية الاقطاعيين، وتهيأت الظروف المؤاتية لتحسين معيشتهم المادية والثقافية وزادت الحماسة الثورية لجماهير الفلاحين ومبادرتها الابداعية فى بناء المجتمع الجديد بدرجة قصوى.

ومن جراء الاصلاح الزراعى ايضا، تحررت القوى المنتجة الزراعية من القيود الاقطاعية، وبذلك ارسيت الاسس القمينة بتطوير الانتاج الزراعى بسرعة. واتاح الاصلاح الزراعى تنمية الاقتصاد الريفى، مما مكن من توفير المواد الخام اللازمة للصناعة والغذاء للسكان على نحو كاف، وهذا ما آل الى احداث نهوض ونمو هائلين فى الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني برمته.

وبفضل الاصلاح الزراعى، قضى على علاقات الانتاج الاقطاعية التى كانت تعيق تقدم المجتمع وعلى طبقة الملاك، اكثر القوى رجعية، وبذلك تغيرت معالم الريف فى بلادنا تغيرا جذريا وتهيأت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المؤاتية لتطور البلاد على النهج الديمقراطى.

٢- حول نشر التعاون الزراعى

فى سبيل ازدهار الامة وبناء المجتمع الجديد حيث يحيا الشعب كله حياة سعيدة، لا بد من تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى.

ان الاصلاح الزراعى مجرد خطوة اولى على طريق حل المسألتين الفلاحية والزراعية. صحيح ان الاصلاح الزراعى يقضى على نظام المحاصصة الاقطاعى ويحرر الفلاحين من الاستغلال الاقطاعى، لكن مصادر الاستغلال والفقر فى الريف لا تزول تماما بتطبيق هذا الاصلاح. فالفلاحون الاغنياء يبقون فى الريف، والاقتصاد الفلاحى الفردى يظل سائدا فى الريف حتى بعد الاصلاح الزراعى. وفى تلك الظروف التى تتسم ببقاء الاقتصاد الفلاحى الفردى وبوجود اناس يملكون مساحات كبيرة من

الاراضـى وانـاس لا يملكون الا القليل منـها، وانـاس فى حوزتهم ثيران الجر والادوات الـزراعية وانـاس يفتقرون الى هذه الاشياء، من المستحيل القضاء على ظواهر استغلال بعض الفلاحين الاغنـياء للفلاحين الفقراء بـشتى الاسـاليب، ولا الحـيلولة دون حـدوث عملـية الـتفاوت الطبقـى فـى الـريف. لـذا، فـان تعـوين الاقتـصاد الفلاحـى الفـردى امـر ضرورى للقضاء قضاء مبرما على ظواهر الاستغلال فى الريف.

كمـا ان تعوين الاقتصاد الفلاحـى الفردى ضرورة ماسـة من اجل مكننة الزراعة وتحديـثها وتطويـر القـوى المنـتجة الـزراعية بـسرعة ايضا. فلـو ابقـى علـى الاقتـصاد الفلاحـى الفـردى المتبعثـر باحجـام صـغيرة علـى مـا هـو علـيه، يـتعذر سـواء أ تنمـية الـزراعة بـشكل مخطـط او ادخـال الطـرق الزراعية المتقدمة على نطاق واسع او تحقيق مكننة الزراعة.

كذلك، فـان تعوين الاقتصاد الريفى هو وحده ما يتيح امكانية زيادة تمتين التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين على اسس جديدة وتوطيد القاعدة السياسية للثورة.

لذلك، يـتوجب على حزب الطبقة العاملة ودولة الطبقة العاملة ان يقوما، فى سياق بـناء المجتمع الجديد، بالـثورة الـزراعية، ومـن ثـم يحـولا الاقتـصاد الريفـى علـى الـنهج الاشتراكى تدريجيا، على اساس توطيد نجاحات تلك الثورة.

واختيار الاوان المناسب مسألة بالغة الاهمية فى تعوين الاقتصاد الريفى.

فكمـا هـى الحـال فـى كـل الحـركات الـثورية، اذا مـا اخطـأ المـرء فـى اخـتيار اوان حـركة نـشر الـتعاون الزراعـى ايضـا، كـأن يـبدأ بهـا ابكر مما ينبغى او متأخرا عنه، فلا مفر من ان يواجه التواءات ومصاعب.

لا ريـب فـى ان تعـوين الاقتـصاد الفلاحـى الفـردى مهمـة بالغـة الاهمـية فـى الـثورة الاشتراكية، ولكنه لا يطرح نفسه كمهمة ملحة منذ اول يوم من مرحلة الثورة الاشتراكية.

وفـي بلادنـا، تحققت الـثورة الديمقـراطية فـى ظـرف عـام او عامـين بعـد التحريـر ومـن ثـم بـدأت شيئا فشيئا مـرحلة الانـتقال الـى الاشـتراكية. بـيد ان مهمـة نـشر الـتعاون الزراعـى لـم تبـرز كمطلـب ناضـج فـى الفتـرة الاولـى مـن مـرحلة الانـتقال. لقد انطلـق الفلاحـون، الـذين صـاروا اصـحاب الارض بفـضل الاصـلاح الزراعـى بعـد التحريـر،

يـؤيدون بنـشاط سياســات حـزبنا وحكـومة جمهوريتـنا، وبلغـت حماسـتهم الوطنـية وطموحهم الانتاجى درجة قصوى. وحيث ان زراعة ارضهم الخاصة بهم كانت امنية منشودة راودت الفلاحين طوال عمرهم، فقد اظهروا تعلقا شديدا بأرضهم. اذا نحن تجاوزنا هذه الحقيقة وعرضنا منهج تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى، فلن نحظى بأى تأييد ايجابي من الفلاحين، بل بالعكس سيؤدى ذلك الى فتور حماسة جماهير الفلاحين للانتاج التى تصاعدت من خلال الاصلاح الزراعى والى اعاقة نمو الانتاج الزراعى. لذلك، لم نطرح مسألة نشر التعاون الزراعى فى الفترة الاولى من مرحلة الانتقال.

فى الفترة الاولى من مرحلة الانتقال، قمنا ببعض الخطوات التحضيرية من اجل تحويل الاقتصاد الريفى على النهج الاشتراكى مستقبلا، فى حين ركزنا جهودنا الرئيسية على توطيد انتصار الاصلاح الزراعى واظهار حيويته.

لقد بوشر بالخطوات التحضيرية من اجل تحويل الاقتصاد الريفى على النهج الاشتراكي فى بلادنا، ولو على نطاق جزئى، منذ فترة الاصلاحات الديمقراطية.

فابان تنفيذ الاصلاح الزراعى، انتهجنا سياسة من شأنها تقييد نمو اقتصاد الفلاحين الاغنياء، مستهدفين بذلك توفير الظروف المؤاتية لتعوين الاقتصاد الريفى فى المستقبل. وطالما ان الفلاحين الاغنياء هم المستهدفون الرئيسيون فى النضال لتعوين الاقتصاد الريفى، فقد كان من الضرورى تقييد اقتصادهم مسبقا للحيلولة دون نموه بشكل مفرط. ولهذا الغرض، منعنا بيع الارض الموزعة من خلال الاصلاح الزراعى او شراءها او رهنها وارغمنا الفلاحين الاغنياء على تعاطى الزراعة بقواهم الذاتية حتما وعدم استخدام فلاحين اجراء دائمين.

كما اننا انشأنا المصارف الفلاحية لمنع الفلاحين الاغنياء والمرابين من ممارسة الاستغلال عن طريق الربا فى الريف.

كان توفير الاموال الزراعية للفلاحين مسألة ملحة فى ريفنا بعد انجاز الاصلاح الزراعى. فقد كانت غالبية الفلاحين الذين تلقوا ارضا بفضل الاصلاح الزراعى من الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء. فلم تكن فى حوزتهم اموال زراعية. ويومها، كان وضع البلاد الاقتصادي صعبا للغاية، ولم تكن لديها الارصدة لتوفير اموال زراعية

كافية للفلاحين. حاول الفلاحون الاغنياء والمرابون انتهاز هذه الفرصة لاستغلال الفلاحين بالمراباة.

الطريقة المعقولة لحماية الفلاحين ذوى الاحوال المتدهورة من الاستغلال بواسطة الربا وتوفير الاموال الزراعية لهم هى استنباط مصادر الاموال الكامنة فى الريف واستخدامها الى اقصى حد. وكما يقول المثل "الجبل الكبير يتكون اصلا من حجارة صغيرة"، كذلك، كان جمع اموال الفلاحين معا، ولو على نطاق ضيق، يتيح الامكانية لتشكيل رصيد كبير لتوفير الاموال الزراعية. لذلك، انشأنا المصارف الفلاحية فى شهر نيسان عام ١٩٤٦، وضممنا اليها القسم الاعظم من الفلاحين.

المصارف الفلاحية، بما هى هيئات ائتمانية تعاونية، خلقت ارصدتها النقدية بالاموال المكتتبة من قبل الفلاحين والودائع المدخرة من جانب السكان الريفيين والاموال المقترضة من الدولة، ووفرت بها الاموال الزراعية للفلاحين وبعض الاموال المعيشية لهم. حينذاك، كان المرابون يستوفون من الفلاحين فوائد باهظة على قروضهم. لكن المصارف الفلاحية لم تكن تأخذ فائدة على القروض الا بنسبة ٢ر٩ بالمئة. وعلى هذا النحو، حالت المصارف الفلاحية دون المرابين واستغلال الفلاحين، وجعلت الفلاحين يشعرون بتفوق الاقتصاد التعاونى من خلال حياتهم الواقعية.

ولعبت الجمعيات الاستهلاكية ايضا دورا هاما فى اقناع الفلاحين بتفوق الاقتصاد التعاونى.

بعد التحرير مباشرة، كان التجار الفرديون يهيمنون على السوق فى بلادنا وكانوا ينتهزون فرصة نقص البضائع ليجنوا ارباحا فاحشة. دأب هؤلاء التجار الفرديون على استغلال السكان الريفيين عن طريق شراء البضائع بثمن زهيد فى المدن وبيعها بسعر مرتفع فى الريف، وشراء المنتجات الزراعية فى الريف بثمن زهيد وبيعها فى المدن بسعر غال.

لذا، نظمنا الجمعيات الاستهلاكية من الفلاحين للقضاء على نزعة الربح الفاحش فى الريف وتحسين تموين السلع للفلاحين.

كانت الجمعيات الاستهلاكية عبارة عن اقتصاد تعاونى فى حقل التداول، وقد

نظمها الفلاحون عن طريق جمع اموالهم معا فى معين مشترك.

عملت الجمعيات الاستهلاكية على تموين الريف بالبضائع الصناعية اللازمة بالحاح لمعيشة الفلاحين اليومية، مثل الملح والقماش والاحذية والكبريت، فى حينه تماما، وفى الوقت عينه كانت تشترى الكثير من المنتجات الزراعية والمنتجات الجانبية التى ينتجها الفلاحون وتبيعها فى المدن، ومن ثم تقوم بتوزيع الارباح النقدية التى حصلت عليها من خلال نشاطها التجارى هذا على اعضاء الجمعية بشكل متكافئ حسب سهمهم من الاموال المكتتبة.

ومن خلال تموين البضائع وعمل الشراء، اسهمت الجمعيات الاستهلاكية اسهاما كبيرا فى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المدينة والريف والقضاء على ظاهرة الاستغلال الوسيط للتجار غير الشرعيين وفى تثبيت وتحسين احوال الفلاحين المعيشية. لقد ضمنت الجمعيات الاستهلاكية مصالح الفلاحين والتسهيلات المعيشية لهم، فبينت بذلك مدى تفوق الاقتصاد التعاونى لهم.

وكخطوة تحضيرية اخرى لتحويل الاقتصاد الريفى على النهج الاشتراكى، قام حزبنا بانشاء مزارع الدولة للزراعة وتربية المواشي ومحطات تأجير الآلات الزراعية ومحطات تأجير الثيران والخيل فى الريف، ودأب على نشر وتشجيع الاشكال التعاونية فى العمل، مثل التشارك فى الثيران وتبادل العمل التى كان الفلاحون يستخدمونها منذ امد بعيد. وبخاصة ابان فترة حرب التحرير الوطنية، حين كانت الايدى العاملة وحيوانات الجر والادوات الزراعية ناقصة فى الريف، قام حزبنا بتنظيم وادارة جماعات تبادل العمل وجماعات التشارك فى الثيران على نطاق واسع، مما اتاح اذكاء روح التعاون المتبادل بين الفلاحين وتطلعهم الى الاقتصاد التعاونى.

طرح التحويل الاشتراكى للاقتصاد الريفى فى بلادنا نفسه كمطلب ناضج فى فترة ما بعد الحرب.

فمن جراء الحرب التى دامت ثلاث سنوات، ألم باقتصادنا الريفى دمار شنيع. فى فترة ما بعد الحرب، لم يكن ثمة فى ريفنا الا القليل القليل من ثيران الجر والادوات الزراعية اللازمة بالحاح للزراعة، وكان هناك نقص فى الايدى العاملة ايضا. لقد

تعذر على بعض الفلاحين القيام بالزراعة كما ينبغى، بسبب افتقارهم الى الايدى العاملة مع ان ثيران الجر والادوات الزراعية كانت متوفرة لديهم؛ وبالعكس، تعذر على بعضهم الآخر القيام بالزراعة كما ينبغي، بسبب افتقارهم الى ثيران الجر والادوات الزراعية بالرغم من ان الارض والايدى العاملة كانت متوفرة لديهم. بكلمة مختصرة، كان الفلاحون فى وضع من العسر الشديد تعذر عليهم معه القيام بالزراعة ما لم يضافروا جهودهم معا ويتعاونوا فيما بينهم بشكل او بآخر.

كما ان حالة معيشة الفلاحين فى بلادنا كانت صعبة جدا ما بعد الحرب. فبسبب الحرب، اتلفت كل ادواتهم المنزلية تقريبا وكانت تعوزهم الملابس والاغذية. لقد حولت الحرب ما يقرب من ٤٠ بالمئة من الفلاحين الى فلاحين معدمين.

وفى ظروف كهذه، لو ترك الاقتصاد الفلاحى الفردى على حاله، لتعذر بالتالى انماء الانتاج الزراعى بسرعة وحل مشكلة الغذاء ومشاكل الفلاحين المعيشية، وقد كانت مشاكل عسيرة للغاية ما بعد الحرب. اضف الى ذلك انه لو ترك الاقتصاد الفلاحى الفردى على ما هو عليه، لكان هناك خطر نشوء اختلال ما بين الصناعة الجارى انعاشها وانماؤها على نحو مخطط وبسرعة عظيمة وبين الزراعة التى يتباطأ انعاشها، مما يضع عقبة كبيرة فى وجه تنمية الصناعة والاقتصاد الوطني ككل. وهكذا، فان واقع بلادنا ما بعد الحرب اقتضى بالحاح تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى.

وكذلك كانت الظروف المؤاتية لنشر التعاون الزراعى مهيأة فى ريف بلادنا لما بعد الحرب.

الحقت الحرب الضروس التى استمرت ثلاث سنوات دمارا شديدا بالاقتصاد الريفى، ولكن فلاحينا تمرسوا وتوعوا ثوريا فى غمارها. لقد تأكدت للفلاحين، فى حومة الحرب ومحنتها، قناعتهم بصحة سياسات حزبنا وقيمة السلطة الشعبية، فالتفوا حول الحزب والحكومة بتراص مكين، وباتوا على يقين تام من ان النصر والسعادة معقودان لهم فقط حينما يسيرون على الطريق التى يشير اليها الحزب.

وفيما كان الفلاحون يتوعون سياسيا ويتراصون حول الحزب بمتانة، كانت قوى الفلاحين الاغنياء تضعف بدرجة كبيرة. لم يكن الفلاحون الفقراء وحدهم هم الذين

تعرضوا للخسائر فى الحرب. فقد فقد الفلاحون المتوسطون والفلاحون المتوسطون الموسرون ايضا بيوتهم وادواتهم الزراعية وثيران الجر، فتدنت احوالهم الى الحضيض وتعرض اقتصاد الفلاحين الاغنياء ايضا للافلاس التام تقريبا، حتى صار اقتصادا لا يؤبه له. وبصراحة، لم يعد لدى الفلاحين الاغنياء ما بعد الحرب شىء يذكر، سوى اراضيهم وميلهم الى استغلال الآخرين ليس الا.

كان اهتمام الفلاحين بملكية الارض ضعيفا جدا ما بعد الحرب. فلئن كانت لديهم الارض، الا انه لم يكن فى مقدورهم، حينذاك، ان يزاولوا الزراعة كما ينبغى، بسبب افتقارهم الى ثيران الجر والادوات الزراعية والايدى العاملة. لذا، لم يكن اهتمامهم بملكية الارض على نفس القدر من الشدة كما كان فى الفترة التى اعقبت الاصلاح الزراعى.

على ضوء نسبة القوى الطبقية واوضاع الفلاحين واتجاهاتهم الفكرية، كانت فترة ما بعد الحرب مؤاتية لنشر التعاون الزراعى. ولو تركنا هذه الفترة المؤاتية تفوت وارجأنا نشر التعاون، مفسحين فى المجال امام انتعاش الفلاحين الاغنياء والفلاحين المتوسطين، لكنا واجهنا مشقة فائقة لدى محاولة ضمهم الى الاقتصاد التعاونى فيما بعد. فاعتبر حزبنا وحكومة جمهوريتنا فترة ما بعد الحرب على انها الفترة الانسب لنشر التعاون الزراعى فطرحا منهج تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى.

حينما تقدم حزبنا بهذا المنهج، لم يؤيده فى البداية بعض الناس، متسائلين كيف يمكننا القيام بنشر التعاون الزراعى فى ظروف لم يتم فيها تطوير الصناعة بعد ولا تتوفر فيها الآلات الزراعية الحديثة. كان الادعاء بان نشر التعاون الزراعى غير ممكن قبل تصنيع البلاد نظرة تتصف بالجمود العقائدى تتنافى وواقع بلادنا. طبعا، كان الرأى السائد حتى ذلك الوقت، سواء أ من حيث تجارب البلدان الاخرى ام من حيث النظريات الجاهزة، هو ان نشر التعاون الزراعى ضرب من المستحيل الا بعد انجاز التصنيع الاشتراكى.

اما نحن، فقد اعتبرنا انه عندما تقتضى الحياة ذاتها بالحاح اعادة تنظيم علاقات الانتاج القديمة، وكذلك عندما تتهيأ القوى الثورية القادرة على الاضطلاع بتلك المهمة وتنفيذها، حتى ولو كان مستوى تطور القوى المنتجة والتكنولوجيا منخفضا نسبيا، يصبح نشر التعاون الزراعى ممكنا.

ان جماهير الشعب هى العامل الحاسم للانتصار، سواء أ فى النضال الثورى ام فى عمل البناء. وعندما تتطلب جماهير الفلاحين، باعتبارها المضطلعة بالاقتصاد الريفى وصاحبته، نشر التعاون بالحاح، لا تعود هناك حاجة الى تأخير تحويل الاقتصاد الريفى على النهج الاشتراكى الى ان يتم تحقيق التصنيع، بحجة الافتقار الى الآلات الزراعية الحديثة.

كما اننا حصلنا، من خلال الممارسة الفعلية، على خبرة مفادها بان جمع قوى ومواهب جم غفير من الناس معا من شأنه ان يتيح امكانية القيام بما لا يدخل فى تصور الفلاحين الفرديين من مشاريع الرى وتسوية الاراضي، وبالتالى تطوير الانتاج الزراعى بسرعة كبيرة. فى اثناء الحرب، نظمنا بضع تعاونيات زراعية على اساس تجريبي، لكى نقرر الاتجاه الواجب اعتماده فى انعاش الاقتصاد الريفى بعد ان تضع الحرب اوزارها. كانت التعاونيات الزراعية التى تم تنظيمها فى ذلك الحين قائمة على مجرد جمع الاراضي والادوات الزراعية الصغيرة. ولكنها اظهرت تفوقها الملحوظ على الاقتصاد الفلاحى الفردى.

وعلى اساس من التحليل الشاخص لواقع بلادنا واعتمادا على التجربة العملية، دفعنا حركة نشر التعاون الزراعى بقوة الى الامام من دون تردد، مقتنعين اقتناعا راسخا بان نشر التعاون الزراعى ممكن حتى فى تلك الظروف التى لم تكن فيها الصناعة متطورة والآلات الزراعية الحديثة معدومة. وهكذا، جرى تحويل اقتصادنا الريفى على النهج الاشتراكى قبل اجراء التحويل التقنى، بخلاف ما جرت عليه العادة فى البلدان الاخرى.

وقد التزم حزبنا وحكومة جمهوريتنا بدقة مبدأ الطواعية لدى توجيه حركة نشر التعاون الزراعى.

ان مبدأ الطواعية مقتضى ينبع من طبيعة حركة نشر التعاون الزراعى ذاتها. فنشر التعاون الزراعى حركة ترمى الى حماية مصالح الفلاحين وتوفير الرفاهية لهم؛ ومن غير المسموح به على الاطلاق اللجوء الى طرق الاكراه لضم الفلاحين الى التعاونيات الزراعية.

بيد ان هذا لا يعنى ابدا ترك الفلاحين لاهواء العفوية والتلقائية كأن تقولوا لهم: انضموا الى التعاونيات الزراعية او لا تنضموا اليها كما تشاؤون. من اجل تطبيق مبدأ الطواعية، ينبغى اتخاذ تدابير مختلفة تجعل الفلاحين ينضمون الى التعاونيات الزراعية عن طواعية.

والتربية بواسطة الامثلة المدعومة بالوقائع هى افضل طريقة لقيادة الفلاحين الى الدخول فى التعاونيات الزراعية باختيارهم.

الفلاحون الفرديون اعتادوا الحياة فى وضع غير مستقر على مدى سنين طويلة، معتمدين على الاقتصاد الفلاحى الصغير، لذلك فانهم حذرون فى كل الاحوال، ومتحفظون للغاية، ولهذا لا يقبلون اى شىء مهما كان بسهولة، قبل ان يلمسوا تفوقه عبر تجربتهم العملية عن طريق الامثلة الواقعية. هذه هى خصائصهم الجوهرية. آخذين هذه الخصائص بالاعتبار، فقد رأينا ضرورة تحديد مرحلة تجريبية لنشر التعاون الزراعى، لكى نظهر للفلاحين تفوق التعاونيات الزراعية بالامثلة العملية، بالاضافة الى شرح اوجه تفوقها بين الفلاحين على نطاق واسع.

كان لتحديد المرحلة التجريبية اهمية بالغة فى اطلاع الفلاحين على النماذج الواقعية لنشر التعاون الزراعى. وقد قصد حزبنا، عند تحديده المرحلة التجريبية لحركة نشر التعاون الزراعى قبل تطويرها على نطاق جماهيرى، جعل العاملين يراكمون خبرة فى تنظيم وادارة التعاونيات الملائمة لواقع بلادنا وخصائص المناطق المحلية، واطلاع الفلاحين على مزايا التعاونيات بالمقارنة مع الاقتصاد الفردى بواسطة الامثلة المدعومة بالوقائع.

صحيح اننا قد درسنا التجارب التى اكتسبتها البلدان الاخرى فى نشر التعاون واخذناها فى عين الاعتبار حين بدأنا فى حركة نشر التعاون الزراعى، الا اننا لم نستطع الاعتماد على تجارب الآخرين وحدها من دون تجاربنا نحن ايضا فى تحقيق تحول اجتماعى واقتصادى حاد ومعقد مثل نشر التعاون الزراعى. ولم يكن فى مقدورنا ان نقنع الفلاحين الذين لم يروا ما هى التعاونيات الزراعية بأوجه تفوقها بمجرد ان نقوم بالدعاية لتفوقها وافضليتها بالرجوع الى تجربة ثمة فى بلد آخر.

لم يكن الفلاحون الاجراء والفلاحون الفقراء مثار مشكلة فى ضم الفلاحين الى التعاونيات عن طواعية. قلما كانوا فيما مضى يملكون ارضا او وسائل انتاج اخرى، لكنهم صاروا اخيرا سادة الارض بفضل الاصلاح الزراعى. لذا، ايد الفلاحون الاجراء والفلاحون الفقراء السابقون خطط حزبنا وسياساته من اعماق افئدتهم. كما انهم طالبوا بالحاح بنشر التعاون من جراء وضعهم الاقتصادى.

لكن حال الفلاحين المتوسطين لم تكن كذلك. يتسم الفلاحون المتوسطون بسمة الفلاحين العاملين الذين يزاولون الفلاحة بقواهم الذاتية من ناحية، وبسمة صغار الملاك الذين يمتلكون الارض وثيران الجر من ناحية اخرى. لذلك تجدهم يترددون عندما يصلون الى مفترق الطريق الى الرأسمالية والاشتراكية. اما فيما يتعلق بموقفهم حيال نشر التعاون الزراعى، فان فئة الفلاحين الذين انضموا حديثا الى صفوف الفلاحين المتوسطين بفضل الاصلاح الزراعى كانت تقف موقف المؤيد لنشر التعاون، اما فئة الفلاحين المتوسطين الذين كانوا كذلك فى الاصل، فقد آثرت اتخاذ موقف المراقب والمنتظر. كان الفلاحون المتوسطون يشكلون نسبة كبيرة فى الارياف، لذلك كان انتصار حركة نشر التعاون يتوقف الى حد كبير على كسبهم الى جانبنا.

بغية كسب الفلاحين المتوسطين وتشجيعهم على الانتساب الى التعاونيات عن طواعية، كان علينا ان نبين لهم مدى تفوق الاقتصاد التعاونى على الاقتصاد الفردى بواسطة الامثلة المدعومة بالوقائع. لهذا السبب، نظم حزبنا بضع تعاونيات على سبيل التجربة فى كل قضاء، وذلك من الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء السابقين ومن العناصر الصميمية الريفية، ممن عرفوا بنشاطهم فى دعم نشر التعاون الزراعى.

وكانت المسألة الهامة فى المرحلة التجريبية لنشر التعاون الزراعى هى الاسراع باظهار تفوق التعاونيات التى نظمت حديثا. فعنينا بان تتخذ الدولة تدابير مختلفة من اجل تقوية التعاونيات المشكلة حديثا واطلاق العنان لتفوقها.

كانت التعاونيات الزراعية المتألفة من الفلاحين الفقراء هزيلة من حيث اسسها الاقتصادية كما كانت حالة اعضائها المعيشية صعبة جدا. فقدمت الدولة على سبيل مساعدة التعاونيات المشكلة حديثا قروضا من المواد الغذائية والبذور لسد النقص

لديها، ووفرت لها الاسمدة والادوات الزراعية بالافضلية من جهة، ومن جهة اخرى امدتها بقروض طويلة الاجل لكى تشترى ثيران الجر والادوات الزراعية والمواد اللازمة للاعمال الزراعية، الخ. كما انها انشأت محطات لتأجير الآلات الزراعية ومحطات لتأجير الثيران والخيول حتى تستخدمها التعاونيات الزراعية قبل غيرها فى الحراثة ونقل المواد الزراعية.

بفضل التوجيه والمساعدة الايجابيين من لدن الحزب والدولة والعمل المتفانى للاعضاء التعاونيين، راحت التعاونيات الزراعية تبرز تفوقها وأفضليتها بالتدريج. وبالفعل، كانت غلة الحبوب للوحدة الواحدة من الارض فى الاقتصاد التعاونى اعلى منها فى الاقتصاد الفلاحى الفردى بنسبة ١٠ - ٥٠ فى المائة. وكان الدخل النقدى اكبر بمرتين الى سبع مرات فى عام ١٩٥٤.

ما ان تجلى تفوق الاقتصاد التعاونى الحاسم على الاقتصاد الفردى حتى طفق الفلاحون المتوسطون ينضمون الى التعاونيات الزراعية على نطاق واسع. وهكذا ولجت حركة نشر التعاون الزراعى المرحلة الجماهيرية فى بلادنا.

وطبق حزبنا مبدأ الطواعية ازاء الفلاحين الاغنياء ايضا. فى بعض البلدان، جرت تصفية الفلاحين الاغنياء بطريقة نزع ممتلكاتهم منهم عند تحويل الاقتصاد الريفى على النهج الاشتراكى. الا ان حزبنا انتهج سياسة مفادها تقييد الفلاحين الاغنياء واعادة تكوينهم بالتدريج، وليس بطريقة نزع ملكيتهم فى فترة نشر التعاون الزراعى.

فيما يتصل بتركيب الفئات الريفية فى بلادنا حينذاك، كانت نسبة الفلاحين الفقراء تصل الى نحو ٤٠ فى المائة، فى حين لم تبلغ نسبة الفلاحين الاغنياء الا ٦ر٠ فى المائة. وحتى هؤلاء الفلاحون الاغنياء القلائل صاروا شبه مفلسين اثناء الحرب، فكانت اسسهم الاقتصادية هزيلة. واضعا فى اعتباره هذه الحقيقة، اخذ حزبنا يضم الى الاقتصاد التعاونى جميع اولئك الذين يقبلون بمنهج نشر التعاون ويودون الانتساب الى التعاونيات والعيش بقواهم الذاتية، واعاد تكوينهم الى شغيلة اشتراكيين، وفى آن معا، انزل عقوبات صارمة بالذين كانوا يعرقلون حركة نشر التعاون. كانت اغلبية الفلاحين الاغنياء تتخذ موقف الصدوف عن هذه الحركة فى البداية، ولكن مع تسارع عملية

التحويل الاشتراكي فى المدن والريف واختفاء كل الاهداف التى بوسعهم استغلالها تدريجيا، راحوا ينضمون الى التعاونيات بصورة تلقائية. وهكذا تمت حركة نشر التعاون الزراعى فى بلادنا على نحو سلس ودونما اضطراب كبير.

والاختيار الصحيح لشكل الاقتصاد التعاونى امر عظيم الاهمية فى اجتذاب الفلاحين الى التعاونيات الزراعية عن طواعية وقيادة حركة نشر التعاون الزراعى دونما معاثر.

على اعتبار ان الارض ظلت ملكية خاصة للفلاحين، وعلى ضوء اختلاف الفلاحين بعضهم عن بعض من حيث وضعهم الاقتصادى ومدى استعدادهم الفكرى، حددنا ثلاثة اشكال من الاقتصاد التعاونى الزراعى، وسمحنا للفلاحين بان يختاروا اى شكل منها وفقا لآرائهم ومتطلباتهم.

كان الشكل الاول للتعاونيات الزراعية هو جماعة التعاون العملى حيث يجرى العمل الزراعى فقط بصورة مشتركة من غير جمع الاراضى والادوات الزراعية.

كانت جماعة التعاون العملى لازمة لجعل الفلاحين يذوقون طعم التعاون ويهتمون به.

فى جماعة التعاون العملى، كانت تتم اعمال الزراعة باستخدام ثيران الجر والادوات الزراعية ويتم حساب اجرة استخدامها المشترك اما بواسطة المنتجات الزراعية او نقدا. اما عن اليد العاملة، فكان المبدأ المتبع هو تعويض العمل المعاون بالعمل، والعمل غير المتكافئ يتم سداده بواسطة المنتجات العينية او نقدا. وحرصنا على ان تقرر جماعة التعاون العملى مبلغ تعويض العمل بواسطة المنتجات العينية او نقدا، آخذة ظروفها الخاصة فى عين الاعتبار مع مراعاة المقاييس التى حددتها الدولة. كما جعلنا جماعة التعاون العملى تنشئ لنفسها صناديق مشتركة حتى تشترى بها ثيران الجر والادوات الزراعية، وتزاول اعمالا اضافية مشتركة، مثل تربية الماشية وتربية دود القز وتقوم باستصلاح الاراضى وبناء محطات ضخ المياه، حتى توسع اسس الاقتصاد المشترك بالتدريج.

كان الشكل الثانى للتعاونيات الزراعية شكلا يتم فيه دمج الاراضى، ويكون

الاقتصاد مشتركا، ويتم توزيع الايرادات حسب مقدار العمل المؤدى ومساحة الارض المساهم بها.

فى هذا الشكل من التعاونيات، كان توزيع المنتجات العينية وحساب الاموال النقدية المتأتية عن الاقتصاد المشترك يتمان حسب ايام العمل وحسب كمية وجودة العمل المنجز فى الاعمال المشتركة وتبعا للنقاط المعطاة للارض التى تحددت حسب مساحة الاراضى المكتتبة فى التعاونيات ودرجة خصوبتها. اما فيما يتعلق بنسبة التوزيع حسب العمل المنجز ومساحة الارض المساهم بها، فجعلنا نسبة التوزيع حسب العمل المنجز اكثر من ٨٠ بالمائة، ونسبة التوزيع حسب سهم الارض اقل من ٢٠ فى المائة. وعنينا بان تصبح ثيران الجر والادوات الزراعية ملكية مشتركة من حيث المبدأ، ولكننا سمحنا باستخدامها استخداما مشتركا مع ابقائها ملكية خاصة حسب الرغبة. وبايجاز، اذا اعتبرنا الشكل الاول برعما اشتراكيا، فان الشكل الثانى كان شكلا شبه اشتراكى.

اما الشكل الثالث للتعاونيات الزراعية فكان شكلا ارقى من بينها يتم فيه تحويل الاراضي وغيرها من وسائل الانتاج الرئيسية الى ملكية مشتركة وتوزع فيه الانصبة تبعا لمقدار العمل المبذول وحده.

فى الشكل الثالث، كانت تجمع ثيران الجر والادوات الزراعية الرئيسية كلها، ناهيكم عن الارض، لتصبح ملكية مشتركة، وتترك كملكية خاصة للاعضاء التعاونيين الحواكير الخاصة التى لا تتجاوز مساحتها الـ٥٠ بيونغ للاسرة الواحدة والاشجار المثمرة التى تحيط ببيوتهم. كذلك سمح لهم بممارسة الاعمال الجانبية الخاصة، مثل تربية الخنازير والاغنام والدجاج والارانب وغيرها من الحيوانات الداجنة فى نطاق لا يؤدى الى عرقلة ادارة الاقتصاد المشترك. وعند دمج ثيران الجر والادوات الزراعية وغيرها من وسائل الانتاج وتحويلها الى ملكية مشتركة، حرصنا على دفع التعويض المناسب لها حتما. وهذه الاجراءات التى اتخذها حزبنا جعلت الفلاحين من مختلف الطبقات والفئات يقبلون المنهج الخاص بنشر التعاون عن طيب خاطر.

وتحديد ثلاثة اشكال من التعاونيات الزراعية لا يعنى بالضرورة وجوب الانتقال

من الشكل الاول الى الشكل الثانى ومن ثم الى الثالث فى تنظيم التعاونيات. غير ان بعض العاملين كانوا مخطئين حين ظنوا آنذاك انه ينبغى للتعاونيات الزراعية ان ترتقى من الشكل الاول الى الشكل الثانى فالشكل الثالث على نحو تدريجى، مثلما يترفع التلاميذ من الصف الاول الى الصف الثانى فالثالث. هذا وسعى بعض العاملين الى تنظيم الشكل الثالث من التعاونيات بشكل اعتباطى، مدعين بان الشكل الارقى هو الاحسن.

استشففنا هذه الانحرافات فى الوقت المناسب، فعملنا على ان يؤخذ فى الاعتبار مستوى استعداد الفلاحين ومتطلباتهم بصورة ملموسة عند تنظيم التعاونيات الزراعية، ووضعنا حدا لاجبار الفلاحين على اختيار الشكل الادنى فيما هم يريدون الشكل الاعلى، او اجبار الفلاحين على اختيار الشكل الاعلى منذ البداية بينما هم لا يستطيعون ان يقبلوا الا الشكل الادنى نظرا لمستوى استعدادهم.

وكان من الاهمية بمكان ايضا الاصابة فى تحديد الحجم المناسب للتعاونية فى حركة نشر التعاون الزراعى.

على ضوء المقتضيات الجوهرية للاقتصاد المشترك الاشتراكى، يستحسن طبعا ان يكون الاقتصاد التعاونى الزراعى كبير الحجم نسبيا. ليس الا عندما تكون التعاونيات الزراعية كبيرة الحجم، يمكن اجادة المكننة وتعميم الرى. كما يمكن القيام باشغال تمهيد الاراضى على نحو فعال. ولكنه لا يجوز تكبير حجم التعاونيات كيفما اتفق من دون اعتبار لمستوى مكننة الزراعة ومستوى استعداد الفلاحين. وما دام مستوى مكننة الزراعة ومستوى الوعى الفكرى لدى الفلاحين ومستوى العمل الادارى لدى العاملين منخفضا، فانه اذا ما جعل حجم التعاونيات كبيرا الى حد مفرط، يتعذر عندئذ ادارة الاقتصاد التعاونى ادارة جيدة او اظهار تفوق الاقتصاد التعاونى الى الحد الاقصى.

لذا، عمل حزبنا على تحديد حجم التعاونيات الزراعية على نحو يتلاءم مع مستوى التجهيز التقني ومستوى استعداد العاملين وخصائص المناطق المحلية. وعنى حزبنا فى بداية حركة نشر التعاون الزراعى بتنظيم تعاونيات قوام الواحدة منها ما بين ١٥ و٢٠ اسرة فلاحية، ومن ثم توسيع حجمها شيئا فشيئا حتى تضم الواحدة ٤٠ الى ١٠٠ اسرة، بقدر ما تسمح مختلف الظروف بذلك.

وتنظيم تعاونيات صغيرة الحجم قوام الواحدة منها ما بين ١٥ و٢٠ اسرة فى بداية حركة نشر التعاون الزراعى اتاح تدبير شؤون التعاونيات على نحو منسق وادارة الاقتصاد المشترك بصورة رشيدة، حتى بالرغم من انخفاض مستوى العاملين الاداريين. وبعد تراكم قدر معين من الخبرات وارتفاع الكفاءة الادارية لدى العاملين خلال المرحلة التجريبية، قمنا بتنظيم تعاونيات تضم الواحدة منها ما بين ٤٠ و١٠٠ اسرة، وذلك باتخاذ القرية وحدة اساسية. وفي تلك الفترة، نظمنا التعاونيات فى المناطق الجبلية بحيث تضم الواحدة منها ٤٠ الى ٥٠ اسرة، نظرا لصغر القرى الجبلية وبعثرة الاسر الفلاحية فيها، وجعلنا التعاونية فى المناطق المتوسطة الارتفاع والمناطق السهلية على قدر حجم القرية، على ألا تزيد عن ١٠٠ اسرة. وهكذا، فان تحديد حجم التعاونيات على نحو يتلاءم ومستوى استعداد العاملين وخصائص المناطق المحلية قد اتاح ادارة التعاونيات بصورة رشيدة.

وفي حركة نشر التعاون الزراعى، مضينا فى زيادة عدد التعاونيات وتوطيدها من الناحية النوعية فى آن واحد.

منذ اول يوم من تنظيم التعاونيات الزراعية، اولى حزبنا وحكومة جمهوريتنا اهتماما عميقا لتدعيم التعاونيات المنظمة حديثا من الناحية النوعية. وهذا التدعيم النوعى قد طرح نفسه كمسألة بالغة الشأن خصوصا فى المرحلة التى طفق فيها الفلاحون المتوسطون ينضمون الى التعاونيات على نطاق واسع بعدما ترددوا زمنا فى الانضمام اليها. فما لم نتخذ الاجراءات القمينة بتدعيم التعاونيات من الناحية النوعية، فى تلك الظروف التى ينضم فيها عدد هائل من الفلاحين المتوسطين الى التعاونيات، قبل ان تتوطد تماما التعاونيات المنظمة حديثا من الناحية التنظيمية والاقتصادية، كان من الممكن ان تنعكس روح صغار الملاك التى يتميز بها الفلاحون المتوسطون على عمل التعاونيات ويتعذر علينا بالتالى تطوير التعاونيات على نحو سليم.

كرس حزبنا، اولا وقبل كل شيء، جهودا جبارة لتوطيد التعاونيات الزراعية على الصعيد السياسي والفكرى.

وكان الارتفاع بمستوى الوعى الفكرى لدى الاعضاء التعاونيين بسرعة مطلبا

ملحا لتوطيد التعاونيات الزراعية واظهار تفوقها الى الحد الاقصى. وقد سهر حزبنا على تشديد التربية الطبقية والتربية الاشتراكية بين الاعضاء التعاونيين بما يتلاءم والوضع المتغير، لكى يرفع مستوى وعيهم الطبقى ووعيهم الاشتراكى.

وكان لتوطيد المواقع الطبقية فى الريف اهمية بالغة فى تدعيم التعاونيات الزراعية. فبدون تقوية هذه المواقع، لم يكن بالامكان كسب اوسع الجماهير الريفية الى جانب الثورة بصورة اكيدة وتقوية التحالف بين العمال والفلاحين وتطوير التعاونيات على وجه سليم.

كان الفلاحون الاجراء والفلاحون الفقراء السابقون، ولا سيما عائلات الشهداء الوطنيين وعائلات افراد الجيش الشعبي والجنود المسرحون، هم عناصر النواة الريفية التى يستطيع حزبنا الاتكال عليها. اضف الى ذلك انهم كانوا العمود الفقرى الذى ابلى احسن بلاء فى العمل لانتصار نشر التعاون الزراعى. لذا، ساعد حزبنا بنشاط الفلاحين الاجراء والفلاحين الفقراء وعائلات الشهداء الوطنيين وعائلات افراد الجيش الشعبي على ان يلعبوا دور النواة فى عمل التعاونيات، وانتقى الرجال الممتازين من بينهم ليعملوا فى الاجهزة القيادية للحزب ومنظمات الشغيلة واجهزة ادارة التعاونيات. وفى نفس الوقت، ارسل كثيرا من الجنود المسرحين الذين اسقتهم نيران الحرب الى الارياف لكى يقوموا بدور النواة فى التعاونيات.

كما خصص حزبنا وحكومة جمهوريتنا جهودا فائقة لتدعيم التعاونيات الزراعية من الناحية الاقتصادية والتقنية.

وهذا الدعم المادى من جانب الدولة لعب دورا حاسما فى توطيد التعاونيات الزراعية الضعيفة، المؤلفة من الفلاحين الفقراء، من الناحية الاقتصادية.

طردا مع تقدم انعاش الصناعة ونموها بسرعة ومع توطد الاسس الاقتصادية للبلاد، اخذت الدولة تقدم مقادير اكبر فاكبر من الاسمدة الكيماوية والآلات الزراعية ومواد البناء الى الريف. واقرضت التعاونيات الزراعية ذات الاسس الاقتصادية الضعيفة المواد الغذائية والبذور ومبالغ طائلة من الاموال الزراعية. وابتداء من عام ١٩٥٦، اتخذت الدولة الاجراءات الخاصة بتطبيق نظام الضريبة الزراعية العينية

ذات النسبة المئوية الثابتة، ثم عملت على تخفيض نسبة هذه الضريبة بشكل ملحوظ بهدف تخفيف العبء عن كاهل الفلاحين واذكاء اهتمامهم بالانتاج. وبصورة خاصة، منحت الدولة التعاونيات الزراعية خصما قدره ٥ فى المائة على الضريبة العينية بالمقارنة مع الفلاحين الفرديين. وفى نفس الوقت، رفعت سعر شراء المحاصيل المشتركة للتعاونيات الزراعية، بغية زيادة ايراد التعاونيات وجعل الاعضاء التعاونيين يولون الاقتصاد المشترك اهتماما اكبر من اهتمامهم بالاقتصاد الفردى الجانبى.

ومن اجل حل مسألة النقص فى اليد العاملة الريفية، عينت الدولة عشرات الالوف من الجنود المسرحين وخريجى المدارس الاعدادية فى الريف فى فترة ما بعد الحرب، وقدمت المساعدة بالايدى العاملة للتعاونيات الزراعية فى مواسم الزراعة المشحونة بالعمل كل عام، وذلك بتعبئة العمال والموظفين والطلاب والجنود.

وبفضل تلك المساعدة الايجابية من لدن الدولة والمؤازرة الاجتماعية، توطدت الاسس الاقتصادية للتعاونيات الزراعية وتحسنت معيشة اعضائها بسرعة كبيرة.

وتحسين ادارة التعاونيات الزراعية مسألة بالغة الاهمية والالحاح فى توطيد التعاونيات المنظمة حديثا.

فى بداية تنظيم التعاونيات الزراعية، لم يكن ثمة فى التعاونيات من يعرف كيف يضع الخطط، وكيف يقوم بتنظيم اليد العاملة وادارتها، وما هى طرق حساب وتوزيع المحاصيل السنوية. لذلك، كان النظام والنسق الاشتراكيان معدومين فى ادارة التعاونيات وحدثت الكثير من الظواهر الفوضوية فى العمل الجماعى وادارة الملكية المشتركة. وبدون وضع ادارة التعاونيات فى نصابها الصحيح، لم يكن فى وسعنا ان نوطد ونطور الاقتصاد التعاونى المنظم حديثا.

فكان تكوين صفوف الكوادر الاداريين على نحو مكين واعلاء مستواهم بسرعة هما المهمة التى تتمتع بالاولوية فى تحسين ادارة التعاونيات الزراعية.

اصلا، لم يكن هناك ذوو خبرة فى ادارة الاقتصاد الكبير النطاق بالنظر الى ان الاقتصاد الفلاحى الصغير المتخلف كان هو السائد فى ريفنا؛ زد على ذلك، ان كثيرا من العاملين الريفيين الممتازين الذين عملوا بنشاط منذ فترة الاصلاح الزراعى استشهدوا فى

الحرب. ولهذا السبب، كان القادرون على ادارة التعاونيات الزراعية بشكل مسؤول قلة قليلة. مستغلين هذه الفرصة، عمد، "الوجهاء" الريفيون وحتى العناصر الدخيلة، ممن تسللوا خلسة الى التعاونيات الزراعية، الى احتلال المراكز القيادية فى التعاونيات. ومن جراء ذلك، حدثت فى بعض التعاونيات الزراعية ظواهر سلبية، كتوزيع الحواكير الخاصة التى تزيد مساحتها على ما نص عليه النظام على اعضاء التعاونيات ودفع تعويضات اكبر من اللازم لثيران الجر والادوات الزراعية المدمجة فى الاقتصاد التعاونى. فكان بناء صفوف العاملين الاداريين بناء راسخا من عناصر النواة فى حزبنا مسألة على جانب كبير من الاهمية تضمن نجاح الحركة التعاونية.

وعلى ضوء تشكيل عدد كبير من التعاونيات حديثا مع دخول حركة نشر التعاون الزراعى المرحلة الجماهيرية، صار حل مسألة الكوادر الاداريين مطلبا اشد الحاحا.

لذا، عمل حزبنا وحكومتنا على اختيار العاملين الممتازين من بين موظفى الدولة وارسالهم الى التعاونيات الزراعية؛ وفى نفس الوقت، قاما بانشاء اقسام جديدة لتأهيل العاملين الاداريين للتعاونيات الزراعية فى الجامعات والمدارس المتخصصة ومؤسسات تأهيل الكوادر فى مجال الزراعة، واقاما مراكز لتأهيل العاملين الاداريين للتعاونيات الزراعية واعادة تعليمهم ضمن دورات دراسية قصيرة فى المناطق المحلية. وقد استطعنا، بهذه الطريقة، ان نؤهل اعدادا كبيرة من العاملين الاداريين للتعاونيات الزراعية. وبالتالى ان نحل بنجاح مسألة الكوادر الاداريين للتعاونيات الزراعية وهى التى كانت واحدة من اخطر المسائل التى واجهتنا.

ولرفع مستوى ادارة التعاونيات الزراعية، لا مندوحة عن اقامة نظام صارم للادارة الديمقراطية داخل التعاونيات. ومن اجل ارساء مبادئ الادارة الديمقراطية الصارمة فى التعاونيات، عنينا بان يعقد الاجتماع العام للاعضاء التعاونيين ودورات المجالس الادارية بشكل منتظم، كى يصار فيها الى مناقشة واقرار كل المسائل المطروحة فى عمل التعاونيات بصورة جماعية، ويعلن امام اعضائها عن سير عمل التعاونيات ووضع ادارة ممتلكاتها بانتظام.

كان الشيء الهام الآخر فى ادارة التعاونيات الزراعية هو اجادة تنظيم العمل

وتطبيق المبدأ الاشتراكى فى التوزيع بدقة. ان التنظيم الرشيد للعمل والتقدير الصحيح لكمية العمل ونوعيته فى حينه والتوزيع الصائب على هذا الاساس هى امور لا يمكن ان يتحقق بدونها اذكاء حماسة الاعضاء التعاونيين للانتاج وسرعة نمو الانتاج الزراعى.

حددت الدولة معايير العمل القياسية على درجات لجميع ميادين الانتاج، بما فيها الزراعة وتربية المواشي وزراعة الفواكه وتربية دود القز، وسمحت للتعاونيات بان تحدد لنفسها معايير العمل التى تتلاءم ووضعها الخاص بناء على معايير العمل القياسية تلك.

وبغية ترسيخ انضباط العمل وحث الاعضاء التعاونيين على الاسهام فى العمل الجماعى باخلاص، حددنا ايام العمل الالزامى وعنينا بان يراعيها الاعضاء التعاونيون جميعا من كل بد على مدار السنة.

وبغرض تعزيز عمل ادارة التعاونيات الزراعية وضعنا لوائح قياسية للتعاونيات الزراعية وارسلناها الى التعاونيات. اوضحت هذه اللوائح طبيعة التعاونيات وهدفها وواجبات اعضائها وحقوقهم وكيفية تنظيم اجهزة ادارة التعاونيات وطريقة ادارتها. كما انها نصت بالتفصيل على المبادئ والاجراءات المطروحة فى ادارة التعاونيات، ومن ضمنها اجراءات استخدام وسائل الانتاج الرئيسية والممتلكات المشتركة وادارتها، وطرائق تنظيم الانتاج والعمل وتقدير العمل المنجز واسلوب التوزيع. وعنينا بان تضع التعاونيات الزراعية لوائحها الخاصة بها التى تتلاءم مع وضعها الشاخص وذلك بناء على اللوائح القياسية التى ارسلتها لها الدولة وان تقرها فى الاجتماع العام لاعضائها وتنفذها بحذافيرها. وهكذا جعلنا كل التعاونيات الزراعية تقوم بعملها على اساس لوائح الادارة وجعلنا اعضاءها ايضا يعملون ويعيشون وفق نظام الحياة الجماعية.

ومع توطد التعاونيات الزراعية من الناحية السياسية والاقتصادية، تجلي تفوق الاقتصاد التعاونى بصورة اوضح. ومع توطد التعاونيات الزراعية المنظمة حديثا وتجلي تفوقها بوضوح، طفق حتى الفلاحون الموسرون الذين كانوا يعزفون عن الحركة التعاونية ينضمون الى التعاونيات. وهنا، دخلت حركة نشر التعاون الزراعى فى بلادنا مرحلة الاكتمال.

كانت فئات الفلاحين الذين لم ينضموا الى التعاونيات حتى ذلك الوقت هى فئة الفلاحين الموسرين، وفئة الفلاحين القاطنين حول المدن الذين يزاولون الزراعة والتجارة كلتيهما، وفئة الفلاحين المبعثرين فى المناطق الجبلية، وفئة الفلاحين المقيمين فى المناطق المحررة حديثا. فأخذنا وضع هؤلاء الفلاحين الشاخص فى عين الاعتبار، واتخذنا الاجراءات الآيلة الى قبولهم فى التعاونيات بطرق مختلفة بما يتلاءم وخصائصهم وظروف المناطق المعنية.

بالنسبة لمن يقطنون حول المدن ويتعاطون الزراعة والتجارة كلتيهما، قبلناهم فى التعاونيات الزراعية او فى التعاونيات الانتاجية والتسويقية حسب رغبتهم؛ اما بالنسبة للفلاحين المبعثرين فى المناطق الجبلية، فقد نظمنا فرق العمل بشكل عقلانى مما يتلاءم وظروف المناطق المعنية وعملنا على تجميع البيوت السكنية فى اماكن معينة، مما اتاح لهم جميعا الانضمام الى التعاونيات. بالنسبة للفلاحين القاطنين فى المناطق المحررة حديثا، شرحنا لهم سياسة حزبنا بشأن نشر التعاون الزراعى من ناحية، وكثفنا من ناحية اخرى تربيتهم بالامثلة الواقعية، آخذين فى الاعتبار تخلف مستوى وعيهم الفكرى عنه لدى الفلاحين فى المناطق الاخرى.

بفضل السياسة الصائبة لحزبنا وحكومة جمهوريتنا وقيادتهما النشيطة، تقدمت الحركة التعاونية بوهازة متسارعة، حتى اكتملت تماما على نطاق البلاد كلها فى شهر آب عام ١٩٥٨.

صحيح ان حركة نشر التعاون الزراعى فى بلادنا قد جرت على نحو سلس من دون التواءات خطيرة، ولكن هذا لا يعنى ابدا ان الصراع الطبقى كان معدوما فى سياق نشر التعاون الزراعى.

فى الاصل، حركة نشر التعاون الزراعى يواكبها صراع طبقى حاد، لان هذه الحركة هى نضال يرمى الى تحويل شكل الاقتصاد البضاعى الصغير وشكل الاقتصاد الرأسمالى فى الريف الى شكل من اشكال الاقتصاد الاشتراكى.

وقد تحققت حركة نشر التعاون الزراعى فى بلادنا ايضا عبر صراع طبقى حاد. لما كانت الطبقات المستغلة المخلوعة لم تتخل عن اوهامها فى اعادة نظامها القديم،

وعدا عن ذلك، نظرا لانشطار بلادنا الى شمال وجنوب واحتلال الامبريالية الامريكية نصف ترابنا الوطني، فلم يكن امامنا من سبيل الا ان نتصدى للمناورات التخريبية التى يقوم بها الاعداء منذ اول يوم من الحركة التعاونية.

عندما تقدم حزبنا بمنهج نشر التعاون الزراعى، افترى الاعداء الطبقيون على سياسة الحزب بشتى الاساليب وروجوا مختلف الشائعات الرجعية الكاذبة، مستهدفين بذلك الحيلولة دون انضمام الفلاحين الى التعاونيات، وقاموا بمحاولات مسعورة لخنق التعاونيات المنظمة حديثا فى مهدها.

مع توطد التعاونيات الزراعية وتطورها، اشتد هيجان الاعداء. فقاموا باعمال تخريبية وتآمرية شرسة، مثل ذبح ثيران الجر العائدة للتعاونيات وتحطيم ادواتها الزراعية والحاق الاذى بكوادرها وعناصر النواة فيها.

طبق حزبنا بحزم السياسة الطبقية التى مفادها الاستناد الثابت الى الفلاحين الفقراء وتوطيد التحالف مع الفلاحين المتوسطين وقصر يد الفلاحين الاغنياء وتحويلهم، وتصدى بحزم للثورة المضادة باستنهاض اوسع قطاعات الفلاحين. وعلى هذا النحو، لم نترك للاعداء مجالا يعتمدون عليه فى ممارسة نشاطهم، وقمنا بفضح وتحطيم الاعمال التخريبية والتآمرية التى قام بها الاعداء خطوة فخطوة، وهكذا ضمنا بثبات النصر التاريخى لحركة نشر التعاون الزراعى.

تكللت حركة نشر التعاون الزراعى فى بلادنا بالنصر المؤزر خلال مدة قصيرة من الزمن لا تزيد على ٤ - ٥ سنوات بعد الحرب.

ان الانجاز المظفر لنشر التعاون الزراعى فى بلادنا، وهو المهمة الصعبة والمعقدة، خلال مدة قصيرة كهذه انما يرجع الفضل فيه الى ان حزبنا قد تقدم بخط صحيح لحركة نشر التعاون الزراعى، وناضل بعناد لوضعه موضع التنفيذ من دون تردد، رغم كل المحن والصعاب التى اعترضت سبيله، كما يعزى الى ان فلاحينا قد محضوا سياسة حزبنا فى نشر التعاون الزراعى كل تأييد ايجابى واشتركوا بحماس فى هذه الحركة.

كان اتمام نشر التعاون الزراعى فى بلادنا انتصارا باهرا لمنهج حزبنا الخاص بنشر التعاون الزراعى وتحولا عظيما طرأ على ريف بلادنا. وقد دل اتمام نشر

التعاون الزراعى فى بلادنا على امكانية تحقيق تعوين الاقتصاد الريفى حتى فى ظروف غلبة التقنية البدائية، وبرهن كذلك على ان مثل هذا الاقتصاد التعاونى يتفوق تفوقا فائقا على الاقتصاد الفردى.

وبنتيجة اتمام نشر التعاون الزراعى، تحول ريفنا الى ريف اشتراكى خال من مصادر الاستغلال والفقر حيث جميع الشغيلة يعملون ويعيشون حياة سعيدة على قدم المساواة، والفلاحون فى بلادنا، الذين كانوا صغار ملاك فى الماضي، تحولوا اليوم الى سادة للاقتصاد التعاونى الكبير النطاق، الى شغيلة اشتراكيين مبجلين.

كانت المهمة الهامة الملقاة على عاتق حزبنا ودولتنا بعد انجاز التحويل الاشتراكى للاقتصاد الريفى هى زيادة توطيد الاقتصاد التعاونى واطلاق العنان لتفوقه وتطوير القوى المنتجة الزراعية بسرعة.

وبهدف توطيد الاقتصاد التعاونى الاشتراكى وتطويره، اتخذنا اجراءات ترمى الى توسيع حجم التعاونيات الزراعية عن طريق دمجها معا حتى تغدو القرية بمثابة وحدة لها.

كان دمج التعاونيات الزراعية باتخاذ القرية وحدة اساسية اجراء حتمته الضرورة الملحة لتحسين ادارة الاقتصاد التعاونى ودفع عجلة الثورة التقنية بحيث يتسنى تطوير القوى المنتجة الزراعية تطويرا اضافيا. لذا، قمنا فى عام ١٩٥٨ بدمج التعاونيات الزراعية معا باتخاذ القرية وحدة اساسية. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل عدد الاسر الفلاحية فى التعاونية الزراعية من ٨٠ اسرة الى ٣٠٠ اسرة، وزاد معدل ساحة اراضيها المزروعة من ١٣٠ هكتار الى ٥٠٠ هكتار.

واتساع حجم التعاونيات الزراعية مكننا من اجراء اشغال تمهيد الاراضى على قدم وساق، وادخال الآلات الزراعية الحديثة والتقنيات الزراعية المتقدمة على نطاق واسع، وتطوير الاقتصاد التعاونى بمزيد من التنوع، مستفيدين من الشروط الطبيعية والاقتصادية بقدر اكبر من النجاعة. واصبح فى مقدورنا ان نضع حدا لتبديد اليد العاملة والمواد وندفع عجلة بناء الريف على نطاق واسع ضمن الخطط المرسومة.

اتخذنا اجراءات حاسمة تمثلت فى اصلاح نظام توجيه الاقتصاد الريفي بما يتلاءم والوضع المتغير، بغية زيادة توطيد الاقتصاد التعاونى الاشتراكى وتطويره.

فى السابق، كانت اللجنة الشعبية فى القضاء تضطلع بتوجيه الاقتصاد الريفى بطريقة ادارية من حيث الاساس. وقد كان فى استطاعتنا ان نوجه الاقتصاد الريفى بطريقة ادارية خلال حقبة الاقتصاد الفلاحى الفردى، كما كانت هذه الطريقة جائزة حتى فى تلك الفترة التى نظمت فيها التعاونيات الزراعية حديثا وان حجمها ما يزال صغيرا. ولكن هذه الطريقة لم تعد مقبولة لتوجيه الاقتصاد الريفى فى ظروف كبر فيها حجم الاقتصاد التعاونى كثيرا وتوطدت الاسس المادية والتقنية للاقتصاد الريفى ودخلت الثورة التقنية فى الريف مرحلة شاملة.

هذا الاقتصاد الريفى الاشتراكى الذى اتسع نطاق ادارته وصار مجهزا بالتقنية الحديثة اقتضى ان يتم توجيهه بطريقة الادارة الصناعية كما هى الحال فى الصناعة.

الا ان اللجنة الشعبية فى القضاء لم تكن تملك القوى التقنية القادرة على توجيه الاقتصاد الريفى بطريقة الادارة الصناعية كما لم تكن تملك الوسائل المادية والتقنية التى تخدم الاقتصاد الريفى، مثل الآلات الزراعية ومنشآت الرى. اضف الى ذلك ان اللجنة الشعبية فى القضاء، وهى ادنى جهاز للتوجيه الادارى، كانت تضطلع بواجبات تنظيم وتوجيه مجمل شؤون القضاء، بما فيها التجارة والتعليم والثقافة والصحة العامة وادارة المدن، وليس الاقتصاد الريفى وحده. لهذا السبب، لم يكن فى استطاعة اللجنة الشعبية فى القضاء ان توجه الاقتصاد الريفى بطريقة الادارة الصناعية بما يتلاءم ومقتضيات الواقع المتطور.

فى سبيل توجيه الاقتصاد الريفى بطريقة الادارة الصناعية، اقتضت الضرورة انشاء جهاز مستقل متخصص بتوجيه الزراعة حتى يتولى تعزيز التوجيه التقنى للانتاج الزراعى وتخطيط النشاط الادارى وتنظيمه. من هنا، اقمنا نظاما جديدا لتوجيه الزراعة، وذلك باستحداث لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء ولجنة الاقتصاد الريفى فى المحافظة، وبتعديل وزارة الزراعة وتحويلها الى لجنة الزراعة فى عام ١٩٦٢.

تحتل لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء أهم مكانة فى النظام الجديد لتوجيه الزراعة.

بالنسبة لواقع بلادنا، يعد القضاء انسب وحدة لتوجيه الاقتصاد الريفى بطريقة

الادارة الصناعية. المزرعة التعاونية اصغر مما ينبغى كوحدة للتوجيه بطريقة الادارة الصناعية، لانها لا تملك الا نفرا قليلا من الكوادر الاداريين والتقنيين كما تنقصها الوسائل التقنية ايصا. وعلى النقيض من ذلك، فان المحافظة اكبر من اللازم. لهذا السبب، اعفينا اللجنة الشعبية فى القضاء من وظيفة توجيه الاقتصاد الريفى، ونظمنا لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء، وهى هيئة متخصصة بتوجيه الزراعة، متخذين القضاء وحدة اساسية.

والاساس فى توجيه الاقتصاد الريفى بطريقة الادارة الصناعية هو توجيه الانتاج بطريقة تقنية. لم يطرح التوجيه التقني نفسه كمسألة ملحة جدا ابان تعاطى الزراعة بواسطة العمل اليدوى. ولكنه اخذ يصبح مطلبا مهما لا سبيل الى اجتنابه مع تعميم الرى وادخال المكننة والكهربة والكيمأة فى الريف على قدم وساق وتحول الانتاج الزراعى الى سلسلة من العمليات التقنية.

ومن اجل تقوية التوجيه التقنى للانتاج الزراعى، وضعنا التقنيين الزراعيين ومؤسسات الدولة فى القضاء التى تخدم الاقتصاد الريفى، مثل محطات الآلات الزراعية ومصانع الادوات الزراعية ومنشآت الرى، تحت اشراف لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء، وجعلنا هذه اللجنة توجه توجيها موحدا المزارع التعاونية ومؤسسات الدولة التى تخدم الزراعة.

نتيجة لتنظيم لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء وضمان التوجيه بطريقة الادارة الصناعية للمزارع التعاونية، حدث انعطاف جذرى فى تطور الاقتصاد الريفى.

في الماضي، كان العاملون فى اللجنة الشعبية فى القضاء والعاملون الاداريون فى المزرعة التعاونية يقومون بتوجيه الانتاج الزراعى كيفما اتفق من دون اى اساس علمى. لكنهم، ومنذ تشكيل لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء، اقاموا نظاما متناسقا للتوجيه التقني للاقتصاد الريفى وصاروا يوجهون كافة عمليات الانتاج، مثل توزيع المزروعات وانتقاء البذور وبذرها ورش الاسمدة، على نحو يتفق والمتطلبات التقنية والعلمية. وقد ادى ذلك الى حدوث نمو سريع فى الانتاج الزراعى.

وكان من نتيجة استحداث لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء ان توطدت

المزارع التعاونية بصورة اكثر من النواحى التنظيمية والاقتصادية، المادية والتقنية.

قبل تنظيم لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء، لم يكن هناك تنسيق فى العمل ما بين المزارع التعاونية والمؤسسات التى تخدم الاقتصاد الريفى. لذلك، كانت المزرعة التعاونية تضع خطتها من غير ان تعرف معرفة جيدة مدى ضمان العناصر الهامة فى الانتاج الزراعى، مثل الآلات الزراعية والماء والاسمدة والكيماويات الزراعية، وبالتالى. لم تكن هذه الخطة مضبوطة تماما. بيد انه اصبح فى مقدورها ان تضع خطة واقعية، بعد تنظيم لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء، هذه اللجنة التى تقوم بالاشراف الموحد على المزارع التعاونية وعلى مؤسسات الدولة فى القضاء التى تخدم الاقتصاد الريفى، وتقوم باداة الوصل بين الخطط. اضف الى ذلك، ان مستوى المزرعة التعاونية فى الادارة ارتفع بدرجة قصوى، ذلك لان لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء صارت تساعدها مساعدة مباشرة فى مختلف اعمالها المعقدة الداخلة فى نشاطها الادارى، كادارة العمل والادارة المالية، الخ.

ونتيجة لوضع مؤسسات الدولة التى تخدم الاقتصاد الريفى تحت الاشراف الموحد للجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء، اصبحت التجهيزات التقنية والقوى التقنية العائدة للدولة تخدم احسن خدمة تنمية الاقتصاد الريفى، وتوطدت الاسس المادية والتقنية للمزارع التعاونية اكثر من ذى قبل.

كما ان تنظيم لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء قد اتاح تمتين الروابط الانتاجية ما بين الصناعة والزراعة، ورجح كفة الدور القيادى لملكية الدولة على الملكية التعاونية اكثر فاكثر، مما ادى الى تسريع عملية تطور الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره.

وقمنا باعفاء اللجنة الشعبية فى المحافظة من وظيفة توجيه الزراعة واستحدثنا لجنة الاقتصاد الريفى فى المحافظة بمثابة مؤسسة متخصصة بتوجيه الزراعة.

ان المهمة الخطيرة للجنة الاقتصاد الريفى فى المحافظة هى وضع خطة الانتاج الزراعى وممارسة التوجيه والرقابة على سير تنفيذها. وقد كلفنا هذه اللجنة بمهمة الاشراف العام على تطوير الاقتصاد الريفى فى المحافظة، ولا سيما امداد الاقضية

بمقادير وافية من اللوازم الزراعية المختلفة، مثل الآلات الزراعية وقطع غيارها والاسمدة والكيماويات الزراعية، وعهدنا اليها ايضا بمسؤولية توجيه المسائل التقنية، مثل توزيع المزروعات وانتقاء البذور وتأصيل البذور. وانشاء لجنة الاقتصاد الريفى فى المحافظة اتاح تقريب قيادة الدولة للريف من الانتاج اكثر فاكثر وتطوير الاقتصاد الريفى فى المحافظة بصورة علمية وبما يتفق وخصائص المنطقة المعنية.

وجعلنا لجنة الزراعة تتحمل، من حيث الاساس، مسؤولية تنظيم وتوجيه الابحاث بشأن مختلف المشكلات التقنية المتعلقة بالتنمية المنظورية للاقتصاد الريفى، فيما هى تقوم بتوجيه الاقتصاد الريفى بمجموعه.

اخذت لجنة الزراعة على عاتقها تنظيم وتوجيه الابحاث حول مكننة الاقتصاد الريفى والآلات الزراعية واعمال البحث بشأن تطوير التقنيات الزراعية، ومنها تأصيل البذور واستنباطها، وتجويد التربة وطرق التسميد، وتأصيل مواشى الاستيلاد وتحديد اتجاه تنمية تربية المراشي، واضطلعت ايضا بمشاريع تحويل الطبيعة الضخمة وتأهيل الكوادر الزراعيين، فاستطعنا بذلك ان نضع الزراعة فى بلادنا على الاسس العلمية والتقنية الحديثة ونقوم بانمائها انماء متسارعا ببعد نظر.

على هذا النحو، قد انشأنا نظاما جديدا لتوجيه الزراعة وادخلنا تحسينا جذريا على توجيه الاقتصاد الريفى، وبالنتيجة، تمكنا من تحقيق قيادة الطبقة العاملة للفلاحين ومساعدة الصناعة للزراعة ومساندة المدن للارياف بصورة فعالة، وتوطيد الاقتصاد التعاونى من الناحيتين المادية والتقنية، وضمان الحل الناجح لكافة المسائل المطروحة فى بناء الريف الاشتراكى.

٣- حول الثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى الريف

بغية اتيان الحل الناجح للمسألة الريفية، ينبغى، بالاضافة الى تحقيق الاصلاح الزراعى وتحويل الاقتصاد الفلاحى الفردى على النهج الاشتراكى، خوض النضال

بعزم للقضاء على مخلفات المجتمع القديم فى سائر ميادين الفكر والتقنية والثقافة.

ان مخلفات المجتمع القديم تبقى متلبثة فى الريف فى مختلف الميادين الاقتصادية والثقافية والفكرية والاخلاقية. لذا، فان تحويل علاقات الانتاج القديمة فى الريف لا يكفى وحده لانماء القوى المنتجة الزراعية بسرعة وتوفير الحرية الحقيقية والحياة المادية والثقافية السعيدة للفلاحين على وجه الكفاية.

احدى القضايا الرئيسية لضمان النجاح فى حل المسألة الريفية هى دفع الثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى الريف دفعا حثيثا الى الامام. فبدون اعلاء الوعى السياسى والفكرى للفلاحين عن طريق الثورة الفكرية فى الريف، لا يمكن النجاح سواء أ فى تحقيق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية او حماية المكتسبات الثورية حماية موثوقة. وبدون تحقيق الثورة التقنية والثورة الثقافية فى الريف، يستحيل تحرير الفلاحين من العمل الصعب والمضنى وسد احتياجاتهم المادية والثقافية بشكل واف.

منذ اول يوم من شروعه ببناء المجتمع الجديد بعد التحرير، طرح حزبنا الثورات الفكرية والتقنية والثقافية كمهمة بالغة الشأن لحل المسألة الريفية على امتداد مراحل تطور الثورة كافة، وقام بتنفيذ هذه المهمة بهمة ونشاط.

كانت المهمة الرئيسية لحل المسألة الريفية فى مرحلة الثورة الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية هى تحقيق الاصلاح الزراعى وتعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى. لذلك، فان الثورات الفكرية والتقنية والثقافية جرت، فى هاتين المرحلتين، فى اتجاه ضمان تنفيذ الاصلاح الزراعى ونشر التعاون الزراعى بنجاح وتوطيد نجاحاتهما من حيث الاساس.

وفى الفترة اللاحقة لاتمام نشر التعاون الزراعى، تطرح الثورات الفكرية والتقنية والثقافية نفسها باعتبارها المهمة الثورية الرئيسية الواجب تحقيقها فى الريف. يتجلى تخلف الريف عن المدن بعد اقامة النظام الاشتراكى واضحا فى حقيقة ان قاعدة الزراعة اضعف من قاعدة الصناعة من الناحيتين المادية والتقنية، وان المستوى الثقافى لسكان الريف ادنى من مستوى سكان المدن، وان الفلاحين يتخلفون عن العمال فى مجال الوعى الفكرى. وبسبب هذا التخلف الفكرى والتقني والثقافى البادى فى

الريف بالذات، تبقى الفوارق ما بين المدن والريف والفوارق الطبقية ما بين الطبقة العاملة والفلاحين قائمة فى المجتمع الاشتراكى. لذلك، حدد حزبنا الثورات الفكرية والتقنية والثقافية على انها المضامين الرئيسية للثورة التى ينبغى مواصلة تحقيقها فى المجتمع الاشتراكى وعلى انها المهام الثورية الرئيسية لحل المسألة الريفية حلا نهائيا، وناضل بعنفوان من اجل تحقيق هذه الثورات الثلاث.

اوضح حزبنا المبادئ الرئيسية والطرق الواجب اتباعها لحل المسألة الفلاحية والمسألة الزراعية حلا نهائيا فى الفترة اللاحقة لاقامة النظام الاشتراكى في "قضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية فى بلادنا"، واستنهض الحزب كله والدولة برمتها والشعب بأسره الى تحقيقها. وترتب على ذلك ان احرزت نجاحات هائلة على صعيد الثورات الفكرية والتقنية والثقافية، وتتقدم هذه الثورات الثلاث حاليا على مستوى عال جدا.

من هنا، اود، فيما يلى، ان ابين باختصار كيف قام حزبنا بالثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى كل مرحلة من مراحل تطور الثورة.

في تحقيقه الثورات الثلاث هذه، التزم حزبنا على الدوام منهج اعطاء الاولوية قطعا للثورة الفكرية.

الثورة الفكرية فى الريف هى عملية لاعادة صوغ الافكار، وهى تهدف الى اجتثاث الافكار البالية المتبقية فى اذهان الفلاحين وتسليحهم بالافكار الثورية التقدمية للطبقة العاملة. اذ لا يمكن النجاح فى تحويل الاشكال الاقتصادية ولا تنمية القوى المنتجة الزراعية، الا اذا اجيد عمل اعادة صوغ الافكار، حتى يتسلح الفلاحون بالافكار التقدمية وتزداد حماستهم الثورية.

تمثلت المهام الرئيسية للثورة الفكرية الريفية ابان تحقيق الثورة الديمقراطية المناهضة للامبريالية والاقطاع بعد التحرير فى استئصال رواسب الافكار الاقطاعية وافكار الامبريالية اليابانية وتسليح الفلاحين بالافكار الديمقراطية التقدمية.

نظرا لتعمد المعتدين الامبرياليين اليابانيين نشر مختلف الافكار الرجعية، فضلا عن تفشى الافكار والعادات الاقطاعية بدرجة كبيرة من جراء الحكم الاقطاعى المديد، فقد كانت افكار الخنوع العبودى وعقلية الخدم المأجورين وسائر الافكار البالية

الاخرى متلبثة ومتجذرة فى اذهان الفلاحين. كانت رواسب الافكار الاقطاعية وافكار الامبريالية اليابانية عقبة كبيرة فى وجه تسليح الفلاحين بالافكار الديمقراطية واستنهاضهم الى بناء الوطن الجديد.

كان فلاحونا فى الماضى يعيشون عيشة مترعة بدموع الدم تحت وطأة الاستغلال والاضطهاد القاسيين من جانب الامبرياليين اليابانيين وملاك الاراضى. ومع ذلك، كنت تجد بعض الفلاحين يعطفون على ملاك الاراضى او يخضعون لهم حتى بعد تحرر البلاد. لا لشىء الا بسبب تدنى مستوى وعيهم الفكرى وافتقارهم الى الوعى الطبقى. وبدون توعيتهم توعية طبقية، لم يكن من الممكن النضال كما ينبغى ضد ملاك الاراضى ولا النجاح فى الاصلاح الزراعى. فقام حزبنا بكشف جرائم الملاك للفلاحين وعرفهم بوضوح على طبيعة الملاك الطبقية حتى يهبوا هم انفسهم بشجاعة الى النضال ضد ملاك الاراضى. كما اننا كرسنا جهودا كبيرة لاجتثاث مخلفات افكار الامبريالية اليابانية البالية وعادات الحياة الفاسدة من اذهان الفلاحين، وتسليحهم بالوعى اللائق بسادة كوريا الجديدة وبفكرة البناء الوطني ولاشاعة نمط الحياة السليم بينهم.

وقد استأثرت حركة التعبئة الفكرية العامة للبناء الوطني بأهمية كبيرة فى تحويل وعى الفلاحين الفكرى. كانت هذه الحركة حركة جماهيرية لتحويل الافكار تهدف الى تصفية مخلفات الافكار الامبريالية اليابانية والاقطاعية وتسليح الشغيلة بالوعى اللائق بسادة البلاد وبفكرة البناء الوطني واشاعة الاجواء الثورية بينهم. وقد باشرنا هذه الحركة بكل عنفوان فى الريف، مما مكننا من تسليح الفلاحين بالافكار الديمقراطية وبالوطنية واستنهاضهم بقوة الى بناء الوطن الجديد.

كان المضمون الرئيسى للثورة الفكرية، فى مرحلة الثورة الاشتراكية، هو تشديد التربية الاشتراكية.

وقد حدد حزبنا مضامين التربية الفكرية حيال الفلاحين، فى مرحلة الثورة الاشتراكية، بما يتفق ومتطلبات نشر التعاون الزراعى، واجرى التربية الفكرية فى ارتباط وثيق مع تحويل الاشكال الاقتصادية.

كانت تقوية التربية الطبقية هى اشد المسائل المطروحة فى التربية الاشتراكية

الحاحا ابان نشر التعاون الزراعى. ما دام تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى يمثل تغيرا اجتماعيا جذريا يضع حدا نهائيا لمصادر الاستغلال بشتى انواعها فى الريف، فقد اتسم الصراع الطبقى الذى دار فى تلك المرحلة بطابع حاد ومعقد اشد من اى وقت مضى. وفى وضع كهذا، ما لم نعمل على اذكاء وعى الفلاحين من الناحية الطبقية، كان من المتعذر علينا ان نحقق نشر التعاون الزراعى بنجاح او حتى نصون مكتسبات الثورة التى تحققت فعلا.

شدد حزبنا التربية الطبقية بين الفلاحين حتى يدركوا جيدا ان النظام الاستغلالى طالح والنظام الاشتراكى صالح، ويحقدوا على الطبقات المستغلة والنظام الاستغلالى، ويناضلوا بحزم ضد الاعداء الطبقيين.

والشىء الهام الآخر فى التربية الاشتراكية كان تسليح الفلاحين بالروح الجماعية.

التعاونيات الزراعية هى شكل من اشكال الاقتصاد المشترك القائم على الجماعية، حيث يعمل الجميع وينعمون بالرخاء سواسية. لذلك، فمن اجل توطيد الاقتصاد التعاونى وتطويره، يتوجب على جميع الاعضاء التعاونيين ان يتسلحوا بالروح الجماعية، روح اعتبار مصلحة الجماعة اعز من مصلحة الافراد والعمل بنكران ذات فى سبيل المجتمع والجماعة.

ومن اجل تسليح الفلاحين بالروح الجماعية، كرس حزبنا جهودا جبارة لتربيتهم على ان يعتنوا ويتعلقوا بالممتلكات المشتركة للتعاونيات ويساهموا باخلاص فى العمل الجماعى ويتقيدوا بمحض اختيارهم بانضباط العمل، مدركين تمام الادراك ان فى مصلحة الجماعة مصلحتهم هم وان فى الممتلكات المشتركة نصيبا لكل فرد منهم ايضا.

ولقد تقدمت الثورة الفكرية فى الريف بخطى حثيثة وعلى مستوى عال منذ اتمام نشر التعاون الزراعى.

والمهمة الرئيسية للثورة الفكرية فى الريف فى اعقاب اتمام التحويل الاشتراكى هى جعل الفلاحين شيوعيين حقيقيين عن طريق تثويرهم وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة.

ان القضاء التام على رواسب الافكار البالية المتشبثة باذهان الفلاحين عن طريق تثويرهم وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة وتسليحهم متينا بالافكار الثورية للطبقة

العاملـة والافكـار الشيوعية همـا السبيل الوحيد الى ازالة الفوارق الطبقية ما بين الطبقة العاملة والفلاحين وبناء المجتمع الشيوعى وحل المسألة الفلاحية حلا نهائيا.

ومن اجل تثوير الفلاحين وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة، قام حزبنا بتعميق التربية الشيوعية واساسها التربية الطبقية، وكذلك التربية بالوطنية الاشتراكية بصورة تتفق والمتطلبات الجديدة لبناء الاشتراكية والشيوعية. واولى حزبنا جهودا فائقة، على وجه خاص، لتسليح الفلاحين بفكرته، فكرة زوتشيه، بثبات حتى يناضلوا بقوة وعزم من اجل انجاز قضية الاشتراكية والشيوعية ويعملوا ويعيشوا على نهج ثورى، متحلين بوعى رفيع يليق بكونهم سادة الدولة والمجتمع.

وقد طرأت تغيرات كبيرة على معالم الفلاحين الفكرية والروحية، نتيجة للقيام العزوم بالثورة الفكرية فى الريف. فجميع شغيلتنا الزراعيين متسلحون اليوم متينا بفكرة حزبنا الثورية، ومتحدون اتحادا راسخا حول الحزب والحكومة، ويعملون بدرجة كبيرة من الحماسة الثورية والطاقة الابداعية فى سبيل التعجيل بانتصار قضية الاشتراكية والشيوعية.

ان الثورة التقنية الريفية تمثل مهمة ثورية تهدف الى تطوير القوى المنتجة الزراعية واعتاق الفلاحين من الاشغال المضنية، وذلك بتجهيز الاقتصاد الريفى بالآلات والتكنولوجيا العصرية وادخال منجزات العلوم الزراعية على نطاق واسع.

لم يطرح حزبنا الثورة التقنية الريفية كمجرد مسألة اقتصادية وتقنية لتطوير القوى المنتجة الزراعية، بل قدمها بوصفها مسألة اجتماعية وسياسية غايتها اعتاق الفلاحين من الاشغال الصعبة والمضنية، ودفع عجلتها بقوة الى الامام.

واحدى المسائل الهامة المطروحة فى تحقيق الثورة التقنية الريفية هى التحديد السليم للمضمون الرئيسى للثورة التقنية والاصابة فى وضع سلم الاولويات. وقد حدد حزبنا تعميم الرى والكهربة والمكننة والكيمأة على انها المضمون الرئيسى للثورة التقنية الريفية، وطرح المنهج القاضى باعطاء الاولوية لتعميم الرى.

كانت سمات الانتاج الزراعى والظروف المناخية والطبيعية فى بلادنا تقتضى تعميم الرى اولا وقبل سائر مهام الثورة التقنية الريفية الاخرى. فبخلاف الصناعة،

تتأثر الزراعة بالظروف المناخية والطبيعية الى حد بعيد. والزراعة تتعامل مع كائنات حية، لذلك لا يمكن ضمان الانتاج الزراعى بدون مياه. ان المياه هى واهبة الحياة فى الزراعة بكل معنى الكلمة. واقامة نظام الرى فى حقول الارز والحقول غير الارزية ودرء اضرار الفيضان والجفاف انما يستأثران بأهمية حاسمة فى ضمان الانتاج الزراعى، خاصة فى ظروف بلادنا حيث تشكل زراعة الارز نسبة كبيرة ويستمر الجفاف فى الربيع وكثيرا ما تحدث الفيضانات فى الصيف.

قبل التحرير، كان مجموع مساحة الارض المروية فى بلادنا ١٠٠ ألف هكتار على الاكثر، ومعظم حقول الارز كانت حقولا غير مروية. لذا، كان الفلاحون يتعاطون الزراعة بالاتكال على السماء فقط، وطالما عانوا من المشقات والويلات بسبب المياه. لقد تجولت فى اول ربيع بعد الاصلاح الزراعى فى مناطق ريفية عديدة، حيث رأيت الفلاحين يغرسون اشتال الارز بواسطة الاعواد الخشبية بسبب شحة المياه وكانوا يتأوهون، متهالكين على حقول الارز المتشققة من جراء الجفاف. حين رأيت ذلك المنظر، احسست بشدة بان المسألة الزراعية لن تحل بمجرد توزيع الارض على الفلاحين وانه لا بد من تعميم الرى.

وبغية ايجاد حل لمسألة المياه اللازمة للانتاج الزراعى، حرصنا على القيام بتنفيذ مشاريع الرى على شكل حركة جماهيرية. وترتب على ذلك ان تم تنفيذ ١٩ مشروعا للرى فى عام ١٩٤٦، وبدئ بمشروع بيونغنام الكبير للرى على نفقة الدولة فى عام ١٩٤٨ ونفذ خلال نفس العام ٨٨ مشروعا جديدا للرى.

وفي اثناء نشر التعاون الزراعى ايضا، دفعنا باطراد عجلة مشاريع الرى بقوة الى الامام، جنبا الى جنب مع تنظيم التعاونيات.

وفى مضمار تعميم الرى، وضعنا رى حقول الارز فى مركز الصدارة، وحققنا ايضا مشاريع رى الحقول غير الارزية ومشاريع تطوير مجاري الانهار ومشاريع منع انجراف التربة. وتقدمنا بمنهج يقضى بربط مشاريع الرى النهرية الواسعة النطاق بمشاريع الرى النهرية المتوسطة والصغيرة النطاق، وقد نفذنا المشاريع الكبيرة بتمويل من الدولة، اما المشاريع المتوسطة والصغيرة النطاق فنفذت بالقوى الذاتية

للتعاونيات الزراعية انما بمساعدة تقنية من جانب الدولة.

نظرا الى ان تعميم الرى فى الزراعة عمل ضخم يدخل فى اطار تحويل الطبيعة، فلا يمكن ان يتحقق بنجاح بقوى الفلاحين وحدهم، بل ينبغى تعبئة الجماهير الغفيرة فى هذا العمل، حتى يجرى ذلك العمل على شكل حركة تشمل الشعب كله. وقد عين حزبنا آنذاك الهدف الضخم المتمثل برى مليون هكتار من الحقول فى الدورة الكاملة للجنة الحزب المركزية فى شهر ايلول عام ١٩٥٨، ودعا الشعب كله الى النضال لوضع مليون هكتار تحت الرى. واستجابة قلبية لنداء الحزب، قامت الطبقة العاملة يومها بانتاج اعداد هائلة من مضخات المياه ومقادير كبيرة من الاسمنت والمواد الفولاذية، وغيرها من المعدات والمواد اللازمة لمشاريع الرى، وارسلتها الى الريف. وقدم الموظفون والطلبة والجنود مساعدة باليد العاملة لمشاريع الرى. ونتيجة لحسن تنظيم وتعبئة طاقات الجماهير الشعبية ومواهبها، استكملت مشاريع الرى فى مساحة قدرها ٣٧٠ ألف هكتار خلال الاشهر الستة التى اعقبت دورة ايلول الكاملة للجنة الحزب المركزية، واجترحت معجزة خارقة باكمال رى مليون هكتار من الحقول فى غضون سنوات معدودات.

وعلى اساس اكمال رى حقول الارز اولا، اتخذ حزبنا التدابير الآيلة الى درء الاضرار الناجمة عن المياه الراكدة فى المناطق الرئيسية لانتاج الارز، وقام باصلاح مجاري الانهار وتشجير الغابات على نطاق واسع فى كافة المناطق. وهكذا، اكتمل تعميم الرى فى بلادنا، من حيث الاساس، اثناء فترة الخطة السباعية، واصبح فى مقدور الفلاحين ان يزاولوا الزراعة بشكل مأمون من دون التعرض لاضرار الجفاف او الفيضان.

باكتمال تعميم الرى، حلت نهائيا مسألة المياه التى ظلت تشغل اذهان فلاحينا قرونا عديدة، وصارت بلادنا "بلاد الرى" حيث تتدفق مياه الرى فى كل مكان من ريفنا.

والشيء الهام الآخر فى الثورة التقنية الريفية هو تحقيق الكهربة.

ان كهربة الريف شرط لا غنى عنه للاسراع بتعميم الرى وادخال المكننة فى الزراعة وضمان نجاح الثورة الثقافية الريفية. وبما ان معظم تجهيزات الرى فى بلادنا تعمل بواسطة الطاقة الكهربائية، فمن المحال تعميم الرى بدون الكهرباء. كما ان الكهربة

التـى ترمـى الـى ايصـال الكهربـاء الـى كافـة القرى والبيوت الـريفية من شأنها وحدها ان تتيح امكانية مكننـة مختلف الاعمـال الزراعية، بمـا فيها درس الحبوب، وجعل الفلاحين ينعمون بالانارة الكهربائية ويستمعون الى الراديو ويحيون حياة متمدنة.

وبغية حل مسألة الكهرباء اللازمة لكهربة الريف، عرض حزبنا منهجا يقضى ببناء محطات توليد الكهرباء الكبيرة، فى آن مع بناء محطات توليد الكهرباء المتوسطة والصغيرة على شكل حركة تشمل الشعب كله.

ومحطـات تولـيد الكهـرباء المتوسـطة والـصغيرة يمكـن بـناؤها بـسهولة وسـرعة وبتكاليف زهيدة، وبها يمكن الاستفادة من مختلف موارد الطاقة الكهربائية الوفيرة فى المناطق المحلية، بما فيها الطاقة الكهرمائية، بصورة فعالة. كما يمكن بناؤها فى كل بقعة من بقاع البلاد، لذا فهى تصلح لادخال الكهرباء الى القرى والبيوت الريفية المبعثرة.

ومن اجل كهربة الريف، اتخذنا اجراء بتجميع البيوت الريفية المبعثرة هنا وهناك.

وبفضل منهج حزبنا الصحيح والدعم الايجابى من الدولة، تحققت مهمة كهربة الريف فى بلادنا بنجاح خلال فترة قصيرة جدا.

والمكننة تحتل هى الاخرى مكانة بالغة الشأن فى الثورة التقنية الريفية.

ان مكنـنة الاقتـصاد الريفـى هـى الوسـيلة الاهـم لاعـتاق الفلاحـين مـن الاشـغال الصعبة والمضنية ورفع انتاجية العمل. وبدون مكننة الزراعة، لا يمكن رفع مستوى الفلاحين الثقافى والتقنى او تحويل وعيهم الفكرى بنجاح.

قبل التحرير، كانت الاسس المادية والتقنية لريفنا بالغة التخلف. كان الفلاحون يجهلون حتى معرفة اسماء الآلات الزراعية، وكانوا يقومون بكافة الاعمال الزراعية اعتمادا علـى ظهـورهم وايـديهم، بواسطة الادوات الـزراعية الـصغيرة البدائـية. امـا والحالة هذه، ما كان ليمكن ان يتطور الانتاج الزراعى، كما كانت الاعمال الزراعية صعبة وشاقة الى اقصى درجة.

كـان اعتاق الفلاحين من الاشغال المضنية احدى المهام الثورية الخطيرة التـى واجهت حزبنا. لكننا لم نتمكن من تزويد الريف بـالآلات الزراعية الحديثة تـوا بعد التحرير، نظرا لان الامبريالية اليابانية تركت لنا صناعة ذات طابع مستعمرى تميزت

بالاختلال، لا بل مخربة تماما. كما ان مستوى الفلاحين الثقافى والتقنى ايضا لم يبلغ حينذاك تلك الدرجة التى تتيح لهم استخدام الآلات الزراعية الحديثة.

آخذين بالاعتبار وضع البلاد ومستوى الفلاحين التقني بعد التحرير بدأنا، اولا، بتحسين الادوات الزراعية الصغيرة المتداولة. فأنشأنا مصانع للادوات الزراعية الصغيرة فى كل المناطق، حيث انتجنا اعدادا كبيرة من ذلك النوع من الادوات الزراعية وزودنا الريف بها على نطاق واسع.

والى جانب ذلك، حرصنا على انشاء محطات لتأجير الآلات الزراعية فى المناطق الرئيسية لانتاج الحبوب، توطئة لمكننة الاقتصاد الريفى. كنا قد انشأنا، قبل الحرب، محطات لتأجير الآلات الزراعية فى ريونغتشون وزونغزو بمحافظة بيونغآن الشمالية وآنزو بمحافظة بيونغآن الجنوبية وزايريونغ بمحافظة هوانغهاى الجنوبية وهامزو بمحافظة هامكيونغ الجنوبية، وهذه المحطات لعبت دورا كبيرا فى جعل الفلاحين يلمسون قدرة المكننة الحديثة من خلال استعمال آلاتها الزراعية فى حراثة حقولهم.

وطرحت مكننة الزراعة نفسها كمطلب اشد الحاحا مع اكتمال نشر التعاون الزراعى.

لما كان نشر التعاون الزراعى قد تحقق قبل الاصلاح التقني فى بلادنا، فلم يكن بالامكان، بدون الاسراع فى ادخال المكننة، ان نطلق العنان لتفوق الاقتصاد التعاونى المنظم حديثا ونطور الانتاج الزراعى على جناح السرعة.

ولما كنا عاجزين بعد عن انتاج وتوفير الآلات الزراعية الحديثة باعداد كبيرة فى فترة نشر التعاون الزراعى، فقد عرضنا المنهج القاضى بالمضافرة ما بين الآلات الزراعية ذات المحركات والآلات الزراعية التى تجرها الدواب، وعنينا بان تعمل التعاونيات بهمة على تحسين الآلات الزراعية المتوسطة والصغيرة وان تستخدم بنشاط الآلات الزراعية التى تجرها الدواب، على ان تقدم لها الدولة الآلات الزراعية الحديثة فى الوقت عينه.

راحت مكننة الزراعة فى بلادنا تتقدم بخطى حثيثة مع ارساء اسس الاقتصاد

الوطني المستقل، وتمكنا منذ ذلك الحين من انتاج وامداد الجرارات، ومختلف الآلات الزراعية الاخرى، باعداد كبيرة.

وكان من بالغ الاهمية الاصابة فى تحديد سلم الاولويات فى مكننة الزراعة وتوزيع الجرارات والآلات الزراعية الاخرى على وجه النجاعة. باعتبار ان زراعة الارز تشكل اكبر نسبة فى الزراعة عندنا والمناطق المحلية تختلف بعضها عن بعض من حيث الظروف الطبيعية والجغرافية، فقد سرنا فى اتجاه البدء بالمكننة اولا فى المناطق السهلية التى تكثر فيها حقول الارز، وتوسيعها من ثم الى المناطق المتوسطة الارتفاع فالمناطق الجبلية، وتحقيق المكننة الشاملة ابتداء من الاشغال الاكثر مشقة والاشد استهلاكا للايدى العاملة، وصولا الى كافة الاعمال الاخرى بالتدريج. وبهذه الطريقة، استطعنا ان نزيد من فعالية الآلات الزراعية ومعدل استخدامها فى الانتاج الزراعى بدرجة ملحوظة.

ومن اجل انجاح مكننة الزراعة، اولينا اهتماما عميقا لزيادة عدد محطات تأجير الآلات الزراعية واعلاء دورها.

حققت بعض البلدان مكننة الزراعة بطريقة بيع الآلات الزراعية، ومن ضمنها الجرارات، للتعاونيات. ولكن هذه الطريقة لم تكن تناسب واقع بلادنا، سواء أ من حيث الاسس الاقتصادية للتعاونيات او مستقبل تطور الاقتصاد التعاونى او الناحية التقنية فى استخدام الآلات الزراعية.

لذلك، عنينا بان تملك محطات الدولة لتأجير الآلات الزراعية الجرارات والآلات الزراعية الحديثة الاخرى بصورة مشتركة، لتضمن الاعمال الزراعية للتعاونيات. لم تعتبر محطات تأجير الآلات الزراعية مجرد مؤسسة تتقاضى اجرة اعمالها الزراعية من التعاونيات، بل جعلناها تلعب دور قاعدة الارتكاز لنشر التقنيات الميكانيكية للصناعة والطرق المتقدمة للادارة الصناعية والثقافة الانتاجية فى الريف. وترتب على ذلك ان لعبت محطات تأجير الآلات الزراعية فى بلادنا دورا كبيرا فى اعلاء الدور القيادى للطبقة العاملة وتوطيد التحالف بين العمال والفلاحين.

الاساس فى مكننة الزراعة هو انتاج وامداد اعداد كبيرة من الجرارات والآلات

الزراعية الاخرى. من هنا، فقد بنينا عددا كبيرا من المصانع التى تخدم مكننة الزراعة، بما فى ذلك المصانع الحديثة للجرارات والشاحنات والمصانع لقطع غيار الجرارات والآلات الزراعية المقطورة، فى المناطق المحلية المتعددة. وعلى التوازى مع ازدياد عدد الجرارات والشاحنات، قمنا بتأهيل سائقيها باعداد كبيرة. وعلى هذا النحو، حققنا على وجه الروعة المهمة الواردة فى قضايا الريف والمتعلقة بضرورة بلوغ عدد الجرارات فى الريف ٧٠ - ٨٠ ألف جرار فى عام ١٩٧٤.

كما قمنا بانتاج وتوريد مقادير كبيرة من مختلف الآلات الزراعية الجديدة التى تناسب ظروف بلادنا، فضلا عن الجرارات، مما اتاح لنا اداء مختلف الاعمال الزراعية، مثل غرس اشتال الارز والتعشيب، وليس الحراثة فقط، بواسطة الآلات.

وفى بلادنا، دخل النضال لمكننة الزراعة مرحلة جديدة فى الوقت الحاضر. فنحن الآن عاكفون على النضال لبلوغ الهدف المتمثل فى تخصيص ٨ - ١٠ جرارات و٣ - ٤ شاحنات لكل مائة هكتار من الاراضى المزروعة فى المستقبل القريب، وذلك بانتاج وتزويد الاقتصاد الريفى بعدد اكبر من مختلف انواع الجرارات الكبيرة والصغيرة وآلات غرس اشتال الارز والحصادات - الدراسات والآلات الزراعية الحديثة والجديدة الاخرى. واذا ما حققنا هذه المهمة، تكون المكننة الشاملة للانتاج الزراعى قد اكتملت تماما فى بلادنا.

والى جانب المكننة، من الاهمية بمكان تحقيق الكيمأة فى الثورة التقنية الريفية. فليس الا بتحقيق الكيمأة، يغدو فى امكاننا ان نقوم باعتماد الطريقة التكثيفية فى الزراعة ونضاعف بذلك من غلة الحبوب بصورة حاسمة ونخفف عن كواهل الفلاحين وطأة العمل المضنى.

ومن اجل تحقيق الكيمأة، ينبغى، اولا وقبل كل شىء، انتاج مختلف انواع الاسمدة الكيماوية بالجملة.

فالاسمدة هى فى منزلة الغذاء بالنسبة الى المزروعات. لذلك، فاننا انعشنا مصانع الاسمدة، اولا وقبل غيرها، ابان اعادة بناء المصانع المدمرة من قبل الامبريالية اليابانية فى الفترة التى اعقبت التحرير وكذلك اثناء فترة الانعاش والبناء ما بعد

الحرب. واولى حزبنا جهودا جبارة لانتاج الاسمدة تحت شعار: "السماد هو بالذات الارز والارز هو بالذات الاشتراكية". ونتيجة للازدياد المطرد فى انتاج الاسمدة، بلغت فى بلادنا كمية الاسمدة الكيماوية المستعملة لكل هكتار طنا واحدا منذ زمن طويل، ونحن نناضل حاليا من اجل الوصول الى هدف يفوق الطنين.

كما اننا ننتج ونوفر مقادير كبيرة من مختلف الكيماويات الزراعية ذات الفعالية العالية، ابتداء من مبيدات الاعشاب الضارة، بحيث يمكننا ازالة الاعشاب الضارة ودرء اضرار الآفات الزراعية والحشرات بقوة الكيمياء.

ومن المهم، فى كيمأة الزراعة، اقامة نظام للتسميد العلمى. ان رش الاسمدة عشوائيا، من دون اعتبار لخصائص التربة والنباتات، لا يجدى نفعا.

لقد قمنا بفحص وتحليل التربة على نطاق البلاد كلها حتى تعرف كل المزارع التعاونية بدقة عناصر التربة لكل قطعة من قطع الارض وتستخدم الاسمدة على نحو يتمشى معها. واضافة الى ذلك، حددنا كمية التسميد وطرق التسميد حسب مراحل نمو النباتات المتنوعة مما يتيح استعمال الاسمدة على نحو علمى وتقنى.

اننا نسعى الى تحرير الفلاحين من الاشغال المضنية وتصنيع الزراعة وتحديثها وذلك بادخال المكننة الشاملة والكيمأة فى الزراعة فى غضون السنوات القلائل القادمة حتى نتمكن من اداء كافة الاعمال الزراعية بقوة الآلات والكيمياء. وهذا هو بالذات هدف الثورة التقنية الريفية الذى نصبو الى تحقيقه.

والشيء الهام الآخر فى حل المسألة الريفية هو تحقيق الثورة الثقافية.

ان الثورة الثقافية الريفية امر لا غنى عنه لرفع مستوى الفلاحين الثقافى والتقنى، حتى يمكن تعاطى الزراعة بطريقة علمية وتقنية، ولتحرير الفلاحين من العادات البالية فى الحياة والقضاء على تخلف الريف الثقافى الى غير رجعة.

والمهمة ذات الاولوية الواردة فى الثورة الثقافية الريفية كانت القضاء على الامية.

كان فلاحونا، فى الماضي، يعيشون فى دياجير الجهل والظلام، محرومين من الحق فى التعلم، بسبب سياسة التجهيل القومى التى انتهجتها الامبريالية اليابانية. كان يوجد فى الشطر الشمالى من بلادنا بعد التحرير اكثر من ٣ر٢ مليون امى، وكان

معظمهم فلاحين. ومن غير محو الامية فى الريف، لم يكن باستطاعتنا ان نسلح الفلاحين بالافكار التقدمية ولا ان ننظمهم ونجندهم بنشاط لبناء الوطن الجديد.

حدد حزبنا محو الامية على انه المهمة الواجب حلها اولا وقبل غيرها فى الثورة الثقافية الريفية، وحرص على اجراء هذا العمل على شكل حركة تشمل الشعب كله تحت قيادة الدولة وخططها الموحدة.

وقد نظمنا لجانا لتوجيه محو الامية من المركز حتى المناطق المحلية، وانشأنا "مدارس تعليم الابجدية الوطنية" فى كل مكان، وحرضنا الشعب كله على الانخراط فى حركة محو الامية تحت شعار: "رفع مستوى الشعب الثقافى يبدأ من القضاء على الامية!".

وبنتيجة الحركة الشعبية العامة للقضاء على الامية التى جرت بمنتهى الزخم، تم انجاز الانتصار التاريخى المتمثل فى محو الامية تماما فى الريف فى شهر آذار عام ١٩٤٩. ان محو الامية نهائيا فى الريف يعتبر بحق نجاحا باعثا على الفخر فى الثورة الثقافية. وقد استطعنا، بالقضاء على الامية فى الريف، ان نرفع مستوى الفلاحين الثقافى والمعرفى وندفع بعزم عجلة الثورة الفكرية والثورة التقنية فى الريف.

كما قام حزبنا بتصفية نظام التعليم العبودى الاستعمارى للامبريالية اليابانية وبدقرطة التعليم، وفتح بذلك طريق التعلم امام ابناء وبنات الفلاحين، وليس هذا فحسب، بل انه اقام نظام التعليم الذى يتيح التعلم فى آن مع مزاولة العمل، وانشأ مدارس للراشدين فى كل القرى الريفية حتى يمكن للفلاحين الذين لم تتح لهم فرصة التعلم فى الماضي، ان يتعلموا بانتظام المعارف العامة التى تعادل مستوى خريجى المدارس الابتدائية.

ومن اجل رفع مستوى الفلاحين الثقافى، على حزبنا ايضا بانشاء مراكز الدعاية الديمقراطية فى القرى الريفية والوحدات السكنية الاخرى فى الريف واتخذها قاعدة ارتكاز لنشر المعارف العلمية وللقيام بمختلف النشاطات الاخرى للتنوير الثقافى على نطاق واسع. وعلى هذا النحو، خلصنا الفلاحين من الجهل والظلام، اللذين يعودان الى القرون الوسطى، خلال فترة قصيرة من الزمن.

هذا وقد صار اعلاء مستوى الفلاحين فى المعارف العامة والمعارف العلمية والتقنية مطلبا اكثر الحاحا، على ضوء انجاز تعوين الاقتصاد الفلاحى الفردى وتقدم العلوم والتكنولوجيا الزراعية السريع.

وما كان من الممكن، بدون اعلاء مستوى الفلاحين الثقافى والتقني على نحو يتمشى والواقع المتطور، ان نعجل فى ادخال المكننة والكيمأة فى الزراعة او ان نقوم بالزراعة بطريقة علمية وتقنية.

لذلك طرح حزبنا المهمة المتعلقة باعلاء مستوى الفلاحين الثقافى والتقنى الى درجة تعادل مستوى خريجى المدارس الاعدادية، وجعل جميع الشغيلة الزراعيين الذين لم يتخرجوا من المدرسة الاعدادية يلتحقون بمدارس الشغيلة الاعدادية ليتعلموا فيها المعارف العامة والتقنية الزراعية. وفى نفس الوقت، انشأ مراكز لنشر المعارف العلمية والتقنية الزراعية فى كل القرى، وقام بنشر المعارف العلمية والتقنية بانتظام بين الفلاحين.

ونتيجة لتكثيف تعليم الراشدين ونشر المعارف العلمية والتقنية فى الريف، فان الراشدين الذين لم تتح لهم فرصة التعلم فى الماضي تخرجوا جميعا من مدارس الشغيلة الاعدادية، وبلغ مستوى فلاحينا الثقافى والتقنى ككل درجة تعادل مستوى خريجى المدارس الاعدادية.

والى جانب رفع مستوى الفلاحين الثقافى والتقنى، بذل حزبنا جهودا حثيثة لتأهيل عدد كبير من الكوادر التقنيين الريفيين المؤهلين.

ووفقا لمنهج الحزب الخاص بانشاء مراكز جامعة لتأهيل الكوادر فى المحافظات، اقمنا جامعة للزراعة وجامعة للطب وجامعة للمعلمين فى كل محافظة، وجعلنا المناطق المحلية تؤهل بنفسها اعدادا كبيرة من التقنيين الزراعيين ورجال الصحة العامة ورجال التعليم والكوادر الآخرين. وبالنتيجة، تجد اليوم فى كل مزرعة من المزارع التعاونية فى بلادنا عشرات التقنيين والاخصائيين، وهم يلعبون دور النواة فى تحقيق الثورات الثقافية والتقنية والفكرية فى الريف.

وارتكازا على النجاحات التى تحققت بالفعل على صعيد اعلاء مستوى الفلاحين

الثقافى والتقني وتأهيل الكوادر التقنيين الريفيين، يناضل حزبنا حاليا فى سبيل تحقيق المهمة التى طرحها والقاضية بان يحوز جميع الفلاحين على درجة من المعارف العامة تعادل مستوى خريجى المدارس الثانوية وان يمتلكوا اكثر من مهارة تقنية واحدة فى المستقبل القريب؛ وكهدف منظورى، حدد لنفسه غاية بعيدة المدى، الا وهى ترقية جميع الفلاحين الى مستوى المثقفين.

والمسألة الهامة الاخرى فى الثورة الثقافية الريفية هى تحسين ظروف الفلاحين المعيشية وبيئتهم الحياتية على نحو صحى ومتحضر.

فى الماضي، كان الفلاحون فى بلادنا يعيشون على الوساخة وفى ظروف غير صحية بالمرة، كما كانوا يعانون شتى صنوف المشاق والآلام من جراء تفشى مختلف الامراض والاوبئة بينهم. فكان من المستحيل ان نوفر للفلاحين حياة سعيدة ومتمدنة، بدون تحويل الريف على نحو صحى ومتحضر والقضاء على مصادر الامراض والاوبئة.

لذلك شدد حزبنا عمل التوعية الصحية بين الفلاحين بحيث يحافظون على صحتهم الشخصية كما ينبغى ويعتادون فى الحياة على الاعتناء ببيوتهم وقراهم حتى تكون دائما نظيفة وانيقة. وفى آن معا، قام بتطوير المرافق الصحية فى الريف عن طريق حركة تشمل الجماهير كلها.

وبغية القضاء على مختلف الاوبئة والامراض المستوطنة وغيرها من الامراض فى الريف، شكل لجانا للوقاية الصحية من المركز حتى المحافظات والمدن والاقضية والقرى، لتشدد مكافحة الامراض الوبائية، واتخذ تدبيرا يقضى بانشاء المستوصفات والعيادات فى كافة القرى الريفية. وعلى الاخص، وضع حزبنا موضع التطبيق نظام الطبابة المجانية العامة رغم كل ظروف الحرب الصعبة والقاسية، حتى ينعم الفلاحون بخدمات صحية عصرية، بعد ان كان من المتعذر عليهم فى الماضي ان يظفروا حتى بالفحص الطبى كما ينبغى اذا اصيبوا بالمرض.

ومع توطد الاسس الاقتصادية للبلاد، قام حزبنا بتحسين مرافق الخدمات الطبية للفلاحين باطراد، وعرض فى المؤتمر الخامس للحزب المنهج الخاص بتحويل المستوصفات الريفية الى مستشفيات. وبتحقيق هذا المنهج، اصبح فى مقدور الفلاحين

ان يحصلوا على مساعدة طبية من الاطباء المتخصصين فى اى وقت، شأنهم فى ذلك شأن السكان فى المدن.

وان لمد انابيب المياه فى الريف اهمية بالغة لبناء الريف على نحو عصرى ولتحسين الظروف المعيشية للفلاحين. وقد اتخذ حزبنا تدبيرا يقضى بمد انابيب المياه فى الريف، سعيا منه الى تخليص الفلاحين فى المناطق السهلية من المشقات فى الحصول على مياه الشرب وتحرير النساء الريفيات من عبء حمل جرار المياه على رؤوسهن. كان من جراء تحقيق المنهج الخاص بمد انابيب المياه فى القرى الريفية ان اختفت اليوم فى ريف بلادنا ظاهرة حمل النساء الريفيات جرار المياه على رؤوسهن، وهو ما اثقل كاهلهن قرونا عديدة، وتخلص الفلاحون من مشاق الحصول على مياه الشرب اينما كانوا.

كما بذل حزبنا جهودا كبيرة لتأمين المواصلات بالباصات فى الريف، حرصا منه على تحسين الظروف المعيشية للفلاحين. وترتب على ذلك ان صارت الباصات اليوم تصل حتى الى القرى الريفية الجبلية النائية كلها فى ريف بلادنا، الامر الذى يسهل حياة الفلاحين اكثر ويوثق بصورة اوطد الروابط ما بين المدينة والريف.

واولى حزبنا اهتماما عميقا لتحسين وضع الفلاحين السكنى على الدوام، فبنى عددا كبيرا من البيوت السكنية العصرية فى الريف على حساب الدولة. لقد اختفت اليوم فى ريفنا الاكواخ المسقوفة بالقش، وبنيت فى كل مكان من الريف البيوت الحديثة الجذابة ودور الحضانة ورياض الاطفال والحمامات وصالونات الحلاقة والمؤسسات الثقافية والترفيهية الاخرى، حتى يحيا الفلاحون جميعا فى ظروف متحضرة لا تقل بشيء عما هى فى المدن.

وعمل حزبنا بلا كلل من اجل تحسين العمل لنشر المطبوعات والاذاعة فى الريف. وقد تم اليوم تعميم الاذاعة السلكية فى ريف بلادنا، ويسير تعميم التلفزيون بنجاح، وتصل الصحف والمجلات الى كل بيت.

نتيجة للتقدم المظفر الذى احرزته الثورة الثقافية الريفية، فان ريف بلادنا، الذى كان مرتعا للجهل والظلام، قد تبدلت معالمه تبدلا جذريا بحيث صار ريفا اشتراكيا عصريا يطيب العيش فيه.

٤- حول موقع القضاء ودوره فى بناء الريف الاشتراكى

وصولا الى حل ناجح للمسألة الريفية، من الضرورى ان يتم اختيار منطقة معينة كوحدة للقيادة الموحدة والشاملة للريف، ثم، باتخاذ هذه الوحدة قاعدة ارتكاز، توجيه مجمل العمل الريفى.

يعد العمل فى الريف من اصعب المهام واكثرها تعقيدا. ومنشأ صعوبته وتعقيده هو ان هدف العمل الريفى هو القرى الريفية المتناثرة فى جميع انحاء البلاد، ومواقع العمل الموزعة فى مناطق شاسعة، والفلاحون الذين يعملون مبعثرين. وعلى الرغم من ان سمة التشتت فى الريف تتقلص بدرجة ملحوظة عما كانت عليه فى فترة الاقتصاد الفلاحى الفردى بعد تعوين الاقتصاد الريفى، الا انها لا تزال باقية كسمة رئيسية للريف. وبدون قاعدة منطقية محددة، لا يمكن توفير قيادة ناجحة للاقتصاد الريفى والثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى الريف.

علاوة على ذلك، فان الانتاج الزراعى يختلف عن الانتاج الصناعى من حيث انه يتأثر كثيرا بالظروف الطبيعية والجغرافية. وحتى هذه الظروف، فانها تختلف من منطقة الى اخرى. وهو اختلاف كبير جدا فى بلادنا بالاخص؛ وهذا ما يتطلب فى قيادة الاقتصاد الريفى اسداء التوجيه الحسى باتخاذ وحدة منطقية محددة قاعدة ارتكاز وبما يتفق وخصائص تلك المنطقة.

انطلاقا من اوضاع بلادنا المميزة، اختار حزبنا القضاء بمثابة قاعدة لاسداء قيادة شاملة للعمل الريفى من بين تقسيمات المناطق الادارية - المحافظات والاقضية والقرى.

يعتبر القضاء مناسبا جدا كوحدة منطقية لاسداء قيادة موحدة وشاملة للعمل الريفى، أ كان بالنظر الى حجمه، او من حيث ظروفه الطبيعية والاقتصادية، وكذلك لانه يملك كوادره وهيئاته الموجهة ووسائله المادية والتقنية والثقافية.

ان القضاء فى بلادنا يضم ما متوسطه ٢٠ الى ٣٠ مزرعة تعاونية ونحو ١٠

ألف هكتار من الاراضى المزروعة. وهذا يعتبر حجما مناسبا من اجل توجيه الاقتصاد الريفى بطرق الادارة الصناعية والاستخدام الرشيد للوسائل التقنية الحديثة.

اضف الى ذلك انه لا يوجد ضمن القضاء تباين واسع من حيث الظروف الطبيعية والجغرافية او فى غير ذلك من النواحى، كمستوى التطور الاقتصادى والثقافى وعادات السكان فى الحياة داخل المنطقة المعنية.

كما توجد فى القضاء اجهزة الحزب والهيئات الادارية والاقتصادية التى يمكنها ان تضمن القيادة الموحدة والشاملة لجميع جوانب العمل الداخلة ضمن صلاحياته. كذلك يملك القضاء المؤسسات التجارية والثقافية والصحية اللازمة لضمان الحياة الثقافية والمادية للشعب. كما يملك ايضا المؤسسات التابعة للدولة التى تخدم الاقتصاد الريفى، مثل محطات الآلات الزراعية ومصانع الادوات الزراعية ومنشآت الرى ومراكز الطب البيطرى الوقائى، ناهيك عن مصانع الصناعة المحلية.

يعتبر القضاء فى بلادنا ادنى وحدة للتوجيه فى نظام الدولة الادارى لاسداء التوجيه المباشر للريف. وهو كذلك وحدة تشمل كل جوانب عملية التطوير الاقتصادى والثقافى فى المنطقة المحلية. كما انه يعمل كوحدة فى تطوير الصناعة المحلية والاقتصاد الريفى ويقوم كوحدة ايضا بالبناء الريفى وعمل امداد الريف. ويتم كذلك تطوير عمل التعليم والثقافة والصحة العامة باعتماد القضاء كمركز لها.

ان القضاء هو قاعدة الارتكاز التى تربط المدن بالريف فى كافة الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية. ان خطط الحزب ومناهجه المجسدة لهذه الخطط تنقل جميعا رأسا الى الريف من خلال القضاء، وتتم اقامة الروابط الاقتصادية ما بين الصناعة والزراعة ايضا عن طريق القضاء، كما ان الثقافة الاشتراكية المتقدمة والحضارة التقنية القائمتين فى المدن انما تمتدان الى الريف عبر القضاء.

لذلك، ومن اجل تطوير الاقتصاد والثقافة فى المناطق المحلية على قدم المساواة، ومن اجل تصفية الفوارق ما بين المدن والريف والفوارق ما بين الطبقة العاملة والفلاحين وايجاد حل ناجح للمسألة الريفية عن طريق دفع عجلة الثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى الريف عازمة، ينبغى تدعيم القضاء ورفع دوره من كل النواحى.

قام حزبنا، فى عام ١٩٥٢، بتعديل نظام الدولة الادارى، فألغى الناحية التى كانت تؤدى دورا وسطا ما بين القضاء والقرية، وفرع الاقضية عوضا عن ذلك، وجعل القضاء يوجه القرى مباشرة. وبعد ذلك ايضا، اتخذ مختلف التدابير الآيلة الى تقوية القضاء. وقد تم احراز نجاحات كبيرة فى مضمار تدعيم القضاء واعلاء دوره من خلال النضال الرامى الى تنفيذ المهام التى طرحت فى مؤتمر تشانغسونغ المشترك للعاملين الحزبيين والاقتصاديين المحليين، المنعقد فى عام ١٩٦٢، وتطبيق "قضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية فى بلادنا".

وقد اولى حزبنا، اولا وقبل كل شىء، جهودا كبيرة لتوطيد القضاء كقاعدة سياسية وفكرية فى المنطقة المعنية ورفع دوره.

ان القضاء فى بلادنا هو وحدة التوجيه الادنى للحزب والسلطة، وهو يعمل كقاعدة ارتكاز سياسية لنشر خطط الحزب وسياساته فى الريف واجراء العمل التنظيمى والتنفيذى لنقلها الى حيز التحقيق. فتصل الخطط والسياسات التى يتخذها الحزب والحكومة الى الفلاحين عبر القضاء، وتوضع موضع التنفيذ من قبلهم بتوجيه من القضاء. لذلك، فان التنفيذ السليم لخطط الحزب وسياساته انما يتوقف كليا على كيفية قيام القضاء، بوصفه قاعدة ارتكاز سياسية وفكرية، بتنظيم العمل السياسى وتوجيهه.

واهم شىء فى تعزيز دور القضاء كقاعدة ارتكاز سياسية هو تقوية الوظائف القيادية للجنة الحزبية فى القضاء.

تعد اللجنة الحزبية فى القضاء بمثابة هيئة الاركان السياسية التى تنظم مباشرة العمل التنظيمى والفكرى للحزب فى الريف وتمارس اشرافا وتوجيها موحدين على جميع شؤون القضاء. وقد حرصنا على ان تلعب اللجنة الحزبية فى القضاء دور مدير الدفة بكفاءة، بحيث تستطيع الهيئات الادارية والاقتصادية داخل القضاء، مثل اللجنة الشعبية ولجنة ادارة المزارع التعاونية، ان تنظم وتقوم بتنفيذ العمل الاقتصادى والثقافى فى الريف على نحو سليم طبقا لسياسة الحزب، وعلى ان تعمل بهمة ونشاط على تنظيم وتعبئة جميع العاملين والشغيلة الزراعيين من اجل تنفيذ السياسة الزراعية للحزب باجادة العمل مع الكوادر والاعضاء الحزبيين فى الريف والمزارعين

التعاونيين. وقد عنينا، بنوع خاص، بان تشدد اللجنة الحزبية فى القضاء التربية الفكرية بين العاملين فى هيئات القضاء، حتى يدرك كل العاملين سياسات الحزب ادراكا واضحا ويفكروا ويعملوا حسبما تقتضيه سياسات الحزب فى كل زمان وفى اى مكان ويتحلوا بشكيمة الثورى المتمثلة فى النضال حتى النهاية من اجل تنفيذ سياسات الحزب بدرجة كبيرة من الشعور بالمسؤولية والحماسة الوثابة. كما جعلنا جميع العاملين يتغلغلون دائما وسط الجماهير ويعيرون آذانا صاغية لمطالبها ويقومون بايجاد الحلول لها ويقودون الجماهير بان يكونوا هم انفسهم قدوة لها، كما تقتضى روح تشونغسانرى وطريقة تشونغسانرى.

كنتيجة لتعزيز عمل اللجنة الحزبية فى القضاء ورفع حس المسؤولية لدى العاملين وحماستهم، تقدم بناء الريف الاشتراكى بسرعة متعاظمة جدا.

كذلك ناضل حزبنا بعنفوان من اجل تدعيم القضاء كقاعدة ارتكاز اقتصادية وكقاعدة امداد للريف.

وفيما يتعلق ببناء القضاء كقاعدة ارتكاز اقتصادية وكقاعدة امداد للريف، من الاهمية بمكان تطوير الصناعة المحلية على نطاق واسع.

ان تنمية الصناعة المحلية من شأنها ان تجعلنا ننتج مقادير اكبر من السلع بتكاليف اقل، مما يتيح لنا رفع مستوى معيشة الشعب بسرعة. فلبناء مصانع كبيرة، لا بد من تخصيص اموال طائلة لها وانشاء المرافق الملحقة بها، مثل دور الحضانة ورياض الاطفال، باحجام كبيرة وجلب الايدى العاملة من المناطق الاخرى. ولكن هذه الامور غير ضرورية عند بناء مصانع الصناعة المحلية المتوسطة والصغيرة. واذا ما احسنا الاستفادة من الاحتياطيات الكامنة فى المناطق المحلية، يمكننا ان ننشئ مصانع الصناعة المحلية بسهولة ونصنع المنتجات فيها على الفور.

كما ان تطوير الصناعة المحلية وسيلة صالحة لاشاعة طريقة الادارة الصناعية والثقافة الانتاجية والتقنيات الصناعية المتقدمة فى الريف ولنشر التأثير السياسي والفكرى للطبقة العاملة وسط الفلاحين. كما انه يتيح ايضا تطوير كافة مناطق البلاد على وجه الشمول وتوطيد الروابط ما بين الصناعة والزراعة والقضاء على الفوارق ما بين المدن

والريف بسرعة، وذلك ببناء المصانع حتى فى المناطق الجبلية النائية على حد متساو.

لهذا، عرض حزبنا، فى دورة حزيران ١٩٥٨ الكاملة للجنة الحزب المركزية، المنهج المتعلق بتنمية الصناعة المحلية على نطاق واسع وبناء مصانع الصناعة المحلية المتوسطة والصغيرة التى تنتج السلع الاستهلاكية الشعبية فى كل قضاء على هيئة حركة جماهيرية واسعة.

ومن اجل بناء قواعد الصناعة المحلية، اطلق حزبنا العنان للقدرة الخلاقة للجماهير وللمبادرات المحلية، وقام باكتشاف المواد والتجهيزات المهملة فى المناطق المحلية واستنباط التقنيات الحرفية على نطاق واسع. وفى استجابة قلبية لمنهج الحزب هذا، هب جميع الشغيلة فى طول البلاد وعرضها كرجل واحد الى النضال من اجل بناء مصانع الصناعة المحلية. وبالنتيجة، خرجت الى حيز الوجود فى كل قضاء اكثر من عشرة مصانع للصناعة المحلية، مثل مصانع النسيج ومصانع المواد الغذائية ومصانع الاثاث المنزلى، خلال فترة قصيرة جدا وبأقل قدر من الاعتمادات المالية من جانب الدولة.

وفى مجال تنمية الصناعة المحلية، نفذ حزبنا منهجه القاضى بالافادة على اكمل وجه من الجبال فى المناطق الجبلية، والافادة من البحار فى المناطق الساحلية، بما يتفق والظروف الطبيعية والجغرافية للمناطق المحلية، وبتلبية احتياجات المناطق المحلية من السلع الاستهلاكية عن طريق انتاجها بنفسها. قد ضاعف هذا المنهج من مبادرات المناطق المحلية، وجعلها تفجر بنشاط احتياطياتها وقواها الكامنة حتى تنتج قدرا اكبر من السلع الاستهلاكية، واستطعنا بذلك ان نوطد القضاء اكثر فاكثر بوصفه قاعدة امداد للريف.

وبالاستناد الى ما تم اعداده من اسس للصناعة المحلية، قام حزبنا بشن نضال عزوم لتطوير الصناعة المحلية الى مرحلة اعلى.

ان استبدال التقنيات المتخلفة فى مصانع الصناعة المحلية بتقنيات اخرى حديثة وتوطيد قاعدتها التقنية والمادية هما امران لا غنى عنهما لاعلاء جودة المنتجات وتنويع تشكيلتها بحيث يتسنى تلبية احتياجات السكان منها بصورة مرضية. ومع توطد قواعد الصناعة المحلية وتطور صناعة الآلات عندنا، مضينا بالتدريج فى مكننة

عمليات الانتاج فى مصانع الصناعة المحلية وادخال الاتمتة فيها.

ان المبدأ الهام الذى عرضه حزبنا بشأن تنمية الصناعة المحلية هو ضمان الانتاج اعتمادا على المواد الخام الكامنة فى المناطق المحلية.

وقد عنينا بان تنشئ مصانع الصناعة المحلية كلها قواعد مكينة خاصة بها للمواد الخام بما يتلاءم وخصائص المنطقة المعنية وان تستفيد منها على وجه النجاعة من جهة، ومن جهة اخرى بان تقوم بشراء وتحويل المنتجات الزراعية ومنتجات الاعمال الجانبية من الفلاحين فى حينه، وبذلك تمكنت مصانع الصناعة المحلية من انتظام الانتاج فيها من دون ان تواجه نقصا فى المواد الخام واستطاعت ايضا ان تشجع تنمية الانتاج الزراعى للمزارع التعاونية والانتاج الجانبى فى الريف.

لقد تم تحديث الصناعة المحلية فى بلادنا من حيث الاساس، حتى وصلت اليوم الى مستوى عال. ان الصناعة المحلية فى بلادنا تنتج مقادير كبيرة من السلع المتنوعة ذات الجودة الرفيعة، وتسهم اسهاما كبيرا فى تحسين حياة الشعب الثقافية والمادية، وتلبى كافة المناطق المحلية احتياجات سكانها من السلع الاستهلاكية بانتاجها الذاتى بصورة رئيسية.

وانه لمن بالغ الاهمية، فى رفع دور القضاء كقاعدة امداد للريف، ان نجيد تكوين الشبكة التجارية وتنشيط الدورة السلعية.

تصل المنتجات الصناعية المنتجة فى المدن الى الريف عن طريق الشبكة التجارية، والمنتجات الزراعية ومنتجات الاعمال الجانبية الصادرة عن الريف تذهب الى المدن من خلال الشبكة التجارية ايضا. لذا، فان اجادة تكوين الشبكة التجارية وتقوية عمل الدورة السلعية امران ضروريان لتسهيل التبادل الاقتصادي ما بين المدينة والريف وما بين الصناعة والزراعة، وسد حاجة السكان الريفيين من السلع الصناعية وحاجة السكان فى المدن من المنتجات الزراعية، وتسريع وتيرة تنمية الصناعة والزراعة كليهما.

مع تطور الاقتصاد الريفى بسرعة وازدياد دخل الفلاحين، ازداد طلبهم ايضا على تشكيلة اوسع من السلع ذات النوعية الممتازة؛ ونتيجة لنمو الصناعة الاشتراكية،

توفرت الظروف لسد احتياجات الفلاحين من السلع الصناعية على نحو اوفى. وقد تطلبت الظروف المستجدة هذه زيادة توثيق الروابط التجارية ما بين المدينة والريف عن طريق رفع دور القضاء، كما اقتضت تحسين التجارة الريفية من كل بد.

هنا طرح حزبنا المنهج المتعلق بتحويل القضاء الى قاعدة امداد للريف وتحويل القرى الريفية الى خلايا للامداد، وعلى هذا الاساس، اتخذ اجراء يقضى بتعديل النظام التجارى حتى يصبح نظاما رشيدا.

وجعلنا المناطق المحلية تضطلع بتوجيه وادارة تجارة المفرق.

ومن اجل تقوية الادارة المحلية لتجارة المفرق، استحدثنا قسم التجارة فى اللجنة الشعبية فى القضاء، وانشأنا فى القضاء دائرة ادارة تجارة المفرق بصفتها منشأة تدار على الاستقلال المالى ووضعنا تحت اشرافها المحلات فى القرى الريفية والمحلات الريفية للبيع بالامانة ومحلات بيع مواد البناء فى القضاء، الامر الذى اتاح ضمان التوجيه المشدد للتجارة من النواحى الادارية والاقتصادية والفنية، وجعل من الممكن بالاخص تنظيم عمل تموين السلع للسكان تنظيما خلاقا وبما يتفق والخصائص المحلية، واعلاء دور هيئات السلطة المحلية وروح المسؤولية لديها حيال معيشة الشعب.

كذلك فصلنا التجارة الريفية عن المزارع التعاونية، وطورناها الى تجارة تابعة للدولة.

حينما كنا بصدد ادماج التعاونيات معا باتخاذ القرية وحدة لها، على اثر اتمام نشر التعاون الزراعى، جعلنا التعاونيات تقوم بتنظيم والاشراف على الانتاج والتوزيع والتداول بصورة موحدة. وقد ساهم هذا الاجراء فى توطيد القواعد الاقتصادية للتعاونيات وتحسين احوال معيشة الفلاحين. ومع ذلك، فقد نشأت حاجة ماسة الى تطوير التجارة الريفية ورفعها الى مستوى التجارة فى المدن نتيجة اقتراب احتياجات الفلاحين من السلع شيئا فشيئا من احتياجات سكان المدن من السلع، طردا مع ارتفاع مستوى معيشتهم. هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى بات من الضرورى تحرير المزارع التعاونية من الاعباء الاخرى، كادارة المخازن، مثلا، حتى يتسنى لها تركيز كل جهودها على تطوير الانتاج الزراعى، لا سيما وقد ازداد حجم الانتاج فى تلك المزارع واصبح نشاطها الادارى معقدا. من هنا، اعاد حزبنا تنظيم التجارة الريفية وطورها الى

تجارة تابعة للدولة، وانشأ نظاما موحدا للتجارة التابعة للدولة فى المدن والريف.

ونتيجة لاقامة نظام متكامل وموحد للتجارة التابعة للدولة، اصبح فى استطاعة القضاء ان يوزع الشبكة التجارية الريفية بصورة اكثر عقلانية، ويقوم بتوريد السلع الى الفلاحين على نحو اوفى بالمراد.

وفى سبيل زيادة تحسين امداد الريف بالسلع، حرصنا على ان تتخذ الشبكة التجارية اشكالا متنوعة وان تكون قريبة من القرى الريفية قدر الامكان. واولينا بالاخص اهتماما عميقا لايصال السلع الصناعية بمقادير كافية الى الفلاحين الذين يعيشون فى المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة. وهكذا، عنينا بان تسهم التجارة الاشتراكية اسهاما فعالا فى تقليص الفوارق ما بين المدينة والريف وما بين المناطق السهلية والمناطق الجبلية من حيث مستوى معيشة الفلاحين. وهكذا، تلاشت فى بلادنا اليوم الفوارق ما بين المدينة والريف فى مجال تداول السلع، ويتم امداد حتى المناطق الجبلية النائية بنفس السلع التى تزود بها المدن من دون اى فرق فى السعر.

والى جانب اجادة امداد الريف بالسلع، من المهم، بالنسبة للقضاء، ان يقيم نظاما سليما للشراء ويعزز عمل الشراء بقدر ما يزداد الانتاج الزراعى بسرعة ويتطور الاقتصاد الريفى تطورا يتسم بالتنوع. فانشأنا فى الاقضية مراكز وطيدة للشراء، مثل منشآت المشتريات ومحلات شراء الضروريات اليومية ومحلات شراء المواد الغذائية، وجعلناها تقوم بشراء المنتجات الزراعية ومنتجات الاعمال الجانبية فى الريف فى حينه متوسلة مختلف الطرق، مثل الشراء الميدانى والشراء المتنقل والشراء بالامانة والشراء بالعقود. وعلاوة على ذلك، حرصنا على تحسين نظام الشراء وطرقه بصورة اكثر واعلاء استعداد عمال الشراء للخدمة وشعورهم بالمسؤولية باطراد، وذلك بما يتفق ومتطلبات الواقع المتطور.

وهكذا، فان الاقضية فى بلادنا اصبحت اليوم قواعد متينة لامداد الريف، وهى تؤدى دورا رائعا كقاعدة ارتكاز لضمان الروابط الاقتصادية بين المدينة والريف.

من اجل زيادة دور القضاء فى بناء الريف الاشتراكي، من الضرورى توطيد القضاء كقاعدة ارتكاز للثورة الثقافية.

فليس الا بتوطيد القضاء كقاعدة ارتكاز للثورة الثقافية، يمكن مد رقعة الثقافة المتقدمة فى المدينة الى الريف بنجاح، وتخليص الريف من مخلفات الافكار الاقطاعية والعادات المتخلفة فى الحياة، وتحويل وعى الفلاحين الفكرى ونمطهم فى الحياة على النهج الاشتراكى.

وفى مضمار توطيد القضاء كقاعدة ارتكاز للثورة الثقافية، فقد اولى حزبنا اهتماما اوليا لتدعيم المؤسسات التعليمية وتقوية عمل التعليم.

فى بلادنا، يتلقى جميع افراد الجيل الصاعد التعليم الالزامى فى المدارس، وبعد التخرج منها يذهبون الى مصانع الصناعة المحلية او الى المزارع التعاونية. لذا، فان النجاح فى الثورات الفكرية والتقنية والثقافية فى الريف انما يتوقف بدرجة كبيرة على كيفية تعليم التلاميذ فى المدارس. ان التلاميذ الذين يتلقون تربية قوامها الافكار السليمة والمعارف الوافرة والاخلاق الحميدة فى المدارس، يمكنهم ان يؤدوا دورهم الجليل كبناة للريف الاشتراكي عندما ينطلقون الى الريف بعد التخرج من المدرسة.

توجد فى كل قرية فى ريف بلادنا اليوم مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية، كما يوجد فى كل قضاء معهد تقنى. ونحن ساهرون على ضمان تعزيز التوجيه الحزبى للعمل المدرسى وعلى تجسيد مبادئ علم التربية الاشتراكى بدقة فى العمل التربوى، حتى نربى بذلك التلاميذ خير تربية لكى ينشأوا اناسا من نمط جديد، متسلحين بالمعارف الوافرة والاخلاق السامية والجسم السليم، وعمادا يعول عليه فى بناء الاشتراكية. والى جانب ذلك، انشأنا المدارس الحزبية وغيرها من المؤسسات لتأهيل الكوادر فى الاقضية، ونقوم فيها بتأهيل العاملين القاعديين الريفيين واعادة تربيتهم. وهكذا، تؤمن الاقضية الكوادر اللازمين لبناء الريف الاشتراكى بنفسها الى حد كبير.

كما ان مراكز الاقضية مزودة بمختلف المؤسسات التربوية الفكرية والثقافية، بما فى ذلك النوادى الثقافية الجماهيرية ومحلات بيع الكتب والمكتبات ومحطات الاذاعة السلكية. ونحن نشدد بواسطتها التربية الفكرية والثقافية للسكان فى مراكز الاقضية خاصة والريف عامة.

ومن اجل تقوية الخدمات الصحية للسكان الريفيين، بذلنا قصارى جهودنا لتحديث

المستشفيات فى الاقضية، وتحويل المستوصفات الريفية الى مستشفيات. وقد انشأنا، بشكل خاص، دار توليد للنساء الريفيات فى كل قضاء، وطبقنا نظام تعيين قابلات لمنطقة معينة.

تستأثر اجادة بناء مراكز الاقضية بأهمية كبرى فى التعجيل بالثورة الثقافية فى الريف.

قلما يزور الفلاحون القاطنون فى الريف المدن الكبيرة. ولكنهم، كثيرا ما يزورون مراكز اقضيتهم، ويحتكون هناك بالثقافة المتقدمة ونمط الحياة الاشتراكى بدرجة كبيرة. لذلك، من اللازم اجادة بناء مراكز الاقضية بطريقة جميلة وصحية حتى تكون نموذجا يحتذيه الريف كله.

هذا، وقد قام حزبنا بتشكيل فرقة البناء الريفى فى كل قضاء لتضطلع ببناء مركز القضاء الى جانب البناء الريفى ضمن حدوده. وحرص كذلك على اجادة تجهيز المدارس والمستشفيات والنوادى الثقافية الجماهيرية والمخازن والمطاعم والحمامات وصالونات الحلاقة والمؤسسات الثقافية والترفيهية الاخرى داخل مراكز الاقضية، وعنى بان تحافظ البيوت السكنية والشوارع على نظافتها وترتيبها وذلك على هيئة حركة تشمل الجماهير كلها. وبالنتيجة، اصبحت اليوم كافة مراكز الاقضية فى بلادنا مرتبة ونظيفة، وغدت مثالا يحتذى فى تحقيق الثورة الثقافية فى الريف.

حقا، ان منهج حزبنا الخاص بتوطيد القضاء واعلاء دوره اثمر نتائج رائعة فى بناء الريف الاشتراكى وفى تنمية المناطق المحلية من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية. ونحن عازمون، فى المستقبل ايضا، على المضى قدما بتوطيد القضاء ورفع دوره فى اطار نضالنا الرامى الى ايجاد حل نهائى للمسألة الريفية وبناء الشيوعية.

*　　*　　*

على مدى ثلاثين عاما منذ التحرير، ناضل حزبنا بلا كلل من اجل حل المسألة الريفية. وفى هذا المجرى، حقق بالفعل انتصارات ومنجزات كبرى.

وحزبنا يواجه اليوم مهام جسيمة، انما مشرفة، مهمة ايجاد حل نهائى للمسألة

الريفية عن طريق تثوير الفلاحين وتحويلهم تماما على نمط الطبقة العاملة، ومهمة تصنيع الزراعة وتحديثها بسرعة، ومهمة تحويل الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره، استنادا الى النجاحات التى تم احرازها بالفعل فى بناء الريف الاشتراكى.

يضطلع العاملون فى اجهزة الدولة والاقتصاد بمسؤولية خطيرة جدا فى النضال لتحقيق الحل النهائى للمسألة الريفية. آمل فى ان تحققوا انجازات اعظم فى النضال الرامى الى ايجاد حل نهائى للمسألة الريفية، بدفعكم عجلة الثورات الثلاث، الفكرية والتقنية والثقافية، فى الريف بكل ما اوتيتم من قوة وعزم.

فلنعجل اكثر بالبناء الاشتراكى تحت راية فكرة زوتشيه الخفاقة

تقرير قدم الى الاحتفال المركزى بالذكرى الثلاثين لتأسيس
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

٩ ايلول ١٩٧٨

ايها الرفاق،

لقد انقضت ثلاثون سنة منذ اعلان ولادة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على العالم قاطبة.

وخلال السنوات الثلاثين الماضية، اجتاز شعبنا طريق الثورة المتألقة بالانتصارات والامجاد، ممسكا بثبات زمام مصيره فى يده تحت راية الجمهورية.

اليوم، يحتفل الشعب كله فى بلادنا بصورة عميقة المغزى وبالغة الدلالة بالذكرى الثلاثين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فى ظروف جبارة يخاض فيها غمار النضال الجبار من اجل الانجاز الناجح للخطة السباعية الثانية، البرنامج الضخم للبناء الاشتراكى، يحدوه الاعتزاز القومى الكبير وفخر المنتصرين العارم.

بمناسبة هذا العيد التاريخى، اتقدم بالتهانى الحارة الى شعبنا البطل الذى ناضل بنكران ذات من اجل ازدهار الجمهورية وتطورها ومن اجل انتصار قضية الاشتراكية والشيوعية.

واسمحوا لى ايضا ان اوجه، بمناسبة هذا اليوم ذى الاهمية الفائقة، تهانى الحارة

وتحياتى الكفاحية الى جميع ابناء الشعب الكورى الجنوبى، وفى مقدمتهم الثوريون والشباب الطلابى والشخصيات الوطنية الديمقراطية، الذين يناضلون بعزم وثبات دفاعا عن حقهم فى الوجود وحرياتهم الديمقراطية، وفى سبيل توحيد الوطن وانتصار الثورة، وهم يتطلعون الى جمهوريتنا كمنارة الامل.

واتوجه ايضا بتحياتى الحارة الى المواطنين الكوريين الـ٦٠٠ ألف المقيمين فى اليابان والى جميع مواطنينا فيما وراء البحار الذين يناضلون ببسالة فى بلاد الغربة فى سبيل حقوقهم القومية الديمقراطية ووطنهم الاشتراكى، عامرة قلوبهم بالعزة الوطنية الفياضة لكونهم مواطنين للجمهورية.

لقد ضحى العديد من المناضلين الثوريين والوطنيين بحياتهم فى النضال الشاق انما المثمر من اجل استقلال الوطن والجمهورية. اننى ارفع اسمى آيات الاحترام لشهدائنا الثوريين والوطنيين، الاحياء ابدا فى ذاكرتنا، ممن ضحوا بارواحهم الغالية من اجل حرية الوطن وتحرره، وفى سبيل تأسيس الجمهورية وتوطدها وتطورها. ستتألق المآثر التى سجلها الشهداء الثوريون المناهضون لليابان والشهداء الوطنيون خالدة ابد الدهر فى تاريخ الوطن ما بقيت الجمهورية.

وقد امت بلادنا وفود حزبية وحكومية من العديد من بلدان العالم واصدقاؤنا الاجانب، للتهنئة بالذكرى الثلاثين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. اننى، باسم حكومة الجمهورية والشعب الكورى كله، ارحب احر ترحيب بوفود البلدان العديدة فى العالم وباصدقائنا الاجانب الذين قدموا الينا للتهنئة بالعيد الوطني لشعبنا.

ايها الرفاق،

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى المكسب العظيم لثورتنا.

لقد خاض الشيوعيون الكوريون وابناء الشعب الوطنيون نضالا شاقا وطويل الامد من اجل سحق السيطرة الاستعمارية للامبريالية اليابانية ونيل استقلال البلاد واقامة سلطتهم. وفى لهيب النضال الثورى المناهض لليابان، تكونت تقاليد ثورتنا اللامعة وارسيت الاسس المكينة لبناء السلطة الشعبية.

بعد التحرير، أقام شعبنا بقيادة حزب العمل الكورى السلطة الشعبية، ونفذ مختلف

الاصلاحات الديمقراطية بنجاح، وعلى اساس ذلك، اسس اخيرا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فى ايلول عام ١٩٤٨.

كان تأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حدثا عظيما ذا اهمية تاريخية فى تطور ثورتنا وحياة شعبنا. وبفضل تأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية صار شعبنا السيد الحقيقى للدولة والمجتمع، واصبح شعبا مقتدرا وكريما لا يجرؤ احد على المساس به. وبفضل تأسيس الجمهورية، استطاع شعبنا ان يمتلك سلاحا جبارا للثورة والبناء وان يلج بكل اعتزاز الحلبة الدولية، رافعا عاليا راية الدولة المستقلة ذات السيادة. حقا، ان تأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كان ظهورا للشعب المستقل وولادة جليلة لكوريا زوتشيه.

سلكت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، خلال السنوات الثلاثين المنصرمة منذ تأسيسها، طريقا حافلة بالنضالات الشاقة والانتصارات الباهرة، وانجزت مآثر خالدة امام الوطن والشعب. لقد قادت حكومة الجمهورية جماهير الشعب فى دفع عجلة الثورة والبناء بقوة الى الامام الى ان اقامت النظام الاشتراكي الاكثر تقدما على هذه الارض التى سادها فيما مضى كابوس الاستغلال والاضطهاد، وحولت بلادنا التى كانت فقيرة ومتخلفة الى بلاد اشتراكية مستقلة ذات اقتصاد وطنى مستقل راسخ وثقافة قومية رائعة وقدرة دفاعية قوية. ان السنوات الثلاثين من عمر الجمهورية هى سنوات ثلاثون طافحة بالانتصارات والامجاد، بالابداع والازدهار.

تعيش جمهوريتنا اليوم عصرا زاهرا من الازدهار البالغ اوجه. ولا ينى النظام الاشتراكي القائم فى بلادنا يتوطد ويتطور على مر الايام، وتزداد قدرة الجمهورية نموا وجبروتا باطراد فى جميع الميادين، السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية. وفى احضان الجمهورية، يتمتع شعبنا بالحريات والحقوق الحقيقية من كل الوجوه، وينعم بحياة مادية وثقافية سعيدة حسب المشتهى. وفى المضمار الدولى، تمارس جمهوريتنا سيادتها كاملة غير منقوصة، ولديها اصدقاء ومتعاطفون معها فى كل مكان من العالم. لم يسبق قط على مدى تاريخ بلادنا الذى يرقى الى خمسة آلاف سنة، ان ازدهر وطننا مثل هذا الازدهار واظهر عظمته على العالم كله، كيومنا هذا.

وخلال السنوات الثلاثين من النضال، حازت جمهوريتنا على تأييد شعبنا المطلق وثقته التامة. يكن الشعب الكورى كله حبا لامتناهيا للجمهورية، ويؤيد تأييدا تاما جميع الخطط والسياسات التى تنتهجها حكومة الجمهورية. لقد توصل شعبنا، من خلال حياته الواقعية، الى قناعة راسخة بان الجمهورية هى وحدها القادرة على توفير الحياة السعيدة له، وهو يرى مستقبله الاهنأ والاسعد فى توطدها وتطورها.

ان ابناء شعبنا كلهم ليعتبرونه شرفا وافتخارا لا حد لهما ان يعيشوا ويقوموا بالثورة كمواطنين للجمهورية، وهم مفعمون ثقة بانهم قادرون تماما على بناء جنة الاشتراكية والشيوعية تحت راية الجمهورية على ارض الوطن. ان شعبنا اليوم مفعم بالتصميم المتقد على تكريس نفسه كليا للنضال من اجل حماية الجمهورية والدفاع الحازم عنها وفي سبيل رفاهيتها وتطورها.

١ـ لنجسد بدقة فكرة زوتشيه فى نشاط الدولة وندفع عجلة الثورات الثلاث بقوة الى الامام

ايها الرفاق،

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى راية الحرية والاستقلال لشعبنا وسلاحه القوى لبناء الاشتراكية والشيوعية.

وانطلاقا من المهام العامة لثورتنا، دأبت حكومة جمهوريتنا على النضال من اجل التعجيل ببناء الاشتراكية فى الشطر الشمالى من الجمهورية، ومن اجل مساندة النضال الثورى الذى يقوم به الشعب الكورى الجنوبى، ومن اجل تمتين عرى التضامن مع شعوب العالم.

لقد اتخذت حكومة الجمهورية فكرة زوتشيه لحزبنا دليلا مرشدا ثابتا فى نضالها من اجل توحيد الوطن واستقلاله وبناء المجتمع الجديد، وطبقت بدقة الخط الثورى المتمثل فى السيادة والاستقلال الاقتصادى والدفاع الذاتى فى كافة اوجه نشاط الدولة.

الاستقلالية السياسية هى بمثابة الحياة الاولية بالنسبة للدولة المستقلة ذات السيادة. وحدها السلطة المتمتعة بالاستقلالية، تستطيع ان تصون كرامة البلاد والامة وتدفع عجلة الثورة والبناء بقوة الى الامام.

وقد تمسكت حكومة الجمهورية تمسكا ثابتا لا محيد عنه بالاستقلالية منذ اول يوم من تأسيسها.

فقد رسمت كل خططها وسياساتها على نحو مستقل، بما يتفق وواقع بلادنا وطبقتها بالاعتماد على قوى شعبنا الذاتية. وكما حاربنا التبعية للدول الكبيرة والجمود العقائدى وحللنا جميع المسائل الناشئة فى الثورة والبناء حسب مشيئتنا نحن، وقبلنا النظريات القائمة وتجارب البلدان الاخرى ايضا بما يتمشى ومصالح ثورتنا.

تطور حكومة الجمهورية علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاخرى على اساس مبادئ المساواة التامة والاحترام المتبادل، وتحل كافة المسائل الدولية على اساس تقديرنا نحن وقناعتنا الذاتية. اننا لا نرقص على انغام الآخرين ابدا. ولا نسمح مطلقا بان يتدخل الاجانب فى شؤون بلادنا الداخلية. ان هيبة بلادنا كدولة مستقلة ذات سيادة وكرامة شعبنا انما يقومان فى تمسك حكومة الجمهورية بثبات بالاستقلالية.

وبغية توطيد الاستقلال السياسى للبلاد وتحقيق استقلالية البلاد على وجه التمام، لا مندوحة عن بناء الاقتصاد الوطني المستقل.

الاستقلال الاقتصادى هو الاساس المادى للاستقلال السياسى والاستقلالية. فليس الا ببناء الاقتصاد الوطنـي المستقل، يمكن توطيد استقلال البلاد وممارسة السيادة وتوفير الحياة المادية الرغيدة للشعب.

واذ طرحت حكومة الجمهورية خط بناء الاقتصاد الوطني المستقل وطبقت المبدأ الثورى المتمثل فى الاعتماد على القوى الذاتية، فقد بنت على وجه الروعة الاقتصاد الوطنـي المستقل المتطور من كل النواحى والمجهز بالتقنية الحديثة الذى يدار بموارد البلاد المحلية وتقنياتها الخاصة بها وكوادرها هى. ان اقتصادنا اليوم يلبى كل الاحتياجات الضرورية لبناء الاشتراكية ومعيشة الشعب بالانتاج المحلى، وهو يتطور بوتائر عالية مطردة من دون التأثر بأية تقلبات اقتصادية عالمية.

وتحقيق الدفاع الذاتى فى الدفاع الوطني مبدأ رئيسى لبناء دولة مستقلة ذات سيادة.

فبدون القدرة الدفاعية الذاتية، تتعذر المحافظة على الاستقلال الوطني او الدفاع عن مكتسبات الثورة وامن الشعب. فى الحقيقة، لا يمكن القول عن دولة تفتقر الى قدرة دفاعية ذاتية انها دولة مستقلة تماما.

واذا كنا، فى حرب التحرير الوطنية التى دامت ثلاث سنوات ضد المعتدين الامبرياليين الامريكيين، قد استطعنا ان ندافع بشرف عن استقلال الوطن ومكتسبات الثورة، فذلك لاننا قد اسسنا القوات المسلحة الثورية النظامية فى الوقت المناسب وعززنا قدرة البلاد الدفاعية.

واذ طبقت حكومة الجمهورية الخط العسكرى للحزب ومضمونه الرئيسى تحويل الجيش كله الى جيش من الكوادر وتحديثه وتسليح الشعب بأسره وتحصين البلاد برمتها، فقد عززت جيشنا الشعبي حتى صار قوات مسلحة ثورية الفرد فيها يضارع مائة من العدو، وحولت البلاد كلها الى حصن منيع. من هنا، يمكننا القول عن ثقة اكيدة باننا قد وفرنا فى الوقت الحاضر القدرة الدفاعية الغلابة التى تمكننا من سحق اى عدوان يقوم به العدو سحقا تاما.

ولما كانت حكومة الجمهورية قد طبقت بكل دقة الخط الثورى المتمثل فى السيادة والاستقلال الاقتصادى والدفاع الذاتي فى كل ميادين الثورة والبناء، فقد استطاعت ان تحول بلادنا الى بلد اشتراكى قوى يمارس السيادة فى السياسة والاستقلال فى الاقتصاد والدفاع الذاتى فى الدفاع الوطني.

وما التحولات العظيمة والمنجزات الرائعة التى تحققت فى بلادنا خلال السنوات الثلاثين المنصرمة منذ تأسيس الجمهورية، الا برهان ساطع على صحة وحيوية خط السيادة والاستقلال الاقتصادى والدفاع الذاتي.

وفى المستقبل ايضا، سوف تجسد حكومة الجمهورية تجسيدا كاملا فكرة زوتشيه فى كافة اوجه نشاط الدولة، تعجيلا بالقضية التاريخية، قضية تحويل المجتمع كله على هدى فكرة زوتشيه.

ان الهدف النهائى لحكومة الجمهورية هو تحويل المجتمع كله على هدى فكرة

زوتشيه. يتوجب على حكومة الجمهورية ان تحول جميع افراد المجتمع الى اناس شيوعيين من النمط الزوتشى وتعيد تكوين المجتمع كله تماما وفق مقتضيات فكرة زوتشيه، وصولا الى احتلال القلعتين الفكرية والمادية للشيوعية.

ان النضال لتحويل المجتمع كله على هدى فكرة زوتشيه هو نضال يهدف، من حيث الجوهر، الى تحقيق استقلالية جماهير الشعب العامل على وجه الكمال. ذلك انه من الضرورى، من اجل تحقيق استقلالية جماهير الشعب العامل تحقيقا كاملا، القضاء على مخلفات المجتمع القديم فى كافة اوجه الحياة الاجتماعية، بما فيها السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة، الخ، واعادة تكوين المجتمع على النهج الثورى فى كافة ميادين البنية الفوقية والبنية التحتية على السواء. لذلك، فاذا ارادت دولة الطبقة العاملة ان تنجز المهمة التاريخية الخاصة بتحقيق استقلالية جماهير الشعب العامل تحقيقا تاما، يجب عليها ان تقوم بالثورة فى ميادين الفكر والتقنية والثقافة ايضا، فى آن مع تحويل النظام الاجتماعى البائد.

تطرح الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية نفسها بوصفها مسألة ذات اهمية استثنائية فى البلدان التى نالت استقلالها وشرعت تبنى مجتمعا جديدا بعد ان كانت مستعمرات او شبه مستعمرات فى الماضي. بالنسبة الى البلدان التى رزحت ردحا من الزمن تحت السيطرة الاستعمارية الامبريالية فى الماضي، يعد القيام بالثورات الثلاث عملا صعبا ومعقدا للغاية، ولا يسعها الا ان تخصص مزيدا من الجهد والوقت له، نظرا لانها تعانى تخلفا فى النواحى الفكرية والتقنية والثقافية.

بعد انتصار الثورتين الديمقراطية والاشتراكية واقامة النظام الاشتراكى، تواجه دولة الطبقة العاملة مهمة القيام بالثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية كمهمة ثورية رئيسية لها.

تتحقق الاستقلالية الاجتماعية والسياسية لجماهير الشعب العامل باقامة النظام الاشتراكى. ولكن المهام المتعلقة بتحريرها كليا حتى من قيود الافكار البالية والطبيعة تبقى قائمة بعد اقامة هذا النظام ايضا. ولهذا السبب، لن تتحقق استقلالية جماهير الشعب العامل على وجه التمام فى كافة الميادين، الا اذا شنت الثورات الثلاث بعنفوان فى

اعقاب اقامة النظام الاشتراكى، بغية الاسراع باعادة تكوين الانسان والطبيعة بشكل شامل، فى آن مع المضى قدما فى توطيد النظام الاشتراكى وتطويره دونما انقطاع.

قدمت حكومة الجمهورية، منذ اول يوم من ولوجها طريق بناء المجتمع الجديد، المنهج الخاص بتحقيق الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية، وواظبت على تطبيق ذلك المنهج مواظبة لا محيد عنها.

فبعد انتصار الثورة الاشتراكية، حددت حكومة الجمهورية الثورات الثلاث على انها المضمون الرئيسى للثورة الواجب تحقيقها فى المجتمع الاشتراكى، ومهمة الثورة المتواصلة التى يجب القيام بها الى ان يتم بناء الشيوعية، وعكفت على اجراء الثورات الفكرية والتقنية والثقافية بكل عنفوان. وبنتيجة الدفع القوى لعجلة الثورات الثلاث، تقدمت الثورة والبناء فى بلادنا بوهازة سريعة جدا، وتحققت الانتصارات والنجاحات الباهرة فى كافة الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية. يتقدم شعبنا اليوم بخطى عزومة الى الامام نحو القمة العالية للاشتراكية والشيوعية، بسرعة تشوليما زائد معركة السرعة، تحت الرايات الخفاقة الحمراء الثلاث للثورات الفكرية والتقنية والثقافية.

والثورة الاهم من بين الثورات الثلاث هى الثورة الفكرية.

ان الثورة الفكرية هى عمل تحويل الانسان لتنشئة الشغيلة ثوريين شيوعيين عن طريق تثويرهم وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة، وعمل سياسى لاعلاء حميتهم الثورية وطاقاتهم الخلاقة.

طرحت حكومة الجمهورية دائما الثورة الفكرية على انها المهمة الثورية الاعظم شأنا فى قيادة النضال الثورى والعمل البنائى، والتزمت التزاما ثابتا بمبدأ اعطاء الاسبقية لها على سائر الاعمال الاخرى.

وبنتيجة الدفع الناجح لعجلة الثورة الفكرية، فقد طرأت تغيرات جذرية على ملامح شعبنا الفكرية والروحية.

فجميع الشغيلة باتوا متسلحين متينا بفكرة حزبنا الثورية، فكرة زوتشيه؛ وغدا المجتمع كله مشبعا بفكرة زوتشيه. الشعب كله فى بلادى اليوم يخلص من اعماق قلوبه اخلاصا فائقا لحزبنا وحكومة جمهوريتنا ويبلى بلاء حسنا فى النضال، حتى انه لا

يتردد لحظة فى خوض بحور الماء او النار اذا ما اقتضت الثورة ذلك.

كما احرزت نجاحات كبيرة فى مضمار تثوير الشغيلة وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة ايضا. فقد باتوا جميعا متسلحين بالافكار التقدمية للطبقة العاملة تسلحا ثابتا، ويعملون ويدرسون ويعيشون على النهج الشيوعى تحت شعار "الواحد للجميع والجميع للواحد". لقد صار جميع الشغيلة فى بلادنا اليوم أناسا ثوريين، يعشقون العمل والنضال، ويستمرون فى احداث التجديد والتقدم باطراد.

وفى بوتقة الثورة الفكرية، ازدادت الوحدة السياسية والفكرية لشعبنا قوة ومتانة. واتحد الشعب كله اتحادا راسخا بقلب واحد وارادة واحدة على اساس فكرة زوتشيه، وقد صار المجتمع كله اسرة ثورية كبيرة، يساعد ويقود افرادها بعضهم بعضا ويعيشون فى الفة وانسجام. وما من قوة على الارض تقدر على سحق وحدة شعبنا السياسية والفكرية القائمة على فكرة زوتشيه. وبفضل وجود هذه الوحدة وهذا التلاحم المنيعين لشعبنا، يتوفر الضمان الاكيد لرخاء جمهوريتنا وازدهارها والانتصار النهائى لثورتنا.

لقد دخلت الثورة والبناء فى بلادنا مرحلة عالية جديدة من تطورهما فى الوقت الحاضر. لذا، فان الواجب يلزمنا بان نشدد الثورة الفكرية باستمرار بما يساير المتطلبات الجديدة لتطور الثورة حتى نعجل ببناء الاشتراكية والشيوعية.

ان مواصلة تشديد الثورة الفكرية هى مطلب شرعى لتطور الثورة. اذا لم يستمر هذا العمل فى ظل المجتمع الاشتراكى، فقد تنبعث الافكار البائدة فى اذهان الناس وتتسرب من الخارج الافكار الرأسمالية التى يروج لها الامبرياليون. اضف الى ذلك انه اذا لم تتواصل الثورة الفكرية، فقد تفتر حمية الناس الثورية بالتدريج بقدرما تزول همومهم لجهة المأكل والملبس والمسكن طردا مع ارتفاع مستوى معيشتهم. فليس الا بتشديد الثورة الفكرية باستمرار، يمكن النجاح فى اداء العمل الصعب، انما الهام، عمل تربية الناس واعادة تكوينهم على النهج الشيوعى، واحداث نهوض مطرد فى الثورة والبناء.

المهمة الرئيسية للثورة الفكرية فى الوقت الحاضر هى تسليح جميع افراد

المجتمع بفكرة زوتشيه على وجه الثبات. علينا ان نشدد تربية جميع الشغيلة بفكرة زوتشيه حتى يتسلحوا تسلحا راسخا بالنظرة المستقلة الى الثورة وينخرطوا فى النضال القوى لتحقيق الانتصار الشامل لفكرة زوتشيه.

ان شعبنا قد صار شعبا اكثر عزة واشد اباء بسبب وجود وطن زوتشيه الاشتراكى. فيجب تربية جميع الشغيلة على ان يحبوا وطنهم الاشتراكي حبا لاهبا ويناضلوا بهمة ونشاط من اجل ازدهاره.

لم ينته نضالنا بعد وما زلنا على طريق الثورة. ينبغى لنا ان نحرص على ان يتابع الشعب كله نضاله العنيد حتى يحقق الظفر النهائى للقضية الثورية، متحديا ببسالة جميع الصعوبات والعقبات التى قد تعترضه، تحدوه الحمية الثورية المتقدة والثقة الاكيدة بالنصر.

والثورة التقنية هى مكون هام من مكونات الثورات الثلاث.الثورة التقنية هى واجب ثورى مقدس يستهدف زيادة رفاهية الشعب المادية باطراد وتحرير الشغيلة من العمل الشاق عن طريق تنمية القوى المنتجة.

وحده تحقيق الثورة التقنية يتيح امكانية بناء الاقتصاد الوطني المستقل الاشتراكى وتحرير الشغيلة من العمل الشاق وتوفير ظروف العمل المستقل والخلاق لهم.

لقد طرحت حكومة الجمهورية الثورة التقنية على انها مهمة ثورية خطيرة لبناء المجتمع الجديد ومهمة سياسية سامية لاذكاء استقلالية الشغيلة، ودفعت عجلة هذه الثورة بقوة الى الامام فى كافة ميادين الاقتصاد الوطني.

وقد اجرينا الثورة التقنية بعنفوان حتى قضينا كليا على الاختلال ذى الطابع الاستعمارى للاقتصاد وعلى تخلفه التقني اللذين خلفتهما الامبريالية اليابانية وراءها، وذلك فى غضون فترة قصيرة من الزمن بعد التحرير؛ واكثر من ذلك، حققنا التجديد التقني الشامل للاقتصاد الوطني وانجزنا المهمة التاريخية للتصنيع الاشتراكى بشكل يبهر الانظار. وطرحت حكومة الجمهورية المهام الثلاث للثورة التقنية بعد انجاز التصنيع الاشتراكى وخاضت نضالا عنيدا فى سبيل تحقيقها، محققة منجزات هائلة فى هذا المضمار.

وبفضل هذا الاندفاع المظفر للثورة التقنية، اصبح اقتصاد بلادنا اليوم يرتكز بثبات على قواعد العلوم والتقنية الحديثة، وتعززت قدرته بصورة فائقة.

فقد بلغت القوى المنتجة فى بلادنا مستوى عاليا للغاية فى الوقت الحاضر. لقد تضاعف الانتاج الصناعى فى العام الماضى ١٩٦ مرة عما كان عليه فى عام ١٩٤٦، وارتفعت حصة صناعة الآلات من مجمل قيمة الانتاج الصناعى من ١ر٥ بالمائة فى عام ١٩٤٦ الى ٧ر٣٣ بالمائة فى عام ١٩٧٧. تؤمن بلادنا ٩٨ بالمائة من احتياجاتها من التجهيزات والآلات بالمصنوعات المحلية، وقد دخلت مصاف البلدان المتقدمة من حيث كمية انتاج المنتجات الصناعية الرئيسية لكل فرد من السكان.

لقد تخلص الشغيلة من العمل الشاق الى حد بعيد، وارتفع مستوى معيشة الشعب ارتفاعا ملحوظا. وقد تم ادخال المكننة والاتمتة والتحكم عن بعد على نطاق واسع فى الميادين الصناعية الرئيسية، بما فيها الصناعة الاستخراجية وصناعة المعادن، وسار تصنيع الزراعة وتحديثها خطوات واسعة الى الامام، وبالنتيجة تخلص الشغيلة من العمل فى ظروف الحرارة الشديدة والعمل المضر بالصحة والعمل الشاق الى درجة كبيرة، واصبحت الاعباء المنزلية اخف على كواهل النساء الى حد بعيد نتيجة التقدم فى الصناعة التحويلية الغذائية. ونظرا لان العمل اصبح سهلا وازداد انتاج الثروات المادية، صار فى وسع الشعب ان ينعم بحياة اكثر رغدا وتمدنا من دون اية هموم او قلق.

على حكومة الجمهورية ان تدفع بقوة متزايدة عجلة الثورة التقنية فى المستقبل، استنادا الى النجاحات المحرزة حتى الآن. وعلى هذا النحو، ينبغى انماء القوى المنتجة الى الدرجة القصوى بحيث يتسنى تطبيق مبدأ التوزيع الشيوعى حسب الحاجة وتحرير الشغيلة من العمل الشاق نهائيا.

واحدى المهام البارزة المطروحة فى الثورة التقنية هى تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعلميته والمضى قدما بقوة فى آن معا فى تنفيذ المهام الثلاث للثورة التقنية.

ان تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعلميته هى المهمة الرئيسية للخطة السباعية الثانية والمنهج الاستراتيجى الواجب التزامه بثبات فى المستقبل فى

مضمار بناء الاقتصاد الاشتراكى. ان توطيد الصفة الاستقلالية للاقتصاد الوطني وتحسين الوسائل التقنية ووضع كافة اوجه الاقتصاد على الاسس العلمية العصرية عن طريق تشديد الثورة التقنية، ضرورة لا غنى عنها لتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعلميته.

ينبغى لنا، قبل كل شيء، ان نخصص جهودنا لتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني.

والمهمة الخطيرة المطروحة على صعيد تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني هى استثمار ثروات البلاد الطبيعية بصورة اكثر نجاعة واستكمال بنيان الاقتصاد الوطني من جميع الفروع الى حد اكبر. تملك بلادنا مكامن هائلة من الثروات الجوفية على اختلافها. فعلينا بتوفير المزيد من مخزوناتها واستكشاف جميع الثروات غير المكتشفة فى باطن الارض عن طريق تشديد عمليات التنقيب الجيولوجى. وعلينا ان نضاعف من الصفة الاستقلالية والذاتية لصناعة بلادنا من خلال انشاء فروع الصناعة الجديدة لاستكمال بنيان الصناعة من كل الفروع والالتزام الثابت بمبدأ تنمية الصناعة التى تعتمد على المواد الخام الخاصة بنا.

وتحديث الاقتصاد الوطني يعنى تحديث الوسائل التقنية ومكننة العمليات الانتاجية واتمتتها. علينا بالمثابرة فى دفع عملية احكام دقة التجهيزات والآلات وتكبيرها وجعلها ذات سرعة عالية وابتكار وصنع مختلف التجهيزات والآلات الحديثة بكميات اكبر بغية رفع مستوى التجهيز التقنى للاقتصاد الوطني بصورة اضافية وتحقيق مكننة كافة العمليات الانتاجية واتمتتها.

وثمة مهمة خطيرة تواجهنا اليوم، ألا وهى تحديث وسائل النقل. لقد تقدمت الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بسرعة كبيرة فى الآونة الاخيرة، بيد ان النقل ما زال قاصرا عن مجاراتهما. فعلينا بالاسراع فى تحديث وسائل النقل لرفع طاقته الى ابعد حد. علينا ان نكمل كهربة خطوط السكك الحديدية بسرعة وندخل الاتمتة فى السكك الحديدية بصورة اضافية ونحقق مكننة عمليات الشحن والتفريغ بشكل دينامى. بلادنا محاطة بالبحار من ثلاث جهات وتكثر فيها الانهار. وفي مثل هذه الظروف، علينا ان نسير فى اتجاه تطوير النقل البحرى والنهرى على نطاق واسع،

وذلك ببناء سفن الشحن الضخمة باعداد كبيرة وحفر القنوات على قدم وساق. كما ان تطوير النقل البحرى ببناء اعداد كبيرة من سفن الشحن الضخمة الحديثة يستأثر بأهمية كبيرة فى تنويع التجارة الخارجية.

وعلينا بتطوير العلوم والتكنولوجيا لوضع العمليات التقنية للانتاج وطرق الانتاج ونشاط الادارة فى كل ميادين الاقتصاد الوطني على الاسس العلمية الاكثر عصرية. ويتعين على العاملين فى اجهزة الدولة والاقتصاد ورجال العلوم والتقنيين ان يشددوا من البحوث العلمية الآيلة الى علمية الاقتصاد الوطني، ويدخلوا بنشاط المنجزات العلمية والتقنية الحديثة فى الانتاج، حتى يصلوا بمستوى علمية الاقتصاد الوطني فى بلادنا الى مرحلة اعلى فى المستقبل القريب.

وعلينا، بخاصة، ان نكرس جهودا هائلة لعلمية الزراعة وتحديثها. يتوجب علينا ان نوطد المنجزات التى احرزت حتى الآن فى النضال الرامى الى تحقيق "قضايا حول المسألة الريفية الاشتراكية فى بلادنا"، وان نفى وفاء تاما متطلبات الطريقة الزراعية المستقلة فى سبيل زيادة علمية الانتاج الزراعى وتكثيفه بصورة اكثر. وبالاضافة الى ذلك، علينا ان نناضل بعنفوان من اجل الاسراع باستصلاح الاراضى المغمورة بالمد والحصول على المزيد من الاراضى الصالحة للزراعة عن طريق ادخال الوسائل التقنية الحديثة وطرق العمل العلمية على نطاق واسع.

والثورة الثقافية هى احدى المهام الثورية الثلاث المتوجبة الاداء من قبل دولة الطبقة العاملة.

فليس الا بتحقيق الثورة الثقافية، يمكن القضاء على التخلف الثقافى الموروث عن المجتمع القديم وخلق الثقافة الاشتراكية والشيوعية وتنشئة جميع افراد المجتمع اناسا من النمط الشيوعى متطورين من كل النواحى.

وبنتيجة التقدم المظفر للثورة الثقافية فى الفترة الماضية، اصبحت الثقافة القومية الاشتراكية عندنا متطورة تطورا باهرا ومزدهرة ايما ازدهار، وصار شعبنا السيد الحقيقى للثقافة الاشتراكية والمستمتع بها بعدما كان بعيدا عن ركب الحضارة الحديثة.

وقد تقدم التعليم فى بلادنا بسرعة فائقة. فقد تحقق بالفعل التعليم الالزامى على

مراحل، تمشيا مع الشوط المقطوع فى الثورة والبناء. وبات جميع افراد الجيل الناشئ يتمتعون اليوم بالتعليم الثانوى العام الكامل بفضل تطبيق نظام التعليم الالزامى العام لمدة ١١ سنة. يتلقى حاليا فى بلادنا ٦ر٨ مليون طفل وتلميذ وطالب، اى اكثر من نصف عدد السكان، تعليما مجانيا على نفقة الدولة، وهم يترعرعون كمواهب ثورية وشيوعية. ونتيجة للتقدم الناجح فى مضمار تعليم الراشدين، اصبح جميع الشغيلة ومنذ امد طويل يحوزون درجة من المعارف العامة تفوق مستوى خريج المدارس الاعدادية، وهم منكبون حاليا على الدراسة من اجل اكتساب المعارف العامة بما يعادل مستوى خريج المدارس الثانوية. لقد غدت بلادنا اليوم بالفعل "بلد التعلم" و"بلد التعليم"، حيث الشعب كله يدرس ويتعلم.

وقد احرزت نجاحات كبرى فى تأهيل الكوادر الوطنيين ايضا. لم تكن فى بلادنا حتى جامعة واحدة قبل التحرير، ولكن توجد فيها الآن ١٥٨ جامعة ومعهدا عاليا، واقيمت فى كل المناطق المحلية قواعد عامة راسخة لتأهيل الكوادر. وقد تم تأهيل جيش عرمرم من المثقفين يبلغ قوامه مليون مثقف، يتولون بانفسهم ادارة اجهزة الدولة والاقتصاد والثقافة على خير ما يرام. لقد حلت مسألة الكوادر الوطنيين حلا تاما فى بلادنا بعدما عانت صعوبات جمة فى الماضي بسبب قلة عدد الكوادر الوطنيين.

وقد بلغت الآداب والفنون درجة راقية بحيث باتت تلبي تلبية وافية احتياجات الشعب الثقافية المتزايدة وتلهم الهاما قويا النضال الثورى الذى يقوم به الشغيلة.

ان الثورة الثقافية، التى بدأت بعد التحرير فى بلادنا بالقضاء على الامية، قد قطعت اشواطا بعيدة تحت راية الجمهورية حتى وصلت اليوم الى مرحلة عالية جدا تتيح طرح التعليم الالزامى العالى كمهمة ناضجة. وهذا، لعمرى، احدى أثمن المآثر التى حققتها جمهوريتنا فى بناء المجتمع الجديد ومصدر فخر كبير لشعبنا.

والمهمة الاعظم شأنا فى الثورة الثقافية فى الوقت الحاضر هى الاسراع بترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين. ان رفع المستوى الثقافى والتقني للشعب كله بدرجة فائقة من خلال الاسراع بترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين، هو وحده السبيل الى النجاح فى بناء الاشتراكية والشيوعية والقضاء نهائيا على الفوارق فى

العمل وتحقيق المساواة التامة بين الشغيلة.

وبغية ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين، ينبغى المضى فى تطوير التعليم عن طريق التطبيق الكامل "لموضوعات عن التربية الاشتراكية". فعلى اجهزة السلطة الشعبية ان تطبق نظام التعليم الالزامى العام لمدة ١١ سنة بصورة نوعية، وان تدخل تحسينات اضافية على تعليم الراشدين والتعليم العالى، بحيث يشب جميع افراد الجيل الناشئ مواهب ثورية شيوعية ذات معرفة وافرة واخلاق حميدة وجسم سليم من النمط الزوتشي، ويحوز جميع الشغيلة معارف عامة تعادل مستوى خريج المدارس الثانوية ومهارة تقنية حديثة واحدة على الاقل فى المستقبل القريب، ويتم تأهيل الكوادر الوطنيين بصورة اوفى بالمراد.

وانها لمهمة بالغة الشأن فى الثورة الثقافية ان نقيم بالكامل الثقافة الانتاجية والثقافة الحياتية ونمط الحياة الاشتراكى. هذا هو السبيل الوحيد الى توفير الشروط الثقافية فى العمل والحياة للشغيلة واشاعة جو الحياة الثورية فى المجتمع كله. يجب على العاملين فى اجهزة السلطة الشعبية وجميع الشغيلة ان يعتنوا بالمصانع والارياف والشوارع والقرى ويحافظوا عليها مرتبة ومتناسقة ويؤمنوا الشروط الثقافية فى تدبير شؤونها، ويعملوا جاهدين لتحسين نوعية السلع ورفع مستوى تحضرها. ومن الضرورى الالتزام الكامل بقواعد الحياة ولوائح السلوك الاشتراكية فى شؤون الدولة وفي سائر ميادين الحياة الاجتماعية الاخرى واشاعة الجو الاسلم المتمثل فى العمل والحياة على النهج الثورى فى المجتمع كله.

ومن اجل النجاح فى تحقيق الثورة الثقافية، ينبغى وضع خط بناء الثقافة القومية الاشتراكية موضع التطبيق على اكمل وجه. ويجب تبنى الذات الوطنية برسوخ فى كل ميادين البناء الثقافى، وتجسيد الروح الحزبية وروح الطبقة العاملة فيها تجسيدا سليما ونبذ العناصر الرأسمالية والاقطاعية والميول الغربية بصورة حازمة.

بغية دفع عجلة الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية بقوة متزايدة، فقد بادر حزبنا الى اطلاق حركة جماعات الثورات الثلاث، واتخذ اجراءات ايجابية لتشكيل جماعات الثورات الثلاث من العناصر الحزبية الصميمية ومن المثقفين الشباب

المهيأين من الناحيتين السياسية والعملية وارسالها الى المصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية ومختلف ميادين الاقتصاد الوطني الاخرى.

ان حركة جماعات الثورات الثلاث هى الاسلوب الحديث لقيادة الثورة الذى يجسد طريقة تشونغسانرى. بعبارة اخرى، ان هذه الحركة هى اسلوب لقيادة الثورة من شكل جديد يرتبط فيه التوجيه السياسي والفكرى بالتوجيه العلمى والتقنى وتساعد الوحدات العليا الوحدات الادنى منها ويتم استنهاض الجماهير، وعلى هذا النحو تتعجل الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية.

نتيجة لاندفاع حركة جماعات الثورات الثلاث بخطى حثيثة الى الامام بتوجيه من المنظمات الحزبية، صار النضال الرامى الى تحقيق الثورات الثلاث اكثر تنظيما واشد عنفوانا، وتوالى حدوث نجاحات كبرى فى كل ميادين البناء الاشتراكى. تؤكد الحياة الواقعية على ان هذه الحركة هى الاسلوب الاكثر تفوقا وحيوية لقيادة الثورة الذى يتيح زيادة اعلاء القدرة الكفاحية لمنظمات الحزب ودورها القيادى وتعزيز وظائف اجهزة الدولة والاقتصاد من كل الوجوه واستنهاض الكوادر والشغيلة، مما يدفع بقوة عجلة الثورات الفكرية والتقنية والثقافية قدما.

يتوجب علينا ان ندأب على تطوير حركة جماعات الثورات الثلاث التى تأكد تفوقها وحيويتها من خلال الممارسة الواقعية.

ومن اجل تطوير هذه الحركة، ينبغى رفع مسؤولية اعضاء جماعات الثورات الثلاث ودورهم. ان اعضاء هذه الجماعات هم طلائع الثورات الثلاث وحاملو راية النضال. فعليهم ان يتسلحوا متينا بفكرة زوتشيه ويتحلوا دائما وابدا بالروح الثورية العالية ويتغلغلوا وسط الجماهير ليطلقوا العنان لحميتها الثورية وطاقاتها الابداعية، بحيث يدفعون عجلة الثورات الثلاث بمزيد من القوة.

وفى سبيل تحقيق الثورات الفكرية والتقنية والثقافية بنجاح، لا بد من خوض حركة الفوز بالعلم الاحمر للثورات الثلاث بكل عنفوان. هذه الحركة هى حركة جماهيرية تشمل الشعب كله غايتها تعجيل البناء الاشتراكى عن طريق خوض الثورات الفكرية والتقنية والثقافية بهمة ونشاط. فينبغى تأجيج لهيب هذه الحركة فى كل ميادين البناء الاشتراكى لدفع

عجلة هذه الثورات الثلاث قدما بهمة والسير بثورتنا بخطى اسرع.

انها لمهمة ثورية رئيسية ملقاة على عاتق حكومة الجمهورية اليوم ان تطبق خط الثورات الثلاث تطبيقا كاملا فى نضالها من اجل بناء الاشتراكية والشيوعية. فيتعين على حكومة الجمهورية ان تدفع بقوة الى الامام عجلة الثورات الفكرية والتقنية والثقافية، رافعة عاليا الراية الحمراء للثورات الثلاث، تعجيلا بانجاز القضية التاريخية، قضية بناء الاشتراكية والشيوعية.

٢ـ لنحطم دسائس اصطناع "كوريتين" ونحقق توحيد الوطن بالطرق السلمية

ايها الرفاق،

ثلاثون عاما قد انقضت على تأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولكن امتنا ما زالت تعيش حالة الانقسام وما زال توحيد الوطن قائما كأسمى واجب قومى بالنسبة للشعب الكورى بأسره.

دأبت حكومة الجمهورية على بذل كل ما فى وسعها من جهود لحل مسألة توحيد البلاد بصورة مستقلة على اساس المبادئ الديمقراطية وبالطرق السلمية، تعبيرا عن الارادة الاجماعية للشعب الكورى كله وامانيه الموحدة. بيد ان مسألة توحيد بلادنا تصطدم بعقبات خطيرة، ويتعاظم خطر انشطار الامة الى الابد بسبب دسائس الانقساميين فى الداخل والخارج لاصطناع "كوريتين".

لقد طلعت الامبريالية الامريكية بسياسة اصطناع "كوريتين" كاساس لاستراتيجيتها حيال كوريا، وهى تحوك فى الوقت الحاضر مختلف الدسائس والمؤامرات سعيا وراء تحقيق سياستها هذه. والرجعيون اليابانيون هم الآخرون يعترضون سبيل توحيد بلادنا بكل الوسائل، سيرا فى ركاب الامبريالية الامريكية العاكفة على تدبير سياسة اصطناع "كوريتين". وبتحريض من الامبريالية

الامريكية والرجعيين اليابانيين، تطرح الطغمة العميلة فى جنوبى كوريا علنا مؤامراتها لانشطار الامة على انها سياسة لها، ويجن جنونها للقيام باصطناع "كوريتين"، متشدقة بما يسمى "الانضمام المتزامن الى الامم المتحدة" و"الاعترافات المتقابلة.

يسعى الامبرياليون الامريكيون الى مواصلة احتلالهم وسيطرتهم على جنوبى كوريا عن طريق تكريس انشطار بلادنا واصطناع "كوريتين"، ويحاول الرجعيون اليابانيون استرداد مواقعهم القديمة كحكام استعماريين فى جنوبى كوريا. ان الطغمة العميلة فى جنوبى كوريا تنوى تثبيت حالة الانقسام القائمة الى شمال وجنوب، مستهدفة بذلك تحقيق منافع شخصية لها وتحقيق اطماعها فى التربع على سدة الحكم مدة طويلة.

لا يسعنا ابدا السماح بأية دسائس تآمرية يحوكها الانقساميون لاصطناع "كوريتين"، بل علينا ان نحطمها تحطيما كاملا بالقوى المتحدة للامة الكورية جمعاء.

يجب ومن كل بد ان تتوحد كوريا ككيان واحد. الامة الكورية امة متجانسة عبر التاريخ، وشعبنا بالاجماع يرغب فى التوحيد. القوى التى تعارض توحيد كوريا هى قوى خارجية تنوى الاعتداء على كوريا والسيطرة عليها، وليست قوى داخلية، ما عدا حفنة من الخونة الذين يبيعون البلاد والامة للقوى الخارجية.

تختلف المسألة الكورية اختلافا اساسيا، من حيث طبيعتها، من مسألة ذلك البلد المجزأ من جراء انهزامه فى الحرب العدوانية التى شارك فيها. ليست بلادنا بلادا شاركت فى الحرب العدوانية ولا بلادا منهزمة. امتنا امة عانت من الاضطهاد فى الماضى تحت نير العبودية الاستعمارية للامبريالية، وامة نالت تحررها بالنضال ضد المعتدين الامبرياليين. حتى وان تحقق توحيد بلادنا، لن يكون ثمة اعتداء او تهديد من جانبها ضد البلدان الاخرى. بالعكس، اذا ظلت كوريا منقسمة، فستكون مصدر خطر دائم على السلام فى آسيا والعالم. لذا، لا بد من ان تتوحد كوريا ككيان واحد، ولا يجوز ان تنقسم الى "كوريتين"، ليس من اجل المصلحة الرئيسية للامة الكورية فحسب، بل ومن اجل السلام الوطيد فى آسيا والعالم ايضا.

يجب ان تحل مسألة توحيد كوريا بالطرق السلمية من خلال الحوار بما يتفق ومتطلبات شعبنا واماني الشعوب في العالم.

تبذل حكومة الجمهورية كل الجهود المخلصة لتحقيق الحوار الرامي الى حل مسألة توحيد الوطن بالطرق السلمية، وتترك باب الحوار مفتوحا دائما. اننا ندع باب الحوار مفتوحا امام الولايات المتحدة وكذلك امام حكام جنوبي كوريا وجميع الاحزاب السياسية فيه ايضا.

ولكي يتحقق الحوار لتوحيد كوريا ويسهم هذا الحوار اسهاما فعالا في حل مسألة التوحيد، لا بد من ان ينطلق طرفا المحادثات من الموقف السليم المتمثل في الرغبة الصادقة في التوحيد. اما اذا ما سعى احد الطرفين الى هدف آخر وراء ستار الحوار او حاول استخدام الحوار كوسيلة لاصطناع "كوريتين"، بدلا من ان ينطلق من الموقف المنادي بحل مسألة التوحيد عن طريق التفاهم والتعاون المتبادلين، فان الحوار لن يتحقق ولن يجدي ذلك الحوار نفعا في اي حال من الاحوال. ليس في مقدورنا ابدا ان ندخل في حوار للانقسام، بل علينا ان نفتح الحوار للتوحيد وللتوحيد فقط.

يعد تحقيق الحوار والتعاون بين الشمال والجنوب وسيلة هامة لتعجيل توحيد الوطن سلميا.

ان باب الحوار بين الشمال والجنوب الذي انفتح بفضل الجهود المخلصة لحكومة الجمهورية بعد مشقات كبيرة، قد تحطم من جراء الاعمال الغادرة الدنيئة لرجال السلطة في جنوبي كوريا، وهو حتى اليوم في حالة جمود. يطبل رجال السلطة في جنوبي كوريا بالكلام لما يسمى "بالحوار" و"التعاون" بين الجنوب والشمال. ولكنهم، في افعالهم الحقيقية، يغذون السير نحو المجابهة والانشطار. انهم ينفثون الافكار المناوئة للشيوعية في جنوبي كوريا ويشيعون الاجواء الحربية هناك ويثيرون جلبة صاخبة ايضا عن "التوحيد بعد التغلب على الشيوعية" بذريعة "التهديد بغزو الجنوب" الذي لا وجود له، زاعمين باننا نسعى الى تحقيق التوحيد تحت راية الشيوعية. كيف يسعهم ان يجروا حوارا او تعاونا مع الشيوعيين تحت شعار "مناوأة الشيوعية"

و"التغلب على الشيوعية"؟ رجال السلطة في جنوبى كوريا طلعوا علينا مؤخرا "بمشروع التعاون الاقتصادى بين الجنوب والشمال". ولكن هل يعقل ان يقوموا "بالتعاون الاقتصادى" مع الشيوعيين، فيما هم يتشدقون "بالتغلب على الشيوعية"؟ وهذا ليس سوى اسلوب من اساليبهم الخرقاء لتمويه نوايا الانقساميين الشيطانية. اذا كان رجال السلطة فى جنوبى كوريا صادقين حقا فى اجراء حوار وتعاون معنا، فعليهم ان يغيروا سياسة تقسيم الامة التى ينتهجونها بسياسة التوحيد، ويستبدلوا سياسة مناوأة الشيوعية بسياسة التعاون مع الشيوعية.

الضمان الرئيسى لتوحيد الوطن المستقل والسلمى هو الوحدة الوطنية الكبرى. اذ لا يمكن اطلاقا تصور التوحيد السلمى للوطن، بعيدا عن مبدأ الوحدة الوطنية الكبرى ومثلها العليا فى ظروف وجود الفكرين والنظامين المختلفين بعضهما عن بعض بالفعل فى شمالى بلادنا وجنوبيها. ليس نضال امتنا من اجل توحيد الوطن نضالا يهدف الى تبنى اما الشيوعية واما الرأسمالية باى حال من الاحوال، بل هو نضال بين من يعتدون ومن يتعرضون للاعتداء، بين الوطنية والخيانة. بعبارة اخرى، ان نضالنا من اجل توحيد الوطن هو نضال تحررى يهدف الى تحقيق سيادة الامة ونضال وطنى من اجل الوحدة القومية. وفى هذه الحالة، لا يجوز، من اجل توحيد الوطن، ان يتقدم كل من الشمال والجنوب بالمثل الاعلى الشيوعى او المثل الاعلى الرأسمالى، بل عليهما ان يقدما امام كل شيء المثل الاعلى القومى الواحد ويحققا، على هذا الاساس، الوحدة الكبرى للامة كلها.

لا ننوى فرض نظامنا الاشتراكى وفكرنا الشيوعى على جنوبى كوريا. بل نحن مستعدون للاتحاد مع اية احزاب سياسية فى جنوبى كوريا بناء على المثل الاعلى المتمثل فى الوحدة الوطنية الكبرى، بغض النظر عن النظام القائم فى جنوبى كوريا والفكر الذى يعتنقه الكوريون الجنوبيون. واذا اراد اى حزب سياسى فى جنوبى كوريا ممارسة نشاطه فى الشطر الشمالى من الجمهورية، فاننا سنرحب بذلك. ويتوجب على رجال السلطة ومختلف الاحزاب السياسية فى جنوبى كوريا ايضا ان يكونوا مستعدين للاتحاد مع مختلف الاحزاب السياسية فى الشطر الشمالى، ولا يبدوا معارضة اذا اراد

اى حزب سياسى من الشطر الشمالى القيام بنشاط فى جنوبى كوريا. وهكذا، عندما يفتح الشمال والجنوب كلاهما باب المجتمع على مصراعيه امام بعضهما بعضا ويحققان التعاون المتعدد النواحى فى كل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، انطلاقا من المثل الاعلى المتمثل فى الوحدة الوطنية الكبرى، سيكون فى الاستطاعة دفع قضية توحيد الوطن بسرعة الى الامام.

ومن اجل تحقيق الوحدة الكبرى للامة جمعاء وتوحيد الوطن سلميا، لا بد من نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا.

يعيش جنوبى كوريا اليوم فى ظل الحكم الفاشى الاشد شراسة والاكثر صفاقة، مما لم يشهد التاريخ مثيلا له من قبل. لقد اصطنعت الطغمة العميلة فى جنوبى كوريا "النظام الاصلاحى" الفاشي، وهى تدوس باقدامها تماما الحقوق الاساسية لجماهير الشعب، مستخدمة فى ذلك مختلف القوانين الفاشية الجائرة واجهزة القمع الضخمة، وتقمع بوحشية ابناء الشعب الوطنيين والشخصيات الديمقراطية الذين يطالبون بالديمقراطية وتوحيد الوطن. فمن دون نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا، ليس فى مقدور الشعب الكورى الجنوبى ان يتخلص من حالة فقدان الحقوق الحالية ولا يمكن تحقيق وحدة الامة ولا تمهيد السبيل الى توحيد الوطن سلميا.

وفى سبيل نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا، من الضرورى، اولا وقبل كل شىء، الغاء "الدستور الاصلاحى" وشطب "قانون مكافحة الشيوعية" و"قانون امن الدولة" والقوانين الفاشية الجائرة الاخرى. وينبغى ابطال الاحكام الظالمة التى فرضت على افراد الشعب الوطنيين والشخصيات الديمقراطية بمقتضى "اجراءات الطوارئ" والقوانين الفاشية الجائرة، وضمان حرية الكلام والنشاط للاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية. ولا بد من السماح لحزب التوحيد الثورى والاحزاب السياسية الاخرى التى تمارس النشاط السرى بممارسة النشاط الشرعى والسماح لمنظمات الكوريين والشخصيات الوطنية الذين يناضلون فى سبيل نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا وتوحيد الوطن المستقل والسلمى فيما وراء البحار بالرجوع الى جنوبى كوريا حسب رغبتهم وممارسة النشاط السياسى الحر.

انه لمن ابسط مقتضيات الديمقراطية ان تكفل الحرية لنشاط الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية. توجد فى الشطر الشمالى من الجمهورية حاليا مختلف الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية، وهى تمارس نشاطها بحرية، متمتعة بالحقوق القانونية. ان الحرية مكفولة لنشاط الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية فى معظم بلدان العالم فى يومنا هذا. وحتى فى البلدان الامبريالية، تمارس الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية التقدمية، بما فيها الاحزاب الشيوعية، النشاط الشرعى. والمنطق يقضى بأن تكفل حرية النشاط الشرعى وحق ممارسته لجميع الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية فى جنوبى كوريا ايضا.

اليوم، يخوض ابناء الشعب والشخصيات الديمقراطية من مختلف الطبقات والفئات فى جنوبى كوريا نضالا قويا وغير هياب ضد الفاشية ومن اجل نشر الديمقراطية، مستهدفين بذلك انتزاع الحريات والحقوق الديمقراطية، فى تلك الظروف القاسية التى يستمر فيها القمع الفاشى الوحشى. وينخرط المواطنون الكوريون فيما وراء البحار، بمن فيهم المقيمون فى اليابان والولايات المتحدة، ينخرطون بنشاط فى النضال الوطني العادل من اجل نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا وتوحيد الوطن المستقل والسلمى، بدافع من تحسسهم بالرسالة الوطنية السامية. يتحتم على الشعب الكورى الجنوبى ان يشكل جبهة متحدة واسعة مع كافة القوى الديمقراطية فى الداخل والخارج، بصرف النظر عن اختلاف الافكار والمعتقدات الدينية والانتماء الحزبى والآراء السياسية، ويناضل ضد القوى الديكتاتورية الفاشية بقوة متضافرة ومنظمة، بحيث يحقق من كل بد نشر الديمقراطية فى مجتمع جنوبى كوريا ويعجل بتوحيد الوطن المستقل والسلمى.

ومن الضرورى، من اجل توحيد الوطن المستقل والسلمى، نبذ تدخل الولايات المتحدة ومختلف القوى الخارجية الاخرى، نبذا حازما.

يعتبر شعبنا سيادة الامة على انها عصب الحياة بالنسبة له، ولا يسمح بأى تدخل خارجى فى حل مسألة توحيد البلاد. لقد حان الوقت لان تكف الولايات المتحدة عن التدخل فى شؤون امتنا الداخلية وان ترفع ايديها عن المسألة الكورية.

على الولايات المتحدة ان لا تحمى السلطة العميلة فى جنوبى كوريا السادرة فى خنق الديمقراطية وقمع شعب جنوبى كوريا بوحشية، وان لا تقف حجر عثرة فى وجه نضال الشعب الكورى الجنوبى فى سبيل الديمقراطية وتوحيد الوطن. اما اذا لم تتخل الولايات المتحدة عن سياستها المخطئة السابقة وواصلت حمايتها للعناصر الفاشية فى جنوبى كوريا التى تعانى عزلة خانقة فى الداخل والخارج، فلن تتفادى الشجب والتنديد الشديد من جانب شعبنا وشعوب العالم باعتبارها شريكة فى قمع حقوق الانسان.

كما ان الولايات المتحدة ملزمة بالتخلى عن مطامعها العدوانية الشريرة فى مواصلة فرض سيطرتها الاستعمارية على جنوبى كوريا عن طريق اصطناع "كوريتين" ومن ثم ابتلاع كوريا كلها، كما انها ملزمة بسحب جيشها كليا من جنوبى كوريا فى اسرع وقت، وفقا لقرار الامم المتحدة وتنفيذا "لوعودها العلنية".

اذا كانت الولايات المتحدة راغبة حقا فى السلام وتوحيد كوريا السلمى، فمن الاجدر بها ان تتصل بحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتبحث عن الطرق الكفيلة بتسوية المسألة الكورية سلميا. لقد سبق ان اقترحنا اجراء مباحثات مع الولايات المتحدة، ونعمل من اجل تحقيقها. ان المسألة تتوقف على ما اذا كانت الولايات المتحدة تريد صادقة التباحث معنا ام لا؛ واذا هى ارادت المباحثات، فأى نوع من المباحثات تريد، مباحثات لكوريا واحدة ام مباحثات "لكوريتين". اذا ما تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها الخاطئ فى تقسيم بلادنا الى "لكوريتين" واتخذت موقفا سليما حيال توحيد كوريا، فاننا سنجرى مباحثات معها فى اى وقت وسنسوى من خلال هذه المباحثات كافة المسائل العالقة. وحينئذ، سيكون فى مقدور الولايات المتحدة ان ترفع ايديها عن المسألة الكورية بدون ان تفقد ماء وجهها. وهذا ليس فى مصلحة شعبنا فقط بل وفى مصلحة الشعب الامريكى ايضا.

ان الشعب فى الشطر الشمالى من الجمهورية وجنوبى كوريا سيحبط تماما مؤامرات الانقساميين فى الداخل والخارج لاصطناع "كوريتين"، وسينجز من كل بد القضية التاريخية لتوحيد الوطن، متحدا بمزيد من التراص على اساس مبدأ الوحدة الوطنية الكبرى.

٣- لتناضل بلدان القوى الصاعدة متكاتفة ضد نزعة التسلط من كل لون وشاكلة، وفى مقدمتها الامبريالية

ايها الرفاق،

يدور على المسرح الدولى اليوم صراع عنيف بين قوى الاستقلال وقوى التسلط، بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة.

ان المتسلطين، القدماء منهم والجدد، يبذلون محاولات يائسة للحفاظ على مناطق نفوذهم، وقد استبد بهم الخوف حيال القوى الثورية العالمية الآخذة بالنمو يوما بعد يوم.

فيما يلجأ الامبرياليون الامريكيون الى خداع شعوب العالم بلافتة "السلام" البراقة، تجدهم يسرعون استعداداتهم للحرب سعيا وراء تحقيق مطامعهم الشريرة التى لم تتغير للسيطرة على العالم. فهم يواصلون توسيع نطاق التسلح تحت لافتة "تقليص التسلح"، ويجرون باستمرار التجارب النووية وراء ستار "الحد من الاسلحة النووية"، ويمعنون فى التدخل العسكرى باسم "تخفيف حدة التوتر". والامبرياليون انما يضاعفون من مؤامراتهم العدوانية والحربية، اكثر فاكثر، كلما اشتدت ازماتهم الاقتصادية وكلما ازداد وضعهم صعوبة.

يوجه الامبرياليون رأس رمح عدوانهم الى بلدان القوى الصاعدة. والطريقة الرئيسية التى يعتمدها الامبرياليون فى عدوانهم على البلدان غير المنحازة، بلدان العالم الثالث، هى سحق هذه البلدان واحدة تلو الاخرى عن طريق بث الفرقة والتنافر بينها. انهم يستغلون بمكر مختلف المشاكل المعقدة، ومن ضمنها مشاكل الحدود، وهى من مخلفات الحكم الاستعمارى، ليدقوا اسفينا بين البلدان غير المنحازة، بلدان العالم الثالث، ويبذروا بذور الشقاق بينها ويثيروا النزاعات ويخلقوا المواجهات حتى تحارب بعضها بعضا، وهم فى ذلك يحاولون الاصطياد فى الماء العكر.

يقوم الامبرياليون والمتسلطون بمحاولات خبيثة لفرض سيطرتهم السياسية والاقتصادية على بلدان القوى الصاعدة. ويحاولون استعباد البلدان المستقلة حديثا من الناحية السياسية بمختلف الوسائل الماكرة والشرسة، بما فى ذلك التهديد والتهويل، الترغيب والخداع، الانقلاب والتخريب، ويسعون الى وضع ايديهم على شرايين الاقتصاد فى البلدان النامية خلف لافتات براقة من قبيل "المساعدة" و"التنمية المشتركة للدول المتخلفة".

يسعى الامبرياليون والمتسلطون بشكل مسعور الى توسيع نطاق نفوذهم وهم يتنازعون بشدة فيما بينهم لوضع بلدان العالم الثالث تحت سيطرتهم. فبذريعة "المساعدة" و"الحماية"، يتسابقون الى الانخراط فى النزاعات الناشئة بين بلدان العالم الثالث ويتدخلون فيها علانية، ويتصارع الواحد منهم مع الآخر بصورة مسعورة لوضع هذه البلدان تحت سيطرته هو.

ان الوضع الدولى الناشئ اليوم متوتر ومعقد للغاية من جراء مؤامرات الامبرياليين والمتسلطين. فبايعاز من الامبرياليين والمتسلطين ومن جراء دسائسهم، تقع كل يوم احداث انقلابية وتخريبية واغتيالات وتحصل مشاكل ونزاعات فى كل ارجاء العالم، وقد وصل الامر الى حد وقوع حوادث مأسوية، مثل اطلاق النار والاقتتال بين البلدان الشقيقة، مما يخلق عراقيل كبيرة فى وجه بلدان العالم الثالث ويجعل حركة عدم الانحياز تعانى من المحن.

يتطلب الوضع الراهن بالحاح من البلدان الاشتراكية والبلدان غير المنحازة، بلدان العالم الثالث، وكافة الامم المضطهدة فى العالم مضاعفة نضالها ضد نزعة التسلط بشتى اشكالها، بدءا بالامبريالية، متكاتفة فيما بينها تكاتفا صوانيا.

ان نزعة التسلط هى تيار مضاد للثورة يتعارض واتجاه العصر الراهن النازع الى الاستقلالية، وهى هدف ومرمى النضال المشترك للشعوب الثورية فى العالم. وجوهر نزعة التسلط هو انها تدوس استقلالية البلدان الاخرى باقدامها وتفرض جورها وتحكمها على امم وشعوب اخرى. من بين نزعة التسلط شكل يعمل بشكل سافر على تحويل البلدان الاخرى الى مستعمرات له ويلجأ الى اضطهادها واستغلالها؛ وشكل

آخر يضع انشوطة الاستعباد حول اعناق البلدان الاخرى بطرق خبيثة مختلفة ويقوم بالتحكم بها والتسيد عليها. ونزعة التسلط تمارسها بلدان كبيرة وبلدان صغيرة نسبيا ايضا، كذلك تمارسها بلدان رأسمالية وبلدان اخرى ايضا. بعبارة مختصرة، ان كل بلد يسعى الى التحكم بمقدرات بلد آخر هو من قوى التسلط، بصرف النظر عن حجم البلد ونوع نظامه الاجتماعى؛ وكل سيطرة على الآخرين، سواء أ كانت بالطرق المكشوفة ام بالطرق المستترة، هى من نزعة التسلط.

يتوجب على كافة شعوب بلدان القوى الصاعدة ان تركز رمح الهجوم على الامبريالية ونزعة التسلط. عليها ان تخوض نضالا عزوما ضد الامبريالية ونزعة التسلط. عندئذ، وعندئذ فقط يمكنها ان توطد استقلالها الوطني وتحقق التقدم المستقل لبلدها وتبنى عالما جديدا ليس فيه اى شكل من اشكال السيطرة او الاستعباد.

وبغية خوض النضال بقوة وعزم ضد نزعة التسلط، بدءا بالامبريالية، يتوجب على بلدان القوى الصاعدة ان تشكل جبهة متحدة عريضة فيما بينها.

ان تشكيل مثل هذه الجبهة العريضة هو الضمان الحاسم للنصر فى نضالها ضد الامبريالية ونزعة التسلط. وبالاخص، فان هذه المسألة تكتسب اهمية اكبر نظرا لان المتسلطين، والامبرياليين بالدرجة الاولى، يشددون فى الوقت الحاضر من اعمال التقسيم ضد الدول الحديثة الاستقلال واثارة التباعد والتنازع.

ينبغى لبلدان القوى الصاعدة ان تواجه مؤامرات قوى التسلط للتقسيم وخلق التباعد والتنازع باستراتيجية الوحدة. وعلى البلدان غير المنحازة، بلدان العالم الثالث، ان تشكل جبهة متحدة عريضة وتحطم بعمل متضافر ومنسق مؤامرات التقسيم وخلق التباعد والتنازع التى يقوم بها المتسلطون من كل لون وشاكلة.

وبغية التصدى للعدو المشترك، يجب على بلدان القوى الصاعدة ان تضع الوحدة فى المقام الاول وتخضع لها كل شيء، وتتحد معا اتحادا متراصا، بصرف النظر عن اختلاف الانظمة الاجتماعية والآراء السياسية والعقائد الدينية فيما بينها. فيما يتعلق بهذه الاختلافات، فهى لا تشكل عقبة فى وجه الوحدة ما بين بلدان القوى الصاعدة بأى حال من الاحوال. ان الجوامع المشتركة بين بلدان القوى الصاعدة اكثر من نقاط

الاختلاف بينها وقوى الوحدة فى هذه البلدان اعظم وزنا من قوى التقسيم.

لا يجوز ان تتجادل البلدان غير المنحازة حول تصنيف البلد التقدمى وغير التقدمى، بل عليها ان تعمل للاتحاد فيما بينها، باحثة عن القواسم المشتركة التى تجمعها. ان تفريق البلدان غير المنحازة الى هذا الفريق او ذاك يتنافى وطبيعة حركة عدم الانحياز ومثلها العليا، ويؤدى ذلك فى النهاية الى حدوث تكتلات جديدة داخل حركة عدم الانحياز والى انقسام هذه الحركة. اما الطابع التقدمى لاى بلد، فان معياره هو الاستقلالية. فأى بلد يتمسك بالاستقلالية هو بلد تقدمى. وما دامت بلدان عدم الانحياز كلها تعارض السيطرة والاستعباد وتتطلع الى الاستقلالية، ففى وسعها ان تتحد فيما بينها على اساس ذلك القاسم المشترك، الا وهو التطلع الى الاستقلالية.

ينبغى لبلدان عدم الانحياز ان تحل الخلافات فى الآراء والنزاعات التى تنشأ بين البلدان الافرادية على اساس مبدأ التضامن. ان الخلافات فى الآراء والنزاعات بين بلدان عدم الانحياز، مهما تفاقمت، تبقى مسائل داخلية بين اخوان يسيرون يدا بيد الى الامام فى سبيل تحقيق اهداف مشتركة، وليست مسائل تحل عن طريق الاقتتال فيما بينها او باستدعاء القوى الخارجية. لا بد ان تسوى الخلافات فى الآراء بين البلدان غير المنحازة والنزاعات الناشئة فيما بينها عن طريق المباحثات بين اصحاب الشأن انفسهم، بعيدا عن اى تدخل خارجى، بما يتفق ومصالحهم القومية ومصالح حركة عدم الانحياز قاطبة. اما اذا وقعت بلدان عدم الانحياز فى شرك مؤامرات المتسلطين حتى تتنابذ وتتناحر وتقتتل بعضها مع بعض، فسيعود ذلك بالفائدة على المتسلطين وحدهم وبالضرر على بلدان عدم الانحياز نفسها.

ولكى تناضل بلدان القوى الصاعدة متكاتفة ضد الامبريالية وكل اشكال التسلط الاخرى، لا بد من ان تتمسك بالاستقلالية.

على البلدان غير المنحازة، بلدان العالم الثالث، ان تتصدى بحزم للتدخل الخارجى بشتى انواعه والوانه، ولا يجوز ان تسير فى ركاب البلدان الاخرى بصورة عمياء او تكون عميلة لها. كما ان بلدان القوى الصاعدة ملزمة بان تحترم الاستقلالية بعضها بعضا، ولا يجوز ان تعيب على شؤون بلدان اخرى او تتدخل فيها. وحينئذ، لن

تستطيع اية قوة من قوى التسلط ان تطأ اقدامها فى حركة عدم الانحياز، وستشل عصا الامرة لاى بلد كان عن الحركة، وسيصبح فى امكان بلدان القوى الصاعدة ان تمتن اواصر الوحدة بينها وتناضل بعنفوان ضد نزعة التسلط.

والاستقلالية للبلد يجب ان يدعمها الاقتصاد الوطني المستقل. من دون الاقتصاد الوطني المستقل الوطيد، لا يمكن لاى بلد ان يمارس سيادته ولا ان يقول ما يريد ويفعل ما يشاء.

ومن اجل النجاح فى بناء الاقتصاد الوطني المستقل، يتوجب على البلدان غير المنحازة، البلدان النامية، ان تعزز التعاون الاقتصادى والتقني مع بلدان القوى الصاعدة الاخرى، فضلا عن الافادة الى اقصى حد من الطاقات الكامنة داخلها. تملك بلدان العالم الثالث الاراضي الشاسعة والثروات الطبيعية الغنية ومختلف الخبرات والتقنيات الممتازة التى تم اكتسابها فى سياق خلق الحياة الجديدة. فينبغى لها ان تتبادل المواد الخام والتقنيات على اساس مبدأ سد الحاجات المتبادل. وعليها، بنوع خاص، ان تتبادل الكوادر التقنيين الوطنيين، فتساعد وتعلم بعضها بعضا من كل جوارحها. وعندئذ، سيكون فى مقدورها ان تنفض عن كاهلها التخلف الاقتصادى والتقنى وترسى اسس الاقتصاد الوطنى المستقل الوطيدة وتبنى دولة مستقلة غنية وقوية ذات سيادة، من غير ان تكون مدينة بشىء للامبرياليين والمتسلطين.

ان النظام الاقتصادى الدولى القديم هو وليد النظام الاستعمارى، ووسيلة الامبرياليين للسيطرة والتحكم والاستغلال والنهب. وما دام هذا النظام باقيا على حاله، يتعذر على البلدان النامية ان تتخلص من العوز او تبنى الاقتصاد الوطني المستقل بنجاح. على البلدان النامية ان تناضل بقوة من اجل القضاء على النظام الاقتصادى الدولى القديم اللاعقلانى الذى لا يفيد احدا سوى الامبرياليين والمتسلطين واقامة نظام اقتصادى دولى جديد عادل يتفق ومصالح شعوب القوى الصاعدة.

والامر الاشد الحاحا فى النضال ضد الامبريالية ونزعة التسلط فى الوقت الحاضر هو ردع مراوغات الامبرياليين العدوانية والحربية واحباطها.

ينبغى لشعوب القوى الصاعدة ان تفضح تماما مؤامرات الامبرياليين العدوانية

والحربية الماكرة وتشجبها بكل شدة وتضغط عليهم وتكيل الضربات لهم فى كل مكان يمدون اليه براثنهم العدوانية الشريرة. كما ان شعوب القوى الصاعدة ملزمة بخوض النضال الفعال لوضع حد لسباق التسلح الذى يلجأ اليه الامبرياليون وتحقيق نزع السلاح الكامل، ولاجلاء جميع القوات العدوانية والقواعد العسكرية الامبريالية التى ما زالت قائمة على اراضى البلدان الاخرى اجلاء تاما.

ما زالت ثمة مستعمرات باقية فى عدد من قارات الكرة الارضية. ويلجأ الامبرياليون والمتسلطون الى الدسائس الماكرة لاعادة وضع البلدان الحديثة الاستقلال تحت سيطرتهم وتحكمهم. على شعوب بلدان القوى الصاعدة والشعوب المضطهدة ان تناضل بمزيد من القوة فى سبيل تصفية الاستعمار من جميع قارات العالم بصورة نهائية وتكنيس مختلف اشكال نزعة التسلط، بدءا بالاستعمار الجديد، الى غير رجعة. عندما يتم تطهير آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من الاستعمار ونزعة التسلط بكل الوانها واشكالها، عندئذ فقط، سيصبح تحرر الامم كاملا ونهائيا.

تتخذ حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والشعب الكورى كسياسة خارجية هامة لها النضال ضد الامبريالية ونزعة التسلط، فى تلاحم مع شعوب البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز، البلدان النامية، وكافة بلدان القوى الصاعدة الاخرى فى العالم.

ستسعى حكومة الجمهورية بنشاط فى المستقبل ايضا، شأنها فى الماضي، الى توطيد تلاحم القوى الاشتراكية وتضامنها وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع شعوب البلدان الاشتراكية.

وستبذل حكومة الجمهورية والشعب الكورى قصارى جهودهما فى سبيل توطيد التضامن والتعاون مع شعوب بلدان عدم الانحياز، شعوب بلدان العالم الثالث، ويسيران دائما جنبا الى جنب معها على طريق النضال المشترك ضد الامبريالية ونزعة التسلط ومن اجل احراز التقدم الاجتماعى والازدهار الوطنى.

يؤيد الشعب الكورى تأييدا ايجابيا نضال شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية من اجل الحرية والاستقلال، ويعبر عن تضامنه الثابت مع جميع الشعوب المضطهدة فى العالم فى نضالها التحررى.

ستواصل حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والشعب الكورى نضالهما العزوم ضد الامبريالية ونزعة التسلط بكافة اشكالها، ومن اجل السلام والديمقراطية، الاستقلال الوطني وبناء المجتمع الجديد، فى وحدة مع جميع الشعوب الثورية فى العالم المحامية عن الاستقلالية.

* * *

ايها الرفاق،

ان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى الوطن الحقيقى للشعب الكورى كله. ان ينبوع سعادة شعبنا والضمان الحاسم لانتصار الثورة والبناء لا يكمنان الا فى توطيد وتطوير الجمهورية.

يجب على الشعب كله ان يناضل بهمة ونشاط فى سبيل زيادة توطيد الجمهورية وتطويرها. عليه ان يوطد بصورة اكثر سلطتنا الثورية ويجسد بدقة فكرة زوتشيه فى كافة اوجه نشاط الدولة، تعزيزا لقدرة الجمهورية من كل النواحى.

تواجه شعبنا اليوم مهمة جسيمة انما مشرفة، الا وهى انجاز الخطة السباعية الثانية بنجاح. علينا ان ندفع عجلة الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية بقوة الى الامام على كافة جبهات البناء الاشتراكى من اجل احداث نهوض جديد فى الانتاج والبناء، وبذلك ننجز الخطة السباعية الثانية قبل موعدها المقرر.

ان قضية شعبنا الثورية قضية عادلة، ومستقبل جمهوريتنا مشرق ايما اشراق. وسيكون النصر والمجد دائما حليف شعبنا المناضل من اجل القضية الثورية العادلة تحت راية الجمهورية.

فلنتقدم جميعا بقوة الى الامام نحو توحيد الوطن وانتصار الثورة على نطاق البلاد كلها ونحو قضية الاشتراكية والشيوعية، ملتفين كالبنيان المرصوص حول حكومة الجمهورية ورافعين عاليا الراية الثورية لفكرة زوتشيه، الراية الحمراء للثورات الثلاث.

عاشت الذكرى الثلاثون لتأسيس الوطن المجيد، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية!

رسالة تهنئة
الى افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب
فى جامعة كيم تشايك للصناعة

٢٦ ايلول ١٩٧٨

بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جامعة كيم تشايك للصناعة، اتقدم بتهانى الحارة الى افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب فى جامعة كيم تشايك للصناعة الذين احرزوا نجاحات عظيمة فى مضمار تأهيل الكفاءات التقنية الوطنية والابحاث العلمية خلال الآونة الماضية.

لقد تأسست جامعة كيم تشايك للصناعة فى ايلول عام ١٩٤٨ كأول جامعة تقنية صناعية فى بلادنا، تنفيذا لسياسة حزبنا المستقلة الخاصة بتأهيل الكوادر الوطنيين وتلبية لتطلعات شعبنا فى بناء صناعة وطنية بالاعتماد على كوادره التقنيين.

وبتأسيس جامعة كيم تشايك للصناعة، اصبح لدى شعبنا الهيكل الاكبر لتأهيل الكوادر التقنيين الوطنيين لأول مرة فى تاريخه، وبات فى وسعه ان يعد بنفسه الكفاءات التقنية اللازمة لبناء المجتمع الجديد.

لقد اجتازت هذه الجامعة طريقا باعثا على الفخر ومتألقا بالانتصارات والامجاد على مدى الثلاثين سنة الماضية، وحققت مآثر كبرى امام الوطن والشعب.

كما اخلصت الجامعة اخلاصا لا حدود له للحزب والثورة، منذ اول يوم من تأسيسها وحتى يومنا هذا. ظل افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب فى جامعة

كيم تشايك للصناعة يدعمون حزبنا دائما فى سياق النضال الثورى الشاق، فدافعوا عن خططه وسياساته بثبات ووضعوها موضع التطبيق وادوا المهام الثورية المسندة اليهم بصورة مشرفة.

وحتى فى الايام الكالحة لحرب التحرير الوطنية، واصلت الجامعة تأهيل الكوادر التقنيين الوطنيين دونما انقطاع، فاستطاعت بذلك ان تضمن بنجاح عملية الانعاش والبناء لما بعد الحرب وبناء الاقتصاد الاشتراكى، كما اسهمت فى الفترة التى تلت الحرب اسهاما كبيرا فى انجاز القضية التاريخية، قضية التصنيع الاشتراكى، وذلك بتطبيقها على اكمل وجه المنهج المتعلق بتأهيل الكفاءات التقنية بعدد اكبر وبوقت اسرع وبصورة افضل بما يلبى مقتضيات التجديد التقنى الشامل.

خلال الثلاثين سنة الماضية، ربت الجامعة عددا كبيرا من الكفاءات التقنية المؤهلة فى قطاع الصناعة، المتسلحة متينا بفكرة زوتشيه والمجهزة بالعلوم والتقنية الحديثة وارسلتها الى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. ان الكفاءات التقنية التى تم تأهيلها فى جامعة كيم تشايك للصناعة تؤدى اليوم دور النواة فى مختلف مواقع البناء الاشتراكى فى بلادنا، بما فى ذلك المصانع والمؤسسات وسائر اجهزة الدولة والاقتصاد.

كما حل افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب فى هذه الجامعة الكثير من المسائل العلمية والتقنية المطروحة على صعيد بناء الاقتصاد الوطني المستقل وانجاز الثورة التقنية، وحققوا مآثر كبرى فى تطوير العلوم والتقنية فى بلادنا، معتصمين بالموقف المستقل فى الابحاث العلمية ومطلقين العنان للروح الثورية فى الاعتماد على القوى الذاتية.

لقد ادت جامعة كيم تشايك للصناعة دورها بصفتها الجامعة الام فى ميدان التقنيات الصناعية الخاصة ببلادنا على اروع صورة حتى الآن، واسهمت اسهاما كبيرا فى اقامة مراكز تأهيل الكفاءات التقنية فى مختلف القطاعات، بما فى ذلك الصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة والبناء والنقل.

اننى راض كل الرضا واقدر عالى التقدير حقيقة ان هذه الجامعة قد عملت طوال الاعوام الثلاثين الماضية على تربية عدد كبير من التقنيين الاكفاء والعاملين الاداريين

الصناعيين والعلماء ورجال التعليم وادلت بدلو كبير فى بناء الاقتصاد الاشتراكى وتطوير العلوم والتقنية فى بلادنا، تنفيذا مخلصا لسياسة حزبنا التربوية.

يواجه شعبنا اليوم مهام تاريخية تتمثل فى التعجيل بتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعلميته وانجاز الخطة السباعية الثانية قبل موعدها المقرر، وذلك بدفع عجلة الثورة التقنية بقوة الى الامام.

ان الثورة التقنية، التى دخلت الآن مرحلة عالية جديدة، تقتضى بالحاح تعزيز تأهيل الكفاءات التقنية بما يتمشى معها. وهنا، تتحمل جامعة كيم تشايك للصناعة مسؤولية وواجبات جسيمة للغاية.

يتوجب على الجامعة ان ترسخ النظام الفكرى الوحيد للحزب داخل الجامعة وتسلح افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب فيها بالنظرة المستقلة الى الثورة بكل ثبات وتجعلهم يناضلون فى سبيل الحزب والثورة ومن اجل الانتصار الكامل لفكرة زوتشيه، من غير ان يستسلموا امام اية عواصف او اعاصير. وينبغى لها ان تشدد التربية الفكرية والحياة التنظيمية الثورية بينهم، وتكثف النضال ضد رواسب الافكار البالية بكل صنوفها، بما فيها الانانية الفردية ومذهب التقنية للتقنية وهكذا تثورهم وتحولهم جميعا تماما على نمط الطبقة العاملة.

ويجب عليها ان تطبق "موضوعات عن التربية الاشتراكية" تطبيقا كاملا فى العمل التعليمى. فينبغى لها ان تجسد الروح الحزبية وروح الطبقة العاملة وترسيخ الذات الوطنية ترسيخا كاملا فى التعليم، وتقرن التعليم بالتطبيق، وتعمل على تحسين طرائق التدريس باستمرار. ويتعين عليها، بنوع خاص، ان تركز جهودها على تشريب محتويات التعليم بسياسات الحزب وتحديثها بشكل يحسن ويطور انظمة ومحتويات مواد العلوم الطبيعية والعلوم التقنية بما يتلاءم مع مطالب سياسة الحزب والثورة التقنية فى بلادنا وتعمل على اغنائها باطراد باحدث منجزات العلوم والتقنية. وبهذه الطريقة، يجب تسليح جميع طلابها بالمعارف العلمية والتقنية الحديثة حتى يغدوا جميعا ككوادر تقنيين وطنيين مؤهلين لدفع عجلة الثورة التقنية فى المرحلة العالية قدما الى الامام.

على الاساتذة والباحثين فى جامعة كيم تشايك للصناعة ان يشددوا عمل الابحاث

العلمية لكى يحلوا المسائل العلمية والتقنية المطروحة بالحاح فى انجاز المهام الثلاث للثورة التقنية وفى تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعلميته، ومن جهة اخرى عليهم ان يرتادوا مجالات جديدة للعلوم والتقنية على نطاق واسع حتى يسهموا اسهاما ايجابيا فى تطوير مجمل العلوم والتقنية فى بلادنا بدرجة ملحوظة.

ان الضمان الحاسم لتحسين نوعية تأهيل الكوادر الوطنيين هو اشاعة العادة الثورية، عادة الدراسة، بين صفوف افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب. فمن واجب افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب فى هذه الجامعة ان يقبلوا على الدراسة بجد واجتهاد، تحدوهم حماسة ثورية لاهبة وحب الارتياد، بغرض اعلاء مستواهم السياسي والنظرى ومستواهم العلمى والتقنى وتضلعهم فى العلوم العائدة لحقل اختصاصهم.

وعليهم ان يشتركوا فى البناء الاشتراكى بصورة طوعية، لكى يرسخوا لديهم المعارف والتقنيات من خلال الممارسة العملية، ويصلبوا عودهم ثوريا فى بوتقتها، ويسهموا اسهاما ايجابيا فى تحقيق الثورات التقنية والفكرية والثقافية.

وعلى العاملين القياديين فى جامعة كيم تشايك للصناعة ان يعززوا الادارة التعليمية حتى يمر عمل التربية والتعليم تماما بكل النهوج التعليمية اللازمة لتأهيل الكفاءات الثورية، ويشيعوا اجواء التعليم الثورية، ويجعلوا شروط التعليم ومرافق التعليم احدث ما يكون، ويقيموا نظاما ونسقا ثوريين داخل الجامعة.

ان المهام الثورية التى تواجه جامعة كيم تشايك للصناعة مشرفة ومثمرة، وثقة حزبنا بها وآماله المعقودة عليها عظيمة حقا.

اننى على يقين راسخ من ان جميع افراد الهيئة التعليمية والادارية والطلاب فى جامعة كيم تشايك للصناعة سيردون على ثقة الحزب وآماله، وذلك بانجاز المهام الثورية الجسيمة انما المشرفة المسندة اليهم، على اروع صورة.

لنحدث انعطافا جديدا فى العمل التربوي بتطبيقنا تطبيقا كاملا الموضوعات عن التربية الاشتراكية

خطاب القى فى المؤتمر الوطني للعاملين فى المجال التربوي

١ تشرين الاول ١٩٧٨

اود، بادئ ذى بدء، ان اعبر باسم اللجنة المركزية لحزب العمل الكورى وحكومة الجمهورية والشعب الكورى كله عن تهانى الحارة للمؤتمر الوطني للعاملين فى الحقل التربوى.

كما اعرب عن شكرى الحار للمشاركين فى هذا المؤتمر ولرجال التعليم فى البلاد كلها، الا وهم الثوريون المحترفون العاملون فى الحقل التربوي الذين كرسوا انفسهم فى النضال الدؤوب، بقيادة حزبنا، من اجل تربية احتياطى الشيوعية وتأهيل الكوادر الوطنيين، منذ التحرير وحتى يومنا هذا.

وكما فعلنا فى فترة النضال الثورى المناهض لليابان، فقد اعتززنا كذلك ومنذ اول يوم من تأسيس الحزب غداة التحرير، اعتزازا كبيرا بالعلماء ورجال التعليم وسائر المثقفين الآخرين.

ان اسهام المثقفين امر لا غنى عنه لبناء المجتمع الجديد. ولهذا السبب، فان عناصر تركيب حزبنا هى العمال والفلاحون والمثقفون العاملون كما ترمز اليه شارة الحزب.

اما المثقفون فى مجتمعنا فهم عمال يشتغلون فى العمل الذهنى. وعلى الاخص،

فان المثقفين فى البلدان التى كانت مستعمرة او شبه مستعمرة يتميزون بالروح الثورية الوطنية وحب الوطن الشديد. طبعا، المثقفون لا يشكلون طبقة. الا ان المثقفين هم من اعضاء المجتمع يخدمون الشعب ويؤدون دورا هاما فى الثورة والبناء. وبدون المثقفين، لا يمكن تطوير المجتمع ولا بناء دولة مستقلة ذات سيادة ايضا.

يبدو فى الظاهر ان المثقفين يقومون بعمل سهل، ولكن الامر ليس كذلك فى الحقيقة. فهم يقومون بعمل شاق بما لا يقل عن غيرهم، ويسهمون اسهاما كبيرا فى الثورة والبناء بعملهم الذهنى.

اننى اقدر تقديرا عاليا عاملينا فى الحقل التربوى ومثقفينا الذين عملوا بجد وجهد فى العمل التربوى منذ التحرير مباشرة، ملتزمين من صميم قلوبهم بسياسة حزبنا التربوية وسياسته ازاء المثقفين.

لقد بدأ عملنا التربوى من الصفر حيث لم يكن هناك شيء بعد التحرير. لم تكن فى بلادنا حتى كلية واحدة قبل التحرير. فى احسن الاحوال كنت تجد فى تلك الفترة واحدة او اثنتين من المدارس الاعدادية فى كل محافظة.

ولكن توجد فى بلادنا اليوم مائة وعدة عشرات من الجامعات، كما توجد فى كل قرية مدرسة ثانوية ويتعلم الشعب كله.

لقد صارت بلادنا اليوم افضل بلاد للتعليم فى العالم قاطبة.

من بين كل ألف نسمة من السكان فى بلادنا ثمة ٣٧٢ تلميذا وطالبا، وهذه هى اعلى نسبة فى البلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك بالمقارنة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة. واذا وضعنا فى الحساب مدارسنا التى تدار بأيدى مواطنينا فيما وراء البحار، ابتداء من تشونغريون، فسيكون عدد التلاميذ والطلاب اكبر من العدد المذكور آنفا. ليس ثمة فى العالم بلد كبلادنا يملك هذه الكثرة الكثيرة من المدارس حتى فيما وراء البحار. وليس ثمة بلد كبلادنا يشكل فيه عدد التلاميذ والطلاب هذه النسبة العالية. وهذا يدل بجلاء على ان شعبنا يحب التعليم حبا جما، وان حزبنا وحكومة جمهوريتنا يعملان بهمة فى سبيل التعليم.

ان الانتصارات الرائعة التى احرزناها فى العمل التربوى ليس لها مثيل فى

تـاريخ امتـنـا. انهـا مـن اشـد المآثـر شـرفا وبهـاء وعظمـة، ولا يمكـن ان تجـدها الا فـى عصرنا، عصر حزب العمل.

واذا كنا نحرص على تعليم هذه الاعداد الغفيرة من التلاميذ والطلاب ونصرف جهودا جبارة على التعليم فى بلادنا، فليس مرد هذا الى اننا ننعم برغد اطلاقا.

فما زالت الحياة فى بلادنا غير رغيدة، وعلى عاتقها مهام كثيرة يتوجب عليها القيام بها وثمة اعباء كثيرة اخرى ما زالت تواجهها ايضا. فعلينا ان نوطد الاسس الاقتصادية بصورة اكثر وان نوجه مزيدا من قوانا الى تعزيز القدرة الدفاعية الوطنية. فى هذه الظروف، فان تعليم التلاميذ والطلاب على نفقة الدولة ليس بالامر الهين.

يزيد عدد التلاميذ والطلاب وحدهم على ٥ ملايين نسمة فى بلادنا. واذا اضفنا اليه عدد الاطفال فى دور الحضانة ورياض الاطفال، فانه يبلغ ٨ر٦ مليون نسمة. الواجب يلزمنا بان نزود هذا العدد الكبير من التلاميذ والطلاب بالملابس فى كل فصل، ونقدم لهم الكتب المدرسية ونضمن للطلاب فى الجامعات والمعاهد العالية حتى الشروط الضرورية لحياتهم الداخلية. وهكذا، فان الاعباء المترتبة على الدولة باهظة جدا لانها تعيل وتعلم الطلاب والتلاميذ والاطفال الذين يبلغ عددهم اكثر من نصف عدد السكان من دون اى مقابل او تعويض.

الا اننا نتحمل كافة المصاعب فى سبيل مستقبل امتنا، ونكرس جهودنا الاولية للعمل التربوى. فليس الا باجادة العمل التربوى، يمكن تحقيق ازدهار الامة وبناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح.

هكذا، ولكون ما للتعليم من بالغ الاهمية، فقد بنينا اول ما بنينا جامعة فى تلك الظروف الصعبة بعد التحرير مباشرة. وحتى فى الفترة العصيبة للحرب، واصلنا العمل التربوى فيما نحن نقاتل. فقد استدعينا ابان الحرب الطلاب الجامعيين الذين توجهوا الى الجبهة وعلمناهم فى الخيم التى ضربناها وسط الجبال. وفى فترة ما بعد الحرب حيث كان كل شىء مدمرا بفعل الحرب ولم يكن ثمة اى شىء سوى اكوام الرماد، بدأنا اولا ببناء المدارس، ونحن نشد الاحزمة على بطوننا، وخصصنا مبالغ طائلة للعمل التربوى. بالطبع، لقد عانينا مشاق كبيرة فى سياق عملنا هذا. الا ان ما

عانيناه من مشقة فى سبيل التعليم عاد علينا بالنفع هذا اليوم.

فقد صار لدينا جيش عرمرم يبلغ قوامه مليون مثقف، ونقوم بادارة كافة المصانع والمؤسسات واجهزة الدولة والاقتصاد فى بلادنا بقوانا الذاتية على خير ما يرام. لم يكن فى بلادنا تقنيون اجانب فى الماضى، ولا وجود لهم فى الوقت الحاضر ولن يكون فى المستقبل ايضا.

كثير من الزوار الاجانب يغبطون بلادنا بشدة فى الوقت الحاضر بعد ان يشاهدوا فيها كيف يحب شعبنا العمل ويعيش حياة دافقة، مفعما بالبهجة والمستقبل المشرق الرحب ويتحد اتحادا متينا بفكر واحد وارادة واحدة. وهكذا صار شعبنا موضع اغباط الناس في العالم نتيجة لاجادتنا العمل التربوي.

لو لم نكرس جهودنا الفائقة للعمل التربوى، متغلبين على كافة المصاعب فى الايام الماضية، لما امكننا تأهيل جيش كبير من مليون مثقف وجعل شعبنا شعبا مجتهدا وحيويا وتحقيق انصهار المجتمع كله وتماسكه على اساس فكرة زوتشيه.

ان واقع بلادنا الحالى ليشهد بشكل ساطع كم كانت سياسة حزبنا التربوية وسياسته ازاء المثقفين عظيمة وصحيحة منذ البداية.

فليس الا بالدأب على العمل التربوي، يمكن بناء المجتمع الشيوعى عن طريق ترقية افراد المجتمع كلهم الى مستوى المثقفين.

المجتمع الشيوعى ليس مجتمعا يعيش فيه كل الناس حياة خصبة، متنعمين بالغذاء الجيد والملابس الممتازة فحسب، بل ان هذا المجتمع يتيح للجميع القيام بالعمل على نحو سهل مع الحصول على انتاج اوفر من الثروات المادية. ما زالت فى مجتمعنا الكثير من الاشغال الصعبة وما برحت باقية فيه كذلك الفوارق ما بين العمل الثقيل والعمل الخفيف، وما بين العمل الجسدى والعمل الذهنى. وبغية ازالة الفوارق بكل صورها وصنوفها فى العمل وتوفير العمل السهل للناس، ينبغى ادخال الاتمتة فى الانتاج الى اقصى حد عن طريق تطوير القوى المنتجة وفى نفس الوقت رفع مستوى جميع الناس فى المعارف التقنية بصورة ملحوظة. بكلمة اخرى، ينبغى ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين.

ان ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين انما هو فى التحليل الاخير عمل ازالة كل الفوارق فى العمل. فاذا زالت الفوارق فى العمل بصورة نهائية، تتحقق الشيوعية فى الحال. اذا ما احسنا العمل فى مضمار التعليم لإعلاء مستوى المعرفة التقنية لجميع الطلاب والشعب بأسره وحولنا بذلك بلادنا الى بلاد من المثقفين، بلاد للطبقة العاملة، فان الشيوعية ستتحقق عندئذ من دون ريب.

اذن، فان ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين من خلال تعزيز العمل التربوي هو عمل مثمر من اجل سعادة الامة ومستقبلها، كما انها مهمة مشرفة لقيادة جميع الناس الى المجتمع الشيوعى حيث ينعم الجميع بحياة رغيدة على قدم المساواة.

تستأثر اجادة العمل التربوى عن طريق تطبيق الموضوعات عن التربية بأهمية كبرى ايضا فى القيام بالثورات الثلاث، الفكرية والتقنية والثقافية.

الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية هى الخط العام لحزبنا فى الوقت الراهن لتعجيل البناء الاشتراكي ولتوحيد الوطن، وبغية تعجيل البناء الاشتراكي وتسريع توحيد الوطن بدفع عجلة الثورات الثلاث قدما بنجاح، ينبغي تطبيق الموضوعات عن التربية تطبيقا كاملا.

وتطبيق الموضوعات عن التربية انما يرتبط ارتباطا وثيقا بالثورات الثلاث. فعلى كيفية تربية وتعليم الناس، تتوقف اساسا مسألة ما اذا كانت الثورات الثلاث ستتكلل بالنجاح ام لا، وما اذا كانت الاسس المادية والتقنية للاشتراكية سترسى بمزيد من الصلابة ام لا. ذلك انه ليس الا باجادة العمل التربوى فقط، يمكن تسليح الناس بفكرة زوتشيه والاسراع بالبناء الاقتصادى لانجاز الخطة السباعية الثانية قبل الموعد المحدد وتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعلميته. وفى التحليل الاخير، فانه اذا ما تم تطبيق الموضوعات عن التربية تطبيقا كاملا، يمكن انجاز الثورات الثلاث؛ واذا ما تم انجاز الثورات الثلاث، يمكن انجاز قضية توحيد الوطن وتحقيق الشيوعية.

ان الرفاق الذين القوا خطبا بالامس قالوا بانهم قادرون بالتأكيد على ترجمة الموضوعات عن التربية الى واقع. اننى اشعر بغاية السرور ازاء ذلك. واسوة بكم جميعا، اننى انا ايضا على ثقة فياضة. وبما ان عاملينا فى الحقل التربوى فياضون بالثقة والاعتداد بالنفس، فليس هناك من سبب لعدم تنفيذ الموضوعات عن التربية.

بعد التحرير مباشرة، بدأنا العمل التربوى من الصفر، الا اننا بلغنا اليوم مستوى عاليا. ولذلك، فان تطبيق الموضوعات عن التربية ليس صعبا كثيرا فى الظروف الحالية. ان تطبيق الموضوعات عن التربية سيكون اسهل بكثير من شروعنا بالعمل التربوى من الصفر بعيد التحرير.

لو كنا نريد تطبيق الموضوعات عن التربية من لا شىء، فمن المؤكد ان تصادفنا صعوبات فى هذا السبيل. غير ان الاسس المتينة والارصدة الهائلة لتطوير العمل التربوى قد توفرت فى بلادنا اليوم. المسألة تتوقف على العاملين فى الحقل التربوى وكيف سينذرون انفسهم وجهودهم لتطبيقها.

اذا ما ناضل جميع عاملينا فى الحقل التربوي بشجاعة، يغدو بالمقدور تماما نقل الموضوعات عن التربية الى حيز التطبيق، وعندئذ سوف نستولى على الحصن الفكرى والحصن المادى للشيوعية وننجز القضية التاريخية لبناء الاشتراكية والشيوعية.

اود فيما يلى ان اتحدث من بعض المهام المطروحة على صعيد تطبيق الموضوعات عن التربية الاشتراكية.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، تحسين نوعية التعليم.

التعليم فى بلادنا بلغ اليوم اعلى مستوى فى العالم من حيث الكم، غير ان نوعيته ليست بنفس المستوى، خاصة وان التعليم الجامعى عندنا منخفض الجودة.

ان تحسين نوعية التعليم الجامعى يطرح نفسه حاليا كمسألة بالغة الاهمية. فى ظروفنا الراهنة حيث مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني اصبحت مجهزة بالتكنولوجيا الحديثة واسلحة الجيش الشعبى كلها صارت حديثة، لا يمكن اجادة بناء الاقتصاد الاشتراكي ولا تعزيز القدرة الدفاعية الوطنية بصورة اكثر الا اذا تم تأهيل عدد كبير من الكفاءات التقنية والعلمية المقتدرة والعاملين السياسيين الاكفاء عن طريق رفع المستوى النوعى للتعليم الجامعى.

وبغية رفع المستوى النوعى للتعليم الجامعى، ينبغى السهر على رفع جودة التعليم فى المدارس الثانوية، فى آن مع سعى الجامعات نفسها بهمة الى اجادة التعليم. ان ارساء الاساس المعرفى المتين فى المرحلة الثانوية امر لا غنى عنه لكى ينجح

الطلاب فى دراستهم الجامعية. ولذلك، ينبغي اعلاء نوعية التعليم فى المدارس الثانوية، حتى يغدو جميع الطلاب حائزين على علامات ممتازة، على ان يتم ارسال خيرة الطلاب الى الجامعات والمعاهد العالية. وعلى هذا النحو، ينبغى حل المسألة المتعلقة باعلاء نوعية التعليم الجامعى بطريقة متدرجة، من الاسفل الى الاعلى.

ان رفع مؤهلات المعلمين هو الشرط الأهم لرفع المستوى النوعى لتعليم الطلاب.

فالمعلمون فى حقل التعليم العام لا يمتلكون درجة عالية من المؤهلات فى الوقت الحاضر. والسبب الرئيسى فى ذلك هو ان التعليم فى بلادنا بدأ من لا شىء فى الماضى وتقدم بعد ذلك بسرعة خاطفة. فقد طبقنا الزامية التعليم الابتدائى والتعليم الاعدادى خلال فترة وجيزة من الزمن، وحققنا، من ثم، التعليم الالزامى التقني لمدة ٩ سنوات فالتعليم الالزامى لمدة ١١ سنة. وكان من جراء ذلك ان ازداد عدد المدارس بسرعة وتزايدت الحاجة الى المعلمين بشكل سريع. وفى هذه الظروف، فان كثيرا من غير المجازين من جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية ومدارس المعلمين المتخصصة صاروا يعملون كمعلمين فى المدارس الاعدادية والابتدائية وكمربيات فى رياض الاطفال.

انما نتيجة لخوضنا النضال من اجل رفع مؤهلات المعلمين فى السنوات الاخيرة، فقد تحسن مستوى هؤلاء المعلمين كثيرا عن ذى قبل. لكن مؤهلات المعلمين ما زالت دون المستوى المطلوب بشكل عام، بالقياس مع ما يقتضيه الواقع المتطور؛ وثمة عدد غير قليل من المعلمين لم يتلقى تعليما عاليا.

ومن اجل رفع مؤهلات المعلمين، ينبغى، اولا، اجادة بناء جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية وتعزيز عمل التأهيل التربوى.

تعد جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية بمثابة "مركز اصطفاء البذور" لتأهيل المعلمين الذين سيعلمون التلاميذ والطلاب. وليس الا باجادة انشاء هذه الجامعات والمعاهد العالية وتعزيز عمل التأهيل التربوى، يمكن اعداد المربيات المؤهلات لرياض الاطفال والمعلمين الاكفاء للمدارس الابتدائية والمدارس الثانوية ورفع المستوى النوعى للتعليم العام، ومن ثم رفع المستوى النوعى للتعليم الجامعى.

لذلك، يتوجب على المنظمات الحزبية فى كل المستويات والعاملين القياديين فى الحقل التربوى ان يهتموا اهتماما كبيرا ببناء جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية على افضل وجه وبتعزيز تعمل التأهيل التربوى.

ولرفع مؤهلات المعلمين، ينبغى، ثانيا، تشديد العمل لاعادة تعليم المعلمين قيد الخدمة حاليا.

لكى نشكل صفوف المعلمين كلها من خريجى جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية، فاننا نحتاج الى امد طويل من الزمن. ولذلك، فان الذين لم يتلقوا تعليما جامعيا منتظما من بين المعلمين قيد الخدمة حاليا، ملزمون جميعا بالانتساب الى نظام التعليم بالمراسلة لكى تتم اعادة تعليمهم.

لا يجوز ان يكون التعليم بالمراسلة شكليا، بل ينبغى ان تكون المطلوبية من الدراسة بالمراسلة صارمة جدا، حتى لا يقل مستوى المعرفة لدى المجازين من التعليم العالى بالمراسلة عنه لدى خريجى الجامعات النظامية. والى جانب هذا، يجب تنظيم مختلف الدورات الدراسية، بما فيها دورات لتنوير طرق التدريس، على اوسع نطاق.

ومن اجل رفع نوعية التعليم، يجب تقوية التعليم بالاختبارات والتمرينات.

فليس الا بتقوية التعليم بالاختبارات والتمرينات، يكون فى مقدور الطلاب ان يرسخوا النظريات التى يتعلمونها من الكتب بالممارسة ويجعلوها معرفة حية وصالحة لنشاطهم ويطلقوا بذلك العنان للابداع فى عملهم الفعلى.

والاكثار من الاختبارات والتمرينات العملية يتسم بأهمية استثنائية فى تعليم العلوم الطبيعية. ينبغى، بالطبع، الاكثار من التدريب العملى فى تعليم العلوم الاجتماعية ايضا. يجب، فى تعليم العلوم الاجتماعية مثلا، تنظيم الاجتماعات الخطابية والندوات وما الى ذلك على نحو منتظم، وتشجيع نشاط فرق الدعاية بمختلف اشكالها، بما فيها فرق الترويج لسياسات الحزب، حتى يعرف الطلاب كيف يستفيدون من معارفهم المكتسبة فى المدارس بشكل واسع. يتوجب على جامعات المعلمين ومعاهد المعلمين العالية ان ترسل طلابها الى المدارس التابعة لها لكى يتدربوا على القاء المحاضرات ويمروا بكافة النهوج التعليمية اللازمة كما ينبغى.

واحدى المسائل الهامة الاخرى فى رفع نوعية التعليم هى السهر على تلقين الطلاب العلوم والتقنية الحديثة.

ان العلوم والتقنية تتطور بسرعة فائقة فى العالم الآن. لذلك، اذا شئنا تطوير العلوم والتقنية فى بلادنا، يتوجب على الطلاب ان ينكبوا على دراسة العلوم والتقنية المتقدمة من دون ان يعتريهم الغرور او الرضا الذاتي.

ومن اجل اكتساب العلوم والتقنية الحديثة، ينبغى الالمام باللغات الاجنبية. عندئذ فقط يمكننا قراءة الكتب العلمية والتقنية الاجنبية كما نريد واكتساب ما يلزمنا من العلوم والتقنية المتقدمة. فينبغى، اذن، تشديد تعليم اللغات الاجنبية فى الجامعات والمعاهد العالية حتى يتقن الطلاب لغة واحدة على الاقل من اللغات الاجنبية على اختلافها، بما فيها الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية واليابانية، اثناء دراستهم الجامعية.

ومن الضرورى، فى ادخال العلوم والتقنية المتقدمة، تبنى الذات الوطنية برسوخ.

فلا يجوز ابتلاع ما هو اجنبي لقمة واحدة، بحجة اكتساب العلوم والتقنية الحديثة. وكما يفعل الانسان عندما يذوق اى شىء، فاذا وجد طعمه على ذوقه يبتلعه، واذا لم يستسغه يسارع الى بصقه، كذلك علينا ان نقبل ما يناسب واقع بلادنا من العلوم والتقنية المتقدمة للبلدان الاخرى ولا نقبل ما لا يلائمه منها.

والمعيار فى قبول او رفض العلوم والتقنية المتقدمة للبلدان الاخرى يقوم على ما اذا كانت ضرورية لتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني فى بلادنا وتحديثه وعلميته ام لا. يتوجب علينا فقط ان نقبل العلوم والتقنية اللازمة لتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني فى بلادنا وتحديثه وعلميته.

فى الفترة الماضية، حقق علماؤنا وتقنيونا الكثير من الاختراعات العلمية والتقنية الجديدة اللازمة لتحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني فى بلادنا، ومن ضمنها البينالون. وهذا امر محمود للغاية ودليل على ان مثقفينا يخدمون الوطن باخلاص.

ومن الاهمية بمكان تطوير الصناعة بالاعتماد على المواد الخام المحلية. لقد طورنا الصناعة اعتمادا على المواد الخام التى نملكها قطعا. ولعل الخبرة التى اكتسبتها بلادنا مؤخرا فى بناء صناعة الطاقة توفر دليلا ساطعا على مدى اهمية

تطوير الصناعة المستقلة المعتمدة على المواد الخام الخاصة بالبلد المعنى.

فقد اقترح بعض العلماء فى الماضى بناء محطات كهرنفطية، قائلين بان بناء مثل هذه المحطات اسرع من بناء المحطات الكهرمائية او غيرها فى زيادة انتاج الطاقة الكهربائية. فقلت لهم: صحيح ان بناء المحطات الكهرنفطية اسرع قليلا من بناء المحطات الكهرمائية، ولكننا اذا ما بنينا المحطات الكهرنفطية فى ظروف بلادنا الحالية حيث لم نتوصل الى انتاج النفط بعد، ترى ماذا سنعمل ان لم ننجح فى استيراد النفط من البلدان الاخرى بالقدر الكافى؟ ينبغى لنا ان نبنى محطات كهربائية تفيد من مصادر الطاقة المائية والفحم الوفيرة فى بلادنا. وهكذا، لم اقبل اقتراحهم المتعلق ببناء محطات كهرنفطية. وبعد عدة سنوات من ذلك، نشأت ازمة الوقود على الصعيد العالمى. وحين رأى العلماء هذه الحقيقة، اجمعوا على القول بان منهج حزبنا الخاص بتطوير صناعة الطاقة بالاعتماد على المواد الخام والموارد الخاصة بنا كان صحيحا كل الصحة. فلو كنا انشأنا محطات كهرنفطية، من دون الاعتماد على موادنا الخام ومواردنا، لعانت بلادنا ايضا من ازمة الوقود العالمية ولواجهت تنميتنا الاقتصادية عراقيل خطيرة.

ان تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني، الذى هو تجسيد لفكرة زوتشيه لحزبنا، انما يعنى تطوير الاقتصاد الوطنى اعتمادا على القوى الذاتية والمواد الخام والموارد الخاصة. فليس الا بتحقيق الاستقلالية يمكن تطوير الاقتصاد الوطني بصورة مستقلة وخلاقة. ولذلك، ينبغي لنا، فى ادخال العلوم والتقنية الحديثة، ان نتمسك تمسكا ثابتا بمبدأ تحقيق الاستقلالية.

وبغية اعلاء نوعية التعليم، يجب ان نعمل على ان تتبلور عادة الدراسة بين المعلمين والطلاب وان تعطى الاولوية للدراسة.

على جميع الطلاب والمعلمين ان يجدوا جميعا وبلا استثناء فى الدراسة، ويلتزموا التزاما ثابتا بمبدأ ان يدرسوا ويدرسوا ثم يدرسوا، مستجيبين بنشاط لشعار الحزب "ليدرس الحزب كله والشعب كله والجيش كله!".

وينبغى اقامة الانضباط الصارم فى التعليم للتأكد من تنفيذ المناهج التربوية فى

المدارس. ان المناهج التربوية هى الواجب القانونى الذى ينبغى للمعلمين والطلاب ان يحزموا امرهم على تنفيذه، وهى المهمة الثورية المشرفة الملقاة على عاتقهم. على المعلمين ان يعلموا الطلاب وفق المناهج التربوية، وعلى الطلاب ان يتعلموا كل ما تتضمنه المناهج التربوية من المواد الدراسية ومحتوياتها. لا يمكن القول عن المعلمين والطلاب انهم ادوا واجبهم الثورى، ما لم ينفذوا المناهج التربوية. يجب على المعلمين ان يعملوا بهمة ونشاط على تعليم جميع الطلاب وعلى تربيتهم على افضل وجه، من دون ان يدعوا اى طالب او تلميذ يتخلف عن زملائه، وذلك باجراء التدريس والتعليم وفق المناهج التربوية، وعلى الطلاب والتلاميذ من جانبهم ان يدرسوا بمزيد من الاجتهاد من اجل هضم محتويات المناهج التربوية تماما.

يتوجب على العاملين فى اجهزة الحزب والسلطة على مختلف المستويات ان يوفروا للمدارس كل الظروف اللازمة لتنفيذ المناهج التربوية على وجه التمام. تتكشف بعض المناطق حاليا عن ظاهرة تعبئة الطلاب والتلاميذ فى العمل الاجتماعى كيفما اتفق. فينبغى لها ان تمتنع عن ذلك. لا بأس فى اشراك الطلاب والتلاميذ الى حد معين فى العمل الاجتماعى عند الفراغ من الدروس لاسداء التربية الثورية لهم، ولكن لا يجوز الافراط فى تعبئتهم الى الحد الذى يعيق سير دراستهم او يحول دون تنفيذ المناهج التربوية كما ينبغى.

بعده، ينبغى توفير الشروط المادية الكافية للتعليم.

لا يكفى للتعليم وجود المعلمين والطلاب فقط. ففى سبيل اجادة التعليم، لا بد من توفير الشروط اللازمة لهذا العمل. ليس الا عندما تتوفر للمدارس الشروط المادية الكافية للتعليم، يمكن رفع نوعية التعليم وتنشئة الطلاب كفاءات ثورية شيوعية ذات معارف حية ونافعة.

ينبغى بناء المدارس على نطاق واسع لتوفير الظروف الكافية لدراسة الطلاب والتلاميذ.

صحيح اننا قد بنينا عددا كبيرا من المدارس فى السنوات الماضية مما اتاح لنا ان نضمن بنجاح تطبيق نظام التعليم الالزامى العام لمدة ١١ سنة. ولكننا لا نستطيع الا ان

نضاعف عدد المدارس، نظرا لان عددا كبيرا من التلاميذ التحق بالمدارس دفعة واحدة وازداد عدد التلاميذ الذين يترفعون الى الصفوف الاعلى، مع تطبيق نظام التعليم الالزامى العام لمدة ١١ سنة. ففى بعض المدارس، يضطر التلاميذ فى الوقت الحاضر الى ان يدرسوا على نوبتين، نتيجة لازدياد عددهم بسرعة.

على الدولة واجهزة الحزب والسلطة المحلية والشعب كله ان يحسنوا تقديم المساعدة والدعم لبناء المدارس على نطاق واسع. وبذلك، ينبغى فى جميع المدارس اعطاء الدروس ضمن دوام واحد، وليس على نوبات. حينئذ فقط، يغدو فى وسع المعلمين ان يجدوا هم انفسهم فسحة من الوقت للتعلم والقيام باعمال البحث بعد الفراغ من التدريس، بحيث يمكنهم ان يرتفعوا بالتدريس الى مستوى ارقى من الجودة.

ينبغي ان نباشر الحركة لاعطاء الدروس ضمن دوام واحد بدءا بالمدارس الريفية. وفى المدن ايضا، ينبغى بناء عدد وفير من المدارس بحيث يمكن اعطاء الدروس ضمن دوام واحد فى كل المدارس.

ومن اجل بناء المدارس باعداد كبيرة، لا يجوز ان تستخدم المواد والاموال التى خصصتها الدولة لبناء المدارس لاغراض اخرى.

النقص الحالى فى مبانى المدارس لا يعود سببه الى ان الدولة تضن باعتماد المواد والاموال اللازمة لبناء المدارس. ان الدولة تؤمن المواد والاموال اللازمة لبناء المدارس على نحو مخطط. ولكن العاملين فى اجهزة السلطة المحلية لم يبنوا المدارس بشكل مخطط، بل بنوا مطاعم للشعيرية او فنادق او مكاتب وما شابهها بالمواد والاموال المخصصة لبناء المدارس.

لا بأس فى بناء مطاعم الشعيرية والفنادق والمكاتب وما اليها، شرط ان يتم ذلك بعد بناء المدارس. يجب علينا ان نبنى المدارس اولا لتعليم الاطفال حتى ولو اخرنا بناء مرافق، مثل مطاعم الشعيرية والفنادق والمكاتب. ينبغى وضع حد نهائى لظاهرة استخدام المواد والاموال المخصصة لبناء المدارس لاغراض اخرى ويجب بناء المدارس على نحو مخطط.

ينبغي انتاج وتوفير المزيد من الاجهزة اللازمة للاختبارات والتمرينات للمدارس.

لا يمكن ان يتم التعليم على وجه الجودة فى مدرسة غير مزودة بالاجهزة اللازمة للاختبارات والتمرينات.

ان ضمان تلك الاجهزة للمدارس ليس بالامر الصعب. يمكن حل الموضوع بالتأكيد اذا ما ابدى العاملون شيئا من الاهتمام به. اذا ما وجه نداء الى العمال يهيب بهم ان يطيلوا دوام عملهم اليومى مدة عشر دقائق فقط لانتاج الاجهزة اللازمة للاختبارات والتمرينات بغية ارسالها الى المدارس، فانهم سينتجونها باعداد كبيرة ليزودوا المدارس بها. يوجد فى بلادنا اليوم عدد كبير من المصانع. فلو انتج كل مصنع بضعة اجهزة اختبارية وتدريبية عن طريق استنهاض الطبقة العاملة، لامكن تزويد كل المدارس بها بما فيه الكفاية.

على جميع المصانع والمؤسسات ان تنتج الاجهزة الاختبارية والتدريبية وترسلها الى المدارس. على مصنع الاجهزة اللاسلكية ان ينتج الاجهزة اللاسلكية ويقدمها الى المدارس، وعلى مصنع المخارط ان ينتج المخارط ويرسلها الى المدارس. لا يمكن تنفيذ منهج الحزب بشأن حيازة جميع الطلاب على اكثر من مهارة تقنية واحدة الا عندما تنتج مقادير كبيرة من اجهزة الاختبارات والتمرينات وتتجهز المدارس بها.

يجب اطلاق حركة تشمل الحزب كله والشعب كله والدولة كلها لانتاج الاجهزة اللازمة للاختبارات والتمرينات حتى يصار الى تجهيز المدارس بها.

ينبغى بناء عدد كبير من المصانع التدريبية الملحقة بالمدارس واعداد مراكز التدريب للطلاب فى المصانع والمؤسسات.

ليس فى مقدور الطلاب الجامعيين والطلاب فى المعاهد اجراء التمرينات العملية كما ينبغى فى الآونة الحاضرة، حتى ولو ارادوا ذلك، نظرا لان المصانع التدريبية غير متوفرة تماما فى المدارس ولا توفر لهم المصانع والمؤسسات الظروف الكافية للقيام بالتمرينات العملية بدعوى ان ذلك يعيق الانتاج.

يمكننا القول بان العصر الراهن هو عصر اللحام فى البناء الاقتصادى. اللحام هو اساس، سواء أ كان فى قطاع صناعة الآلات او قطاع البناء. بيد ان العاملين فى هذين القطاعين لا يحوزون على درجة عالية من تقنية اللحام. وقد ادى ذلك الى نشوء عقبات

غير يسيرة فى وجه تحقيق الخطة السداسية. وهذا ما حدا بنا الى فحص كيفية تعليم تقنية اللحام للطلاب فى جامعة كيم تشايك للصناعة وجامعة بيونغ يانغ للآلات وجامعة البناء ومواد البناء. وبنتيجة التفتيش، تبين لنا ان المجازين من تلك الجامعات يعرفون اللحام من حيث النظرية، الا انهم يجهلونه فى التطبيق. والسبب فى ذلك هو انهم لم يمروا بالتدريب كما ينبغى فى الجامعات.

ينبغى، من الآن فصاعدا، انشاء عدد كبير من المصانع التدريبية الملحقة بالمدارس، واعداد مراكز التدريب فى المصانع والمؤسسات، حتى يرسخ الطلبة معارفهم المكتسبة من الكتب بالتمرينات العملية.

يتوجب على عاملى اللجان الحزبية وعاملى اللجان الشعبية واللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يدعوا افراد الطبقة العاملة فى المصانع الى انشاء الورشات التدريبية او فرق العمل التدريبية للطلاب فى كل المصانع. ولانشاء مراكز التدريب فى المصانع، لا داعى لتشييد مبان جديدة، بل ينبغى الاستفادة من مبانى المصانع القائمة على نحو فعال. ولاعداد فريق العمل التدريبى فى مصنع الآلات مثلا، يكفى لهذا الغرض تجهيز عدة آلات ومعدات، بما فيها مخرطة ومثقب، فى احد اركان المبنى القائم.

وينبغى للمزارع التعاونية ايضا ان توفر لجامعات الزراعة ومعاهد الزراعة قطعا من اراضيها لتكون حقولا صالحة للتمرينات العملية حيث يتدرب الطلاب على تعاطى اعمال الزراعة، مثل رش الاسمدة وتشغيل المكائن الزراعية.

ينبغى بناء المصانع التدريبية فى كافة المدارس واعداد مراكز التدريب فى المصانع والمؤسسات بحيث يتمكن الطلاب من تلقى التدريب قدرما يشاؤون. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن ان تظهر المواهب والكفاءات التقنية الماهرة ويؤدى خريجو الجامعات والمعاهد دورهم كما ينبغى منذ اول يوم من تعيينهم فى المصانع والمؤسسات ويخدموا الشعب على الوجه المنشود.

ويجب احداث ثورة فى انتاج الورق لطبع المزيد من المراجع للطلاب والتلاميذ.

فبسبب النقص الحاصل فى الورق، فاننا نقصر حاليا فى طبع المزيد من الكتب المتنوعة اللازمة للطلاب والتلاميذ، مثل الكتب التقنية والكتيبات التى تشرح سياسات

الحزب والروايات، مما يحول دون الطلاب وقراءة المراجع الضرورية لهم كما يشاؤون. ولطبع المراجع بكثرة للطلاب، ينبغى العزم على ايجاد حل لمشكلة الورق.

والوسيلة الرئيسية لحل مشكلة الورق هى ان نقوم بتشغيل كافة مصانع الورق فى المناطق المحلية كما ينبغى. لقد انشئت مصانع للورق فى كل الاقضية من بلادنا تقريبا، وتوجد الكثير من المواد الخام لصنع الورق، مثل الجنب وسيقان الذرة وقش الارز والقصب. ومع ذلك فان مصانع الورق المحلية لا تعمل كما ينبغى.

على اثر اجتماع تشانغسونغ المشترك الذى عقد عام ١٩٦٢، شهدت كل الاقضية جلبة كبيرة لانشاء مصانع الورق وانتاجه مدة من الزمن، ولكن هذه الجلبة هدأت فى الآونة الحاضرة. انه لعيب خطير ان لا يثابر عاملونا على العمل حتى اتمامه. وهذه المثابرة فى العمل يعوزها العاملون الحزبيون والاداريون والاقتصاديون على السواء.

لو احسن العاملون تنظيم العمل لتشغيل مصانع الورق القائمة بالشكل المطلوب بحيث تتمكن كل الاقضية من سد احتياجاتها من الورق بنفسها، لاتاح لنا ذلك ان نطبع المزيد من الكتب المتنوعة، مثل الكتب المدرسية والمراجع والكتب التقنية والكتيبات التى تشرح سياسات الحزب والروايات، بالورق الذى تنتجه الصناعة المركزية ونزود بها الطلاب. ينبغى اطلاق الحركة لانتاج الورق مرة اخرى فى كل الاقضية بحيث يمكن انتاج مقادير اكبر من الورق.

وينبغى اعداد المكتبات وقاعات المطالعة على خير وجه.

بما ان الشعب كله يدرس فى بلادنا، فمن المهم جدا ان نعد مكتبات جيدة. ذلك لان تأمين الكتب اللازمة لكل فرد مستحيل مهما كان عدد النسخ المطبوعة كبيرا.

ولكى نجعل الطلاب وابناء الشعب يقرأون عددا اكبر من الكتب، ينبغى انشاء مكتبات فى مراكز الاقضية واعداد قاعات للمطالعة فى المدارس.

اننا نخطط لبناء دار الدراسة الشعبية الكبرى فى بيونغ يانغ حيث ستتوفر فيها كافة انواع الكتب، وسنقوم بنسخ الكتب التى تعوزها المكتبات المحلية وتزودها بها.

ثم، ينبغى لنا ان نعمل بمنتهى العزم على ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين.

ان شعار الحزب بشأن ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين هو شعار قيم جدا.

فليس الا بتحقيق هذه المهمة، يمكن ازالة الفوارق ما بين العمل الجسمانى والعمل الذهنى، وبناء المجتمع الشيوعى حيث يقوم جميع افراد المجتمع بالعمل السهل على حد متساو.

وبغية اجادة العمل لترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين، لا بد من ان نملك مفهوما سليما عن المثقفين فى المجتمع الاشتراكى. ليس المثقفون فى المجتمع الاشتراكي اناسا يأكلون ولا يعملون، بل هم شغيلة شأنهم شأن العمال والفلاحين. العمال هم شغيلة يعملون فى المصانع، والفلاحون هم شغيلة يعملون فى الحقول، والمثقفون ايضا شغيلة يشتغلون وراء المكاتب فى الابحاث والتعليم. لذلك، فاننا نسمى المثقفين فى المجتمع الاشتراكي مثقفين عاملين.

ومنهج حزبنا المتعلق بترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين انما يهدف الى رفع المستوى المعرفى للناس العاملين، اى جميع افراد المجتمع الذين قد تمت اعادة تكوينهم على نمط الطبقة العاملة، الى درجة توازى مستوى المثقفين.

ان ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين هى المهمة الاخيرة من الموضوعات عن التربية. فبينما تمثل المهمة الاخيرة من قضايا الريف تحويل الملكية التعاونية الى ملكية الشعب بأسره، تتلخص المهمة الاخيرة من الموضوعات عن التربية فى جعل جميع افراد المجتمع مثقفين.

وبغية ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين، ينبغى، كما ورد فى الموضوعات عن التربية، توسيع وتطوير نظام التعليم العالى الذى يتيح التعلم فى آن مع مزاولة العمل.

فى بلادنا، ثمة عدد غفير من الشباب يؤدى الخدمة العسكرية فى الآونة الحاضرة، يضاف الى ذلك ان الاطفال والتلاميذ والطلاب الذين يزيد عددهم عن نصف عدد السكان يترعرعون فى دور الحضانة ورياض الاطفال ويتعلمون فى المدارس. وفى هذه الحالة، لا نستطيع ان نزيد عدد الجامعات النظامية ونلحق جميع الناس بها. اذا سار الامر على هذا المنوال، فلسوف يقل عدد المساهمين فى الاشغال وسيصبح وضع البلاد لجهة الايدى العاملة متأزما.

من اجل ترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين، يترتب علينا ان نسير فى اتجاه انشاء اعداد كبيرة من المعاهد العالية التى تتيح التعلم فى آن مع مزاولة العمل، مثل المعاهد

المصنعية العالية ومعاهد المزارعين العالية ومعاهد الصيادين العالية، وادارة هذه المعاهد ادارة جيدة. هذا هو بالذات اقصر طريق لترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين.

لا تواجهنا مشكلة كبيرة فى زيادة عدد المعاهد المصنعية العالية وادارتها. اذ اننا قد اكتسبنا قدرا من الخبرة فى انشاء المعاهد المصنعية العالية وادارتها وقمنا بارساء الاسس المادية لها. ولدينا القدرة الآن على انشاء وادارة المعاهد المصنعية العالية الجديدة فى المناطق الصناعية التى تحتاج اليها.

لكن الامر العويص فى توسيع وتطوير نظام التعليم العالى الذى يتيح التعلم فى آن مع مزاولة العمل هو انشاء وادارة معاهد المزارعين العالية. لا تتاح حاليا للشبان الريفيين فسحة من الوقت للدراسة اثناء موسم الزراعة. ولذلك، فان المشكلة التى تواجهنا هى كيف نلحق الشبان الريفيين بالمعاهد العالية ليدرسوا فيها.

بالطبع ان مشكلة ادارة معاهد المزارعين العالية ستحل بسهولة عندما تكتمل المكننة الشاملة للزراعة ويتسنى للفلاحين العمل مدة ثمانى ساعات يوميا، شأنهم شأن العمال، فى المستقبل.

انما علينا، فى الوقت الراهن، ان نختار عددا من المزارع التعاونية التى تمتاز بمستوى عال من المكننة والمزارع التعاونية القريبة من المصانع التى يتواجد فيها عدد كبير من المثقفين، ونقيم فيها معاهد المزارعين العالية على سبيل التجربة ونسيرها طول فصل الشتاء. ينبغى لنا ان نراكم الخبرات على هذا النحو، وبعدئذ، نقوم بتعميم هذه الخبرات على نحو تدريجى.

على العاملين فى منظمات الحزب واللجان الشعبية واللجان الادارية فى كل المستويات والمصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية ان يعكفوا بعزم وتصميم على اجادة انشاء وادارة المعاهد العالية التى تتيح التعلم فى آن مع مزاولة العمل، ويوفروا بذلك فرصة التعليم لجميع الشغيلة ويحققوا بنجاح شعار الحزب المتعلق بترقية المجتمع كله الى مستوى المثقفين.

ثم، علينا بتشديد التوجيه الحزبى للعمل التربوى.

ان الموضوعات عن التربية اشارت بصورة خاصة الى المسألة المتعلقة بتشديد

التوجيه الحزبى للعمل التربوى. ما دام حزبنا يتولى الاشراف على الثورات الفكرية والتقنية والثقافية وقيادتها من اجل بناء الشيوعية، فحرى به ان يجيد توجيه العمل التربوى. ان تعزيز التوجيه الحزبى للعمل التربوى هو السبيل الوحيد الى اجادة العمل التربوى حسبما تقتضيه الموضوعات عن التربية، وبالتالى تحقيق الثورات الفكرية والتقنية والثقافية بنجاح.

تعير اللجنة المركزية للحزب اهتماما عميقا للعمل التربوى على الدوام، بيد ان اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية تتقاعس عن اسداء التوجيه لهذا العمل. بعض العاملين الحزبيين فى المناطق المحلية يكتفون من توجيههم للعمل التربوى بتوفير الظروف المادية للمدارس، ولا يلتفتون الى سير التربية والتعليم فى المدارس.

ان الاساس فى توجيه الحزب للعمل التربوى هو تسليح المدرسين والطلاب بسياسات حزبنا على نحو ثابت وحث المدرسين على اجادة تعليم الطلاب، اى بعبارة اخرى، ضمان نوعية التعليم على مستوى رفيع. لذلك، يتوجب على منظمات الحزب ان تستعلم وتطلع بالتفصيل على مدى فهم المدرسين والطلاب لسياسات الحزب ومستوى نوعية التعليم المدرسى، وتوجه العمل بحيث تجرى التربية والتعليم على مستوى نوعى رفيع.

ومن اجل تشديد التوجيه الحزبى للعمل التربوى، يجب على العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية ان يكثروا من التردد على المدارس. على العاملين ان يترددوا كثيرا على المدارس، لالقاء محاضرات عمومية حينا، ولحسم المشاكل العالقة فى التربية والتعليم فى الوقت المناسب حينا آخر.

فمن بالغ الاهمية ان يلقى العاملون محاضرات عمومية فى المدارس.

اذا ما القى العاملون المسؤولون فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية محاضرات عمومية عن سياسات حزبنا وعن الوضع الداخلى والخارجى مرات كثيرة امام المدرسين والطلاب، فسوف يتمكنون من تسليحهم بسياسات حزبنا على وجه الثبات وكذلك يجعلونهم يلمون جيدا بالوضع الداخلى والخارجى، لا بل سيساعدهم ذلك ايضا على رفع مستواهم هم السياسى والنظرى. واذا ما ذهب العاملون

كثيرا الى المدارس لالقاء محاضرات عمومية، يمكنهم ان يقفوا على المشاكل العالقة فى عمل التربية والتعليم ويحلوها فى الوقت المناسب. وفى نهاية المطاف، فان تردد العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية على المدارس كثيرا لالقاء المحاضرات العامة امر يتيح تقريب التوجيه الحزبى من المدارس.

وحيث ان العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات والمدن والاقضية هم جميعا مجازون من جامعة الشيوعية او المدرسة الحزبية العليا او جامعة الاقتصاد الوطني، فبوسعهم تماما ان يكتبوا نصوص المحاضرات العمومية بانفسهم. وما داموا كذلك، فان العاملين يستطيعون، اذا ما اعملوا همتهم اكثر قليلا، ان يحسنوا القاء المحاضرات العامة امام المدرسين والطلاب بما وضعوه بانفسهم من نصوص حول سياسات حزبنا المتفرقة، مثل السياسة الصناعية والسياسة الزراعية والوضع الداخلى والخارجى. من الآن فصاعدا، يتوجب الزاميا على العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المحافظات ان يذهبوا الى الجامعات والمعاهد العالية، وعلى العاملين المسؤولين فى اللجان الحزبية فى المدن والاقضية ان يذهبوا الى المدارس الثانوية والمدارس المتخصصة، لالقاء محاضرات عمومية مرة واحدة كل شهر. ومن المستحسن ان يلقى العاملون فى المجلس التنفيذى والاجهزة الادارية الاخرى ايضا محاضرات عمومية امام المدرسين والطلاب.

ويجب اجادة اسداء التوجيه لعمل رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى فى المدارس.

ان تعزيز الحياة التنظيمية للطلاب يستأثر بقدر كبير من الاهمية فى توجيه عمل رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكي فى المدارس. ان للحياة التنظيمية تأثيرا بالغ الاهمية على تثوير الناس وتحويلهم على نمط الطبقة العاملة. فمن خلال الحياة التنظيمية فى رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى، يتلقى التلاميذ والطلاب التربية الفكرية ويتمرسون على الصعيد التنظيمى. فبالغا ما بلغت مهارة المدرسين فى تربية التلاميذ والطلاب، يتعذر عليهم ان يربوهم على نحو سليم ما لم يعززوا حياتهم التنظيمية.

وفـى الحـياة التنظيمـية التـى يعيـشها التلاميذ والطلاب، يجب تشديد النقد فى آن مع اعطـاء الاولـوية للتـربية الفكـرية. لقد لمسنا عن كثب، من خلال قيادتنا للعمل التربوى، ان للنقد تأثيرا كبيرا على تربية التلاميذ.

حينما زرت مدرسـة دايدونغمـون الابتدائـية فـى بـيونغ يانـغ فـى شـهر ايلـول عـام ١٩٧٢، سـألت التلامـيذ، فـى الثامـنة مـن عمـرهم، المنتسبين حديـثا الـى رابطـة الناشئين عمـا اذا سبق لهـم ان تلقـوا نقـدا فـى اجـتماع رابطـة الناشـئين. حينذاك قـام احـد التلامـيذ وقـال بانـه تلقـى نقدا فـى اجـتماع رابطـة الناشئين لانه لم يبر قلمه مسبقا فما استطاع ان يكتـب كمـا ينبغـى مـا تمليه المعلمة. فسألته عما احس به عند تلقيه النقد. فاجابنى بانه قد احس بقلبه يـدق بـشدة وصـدره يعتلج خـوفا. واضـاف بانه صار يعد، منذ ان تلقى النقد، كثيـرا مـن الاقـلام المبـرية مهمـا كلـف الامـر، فلـم يكـرر ارتكـاب ذلك الخطـأ. وقال تلميذ آخر بانـه تلقـى نقـدا لانـه كـان يتكاسـل فـى اداء الـواجبات المدرسـية، ولكنه منذ ان تلقى الـنقد وهـو يقـوم بهـا دون اى ابطـاء. يمكنـنا ان نعـرف جـيدا، حتـى مـن خـلال اجابـات التلامـيذ الـصغار الـسذج، مـا للـنقد المـوجه فـى الحـياة التنظـيمية لـرابطـة الناشئين من اثر كبير على تربية التلاميذ.

علـى منظمات رابطـة الناشئين ومنظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكي ان تشدد النقد بين اعضائها وتربيهم وتعجم عودهم سياسيا وفكريا من خلاله.

علـى منظمات رابطـة الناشـئين ومنظمات اتحاد الشباب العامل الاشتراكي وموجهيها ان يضطلعوا بالمسؤولية عن توجيه حياة التلاميذ والطلاب خارج الدوام المدرسى.

يقصر المعلمون فى ممارسة الاشراف على حياة التلاميذ والطلاب بعد الفراغ من الـدروس فـى المـدارس. وفـي نطـاق الاسرة ايضـا، يفشل الآبـاء والامـهات فى توجيه حياة ابـنائهم خـارج الـدوام المدرسـى لانهـم يذهبون جمـيعا الـى مواقـع عملهـم. فلـيس ثمـة من يـوجه حياتهـم خـارج الـدوام المدرسـى علـى نحـو مسؤول سوى منظمات رابطـة الناشئين ومـنظمات اتحـاد الـشباب العامـل الاشتراكى. ينبغـى لمنظمات رابطـة الناشئين ومنظمات اتحـاد الـشباب العامـل الاشـتراكى وموجهـيها ان يـضطلعـوا بـالمسؤولية التامة عن توجيه حياة التلاميذ والطلاب بعد الفراغ من دروسهم فى المدارس.

يستأثر التنظيم والتوجيه السليمان لحياة التلاميذ خارج الدوام المدرسى ببالغ الاهمية فى تربية التلاميذ. ان حسن تنظيم حياتهم خارج الدوام المدرسى امر يتيح تربيتهم على نحو رائع ضمن اطار الحياة الجماعية. ومسألة تنظيم وتوجيه حياة الطلاب خارج الدوام المدرسى تتسم بقدر كبير من الاهمية ليس فى مضمار التعليم العام فحسب، بل وفى مضمار التعليم العالى ايضا.

فى بلادنا، يجرى تنظيم وتوجيه حياة الطلاب خارج الدوام المدرسى بشكل سليم. لذا، فانهم جميعا يترعرعون فى جو من المرح والنشاط ويساهمون جماعيا فى الحركة الواسعة لتأدية الاعمال الجميلة. فقد انشأ التلاميذ والطلاب كثيرا من غابات رابطة الناشئين وغابات اتحاد الشباب العامل الاشتراكى، استفادة من اوقات الفراغ خارج الدروس، وهم يحسنون القيام بنشاط حرس التشجير وحرس وقاية الصحة العامة، ويخوضون حركة واسعة النطاق للحفاظ على المدارس واللوازم المدرسية نظيفة ومرتبة.

فى الاعتناء بالمدارس واللوازم المدرسية، يضرب طلاب وتلاميذ مدرسة ياكسو الثانوية فى قضاء تشانغسونغ مثالا يحتذى. لقد حدث فى الماضي ان زار احد الصحفيين هذه المدرسة ليجمع المعلومات عنها. وبعد ان تفقد هذا الصحفى حجرة التدريس بدأ يبرى قلمه ليدون شيئا. واذ ذاك انتبه اليه احد التلاميذ فاسرع وفتح كلتا راحتيه ليتلقى البراية بهما. ويقال بان ذلك الصحفى الذى كان يبرى قلمه سهوا، قد تأثر تأثرا شديدا من فعل هذا التلميذ. هذا وقد تم تعميم مثال هذه المدرسة على نطاق البلاد كلها. فيشن الطلاب والتلاميذ فى كل المدارس حاليا حركة واسعة النطاق للاعتناء بمدارسهم واللوازم المدرسية التى يستخدمونها. وهذا امر جميل، حقا جميل.

ان النظام التربوى فى بلادنا الذى يشجع جميع التلاميذ والطلاب على ممارسة حياتهم التنظيمية فى رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكي وحياتهم الروحية المتنوعة خارج الدوام المدرسى، ويشبعهم بالروح الجماعية من خلال نشاطهم خارج الدروس، انما هو نظام متفوق يحق لنا ان نفتخر به ايما افتخار.

اننى، باسم اللجنة المركزية للحزب، اوجه الشكر الى موجهى رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكي المشاركين فى هذا المؤتمر والى جميع موجهى

رابطة الناشئين واتحاد الشباب العامل الاشتراكى فى البلاد كلها، الذين يعملون بهمة ونشاط من اجل حسن تنظيم وتوجيه حياة الطلاب والتلاميذ التنظيمية وحياتهم خارج الدوام المدرسى.

يتعين على هؤلاء الموجهين ان ينظموا فى المستقبل حياة الطلاب والتلاميذ خارج الدوام المدرسى بصورة افضل، بحيث يقوم الطلاب والتلاميذ بمذاكرة الدروس واللهو ويخوضون مختلف الحركات لتأدية الاعمال الجميلة بشكل جماعي فى اوقات فراغهم خارج الدروس. وعليهم ان يتقنوا عملهم بدرجة كبيرة من الاحساس بالمسؤولية وبذلك يسهمون اسهاما فعالا فى تنشئة الطلاب مواصلين للثورة، ينذرون كل ما لديهم للنضال من اجل الوطن والشعب، من اجل الحزب والزعيم.

وفى الختام، آمل ان يكرس جميع العاملين فى الحقل التربوي كل ما لديهم من طاقة وجهد للنضال من اجل وضع الموضوعات عن التربية الاشتراكية موضع التطبيق الكامل مسلحين انفسهم بفكرة حزبنا، فكرة زوتشيه، على وجه الثبات.

حول المهام الرئيسية المطروحة امام اللجنة الحزبية فى محافظة كانغواون

خطاب القى فى الدورة الكاملة الموسعة للجنة محافظة كانغواون لحزب العمل الكورى

٥ ـ ٦ تشرين الاول ١٩٧٨

يشترك اليوم فى هذه الدورة الكاملة الموسعة للجنة الحزبية فى محافظة كانغواون العاملون فى اجهزة الحزب والسلطة والهيئات الادارية والاقتصادية والعاملون فى المصانع والمنشآت الهامة والمزارع التعاونية داخل محافظة كانغواون وكذلك العاملون المسؤولون فى اللجنة المركزية للحزب واللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى. وقفت هذه المرة على امور مدينة واونسان ومزرعة نامتشانغ التعاونية فى قضاء مونتشون على الطبيعة، وتلقيت من جماعات التوجيه تقارير عن احوال الزراعة والصناعة وصيد الاسماك داخل المحافظة.

ازور هذه المحافظة مجددا بعد مرور سنتين على زيارتي الاخيرة لها فى خريف عام ١٩٧٦. وخلال هذه الفترة، قامت اللجنة الحزبية فى المحافظة باعمال كثيرة.

غير انه لا يزال يشوب عملها عدد لا يستهان به من العيوب التى لا بد من تصحيحها فى اسرع وقت ممكن.

اود ان اتحدث فيما يلى عن النواقص المتكشفة فى عمل اللجنة الحزبية فى محافظة كانغواون وعن المهام الرئيسية التى يجب عليها ان تقوم بها فى الفترة القادمة.

اريد ان اتطرق اولا الى مسألة الزراعة.

ان محافظة كانغواون اساءت القيام بالزراعة هذا العام على نحو اردأ مما فعلته المحافظات الاخرى. فمن بين سبع عشرة مدينة وقضاء داخل محافظة كانغواون، كانت حالة الزراعة فى الاقضية الساحلية لا بأس بها، لكن الاقضية الاخرى أساءت القيام بالزراعة على نحو اردأ مما فعلته فى العام الماضي. فغلة الحبوب فى محافظة كانغواون هذا العام ليست اعلى مما كانت عليه فى العام السابق.

يقول بعض العاملين فى محافظة كانغواون ان المناطق الساحلية الشرقية لا تستطيع ان تعطى غلالا جيدة، لان الاراضى تتسم بالبرودة وكثرة الرطوبة والظروف المناخية ايضا غير صالحة. ولكن هذا الكلام ليس الا من باب الذرائع. فمحافظة هامكيونغ الجنوبية، وهى من المناطق الساحلية الشرقية، تجنى محاصيل وافرة خلال السنتين الاخيرتين تباعا. وقد شهدت هذا العام اوفر المحاصيل فى تاريخها. ومحافظة هامكيونغ الشمالية ايضا نجحت فى الزراعة هذا العام، رغم انها كانت تخفق فى ذلك فيما مضى.

العاملون فى اللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية ولجان الزراعة نزلوا فى السابق عدة مرات الى محافظة هامكيونغ الشمالية لتقصى اسباب اخفاقها فى الزراعة. لكنهم لم يستطيعوا تبينها بدقة فتوقفوا.

لكننى عثرت على هذه الاسباب فى مجرى حديثى مع العاملين فى ميدان الاقتصاد الريفى بمحافظة هامكيونغ الشمالية فى ربيع هذا العام بعد استدعائهم الي. هذه المحافظة كانت تمنى بالاخفاق فى الزراعة فيما مضى لانها كانت تغرس اشتال الارز الصغيرة التى لم تنم نموا كاملا من جراء تأخر بذر الارز فى المساكب الباردة، كما كانت تغرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال قبل ان يتوقف تشكل الصقيع نهائيا. لذا نوهت بشدة على مسامع العاملين فى تلك المحافظة فى ربيع هذا العام بضرورة غرس اشتال الارز فى حينه تماما بعد انباتها قوية فى المساكب الباردة وذلك ببذر البذور باكرا وبضرورة غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال بعد تشكل آخر صقيع. وحرصت على اختيار عاملين مهرة فى الزراعة من المناطق الساحلية الغربية وارسالهم الى محافظة هامكيونغ الشمالية لتقديم المساعدة. ونتيجة لاتباع تعليماتى فى الزراعة، فقد زادت هذه المحافظة انتاج الحبوب هذا العام بمقدار ١٠٠

ألف طن عن العام الماضي. الناس فى تلك المحافظة يقولون بانهم سيبلغون درجة الاكتفاء الذاتى لجهة الحبوب الغذائية اعتبارا من العام القادم. لقد دخلت محافظتا هامكيونغ الشمالية والجنوبية فى مدارهما السليم بالنسبة للزراعة.

لكن محافظة كانغواون لم تدخل بالزراعة بعد فى المدار السليم. وسبب اخفاقاتها المتتالية فى الزراعة لا يعود ابدا لتأثير الجبهة الباردة او لاضرار الجفاف والفيضان. فليست الظروف المناخية والطبيعية فى تلك المحافظة سيئة الى هذه الدرجة. فى المناطق العالية جدا عن سطح البحر، مثل قضاء سيبو، قد يكون لتأثير الظروف المناخية والطبيعية مفعوله الى حد ما، لكن اقضية، مثل تشولواون وآنبيون وايتشون وكومكانغ، كلها اقضية صالحة للزراعة.

حتى فى المناطق العالية عن سطح البحر، مثل قضاء سيبو مثلا، يمكن انتاج غلال كبيرة من الحبوب قدرما نريد اذا تم تعاطى الزراعة حسب مقتضيات الطريقة الزراعية المستقلة. فى الحقيقة، يمكن القول بان محافظة كانغواون اكثر مؤاتاة بكثير للزراعة من محافظة هامكيونغ الشمالية، سواء أ من حيث ظروف التربة او من حيث ظروف المناخ. كما ان وضع الايدى العاملة فى محافظة كانغواون ليس متأزما كما هى الحال فى محافظة هامكيونغ الشمالية. اذ ان المحافظة الاخيرة لا تملك الا القليل من الايدى العاملة القابلة للتعبئة فى مساعدة الريف، بينما تملك محافظة كانغواون عددا كبيرا من الايدى العاملة، بما فيها رجال الجيش الشعبى والعمال والموظفون، التى يمكن تعبئتها لمساعدة الريف.

ان سبب اخفاق محافظة كانغواون فى الزراعة يعزى، اولا وقبل كل شيء، الى ان العاملين القياديين فى المحافظة يدبرون الشؤون الزراعية بنزعة ذاتية وبيروقراطية، من غير ان يعملوا وفقا لمقتضيات الطريقة الزراعية المستقلة.

كما اقول واردد دائما، ان النزعة الذاتية تلد البيروقراطية وهما متلازمتان دائما. فلا مفر من الفشل فى اى عمل، اذا فرضت الامور فرضا على الوحدة الدنيا بطريقة بيروقراطية، من دون الغوص عميقا فى الواقع الشاخص والالمام بادق تفاصيله.

ومحافظة هامكيونغ الشمالية هى الاخرى اخفقت فى الزراعة فيما مضى لان

العاملين القياديين فيها وجهوا الزراعة بطريقة بيروقراطية. قبل عدة سنوات، اجبر عامل مسؤول فى اللجنة الحزبية فى تلك المحافظة الناس على القيام بجملة لبناء البيوت السكنية فى عز موسم الزراعة، مدعيا بانه سيزيل جميع الاكواخ المسقوفة بالقش خلال ربيع واحد، فكانت النتيجة استحالة القيام بالزراعة كما ينبغى. وبعد مدة ايضا، اجبر عامل مسؤول آخر فى اللجنة الحزبية المذكورة الناس على غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال ابتداء من تاريخ ٢٢ نيسان بدعوى نقص الايدى العاملة، بحيث ماتت الاشتال بردا بفعل الصقيع. لقد اخفقت محافظة هامكيونغ الشمالية فى الزراعة فيما مضى، وكان ذلك من جراء بيروقراطية العاملين فى النهاية. اما فى العام الحالى، فقد نجحت هذه المحافظة فى الزراعة، لان العاملين فيها لم يتمكنوا من ممارسة البيروقراطية.

يبدو لى ان العاملين فى محافظة كانغواون مشربون بدورهم بجرعة كبيرة من النزعة الذاتية والبيروقراطية.

نظرا الى ان العاملين القياديين فى محافظة كانغواون فرضوا هذا العام انشاء المساكب الباردة لانبات اشتال الارز على الحقول المنحدرة، لم يستطع عدد غير قليل من المزارع التعاونية رى المساكب كما ينبغى، بحيث لم تنبت بذور الارز جيدا وماتت حتى البراعم النابتة من الجفاف الى حد بعيد، رغم انها بذرت باكرا فى المساكب الباردة. فلا يجوز ابدا، بدعوى التشجيع على انشاء المساكب الباردة على الحقول غير الارزية، فرض ذلك عشوائيا على الوحدات الدنيا بدون اخذ الاوضاع الفعلية للمزارع التعاونية بعين الاعتبار.

فيما يتعلق بالمساكب الباردة لاشتال الارز، يجب انشاؤها فى حقل قابل للرى على نحو كاف ومهيأ للادارة. لما كانت قد انشئت المساكب على الحقول المنحدرة بسبب الافتقار الى الحقول الممتازة، فكان من المفروض اتخاذ الاجراءات اللازمة لضخ المياه اليها بالمضخات او بجلب المياه بوسيلة اخرى. ولكن محافظة كانغواون لم تتخذ ما يلزم من اجراءات لسقاية مساكب الارز الباردة بعد انشائها على الحقول المنحدرة التى لم تكن فيها اية شبكة للرى. وحتى اذا لم تتوفر لديها الشاحنات او

الجرارات فعلا، كان من المفروض بها ان تسقى المساكب ولو بنقل المياه بواسطة الكارات. لكنها لم تفعل ذلك. فمن البديهى، اذن، ان تعجز عن انبات اشتال ارز قوية. فمثلما ان الانسان يتمتع بصحة تامة حتى بعد ان يكبر عندما يكون قويا منذ الصغر، كذلك لا يمكن للارز ان ينمو جيدا الا حينما تكون اشتاله قوية.

كما ظهرت النزعة الذاتية والبيروقراطية فى توجيه زراعة الذرة ايضا بدرجة لا يستهان بها.

فهذا العام، فرض العاملون القياديون فى محافظة كانغواون زرع الذرة بعد انبات اشتالها فى قوالب الدبال بنسبة مائة بالمائة دون اى اعتبار، بحيث اضطر عدد غير قليل من المزارع التعاونية الى صنع قوالب الطين، وحتى تلك القوالب تكسرت من جراء تداولها عشوائيا. فلم يكن من مناص سوى غرس الاشتال عارية تماما او تكاد من التراب. فى احدى المزارع التعاونية، تعين غرس اشتال الذرة بعد تشحيل اوراقها لانها نمت فى قوالب الدبال اكثر من اللازم، وفي مزرعة اخرى تم غرس اشتال الذرة فى اخاديد الحقول لا فى اثلامها، بحيث فسدت الاشتال بمياه المطر. وهكذا، نظرا الى ان العاملين القياديين فى محافظة كانغواون قادوا الشؤون الزراعية بطريقة ذاتية وبيروقراطية، بارت الزراعة هذا العام.

بصراحة، يمكن القول بان الخسائر التى منيت بها محافظة كانغواون هذا العام من جراء ممارسة العاملين القياديين النزعة الذاتية والبيروقراطية افدح حتى من خسائرها الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

والسبب الآخر لاخفاق محافظة كانغواون فى الزراعة يعود الى عدم اهتمام المنظمات الحزبية والعاملين الحزبيين بالزراعة.

على الرغم من كثرة شواغلى، فاننى اقود ومنذ عام ١٩٧٣ الزراعة مباشرة، قابضا بيد حازمة على زمام الامور فيها، نظرا لما للزراعة من اهمية بالغة. ونتيجة لذلك، تشهد بلادنا حصادا وافرا كل سنة حتى لا يعرف الناس اى هم لجهة الغذاء، مع ان كثيرا من البلدان فى العالم تخفق فى الزراعة الآن بسبب تأثير الجبهة الباردة، بحيث يئن مئات الملايين من الناس جوعا.

اذا كنت اتولى توجيه امور الزراعة، قابضا على زمامها تماما، فكان حريا بالمنظمات الحزبية والعاملين الحزبيين ان يعيروها اهتماما عميقا، تنفيذا لمنهج الحزب الخاص باعطاء الاولوية للزراعة. ولكن المنظمات الحزبية والعاملين الحزبيين فى محافظة كانغواون لا يولون الزراعة اهتماما.

فكما رأيتم اليوم، امين اللجنة الحزبية فى احدى قرى قضاء كيمهوا لا يعرف حتى غلة الهكتار الواحد من اى صنف من اصناف الارز هذا العام ولا غلة الذرة فى كل هكتار من الحقول المنحدرة غير المروية. فكيف يمكن تعاطى الزراعة وفقا لمقتضيات الطريقة الزراعية المستقلة، اذا كان امين اللجنة الحزبية فى القرية لا يعرف حتى مقدار غلة الهكتار الواحد من كل صنف من اصناف المحاصيل وكل رقعة من رقاع الحقول؟

والانكى من ذلك، ان رئيس مجلس ادارة مزرعة تعاونية فى قضاء بانكيو يجهل حتى مساحة الاراضي الزراعية فى مزرعته. يقال بانه نقل الى هذه المزرعة وعين رئيسا لها فى شهر آب الماضى، بعد ان كان نائب امين اللجنة الحزبية فى قرية اخرى. وحتى فى هذه الحال، كان من واجبه ان يعرف امورا، مثل مساحة الاراضى الزراعية، ما دام قد مر شهران على وصوله اليها. فحتى وان صار رئيسا لمجلس ادارة المزرعة التعاونية بالامس فقط، كان من اللازم ان يحضر الاجتماع اليوم وهو عليم بمساحة الاراضى الزراعية كأضعف الايمان.

ان عددا غير قليل من امناء اللجان الحزبية فى القرى ورؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية داخل محافظة كانغواون لا يعرفون بوضوح احوال مزارعهم التعاونية. لا تزيد مساحة الاراضى المزروعة فى المزرعة التعاونية الواحدة عن عدة مئات من الهكتارات على الاكثر. بيد ان امين اللجنة الحزبية فى القرية ورئيس مجلس ادارة المزرعة لا يعرفان جيدا حتى مقدار تلك المساحة ولا غلة الهكتار الواحد من كل صنف من اصناف المحاصيل وكل رقعة من رقاع الحقول. وهذا يعنى ان المنظمات الحزبية والعاملين الحزبيين فى محافظة كانغواون لم يعيروا الزراعة اهتماما فى الماضى. فمحافظة كانغواون لا يسودها ذلك الجو من السعى الجاد الى اجادة القيام

بالزراعة، بدءا بالعاملين فى اللجنة الحزبية فى المحافظة وانتهاء بالعاملين فى اللجان الحزبية فى القرى. ولو كان مثل هذا الجو سائدا بين العاملين الحزبيين، لما جهل امناء اللجان الحزبية فى القرى ورؤساء مجالس ادارة المزارع التعاونية احوال مزارعهم التعاونية كل هذا الجهل. يبدو ان الامر كان يقتصر فى الماضى على استدعاء العاملين فى الوحدات الدنيا كلما عقدت اجتماعات للجان الحزبية فى المحافظة والاقضية ومن ثم اعادتهم الى اماكنهم بعد توجيه اللوم او التوبيخ اليهم انما لم يكن ثمة من يسألهم بدقة عن تفاصيل الامور الزراعية ولو مرة واحدة.

ونظرا لان المنظمات الحزبية فى محافظة كانغواون لا تعير الزراعة التفاتا ولا توجه الزراعة مدققة النظر حتى فى تفاصيل الامور، تخلف مستوى عامليها عن مستوى العاملين فى المحافظات الاخرى بحوالى عشر سنوات. فى محافظتى بيونغآن الجنوبية والشمالية، مثلا، يعرف العاملون فيهما امور الزراعة تمام المعرفة ويجيبون كما ينبغى اذا سئلوا فى اى وقت، لان المنظمات الحزبية هناك تهتم كل الاهتمام بالزراعة وتوجهها متمحصة حتى ادق التفاصيل. ان محافظات بيونغآن الجنوبية وبيونغآن الشمالية وكانغواون تتلقى كلها قيادة موحدة من لدن اللجنة المركزية للحزب. لكننى لا ادرى لماذا تعمل المنظمات الحزبية والعاملون الحزبيون فى محافظة كانغواون على ذلك المنوال. لا يمكننى ان افهم لماذا لا يعيرون التفاتا الى الزراعة. ليس لدى المنظمات الحزبية والعاملين الحزبيين فى الريف من عمل يستحق الذكر سوى الامور الزراعية.

وما دامت المنظمات الحزبية والعاملون الحزبيون فى محافظة كانغواون لا يولون الزراعة اهتماما، فانه يتعذر تطبيق الطريقة الزراعية المستقلة للحزب فيها.

فى الفترة الماضية، لم تعمل محافظة كانغواون حتى على تجويد الاراضى المشبعة بالرطوبة الباردة كما يجب. حين عقد المؤتمر الوطني للنشطاء فى حقل الزراعة فى عام ١٩٧٣، القت طالبة من جامعة واونسان للزراعة، كانت تعمل فى عداد جماعة الثورات الثلاث بمزرعة سامهوا التعاونية فى قضاء مونتشون، القت كلمة تحدثت فيها عن خبرتها فى زيادة غلة الحبوب عن طريق تجويد الاراضى المشبعة

بالرطوبة الباردة. حينذاك، اثنيت عليها ونوهت بوجوب خوض نضال واسع النطاق لتجويد الاراضى المشبعة بالرطوبة الباردة فى المزارع التعاونية. لكن محافظة كانغواون لم تقم بتجويد الا القليل القليل من الاراضى المشبعة بالرطوبة الباردة، على الرغم من مضى عدة سنوات على ذلك.

ان المزارع التعاونية فى محافظة كانغواون لم تشق حتى الترع كما يجب.

لقد كان جدى يستأجر الحقول من مالك الارض فى الماضى، ومع ذلك اعتاد على شق الترع فى الربيع والصيف والخريف من كل عام. لكن المزارع التعاونية فى هذه المحافظة لا تفعل ذلك فى الوقت الراهن.

زرت بالامس فرقة العمل الثالثة فى مزرعة نامتشانغ التعاونية فى قضاء مونتشون، فوجدت فيها الطرق غير معبدة كما ينبغي ولم تشق الترع ايضا حتى غمرت المياه حقول الارز وحقول السرغوم الواقعة امام البيوت السكنية الحديثة. فمهما كانت الامطار التى نزلت قبل يوم امس غزيرة، ما كانت المياه لتغمر حقول الارز والحقول غير الارزية لو تم شق الترع كما يجب. حين جئت الى هذه المحافظة فى عام ١٩٧٦، وجدت حقول الارز والحقول غير الارزية فى قضاء مونتشون موحلة ايضا. فنوهت يومها بضرورة شق الترع. لكن هذه المهمة ما زالت خارج التنفيذ.

ان العاملين فى هذه المحافظة يفتقرون الى روح التنفيذ المطلق وغير المشروط لسياسات الحزب.

يتوجب على اللجنة الحزبية فى محافظة كانغواون ان تبادر باسرع وقت ممكن الى تصحيح النواقص التى ظهرت فى الزراعة حتى الآن، وتحدث انعطافا جذريا فى الانتاج الزراعى من خلال التطبيق الكامل للطريقة الزراعية المستقلة.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، اجادة زراعة الارز.

ان الاصابة فى توزيع الاصناف حسب مبدأ المحصول المناسب فى التربة المناسبة فى الموسم المناسب تعد شرطا هاما للحصول على حصاد وافر ومأمون حتى فى الظروف المناخية المعاكسة التى يستمر فيها تأثير الجبهة الباردة. فمهما كانت الارض خصبة، لا يمكن جنى حصاد وافر اذا لم يزرع الصنف المناسب لها. فلا بد من زرع

صنف معروف وليس اى صنف غير معروف كيفما اتفق. فى الماضي، كانت محافظة كانغواون تزرع اعتباطا اى صنف من اصناف الارز غير المعروفة، مما يدعى كوسان رقم كذا وهامزو رقم كذا. بهذه الطريقة، لا يمكن زيادة غلة الهكتار الواحد.

لو زرعت محافظة هوانغهاى الجنوبية الصنف "بايتشون رقم ٦٨" على نطاق واسع هذا العام، لكانت الزراعة قد بارت او كادت. فى اوائل هذا العام، اقترح البعض فى محافظة هوانغهاى الجنوبية زرع كمية كبيرة من صنف الارز "بايتشون رقم ٦٨"، مدعين بانه صنف ممتاز. فارسلت رئيس لجنة الزراعة اليهم وحرصت على تقليص المساحة المزروعة بذاك الصنف من الارز بحوالى ٢٠ بالمائة والاستعاضة عن ذلك بزرع الصنف "بيونغ يانغ رقم ٨". وقيل بانهم وجدوا بعد الحصاد هذه المرة ان غلة الهكتار الواحد من الصنف "بايتشون رقم ٦٨" كانت ادنى من غلة الصنف "بيونغ يانغ رقم ٨" بمقدار نصف طن الى طن واحد.

ولا يجوز ادخال الاصناف التى تفرضها اجهزة الابحاث العلمية الزراعية على المزارع التعاونية بدعوى الزراعة التجريبية او ما الى ذلك، من دون اى اعتبار. فى العام الماضي، زرعت احدى المزارع التعاونية فى قضاء سونتشون بمحافظة بيونغآن الشمالية اكثر من ١٠ اصناف مختلفة من الارز نزولا عند طلب اجهزة الابحاث العلمية الزراعية، فكانت ان اخفقت فى زراعة الارز.

فلا بد من زرع الاصناف المعترف بها فقط من قبل الدولة فى المزارع التعاونية ومنع زراعة الاصناف الاخرى من الآن فصاعدا. وحتى بالنسبة الى الاصناف التى تختبر زراعتها اجهزة الابحاث العلمية الزراعية، ينبغى تحديد الكمية التى ستزرع منها وفى اية مزرعة تعاونية تحديدا جليا، والالتزام بما يتم تحديده حتما ضمن انضباط صارم.

لا بأس ان زرعت محافظة كانغواون الصنف "بيونغ يانغ رقم ٨"، ولكن لا يجوز فرض زراعته بصورة عمومية. لم يتم بعد فى محافظة كانغواون تحديد تحديدا واضحا الاصناف التى يجب ان تزرع فى كل مزرعة تعاونية. فلا بد من تحديد الاصناف للزراعة فى العام القادم بعد تدقيق النظر فى تفاصيل الامور.

وفـى آن مع الاصابة فى اختيار الاصناف، ينبغى الحرص على اجادة الحفاظ على البذور وتداولها فى المزارع التعاونية.

واذا كان لنا ان نجيد زرع الارز، فلا بد من بذر الارز فى المساكب الباردة باكرا.

فـي العـام القـادم، ينبغـى لمحافظـة كانغـواون ان تـبذر الارز فـى المسـاكب الـباردة ابتداء من تـاريخ ١٥ آذار لغايـة ٣٠ منه. لما كان مناخ هذه المحافظة لا يختلف اختلافا كبيـرا عنه فـى محافظـة بيونغآن الجنوبية، فـلا بـأس ان بذر الارز فى المساكب الباردة اعتبارا مـن تـاريخ ١٥ آذار. انمـا لا داعـى لبذر الارز فى المساكب الباردة اعتبارا من تاريخ ١٠ آذار فى تلك المحافظة، بدعوى التبكير بالبذار.

وحتــى اذا لـم يباشـر بـبذر الارز فـى المـساكب الـباردة الا فـى ١٥ آذار فـى تلـك المحافظـة، يمكن غـرس اشتاله فـى الـوقت المناسـب بعد انباتها اشتالا قوية لمدة تنوف عن ٥٠ يـوما فـى المسـاكب. هذا العـام، تأخر بذر الارز فى المساكب الباردة فى بعض الاقـضية مـن محـافظـة كانغـواون، اضـف الـى ذلـك، انـه فرضـت علـيها اوامـر بالتبكيـر بغرس الاشـتال، بحيث اضـطرت الـى غـرس الاشـتال وهـى لـم تنم الا لمدة ٣٥ يوما او ٣٠ يوما او حتى ٢٠ يوما. وهذا امر لا يجوز اطلاقا.

ان اللـوائح التـى اصـدرتها لجنـة الزراعة فـى الماضـي تنص علـى ضـرورة غرس الاشـتال بعد انباتها فـى المسـاكب لمدة ٤٥ يومـا. ولكـن هذه اللـوائح لـم تعد مناسبة فى ظـروفنا الـيوم التـى تتميـز باشـتداد تأثيـر الجـبهة الـباردة. فـى هـذه الظـروف، لا بـد مـن غـرس اشـتال الارز بعد انباتها لمدة كافية فى المساكب، مدة ٥٠ يوما على الاقل. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن الحصـول على غلة وافرة ومأمونة بضمان المدة الكافية لنمو الارز.

لعـل افـضل حـل هـو غـرس الاشـتال بعـد انـباتها لمـدة ٥٥ يـوما فـى المـساكب. فرجوعـا الـى حالـة زراعـة الارز سـواء أ فـى المنطقة الساحلية الغربية او فى محافظتى هامكيونـغ الجنوبـية والـشمالية، نجد غلته فـى الهكتـار الـواحد فـى الحقـول التـى غرسـت باشتال تم انباتها لمدة ٥٥ يوما اعلى منها فى الحقول الاخرى.

هذا العـام، انـتجت محـافظـة هامكيونـغ الشمالية الارز بمعدل ٨ ـ ٩ اطنان فى كل هكتـار مـن الحقـول التى غرست فيها الاشتال المنبتة فى المساكب لمدة ٥٥ يوما بعد بذر

البذور فى المساكب الباردة اعتبارا من ١٥ آذار، وانتجت مدينة تشونغزين حتى ٩ اطنان فى كل هكتار من الحقول التى غرست فيها الاشتال بعد انباتها لمدة ٥٥ يوما فى المساكب. فى الماضي، كان اهل محافظة هامكيونغ الشمالية يصعقون لمجرد الطلب منهم انتاج ٤ اطنان من الارز فى كل هكتار، لكنهم انتجوا هذا العام اكثر من ٥ اطنان من الارز فى كل هكتار على نطاق المحافظة كلها، وذلك عن طريق بذر البذور فى المساكب الباردة فى وقت مبكر وغرس اشتال الارز فى الوقت المناسب. وفى محافظة هامكيونغ الجنوبية ايضا، لم يكونوا ينتجون فى الماضي سوى ٤ اطنان من الارز فى كل هكتار، لكنهم انتجوا هذا العام ٥٨٦٦ كغ على نطاق المحافظة كلها عن طريق بذر بذور الارز باكرا فى المساكب الباردة وغرس الاشتال فى الوقت المناسب.

يمكن لمحافظة كانغواون هى الاخرى ان تنتج الارز بمعدل ٥ ـ ٦ اطنان فى كل هكتار اذا ما غرست اشتال الارز فى حينه بعد انباتها فى المساكب انباتا كافيا لمدة تزيد عن ٥٠ يوما عن طريق التبكير فى بذر البذور فى المساكب الباردة مثلما فعلت المحافظات الاخرى. فقد انتجت مزرعة سوتاى التعاونية فى قضاء كيمهوا ٥ر٥ طن من الارز فى كل هكتار هذا العام. وهذا يعنى انه من الممكن فى هذه المحافظة ايضا انتاج الارز بمعدل ٥ اطنان او يزيد فى كل هكتار. صحيح ان انتاج ٥ر٥ طن من الارز فى كل هكتار ليس بذاك المستوى العالى بالمقارنة مع المحافظات الاخرى، ولكن لا بأس بالنسبة لهذه المحافظة حتى وان ارتفعت غلة الهكتار الواحد من الارز فيها الى ذلك المستوى.

لا يجوز التمهل فى بذر الارز فى المساكب الباردة لمدة شهر، بل ينبغى الانتهاء منه خلال فترة قصيرة قدر الامكان. اذا تمهلتم شهرا فى البذار، قد لا يمكنكم غرس الاشتال المنبتة لمدة ٥٠ الى ٥٥ يوما، حتى ولو باشرتم البذار اعتبارا من ١٥ آذار.

ولا مندوحة عن بذر الارز فى المساكب الباردة من كل بد اعتبارا من ١٥ آذار ولغاية ٣٠ منه، ولو اقتضى الامر تعبئة الموظفين والطلبة ورجال الجيش الشعبي، اذا كان ثمة نقص فى الايدى العاملة اثناء موسم البذار.

اما بالنسبة لمساحة مساكب الارز الباردة، فلا بد من التقيد بالمساحة المحددة

حاليا. هذا العام حددتها مزرعة سونغزونغ التعاونية فى قضاء ايتشون بـ٣٠٠ بيونغ لكل هكتار. وهذه مساحة اكبر من اللازم. ينبغى فى العام القادم تحديدها تحديدا سليما وفقا لما تقتضيه المؤشرات التقنية.

وفى سبيل انبات اشتال ارز قوية، لا بد من توفير ما يكفى من الدبال ذى النوعية الجيدة. ففى المنطقة التى يحل فيها الربيع متأخرا ويتميز طقسها الربيعى بالبرودة، ينبغى فرش الدبال على مساكب الاشتال بمعدل ٣٥ الى ٤٠ كغ لكل بيونغ. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن ان تنبت اشتال الارز بشكل جيد حتى ولو بذر الارز فى المساكب الباردة باكرا.

فى محافظة هامكيونغ الشمالية، جرى هذا العام بذر الارز فى المساكب الباردة قبل ذوبان الاراضى المنجمدة تماما، ولكن كان بالمستطاع انبات اشتال ارز قوية لان الدبال فرش على المساكب الباردة بمقدار ٤٠ كغ لكل بيونغ. تدل الخبرة على انه يمكن انبات اشتال ارز قوية حتى فى منطقة باردة وايا تكن درجة برودتها، على شرط فرش الدبال من النوعية الجيدة على المساكب الباردة بمقدار كاف. ففى محافظة كانغواون، ينبغى النضال بقوة وعزم من الآن لتوفير ما يكفى من الدبال اللازم للعام القادم.

وفى سبيل بذر الارز فى المساكب الباردة باكرا، لا بد من اعداد اغطية كلوريد الفينيل والحصائر القشية والاسيجة المصدة للريح والاقواس الخشبية وما الى ذلك، مسبقا.

فى اجتماع اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية المنعقد قبل فترة من الزمن، تم اتخاذ قرار بتأمين اغطية كلوريد الفينيل للمزارع التعاونية بنسبة مائة بالمائة، حتى ولو باستيرادها من البلدان الاخرى على الرغم من وضع بلادنا العسير لجهة العملة الاجنبية. فلا داعى لان تقلق المزارع التعاونية على اغطية كلوريد الفينيل، بل حسبها ان تصلح الاغطية المستعملة سابقا وتعد اعدادا تاما الحصائر القشية والاسيجة المصدة للريح والاقواس الخشبية.

وفى الظروف التى يجرى فيها بذر الارز فى المساكب الباردة باكرا، قد تموت اشتال الارز بردا اذا لم تغط بالحصائر القشية. هذا العام قامت مزرعة سونغزونغ التعاونية فى قضاء ايتشون بذر الارز فى المساكب الباردة باكرا، لكن عددا غير قليل

من الاشتال ماتت بردا من جراء عدم تغطيتها بالحصائر القشية. ففى العام القادم، يجب تهيئة ما يكفى من الحصائر القشية فى المزارع التعاونية حتى لا تحدث ظاهرة كهذه.

قد تكون ثمة مشكلة الى حد ما على صعيد تأمين الاقواس الخشبية فى الاقضية الواقعة فى المناطق السهلية. بالنسبة لهذه الاقضية، لا بد للمحافظة من ان تجيد تنظيم العمل حتى ترسل اليها اقضية المناطق الجبلية الاقواس الخشبية. بما اننا شيوعيون يناضلون تحت الشعار: "الواحد للجميع والجميع للواحد!"، علينا ان نبنى الاشتراكية فيما نحن نتساعد ويأخذ بعضنا بيد بعض قدما.

وفى العام القادم، ينبغى لمحافظة كانغواون ان تقوم بغرس اشتال الارز ابتداء من ٧ ايار ولغاية ٢٠ ايار كموعد اقصى. هذه الفترة هى الافضل بالنسبة لتلك المحافظة. عندئذ، يمكن للارز ان يتفرع كثيرا وبالتالى تزداد غلته فى كل هكتار.

وبغية انهاء غرس اشتال الارز فى مدة قصيرة، ينبغى غرسها بالآلات. على المزارع التعاونية ان تقوم بتسوية الاراضي على نحو جيد وتعمل سلفا على تهيئة غراسات الارز كما ينبغى، بحيث يتسنى غرس الاشتال بالآلات.

وتطويرا لزراعة الارز فى محافظة كانغواون، سيكون من الحرى بنا اختيار حوالى ١٠٠ شخص من العاملين الاكفاء ذوى الخبرة والمتضلعين تقنيا فى زراعة الارز من محافظات المناطق الساحلية الغربية وارسالهم الى تلك المحافظة.

لما كنت اقوم بالتوجيه الميدانى لمحافظتى بيونغآن الجنوبية والشمالية ومحافظتى هوانغهاى الجنوبية والشمالية مرات عدة كل عام، فان العاملين فيها يستوعبون الطريقة الزراعية المستقلة ويملكون خبرات غنية فى زراعة الارز. ولكن حيث اننى لا اتردد كثيرا على محافظة كانغواون لتوجيه امورها على الطبيعة، فان المزارع التعاونية فيها لا تزاول الزراعة حسب الطريقة الزراعية المستقلة. وفى مثل هذه الظروف، لا بأس فى ان يتم اختيار بعض العاملين الاكفاء، المتسلحين جيدا بالطريقة الزراعية المستقلة والمتضلعين فى التقنيات المتطورة لزراعة الارز من محافظات المناطق الساحلية الغربية وارسالهم الى محافظة كانغواون ليعلموا فيها طريقة زراعة الارز.

يجب على قسم التنظيم والتوجيه وقسم الشؤون الزراعية فى لجنة الحزب

المركـزية اختـيار حوالـى ١٠٠ شـخص ممـن يلمـون الماما جـيدا بـزراعة الارز مـن محافظتـى بيونغآن الجنوبية والشمالية ومدينة بيونغ يانغ ومحافظتى هوانغهاى الجنوبية والـشمالية وارسـالهم الـى محافظـة كانغـواون. وعلـى المـزارع التعاونـية فـى محافظـة كانغـواون ان تـتعلم جيدا طـريقة زراعـة الارز اذا جـاء الـيها التقنـيون الـزراعيون مـن محافظـات المـناطق الـساحلية الغـربية. قد يعزف اهالـى هذه المحافظـة عن الـتعلم مـن اولئك التقنيين الزراعيين، انسياقا مع النزعة المحلية. وهذا ما لا يجوز ابدا.

فـى ربيع هذا العـام، ارسلنا حوالـى ٢٠٠ شـخص جـرى اختيارهم مـن محافظـات المـناطق الـساحلية الغـربية الـى محافظـة هامكيونغ الـشمالية. فذكـروا بـانهم قد واجهـوا صـعوبة فـى الـبداية، لان اهالـى محافظـة هامكيونغ الـشمالية لم تكن لديهم اية رغبة فى التعلم جيدا منهم، انسياقا مع النزعة المحلية.

والتقنـيون الـزراعيون الـذين ارسلـوا الـى محافظـة هامكيونغ الـشمالية، عـادوا بعد انبـات اشـتال الارز بـشكل جيد حسب المهمة التى كلفهم بها الحزب. وقد طلبت محافظة هامكـيونغ الـشمالية اختـيار ٢٠٠ شـخص مـن محافظـات المـناطق الـساحلية الغـربية وارسـالهم الـيها مـرة اخـرى، مقـرة بانـه لا يمكـن اجـادة زراعـة الارز مـن دون مـساعدة التقنيين مـن المـناطق الساحلية الغربية. لذا، حرصـت خـلال هذا الـصيف علـى اختـيار ٢٠٠ شـخص ممـن يجـيدون زراعـة الارز مـن محافظـات المـناطق الـساحلية الغـربية وارسالهم الى محافظة هامكيونغ الشمالية حتى يستقروا فيها.

علـى محافظـة كانغواون ان تجيد زراعة الارز، مضافرة جهودها مع جهود اولئك التقنيين الـزراعيين الـذين يجيئـون الـيها من محافظـات المـناطق الساحلية الغربية، دون ان تدع النزعة المحلية تعتريها.

وينبغى اجادة زراعة الذرة ايضا.

وفـى سـبيل رفـع غلـة الذرة، لا مندوحة عن غرس اشتالها المنبتة فى قوالب الدبال فـى حينـه. مطلـوب مـن هـذه المحافظـة فى العام القادم ان تبدأ بغرس اشتال الذرة المنبتة فـى قـوالب الـدبال بعد تـشكل الـصقيع الاخـير وتـنهيه قـبل ٢٠ ايـار. هذا العـام، تأخـرت بعـض المـزارع التعاونـية فـى هـذه المحافظـة فـى غـرس اشـتال الـذرة المنبـتة فـى قـوالب

الدبال حتى شهر حزيران، بحيث اضطرت الى قطع اوراقها عند الغرس لان الاشتال نمت اكثر من اللازم. واذا سار الامر على هذا المنوال، فلا جدوى من تربية اشتال الذرة فى قوالب الدبال. لما كان الصقيع الاخير يتشكل حوالى النصف الثانى من نيسان فى هذه المحافظة، فانه يمكن الانتهاء من غرس اشتال الذرة المنبتة فى قوالب الدبال قبل ٢٠ ايار، حتى ولو لم يبدأ الا بعد تشكل آخر صقيع.

وفى سبيل زيادة غلة الهكتار الواحد من الذرة، من الضرورى كذلك صنع قوالب الدبال بصورة نوعية لانبات اشتال الذرة. هذا العام، قام عدد غير قليل من المزارع التعاونية فى هذه المحافظة بصنع القوالب من التراب وليس من الدبال. اذا كان هذا شأنهم، فمن الاحرى بهم ان يبذروا الذرة مباشرة فى الحقول.

ان زراعة الذرة لا تتطلب تقنية خاصة. فلا بد من القيام بها بقوى المحافظة الذاتية، من غير السعى الى طلب المساعدة من اهالى المحافظات الاخرى.

ولا بد من تجويد التربة على نطاق واسع.

نظرا لان بلادنا محدودة الاراضي الزراعية، فلا سبيل الى العيش برخاء الا برفع غلة الهكتار الواحد عن طريق تجويد التربة.

فى محافظة كانغواون، ينزل المطر بغزارة وتكثر فيها الاراضى المشبعة بالرطوبة الباردة اكثر من المحافظات الاخرى، من جراء السحب الآتية من المحيط الهادئ ومن اتجاه اونغزين فى محافظة هوانغهاى الجنوبية. فاذا تم تجويد تربة جميع الاراضى المشبعة بالرطوبة الباردة فى محافظة كانغواون، يمكن زيادة انتاج الحبوب بقدر ملحوظ عما هو عليه حاليا. ثم ان تجويد تربة الاراضي المشبعة بالرطوبة الباردة ليس بالامر الصعب الى هذا الحد. فكما اكدت فى العديد من الاجتماعات، بما فيها المؤتمر الزراعى الوطني، ومثلما نظمت محاضرات ايضاحية حول هذا الموضوع، اذا حفرت قنوات بعمق كاف فى الاراضي المشبعة بالرطوبة الباردة ووضعت الاحجار او الشجيرات فيها ومن ثم طمرت، يفى ذلك بالغرض. يتوجب على محافظة كانغواون ان تحصل على المزيد من الاراضي الجيدة بنشر نضال عزوم لتجويد تربة الاراضي المشبعة بالرطوبة الباردة.

كذلك ينبغي خوض النضال لشق الترع وكشط قيعان الانهار على شكل حركة تشمل الجماهير كلها.

كما ينبغي تجويد تربة الاراضي الحمضية.

توجد فى محافظة كانغواون، ولا سيما قضاء تشولواون، ساحة كبيرة من الاراضي التى تم استصلاحها قبل فترة طويلة من الزمن. وقد اصبحت معظم هذه الاراضي حمضية بحيث لم تعد تنمو فيها المحاصيل جيدا. حين كنت اوجه اعمال مزرعة بوتشون التعاونية فى قضاء هوايانغ على الطبيعة فى ايار عام ١٩٦٥، وجدت ان هذه المزرعة لا تنتج الا ١٣٠٠ كغ من الارز و٧٥٠ كغ من الذرة فى كل هكتار، بسبب تحمض اراضيها. فاكدت حينذاك على وجوب تجويد تربة الاراضى الحمضية فى محافظة كانغواون.

كما شددت على ضرورة تجويد تربة الاراضي الحمضية اثناء قيامى بتوجيه اعمال محافظة كانغواون على الطبيعة فى آذار عام ١٩٧٢. حين اقترح العاملون فى المحافظة بناء مزرعة للخنازير فى مدينة واونسان، امرت ببنائها فى قضاء كوسان وتجويد تربة الاراضى الحمضية بنثر السماد العضوى الصادر عنها فى الحقول. ومن شأن تجويد تربة الاراضى الحمضية ان يرفع غلة الذرة. لكن محافظة كانغواون لم تعمل الا الشىء القليل على صعيد تجويد تربة الاراضى الحمضية، على الرغم من مرور اكثر من عشر سنوات على تكليفى اياها بهذه المهمة، ولا تدير مزرعة الخنازير الكائنة فى قضاء كوسان ايضا على الوجه المطلوب. يعزو بعض العاملين عدم نثر السماد العضوى من روث الخنازير بكميات كبيرة فى الحقول الى صنع صهاريج السماد العضوى بعدد اقل من اللازم فى قضاء كوسان. لكن ذلك مجرد ذريعة ليس الا. لا يمكن للدولة ان تزودهم حتى بالمواد اللازمة لصنع صهاريج السماد العضوى من روث الخنازير.

بالمقدور جمع مثل هذا السماد العضوى دون الحاجة الى صهاريج. اذ يكفى لهذا الغرض حفر احواض عميقة فى الارض وجمع روث الخنازير فيها وخلطه بالتراب ومن ثم نثره فى الحقول.

وبغية تجويد تربة الاراضي الحمضية، ينبغى نقل كمية كبيرة من رماد الكربيد ونثره فى الحقول، فضلا عن انتاج واستعمال الجير المطفأ بالذات. على وزارة السكك الحديدية ان تنقل حوالى ١٠٠ ألف طن من رماد الكربيد الصادر عن مؤسسة ٨ شباط المتحدة للبينالون الى محافظة كانغواون.

وينبغى استعمال السماد السليكونى ايضا فى الحقول.

يعتبر السماد السليكونى واحدا من الاسمدة الجيدة. تفيد المعلومات المتوفرة مؤخرا بان الارز يمتص جيدا الاسمدة الفوسفاتية والآزوتية حين يستعمل السماد السليكونى فى حقول الارز بحيث تغلظ عيدان الارز وتنضج حبات الارز تماما. لذا، اقترحت فى الاجتماع الاستشارى للعاملين الزراعيين المنعقد فى قرية تشونغسان فى آب الماضى ان تستعمل، من الآن فصاعدا، تسمية الاسمدة المربعة العناصر بدلا من تسمية الاسمدة المثلثة العناصر.

تستعمل البلدان الاخرى هى ايضا السماد السليكونى على نطاق واسع فى الوقت الحاضر. وقد امرت فى الاجتماع المشترك للجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى المنعقد فى آب الماضي بتكليف المصانع والمؤسسات المعنية بخطة انتاج السماد السليكونى. وهكذا، سوف يتسنى لنا استعمال هذا السماد بكميات كبيرة فى حقول بلادنا ايضا اعتبارا من العام القادم.

ينبغى نقل كمية كبيرة من السماد السليكونى المنتج فى محافظة هامكيونغ الشمالية الى محافظة كانغواون فى العام القادم. بالنسبة الى الاقضية الساحلية، ينبغى لوزارة النقل البرى والبحرى ان تنقل هذا السماد بالسفن؛ وبالنسبة للاقضية التى تمر بها الخطوط الحديدية، على وزارة السكك الحديدية ان تنقله بالقطار. على وزارة السكك الحديدية ان تنقل السماد السليكونى حتى محطة بيونغكانغ، ومن ثم يمكن للمزارع التعاونية فى قضاء تشانغدو ان تنقله من تلك المحطة بالشاحنات ونثره فى الحقول.

ومن الضرورة بمكان بحث امكانية استعمال الفضلات الصادرة عن مصهرة مونبيونغ فى الحقول. نظرا الى ان هذه الفضلات تحتوى على نسبة كبيرة من عنصرى الرصاص والزنك، فانها لا تنثر الآن فى الحقول. اذا تم تخفيض نسبة هذين العنصرين

فـي تلك الفضلات، يمكن عندئذ استعمالها فـي الحقول. لا يختلف ذلك فـي شـيء عن الحصول علـى مصنع للاسمدة بـلا مقابـل. فمـن واجـب الجهـات المختصة ان تجعل الفضلات الصادرة عن مصهرة مونبيونغ صالحة للاستعمال فـي الحقول حتـى ولـو تطلب الامر تزويدها بالتجهيزات الضرورية.

وينبغـي نثر السماد المغنيسي ايضا فـي الحقول. ففي العام القادم، يمكن رفع غلة الهكتار الواحد من الحبوب على نحو ملحوظ فى محافظة كانغواون، اذا اجيد استعمال الاسمدة الخمسة، اى السماد الآزوتـي والسماد الفوسفاتي والسماد البوتاسـي والسماد السليكوني والسماد المغنيسي.

وينبغـي المضـي قدما بدفع عجلة النضال العزوم من اجل التطبيق الكامل لمنهج الحزب الخاص باحداث ثورة في مضمار ضخ المياه الجوفية.

فـي ظروف استمرار تأثير الجبهة الباردة، لا يمكن درء اضرار الجفاف من دون النضال لتطبيق منهج الحزب الخاص باحداث ثورة فـي مضمار ضـخ المياه الجوفية. هذا العام، عانت محافظة كانغواون الامرين من نقص المياه بسبب الجفاف الشديد فى الربيع والصيف. ولا يعرف احد هل سيعود الجفاف فى العام القادم ام لا. فاذا ما قبعتم جالسين مطمئنـي البال لامتلاء الخزانات بالمياه الـى حد مـا فـي الوقت الراهن، فقد تدهمكم مصيبة كبيرة. لا بد لجميع المزارع التعاونية من ان تحفر اكبر عدد ممكن من الآبار وتقوم بدق الانابيب الاسطوانية فى الارض على نطاق واسع.

ويجب حفر الآبار بعمق كاف. عندئذ، لا تشح مياهها النابعة من بطن الارض حتـى عند الجفاف الشديد. بلغني ان بلدا اجنبيا يحفر الآبار حتى الى عمق ١٥٠ ـ ٢٠٠ متر. وثمة فى بلد ما توجد ٣٠٠ ألف بئر يتراوح عمقها ما بين ١٥٠ و٢٠٠ متر.

لـئن كـان حقل الاقتصاد الريفـي حفـر عـددا كبيـرا مـن الآبـار، الا انـه قـام بـذلك بصورة شكلية، حتـى ان هناك عددا غير قليل مـن الآبـار لا يمكـن استخدامها لـشحة مياهها عند حصول اقل قدر من الجفاف.

يقال بـان مزرعة كوبونغ التعاونية فـي قضاء بانكيو عاجزة عن استخدام مـا لديها من آبار لشحة المياه فيها، حيث انها لا تزيد عن ٥ ـ ٦ امتار عمقا. مثل هذه

الآبار لا جدوى منها بالغا ما بلغ عددها. يجب حفر الآبار بعمق يصل حتى الى ٢٠ مترا او اكثر. ان المزارع التعاونية مدعوة الى حفر الآبار بعمق كاف وبصورة نوعية وليس بصورة شكلية.

وينبغى دق الانابيب الاسطوانية فى الارض ايضا بعمق كاف. يجب دقها الى عمق ٣٠ مترا على الاقل. هذه الانابيب يمكن دقها حتى الى عمق ١٥٠ مترا. وليس الا اذا دقت الى عمق ٣٠ - ١٥٠ مترا، تنبع منها المياه الجوفية فعلا. يدعون بان اعمق الاودية فى قضاء تشولواون تفتقر الى المياه. لكن المياه ستتدفق منها هى الاخرى بالتأكيد، اذا تم دق الانابيب فى بطن الارض بعمق ٣٠ مترا على الاقل.

فى ربيع هذا العام، كلفت كوادر الفيلق المعني بمهمة حل مسألة المياه عن طريق دق الانابيب فى الارض، لاننى سمعت بان رجال الجيش على المرتفعات فى منطقة بيونغكانغ لا يحصلون على مياه الشرب كما ينبغى. فعلمت بان المياه الجوفية راحت تتدفق من بطن الارض عندما دقوا الانابيب بعمق كاف، بحيث صار الجنود على المرتفعات يستخدمون المياه بما فيه الكفاية بعد مد مواسير المياه. ان المياه الجوفية موجودة فى كل مكان. المسألة رهن بعمق الحفر فقط.

فى المناطق الساحلية، قد تنبع المياه المالحة عند دق الانابيب فى الارض. عندئذ، يجب النزول بها اعمق فاعمق وعدم التخلى عنها الى ان تنبع منها المياه العذبة. سمعت بان قضاء وونتشون بمحافظة هوانغهاى الجنوبية طلعت له المياه المالحة عند دق الانابيب فى الارض لكنه واصل دقها حتى الى عمق حوالى ١٥٠ مترا. وعندئذ نبعت المياه العذبة.

وبغية اجادة حفر الآبار ودق الانابيب فى الارض، ينبغي اعطاء الاسبقية للتنقيب عن المياه الجوفية. على محافظة كانغواون ان ترسل قوى التنقيب داخل المحافظة، اولا، الى المزارع التعاونية التى تشعر بنقص فى المياه حتى تنقب لها عن الكثير من مصادر المياه الجوفية.

وفى المزارع التعاونية التى تخترقها الانهار او الجداول التى لا تجف حتى عند حدوث الجفاف، لا يلزمها حفر الآبار ودق الانابيب فى الارض. فى تلك المزارع

التعاونية، يكفى ان تركب المضخات على النهر او الجدول وتضخ المياه منه لسقاية الحقول. ولا بأس فى رى الحقول عن طريق حجز المياه بانشاء السدود على النهيرات والغدران. فمن واجب كل المزارع التعاونية ان تفعل ذلك حيثما كان ذلك ممكنا.

وينبغى اتخاذ الاجراءات الكاملة لدرء الاضرار الناجمة عن نارية الذرة.

نظرا لان المزارع التعاونية لم تشن النضال للقضاء على هذه الحشرة، فقد تكبدت هذا العام اضرارا لا يستهان بها من جرائها. لما كانت المزارع التعاونية قد اهملت النضال لدرء الاضرار منها فى السنوات الاخيرة، انتشرت نارية الذرة باعداد كبيرة.

بناء على افادة العلماء الزراعيين، تتفشى نارية الذرة بعد خروجها باعداد هائلة من اكواز الذرة المحفوظة فى الشون. وبغية القضاء على نارية الذرة الكامنة داخل الاكواز، ينبغى انشاء العديد من الصوامع وخزن حبوب الذرة فيها بعد فرطها من اكوازها ومن ثم احراق الاكواز او تعفينها. ولكن يصعب علينا ان نفعل ذلك حالا فى الوقت الراهن. يجب على العاملين القياديين والعلماء فى الحقل الزراعى ان يبحثوا عن كيفية القضاء التام على نارية الذرة الكامنة داخل اكواز الذرة.

يتوجب على المزارع التعاونية ان تفرغ من اعمال الحراثة الخريفية بسرعة وتحرق جذوم الذرة كافة. اما قش الذرة، فينبغى الابقاء على الكمية اللازمة فقط لاطعام البقر وفرم البقية وتعفينها بخلطها بالجير المطفأ.

ويتعين على محافظة كانغواون ان تزيد انتاج المواد الغذائية الثانوية عن طريق اجادة انشاء قواعد تربية المواشي وقواعد انتاج الخضروات.

عندئذ وعندئذ فقط، يمكن تحسين حياة الشعب الغذائية وتزويد الاجانب الذين يزورون المحافظة بالاغذية الثانوية اللائقة. ان الاجانب الذين يفدون الى بلادنا فى الوقت الراهن يقترحون جميعا زيارة واونسان، لانها تحولت الى منطقة جميلة للاصطياف فضلا عن موقعها القريب من جبل كومكانغ. اما وقد تعبدت الآن طريق الاوتستراد بين بيونغ يانغ وواونسان، فقد بات بمستطاع الاجانب ان يتوجهوا من بيونغ يانغ الى واونسان فى ظرف ساعتين بالسيارة. وحيث انه يوجد فى واونسان فندق دولى وكذلك حديقة سونغدو المنسقة تنسيقا جيدا، فبالامكان استضافة عدد كبير من الاجانب اذا بنى فندق دولى آخر.

فى الايام الاخيرة، يزور عدد كبير من الاجانب واونسان، وقد يزداد عددهم اكثر فى المستقبل. واذا جاء الاجانب الى واونسان، ينبغى تموينهم بما يكفى من اللحوم وبيض الدجاج والالبان والخضروات وما الى ذلك، وعندئذ فقط يمكنهم ان يحملوا انطباعات رائعة. ثم انه اذا تم تموينهم باللحوم والاسماك وبيض الدجاج والالبان والخضروات وما شابهها، من خلال انتاج مقادير كبيرة منها، يمكن بذلك كسب مبالغ لا يستهان بها من العملة الاجنبية ايضا.

انه لمن الضرورى انتاج كميات كبيرة من اللحوم والبيض عن طريق اطلاق حملة لتربية الخنزير والدجاج على نطاق واسع. وبالاضافة الى ذلك، يجب زيادة انتاج الالبان ومختلف انواع الخضروات ايضا.

مطلوب من نائب رئيس المجلس التنفيذى المضطلع بشؤون الخدمات العامة وامين لجنة الحزب المركزية المضطلع بقسم الشؤون الزراعية ان يناقشا مع العاملين المختصين كيفية تموين الزوار الاجانب الوافدين الى واونسان بكميات لا تنفد من مختلف المواد الغذائية الثانوية، ويتخذا الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن.

وينبغي انتاج كمية كبيرة من الكاكى.

ان الكاكى هو احد المنتجات المشهورة فى محافظة كانغواون. ينمو كاكى جيدا فى هذه المحافظة لان مناخها دافئ، ويمكن الاستعاضة باكل الكاكى عن وجبات الارز. سمعت بان اهالى مقاطعة هينان فى الصين يزرعون اشجار الكاكى باعداد كبيرة ويأكلون ثمارها بديلا عن وجبات الارز. كما يمكن صنع الشاى من اوراق الكاكى. ثمة بلد اجنبي يثير الآن صخبا كبيرا عن صنع الشاى من اوراق الكاكى.

وتنمو اشجار الكاكى جيدا فى شبه جزيرة اونغزين فى محافظة هوانغهاى الجنوبية ايضا. فاذا ما زادت محافظة كانغواون ومحافظة هوانغهاى الجنوبية انتاج الكاكى، يصبح بالامكان تزويد الشعب بكمية كبيرة منه. لذلك، اكدت منذ زمن بعيد على وجوب زيادة انتاج الكاكى فى محافظة كانغواون عن طريق غرس اشجار الكاكى على نطاق واسع وحللت لها المسائل العالقة فى انتاجه ايضا الى حد بعيد. لكن محافظة كانغواون اهملت الاعتناء بها، فمات عدد غير قليل منها بفعل البرد او النشاف. ولما

كان الكاكى لا ينتج الا بكميات ضئيلة فى الوقت الحاضر، فلا تجده معروضا للبيع فى المخازن الا نادرا.

فلا بد من نشر حركة شاملة لغرس شجرة او شجرتين من الكاكى لدى كل اسرة فلاحية. يمكن زرع اشجار الكاكى بسهولة لدى الاسر الفلاحية ايضا، لانها لا تتطلب الا القليل من الكيماويات الزراعية. اذا غرست شجرة او شجرتان منها لدى كل اسرة من الاسر الفلاحية، ستكون جذابة للنظر عند تفتح الازهار ونضوج الثمار، ناهيك عن انه سيمكن عندئذ قطف كمية كبيرة من ثمار الكاكى حتى يتناولها الاولاد حسبما يشتهون.

يجب انتاج الكاكى بكميات كبيرة لتزويد سكان مدينة بيونغ يانغ به، وكذلك لبيعه للبلدان الاخرى ايضا.

كما ينبغى زيادة انتاج الجوز.

رأيت هذه المرة، فيما انا قادم على طريق الاوتستراد، ان اشجار الجوز فى مزرعة آنبيون للجوز قد نمت نموا لا بأس به، ولكن اغصانها لا تحمل الا القليل من الثمار. بلغني ان مزرعة ما قد استعملت الاسمدة المخصصة اصلا لتسميد اشجار الجوز لاغراض اخرى. فمن البديهى، والحالة هذه، الا تحمل اشجار الجوز الا القليل من الثمار. ما لم تسمد اشجار الجوز كما ينبغى، فانها لا تثمر جيدا.

وينبغى فى الوقت الراهن الانتهاء من اعمال الحصاد والدرس بسرعة، والانتقال من ثم الى الاعداد جيدا للزراعة للعام القادم.

وفى سبيل النهوض بالزراعة فى محافظة كانغواون، سنخصها بحوالى ٢٠٠ شاحنة. اذا ارادت هذه المحافظة تجويد التربة واستعمال مختلف الاسمدة فى الحقول، فيلزمها لذلك وسائط شحن. لكنها لا تملك الا القليل من الشاحنات. من الافضل قطعا ان نحن اعطيناها اعدادا كبيرة من الشاحنات، لكننا لسنا فى وضع يسمح لنا بذلك، اولا، لان الشاحنات المنتجة عددها محدود فى الوقت الراهن وعلينا، ثانيا، ان نعطيها للميادين الاخرى ايضا.

اننا ننوى هذه المرة عدم اعطاء الشاحنات الا الى اقضية تشولواون وكيمهوا وتشانغدو وهواييانغ وكوسونغ وتونغتشون وبانكيو وكومكانغ وبوبدونغ، وهى التى تقع

بعيدا عن خطوط السكك الحديدية. اما بالنسبة لقضاء بيونغكانغ، فحسبه ان يستفيد استفادة فعالة من الشاحنات الموجودة لديه الآن، سيما وان فى داخله محطة للسكك الحديدية.

والشاحنات التى سنمنحها هذه المرة الى محافظة كانغواون لا يجوز اعطاؤها الى المزارع التعاونية، بل ينبغى الحاقها بمحطات الآلات الزراعية فى الاقضية وتنظيم وحدات نقل على حدة لنقل شحنات المزارع التعاونية. اذا وزعت الشاحنات على المزارع التعاونية، فلا يمكن رفع معدل استخدامها من جراء عدم تصليحها فى حينه. وينبغى الحرص على عدم استخدام الشاحنات المرسلة حديثا الا للاعمال المتصلة بالزراعة فقط، وليس لاغراض اخرى بصورة كيفية.

كما ينبغى اتخاذ الاجراءات الآيلة الى الاستفادة الفعالة من الشاحنات التى تملكها الاقضية فى الوقت الحاضر. فعلى المحافظة ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتصليح الشاحنات التى تملكها الاقضية والمزارع التعاونية، وتقيم نظاما سليما لتأمين الوقود فى حينه.

سوف نعطى محافظة كانغواون ٨٠٠ جرار من طراز "تشوليما"، وحوالى ٤٠٠ جرار من طراز "تشونغسونغ". عرفنا من خلال الاستقصاء هذه المرة ان الاراضى الزراعية القابلة للمكننة ليست بالقليلة فى هذه المحافظة ايضا. اذا اعطينا هذا العدد من الجرارات للمزارع التعاونية فى محافظة كانغواون، يمكن عندئذ التوسع بالمكننة وحل مسألة النقص فى الايدى العاملة ايضا.

يمكن بالجرار من طراز "تشونغسونغ" حراثة الحقول ونقل الشحنات ايضا. عند تفقدى قضاء مونتشون قبل سنتين، شاهدت سائقة شابة تحرث الحقول بواسطة جرار من طراز "تشونغسونغ". كانت الحراثة به جيدة. ان الجرار من هذا الطراز صالح لحراثة الرقع الصغيرة من حقول الارز، وحراثة حقول الارز والحقول غير الارزية ذات التربة الرملية فى المناطق الساحلية.

ولا بد من صنع الجرارات من طراز "تشونغسونغ" فى المستقبل بشكل يمكنها معه حراثة الحقول بالمحراث. كان من الخطأ صنعها حتى الآن بشكل يتعذر معه تجهيزها بالمحراث. وبالنسبة الى جرار "تشونغسونغ"، من الانسب تجهيزه بمحراث واحد عوضا عن محراثين. فحتى ولو جهز بمحراث واحد، فانه يبقى اسرع بكثير من الحراثة بالدواب.

فعلى مصنع جرارات "تشونغسونغ" ان يصنع ٤٠٠ جرار من هذا الطراز دون قيد او شرط قبل حلول موسم الحراثة الربيعية فى العام القادم ويقدمها الى محافظة كانغواون.

واذا تسلمت محافظة كانغواون الشاحنات والجرارات من طرازى "تشوليما" و"تشونغسونغ"، فعليها ان تصنع العربات المقطورة اللازمة لها بنفسها. وعندئذ سيتسنى لها نقل كمية كبيرة من الشحنات. ففى محافظة كانغواون ايضا، يمكن تماما نقل الشحنات بالشاحنات والجرارات ذات العربات المقطورة اذا اجيد ترتيب الطرقات.

فمن واجب المنظمات الحزبية داخل محافظة كانغواون ان تشجع بنشاط صنع اعداد كبيرة من العربات المقطورة وترتيب الطرقات.

وسوف نعطى محافظة كانغواون ايضا حوالى ٢٠٠ بلدوزر من طراز "بونغنيون". بما اننا لا ننتج الا عددا محدودا من هذا النوع من البلدوزرات، ناهيك عن ان جهات كثيرة تطلبها، فلن نعطيها سوى ٢٠٠ بلدوزر فقط. فلا بد من تسوية الاراضى بهذا العدد.

كما سنقدم الى هذه المحافظة حوالى عشر حفارات سعة ٥ر٠ متر مكعب. فينبغى كشط قيعان الانهار الكبيرة بها.

تقترح مزرعة سونغزونغ التعاونية فى قضاء ايتشون ان يصار الى تزويدها بالمرشات لرش مبيدات الاعشاب الضارة فى المساكب الباردة لاشتال الارز. بالامكان صنع هذه المرشات وتقديمها اليها قدرما تشاء، لان صنعها ليس عويصا جدا ولا يلزمها الا القليل من المواد الفولاذية ايضا.

ما دام امينا لجنة الحزب المركزية المضطلعان بقسم الشؤون الزراعية وقسم الشؤون الاقتصادية ونائب رئيس قسم التنظيم والتوجيه حاضرين هنا، فعليكم ان تواصلوا الاجتماع وحدكم يوما آخر لنشر الصراع الفكرى وتعميق المناقشات، وصولا الى اتخاذ كل الاجراءات القمينة باحداث تجديدات جديدة فى الانتاج الزراعى فى محافظة كانغواون.

بعده، اود ان اتطرق الى المهام الملقاة على عاتق قطاع الصناعة.

فى محافظة كانغواون، المصانع والمنشآت الهامة، بما فيها المصانع الفريدة من

نوعها فى بلادنا، ليست قليلة باى حال. دع عنك ان المصانع والمنشآت القائمة فى هذه المحافظة تؤدى دورا لا يستهان به فى تطوير مجمل الاقتصاد الوطني فى بلادنا وتضطلع بنصيب هام فى كسب العملة الاجنبية ايضا. فمن واجب اللجنة الحزبية فى محافظة كانغواون ان تكرس جهودا جبارة لقطاع الصناعة حتى يتم انتظام الانتاج فى المصانع والمنشآت كافة.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، زيادة انتاج عربات الشحن فى مصنع ٤ حزيران للعربات.

ان هذا المصنع هو القاعدة الوحيدة لانتاج عربات الشحن فى بلادنا وحبل الحياة فى حل مشكلة الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية. فبدون زيادة انتاج عربات الشحن فى هذا المصنع، لا يمكن تخفيف الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية.

رغم ان ميدان النقل بالسكك الحديدية قام "بمعركة الـ٢٠٠ يوم للثورة فى مجال النقل" مرتين فى العامين الماضى والحالى، فما زال الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية شديدا لعدم تمكن انتاج عربات الشحن من اللحاق بالحاجات المتزايدة بسرعة الى النقل. ان ميدان النقل بالسكك الحديدية عاجز حاليا عن نقل الفحم والخامات الحديدية المكدسة فى مناجم الفحم ومناجم المعادن الى المصانع والمنشآت فى حينه، نظرا لقلة عربات الشحن.

اطلعنا هذه المرة ايضا على حقيقة ان مصهرة مونبيونغ عاجزة هى الاخرى عن نقل كمية كبيرة من حامض الكبريتيك المنتج فيها فى حينه، من جراء الافتقار الى العربات الصهريجية. فما ان وصلت الى محافظة كانغواون حتى كلفت مصنع ٤ حزيران للعربات بمهمة صنع العربات الصهريجية اللازمة. على هذا المصنع ان يسرع باستكمال ورشة صب الفولاذ وقاعدة انتاج المصنوعات الاولية اللتين هما الآن قيد البناء، ويزيد انتاج عربات الشحن بصورة حاسمة.

وعلى وزارة السكك الحديدية وقطاع صناعة الآلات ان يقدما مساعدة ايجابية لمصنع ٤ حزيران للعربات. على قطاع صناعة الآلات ان يوفر له، اولا وقبل اى شىء آخر، المحول الكهربائي اللازم للفرن و١٠ شاحنات من طراز "زازو" و٥ شاحنات من

طراز "سونغرى – ٥٨" و٣٨ آلة صانعة. ينبغى اعطاؤه العدد اللازم من الشاحنات والآلات الصانعة دون اى قيد او شرط حتى ولو قطعت عن المصانع الاخرى.

وبغية زيادة انتاج عربات الشحن فى مصنع ٤ حزيران للعربات، ينبغي كذلك تزويده بما يكفيه من المواد الفولاذية. يكفى ان يتم توفير المواد الفولاذية لهذا المصنع، حتى يمكنه ان يصنع بنفسه كل ما يحتاجه من مختلف اشكال الفولاذ المقوس. وعلاوة على ذلك، قد تكتنف زيادة انتاج عربات الشحن مشاكل اخرى متنوعة. فمن واجب الميدان المختص ان يدقق النظر فى تفاصيل الامور ويحل المسائل العالقة بدون اى تحفظ بحيث يمكن لهذا المصنع ان ينتج ٣ آلاف عربة من عربات الشحن ويصلح ٢٠٠ قاطرة كل سنة، اعتبارا من العام القادم.

ومصهرة مونبيونغ تعد قاعدة هامة لانتاج المعادن الملونة وموردا للعملة الاجنبية فى بلادنا.

لكن لجنة الدولة للتخطيط ولجنة الصناعة المنجمية حرصتا حتى الآن على ضمان الانتاج الفورى فقط فى هذه المصهرة ولم تعملا على ترابط الخطة لتصليح مبانيها ومعداتها فى حينه ولم توفرا لها لوازم التصليح ايضا كما ينبغى، بحيث انه كثيرا ما تقع الآن اعطال فى المعدات مما يحول دون انتظام الانتاج. فلا بد من تزويد مصهرة مونبيونغ بلوازم التصليح على وجه السرعة، بحيث يمكنها تصليح المبانى والمعدات وصيانتها بعناية. وعلى الجهة المختصة ان تستورد ٧٠٠ طن من الفولاذ المقاوم للصدأ ومواد الاشابات الصامدة للحمض وتصنع منها الانابيب وتقدمها لمصهرة مونبيونغ.

وحيث ان مصهرة مونبيونغ تقع على مقربة من مدينة واونسان، وهى مدينة - ميناء ومدينة استجمام، فمن المفروض بها اجادة ادارة مرافقها وتصليح التجهيزات بصورة افضل من غيرها. ان الغازات الضارة التى تنفثها هذه المصهرة تلحق حاليا اضرارا حتى بالمحاصيل الزراعية فى المزارع التعاونية المجاورة لها. فلا يجوز السماح بظاهرة تلويث الهواء حول مدينة واونسان. لما كانت هذه المصهرة قد بنيت فى فترة الحكم الامبريالى اليابانى، فليس باليد حيلة. لو كنا نبنيها الآن لما بنيناها على مقربة

من مدينة واونسان. وليس بوسعنا الآن ان نزيل هذه المصهرة. اذن، يتعين على مصهرة مونبيونغ ان تخصص جهودا كبيرة لاعمال التصليح والترتيب، فى آن مع دفع عجلة الانتاج الراهن بقوة، حتى تغدو اكثر ترتيبا وتناسقا ولا تتسرب الغازات الضارة منها.

اما الايدى العاملة اللازمة لمصهرة مونبيونغ، فلا بد من تغطيتها بالجنود المسرحين فى العام القادم.

ولا يجوز زيادة طاقة انتاج مصنع الجرارات تشونغسونغ اكثر مما هى الآن، بل ينبغي انتاج الجرارات بطاقته الحالية.

فلا داعى لزيادة طاقة انتاجه، ما دمنا عاجزين عن انتظام انتاج الجرارات، لعدم توفر اللوازم والايدى العاملة كما ينبغى، حتى فى مصنع كومسونغ للجرارات الحديث القادر على انتاج عشرات آلاف الجرارات من طراز "تشوليما" ذات الفعالية العالية سنويا. اننا نفضل تزويد مصنع كومسونغ للجرارات باللوازم والايدى العاملة لزيادة انتاج الجرارات من طراز "تشوليما" على توسيع مصنع الجرارات تشونغسونغ. وفما دمنا ننتج جرارات "تشوليما"، فلا ضير ان نحن انتجنا عددا قليلا من جرارات "تشونغسونغ".

لا ينبغى زيادة الطاقة الانتاجية لمصنع الجرارات تشونغسونغ. ولا يجوز كذلك زيادة طاقة انتاج المحركات المخصصة لمعامل تجميع الجرارات تشونغسونغ، بل ينبغى زيادة الانتاج بالطاقة الحالية.

على لجنة الدولة للتخطيط ان تدقق النظر فى الطاقة الانتاجية لمصنع الجرارات تشونغسونغ، قبل ان تسند اليها خطة الانتاج للعام القادم.

ومن الضرورى امداد مصنع الجرارات تشونغسونغ باللوازم الكافية حتى يعمل بكامل طاقته. وفيما بعد، ينبغى تخصيص ٦٠٠ جرار من اصل الكمية التى ينتجها مصنع الجرارات تشونغسونغ لمحافظة كانغواون.

فمن واجب مصنع الجرارات تشونغسونغ، ان ينتج عددا كبيرا من الجرارات ذات النوعية الجيدة عن طريق اجادة ترتيب التجهيزات الحالية وتصليحها واتقان عمل الادارة التقنية والتنظيم الانتاجى.

ولا يجوز لمصنع واونسان للمحركات ان يزيد طاقته الانتاجية هو الآخر، بل ينبغي له ان يركز جهوده على تحسين جودة المحركات.

يقترح بعض العاملين الآن زيادة طاقة انتاج المحركات قوة ٤ احصنة عن طريق تزويد مصنع واونسان للمحركات بمزيد من الآلات الصانعة وغيرها من التجهيزات.

ولكن اذا زيدت طاقة انتاج المصنع فى هذه الظروف التى لا يجرى فيها الانتاج كما يجب من جراء نقص اللوازم، فلن نظفر بشىء سوى تبذير التجهيزات والايدى العاملة فقط. فى الظروف الحالية، حتى اذا نحن اردنا زيادة طاقته الانتاجية، لن نجد لدينا الآلات الصانعة التى نزوده بها. علينا ان نقدم الى حين الآلات الصانعة بصورة مركزة الى مصنع ريونغسونغ للآلات ومصنع ٨ آب بغرض اكمال تجهيزهما. فى محافظة كانغواون، ثمة عدد غير قليل من المصانع والمنشآت يطلب تزويده بالآلات الصانعة. ولكن يجب تزويد مصنع ٤ حزيران للعربات وحده بالآلات الصانعة، وجعل المصانع الاخرى تؤمنها بنفسها عن طريق حركة تكثير الآلات الصانعة. وعلى مصنع ٤ حزيران للعربات ايضا ان يصنع بنفسه الآلات الصانعة العادية لاستخدامه الخاص.

على مصنع واونسان للمحركات ان يحرص على تشغيل التجهيزات الحالية بكامل طاقتها وتحسين نوعية المحركات التى يصنعها.

قبل عدة سنوات، قالوا لى بان لهذا المصنع القدرة على انتاج ٨ آلاف محرك قوة ٤ احصنة فى السنة. فامرت بانتاج ١٠ آلاف محرك سنويا بعد تزويده ببعض التجهيزات الاضافية. فلا بأس حتى وان انتاج ١٠ آلاف محرك قوة ٤ احصنة سنويا عن طريق تشغيل التجهيزات الحالية بكامل طاقاتها. ولكن العبرة هى فى رفع جودة المحركات.

ان مصنع واونسان للمحركات لم يصنع فى الماضى المحركات بصورة نوعية. يقول الفلاحون، كلما تبادلنا الحديث معهم، ان بعض المحركات من انتاج ذلك المصنع سرعان ما تصاب بعطب بحيث يتعذر استخدامها كما ينبغى.

واذا ما زاد مصنع واونسان للمحركات طاقته الانتاجية فيما بعد، فقد يصنع المحركات كيفما اتفق. ان الآلات التى يستعملها الفلاحون ينبغى صنعها بسيطة غير معقدة حتى لا تتعطل بعد عدة سنوات من استخدامها. فعلى مصنع واونسان للمحركات

ان يصنع المحركات بسيطة ولا تتعطل بسهولة. وعلى ضوء كمية انتاج هذا المصنع، وهى ١٠ آلاف محرك سنويا، ينبغى وضع خطة انتاج غراسات اشتال الارز وقلاعات اشتال الارز وفقا لعدد المحركات المنتجة.

وينبغى مساعدة مصنع ١٨ ايار لزيادة انتاج صمامات الانابيب.

ان هذا المصنع مصنع هام تنتج فيه مختلف انواع الصمامات. وبغية الوفاء التام بحاجات الاقتصاد الوطني المتزايدة على مر الايام الى الصمامات، لا بد لهذا المصنع من ان يرفع مستوى انتاج صمامات الضغط المنخفض الى ٥ر١ مليون او مليونى صمام سنويا، وينتج ايضا صمامات الضغط العالى والصمامات الضخمة. وينبغى تزويد هذا المصنع بما يلزمه لانتاج الصمامات، اى ما مجموعه ٥٠ آلة صانعة و٣٠٠ يد عاملة.

بلغني ان بناية مصنع ١٨ ايار لم يكتمل بناؤها بعد للافتقار الى لوازم التسقيف. هذه المسألة سنحلها له.

على مصنع ١٨ ايار ان يحافظ على بنايته نظيفة مرتبة ويعتنى بها حتى تبدو جذابة للنظر عن طريق خوض النضال الدينامى لاقامة الثقافة الانتاجية.

وينبغى تقويم نظام التوجيه لمصنع مونتشون للفولاذ والحرص على انتظام الانتاج فيه.

ان نظام توجيه مصنع مونتشون للفولاذ غير سليم فى الوقت الحاضر. ان المحافظة لا تلتفت اليه بدعوى انه تابع لوزارة الصناعة المعدنية، ووزارة الصناعة المعدنية لا توجهه التوجيه الفعال رغم ان اسمه مدون فى قائمتها. اما والحالة هذه، من الطبيعى الا يجرى انتاج الفولاذ فيه كما ينبغى. حين كان هذا المصنع تابعا للمحافظة فيما مضى، كان انتاج الفولاذ فيه يجرى على ما يرام. ولكن منذ الحاقه بوزارة الصناعة المعدنية، والانتاج فيه يتعثر. فمن المستحسن، فى رأيى، اعادة مصنع مونتشون للفولاذ الى عهدة المحافظة من جديد حتى تتولى الادارة العامة للصناعة المحلية فى المحافظة توجيهه، او تحويله الى معمل فرعى لاحد مصانع الآلات القائمة فى واونسان، اذا كانت وزارة الصناعة المعدنية عاجزة عن ارشاده. على المجلس التنفيذى ان يدرس موضوع تقويم نظام توجيه مصنع مونتشون للفولاذ.

من واجب المجلس التنفيذى ووزارة الصناعة المعدنية ان يزودا مصنع مونتشون للفولاذ بما يكفيه من اللوازم والتجهيزات، بما فيها الاقطاب الكهربائية، حتى يتم انتظام انتاج الفولاذ فيه.

وينبغى اتخاذ الاجراءات اللازمة لبناء السفن باعداد كبيرة فى ترسانة واونسان لبناء السفن.

لا تبنى هذه الترسانة سفن تمليح ونقل الاسماك حمولة ١٤ ألف طن وسفن الترولة حمولة ٣٧٥٠ طنا، الملحوظ بناؤها حتى نهاية النصف الاول من هذا العام، بدعوى عدم توفر التجهيزات واللوازم.

حينما كنت اقوم بتوجيه محافظة كانغواون على الطبيعة فى تشرين الاول عام ١٩٧٦، وجهت النقد الى ترسانة واونسان لبناء السفن لانها تبقى عاطلة عن العمل من غير ان تبنى السفن كما ينبغى. ولكنها لم تتخذ اية اجراءات بعد هذا النقد ايضا. على فرض انه لم تتوفر لها كما ينبغى التجهيزات واللوازم لبناء السفن الكبيرة، فكان من المفروض بها ان تبنى السفن الصغيرة بالتجهيزات واللوازم القائمة، او حتى تقوم بتصليح السفن او بناء المراكب الخشبية. ولكنها لم تفعل حتى ذلك.

بما ان هذه الترسانة تملك الآن عدة آلاف من الايدى العاملة، فضلا عن تجهيزات بناء السفن وتصليحها، فبامكانها بناء سفن الصيد الصغيرة بمختلف انواعها وتصليح قدرما تشاء من السفن ايضا، اذا عمل العاملون على تنظيم الانتاج بدقة. لقد ارسل الحزب اليها ١٠٠٠ من الجنود المسرحين لانها كانت تشكو من نقص الايدى العاملة لبناء السفن الكبيرة. لكنها مع ذلك لا تبنى السفن بحجة تنفيذ مشروع ارصفة السفن او مشروع الخطوط الجانبية للسكك الحديدية. قيل ان ترسانة واونسان لبناء السفن بنت سفينة ترولة واحدة حمولة ٣٧٥٠ طنا. ولكن الحقيقة هى انها قامت فقط باكمال بنائها بعد نقلها من ترسانة تشونغزين.

خلال السنوات الاربع الماضية، لم تعمل ترسانة واونسان كما ينبغى، فيما هى تتبجح بانها تبنى سفنا كبيرة. انه لامر بالغ الخطورة ان تبقى عاطلة عن العمل طوال اربع سنوات كاملة فيما هى تتلقى من الدولة الحبوب الغذائية والمرتبات. هذا يعزى الى ان اللجنة

الحزبية القاعدية فى الترسانة المذكورة لم تؤد دورها على الوجه المطلوب.

عندما واجهت اللجنة الحزبية القاعدية فى الترسانة مسائل عالقة فى بناء السفن، كان من واجبها ان تتقدم باقتراحات الى اللجتين الحزبيتين فى المدينة والمحافظة وتتخذ الاجراءات الآيلة الى بناء اى نوع من انواع السفن بالتجهيزات واللوازم الموجودة لديها عن طريق اذكاء الروح الابداعية والايجابية لدى العمال. ولكنها لم تفعل شيئا من ذلك. كان العاملون فى هذه الترسانة يعملون اشبه بالمستلقى تحت شجرة الاجاص على امل ان تسقط ثمارها فى فمه.

فعلى كيفية عمل العاملين يتوقف تماما ما اذا كانت المصانع والمنشآت تحل المسائل العالقة ام لا وتقوم بالانتاج كما ينبغى ام لا. المصانع والمنشآت التى يسعى العاملون فيها كل السعى الى تطبيق سياسات الحزب، تقوم جميعا بالانتاج على الوجه المنشود. ومن لا يسعى الى تطبيق سياسات الحزب لا ينفعنا بشيء.

يتوجب على قسم التنظيم والتوجيه فى اللجنة المركزية للحزب ان يطلع عن كثب ويفحص بدقة عمل اللجنة الحزبية القاعدية فى ترسانة واونسان لبناء السفن ويشن نضالا فكريا صارما لمحاسبة العاملين واعضاء الحزب فى هذه الترسانة لعدم قيامهم كما يجب بعملهم فيما مضى.

والسبب الآخر فى اساءة ترسانة واونسان عملها فى الماضى يعود الى ان اللجنتين الحزبيتين فى محافظة كانغواون ومدينة واونسان لم تسديا التوجيه السليم لها.

سبق ان وجهت، فى الدورة الكاملة الموسعة للجنة الحزبية فى محافظة كانغواون نقدا شديدا الى العاملين المسؤولين فى اللجنتين الحزبيتين فى المحافظة والمدينة لعدم ذهابهم الى الترسانة. لكنهم بعد ذلك ايضا لم يوجهوها التوجيه الفعال.

كان من واجب اللجنتين المذكورتين ان تبحثا عن طريقة لدفع عجلة مشروع توسيع الترسانة قدما، فى آن مع مواصلة بناء السفن. ولكنهما لم تتخذا اية اجراءات لبناء السفن، لميلهما الشديد الى مشروع التوسيع وحده. لو حرص العاملون المسؤولون فى اللجنتين الحزبيتين فى المحافظة والمدينة على ان تصنع ترسانة واونسان ولو المنتجات التعاونية برسم المصانع الاخرى داخل المحافظة، كمصنع ٤ حزيران

للعربات مثلا لما بقى العمال عاطلين عن العمل.

لـم يـتخذ هـؤلاء العاملـون المـسؤولون ايـة اجـراءات رغـم علمهـم الواضـح بـان ترسـانة واونـسان عاجـزة عـن بنـاء الـسفن. وبـنوع خـاص، اهمـل القـسم الاول المعنـى بالشؤون الاقتصادية لدى اللجنة الحزبية فى المحافظة اسداء التوجيه لها.

كمـا ان المسؤولية عن عدم بنـاء الـسفن فى ترسانة واونسان تقع ايضا على عاتق لجنة الدولة للتخطيط والوزارة الثالثة لصناعة الآلات.

لمـا كانـت ترسـانة واونـسان لا تبنـى الـسفن كمـا يجب منذ عدة سنوات، فكان حريا بالعاملين فـي لجنـة الدولـة للتخطـيط ان ينـزلوا الـى الترسـانة ليتقصوا الاسباب ويتخذوا الاجـراءات اللازمـة. فـان وجـدوا ان اللـوازم الـضرورية لبـناء الـسفن الكبيـرة غيـر متوفـرة، كـان مـن واجـبهم ان يعطـوها مـرة اخـرى خطـة معدلـة لبـناء مـراكب الـصيد الـصغيرة او تـصليح الـسفن او انـتاج الكـراكات او الـرافعات ومـا شـابهها بالتجهيـزات واللـوازم والايـدى العاملـة الموجـودة لـديها، لكـن لجنـة الدولـة للتخطيط التى احالت اليها خطة غير واقعية، لم تهتم قط حتى بتنفيذها.

ولـم تـسد الوزارة الثالثة لصناعة الآلات ايضا توجيها فعالا لعمل ترسانة واونسان لبنـاء السفن، واقفـة موقـف مـن يتحملون عن المسؤولية عن عملها. يبدو ان العاملين فى هذه الوزارة يفضلون هم انفسهم اكل خبز الكسل بلا عمل.

علـى لجنـة الدولـة للتخطيط والوزارة الثالثة لصناعة الآلات ان تدققا النظر فى الطاقة الانتاجـية لترسـانة واونـسان، وتعطـياها خطـة لبـناء وتـصليح الـسفن تـتلاءم مـع طاقـتها الانتاجية. يطلب بعض العاملين توفير التجهيزات واللوازم لترسانة واونسان من اجل بناء السفن الكبيرة. ولكنها لا تستطيع، فى ظروفها الحالية، ان تبنى السفن الكبيرة مهما زودناها بوفرة من التجهيزات واللوازم. على لجنة الدولة للتخطيط ان تعاين حالة الايدى العاملة فى تلك الترسانة، فان وجدت ان ال ١٠٠٠ يد عاملة من الجنود المسرحين التى ارسلت اليها لا لـزوم لهـا، فسيكون مـن المستحسن نقلهـا الـى ميدان آخر. علـى ترسـانة واونـسان ان تـنفذ مشروع توسيع الترسانة على اساس بناء مراكب الصيد الصغيرة وتصليح السفن.

حـيث ان ترسـانة واونـسان تملـك رصـيفا صـغيرا للـسفن ومحـركات للمـراكب

الصغيرة ايضا، فبمقدورها ان تبنى مختلف انواع سفن الصيد وتجرى التصليحات لها. وعلى ترسانة واونسان ان تقوم بتصليح السفن التابعة للميادين الاخرى ايضا، فضلا عن السفن العائدة الى وزارة صيد الاسماك.

وينبغى توفير ما يكفى من المواد الخام واللوازم لمصانع الصناعة المحلية، بحيث يمكن تشغيل تجهيزاتها بكامل طاقتها.

لعل اكبر المسائل العالقة لدى مصانع الصناعة المحلية فى الوقت الحاضر هى انها لا تتلقى المواد الخام واللوازم كما يجب. ان الاساس فى توجيه مصانع الصناعة المحلية هو توفير المواد الخام واللوازم على وجه الكفاية.

فى مصنع واونسان لتحويل الحبوب، تم انتظام انتاج زيت الطعام. وهذا امر يستحق الثناء حقا.

واذا كان مصنع واونسان للمصابيح الكهربائية عاجزا عن انتاجها كما ينبغي من جراء الافتقار الى المازوت، فلا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة بسرعة. يقترح هذا المصنع تحويل سخانة المازوت الى سخانة كهربائية. لكن هذا المصنع، لا يستهلك من المازوت الا ٣٠ طنا فى الشهر، فلا بد من ابقاء سخانة المازوت على ما هى عليه الآن، وربما اعدنا النظر فى تحويلها فى المستقبل.

يتعين على محافظة كانغواون ان توفر ما يكفى من المواد الخام لمصانع الصناعة المحلية حتى يتم انتظام الانتاج فيها.

وينبغى تحسين التوجيه للصناعة بصورة حاسمة.

احد الاسباب الرئيسية لعدم طروء تقدم كبير على ميدان الصناعة فى محافظة كانغواون فى الفترة الماضية هو قصور التوجيه من اللجنة الحزبية واللجنة الادارية فى المحافظة والاقسام المعنية لدى لجنة الحزب المركزية واللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى واللجان والوزارات المعنية. بالرغم من ان الانتاج لم يكن يجرى كما ينبغى فى المصانع والمنشآت الهامة داخل محافظة كانغواون، بما فيها مصنع ٤ حزيران للعربات ومصهرة مونبيونغ وترسانة واونسان ومصنع ١٨ ايار، الا ان المحافظة والدوائر المركزية المعنية لم تتخذ الاجراءات الآيلة

الـى تقويم الامـور. ومـع ان مصنـع ٤ حزيـران للعـربات كـان يعيق اعاقـة كبيـرة الـنقل بالـسكك الحديديـة فـى الـبلاد نظـرا لعدم انـتاج عـربات الـشحن وتـصليح القاطـرات كمـا يجب، فلـم يـتم اتخـاذ الاجـراءات الحاسـمة لـتقويم الامـور. ورغـم ان مـصهرة مونبيـونغ تـواجه عـراقيل فـى انـتاجها نظـرا لتعليـق تـرميمها، فلـم توفـر لـها لـوازم الترميم. كان من واجـب لجنة الدولـة للتخطيط ان تزود مصهرة مونبيونغ بلوازم الترميم بحيث يتم اجراء الترميم فى حينه. لكنها اكتفت باصدار مؤشرات الخطة الانتاجية وحدها، واهملت حتى وضع خطة تزويد لوازم الترميم.

يـتوجب علـى محافظة كانغواون والدوائر المركزية المعنية ان تدرك ادراكا عميقا مـا لـصناعة محافظـة كانغـواون مـن اهمـية فـى تطـور اقتـصاد الـبلاد ككـل وتـشدد مـن توجيهها لـها بصورة اكثر.

قبل كـل شـىء، ينبغـى للجنـة الحـزبية واللجنـة الاداريـة فـى محافظـة كانغـواون ان تحسنا توجيههما للصناعة داخل المحافظة.

مـا دامـت هاتـان اللجنتان تـوجهان مباشـرة صناعة المحافظة على مسؤوليتهما فى عين المكـان، فيتعين علـيهما ان تسديا توجيها اكثـر نجاعة من اى هيئة اخرى. صحيح ان الدوائـر المركـزية المعنـية تـوجه هـى الاخـرى الـصناعة المركـزية القائمـة داخـل المحافظـة، لكنها لا يمكـن ان تكون ادرى بالواقـع من اللجنة الحـزبية واللجنـة الاداريـة فـى المحافظـة، لانهـا تقيم علـى مسافة بعيدة. فـلا بـد للجنة الحزبية واللجنة الادارية فى المحافظة المعنية ان توجها صناعة المحافظة على مسؤوليتهما.

يـتوجب علـى اللجـنة الحـزبية فـى محافظـة كانغـواون ان تـوطد شـعبة التوجـيه السياسي للـصناعة الثقيلة فـى القسم الاول للشؤون الاقتـصادية التابع لـها وتوجه صـناعة المحافظـة علـى نحو فعال. وعلى اللجنة الحزبية واللجنة الادارية فى محافظة كانغواون ان تحـلا المـسائل العالقـة فـى ادارة وتـشغيل المـصانع والمنـشآت داخـل المحافظـة فـى حينه، وتـرفعا المـسائل التـى لا يمكـن حلهـا بقوتـهما الذاتـية الـى لجنة الحـزب المركـزية واللجنة الاقتصادية للجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى.

وعلـى اقسام لجنـة الحـزب المركـزية واللجنـة الاقتـصادية للجنة الشعبية المركـزية

واللجان والوزارات المعنية التابعة للمجلس التنفيذى ان تشدد بدورها التوجيه للصناعة فى محافظة كانغواون.

واذ تم تدشين طريق الاوتستراد ما بين بيونغ يانغ وواونسان، فقد اصبحت الظروف مؤاتية للدوائر المركزية لتوجيه صناعة محافظة كانغواون. حيث انه يمكن الوصول من بيونغ يانغ الى واونسان بالسيارة خلال ساعتين فقط على طريق الاوتستراد، فبوسع العاملين المسؤولين فى الدوائر المركزية ان يتوجهوا بالسيارة الى واونسان فى الصباح على سبيل النزهة ويعودوا مساء بعد اسداء توجيهاتهم.

على العاملين المسؤولين فى الدوائر المركزية ان ينزلوا مرارا الى المصانع والمنشآت داخل محافظة كانغواون ويطلعوا على احوالها الواقعية ويحلوا المسائل العالقة فى الوقت المناسب، فيما هم يحضرون اجتماعات اللجان الحزبية والخلايا الحزبية واجتماعات المشتغلين فى المصانع.

وينبغى التعجيل بمشروع كهربة خط بونغسان - كوواون الحديدى.

قبل عدة سنوات، تم بناء خط حديدى بين ايتشون وسيبو، بحيث زادت الخطوط الحديدية خطا اضافيا واحدا يربط الشرق بالغرب. لكنه لا يدر عائدة كبيرة من جراء عدم كهربته.

ولعدم كهربة خط بونغسان - كوواون الحديدى، يصعب على القطار اجتياز المنحدر بين سيبو وكوسان، لا بل قلما يسير قطار الركاب على ذلك الخط. ولا يستطيع قطار الشحن ان ينقل سوى شحنات خفيفة. وبالنتيجة، ما يزال الضغط واقعا على خط سينسونغتشون - كوواون الحديدى، ولم تحل بعد مسألة النقل بين الشرق والغرب. ولعدم كهربة الخط الحديدى بين بونغسان وكوواون، يتم تفريق الشحنات الواجب نقلها الى سيبو او بيونغكانغ عند كوسان، بحيث تضطر الاقضية المجاورة لبيونغكانغ ان تنقل الشحنات العائدة لها بعد وصولها الى كوسان بالشاحنات، مستهلكة كميات كبيرة من البنزين.

كان من المفروض كهربة خط بونغسان - كوواون الحديدى عند بنائه اصلا. لكن المجلس التنفيذى ولجنة الدولة للتخطيط قاما ببناء السكك الحديدية عشوائيا دون حساب الامور ببعد نظر. اذا اريد ازالة الضغط الواقع على النقل بالسكك الحديدية بين سينسونغتشون وكوواون ونقل شحنات محافظة كانغواون، فلا بد من الاسراع بكهربة

خط بونغسان - كوواون الحديدى. يتوجب على وزارة السكك الحديدية ومحافظة كانغواون ومحافظة هوانغهاى الشمالية ان تكمل كهربة هذا الخط فى موعد اقصاه العام القادم بجهودها المتضافرة. لئن كانت وزارة السكك الحديدية، على اية حال، هى سيدة هذا المشروع، الا انه لا يجوز محافظة كانغواون ومحافظة هوانغهاى الشمالية ان تهملا كهربة هذا الخط. على الرغم من كثرة الاعمال التى يجب على محافظة كانغواون ان تقوم بها فى العام القادم، مطلوب منها ان تولى كهربة خط بونغسان - كوواون الحديدى جهودا كبيرة. وعلى الجيش الشعبي بدوره ان يساعد هذا المشروع مساعدة ايجابية.

ان كهربة السكك الحديدية ليست بالامر العويص الى هذا الحد. يكفى لذلك توفير المقومات الزئبقية او المقومات شبه الموصلة وخفض مستوى ارض الانفاق الى حد ما ونصب الاعمدة الكهربائية وتمديد الاسلاك النحاسية. لقد تم توفير المقومات شبه الموصلة اللازمة لكهربة خط بونغسان - كوواون الحديدى، ويمكن حل مسألة الاسلاك النحاسية ايضا عن قريب. يتوجب على وزارة السكك الحديدية ومحافظة كانغواون ومحافظة هوانغهاى الشمالية ان تركز جهودها على مشروع كهربة هذا الخط للفراغ منه قبل نهاية العام القادم مهما كلف الامر.

ثم، اود ان اتحدث عن تطوير صناعة صيد الاسماك.

كلما حضرت الى محافظة كانغواون انوه تنويها شديدا بضرورة زيادة المصيد من الاسماك عن طريق تطوير هذه الصناعة. لكن هذه المهمة لا تنفذ كما ينبغى. وقفت هذه المرة على جلية الامور، فى واونسان، فتبين لى ان مخازن الاسماك لا تبيع الناس الا القليل القليل من الاسماك. فلا بد من اتخاذ الاجراءات الحازمة الآيلة الى تطوير صناعة صيد الاسماك بغية تموين الشعب بالاسماك على مدار السنة من غير ان تنفد.

وبغية صيد الاسماك بكميات كبيرة، ينبغى تطوير الصيد على السواحل، وبخاصة، الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، فضلا عن الصيد فى اعالى البحار.

العاملون فى حقل صيد الاسماك لا يلتفتون الآن الى الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، نظرا لميلهم الى الصيد فى اعالى البحار وحده. انما لا يمكن بذلك زيادة المصيد من الاسماك. فتطوير الصيد على السواحل، وبخاصة، الصيد الصغير

النطاق والصيد المتفرق، فضلا عن الصيد فى اعالى البحار انما هو منهج ثابت لا يحيد عنه حزبنا. مع ذلك، ونظرا لعدم مزاولة الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، لا نجد اسماكا نمون الشعب بها كما ينبغى اذا لم يتم صيد الاسماك فى اعالى البحار.

فمن واجب ميدان صيد الاسماك ان يتخلص من ظاهرة الميل الى الصيد فى اعالى البحار وحده وظاهرة التحزر فى صيد الاسماك، وان يعمل على تطوير الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق بصورة اكثر.

وفى سبيل تطوير الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، لا بد من فصل فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق عن محطات صيد الاسماك واستحداث محطات مختصة بالصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق على حدة. وعلى محطات الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق ان تصيد الاسماك بمختلف الطرق، بالشباك الثابتة والصنارات البكرية وبالصنارات العادية. وسيكون من الانسب تشغيل عدد كبير من المسنين والنساء ايضا فى هذه المحطات.

واذا اريد تطوير الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، فلا مندوحة عن تحديد اسعار الاسماك تحديدا صائبا.

ان الركود الحالى فى الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق يعود الى حد ما الى تدنى اسعار الاسماك المصادة باساليب الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق الى حد مفرط. فلا يجوز تحديد سعر الاسماك التى يتم صيدها باساليب الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق وسعر الاسماك التى يتم صيدها بواسطة السفن الكبيرة وادوات الصيد فى محطات صيد الاسماك بصورة متساوية. اذا حدد سعر الاسماك التى يتم صيدها باساليب الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق ارخص من اللازم، فلن يرغب احد فى مزاولة الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق.

فمن واجب الميدان المعني ان يعيد النظر فى اسعار الاسماك بمجملها ويحددها بشكل سليم. ينبغى تحديد السعر بحيث يساوى سعر الكيلوغرام الواحد من الاسماك المصادة باساليب الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق سعر عدة كيلوغرامات من الاسماك المصادة بالسفن الكبيرة وادوات الصيد، وبالتالى اعطاء الصيادين رواتب تتفق معها.

كما ينبغى وضع خطط سليمة لصيد الاسماك.

لا يجوز فرض خطة واحدة على محطة صيد الاسماك التى تصيد الاسماك بالسفن الكبيرة وادوات الصيد، وفرقة العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، والتعاونية السمكية، وفرقة العمل لصيد الاسماك التابعة للمزرعة التعاونية التى تصيد الاسماك بواسطة الزوارق الصغيرة وعدة الصيد. فمن واجب الميدان المعني ان يدقق جيدا فى كمية المصيد اليومى لفرقة العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، والتعاونية السمكية، وفرقة العمل لصيد الاسماك التابعة للمزرعة التعاونية، وعلى اساسه، يعطى كلا منها خطة صحيحة.

كما يجب اسناد خطة صحيحة لمحطات الصيد التى تصيد الاسماك بواسطة السفن الكبيرة.

الحاصل فى الوقت الراهن، هو ان محطات الصيد تمضى تسعة اشهر فى السنة دون اى عمل يستحق الذكر، ثم تصيد الاسماك ثلاثة اشهر فى موسم صيد البلوق، وبذلك تنجز خطتها السنوية. انه لمن الخطأ اسناد خطة على هذا النحو. حين كنت اوجه شؤون محافظة كانغواون على الطبيعة عام ١٩٧٦، وجهت نقدا شديدا لان الصيادين لا يصيدون الا القليل طوال تسعة اشهر ثم يصيدون ثلاثة اشهر فقط فى موسم صيد البلوق. تلك النقيصة لم تصحح بعد. لقد صنعت الدولة لهم حتى السفن المتعددة الاغراض بغية صيد مقادير كبيرة من الاسماك، لكن اى تقدم كبير لم يطرأ على صيد الاسماك.

على الميدان المعني ان يضع خطة صائبة للصيد طوال السنة. من المفروض اسناد خطة لصيد البلوق فى الشتاء، وخطة للصيد فى الصيف شهرا بشهر، هذا فضلا عن الخطة السنوية للصيد، والحرص على انجازها من كل بد. وفى حال عدم انجاز الخطة الشهرية، ينبغي تخفيض الرواتب بنفس المقدار. الحاصل الآن هو ان الصيادين يحصلون على جعالة كاملة من الارز والرواتب وعلى الاجازة وايام الراحة البديلة بعد عودتهم من الصيد بالسفن، بغض النظر عما اذا ضادوا ام لا. علينا ان ندرس هذا الامر.

سيكون من الافضل، فى رأيى، تطبيق قانون القيمة تطبيقا صائبا فى ميدان صيد الاسماك. فعلى المجال المختص ان يدرس هذه المسألة.

بالنسبة الى المسألة المتعلقة بالصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، اود ان اتوصل الى خلاصة فيما بعد، بعد معاينة عمل ميدان صيد الاسماك فى محافظتى هامكيونغ الجنوبية والشمالية.

وفي الختام، اود ان اتحدث بايجاز عن تحسين عمل ادارة المدن وتشديده.

مدينة واونسان هى مركز محافظة كانغواون ومدينة - ميناء ومدينة استجمام ثقافى. فلا بد من ادارتها ادارة جيدة. ان اجادة ادارة المدن امر لا غنى عنه لتوفير ظروف الحياة المتمدنة للسكان وتسريع عجلة الثورة الثقافية الريفية. اذا صارت مدينة واونسان متسخة لعدم ادارتها كما يجب، فلن يكون ثمة فيها ما يستحق التعلم اذا زارها الريفيون.

ولما كانت مدينة واونسان مقصد عدد كبير من الاجانب، فمن الضرورى اجادة ادارة المدينة بصورة افضل. اذا اسيئت ادارة مدينة واونسان، لا يمكن اظهار حياة شعبنا المتمدنة للاجانب، بل يمكن الحاق الخزى بالبلاد.

ان ادارة المدن مختلة فى معظم المدن فى الوقت الراهن. لهذا السبب، ننوى مناقشة مسألة تحسين ادارة المدن واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن فى الدورة الكاملة للجنة الحزب المركزية التى ستعقد فى اواسط تشرين الثانى القادم. امامنا شهر واحد ونصف على انعقاد تلك الدورة الكاملة. وخلال هذه الفترة، نعتزم الاطلاع شاملا على ادارة مدينة واونسان من قبل المركز واتخاذ الاجراءات لتحسينها، وابراز هذه المدينة كوحدة نموذجية.

الاطلاع على ادارة مدينة واونسان حتى ادق التفاصيل من شأنه ان يفيد فى التحضير الفعال للدورة الكاملة للجنة الحزب المركزية وتحسين ادارة هذه المدينة على حد سواء. فعلى نائب رئيس المجلس التنفيذى المضطلع بشؤون الخدمات العامة ان يطلع ويفحص ادارة مدينة واونسان على نحو شامل مع العاملين فى حقل ادارة المدن ومن ثم يرفع تقريرا عن المسائل العالقة. سنحل كل المسائل العالقة على صعيد تحسين ادارة مدينة واونسان.

نظرا لان هذه الدورة الكاملة الموسعة للجنة الحزبية بمحافظة كانغواون لم تعالج ادارة مدينة واونسان بصورة تفصيلية، فاننا ننوى اتخاذ القرار المتعلق بتحسينها على حدة فيما بعد.

من واجب جماعة الاطلاع على ادارة مدينة واونسان ان تفحص بدقة مرافق مياه الشرب والمجارى داخل المدينة قبل اى شيء آخر.

يقال بان معالجة مياه المجارى تشكل مشكلة كبيرة لمدينة واونسان فى الوقت الحاضر، نظرا لانها لم تنفذ مشاريع المجارى كما ينبغى في الماضى. فلا بد من اتخاذ الاجراءات الآيلة الى معالجتها. اما الانابيب المصنوعة من الاسمنت المسلح اللازمة لمشروع المجارى، فيصعب انتاجها حالا فى مدينة واونسان. فيستحسن جلبها من مدينة هامهونغ. لكن بما ان محافظة كانغواون تملك مصنعا للاسمنت، فيمكنها ان تنتج هذه الانابيب بنفسها فيما بعد اذا اجيد العمل التنظيمى.

كما ينبغى الاطلاع على حالة المرافق التسهيلية، بما فيها الحمامات وصالونات الحلاقة، ووضع مشروع بالاجراءات اللازمة لتحسينها.

بلغني ان مدينة واونسان لا تتوفر فيها الحمامات كما ينبغى. لا يجوز التسبب بالمضايقات للناس من جراء نقص الحمامات فى مركز المحافظة. حتى فى القرى الريفية كافة، اعد ما يكفى من الحمامات ليغتسل فيها الريفيون.

في مدينة بيونغ يانغ هى الاخرى، قليلة هى الحمامات الرائعة. حين كنت رئيسا للجنة اعمار مدينة بيونغ يانغ بعد الحرب، حرصت على بناء الحمام رقم ١ بجانب جامعة كيم تشايك للصناعة. انما، بعد ذلك، لم نبن الا القليل من الحمامات الرائعة. وقد طلبت مؤخرا من لجنة الحزب المركزية ان يصار الى بناء حمام جيد يستوعب حوالى ألف شخص دفعة واحدة فى مدينة بيونغ يانغ.

فى مدينة واونسان ايضا، يجب انشاء عدد كبير من الحمامات. يجب بناء الحمامات فى هذه المدينة اولا وقبل غيرها حتى ولو ادى الامر الى تأجيل مشاريع البناء الاخرى شيئا ما.

وينبغى الاطلاع على احوال مجمل البيوت السكنية داخل مدينة واونسان، ووضع مشروع بالاجراءات الآيلة الى اجادة ترتيبها. وبصورة خاصة، ينبغي الاطلاع جيدا على المرافق الداخلية للعمارات السكنية العالية. لا بد من تجهيز هذه العمارات بانابيب المياه والمراحيض الحديثة. فى بعض المدن بنى عدد كبير من العمارات السكنية

العالية، لكن سكانها يعانون حاليا من المنغصات فى معيشتهم لعدم توفر المياه فيها كما يجب. لذلك، يقول ساكنو العمارات السكنية العالية ان احوالهم المعيشية اسوأ مما لو كانوا يسكنون فى بيوت من طابق واحد. فلا بد من الاطلاع على الامور بالتفصيل: هل تصل المياه كما يجب الى العمارات السكنية العالية فى مدينة واونسان وهل هى مجهزة بالمراحيض الحديثة؛ هل تم تركيب الزجاج للنوافذ وهل التدفئة تحت ارضية الغرف طبيعية؛ هل هى مؤثثة بالمفروشات اللازمة وهل تدلف الى داخلها مياه الامطار.

وعلاوة على ذلك، ينبغى الاطلاع على كل المسائل العالقة فى ادارة مدينة واونسان، ومن ثم وضع مشروع تفصيلى لحل تلك المسائل مع تحديد الوقت اللازم لذلك.

اذا احسنت المحافظة تنظيم العمل، يمكن تحسين ادارة مدينة واونسان فى وقت وجيز. نظرا لوجود عدد كبير من المصانع والمنشآت الضخمة فى مدينة واونسان، بما فيها مصنع ٤ حزيران للعربات وترسانة واونسان لبناء السفن ومصنع ١٨ ايار ومصنع واونسان للمحركات، فانه يمكن تماما اجادة ترتيب المدينة حتى ولو بالاستفادة الفعالة من الايدى العاملة واللوازم المهدورة فيها. قد يكون بالامكان ترتيب مدينة واونسان على نحو جيد ان عبئ عمال ترسانة واونسان الذين يقضون ايامهم الآن دون عمل فحسب.

كما ينبغى حل مسألة المواصلات فى مدينة واونسان.

قررت لجنة الحزب المركزية مؤخرا تقديم ١٠ باصات لكل من مدينتى واونسان وهامهونغ لضمان المواصلات فيهما. من الافضل قطعا لو اعطينا واونسان مزيدا من الباصات وانشأنا خطا للتروليبوس فيها. لكن الوضع الحالى لا يسمح لنا بذلك. فمن الاولى فى مدينة واونسان ان نشجع سكانها على ركوب الدراجات على نطاق واسع. اذ تنقل سكان المدينة بالدراجات، فان ذلك مفيد لصحتهم ومن شأن ذلك ايضا ان يمنع تلوث الهواء.

سمعت بانه يوجد فى طوكيو باليابان عدد مفرط جدا من السيارات بحيث تلوث الهواء بالغازات التى تنفثها. لذلك، يصاب عدد كبير من الساكنين فى الطابق الثالث وما فوق فى العمارات السكنية العالية بالامراض.

وبلغني ان طبيبا حائزا على شهادة الدكتوراه فى احد البلدان قال بعد زيارته بكين بان عدد المصابين بالسرطان والسل فى بكين اقل منه فى نيويورك، وهذا يعود

الى قلة عدد السيارات داخل المدينة. فى بكين يلاحظ وجود عدد كبير جدا من راكبى الدراجات. وركوبها ليس مقصورا على الرجال، بل النساء المسنات ايضا يركبن الدراجات فى بكين. بيد اننى وجدت هذه المرة ان راكبى الدراجات فى مدينة واونسان مجرد قلة قليلة.

مع تدشين جسر تشونغتشون، اعطينا قضاء آنزو حوالى عشرة آلاف دراجة، وهذا ما ساعد على ايجاد حل تام لمسألة ذهاب الشغيلة الى معاملهم وعودتهم منها.

ينبغى صنع الدراجات باعداد كبيرة وامداد سكان مدينة واونسان بها. يقولون بان مصنع ٤ حزيران للعربات يقدر على انتاج حوالى ألفي دراجة فى السنة. من المستحسن صنع هذا العدد من الدراجات سنويا وامداد سكان مدينة واونسان بها. وفي حال تم صنع عدد كبير من الدراجات فيما بعد، ينبغى جعل الشباب يستعملونها والاطفال والعجائز وحدهم يستخدمون الباصات.

كما ينبغي صنع الدراجات ذات العجلات الثلاث ايضا باعداد كبيرة.

الدراجة من هذا النوع قادرة على نقل ٢٠٠ الى ٣٠٠ كغ من الشحنات. حين زرت احد البلدان فى الماضي، وجدت انه حتى المواد المستعملة داخل قصر الضيافة تنقل بواسطة الدراجات ذات العجلات الثلاث.

ولما كان باستطاعة مصنع ٤ حزيران للعربات ان ينتج بنفسه جميع قطع الغيار اللازمة لصنع الدراجات، فيجب عليه ان يجيد تنظيم العمل ليصنع الدراجات باعداد كبيرة.

اما الآلات الصانعة الضرورية لصنع الدراجات، فسوف نؤمنها فى العام القادم. ذلك انه يتوجب علينا ان نقدمها هذا العام الى ثلاث محافظات، بما فيها محافظتا بيونغآن الجنوبية والشمالية.

بغية انجاز المهام الملقاة على عاتق محافظة كانغواون بنجاح، يتوجب على اللجنة الحزبية فى المحافظة، بما هى سيدة المحافظة، ان تجيد اسداء التوجيه الحزبى للشؤون الادارية والاقتصادية. فعلى اللجنة الحزبية فى المحافظة ان تشدد اكثر فاكثر التوجيه الحزبى للشؤون الادارية والاقتصادية حتى يطرأ تحسن جذرى على عمل المحافظة.

حول اقامة نظام سليم للتوجيه فى ميدان صيد الاسماك والمضى قدما فى توطيد أسسه المادية والتقنية

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين فى ميدان صيد الاسماك فى محافظة هامكيونغ الجنوبية

١٢ تشرين الاول ١٩٧٨

ان تطوير صناعة صيد الاسماك يعد اقصر طريق الى حل مسألة المواد الغذائية الثانوية للشعب فى بلادنا المحاطة بالبحار من ثلاث جهات.

تشهد بلادنا كل سنة محاصيل زراعية وافرة، بالرغم من تأثرها الشديد بالجبهة الباردة، وذلك بتعاطى الزراعة حسب الطريقة الزراعية المستقلة، بحيث صار فى مقدورنا ان نزود الشعب بكفاية من الحبوب الغذائية والخضار. واذا ما وجدنا فيما بعد حلا لمسألتى اللحوم والاسماك، امكننا رفع مستوى الحياة الغذائية للشعب الى حد ملحوظ. لكن تموين الشعب بكمية وافرة من اللحوم من خلال تطوير تربية المراشى ليس بالامر البسيط. رغم اننا بنينا عددا كبيرا من مزارع الخنازير ومداجن الدجاج فى كل ارجاء البلاد حتى الآن، الا اننا لا نزال قاصرين عن تزويد الشعب بما يكفى من اللحوم والبيض نظرا لعدم توفير الاعلاف لها. ولكن، اذا قمنا بتطوير صناعة صيد الاسماك، ببذل اقصى الجهود فى هذا السبيل، يمكننا تزويد الشعب بما يكفى من الاسماك على مدار السنة.

لذا، جئت الى محافظة هامكيونغ الجنوبية عام ١٩٧٦ وعقدت هناك اجتماعا للنشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق ساحل البحر الشرقى، واكدت فيه على وجوب تموين الشعب بالاسماك فى الفصول الاربعة كلها، وذلك عن طريق تطوير صناعة صيد الاسماك.

وخلال حوالى مدة السنتين الماضيتين اللتين تلتا هذا الاجتماع، عمل ميدان صيد الاسماك على تحويل سفن الصيد الى سفن متعددة الاغراض وعلى ارساء الاسس المادية والتقنية لصناعة صيد الاسماك الى حد بعيد. ولكن صيد الاسماك لا يجرى على الوجه المنشود من جراء عدم تحديث سفن الصيد وعدم ادخال طرق الصيد العلمية على نطاق واسع حتى الآن.

العاملون فى ميدان صيد الاسماك لا يفكرون الآن فى صيد الاسماك خلال فصل الصيف، بل يكتفون بصيد سمك البلوق فى فصل الشتاء فقط. كما ان هؤلاء العاملين لا ينوون مزاولة الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق بنشاط، حاصرين تفكيرهم فى صيد الاسماك بالسفن الكبيرة وحدها. بناء على التحريات التى اجريتها مؤخرا، تبين لى ان محطات صيد الاسماك كانت تلزم الصيادين فى فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق بان يؤدوا خدمات ثانوية لسفن الصيد الكبيرة، من غير ان تسمح لهم بالخروج الى البحر لصيد الاسماك. ان العاملين فى محطات صيد الاسماك لا يعيرون الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق التفاتا، زاعمين بان خطة الصيد، بما فيها الخطط المسندة الى فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، يمكن انجازها اذا ابحرت السفن الكبيرة مرتين او نحو ذلك زيادة عن المعتاد.

حتى اذا ارادت التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية ان تصيد الاسماك، فلا تستطيع ان تصيد كمية كبيرة نظرا لقلة سفن الصيد المزودة بالمحركات والنقص فى عدة الصيد على اختلافها، مثل الشباك والصنانير. ولكن ليس ثمة من يسعى جاهدا الى تزويدها بالمعدات اللازمة. ولئن كانت التعاونيات السمكية تتبع اداريا المصلحة المحلية لتوجيه صيد الاسماك، الا ان فرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية لا تجد من يلتفت اليها.

فلا بد من ان نتخلص من النواقص المتكشفة فى صيد الاسماك فى اقرب وقت ممكن ونتخذ الاجراءات القمينة بتطوير صناعة صيد الاسماك اكثر فاكثر.

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، تقويم نظام توجيه صيد الاسماك.

ان اعادة تكوين هذا النظام بما يتفق ومقتضيات الواقع المتطور، امر لا غنى عنه لزيادة تطوير صناعة صيد الاسماك عن طريق اجادة توجيه قطاع اقتصاد الدولة وقطاع الاقتصاد التعاونى فى مجال صيد الاسماك.

والشىء المهم فى اعادة تكوين نظام توجيه صيد الاسماك هو توجيه التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية بطريقة ادارة المؤسسات الصناعية.

هناك الكثير من التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية فى الوقت الحاضر، ولكن لا توجد جهة تتحمل مسؤولية توجيهها. ولانكم توجهون التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد هذه بطريقة ادارية روتينية، وليس بطريقة ادارة المؤسسات الصناعية، يتعذر عليكم ان تصيدوا الاسماك بالشكل المطلوب. فلا بد من اقامة نظام جديد لادارة التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية وتوجيهها بطريقة ادارة المؤسسات الصناعية.

ومن الضرورة بمكان هنا اقامة مجالس ادارة للتعاونيات السمكية فى الاقضية تتولى اسداء توجيه موحد الى التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية. ثمة فى محافظة هامكيونغ الجنوبية عشرة اقضية تطل على البحر، فاذا ما اقيم فى كل قضاء من تلك الاقضية بمجلس ادارة للتعاونيات السمكية بحيث يسدى توجيها موحدا للتعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية الكائنة ضمن قضائه، سيكون ذلك خطوة مفيدة جدا. يمكن تسمية هذا المجلس بلجنة ادارة التعاونيات السمكية فى القضاء، لكنها تسمية غير مرغوب فيها لانها تشبه من حيث الاسم لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء؛ كما يمكن تسميته باتحاد التعاونيات السمكية فى القضاء، ولكن هذه التسمية ايضا لا تعجبنا، لانها تجعلنا نحس بانها شىء عتيق.

ان مجلس ادارة التعاونيات السمكية فى القضاء يختلف من حيث طابعه عن لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء. فلجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء هى

جهاز مختص بتوجيه الشؤون الزراعية يوجه مباشرة المزارع التعاونية، وينفذ المساعدة المادية والتقنية المقدمة من الدولة وفى عهدته الهيئات والمؤسسات التى تخدم الاقتصاد الريفي، مثل مصنع الادوات الزراعية ومنشآت الرى ومحطة الآلات الزراعية، الخ. لكن مجلس ادارة التعاونيات السمكية فى القضاء هو شكل من الاقتصاد التعاونى يمارس ادارة موحدة للتعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية الكائنة ضمن القضاء. وبعبارة سهلة الفهم، يمكن القول بانه جهاز موحد للاقتصاد التعاونى السمكى فى القضاء اشبه بمجلس ادارة المزرعة التعاونية.

وبمعنى آخر، يمكن اعتبار مجلس ادارة التعاونيات السمكية فى القضاء اشبه بشركة مساهمة، ذلك لان ملكيته هى ملكية مشتركة للتعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية الكائنة ضمن القضاء. ويجب انتخاب هذا المجلس من قبل ممثلى التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية فى القضاء، واجراء كل اوجه نشاطه الادارى من تنظيم الانتاج الى التوزيع حسب لوائحه الاساسية. ولا بد ان تنص هذه اللوائح على تفاصيل الامور المتعلقة بانتخاب مجلس الادارة واوجه نشاطه الادارى، فضلا عن واجبات رئيس المجلس.

وعلى الاعضاء الاداريين فى مجلس ادارة التعاونيات السمكية فى القضاء ان يشاركوا فى اقتسام مداخيل الاقتصاد التعاونى، دون ان يتقاضوا رواتب من الدولة، شأنهم فى ذلك شأن الاداريين فى المزارع التعاونية. وعلى اللوائح الاساسية لمجلس ادارة التعاونيات السمكية فى القضاء ان تنص على كيفية توزيع المداخيل بعد اقتطاع مبلغ معين للتراكم المشترك والمدفوعات المتوجبة للدولة من اصل الارباح المتأتية عن الاقتصاد التعاونى. ان دفع مبالغ معينة الى الدولة من اصل ارباح الاقتصاد التعاونى يجب ان يكون الزاميا.

نظرا لان الدولة تطبق حاليا نظام العلاج الطبى المجانى ونظام التعليم الالزامى العام لمدة ١١ سنة، فلا بأس ان دفع جزء من ارباح الاقتصاد التعاونى الى الدولة. اما المبلغ الواجب دفعه الى الدولة، فمن المستحسن، فى رأيى، اقراره فى اجتماع يعقده عاملو التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية. ويجب استعراض

نتائج سير النشاط الادارى مرة كل ثلاثة اشهر حيث يعلن عن مبلغ المدفوعات الى الدولة من اصل الارباح المكتسبة خلال الربع السنوى.

وفى المحافظة، ينبغى اقامة لجنة الاقتصاد التعاونى السمكى التى تقوم بتوجيه الاقتصاد التعاونى السمكى ضمن المحافظة.

وعلى لجنة الاقتصاد التعاونى السمكى فى المحافظة ان تكون جهازا للدولة يوجه التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية الكائنة ضمن المحافظة بطريقة ادارة المؤسسات الصناعية، ويخدم الاقتصاد التعاونى السمكى.

عليها ان توجه التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية بطريقة ادارة المؤسسات الصناعية، وذلك بما تملك من هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تخدم الاقتصاد التعاونى السمكى، تماما مثلما تقوم لجنة ادارة المزارع التعاونية فى القضاء بتوجيه المزارع التعاونية ضمن القضاء بتلك الطريقة بما تملك من هيئات ومؤسسات تابعة للدولة تخدم الاقتصاد الريفى. انما مطلوب منا ان نزود لجنة الاقتصاد التعاونى السمكى فى المحافظة بحوض جاف لتصليح السفن ومصنع لعدة الصيد ومصنع للشباك وفرقة للشاحنات الجوالة وفرقة لبناء قرى الصيد وشركة فرعية لتوريد المواد ومحطة للمحروقات، الخ.

ليس الا عندما تمتلك لجنة الاقتصاد التعاونى السمكى مثل هذه الهيئات والمؤسسات التابعة للدولة، تستطيع ان تضطلع على نحو مسؤول بالتوجيه التقني للتعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية الكائنة داخل المحافظة وتزويدها بلوازم وتصليح السفن وما شابهها. اما رواتب المشتغلين فى لجان الاقتصاد التعاونى السمكى فى المحافظات، فيجب ان تدفعها الدولة.

ومن واجب التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية ان تنظر فى كيفية صيد المزيد من الاسماك وكيفية تخزينها وتجفيفها وكيفية بيع الاسماك وكيفية تصليح السفن وتأمين عدة الصيد.

والشىء الهام الآخر فى اعادة تكوين نظام توجيه صيد الاسماك هو انشاء محطات متخصصة فى الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق، عن طريق فصل فرق

العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق عن محطات صيد الاسماك.

عند اطلاعى على الامور فى ميدان صيد الاسماك اثناء زيارتي الحالية لمحافظة هامكيونغ الجنوبية، وجدت ان الصيادين فى فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق التابعة لمحطات صيد الاسماك يجندون لاعمال اخرى ولا يخرجون الى البحر.

ارى ان الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق لا يمكن تطويره طالما بقيت فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق ملحقة بمحطات صيد الاسماك كما هى الحال الآن. ان مصيد فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق من الاسماك اقل من مصيد التعاونيات السمكية. وفى هذه الحال، اذا اسندت الى محطة صيد الاسماك خطة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق تبلغ ثلاثة اضعاف ما هى عليه حاليا، فانها ستعجز عن تنفيذها وستمنى فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق بالفشل الذريع. لذلك، فانه سيكون من الافضل فصل فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق عن محطات صيد الاسماك لانشاء محطات قائمة بذاتها متخصصة فى عمليات الصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق. وحرى بنا ان نسمى هذه المحطة الجديدة بمحطة الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق.

وبعد انشاء مثل هذه المحطات على حدة، لا بد من العمل على توطيد اسسها المادية والتقنية. وفى محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق القائمة بذاتها، يجب توزيع المداخيل على غرار ما هو جار فى التعاونيات السمكية، ولكن لا يجوز لها ان تصيد الاسماك سوية مع محطات صيد الاسماك، والا فانها ستعود الى وضعها السابق. لا بد، اذن، من ارساء الاسس المادية والتقنية لمحطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق بحيث تستطيع الوقوف على قدميها.

والى ان تتجهز محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق بالوسائل المادية والتقنية مستقبلا، ينبغى خزن الاسماك المصادة من قبلها فى احواض التمليح ومصانع التثليج الموجودة فى محطات صيد الاسماك. توجد الآن فى محطات صيد الاسماك العديد من احواض التمليح الاحتياطية ومصانع التثليج غير المستفاد منها بكامل طاقتها. فلا بد من اعطاء حق استخدامها لمحطات الدولة للصيد الصغير النطاق

والصيد المتفرق. واذا لم يوافق العاملون فى محطات صيد الاسماك على اعارتها لها، فلا بد عندئذ من رفع شكوى قانونية ضدهم.

ولا يجوز تكبير الجهاز الادارى لمحطة الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق اكثر من اللازم، بل يجب تبسيطه قدر الامكان.

سيكون من المناسب ان يضم هذا الجهاز ما بين اربعة وخمسة اشخاص تقريبا، اى المدير وامين اللجنة الحزبية فى المحطة ورئيس المحاسبين وموجه مختص بالمواد. اذا تم تكبير الجهاز الادارى اكثر من اللازم، على طريقة اختيار حاكم ونائب للحاكم ونائبا لنائب الحاكم ..، فقد يزداد عدد الايدى العاملة غير المنتجة كثيرا. يجب وضع مشروع هيكلية الجهاز الادارى لمحطة الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق فى هذا الاتجاه.

ولا يجوز تشكيل هذا الجهاز على نمط واحد، بل يجب تشكيله بما يتفق وواقع كل محطة. لا بد من توخى الدقة المتناهية فى تشكيله حسب كل محطة، وعلى نحو تتحدد معه كيفية تشكيل الجهاز الادارى لمحطة الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق المستحدثة وما درجة تلك المحطة، على ان يكون المقياس هنا عدد الايدى العاملة وعدد المراكب فى فرقة العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق التابعة لمحطة ما حاليا.

وانشاء محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق القائمة بذاتها، عن طريق فصل فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق عن محطات صيد الاسماك، يجب ان يتم ايضا بعد التدقيق فى كل حالة على حدة. فمن بين محطات صيد الاسماك الاحدى عشرة الموجودة فى محافظة هامكيونغ الجنوبية، لا توجد فى محطة سينبو للصيد فرقة العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق. كما ينبغى الابقاء على فرقة العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق على حالها فى محطة ريونغداى للصيد، نظرا لان هذه المحطة صغيرة الحجم اصلا. ومن ثم، يجب التدقيق فى اوضاع كافة فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق التابعة للمحطات التسع الباقية وتحويلها الى محطات دولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق.

وينبغى ادارة محطات الدولة تلك على اساس نظام الاستقلال المالى. ففي هذه المحطات، يجب اقتطاع مبالغ تدفع للدولة ومبالغ للتراكم المشترك من اصل ايراداتها الصافية، وتوزيع البقية على العاملين فى المحطات، بحيث يكبر نصيبهم اذا صادوا كمية كبيرة من الاسماك ويقل نصيبهم اذا صادوا قليلا منها. عندئذ، سيسعى الصيادون فى محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق الى الخروج الى البحر لزيادة مصيدهم من الاسماك، بدلا من البقاء على البر لحبك الشباك مثلا.

ومن الضرورى تعيين الحدود فى توزيع مداخيل الصيادين فى محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق. بالنسبة لعمال مزرعة الدولة للفواكه، تم تعيين الحدود من ١٢٠ الى ١٥٠ واون شهريا، بحيث يتسلم كل منهم نصيبه حسب مقدار عمله. لقد طبقنا هذه الطريقة فيما مضى بعد دراسة عميقة. فلا بد من استعراض نتائج تطبيقها. واذا وجدتم ان تلك الطريقة جيدة، فلا بأس، فى اعتقادى، ان انتم طبقتموها فى محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق.

يقترح البعض بانه يستحسن تخصيص اموال التراكم فى محطة الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق لغرض تدعيم اسس تلك المحطة لعدة سنوات فقط. لكن كيفية استخدام اموال التراكم هى موضوع آخر. مهما تكن الجهة التى تستخدمها، لا بد من الحفاظ على اموال التراكم.

والشيء الهام الآخر فى اعادة تكوين نظام التوجيه فى ميدان صيد الاسماك هو ارساء نظام توجيه فرق الاعمال الجانبية السمكية فى الهيئات والمؤسسات على اسس سليمة.

فى الاقضية التى يوجد فيها اكثر من ثلاث فرق اعمال جانبية سمكية، فمن الجيد اقامة مجلس ادارة فرق الاعمال الجانبية السمكية. يقترح بعضهم تحويل فرق الاعمال الجانبية السمكية هى الاخرى الى مؤسسات مستقلة على غرار اقامة محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق من خلال فصل فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق عن محطات صيد الاسماك. ولكن امرا كهذا غير جائز. اذا صار الامر كذلك، فلا مفر عندئذ من استحداث وظائف للعاملين الاداريين، مثل المدير وكبير المهندسين ورئيس المحاسبين وعامل امداد المواد والباعة، على طريقة اختيار

حاكم ونائب للحاكم ونائب لنائب الحاكم ... مما يجعل عدد الاداريين اكثر من عدد الصيادين. فلا بد من الابقاء على فرق الاعمال الجانبية السمكية التابعة للمؤسسات والهيئات كما هى، وتعيين رئيس لفرقة العمل وامين للجنتها الحزبية وموجه تقنى واحصائى لها، كما هى الحال فى فرقة العمل الثالثة فى المزرعة رقم ٧.

فليس فى فرقة العمل الثالثة فى المزرعة رقم ٧ من الاداريين الا رئيس فرقة العمل وامين اللجنة الحزبية فيها والموجه التقني والاحصائى. كانت هذه الفرقة مزرعة تعاونية مستقلة فى الماضى تضم احد عشر عضوا اداريا، مثل رئيس مجلس الادارة ونائبه وامين اللجنة الحزبية وكبير المهندسين. فحولناها الى فرقة عمل بعد تقليص عدد الاداريين فيها الى اربعة اشخاص. وحرصنا على اقامة مجلس ادارة مزرعة زانغسوواون التعاونية والحاق فرق العمل به وجعلناه يقوم مباشرة بمهام التوجيه التقني وامداد المواد لفرق العمل. اما الايرادات، فتوزع باتخاذ فرقة العمل كوحدة، على اساس نظام الاستقلال المالى.

ومجلس ادارة فرق الاعمال الجانبية السمكية هذا يمكن انشاؤه فى المدينة او القضاء. يمكن اقامته، على سبيل المثال فى مدينة هامهونغ ومدينة سينبو من محافظة هامكيونغ الجنوبية، ومدينة واونسان وقضاء مونتشون من محافظة كانغواون، وكذلك فى مدينة تشونغزين. فى مدينة هامهونغ، يمكن اقامة مجلس ادارة فرق الاعمال الجانبية السمكية عن طريق دمج فرق الاعمال الجانبية السمكية التابعة لمؤسسة هونغنام المتحدة للاسمدة ومصنع ريونغسونغ للآلات وسائر المؤسسات والهيئات؛ وفى مدينة سينبو يمكن اقامة مجلس ادارة آخر عن طريق دمج اربع فرق تابعة للهيئات والمؤسسات؛ وفى كل من مدينة واونسان وقضاء مونتشون ايضا، يمكن اقامة مجلس ادارة فرق الاعمال الجانبية السمكية عن طريق دمج فرق العمل التابعة للهيئات والمؤسسات هناك.

اما بالنسبة للمدن او الاقضية التى تملك واحدة او اثنتين من فرق الاعمال الجانبية السمكية التابعة للمؤسسات والهيئات، فلا يجوز لها ان تبقى تلك الفرق تابعة للهيئات والمؤسسات كما هى حاليا. اذا بقيت على حالها كما هى حاليا، فقد يعبأ

الصيادون لاعمال اخرى اعتباطا، مثلما يجرى فى فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق فى محطات صيد الاسماك.

فى تلك المدن والاقضية، يمكن تحويل فرق الاعمال الجانبية السمكية التابعة للهيئات والمؤسسات الى تعاونية سمكية والحاقها بمجلس ادارة التعاونيات السمكية فى المدينة او القضاء.

اما فرق الاعمال الجانبية السمكية التابعة للمؤسسات والهيئات التى لا تعمل الا فى مواسم محددة، فلا بد من ابقائها على حالها. ان فرقة الاعمال الجانبية السمكية الموسمية التى تديرها اللجنة المركزية لاتحاد الشباب العامل الاشتراكى بغرض توفير الاسماك لمخيمات رابطة الناشئين فى فصل الصيف لا تختلف عن مزارع الاعمال الجانبية التابعة للهيئات والمؤسسات. فلا بد من ابقاء فرق الاعمال الجانبية السمكية الموسمية التى تديرها الهيئات والمؤسسات كما هى دون مساس.

وفى مناطق الساحل الغربى ايضا، ليس عدد فرق الاعمال الجانبية السمكية التابعة للمؤسسات والهيئات بالعدد القليل فى الوقت الحاضر، لكننا نعتزم تحويلها الى شكل آخر.

فى المحافظات الساحلية، ينبغي انشاء ما يسمى بمصلحة ادارة صيد الاسماك تتولى توجيه صناعة صيد الاسماك العائدة للدولة.

فى حال انشاء محطات الدولة للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق على حدة عن طريق فصل فرق العمل للصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق عن محطات صيد الاسماك، لا داعى بعد ذلك لابقاء الادارة العامة لصيد الاسماك القائمة حاليا على حالها. لقد استحدثنا الادارة العامة لصيد الاسماك فى البحر الشرقي والادارة العامة لصيد الاسماك فى البحر الغربى بغرض توجيه صناعة صيد الاسماك فى المناطق الساحلية الشرقية والغربية على حد سواء. ذلك لان العاملين المسؤولين فى وزارة صيد الاسماك كانوا مقصرين فى الاشراف على صيد الاسماك وتوجيهه على نطاق البلاد كلها، مكتفين بالمكوث فى مناطق الساحل الشرقي فقط. ان هاتين الادارتين العامتين هما هيئة تقتصر وظائفها على قيادة الانتاج وحده، ولا علاقة لها بادارة المؤسسات. لهذا السبب، يجب اقامة مصلحة ادارة صيد الاسماك فى

المحافظات الساحلية بعد الغاء هاتين الادارتين العامتين.

اذا تشكلت مصلحة ادارة صيد الاسماك فى المحافظة على غرار المؤسسة المتحدة، فقد يمارس عاملوها البيروقراطية ويتصرفون كما يحلو لهم. لذا، من الافضل انشاء مصلحة ادارة صيد الاسماك فى المحافظة على نحو ما ذكرنا آنفا، بدلا من اقامة مؤسسة متحدة لصيد الاسماك.

ويجب ان تكون مصلحة ادارة صيد الاسماك هذه خاضعة لاشراف مزدوج، من جانب المحافظة ووزارة صيد الاسماك على السواء. ويجب ان توضع تحت سلطة مصلحة ادارة صيد الاسماك شركة فرعية لتوريد اللوازم، على ان تضم مصلحة الادارة هذه جهازا لتوجيه مجالس ادارة فرق الاعمال الجانبية السمكية فى الاقضية.

بعده، ينبغى زيادة توطيد الاسس المادية والتقنية لصناعة صيد الاسماك. لئن كنا نعيد تكوين نظام توجيه صيد الاسماك، الا انه لا يمكن لنا ان نصيد الاسماك من غير مبارحة البحر على مدار سنة بدون تعزيز الاسس المادية والتقنية لصناعة صيد الاسماك. ففى سبيل صيد كميات هائلة من الاسماك من غير مبارحة البحر على مدار السنة، لا مناص من السهر على ارساء الاسس المادية والتقنية الوطيدة لمحطات صيد الاسماك والتعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية.

ووصولا الى توطيد الاسس المادية والتقنية لصناعة صيد الاسماك، من الضرورة بمكان تحديث سفن الصيد قبل اى شىء آخر.

مع ان ميدان صيد الاسماك قام بتحويل عدد لا يستهان به من سفن الصيد الى سفن متعددة الاغراض خلال السنتين اللتين اعقبتا اجتماع النشطاء فى ميدان صيد الاسماك فى مناطق الساحل الشرقى، الا انه لم يجهزها بعد بالمعدات العلمية والتقنية الحديثة اللازمة لصيد الاسماك. صحيح انه توجد سفن كشافة مجهزة بالمعدات الحديثة، ولكن تلك الاشياء وحدها لا تكفى لصيد الاسماك على مدار السنة.

من خلال تبادل الحديث مع الصيادين فى محطات صيد الاسماك اثناء جولتى الحالية على محافظة هامكيونغ الجنوبية، عرفت ان السبب فى ضآلة المصيد من سمك السردين فى السنة الماضية لم يكن يعود الى ان اسراب السردين وصلت شمالا حتى

خط الفصل العسكرى ثم عادت. هذا العام ايضا، توافدت اسراب هائلة من السردين الى البحر الشرقي من بلادنا. ومع ذلك، فانهم لم يصيدوا من هذه الاسراب المتدفقة سوى القليل القليل، بسبب عدم تجهيز سفن الصيد باجهزة لوران للاستقبال ومكشافات الاسماك الافقية، وغيرها من المعدات العلمية والتقنية الحديثة. بعد ان عثرت السفن الكشافة على اسراب السردين، استدعت سفن الصيد. الا ان سفن الصيد غير المجهزة بجهاز لوران للاستقبال اضطرت الى التجول هنا وهناك بحثا عن مكان وجود السردين، حتى افلتت اسرابه كلها منها. ثم ان سفن الصيد ابحرت لصيد السردين بدون مكشافات الاسماك الافقية، فلم تلاحظ حتى اسراب السردين التى تبعد عنها حوالى ١٥ مترا ومرت بها مرور الكرام.

لو كنا استوردنا اجهزة لوران للاستقبال ومكشافات الاسماك الافقية وغيرها من المعدات العلمية والتقنية الحديثة وجهزنا سفن الصيد بها، لاستطعنا هذا العام ان نصيد اكثر من ١٠٠ ألف طن من السردين. انه لمن غير المنطقى ومن غير المعقول حقا ان لا نصيد الا قليلا من السردين بسبب عدم تجهيز سفن الصيد ببعض المعدات العلمية والتقنية الحديثة، مع اننا نملك عددا كبيرا من سفن الصيد الممتازة المتعددة الاغراض.

كما ان عدم صيد سمك السردين المتدفق على البحر الشرقي من بلادنا الا بكميات زهيدة يعود سببه ايضا الى افتقار العاملين فى ميدان صيد الاسماك الى المعرفة بصيد الاسماك والخبرة فى صيد السردين.

فالعاملون فى ميدان صيد الاسماك لا يحاولون صيد السردين بالافادة من ميزته الخاصة، وهى الانجذاب الى الاضواء. اذا سلط الضوء على البحر عند نصب الشباك او بعد نصبها فى الليل، فان السردين يتجمع حول الضوء ويقع فى الشباك. ولكن بلغني ان الاضواء تسلط على السفن وحدها ولا يجرى تسليطها على موقع نصب الشباك، فيتجمع السردين حول السفن ولا يقع فى الشباك.

قد لا يعرف العاملون فى حقل صيد الاسماك اية معدة علمية وتقنية واى شباك تلزم لصيد السردين وبأية طرق يجب صيده لافتقارهم الى اية خبرة سابقة فى صيده، لكنهم لو قرأوا جيدا فقط الكتب الاجنبية التى تتناول تجارب صيد السردين او

المعلومات المنشورة فى "اخبار التقنيات الجديدة"، لاستطاعوا ان يعرفوا ذلك تماما.

ان الناس الذين كانوا يشاركون فى صيد السردين ابان عهد الحكم الامبريالى اليابانى لا يملكون اية خبرة تستحق الذكر فى صيد السردين. حين زرت محافظة كانغواون، قابلت عجوزا يناهز السبعين من عمره قيل لى بانه كان يصيد السمك من ايام الامبريالية اليابانية. فسألته عن طريق صيد السردين، لكنه كان على جهل مطبق بها، لانه كان يجبر على تنظيف ظهر المركب ومعالجة السردين المصاد فقط، رغم انه كان يبحر مرات عديدة على متن مراكب الصيد اليابانية لصيد السردين. اذن، لا يمكننا ان نتعلم منهم اى شىء يستأهل التعلم من الخبرة فى صيد السردين.

يتوجب علينا ان ندخل بنشاط طرق الصيد العلمية الملائمة لواقع بلادنا مهما كلف الامر، بحيث يتأتى لنا ان نصيد السردين، وغيره من مختلف انواع الاسماك، بكميات كبيرة.

وبغية تحديث سفن الصيد، لا بد من تزويدها بمختلف المعدات العلمية والتقنية وعدة الصيد الحديثة.

بما ان صنع سائر المعدات العلمية والتقنية الحديثة، مثل اجهزة لوران للاستقبال ومكشافات الاسماك الافقية فى بلادنا سيتطلب بعض الوقت، فلا بأس ان استوردناها من البلدان الاخرى فى الوقت الحاضر.

ولا ضرورة لتجهيز كل سفينة من سفن الصيد بالمعدات العلمية والتقنية الحديثة كجهاز لوران للاستقبال مثلا. نظرا لان سفن الصيد التابعة لمحطات صيد الاسماك تقوم بعمليات الصيد ضمن اسطول من السفن، فيكفى تجهيز هذا الاسطول بجهاز واحد من اجهزة لوران للاستقبال وما اليه، على ان يوضع فى كل سفينة من سفن الصيد الاخرى الجهاز اللاسلكى ذو الموجات الشديدة القصر، تأمينا للاتصال فيما بينها. وبالاخص لاننا نجابه العدو وجها لوجه فى الوقت الحاضر، فحرى بسفن الصيد ان تخرج الى الصيد على شكل اسطول من عدة سفن، بدلا من ان تتجول كل منها منفردة ومتفرقة. وتزويد كافة اساطيل سفن الصيد بمعدل جهاز واحد من اجهزة لوران للاستقبال ومكشاف واحد من مكشافات الاسماك الافقية لكل اسطول، لا يتطلب منا سوى استيراد عدد قليل منها.

كما ينبغى استيراد معدات الصيد الضوئية. لو كنا جهزنا سفن الصيد بتلك المعدات الى حد ما هذا العام، لاصطدنا ٣٠ ألف الى ٤٠ ألف طن من سمك الصورى ايضا. يجب الاطلاع بدقة على انواع معدات الصيد الضوئية الموجودة فى البلدان الاخرى وشراء ما يلزمنا منها من احد تلك البلدان.

واضافة الى استيراد المعدات العلمية والتقنية الضرورية لتحديث سفن الصيد، يجب اتخاذ كافة الاجراءات لصنعها بانفسنا.

وينبغى تزويد سفن الصيد بمختلف انواع عدة الصيد الحديثة.

ان الساحل الشرقى لبلادنا زاخر بموارد الاسماك، الاسماك المستقرة والاسماك المهاجرة على حد سواء. بلغني ان رجال الجيش الشعبي صادوا اليوم ملء طست من الاسماك بايديهم خلال برهة قصيرة فى البحر. ومع ذلك، لم تصيدوا الا النزر اليسير من السردين المتدفق فى الصيف وافلتت منكم اسراب البلم المتوافدة فى الخريف ايضا، نظرا لعدم تجهيز سفن الصيد بالشباك والصنانير ومختلف انواع عدة الصيد الاخرى كما ينبغى هذا العام.

بناء على اقوال الصيادين الذين خرجوا هذا العام الى البحر لصيد السردين، فقد توافدت اسراب السردين الى سواحلنا الشرقية على شكل موجات، فى البداية ظهرت الاسماك الكبيرة ثم جاءت الاسماك المتوسطة وتلتها الاسماك الصغيرة. ومع ذلك، لم يكونوا يملكون فى العام الماضى سوى نوع واحد من الشباك حجم عينها ٢٠ ملمترا فلم يتمكنوا من صيد الاسماك الكبيرة التى توافدت فى البداية لانها لم تقع فى الشباك. ولما عادوا الى البحر ومعهم الشباك ذات العيون الكبيرة، جاءت هذه المرة اسماك السردين الصغيرة، فاستطاعت الافلات من الشباك. لو كانوا صنعوا ثلاثة او اربعة انواع من الشباك الملائمة لخصائص السردين فى السابق، ملمين بهذه الخصائص الماما كافيا، لاستطاعوا ان يصيدوها كلها، الكبيرة منها والصغيرة على السواء.

والحالة نفسها تنطبق على البلم ايضا. يقال بان البلم المتوافد فى الخريف اصغر حجما الى حد ما من البلم المتوافد فى الربيع، فيتعذر صيده بنفس الشباك المستخدمة فى الربيع. لكن سفن الصيد لم تتجهز بمختلف انواع الشباك اللازمة

لصيد البلم، فافلتت منها اسراب البلم المتوافد فى الخريف.

خلال تحدثى مع الصيادين فى فرقة العمل للصيد بمزرعة سوزونغ التعاونية فى قضاء توايزو، ذكروا هم ايضا بانهم لم يتمكنوا من صيد الا القليل من الاسماك نظرا لعدم توفر الشباك لديهم.

اذا كان لنا ان نصيد كميات هائلة من الاسماك، فلا بد من صنع مختلف انواع عدة الصيد الجيدة، بما فيها الشباك، باعداد كبيرة حتى نتمكن من صيد الاسماك المتوافدة سواء أ فى الربيع ام فى الصيف ام فى الخريف ام فى الشتاء، الكبيرة منها ام الصغيرة، على الشواطئ ام فى عرض البحر.

ومن المستحسن حبك الشباك بخيوط النايلون المستوردة بما يتفق وظروفنا البحرية وطرق الصيد المتبعة فى بلادنا. ان شباك النايلون متينة وتصمد جيدا للمياه المالحة، بحيث يمكن استعمالها مدة طويلة. لكن شباك البينالون لا تضاين الا عدة سنوات فقط نظرا لانها تبلى سريعا فى المياه المالحة. يعمل ميدان صيد الاسماك على استهلاك عدة آلاف الاطنان من البينالون كل سنة لصنع الشباك، ولكن على غير طائل. اجدى لنا ان نحول البينالون المستهلك لحبك الشباك الى مصانع الصناعة الخفيفة لنسج الاقمشة وصنع الملابس منها وبيعها الى البلدان الاخرى وان نستورد مقابل ذلك خيوط النايلون لحبك الشباك.

وعندما يبدأ مصنع البوليثيلين فى مؤسسة الشباب المتحدة للكيمياء العمل فيما بعد، ينبغى السهر على انتاج الشباك المصنوعة من البوليثيلين ايضا.

ينبغي الحرص على توفير ما يكفى من التجهيزات واللوازم لمصانع الشباك فى هامهونغ وسينبو، تمكينا لها من انتاج مختلف انواع الشباك الجيدة باعداد كبيرة.

ويجب استعادة الشباك البالية على نحو سليم. عند تقديم الشباك الجديدة الى ميدان صيد الاسماك، ينبغى استعادة الشباك القديمة بمقتضى نظام صارم.

وتوطيدا للاسس المادية والتقنية لصناعة صيد الاسماك، لا غنى عن بناء قاعدة وطيدة لانتاج قطع الغيار.

الحاصل الآن فى ميدان صيد الاسماك ان سفن الصيد لا تحال الى التصليح فى

الوقت المطلوب، نظرا للافتقار الى قاعدة تؤمن انتاج قطع الغيار. فلا بد من تزويد ميدان صيد الاسماك بقاعدة ممتازة لانتاج قطع الغيار حتى ينتج بنفسه مختلف اصناف قطع الغيار اللازمة لسفن الصيد.

وسيكون من الانسب اقامة مثل هذه القاعدة باتخاذ اى مصنع للآلات كمصنع ام. عندئذ، سيتسنى لنا اقامتها بالسرعة الممكنة. ولكن، نظرا لان ميدان صيد الاسماك لا يملك حاليا مصنع آلات جديرا بالتحويل الى قاعدة لانتاج قطع الغيار، فلا بد من درس امكانية تسليم ثمة مصنع آلات تابع لوزارة صناعة الآلات الاولى الى وزارة صيد الاسماك.

تطالب وزارة صيد الاسماك حاليا بتسليمها مصنع ٥ كانون الاول، ولكن اذا تم ذلك، فقد يتوقف انتاج الثقابات نصف القطرية حالا. لذلك، ارى انه من المستحسن تحويل مصنع من مصانع الآلات القائمة فى هامهونغ او واونسان او تشونغزين او سينبو الى قاعدة لانتاج قطع الغيار اللازمة لميدان صيد الاسماك.

وعلاوة على ذلك، ينبغى لوزارة صيد الاسماك ان تتأكد من امكانية تحويل ورشة الصيانة والطاقة التابعة لاحدى محطات صيد الاسماك الى قاعدة لانتاج قطع الغيار بعد تكبيرها وتوسيعها.

يمكن بناء هذه القاعدة بالقرب من ترسانة سينبو لبناء السفن. ولكن ليست هناك ارض شاغرة. حين زرت هذه الترسانة عام ١٩٧٦، استطعت بالكاد اختيار موقع بناء حوض السفن الجاف على شاطئ البحر نظرا لضيق رقعة ارضها.

ان مصنع ١٣ آذار لمعدات صيد الاسماك غير مناسب لتحويله الى قاعدة لانتاج قطع الغيار، لان حجمه اصغر مما ينبغى.

يمكن بناء قاعدة كبيرة لانتاج قطع الغيار باتخاذ المصنع الفرعى لقطع الغيار التابع لمحطة كيم تشايك لصيد الاسماك كمصنع ام. اذا ما اقيمت قاعدة انتاج قطع الغيار فى مدينة كيم تشايك، فسيكون من صالحها ان تتسلم وتستعمل المواد الفولاذية المنتجة فى مصنع سونغزين للفولاذ. بما ان مبنى المصنع الفرعى لقطع الغيار فى محطة كيم تشايك لصيد الاسماك كبير الحجم، فليس بالامر السىء ان تقام فيه قاعدة لانتاج قطع الغيار على ما اعتقد.

اما التجهيزات اللازمة لقاعدة انتاج قطع الغيار، فيمكن توفيرها اذا ما قام كل مصنع من مصانع الآلات بتقديم آلة صانعة واحدة مما يملكه. اما الماكنات الاوتوماتيكية لصنع اذرعة الكرنك، فيجب على مصنع ١٨ كانون الثانى ان يصنع واحدة منها من خلال حركة تكثير الآلات الصانعة. وهذا ما سيفى بالغرض.

اذا ما قامت كل من اللجان والوزارات التابعة للمجلس التنفيذى بانتاج واحدة من المعدات الضرورية لبناء قاعدة انتاج قطع الغيار وتسليمها الى وزارة صيد الاسماك، يمكن عندئذ انشاء هذه القاعدة فى اسرع وقت ممكن، دون الحاجة الى استيرادها من البلدان الاخرى.

انما ينبغى، مع ذلك، استيراد بعض ما نحتاج اليه من التجهيزات اللازمة لبناء قاعدة انتاج قطع الغيار لميدان صيد الاسماك من البلدان الاخرى.

ومن المستحسن، فى رأيى، تحويل مصنع سينبو لاجهزة التيار الضعيف الى مركز لتصليح تلك الاجهزة المركبة فى سفن الصيد وانتاج قطع غيارها. بنى هذا المصنع، اصلا، بغرض ارساء الاسس المادية والتقنية لميدان صيد الاسماك، الا انه وضع تحت اشراف وزارة صناعة الآلات الاولى. سيكون اجراء جيدا ان اعادت وزارة صناعة الآلات الاولى نقله الى وزارة صيد الاسماك بعد اسناد مؤشرات الانتاج المنوطة بذلك المصنع الى مصنع آخر.

وينبغى ارساء قاعدة وطيدة لتصليح السفن ايضا. فمهما كان انتاج قطع الغيار الضرورية لسفن الصيد كبيرا، لا يمكن تصليح سفن الصيد فى الوقت المناسب ما لم تكن هناك قاعدة وطيدة لتصليح سفن الصيد. ينبغى السهر على توفير ما ينقص او تفتقر اليه الاحواض الجافة ومنشآت تصليح السفن القائمة من تجهيزات، بحيث تستطيع انجاز تصليح سفن الصيد فى الوقت المطلوب.

كما ينبغي تجهيز مصنع بيونغ يانغ لتصليح الاجهزة اللاسلكية بمعدات افضل. بلغني ان هذا المصنع يقوم الآن بمحاولات لصنع المكشافات. ولكن لا داعى للكد والتعب لصنع ما يصعب عليه صنعه.

ثمة بين مراكب الصيد الموجودة فى التعاونيات السمكية عدد غير قليل من

المراكب الخشبية. ان تصليحها لا يحتاج الا الى نجارين ومناشير كهربائية.

وفي سبيل توطيد الاسس المادية والتقنية لصيد الاسماك، لا بد من بناء سفن الصيد باعداد كبيرة وتحويل سفن الصيد غير المجهزة بالمحركات الى سفن ذات محركات.

وسفن الصيد ذات محركات قوة ٤٠٠ حصان هى الافضل لصيد الاسماك. يطالب بعض الناس بسفن صيد حمولة ألف طن وبعضهم الآخر حمولة ٨٠٠ طن. ولكن وضعنا لا يسمح لنا ببناء سفن صيد حمولة ألف طن حالا. حتى اذا كلفنا جهة معنية بمهمة بناء سفن الصيد حمولة ألف طن الآن، فانها لن تنجز بناءها الا فى خريف العام القادم، او بعده. لذلك، من المتوجب فى العام القادم اكمال بناء سفن الصيد حمولة ٣٧٥٠ طنا، التى هى الآن قيد البناء، وكذلك بناء اكبر عدد ممكن من سفن الصيد بقوة ٤٠٠ حصان.

وينبغى درس مسألة بناء المزيد من السفن - المصانع.

ولا مندوحة عن تحويل مراكب الصيد الصغيرة الى مراكب ذات محركات.

من بين مراكب الصيد العاملة فى التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية عدد غير قليل من المراكب غير المجهزة بعد بالمحركات. ونظرا لعدم تجهيزها بالمحركات، لا يستطيع الصيادون ان يصيدوا الا القليل من الاسماك، لان الوقت يكون ظهرا حين يبلغون المصايد وهم يجذفون، حتى لو غادروا الشاطئ عند الفجر. وحيث ان الصيد بالمراكب غير المجهزة بالمحركات عمل صعب وغير مأمون، يعزف الصيادون عن الخروج الى البحر ويفضلون حبك الشباك على اليابسة. الا ان العاملين القياديين فى حقل صيد الاسماك لا يتخذون ما يجب اتخاذه من اجراءات لتحويل مراكب الصيد التى تقوم بالصيد الصغير النطاق والصيد المتفرق الى مراكب ذات محركات. ان تزويد مراكب الصيد بالمحركات ليس بالامر الصعب الى هذه الدرجة. اذ يكفى لذلك تجهيز مراكب الصيد بمحركات السيارات او الجرارات ليس الا.

ينبغى السهر على بيع المعدات واللوازم الضرورية لتجهيز مراكب الصيد بالمحركات الى التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية. ولاجل

تجهيز المراكب القائمة فى التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية بالمحركات، لا داعى لاعتماد الطريقة التى اعتمدناها فى الماضي حين اقمنا محطات تأجير الآلات الزراعية.

لا يجوز اعطاء التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية سفن صيد تزيد قوتها عن ٢٠٠ حصان. ولكن من المقبول ان تقتنى هذه التعاونيات والفرق، هى الاخرى، سفن صيد كبيرة فى المستقبل. فلا يجوز ان نسحب منها جميع سفن الصيد الكبيرة الموجودة لديها حاليا.

وينبغى اجادة تحويل الاسماك.

فليس الا باجادة تحويل الاسماك، يمكن تزويد ابناء الشعب بالاسماك على مدار السنة. الا ان الاسماك المصادة بجهد جهيد غالبا ما تصاب الآن بالفساد، نظرا لعدم تحويلها فى الوقت اللازم.

وتحويل بطارخ البلوق واحشائه يجرى، هو الآخر، بصورة رديئة. حينما كان اعضاء اللجنة السياسية للجنة الحزب المركزية يوجهون تحويل الاسماك فيما هم يقيمون فى محطات صيد الاسماك، كانت بطارخ البلوق واحشائه المتبلة وما شابهها تنتج بمقادير كبيرة. ولكن الامر ليس كذلك فى الوقت الحاضر.

فمن واجب ميدان صيد الاسماك ان يجيد تحويل الاسماك لتموين الشعب بمختلف المنتجات السمكية المصنعة اللذيذة المذاق وذات القيمة الغذائية العالية.

ينبغى تمليح الاسماك وتثليجها حتى لا تفسد سمكة واحدة من الاسماك المصادة. اما السمك، مثل السردين، فمن الافضل تمليحه. وينبغى صنع المأكولات السمكية المتبلة، مثل بطارخ البلوق واحشائه المتبلة، بكمية كبيرة. اذا اجيد صنع هذه البطارخ والاحشاء المتبلة، يمكن عندئذ بيعها الى البلدان الاخرى وشراء مختلف عدة الصيد بثمنها.

وفيما يتعلق بمعدات التثليج فى محطات صيد الاسماك التى تزود العاصمة بالاسماك، يتعين على الهيئات المختصة ان تجهزها جيدا بتلك المعدات على مسؤوليتها.

وينبغى وضع خطة لتجهيز سفن الصيد بمعدات لاعتصار زيت السمك على اساس تجريبي. بما ان السمك، مثل السردين، يفسد بسرعة فى الصيف. فلا بد من

اعتصار الزيت منه اذا لم يجر تثليجه فى الوقت المطلوب. ومع ذلك، فان سفن الصيد الكبيرة لا تملك معدات اعتصار الزيت حاليا، بحيث لا تعتصر الزيت من السردين حتى عند صيد كميات كبيرة منه.

وينبغى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجهيز جميع السفن - المصانع بمعدات اعتصار الزيت، فضلا عن معدات التثليج.

وينبغى استزراع النباتات البحرية فى المياه الضحلة على نطاق واسع.

يجب اجراء هذا العمل فى محطات استزراع النباتات البحرية والتعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية على حد سواء. وحسنا تفعل ان زاولت التعاونيات السمكية وفرق العمل للصيد بالمزارع التعاونية الصيد واستزراع النباتات البحرية على السواحل.

ولا بد لوزارة صيد الاسماك من ان تضع خططا مفصلة لانتاج الاسماك.

اذا نظرنا الى خطط انتاج الاسماك المسندة الى محطات صيد الاسماك، نجد انها خطط "طنية" اذا جاز التعبير، كأن يطلب منها صيد كذا طن من الاسماك هذا العام على ضوء الكمية التى تم صيدها فى العام الماضى من قبل كل سفينة من السفن، من دون التدقيق فى الكمية الممكن صيدها من الاسماك مفصلة حسب انواعها، بحيث ان عددا غير قليل من محطات صيد الاسماك لا ينجز خطة الانتاج المطلوبة منه. لا بل ان بعض العاملين فى محطات صيد الاسماك يذهبون الى حد الوقوف موقف اللامبالاة، سواء أ نفذت خطة انتاج الاسماك ام لم تنفذ.

ينبغى من الآن فصاعدا وضع خطط انتاج الاسماك على اساس من الحساب الدقيق للكمية القابلة للصيد، مفصلة حسب انواعها، والتأكد من قيام محطات صيد الاسماك بتنفيذها دون ادنى تقصير حسب مؤشراتها. وينبغى للتعاونيات السمكية هى الاخرى ان تصيد البلوق على نطاق واسع فى الشتاء، اذا كان ذلك ممكنا. وينبغى اسناد خطط صيفية لصيد الاسماك الى التعاونيات السمكية والزامها بتنفيذ تلك الخطط. يجب على افراد جماعة التوجيه ان يذهبوا هذه المرة الى محطات صيد الاسماك ويجتمعوا بالصيادين ليطلعوا بدقة على كمية الاسماك الممكن صيدها،

وعلى اساس ذلك يضعون خططا سليمة لانتاج الاسماك.

وقفنا، خلال هذه الزيارة، على وضع محطات صيد الاسماك داخل محافظة هامكيونغ الجنوبية، ولكننا لا نزال بعيدين عن طرح خطة اجرائية صحيحة. يقول العاملون فى ميدان صيد الاسماك حاليا بانهم يجيدون استخدام مكشافات الاسماك وعدة الصيد الحديثة التى جهزت بها محطات صيد الاسماك، ولكن لا يمكننا ان نعرف كيف تستخدم تلك الاشياء فعليا. ثم انه ينبغي زيادة التدقيق لمعرفة اى نوع من الاجهزة وعدة الصيد يلزمنا.

توجد فى محافظة هامكيونغ الجنوبية احدى عشرة محطة صيد كبيرة الحجم. لذا، فان تعزيزها يستأثر ببالغ الاهمية على صعيد تطوير صيد الاسماك فى مناطق الساحل الشرقي. ان آمال الحزب المعقودة على محطات صيد الاسماك الكائنة فى محافظة هامكيونغ الجنوبية كبيرة جدا.

فمن واجب افراد جماعة التوجيه ان يذهبوا الى محطات صيد الاسماك داخل محافظة هامكيونغ الجنوبية، حتى ولو بتكريس شطر من وقتهم لذلك، ويجتمعوا بالربابنة والصيادين ليطلعوا بدقة على اوضاعها الفعلية. حينما يجتمعون بالربابنة والصيادين مباشرة فى محطات صيد الاسماك، يمكنهم ان يضعوا اصبعهم على المشاكل العالقة فى صيد الاسماك، انما لا يستطيعون ان يحلوا المشاكل العالقة بمجرد الاجتماع بالمديرين القابعين وراء مكاتبهم.

هذا واود ان ابحث مجددا مسألة صيد الاسماك فى الغد، بعد رجوع افراد جماعة التوجيه من جولتهم الاطلاعية على الواقع القائم فى محطات صيد الاسماك.

حديث مع مدير تحرير "سيكاى"، المجلة السياسية والنظرية اليابانية

٢١ تشرين الاول ١٩٧٨

قبل كل شىء، اعبر عن شكرى العميق لك، يا سيد ياسوى ريوسكى، على زيارتك لبلادنا بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

كما سررت غاية السرور لالقائك كلمة التهنئة بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جمهوريتنا.

وارجوك ان تنقل، عند عودتك، تشكراتى الى السيد ايوانامى يوزيرو، رئيس دار "ايوانامى" للنشر، والى السيد ميدوريكاوا تورو، مدير الدار، على رسالة التهنئة التى بعثا بها الي بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الجمهورية.

اود، من الآن، ان اجيب عن الاسئلة التى طرحتها علي يا سيد ياسوى ريوسكى.

لقد سألتنى عن رأيى فى تأسيس الجمهورية. ان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى سلطة شعبية حقيقية يصبو اليها الشعب الكورى بأسره، بالاجماع.

بفضل تأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، تخلص شعبنا من نظام الحكم الذى ظل ردحا طويلا من الزمن ملوثا بالتبعية للدول الكبيرة، واصبح فى حوزته سلطة مستقلة صار فيها الشعب نفسه، سيدا لها وسلطة منزهة عن التبعية للدول الكبيرة.

لاول مرة فى تاريخها، تشهد بلادنا سلطتها الشعبية الحقيقية التى تمثل مصالح العمال والفلاحين والمثقفين العاملين وابناء الشعب من مختلف الطبقات والفئات. وان

شعبنا ليبتهج غاية الابتهاج لامتلاكه سلطة حقيقية لأول مرة فى تاريخه، وليس الشعب الكورى وحده، بل وكذلك اصدقاؤنا والبلدان الشقيقة لنا يبتهجون بذلك ايضا.

ان السلطة الشعبية الحقيقية - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية - هى منارة الامل بالنسبة للشعب الكورى. لذلك، فاننا قد احتفلنا بالذكرى الثلاثين لتأسيس الجمهورية احتفالا مشهودا. بهذه المناسبة، وفد كثير من الاصدقاء والوفود من البلدان الشقيقة فى العالم على بلادنا ليهنئوا بالعيد الوطني لشعبنا. اننا نعتبر ذلك امرا محمودا للغاية.

سألتنى عن آفاق مستقبل الجمهورية. اننا نراها واعدة ومشرقة للغاية.

فلقد اقمنا فى الماضى سلطتنا المكينة الخاصة بنا وارسينا الاسس الراسخة للاقتصاد الوطني المستقل واهلنا عددا كبيرا من الكوادر الوطنية، رغم الاوضاع العسيرة التى حفت بنا. وفى مثل هذه الظروف، فاننا نتقدم الى الامام، تحدونا الثقة الراسخة باننا قادرون على بناء الاقتصاد الوطني المستقل بصورة افضل وزيادة رخاء الشعب وتحقيق توحيد الوطن المستقل حتما.

اننا نناضل الآن من اجل تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعليته، وذلك باطلاق العنان للمواهب الخلاقة لجماهير الشعب، متمسكين فى الوقت عينه باستقلالية الامة تمسكا ثابتا.

ان تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني وتحديثه وعليته هو هدفنا النضالى فى البناء الاقتصادى. ووصولا الى هذا الهدف، يسير شعبنا الى الامام بخطى حثيثة، رافعا عاليا راية الثورات الثلاث. ان شعبنا كله يدفع الآن بعزم عجلة الثورات الثلاث الفكرية والتقنية والثقافية فى كافة الميادين.

يناضل الشعب كله فى بلادنا الآن من اجل تنفيذ الخطة السباعية الثانية. ونحن نعتقد بان هذه الخطة ستتحقق بنجاح. اذا ما انجزت هذه الخطة، فسوف تلج بلادنا مصاف البلدان الاكثر تقدما. وهكذا فان آفاقنا المستقبلية طيبة للغاية.

لا اود ان اطيل حديثى عن وضع بلادنا اكثر من ذلك، لان العاملين الآخرين قد اسهبوا فى شرح هذا الموضوع لكم.

والآن، اود ان اتحدث عن الوضع الدولى.

لقد طرحت علي اسئلة مختلفة فيما يتعلق بالوضع الدولى.

لقد قلت بان عصر الحرب الباردة يوشك على الانتهاء فى العالم. انه لامر جيد ان تتغير سياسة الحرب الباردة. ونحن ايضا نرغب فى تبدل عصر الحرب الباردة. وليس الشعب الكورى وحده، بل وكذلك الشعوب المحبة للسلام فى العالم بأسره، تأمل ان يتبدل عصر الحرب الباردة. لذلك، نرى فى تبدل سياسة الحرب الباردة امرا حسنا للغاية.

ولكننا نبقى على يقظتنا حيال ذلك. يبدو فى الظاهر ان الحرب الباردة آخذة بالاختفاء حاليا، ولكننا نجد فى الواقع العديد من المشاكل التى لا يمكن الا ان تثير قلقنا. ففى الوضع الدولى الحالى، نجد نزوعا الى حل كل المشاكل بالطرق السلمية والاقلاع عن سياسة الحرب الباردة، وعلى العكس من ذلك، نجد ممارسات تتمثل فى توسيع نطاق التسلح فعلا وراء لافتة "السلام" بحجة ازالة الحرب الباردة وفى الاعتداء على البلدان الاخرى اقتصاديا. فلا بد من ان نبقى متيقظين ازاء ذلك.

ان الوضع الدولى الراهن بالغ التعقيد على ما نرى. ذلك لان الدول الكبرى تسعى الى توسيع نطاق سيطرتها.

ان الدول الكبرى تعمد الى المراوغات لتوسيع نطاق سيطرتها فى الوقت الحاضر. وهى تتنازع فيما بينها، بنوع خاص، كيما تضع يدها على بلدان العالم الثالث والبلدان الحديثة الاستقلال. يمكننا ان نرى ذلك فى كل النواحى. وفى اعتقادنا ان هذه المناورات من جانب الدول الكبرى قد تشتد اكثر فاكثر فى المستقبل.

كما قلت، ان المصادمات القومية تنشب بين العديد من بلدان القوى الصاعدة فى الوقت الحاضر. انها وليدة التركة التى خلفها الامبرياليون وراءهم بعد زوال حكمهم الاستعمارى الماضى.

مع ان بعض البلدان الحديثة الاستقلال قد نالت بالفعل استقلالها الوطني، الا انها تجد نفسها فى وضع يتعذر عليها فيه الدفاع عن استقلالها السياسى لانها لم تبن الاقتصاد الوطني المستقل. والبلدان التى تخلصت حديثا من الحكم الاستعمارى للامبريالية يتعذر عليها ان تبنى الاقتصاد الوطني المستقل من جراء الافتقار الى الكوادر الوطنية. لذلك، نجد البعض منها تبدى بالفعل ميلا الى الاعتماد من جديد

على تلك البلدان التى كانت تسيطر عليها فى الماضى.

مستغلة مواطن الضعف هذه التى تعتور البلدان الحديثة الاستقلال، تنهمك الامبريالية والدول الكبرى فى صراعات خفية لتوسيع نطاق سيطرتها. تتظاهر الدول الكبيرة بانها تسعى الى حل المشاكل بطرق سلمية، بعيدا عن اجواء الحرب الباردة. ولكنها، فى الواقع، تحرض البلدان الاخرى على خوض الحرب، مما يؤزم الاوضاع فى مختلف مناطق العالم ويزيدها خطورة.

يوحى الواقع الراهن بان الحرب الباردة تبدو كما لو انها تتلاشى ظاهريا. ولكن، فيما وراء الكواليس، تحتدم التنازعات بشدة بين الدول الكبرى.

تحاول الدول الكبرى الاصطياد فى الماء العكر، مستفيدة من المصادمات القومية التى تنشب بين البلدان الحديثة الاستقلال.

اما فيما يتعلق بكيفية تطور الوضع الدولى فى المستقبل، فهذا ما يتوجب علينا ان نتابعه بانتباه.

ولكن، ايا تكن تطورات الوضع، فلا بد لبلدان العالم الثالث من ان تسعى جاهدة لعدم اعطاء الدول الكبرى فرصة الاصطياد فى الماء العكر، متحدة اتحادا متراصا فيما بينها، بغض النظر عن الفوارق فى الآراء السياسية والمعتقدات الدينية والمثل العليا، كما ذكرت فى خطابى الذى القيته فى الاحتفال المركزى الذى اقيم بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن لها ان تحل حلا مرضيا كافة المسائل، مثل اقامة نظام اقتصاد دولى جديد بما يلبى متطلباتها وبناء الاقتصاد الوطني المستقل والتمسك بالاستقلالية وتوطيد استقلال البلاد.

ترى، أ ليس من الافضل لبلدان العالم الثالث ان لا تنساق الى الحرب بالوكالة من الدول الكبرى، بل تطور اقتصادها بتلك النفقات؟ هذا ما نراه نحن.

على وجه العموم، تنادى شعوب بلدان القوى الصاعدة كلها بالاستقلالية وتعمل جاهدة للدفاع عن استقلالها الوطني الذى نالته بالفعل ومن اجل بناء الاقتصاد الوطني المستقل.

على وجه الاجمال، يمكننا القول بان اتجاه العصر الراهن اتجاه جيد وليس اتجاها سيئا.

قبل فترة من الزمن، عقدت معاهدة سلام وصداقة بين الصين واليابان فى آسيا.

اننا نرى فى ذلك امرا طبيعيا. ان عقد معاهدة صداقة هو ظاهرة جائزة الحدوث بين البلدان وغرضه تطبيع العلاقات الرسمية بينها.

لذا، لا ارى موجبا البتة لاتخاذ وجهة نظر متحاملة حيال عقد معاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان.

فى رأينا، ان عقد مثل هذه المعاهدة بين الصين واليابان امر جيد للغاية. فبعقد هذه المعاهدة، سيكون فى صالح اليابان ان تستورد المواد الخام وما شابهها من الصين، وسيكون فى صالح الصين ان تدخل التقنيات المتقدمة من اليابان، مما يفتح آفاقا مشرعة امام تطور اقتصادها الوطني بسرعة اكبر. كما ان ذلك امر جيد للغاية من اجل السلام فى آسيا ايضا.

على ضوء عقد معاهدة السلام والصداقة بين اليابان والصين، يتبادر الى الذهن ان آفاقا افضل للسلام قد تنفتح فى آسيا مستقبلا.

وهكذا، فاننا نرى ان الوضع الدولى الراهن ينطوى على نقاط ايجابية ونقاط سلبية.

ولن اتطرق هنا الى حركة عدم الانحياز، لاننى قد تحدثت عنها فى خطابى فى الاحتفال المركزى بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جمهوريتنا.

لقد سألتنى: أ لم تكن معارضة نزعة التسلط هى سياستنا التى التزمنا بها دائما منذ الايام الماضية؟ اجل، انك على صواب فى اعتقادك هذا.

فمنذ بداية نضالنا الثورى، ونحن نعارض التبعية للدول الكبيرة وننادى بالاستقلالية. وههنا بالذات يكمن معنى معارضة نزعة التسلط. وعليه، فان مسألة معارضة نزعة التسلط ليست بمسألة جديدة نطرحها اليوم لأول مرة.

لقد عارضنا نزعة التسلط فى الماضى، ونعارضها اليوم وسنعارضها فى المستقبل ايضا.

حين نتحدث عن معارضة نزعة التسلط، يظن بعض الناس اننا نقصد بلدا معينا. ولكن هذا ليس صحيحا. كما اصبت القول، لقد تمسكنا بالاستقلالية وعارضنا نزعة التسلط منذ البداية. فلا يمكن القول ابدا باننا قصدنا بلدا معينا هذه المرة.

اننا نعارض من يمارسون نزعة التسلط فى الوقت الحاضر كما سنعارض من

يحاولون اللجوء اليها فيما بعد. اننا نعارض كل من ينوى ممارسة نزعة التسلط، كائنا من كان. ذلك لان التسلط على الآخرين يتنافى والاستقلالية.

لا اريد ان اكرر هنا تعريف نزعة التسلط، اذ اننى عرفتها مليا فى خطابى الذى القيته فى الاحتفال المركزى بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الجمهورية.

في ذلك الخطاب، قلت بانه يتعين على بلدان العالم الثالث ان تناضل ضد نزعة التسلط ولا يجوز، فى الوقت نفسه، ان تكون عميلة لاى بلد آخر. فهذا مسألة بالغة الاهمية فى معارضة نزعة التسلط والتمسك بالاستقلالية. اذا لم يكن ثمة عملاء لقوى التسلط، فلن يكون ثمة من يمارسون نزعة التسلط.

اود ان اكتفى بهذا القدر فى الحديث عن الوضع الدولى.

ثم، انتقل الى الحديث عن مسألة توحيد بلادنا.

سألتنى عن رأيى فى وضع جنوبى كوريا الحالى حيث يستمر الحكم التعسفى "لنظام" باك. ارى ان وضع الانشطار الى شمال وجنوب قد يستمر هكذا الى امد معين، على ضوء الوضع القائم. ذلك لان هذا النظام التعسفى يحظى بحماية الاوساط الرجعية الامريكية واليابانية ودعمها.

حتى ولو اشتدت الحركة المناهضة للحكم التعسفى لطغمة باك جونغ هى فى جنوبى كوريا، لا تستطيع هذه الحركة ان تنتصر بسهولة، طالما ان الولايات المتحدة واليابان تؤيدان "نظام" باك. يخوض الشعب فى جنوبى كوريا حاليا حركة لنشر الديمقراطية فى ظروف قاسية للغاية. يبدو لى انه من العسير على هذه الحركة ان تتطور الى قوة قادرة على الاطاحة حالا "بنظام" باك، طالما ظلت القوات الامريكية تحتل جنوبى كوريا.

ان الامبرياليين الامريكيين لا ينفكون يهددون الشعب الكورى الجنوبى. فحتى بعد قيام ادارة كارتر، انطلقت طائراتهم المرابطة فى اوكيناوا باليابان الى جنوبى كوريا عدة مرات فى شهر واحد للقيام بتدريبات على القصف الجوى، وذلك خلف ستار "انسحاب القوات". انهم يزعمون بأن الغرض من ذلك هو تعويد الطيارين على الطرق الجوية، ولكن ذلك محض اكاذيب. فلم يحدث حاليا مرة ان عجزت الطائرات

الحديثة عن بلوغ وجهتها المقصودة لعدم معرفتها بالطرق الجوية. هذه الحقيقة معروفة تماما حتى لمن يفتقرون الى المعارف العسكرية الخاصة.

ان الهدف الحقيقى من مواصلة القوات الامريكية التدريبات على القصف الجوى فى جنوبى كوريا هو تهديدنا وتهديد الشعب الكورى الجنوبى. بعبارة اخرى، انهم يقصدون بها افهام الشعب الكورى الجنوبى بانه فى حال قام بانتفاضة، سوف يلقون على رؤوسه وابلا من القنابل.

وما دامت الولايات المتحدة تتصرف على هذا النحو، فاننى لاتساءل هل يمكن للشعب الكورى الجنوبى ان يسقط "نظام" باك.

أهم شيء فى حل المسألة الكورية هو وضع حد لتدخل القوى الخارجية وترك الشعب الكورى يحل بنفسه مسألة توحيد البلاد. فما لم تنسحب القوات الامريكية من جنوبى كوريا، لا يمكن ان تحل مسألة توحيد بلادنا.

لقد ذكرت بان كارتر قد تراجع كثيرا عن مواقفه الاولى حيال المسألة الكورية منذ ان تربع على سدة الرئاسة. اما انا فأرى بانه لم يتراجع بل بالاحرى انكشفت مسرحيته المضللة على نحو اكثر انفضاحا.

حتى حين افصح كارتر عن نيته فى "اجلاء القوات" الامريكية عن جنوبى كوريا، صرح بانه سيبقى القوات الجوية والبحرية على حالها دون اى تغيير. كما انه يفكر فى تسليم جنوبى كوريا العسكريين اليابانيين الذين سيحلون محل القوات الامريكية حتى وان انسحبت من جنوبى كوريا. وما دام الامر كذلك، فان كلام كارتر عن اجلاء القوات الامريكية عن جنوبى كوريا، هو الا مسرحية مضللة.

اثناء الحملة الانتخابية للرئاسة، اثار كارتر ما يسمى بمسألة "حماية حقوق الانسان"، فضلا عن مسألة انسحاب القوات الامريكية. انه لامر مضحك ان يرفع كارتر لافتة "حماية حقوق الانسان"، فيما حقوق الانسان ليست موضع احترام داخل الولايات المتحدة الامريكية ذاتها. وفوق ذلك، لا يمكننا ان نفهم لماذا ما زال يدعم السلطة العميلة الفاشية فى جنوبى كوريا، وهى التى باتت معروفة للقاصى والدانى فى العالم، بينما هو يصرح بانه لن يقيم علاقات حسنة مع البلدان التى تقمع حقوق الانسان.

ان وعود كارتر العلنية اثناء انتخابات الرئاسة بشأن "سحب القوات" و"حماية حقوق الانسان" ما هى الا اكاذيب فى اكاذيب. الحقيقة الناصعة هى ان كارتر يضرب ستارا من الدخان يسمى "بسحب القوات" فى الامام، بينما يقوم من الوراء بمناورات عسكرية واسعة النطاق لم يسبق مثيل لها حتى الآن، ويجعجع بالاقوال عن "حماية حقوق الانسان" بينما يغدق بالافعال المساعدات العسكرية الفعالة على "السلطة" الفاشية فى جنوبى كوريا. وهذا، لعمرى، برهان دامغ على ان "وعوده" العلنية مجرد أكاذيب ليس الا.

الذى اراه هو ان كارتر يهددنا ويهدد الشعب الكورى الجنوبى ويهدد الشعب اليابانى ايضا فى الآونة الحاضرة.

اما مسألة توحيد كوريا، فيجب ان تحل بايدى الكوريين انفسهم.

كما قلت فى خطابى الذى القيته فى الاحتفال المركزى الذى اقيم بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الجمهورية، ارى ان توحيد البلاد مسألة ينبغي ان تحل عن طريق تشجيع التفاهم القومى وتحقيق اتحاد الامة كلها من خلال الحوار بين الشمال والجنوب.

انما المسألة رهن بكيفية اجراء الحوار. هل يجرى الحوار بغرض التوحيد على اساس الرغبة فى التوحيد ام بغرض تثبيت الوضع الحالى وتكريس الانقسام؟

فى وضع البلاد فيه منشطرة فعلا، لا داعى لاجراء الحوار بغرض التقسيم. اذا اريد اجراء الحوار، فلا بد من ان يكون بهدف التوحيد. وانطلاقا من هدف التوحيد هذا، لا بد ان يتم التزاور والتبادل الاقتصادي والثقافى بين الشمال والجنوب بعد ان يفتح كل منهما الباب على مصراعيه للآخر، بحيث يتفاهم ابناء الشعب فى شمالى كوريا وجنوبيها تفاهما كافيا فيما بينهم. وعندئذ سيكون تحقيق الوحدة الوطنية الكبرى ممكنا. اننا ندعو دائما الى اتحاد الامة كلها على اساس المبادئ المنصوص عليها فى بيان ٤ تموز المشترك بين الشمال والجنوب، بغض النظر عن الفوارق فى الافكار والمثل العليا والآراء السياسية والمعتقدات الدينية.

اننا نرغب فى الحوار ولا نعارضه اطلاقا، ولكننا نرغب فى الحوار للتوحيد لا للتقسيم.

مع ان حكام جنوبى كوريا ايضا يتحدثون، بالكلام فقط، عن اجراء الحوار، الا ان الحوار الذى يتحدثون عنه هو لتكريس حالة الانقسام. وطالما ان حكام جنوبى كوريا يعارضون التوحيد ويسعون الى التقسيم، لا يمكن اجراء الحوار معهم. اذا ما تخلوا عن السياسة الانقسامية الرامية الى اصطناع "كوريتين"، فاننا مستعدون للحوار معهم. ولكن لا يمكن اجراء الحوار معهم اذا واصلوا مكائدهم لتقسيم الامة واعمالهم القمعية بحق الشعب الكورى الجنوبى.

اننا ندعو الى ضرورة اجراء الحوار على اساس مبدأ الاتحاد مع كافة الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية فى جنوبى كوريا، وحتى مع الكوريين المقيمين فيما وراء البحار. وبعبارة اخرى، نرى انه من الضرورى اجراء الحوار الذى يشمل حتى القوى المناوئة لباك جونغ هى.

اذا ما تحقق الحوار بين الشمال والجنوب وتحققت الوحدة الكبرى للامة بأسرها، فسيكون بالامكان تخفيف حدة التوتر السائد فى شبه الجزيرة الكورية وانسحاب القوات الامريكية من جنوبى كوريا بسهولة. اذا اراد الكوريون ان يحققوا التوحيد، متحدين بتراص فيما بينهم، فلن تجد القوات الامريكية اية حجة تبرر مواصلة بقائها فى جنوبى كوريا. وحينئذ، يمكن تحقيق توحيد الوطن عن طريق اتحاد القوى الديمقراطية فى جنوبى كوريا مع القوى الاشتراكية فى الشطر الشمالى.

واذا شاءت الولايات المتحدة تخفيف حدة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية، فلا يجوز ان تعيق الحوار ما بين الشمال والجنوب او تحرض حكام جنوبى كوريا على المراوغة لتقسيم الامة.

ثمة مشاكل معقدة ومتعددة على طريق توحيد كوريا. ولكن الشعب الكورى، اذ يرغب بالاجماع فى التوحيد، سوف يسير حتما على طريق التوحيد. ومن المحقق ان يتقدم التاريخ دائما على جادة الحق والصواب.

بعده، اود ان اتحدث عن العلاقات ما بين البلدين، كوريا واليابان.

كما اعلنت مرارا فى الماضي، نود من حكومة اليابان والشعب اليابانى لو يقومان باعمال تساعد على تخفيف حدة التوتر فى كوريا. اننا نتمنى على حكومة

اليابان وشعب اليابان ان يسعيا الى المساعدة فى توحيد كوريا المجاورة لهما، لا الى التشجيع على انشطارها.

لئن كانت العلاقات الرسمية غير قائمة حاليا ما بين بلادنا والحكومة اليابانية، الا ان التبادل الثقافى والاقتصادى بين الشعبين الكورى واليابانى يجرى على ما يرام. ونأمل فى ان تنشط وتتطور هذه التبادلات بصورة افضل فى المستقبل.

اما بالنسبة للموقف الذى ستتخذه الحكومة اليابانية تجاه بلادنا فى المستقبل، فعلينا ان ننتظر ونرى.

فى اعتقادى، ان جميع ابناء الشعب اليابانى، فضلا عنك، يرغبون فى التخفيف من سخونة الوضع الحالى الناشئ فى كوريا من جراء المجابهة بين الشمال والجنوب ويتمنون تحقيق توحيد كوريا بالطرق السلمية.

اننا نرجو من الحكومة اليابانية ان تتخذ موقفا من شأنه المساعدة على توحيد كوريا، آخذة مطالبة شعبنا والشعب اليابانى فى توحيد كوريا بعين الاعتبار. ووصولا الى ذلك، لا بد لها من ان تكف عن تصرفاتها الحالية المشجعة على انقسام كوريا والداعمة لسياسة قمع الشعب التى ينتهجها حكام جنوبى كوريا. هذا هو جل ما نطلبه من الحكومة اليابانية.

ارى انه اذا كانت الحكومة اليابانية تريد سلام آسيا حقا، فما عليها الا ان تتخذ مثل هذا الموقف تجاه كوريا.

اجبت، هكذا، بايجاز عن اسئلتك. واذا كان لديك سؤال آخر، فتفضل بطرحه علي.

سؤال: هل يمكننى ان ارى ان الاساس فى مؤامرة اصطناع "كوريتين" هو احتلال القوات الامريكية لجنوبي كوريا والعلاقات بين "حكومة" جنوبى كوريا والحكومة اليابانية والعلاقات بين "حكومة" جنوبى كوريا والحكومة الامريكية؟

جواب: صحيح ان تلك المسائل ايضا تدخل فى اطار المؤامرة الرامية الى "كوريتين". لكن الشىء الاخطر من ذلك هو اصرار باك جونغ هى على انضمام

"كوريتين" الى الامم المتحدة. يطالب باك جونغ هى بانضمام "كوريتين" الى الامم المتحدة، ويدعو الى ما يسمى "بالاعترافات المتقابلة" التى تعنى ان تعترف اليابان والولايات المتحدة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وفى مقابل ذلك تعترف الصين والاتحاد السوفييتى بجنوبى كوريا. وهذه هى المؤامرة لاصطناع "كوريتين". ومن اجل تحقيق هذا الغرض، يطالب باك جونغ هى باستمرار بقاء القوات الامريكية فى جنوبي كوريا وتأييد القوى الرجعية اليابانية.

سؤال: تبذل "حكومة" جنوبى كوريا فى الآونة الاخيرة جهودا مستميتة للتخلص من احساسها بالعزلة وعلى وجه الخصوص، فان مسألة العلاقات بين جنوبى كوريا والاتحاد السوفييتى هى الآن موضع اخذ ورد. فما رأيكم فى هذه المسألة يا سيادة الرئيس؟

جواب: ليست لدينا حتى الآن معلومات مؤكدة حول العلاقات ما بين الاتحاد السوفييتى وجنوبى كوريا. انما هى شائعات تروج وراء الكواليس، وما من معلومات مؤكدة فى هذا الصدد. اننا نعتقد بان اى امرئ ذى عقل سليم لا يمكنه ان يقدم على ذلك. اما الاتحاد السوفييتى فهو اول بلد اعترف بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كدولة شرعية وحيدة فى شبه الجزيرة الكورية وهو يعرف حق المعرفة ان "حكومة" جنوبى كوريا هى حكومة عميلة صنعها سادتها الامريكيون ضد ارادة الشعب الكورى. وعليه، لا يمكن للعقل السليم ان يتصور ذلك.

سؤال: هناك رأى عام فى اليابان حاليا يتساءل لربما كان لعقد معاهدة السلام والصداقة بين اليابان والصين تأثير كبير على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجنوبى كوريا.
ما رأيكم فى هذه المسألة يا سيادة الرئيس؟

جواب: نرى ان عقد معاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان هو عرف طبيعى يمكن ان يحدث فى العلاقات بين البلدان.

اما ما هو تأثيرها على شبه الجزيرة الكورية، فنرى انه سيكون لها تأثير جيد وليس سيئا على المسألة الكورية.

اننا نأمل فى ان يقيم جارانا، الصين واليابان، علاقات طيبة فيما بينهما. ولذا، فاننا نعتبر عقد معاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان امرا حسنا وليس امرا سيئا. اذا كانت اليابان والصين تربطهما معا علاقات طيبة فلا شك ان ذلك سيؤثر تأثيرا جيدا، وليس سيئا، على بلادنا المجاورة لهما. كما نرى ان هذه المعاهدة هى فى مصلحة قضية السلام للشعوب وليست ضدها.

اننا نتمنى ان تقيم جميع البلدان علاقات طيبة فيما بينها.

ونرى انه من المستحسن ان تعرب الحكومة اليابانية عن موقف محبذ لاقامة علاقات حسنة مع جاراتها الاخرى ايضا. فليس شيئا سيئا ان تقيم اليابان، بصفتها بلدا متقدما اقتصاديا، علاقات حسنة مع البلدان الاخرى. وخاصة فى الظروف الحالية التى وقع فيها اقتصاد اليابان فى شىء من الركود من جراء الازمة العالمية فى المواد الخام، سيكون حريا بها ان تجد الحلول لمصاعبها عن طريق تحسين علاقاتها مع البلدان الاخرى.

نرى ان عقد معاهدة السلام والصداقة بين الصين واليابان لا يعدو كونه عرفا طبيعيا فى العلاقات بين البلدان. لذلك، لا يقلقنا كثيرا عقد هذه المعاهدة.

سؤال: منذ العام الماضي، ولا سيما بين الربيع والخريف من العام الجارى، قام رؤساء دول عديدة بزيارة كوريا. وقيل ان فكرة اجراء ما يسمى بالمحادثات الثلاثية قد نوقشت، وانكم، يا سيادة الرئيس، قد اعربتم عن عدم الموافقة على اجراء مثل هذه المحادثات. فهل يمكننى ان اعتبر الامر كذلك؟

جواب: ليس بالامكان بحث مسألة المحادثات الثلاثية فى الوقت الحاضر.

لم يحدث قط ان بحثت هذه المسألة مع رؤساء البلدان الاخرى الذين زاروا بلادنا.

اعتقد بان المزاعم القائلة باننا قد بحثنا مسألة المحادثات الثلاثية ليست سوى

اشاعة تروج خلف الكواليس، وقد خرجت هذه الاشاعة، على ما يبدو، نتيجة توتر اعصاب الناس البالغ.

سؤال: هل يمكن القول بان وقتا طويلا وطويلا جدا سيمضى قبل ان يقام مكتب للاتصال ما بين الولايات المتحدة وجمهوريتكم طالما ان الولايات المتحدة لم تغير موقفها تجاه كوريا؟

جواب: بشأن اقامة مكتب الاتصال بين بلادنا والولايات المتحدة، فلا حكام الولايات المتحدة الامريكية ولا نحن ايضا نرغب فى ذلك. فلا مجال، اذن، للجدال فى هذا الموضوع. فحكام الولايات المتحدة الامريكية لا يفكرون فى ذلك على ما يبدو. ولم نفكر نحن ايضا فى هذا الامر قط. ترى، كيف يمكن اقامة مكتب الاتصال، طالما انهم يعزفون عن الحوار معنا؟

سؤال: على ضوء تصرفات الحكومة اليابانية الحالية، هل ترون، يا سيادة الرئيس، ان مسألة تحسين العلاقات ما بين اليابان وكوريا صارت اصعب مما كانت فى فترة عام ١٩٧١ - ١٩٧٢؟

جواب: فيما يتعلق بموقف الحكومة اليابانية حيال مسألة تحسين العلاقات بين كوريا واليابان، اظن انكم تعرفونه افضل منى.

فى رأينا، لم يطرأ حاليا اى تبدل يستحق الذكر على موقف الحكومة اليابانية حيال مسألة تحسين العلاقات بين كوريا واليابان عن تلك الفترة.

ففى حين يمكننا ان نرى علاقات التلاحم ما بين اليابان وجنوبى كوريا تزداد وثوقا وتعمقا، نجد ان الحكومة اليابانية لم تسىء فى الآونة الاخيرة الى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اكثر من السابق.

مهما يكن من امر، لا يزال الرجعيون اليابانيون يسيرون فى ركاب استراتيجية الولايات المتحدة تحقيقا لمؤامرتها فى اصطناع "كوريتين". اليابان منساقة مع استراتيجية الولايات المتحدة لاصطناع "كوريتين" فى الوقت الحاضر، فهى ما زالت

تتخذ موقفا غير ودى تجاه بلادنا وتؤيد بحماس اكبر حكام جنوبى كوريا الذين يتآمرون لتقسيم الامة. واذا ما نظرنا الى الامر من هذه الجوانب، يمكننا ان نقول بان اليابان تسيء الينا الآن اكثر من ذى قبل.

سؤال: منذ زيارة رئيس الحزب الاشتراكى اليابانى لكوريا فى ربيع هذا العام، والصحف اليابانية تتناول بصخب الرأى القائل بان تطبيع العلاقات ما بين اليابان وكوريا متعذر قبل توحيد كوريا.

فما هو رأيكم بهذا الموضوع يا سيادة الرئيس؟

جواب: المسألة بخصوص هذا الموضوع، هى كيف يفهم المرء تطبيع العلاقات بين البلدين كوريا واليابان.

اذا فهم المرء هذه المسألة على انها تعنى اقامة علاقات طيبة بين شعبى البلدين، فان تطبيع العلاقات يكون امرا حسنا. وانه لشيء جيد ان تتحقق التبادلات الثقافية والتقنية والاقتصادية بين شعبى البلدين كوريا واليابان.

ولكن اذا اعتبر المرء مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين كوريا واليابان على انها تعنى اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، كما يقول بعض الناس، فان ذلك سابق لاوانه فى الوقت الحاضر.

تنص "الاتفاقية المعقودة بين اليابان وجنوبى كوريا" على ان "حكومة" جنوبى كوريا هى "الحكومة" الشرعية الوحيدة فى كوريا. لا يمكن لاحد ان يطلب الغاء هذه "الاتفاقية" فورا، ولن تلغى حتى اذا طلب ذلك. والولايات المتحدة هى ايضا تقول بان "حكومة" جنوبى كوريا هى "الحكومة" الشرعية الوحيدة فى كوريا.

هذا وقد كرر الوفد الحزبى والحكومى الصينى الذى قام مؤخرا بزيارة ودية لبلادنا تأكيده على ان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة فى كوريا. والاتحاد السوفييتى، قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية، اعترف بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة فى شبه الجزيرة الكورية.

لذلك، فان مشاكل معقدة تحيط باقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كوريا

واليابان. اذا ما طرحت مسألة اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى الظروف الراهنة، فلا مفر من ان ترتبط "بنظرية الاعترافات المتقابلة" التى يدعو اليها بعضهم. وهكذا، فان مسألة اقامة العلاقات الدبلوماسية بين كوريا واليابان مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد. لذلك، لا يمكن اقامة علاقات دبلوماسية ما بين كوريا واليابان الى اجل معين.

بالنسبة للوقت الراهن، من المستحسن على صعيد العلاقات بين البلدين كوريا واليابان، ان نعمل حتى تغير الحكومة اليابانية مواقفها غير الودية حيال بلادنا باخرى ودية. لذلك، وكما قلت عند زيارة رئيس الحزب الاشتراكى اليابانى الاخيرة الى بلادنا، فاننا نأمل ان تقف الحكومة اليابانية موقفا يساعد على توحيد كوريا لا موقفا يشجع على انقسام كوريا. اذا ما وقفت الحكومة اليابانية هذا الموقف، فستكون العلاقات بين البلدين كوريا واليابان ودية.

ليس من الضرورى لكى تتحسن العلاقات بين البلدين ان يقيم سفير لنا فى اليابان ويقيم سفير لليابان فى بلادنا. حتى فى الظروف الحالية، اذا ما عملت الحكومة اليابانية جاهدة فى سبيل توحيد كوريا، سيكون ذلك تعبيرا عن العلاقات الودية بين البلدين كوريا واليابان.

سيكون من الجيد، فى نظرنا، ان تفهموا مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين كوريا واليابان على هذا النسق.

اما اذا اريد تحسين العلاقات الرسمية معنا فى اتجاه ينطوى على الاعتراف بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية و"جمهورية كوريا" كبلدين متعايشين انطلاقا من موقف تكريس انقسام بلادنا، فان ذلك لن يؤدى الى نتائج طيبة.

فيما يخص تطبيع العلاقات بين البلدين كوريا واليابان، نرى انه من الضرورى ان تسعى الحكومة اليابانية الى تخفيف حدة التوتر فى كوريا والى تحقيق توحيد بلادنا. اننا نعتقد بان الوقت قد حان الآن لكى تفكر الحكومة اليابانية هى الاخرى على هذا النحو.

وهكذا، فان مسألة تطبيع العلاقات بين البلدين كوريا واليابان يختلف تناولها حسب كيفية ادراك مفهوم تطبيع العلاقات، كما تختلف آفاقها ايضا حسبما يتخذه المرء من موقف، موقف المؤيد "لنظرية الاعترافات المتقابلة" او موقف الراغب فى توحيد كوريا.

واشكرك على حسن استماعك الي.

حول تحسين ادارة اراضى الدولة وادارة المدن

خطاب القى فى الاجتماع الاستشارى للعاملين المسؤولين
فى وزارتى ادارة اراضى الدولة وادارة المدن
٩ تشرين الثانى ١٩٧٨

اود، بادئ ذى بدء، ان اتحدث عن العمل فى وزارة ادارة اراضي الدولة.

ان اجادة ادارة اراضى الدولة تستأثر باهمية بالغة فى زيادة جمال البلاد واغنائها وفى رفع مستوى معيشة الشعب.

وقد اعار حزبنا هذا العمل اهتماما عميقا منذ التحرير وحتى يومنا هذا. بعد التحرير مباشرة، لم يكن لدينا كوادر مهيأون وكانت تعوزنا الاموال والمواد، لذا، لم نكن نستطيع ان نوجه جهودا كبيرة لادارة اراضى الدولة حتى لو اردنا ذلك. ولكن مع اعداد الكوادر وتوفر الشروط المادية والتقنية بالتدريج، قمنا باستحداث وزارة ادارة اراضى الدولة.

بعد ذلك، حرصنا على ان تتولى وزارة الامن العام الاشراف على شؤون ادارة اراضى الدولة، بغرض تشديد وظيفة الرقابة على هذا العمل. ومنذ ان بسطت وزارة الامن العام اشرافها على هذا العمل، اصبح عمل صيانة الغابات مقبولا. الا انه، لم يطرأ تحسن كبير على عمل ميادين اخرى، مثل ادارة الحقول والانهار وصيانة مصدات المد والطرقات. فقد اهملت وزارة الامن العام شؤون ادارة اراضى الدولة، حاصرة همها بالحفاظ على النظام العام. اما والحال هذه، فلم يكن هناك، فى الواقع، من يشرف على هذه الميادين تقريبا. وهذا هو السبب الذى دفعنا الى ان نستحدث

مؤخرا وزارة ادارة اراضى الدولة تحت سلطة المجلس التنفيذى مباشرة، بعد فصل الادارة العامة لادارة اراضى الدولة عن وزارة الامن العام.

من واجب وزارة ادارة اراضي الدولة ان تحرص على اجادة ادارة اراضى البلاد وصيانتها والاستفادة الفعالة منها لزيادة رفاهية الشعب.

ان الاساس فى عمل هذه الوزارة هو اجادة ادارة وصيانة الاراضى والانهار ومصدات المد والغابات والطرقات من خلال تطبيق قانون الارض تطبيقا دقيقا.

على وزارة ادارة اراضي الدولة ان تجيد صيانة الانهار.

ان صيانة الانهار، مثل بناء السدود على ضفافها وكشط قيعانها موضع اهمال فى الوقت الحاضر. لذلك، تفيض الانهار حتى ولو امطرت السماء قليلا، مما يلحق الضرر بالحقول. ففى محافظة بيونغآن الشمالية مثلا، اصيبت مساحة لا يستهان بها من الاراضى الزراعية بالتلف وضاع مقدار كبير من الحبوب بفعل الفيضان هذا العام ايضا.

على وزارة ادارة اراضي الدولة ان تتخذ الاجراءات اللازمة بهذا الشأن، بعد التعرف بشكل شامل على حالة الانهار كلها. ينبغي بناء سدود جديدة وتدعيم السدود القائمة حسبما تدعو الضرورة. ولصيانة سدود الانهار، من المستحسن زرع الكثير من الاشجار عليها، مثل الصفصاف. يتم حاليا غرس الاشجار على السدود كيفما اتفق ودون اعتبار لنوعها. لا بد من اختيار الاشجار الصالحة لصيانة السدود وغرسها.

وبغية صيانة الانهار كما ينبغى، تقضى الضرورة بان تمتنع مناجم الفحم والمعادن عن رمى الانقاض ومساحيق المعادن الخام فى اى مكان خبط عشواء. بما ان هذه المناجم تلقى الانقاض ومساحيق الخامات فى كل مكان كما يحلو لها، ترتفع قيعان الانهار وتتلوث المياه فتنفق الاسماك بها. لقد ارتفع قاع نهر تشونغتشون ايضا نتيجة لرمى الانقاض فيه عشوائيا عند استثمار منجم زويانغ للفحم. بلغني ان قاع النهر على امتداد قضاء كايتشون تقريبا قد ارتفع حتى عن منسوب الارض حوله على وجه العموم.

على وزارة ادارة اراضى الدولة ان تمارس رقابة صارمة على مناجم الفحم والمعادن حتى تبنى مراكز معالجة فى اماكن لا تصرف منها الانقاض ومساحيق الخامات الى مياه الانهار ثم تلقى فيها الانقاض ومساحيق الخامات.

كما ينبغى اجادة صيانة مصدات المد.

اذا اهملتم صيانة مصدات المد ومرافقها، فقد تتعرضون لاضرار جسيمة. فى قضاء موندوك بمحافظة بيونغآن الجنوبية، غمرت المياه مساحة شاسعة من حقول الارز نظرا لتعذر فتح بوابات المصدات عند حصول الفيضان الكبير فى العام الماضي. نتيجة لاهمال بوابات المصدات، فقد علاها الصدأ حتى بات من المتعذر فتحها واغلاقها.

فمن واجب وزارة ادارة اراضى الدولة ان تمارس الرقابة والاشراف على ترميم وترتيب مصدات المد ومرافقها فى حينه وصيانتها جيدا بانتظام.

كما ينبغى انشاء الغابات وصيانتها على نحو متقن.

ان العمل لانشاء الغابات على نطاق واسع واجادة صيانتها يستأثر بأهمية بالغة جدا لدرء اضرار الانهيارات والفيضانات وحماية الارض وتطوير اقتصاد البلاد.

يجب وضع خطة مدروسة لانشاء الغابات وتشجير الجبال باعداد كبيرة من الاشجار النافعة. وبالاضافة الى ذلك، يجب ممارسة رقابة شديدة كيلا تظهر ممارسات من قبيل اتلاف الغابات بقطع الاشجار عشوائيا او انشاء الحقول فى الجبال.

اذا وضعت شؤون ادارة الغابات فى عهدة وزارة ادارة اراضى الدولة مستقبلا، فقد يفرض العاملون المسؤولون فى المحافظات والمدن والاقضية على العاملين فى ميدان ادارة اراضى الدولة ان يقطعوا الاشجار لهم خبط عشواء. لا يجوز ان يحدث مثل هذا الامر اطلاقا. حين كانت وزارة ادارة اراضى الدولة تشرف على شؤون ادارة الغابات فى الماضى، اقدم العاملون المسؤولون فى المحافظات والمدن والاقضية على عمل كهذا. وحين كانت اجهزة الامن العام تشرف على هذا العمل، شددت الرقابة على نحو مفرط حتى لم يعد بمستطاع اعضاء المزارع التعاونية ان يقطعوا ما يحتاجونه من خشب لصنع مقابض الفؤوس مثلا. ان ممارسة الرقابة على المزارعين فى امور كهذه تصرف خاطئ. على كل حال، يجب فرض الرقابة والضبط الصارمين على قطع الاشجار.

فى البلدان الاخرى ايضا، تفرض رقابة واشراف صارمان بالنسبة للغابات. يجرى هذا العمل هناك من خلال تعيين حراس للغابات فى اجهزة الشؤون الداخلية من ناحية، وتكليف السكان ببعض المهام من ناحية ثانية.

ينبغي الحرص، من الآن فصاعدا، على ان تتشارك وزارة ادارة اراضى الدولة ووزارة الامن العام معا فى حماية الغابات. من المستحسن، فى رأيى، ان تصدر وزارة ادارة اراضى الدولة الاذونات لدخول الجبال او قطع الاشجار، وتمارس وزارة الامن العام الرقابة والاشراف الصارمين بحيث لا يقطع الاشجار الا من يملك اذنا بذلك.

ويجب صيانة الطرقات ايضا على خير وجه.

نظرا لعدم وجود جهة تشرف على هذا العمل على مسؤوليتها، نجد الطرقات الريفية مثلا فى وضع مريع جدا، لان الهيئات والمؤسسات والمزارع التعاونية لا تسهر على تمهيد الطرقات بانتظام. فى عهد الحكم الامبريالى اليابانى، كان الناس لا يستطيعون التقاعس عن تمهيد الطرقات، لان رجال الشرطة كانوا يضربونهم ويفرضون عليهم الغرامات اذا هم قصروا فى هذا العمل. ولكن، فى ظل نظامنا، لا يمكن تجنيد الناس لهذا العمل بالقسر والاكراه على غرار ما كان يجرى فى ايام الحكم الامبريالى اليابانى. ومع ذلك، لا يجوز اهمال الرقابة وترك كل الامور لمبادرتهم الطوعية وحدها. على وزارة ادارة اراضى الدولة ان تكلف الهيئات والمؤسسات والمزارع التعاونية بمهمة صيانة مسافة معينة من الطرقات وتراقبها كى تقوم بتمهيدها بشكل منتظم.

وعلى وزارة ادارة اراضي الدولة ان تضع خطة عامة لتطوير اراضى الدولة وتقوم بهذا العمل ببعد نظر.

فوصولا الى اجادة تطوير اراضى الدولة، لا بد من ان تكون لدينا خطة عامة لذلك. ولكن هذا العمل يجرى كيفما اتفق وبشكل يتسم بقصر النظر، نظرا لعدم وجود خطة عامة بهذا الشأن. يجرى الآن تشييد مبانى الهيئات والمؤسسات والبيوت السكنية فى اى مكان وتشق الطرقات ايضا بشكل اعتباطى وتنصب اعمدة الاسلاك الكهربائية وسط الحقول كيفما اتفق، الامر الذى يقلص الاراضى الزراعية سنة بعد سنة ويضع عقبة كبيرة امام تحقيق المكننة الشاملة للزراعة من جراء ازدياد عدد اعمدة الاسلاك الكهربائية وسط الحقول.

فى الايام الخوالى، لم يكن ملاك الاراضى يسمحون بنصب اعمدة الاسلاك الكهربائية وسط حقولهم خبط عشواء. حين كنت فى الحادية عشرة من عمرى رأيت كيف ان الامبرياليين اليابانيين ارادوا مد الاسلاك الكهربائية بين بيونغ يانغ ونامبو، لكنهم اضطروا الى تعليق هذا المشروع مدة ثلاث سنوات، لان ملاك الاراضى رفضوا طلبهم بنصب اعمدة الاسلاك الكهربائية وسط اراضيهم، واخيرا نشب نزاع بين الجانبين.

يجب على وزارة ادارة اراضى الدولة ان تضع خطة عامة لتطوير اراضى الدولة. ولكن لا يجوز، لمجرد توكيدنا على ضرورة وضع هذه الخطة، سلقها كيفما اتفق خلال بضعة ايام. بغية وضع خطة عامة سليمة بهذا الصدد، يجب اولا وضع خطة عامة لتطوير اراضي الدولة لكل اقليم من الاقاليم من خلال الاتصال بالفروع المعنية. ويجب ان يلحظ فى هذه الخطة ادق التفاصيل، مثل البناء الصناعى واستثمار الموارد الجوفية واستصلاح الاراضى المغمورة بالمد واستخدام الاراضى الزراعية. اذا افترضنا وضع خطة عامة لتطوير اراضى الدولة فى منطقة مناجم آنزو للفحم مثلا، ينبغى لنا ان نلحظ فيها كل الامور: اين ستحفر الانفاق الجديدة، واين ستقام قرى عمال المناجم، والى اين ستمد السكك الحديدية والطرقات، وكيف ستستخدم الحقول، وكيف سيتم استصلاح الاراضي المغمورة بالمد، الخ. ومن الاهمية بمكان اجادة وضع خطة عامة لبناء اراضى الدولة فى منطقة مناجم آنزو للفحم. ثمة فى هذه المنطقة مكامن للفحم تقدر بـ ٧ر٢ بليون طن. فاذا استخرجت ١٠ ملايين طن من الفحم كل سنة، يمكن لنا استخراج الفحم منها لمدة ٢٧٠ سنة. لذلك، نعتزم تطوير المناجم فى منطقة آنزو تطويرا شاملا.

وبعد وضع الخطة العامة لبناء اراضى الدولة، يجب ممارسة رقابة صارمة ودقيقة على مشاريع البناء استنادا الى تلك الخطة. فاذا ما تقدمت اللجان والوزارات باقتراح تنفيذ استثمارات جديدة او انشاء منشآت جديدة، ينبغى لوزارة ادارة اراضى الدولة ان تتأكد من انها تتفق والخطة العامة لتطوير اراضى الدولة ام لا، ولا تمنح رخصة الا لما يتفق معها. وينبغى فحص اهداف الاستثمار او البناء التى تقترحها اللجان والوزارات بسرعة. اما بشأن مشاريع مد الاسلاك الكهربائية او التلفونية فى

المؤسسات والمنشآت، فلا بد من منحها رخصة بذلك بعد فحصها فحصا دقيقا بالرجوع الى الخطة العامة لتطوير اراضى الدولة.

ووصولا الى تحسين ادارة اراضى الدولة، يجب اجادة وضع القواعد لعمل ادارة اراضى الدولة.

لئن كانت هناك قواعد لهذا العمل فى الوقت الحاضر، الا انها تشكو من عيوب لا يستهان بها.

ينبغي للمجلس التنفيذى ان يعاين القواعد الحالية ويسن قواعد رائعة تتفق وقانون الارض، مثل قواعد الرقابة على الارض وقواعد صيانة الغابات وقواعد صيانة الانهار وقواعد صيانة الطرقات. يجب وضع قواعد مفصلة لصيانة الطرقات بعد تصنيفها الى اوتسترادات وطرقات عادية وطرقات زراعية. وينبغى ان تنص هذه القواعد ايضا على حظر بناء البيوت على جانبى الطرقات. ان بناء البيوت على جانبى الطرقات امر غير مستحب لان الغبار يعصف اثناء مرور السيارات وقد يصاب الاطفال اثناء اللعب فى الطرقات.

وعند وضع قواعد جديدة لادارة اراضى الدولة، لا بد من رسم حدود واضحة لصلاحيات اللجان والوزارات، بما فيها وزارة ادارة اراضى الدولة ولجنة الزراعة، وصلاحيات الهيئات التابعة لوزارة ادارة اراضى الدولة والهيئات فى الفروع الاخرى والمزارع التعاونية ايضا. كما ينبغي تبيان كيفية ومقدار التغريم عند مخالفة القواعد.

قواعد ادارة اراضى الدولة هذه، يجب وضعها ودرسها فى المجلس التنفيذى، ثم فحصها فى لجنة اقرار القوانين التابعة للجنة الشعبية المركزية، ومن ثم اصدارها الى الهيئات والمؤسسات.

وينبغى توطيد وزارة ادارة اراضى الدولة واعلاء دورها.

ليست وزارة ادارة اراضى الدولة مجرد جهاز ادارى، بل انها هيئة تقنية ايضا. فلا بد من ان تضم قسما لوضع الخطة العامة لتطوير اراضى الدولة وقسما لدرس ومصادقة على خطط البناء او الاستثمار المقدمة من المؤسسات الاخرى.

وبغية تعزيز عمل ادارة اراضى الدولة، ينبغى ايضا انشاء اجهزة تضطلع بمهمة

ادارة اراضى الدولة فى المحافظات والمدن والاقضية.

كل العاملين الذين كانوا يضطلعون بعمل ادارة اراضى الدولة فى وزارة الامن العام يجب نقلهم الى وزارة ادارة اراضى الدولة. اذا كان رجال امن وحماية اراضى الدولة فى مراكز الامن الفرعية مكلفين حتى بحراسة صوامع الحبوب، فلا بد من ابقائهم فى اماكنهم الحالية التابعة لوزارة الامن العام وتكليفهم بمهمة حماية الغابات.

ويجب نقل مفارز الطرقات التابعة لوزارة الامن العام فى المدن والاقضية الى عهدة وزارة ادارة اراضى الدولة.

وسيكون من المستحسن تعيين المتقدمين بالسن كحراس للغابات بدلا من الشباب. اذا عينتم العاجزين عن العمل من جراء الشيخوخة حراسا للغابات، فسيروق لهم ذلك. على كل حال، يجب ايلاء مسألة تعيين الشباب ام المسنين كحراس للغابات مزيدا من الدرس.

وبغية ترسيخ الانضباط فى عمل ادارة اراضى الدولة، سيكون من الجيد لو ارتدى العاملون فى هذه الحقول زيا رسميا اسوة بالعاملين فى وزارة السكك الحديدية. ولكن ذلك ليس ضروريا بالنسبة الى العاملين والعمال فى المؤسسات التابعة لوزارة ادارة اراضى الدولة. وشكل الزى الرسمى المقترح للعاملين فى حقل ادارة اراضى الدولة يجب تحديده بعد المناقشة فى المجلس التنفيذى.

ويجب وضع وزارة ادارة اراضى الدولة والاجهزة التابعة لها تحت نظام الميزانية، ووضع المؤسسات فى حقل ادارة اراضى الدولة تحت نظام الاستقلال المالى.

الشاحنات التى تملكها المؤسسات التابعة لوزارة ادارة اراضى الدولة، ينبغى استعمالها حصرا فى تلك المؤسسات وعدم دمجها فى محطات السيارات فى الاقضية.

وبالنسبة لمبنى وزارة ادارة اراضى الدولة، لا بأس ان استعمل المبنى القائم حاليا.

اما بشأن مبنى مركز وضع التصاميم التابع لوزارة ادارة اراضي الدولة، فلا بد من بت الموضوع بعد المداولة فى المجلس التنفيذى.

ما زالت تواجه حقل ادارة اراضى الدولة اعمال جمة. فمن واجب العاملين فى هذا الحقل ان يجيدوا عمل ادارة اراضى الدولة انطلاقا من موقف السادة وباظهار درجة عالية من الشعور بالمسؤولية، نافضين عنهم كل ميل الى التكاسل واضاعة الوقت.

بعده، اود ان اتحدث عن عمل وزارة ادارة المدن.

من اجل تحسين هذا العمل، استحدثنا مؤخرا وزارة ادارة المدن، بعد فصل الادارة العامة لادارة المدن عن لجنة الخدمات العامة.

ان ادارة المدن عمل مهم جدا يتعلق مباشرة بمعيشة الشعب.

يتوجب على وزارة ادارة المدن ان تعنى عناية جيدة بترتيب كل المدن فى بلادنا، مركزة جهودها على بيونغ يانغ وهامهونغ وواونسان وسائر مراكز المحافظات والمدن المينائية الاخرى.

ينبغى، اولا وقبل كل شيء، احاطة البيوت السكنية والمبانى العامة باقصى قدر من العناية واجراء التصليحات اللازمة لها فى حينه.

ان البيوت السكنية والمدارس والمستشفيات والمسارح وسائر المبانى العامة هى ملك الشعب بأسره وثروة قيمة للبلاد. فلا بد للدولة من ان تأخذ على عاتقها تصليح وترميم البيوت السكنية والمبانى العامة. لكن الحاصل هو ان البيوت السكنية والمبانى العامة، مثل المدارس والمستشفيات والمسارح، موضع اهمال فى الوقت الحاضر. فحتى لو كانت البيوت السكنية والمبانى العامة تدلف بالمطر وتتهاوى جدرانها، لا يصار الى ترميمها فى حينه. حين زرت تشانغسونغ فى السنة الماضية، ارسلت العاملين المختصين للاطلاع على حالة المستشفى العام فى قضاء ساكزو. كان المستشفى فى حالة يرثى لها من جراء عدم الاعتناء به. اننا نبنى كل سنة عددا كبيرا من العمارات السكنية والمبانى العامة؛ ولكن اذا اهملنا ترتيبها والاعتناء بها نكون فى ذلك كمن يصب الماء فى وعاء لا قعر له. ونحن اذا دبرنا الحياة الاقتصادية على هذا المنوال، يصعب على الدولة ان تستمر ويستحيل بناء المجتمع الشيوعى فى اى وقت.

اننا ننوى عدم بناء الكثير من المبانى العامة فى السنة القادمة. فلا بد لوزارة ادارة المدن ان تخصص القسم الاعظم من جهودها لترتيب البيوت السكنية والمبانى العامة القائمة ترتيبا جيدا واجراء التصليحات والترميمات اللازمة لها.

ثم، يجب الاعتناء بشبكة مياه الشرب والمجارير.

لئن كنا بنينا الكثير من البيوت السكنية الحديثة فى المدن والارياف، الا ان

الشعب يعانى حاليا قدرا غير قليل من المنغصات والمتاعب لعدم تجهيزها كما ينبغى بمرافق مياه الشرب والمجارير.

قبل فترة، زرت مزرعة سايغيل التعاونية فى قضاء سينتشون ووجدت السكان هناك يعانون مختلف صنوف المنغصات فى حياتهم لعدم كفاية مرافق مياه الشرب والمجارير، وذلك رغم بناء عمارات سكنية متعددة الطوابق لهم. لذا، لا يحب الناس العيش فى العمارات السكنية المتعددة الطوابق، بل يفضلون عليها البيوت ذات الطابق الواحد. فمن الانسب، اذن، تشييد البيوت السكنية الريفية من ذات الطابق الواحد او الطابقين.

ينبغى لوزارة ادارة المدن ان تزود السكان بكفايتهم من مياه الشرب عن طريق الاعتناء جيدا بشبكة مياه الشرب والمجارير وتعالج القاذورات فى حينه.

وعليها ان تعتنى بصيانة الشوارع داخل المدن على مسؤوليتها. نظرا لان الشوارع فى المدن تتعلق مباشرة لحياة سكان المدن، فيجب على وزارة ادارة المدن، وليس وزارة ادارة اراضى الدولة، ان تتحمل مسؤولية صيانتها. على وزارة ادارة المدن ان تسهر على ترميم الشوارع فى المدن فى حينه وغرس الاشجار واليخضور على جانبى الشوارع والاعتناء بها جيدا.

ومن المتعين الحفاظ على الحدائق والمتنزهات مرتبة ومنسقة ايضا.

ان اجادة بناء الحدائق والمتنزهات والحفاظ عليها مرتبة ومنسقة يستأثران بأهمية بالغة الشأن فى توفير شروط الاستجمام الثقافى للشغيلة وفى تربية الطلاب والتلاميذ. ولكن هذا العمل يجرى على غير ما يرام فى الوقت الحاضر.

توجد فى حديقة الحيوانات المركزية كثير من الحيوانات النادرة التى اهدتنا اياها البلدان الاجنبية. قبل فترة، ارسلت الينا رواندا الشمبانزى. وعلى حد قولهم، فان الشمبانزى هو ارقي انواع القرود. وحسنا نفعل ان نحن عرضنا مثل هذه الحيوانات ليراها الشغيلة والطلاب والتلاميذ. ولكن عددا من الحيوانات الثمينة نفق لعدم تجهيز حديقة الحيوانات المركزية باجهزة التدفئة ومرافق مياه الشرب كما ينبغى حتى الايام الاخيرة.

مطلوب من وزارة ادارة المدن ان تضاعف من تجميل الحدائق والمتنزهات

باطـراد وتحـافظ علـيها مـرتبة ومنـسقة حتـى تخـدم الـشعب بـصورة افـضل كامـاكن للاستجمام الثقافى.

كما ينبغى اجادة صيانة مرافق التدفئة المركزية ايضا.

وبغية اجادة عمل ادارة المدن، لا مناص من توطيد محطات الترميم والتصليح ورفع دورها.

ينبغى للمجلس التنفيذى ان يشكل ملاك ادارة المدن فى اتجاه توظيف اقل عدد ممكن من العاملين الاداريين وتوطيد محطات الترميم والتصليح.

ان فرق بناء المدن فى الاقضية بالكاد تجد شيئا تعمله فى الوقت الحاضر. فمن المستحسن، فى رأيى، وضع هذه الفرق تحت سلطة وزارة ادارة المدن للقيام ببناء المدارس وترميم البيوت السكنية والمبانى العامة. انما ينبغى تدقيق النظر اكثر فى شأن نقل هذه الفرق الى محطات الترميم والتصليح بعد وضعها تحت سلطة وزارة ادارة المدن. لقد تم مؤخرا استحداث المصلحة العامة لادارة المبانى الريفية فى وزارة ادارة المدن. ولكن ينبغى ايضا درس مسألة استحداث محطات الترميم والتصليح اللازمة والحاقها بتلك المصلحة العامة.

ينبغى لمحطات الترميم والتصليح ان ترمم وتصلح البيوت السكنية فى المدن والمبانى العامة، مثل المدارس والمستشفيات والمسارح، فى الوقت المناسب. فليس بمقدور اللجان والوزارات المعنية ان ترمم وتصلح المبانى العامة، مثل المدارس والمستشفيات والمسارح، كما ينبغى.

اما المساكن الريفية، فينبغى الحرص على ان يقوم الفلاحون بتصليحها بانفسهم عن طريق بيع لوازم الترميم والتصليح لهم.

وعند ترميم او تصليح المساكن بصورة بسيطة من قبل محطات الترميم والتصليح، ينبغى لها ان تتقاضى اجرة الترميم من اصحاب المساكن من الآن فصاعدا. وفى حال تركيب زجاج جديد للنوافذ، ينبغى استيفاء ثمنه. وعند ترميم المبانى العامة مثل المدارس والمشافى والمسارح ايضا، ينبغى تقاضى تكاليف التصليحات من الهيئات المعنية. صحيح ان ذلك يعنى تسلم مال من الدولة. ولكن يجب ان يجرى العمل على هذا المنوال.

حين يدفع الناس تكاليف ترميم وتصليح مساكنهم والمبانى العامة، عندئذ سيحرصون كل الحرص للحفاظ عليها فى حالة جيدة ومرتبة. وعلى المؤسسات فى حقل ادارة المدن ان تطبق نظام الاستقلال المالى على الايرادات من ترميم البيوت السكنية والمبانى العامة. وينبغى درس امكانية تطبيق نظام الاستقلال المالى على ايجارات البيوت. وفى حال استحداث محطات للترميم والتصليح تحت سلطة المصلحة العامة لادارة المبانى الريفية التابعة لوزارة ادارة المدن، ينبغى تطبيق نظام الاستقلال المالى فيها ايضا.

وبغية تحسين ادارة المدن، يجب توفير ما يكفى من المواد اللازمة للترميم والتصليح.

ان سبب القصور فى ادارة المدن فى الآونة الاخيرة يعود اساسا الى عدم توفير المواد اللازمة للترميم والتصليح. فمهما كانت حالة المواد صعبة، يتوجب على لجنة الدولة للتخطيط ان تخصص بجرأة ودون اى تحفظ نسبة مئوية معينة من المواد اللازمة لعمل ادارة المدن. وعلاوة على ذلك، ينبغى اجادة ادارة مخازن مواد البناء. قمنا باستحداث هذه المخازن لتمكين السكان من تصليح بيوتهم بانفسهم. لكن هذه المخازن لا تبيع المواد اللازمة للتصليح، مثل الاسمنت والواح الزجاج، بحيث يتعذر على السكان تصليح بيوتهم بانفسهم حتى ولو ارادوا ذلك.

فينبغى لمخازن مواد البناء ان تبيع الاسمنت معبأ فى صناديق الكرتون والواح الزجاج وورق النوافذ ومفصلات الابواب وسائر المواد الاخرى للترميم والتصليح دون ان تدعها تنفد.

ولا ينبغى تحويل مواد الترميم المخصصة لمجال ادارة المدن الى اغراض اخرى.

ان المواد التى خصصت فى الماضي لترميم المساكن والمدارس استهلكتها كلها اللجان الحزبية واللجان الشعبية واللجان الادارية فى الاقضية فى بناء المكاتب ومطاعم الشعيرية وما اليها. مواد الترميم المخصصة لمجال ادارة المدن لا تستخدم الا لعمل ادارة المدن حصرا، بناء على الخطط التى يضعها المجلس التنفيذى ووزارة ادارة المدن. اذا حولت هذه المواد لاغراض اخرى فيما بعد، فيجب تطبيق العقوبات القانونية بحق المخالفين.

ولا مندوحة عن اجادة وضع القواعد الخاصة بعمل ادارة المدن.

ان القواعد مطلوبة لاجادة ادارة المدن. فالقصور البادى حاليا فى عمل ادارة المدن يعود سببه، الى حد بعيد، الى انعدام القواعد السليمة فى هذا المجال. فعلى وزارة ادارة المدن ان تعد القواعد اللازمة، مثل قواعد ادارة البيوت السكنية وقواعد ادارة المبانى العامة وقواعد صيانة انابيب مياه الشرب والمجارير وقواعد صيانة الحدائق والمتنزهات، وتعمل اعتمادا عليها. ومطلوب منها ان تعلم هذه القواعد للسكان حتى يتقيدوا بها طواعية.

اما بشأن مقر وزارة ادارة المدن، فعلى المجلس التنفيذى ان يحل هذا الموضوع عن طريق اتخاذ الترتيبات اللازمة. ذكر بان المجلس التنفيذى يشكو من ضيق عمارته، ولكن لا يمكن بناء مبنى جديد له. عليه ان يستخدم مبناه الحالى بعد اعادة ترتيبه على نحو يجمع معه العديد من الموظفين الذين لا يتعاطون بالمستندات السرية فى مكتب واحد. لقد طالب المجلس التنفيذى بتسليمه المبنى الذى كانت تشغله سابقا لجنة الصناعة الثقيلة. ولكن يجب تسليم المبنى المذكور الى مصنع المصابيح الفلورية.

استنادا الى الاتجاه الذى حددته اليوم، يجب بحث مجمل اوجه عمل ادارة المدن فى الاجتماع المشترك للجنة الشعبية المركزية والمجلس التنفيذى وحل ما يلزم حله من مسائل.

كنا ننوى بحث عمل ادارة المدن هذه المرة فى الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب، لكننا عدلنا عن ذلك لمناقشة قضايا اخرى؛ انما نعتزم عقد اجتماع وطنى للنشطاء فى مجال ادارة المدن فى شهر كانون الاول القادم. فى الاجتماع العتيد، ينبغى عرض المعلومات المستفادة فى ادارة المدن وخوض النضال الفكرى. ويجب ان يشارك فى الاجتماع الامناء المسؤولون للجان الحزبية ورؤساء اللجان الشعبية ورؤساء اللجان الادارية فى المحافظات والمدن والاقضية ايضا.

وبمناسبة عقد الاجتماع الوطني للنشطاء فى مجال ادارة المدن، ينبغى من كل بد تطوير عمل ادارة المدن الى مرحلة اعلى.

لندفع عجلة بناء الاشتراكية الى الامام بصورة اكثر عن طريق تحسين الادارة المالية

خطاب القى فى المؤتمر الوطنى للعاملين الماليين والمصرفيين

٢٣ كانون الاول ١٩٧٨

ايها الرفاق،

اسمحوا لى، بادئ ذى بدء، ان اوجه، باسم اللجنة المركزية لحزب العمل الكورى وحكومة الجمهورية وباسم الشعب الكورى بأسره، تهنئة حارة الى المؤتمر الوطني للعاملين الماليين والمصرفيين.

اننى اذ اشعر بارتياح شديد لايجاد احتياطيات مالية تقدر بـ٩٠٠ مليون واون حتى اواخر تشرين الثانى المنصرم فضلا عن تأمين النفقات الهائلة اللازمة للبناء الاقتصادى وبناء الدفاع الوطني ورفع مستوى معيشة الشعب، وذلك بتنفيذ خطة الايرادات الملحوظة فى ميزانية الدولة للسنة الاولى من الخطة السباعية الثانية، اعبر عن شكرى الحار لجميع الرفاق المشاركين فى هذا المؤتمر ولكافة العاملين الماليين والمصرفيين.

ان سياسة حزبنا المالية مضبوطة وصحيحة للغاية. ففى السنوات العشر الماضية، ازدادت ايرادات ميزانية الدولة فى بلادنا بمعدل سنوى عال بلغ ١٣ بالمائة وسطيا، بحيث تضاعف حجم ميزانية الدولة ٤ر٣ ضعفا. فمالية بلادنا اليوم تغطى خلال خمسة ايام فقط مجموع ايرادات الميزانية لعام ١٩٤٩ بكامله. وهذا ان دل على شىء فانما يدل على ان سياسة حزبنا المالية تحافظ كما ينبغى على التوازن بين التراكم

والاستهلاك وتجسد تجسيدا سليما قوانين تطور الاقتصاد الاشتراكى المخطط المتميز بالتجديد المستمر والتقدم المتوالى.

ان الاعباء المالية التى تتحملها بلادنا اليوم اعظم منها فى اى بلد من بلدان العالم. فبلادنا ليست بتلك البلاد الكبيرة. طبعا، ستغدو بلادنا بعد توحيد اراضيها بلادا كبيرة يربو عدد سكانها عن ٥٠ مليون نسمة. ولكن، لا يمكن اعتبارها اليوم بلادا كبيرة وهى فى وضعها الحالى، وضع الانشطار الى شمال وجنوب. ومع ذلك، تحتفظ بلادنا بجيش قوامه عدة مئات الآلاف من الجنود وتنفق عليه بنفسها تماما، وتربى وتعلم اكثر من ٦ر٨ مليون طفل وتلميذ وطالب على نفقة الدولة والمجتمع. كثير من الناس فى العالم يسمون بلادنا "بمملكة التعليم". ان بلادنا تستحق تلك التسمية فعلا. فثمة فى بلادنا الآن ٥ر٣ مليون طفل يترعرعون فى دور الحضانة ورياض الاطفال على حساب الدولة والمجتمع ويتلقى ١ر٥ مليون طالب وتلميذ تعليما مجانيا فى مختلف مراحل التعليم، من المدرسة الابتدائية وحتى الجامعة. وهذا لعمرى امر رائع يبعث على الافتخار البالغ حقا.

وحيث ان بلادنا المشطورة الى شطرين تحتفظ بمئات الآلاف من الجنود وتربى وتعلم اكثر من نصف عدد سكانها من الاطفال والطلبة على نفقة الدولة، فلن يشكو احد منا حتى وان تناول وجبة ارز واحدة فى اليوم واكل الثريد فى الوجبتين الاخريين. لكننا نؤمن ثلاث وجبات من الارز لابناء شعبنا حتى يأكلوا ويشبعوا. ان افراد جيلنا الجديد لا يعرفون حتى معنى كلمة الثريد فى الوقت الحاضر. وبالاضافة الى ذلك، فانها توفر الملابس لابناء الشعب كلهم فى كل الفصول وتطبق نظام العلاج الطبى المجانى ونظام الضمان الاجتماعى ونظام الاستراحة فى دور الراحة والاستجمام على حساب الدولة.

ونحن نغطى كل هذه المصاريف الهائلة الضرورية بكسبنا الذاتي، وليس عن طريق جباية الضرائب من الشعب اطلاقا. فبلادنا اصبحت منذ زمن بعيد بلادا لا تعرف الضرائب بالمرة. باعتقادى، ان بلادنا هى اول بلد خال من الضرائب فى العالم.

وحقيقة ان بلادنا صارت اول بلد لا يجبى ولو فلسا واحدا ضريبة من الشعب، رغم انها تتحمل اعباء باهظة لجهة تعليم كافة التلاميذ والطلاب مجانا وتأمين العلاج

الطبى المجانى لجميع افراد الشعب، انما تدل بوضوح على مدى عظمة خطط حزبنا وسياساته ومدى بسالة نضال شعبنا.

يقول الاجانب الذين يزورون بلادنا هذه الايام بان شعبنا لا يشعر شعورا قويا بسعادته لانه يرفل دائما بحياة سعيدة.

قابلت بالامس وفدا حزبيا من احد البلدان الاجنبية، وخلال المقابلة قال لى رئيس الوفد بانه قد زار حتى الآن اكثر من ٧٠ بلدا فى العالم، لكنه لم ير قط بلدا مثل كوريا، بلد نظيف يعيش شعبه فى بهجة وسرور، ويتسم بالتواضع الجم والنشاط الدافق، ويعتز جميع افراده بحياتهم، واستطرد قائلا بنبرة ملؤها الاعجاب الشديد بان شعبنا قد احسن بناء الاشتراكية وان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هى البلد الاشتراكى النموذجى الذى يبنى الاشتراكية الاسلم والاوفر كرامة والاكثر شعبية على اصوب وجه. فقلت له بان شعبنا يحيا، بالاحرى، حياة لا تقل بشيء عما لدى الآخرين، وليس كما تقول بلدا اشتراكيا نموذجيا.

فعلا، لقد انجزنا الشيء الكثير على صعيد بناء الاقتصاد الاشتراكى. ففي فترة الخطة السداسية الماضية وحدها، الغينا تماما النظام الضرائبى وخفضنا اسعار السلع الى حد بعيد ورفعنا رواتب الشغيلة بدرجة كبيرة.

وكل هذه النجاحات الباعثة على الافتخار التى سجلت فى مضمار بناء الاقتصاد الاشتراكى، انما هى ثمرة نضال شعبنا الدينامى لوضع خطط الحزب وسياساته موضع التنفيذ وبرهان دامغ عن تفوق النظام الاشتراكى القائم فى بلادنا.

والنجاحات العظيمة التى تم تحقيقها حتى الآن فى حقل بناء الاقتصاد الاشتراكى لتقترن اقترانا وثيقا بمآثر العاملين الماليين والمصرفيين. اود اليوم ان اغتنم هذه الفرصة لاوجه مرة اخرى آيات الشكر الحار الى كافة العاملين الماليين والمصرفيين وكافة العاملين الاقتصاديين الذين يعملون جاهدين لتنفيذ سياسة حزبنا المالية.

ان النجاحات التى حققها شعبنا فى بناء الاشتراكية نجاحات عظيمة للغاية وجديرة بالاعتزاز اللامحدود امام العالم. واننى لارى من حقنا ان نفتخر ونعتز بما حققناه من نجاحات فى البناء الاشتراكى.

فقد بدأنا ببناء البلاد من الصفر. بنينا المصانع والمؤسسات على قاع صفصف وشيدنا البيوت السكنية الحديثة والعمارات المتعددة الطوابق، خارجين من الاكواخ والاقبية. تملك بلادنا الآن عددا كبيرا من مصانع الآلات ومصانع الصناعة الخفيفة ومختلف المصانع الاخرى. فى الايام الخوالى لم يكن فيها حتى ناد صالح واحد، ولكن تجدون اليوم فى كل مكان المؤسسات الثقافية والتربوية، كالاندية وقاعات الدراسة والمسارح ودور السينما وقصور الثقافة وقصور الاطفال. وكل ذلك صنعه شعبنا بكده وجهده وعرق جبينه.

بدأنا من الصفر وبلغنا المستوى العالى الذى نحن عليه اليوم. وفى مقدورنا الآن ان نتقدم بخطى اسرع اعتمادا على هذا الاساس، ونؤدى اى نوع من انواع العمل التى تواجهنا.

فى فترة الانعاش والبناء ما بعد الحرب، كنا نفتقر الى الرافعات، فصنعنا الدريكات البرجية الخشبية واستعملناها، وبنينا بتلك الدريكات العمارات السكنية المتعددة الطوابق والفنادق الدولية وكذلك الشوارع الحديثة فى بيونغ يانغ. اما اليوم، فالرافعات الحديثة تنتصب كغابات كثيفة فى كل مواقع البناء.

وطالما ان لدينا الاسس الاقتصادية الوطيدة والخبرات المكتسبة فى بناء الوطن الجديد من الصفر والكوادر الوطنيين الاكفاء وافراد الطبقة العاملة وابناء الشعب العامل الذين عجم عودهم، فنحن قادرون تماما على بلوغ الاهداف الضخمة الواردة فى الخطة السباعية الثانية، ولا يساورنا فى ذلك ادنى شك.

فى الدورة الكاملة السابعة عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب التى انعقدت مؤخرا، نوقشت خطة تنمية الاقتصاد الوطني لعام ١٩٧٩ وعرضت المهام الكفاحية لاحداث تحولات جديدة على صعيد بناء الاقتصاد الاشتراكى. ينبغى لنا فى السنة القادمة ان نحل مسألة المحروقات والمواد الخام حلا مرضيا، ونقوم بانتظام الانتاج فى كل الميادين عن طريق اعطاء الاسبقية القاطعة للصناعة الاستخراجية، ونرفع مستوى معيشة الشعب الى درجة اعلى بتشغيل مصانع الصناعة الخفيفة بكامل طاقاتها، ونخفف الضغط الواقع على النقل ونلبى تلبية تامة الطلب المتزايد على النقل. واذا ما

تحققت هذه المهام التى طرحتها الدورة الكاملة للجنة المركزية للحزب بصورة مرضية، فستزداد قدرة بلادنا الاقتصادية قوة على قوة وسيرتفع مستوى معيشة الشعب الى مرحلة اعلى وستنفذ الخطة السباعية الثانية قبل موعدها المقرر.

مما لا شك فيه ان قدرة بلادنا الاقتصادية قوية للغاية ومستوى معيشة الشعب عال جدا فى الوقت الحاضر. فاقتصادنا الوطني المستقل يوفر كل ما يلزم للبناء الاقتصادى ومعيشة الشعب بمنتجاته هو وجميع ابناء شعبنا يعملون على نحو مثمر ويعيشون سعداء من دون ان يعرفوا اى قلق او هم بشأن المأكل والملبس، متمتعين بمنافع نظام التعليم العام المجانى ونظام العلاج الطبى المجانى. ولكن لا يجوز لنا ان نرضى ونقنع بذلك، بل علينا ان نمضى قدما فى تطوير اقتصادنا الوطني المستقل ونرفع باطراد مستوى معيشة الشعب. وهذا ما يتطلب منا انجاز المهام الجديدة للبناء الاقتصادى التى طرحها حزبنا على اكمل وجه.

اذن، ما هى الواجبات الملقاة على عاتق العاملين الماليين والمصرفيين لجهة تنفيذ المهام الجديدة المطروحة على صعيد بناء الاقتصاد الاشتراكى؟

ينبغى، اولا وقبل كل شىء، السهر على تطبيق نظام الاستقلال المالى تطبيقا سليما.

فمن الاهمية بمكان الاصابة فى تطبيق هذا النظام على صعيد ادارة الاقتصاد الاشتراكى. فادارة المصانع والمؤسسات بموجب مبدأ نظام الاستقلال المالى انما هى مطلب من مطالب قانون الاقتصاد الاشتراكي. ونحن منذ مستهل فترة البناء الاشتراكى وحتى يومنا هذا، لمسنا ونلمس بالحاح من خلال تجربتنا الفعلية كم هى الاصابة فى تطبيق نظام الاستقلال المالى مسألة بالغة الاهمية.

ووصولا الى الاصابة فى تطبيق نظام الاستقلال المالى، لا بد من الافادة كما ينبغى من قانون القيمة. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن تخفيض معيار الاستهلاك بالنسبة لكل وحدة من المنتوج ورفع قيمة الانتاج لكل فرد من المشتغلين، فضلا عن تحسين جودة المنتجات.

احدى النواقص الرئيسية البادية حاليا فى ادارة الاقتصاد الاشتراكى هى القصور فى الافادة الفعالة من قانون القيمة.

كما ذكرت امام الدورة الكاملة السابعة عشرة للجنة المركزية الخامسة للحزب،

فان رداءة نوعية بعض المنتجات، بما فيها الفحم، انما ترجع بالدرجة الاولى الى عدم الافادة افادة صحيحة من قانون القيمة.

مناجم الفحم حين لا تؤمن نوعية الفحم المستخرج، من المفترض ان تتعرض لعائقة كبيرة فى نشاطها الادارى. ولكن الامر لم يجر كذلك، بحيث صار العاملون فى المناجم لا يعيرون مسألة تحسين نوعية الفحم التفاتا كبيرا. لا بل ذهب بعض المناجم الى حد عدم استخدام آلات فرز الفحم، على الرغم من تركيب تلك الآلات فيها، وارسال الفحم المشوب بقدر كبير من الانقاض كما هو الى المحطات الكهرحرارية، وذلك بغرض تغطية ارقام الخطة الانتاجية. ومع ذلك، فمناجم الفحم تتقاضى ثمن الفحم كاملا غير منقوص وتحظى فوق ذلك بالتقدير لانجاز خطتها الانتاجية. وبما ان المناجم ترسل الفحم المشوب بالانقاض كما هو، تواجه المحطات الكهرحرارية العراقيل فى انتاج الطاقة الكهربائية لعدم توفر درجة الحرارة المطلوبة، وتتعرض مولدات الطاقة الكهربائية للاعطال الى حد وقوع حوادث احيانا.

وهذا يتناقض ونظام الاستقلال المالى. فلردع مناجم الفحم عن القيام بمثل تلك الافعال، ينبغى لميدان تحديد الاسعار ان يحدد بشكل صائب اسعار الفحم بعد تصنيفها الى درجات عدة، وعلى الميدان المالى والمصرفى ان يشدد الرقابة من خلال النقود. وقد اخطأ هذا الميدان فى الايام الماضية عندما دفع المال الى مناجم الفحم بمجرد النظر الى الارقام الانتاجية من دون التدقيق فى نوعية الفحم.

والعاملون الماليون والمصرفيون يهملون كذلك ممارسة الرقابة المالية على ميدان الصناعة الخفيفة والميادين الاخرى ايضا.

لقد شاهدت العينات التى اعدها حقل الصناعة الخفيفة من اجل توفير الملابس للطلاب والتلاميذ والاطفال فى السنة القادمة. كانت حسنة الصنع. ولكن صنع عينات جيدة لا يجدى وحده نفعا. فينبغى صنع كل ملابس الطلاب والتلاميذ والاطفال جيدا. فى الفترة الماضية ايضا، اعدت العينات جيدا، لكن مصانع الصناعة الخفيفة صنعت الملابس من الاقمشة ذاتها كيفما اتفق فى مرحلة الصنع بالجملة، ولم تصنعها جميلة على نسق العينات.

لكن العاملين الماليين والمصرفيين الذين لا يهتمون الا بزيادة الايرادات المالية فى ميزانية الدولة من خلال تحصيل ايرادات الدورة النقدية، لا يلتفتون كثيرا الى تحسين جودة المنتجات والاصابة فى تطبيق نظام الاستقلال المالى فى المصانع والمؤسسات عن طريق تشديد الرقابة المالية عليها.

ونظرا لعدم الاصابة فى تطبيق نظام الاستقلال المالى، لا تعد قيمة الانتاج لكل فرد من المشتغلين عالية بالقدر الكافى بعد على وجه العموم. منذ زمن بعيد طرحت مهمة رفع قيمة الانتاج لكل فرد من المشتغلين الى ١٠ آلاف واون على الاقل. لكن عددا غير قليل من المصانع والمؤسسات لم يبلغ بعد هذا الهدف، والبعض منها يراوح مكانه دون ان يرتفع ولو قليلا عن مستواه الحالى.

وبغية الافادة افادة سليمة من قانون القيمة والاصابة فى تطبيق نظام الاستقلال المالى فى مختلف ميادين الاقتصاد الوطني والمصانع والمؤسسات، ينبغى طبعا رفع دور الادارة العامة لتحديد الاسعار لدى لجنة الدولة للتخطيط ولجنة الدولة للعلوم والتقنية والادارة العامة للرقابة على جودة المنتجات وكذلك العاملين الموجهين لسير الانتاج مباشرة، ولكن من الاهمية بمكان ايضا رفع دور العاملين الماليين والمصرفيين.

لا يجوز للعاملين الماليين والمصرفيين ان يهملوا الرقابة المالية، مثلما يفعلون حاليا، بحيث يتلقى من صنع المنتجات الجيدة ومن صنع المنتجات الرديئة نفس التقدير؛ ومن عمل كثيرا ومن عمل قليلا يتقاضى نفس الاجر. هذا ما لا ينبغى ان يكون. يقضى المنطق بان الذين يصنعون المنتجات الجيدة ويعملون كثيرا يلاقون تقديرا اعلى ويتقاضون عائدا اكبر من الآخرين.

ان قيام الحقل المالى والمصرفى بممارسة الرقابة المالية السليمة، حسبما يقتضيه قانون القيمة، يستحث المصانع والمؤسسات على تشديد النضال للاقتصاد فى النفقات واجادة ادارة التجهيزات ويشجعها على خوض حركة التجديدات التقنية بنشاط ويطلق العنان لحماسة الشغيلة الابداعية، مما يخفض بالنتيجة معيار الاستهلاك لكل وحدة من المنتوج ويرفع قيمة الانتاج لكل فرد من المشتغلين ويحسن جودة السلع بدرجة ملحوظة. ان قيام العاملين الماليين والمصرفيين بدورهم كما ينبغي يستأثر بمنتهى

الاهمية على صعيد دفع عجلة بناء الاقتصاد الاشتراكى ورفع مستوى معيشة الشعب.

اذا كان النقد حيال العاملين الماليين والمصرفيين بشأن قصورهم فى الرقابة المالية فى الماضى ضعيفا فى هذا الاجتماع، فحرى بنا ان نوجه نقدا اكبر لهم. ان الغاية من النقد ليست توبيخ الآخرين او احراجهم، بل تصحيح اخطائهم ومواصلة تحسين العمل. فالنقد هو قوة دافعة لمواصلة تطوير العمل.

وفى ميدان الصناعة الخفيفة ايضا، لا يمكن ان تحل مسألة رفع جودة المنتجات الا بتشديد النقد. كما قلت للعاملين القياديين فى ميدان الصناعة الخفيفة بعد ان شاهدت عينات ملابس الطلاب والتلاميذ والاطفال، من المستحسن ان يقيم هذا الميدان معرضا لمنتجات الصناعة الخفيفة لتقدير جودتها، مرتين او ثلاث مرات فى السنة، وذلك وسط العمال والمزارعين والطلاب والتلاميذ والاطفال حتى يتلقى ما لدى الشعب من انتقادات بشأنها. عندئذ، يمكن تخفيض معيار الاستهلاك لكل وحدة من المنتوج بدرجة ملحوظة وتحسين جودة المنتجات اكثر ايضا.

ينبغى للعاملين الماليين والمصرفيين ان يشددوا الرقابة المالية اكثر فاكثر فى المستقبل حتى تطبق المصانع والمؤسسات فى مختلف ميادين الاقتصاد الوطني تطبيقا سليما نظام الاستقلال المالى طبقا لمتطلبات قانون القيمة.

والى جانب ذلك، ينبغى المضى قدما فى زيادة عدد المؤسسات التى تدار على اساس نظام الاستقلال المالى.

لا يزال هناك عدد كبير من الهيئات والمؤسسات يدار على اساس نظام الميزانية. فلا بد من تحويل عدد متزايد من الهيئات والمؤسسات فى مختلف الميادين، مثل ميدان ادارة اراضى الدولة وميدان ادارة المدن وميدان الشراء، الى نظام الاستقلال المالى.

ثم، ينبغى تشديد الانضباط المالى.

ان تشديد الانضباط المالى غايته الحيلولة دون تبديد الاموال.

ان ظواهر عدم الانضباط فى تخصيص الاموال واعتمادها عشوائيا وبشكل اعتباطى غير يسيرة فى الوقت الحاضر. فلم يقض تماما على الظواهر المتمثلة فى اقامة التشريفات الشكلية والمجاملات العقيمة، مثل اقامة المآدب والاجتماعات غير

الضرورية وتقديم الهدايا عديمة المغزى، وتجاوز ميزانية الدولة بتخصيص الاموال عشوائيا لمشاريع بناء غير واردة فى الخطة.

يتعين على العاملين الماليين والمصرفيين ان يناضلوا ضد ممارسات خرق الانضباط المالى هذه ويقيموا الانضباط الصارم لجهة تنفيذ الميزانية ويحكموا تشديد الرقابة المالية.

لا بد من توخى الدقة فى تخصيص الاموال واعتمادها كلها حسب المواد الواردة فى ميزانية الدولة، والحيلولة دون تخصيص ولو قرشا واحدا اكثر من اللازم.

ان العاملين الماليين والمصرفيين هم خدم الشعب الذين يعملون لتوفير الحياة السعيدة له بالاموال التى يكسبها. فمن واجبهم ان يعملوا انطلاقا من الموقف الساعى الى الاقتصاد فى انفاق اموال الدولة وتحقيق المزيد من الارباح للدولة.

ان استهلاك اموال اضافية خارج الحدود المحددة من قبل الدولة او تخصيص الاموال بما يتنافى والنظام هما ممارسات تنطوى على مخالفة لقانون الدولة من دون استثناء. بما ان ميزانية الدولة هى قانون للدولة يتم اقراره فى مجلس الشعب الاعلى، جهاز السلطة الاعلى، فلا يحق لاى شخص كائنا من كان ان يخالفه. ان تخصيص الاموال بمنتهى الدقة حسبما هو منصوص فى ميزانية الدولة، هو المهمة الاولى فى تشديد الانضباط المالى.

وفى سبيل تشديد الانضباط المالى، لا بد من اجراء الجردة المالية على الوجه الصحيح.

بعض العاملين القياديين الاقتصاديين لا يولون هذا العمل كبير اهتمام حاليا من جراء قلة درايتهم بالامور المالية، بحيث باتت اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية تقصر فى اجمال نتائج تنفيذ الميزانية المالية.

يتوجب على كافة اجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية ان تقوم باجمال نتائج تنفيذ الميزانية المالية بدقة وفى حينه تماما. وعلى المصانع والمؤسسات والمنظمات التعاونية ان تحيط العمال والموظفين والاعضاء التعاونيين علما بما كسبوه وما انفقوه من اموال وما قدموه من ارباح للدولة شهريا وفصليا. عندئذ وعندئذ فقط، يمكن احكام رقابة الجماهير واشرافها على تنفيذ الميزانية المالية واقامة الانضباط المالى

الصارم. فاقامة الانضباط المالى امر لا يمكن اداؤه اداء مرضيا بقوة الاجهزة المالية وحدها. فلا يمكن اقامة الانضباط المالى الصارم الا اذا اشرفت الجماهير على الادارة المالية وشن نضال جماهيرى بخصوصها وشاركت الجماهير فى تحمل مسؤوليتها.

ينبغى لاجهزة الدولة والمؤسسات والمنظمات التعاونية ان تقوم بجرد نتائج الادارة المالية شهريا وفصليا ونصف سنويا.

والجردة المالية ينبغى اجراؤها فى الهيئات التى تدار على اساس نظام الميزانية ايضا، فضلا عن الهيئات التى يسرى عليها نظام الاستقلال المالى. اذ ليس الا عندما تقوم الهيئات التى تدار على اساس نظام الميزانية باجراء الجردة المالية فى حينه، يمكنها ان تدبر شؤون حياتها الاقتصادية تدبيرا سليما بالميزانية التى وضعتها الدولة لها.

واذا ما اجيد اجراء الجردة المالية، فان جميع العاملين والشغيلة يصيرون يدبرون شؤون الحياة الاقتصادية للدولة بصورة منسقة ويبذلون جهودا اكبر لانجاز المهام الثورية المنوطة بهم فى بناء الاقتصاد الاشتراكى قبل موعدها.

بعده، ينبغى تشديد مكافحة ظواهر التبذير.

تتبدى فى الوقت الحاضر الكثير من الظواهر المتمثلة فى تبذير الممتلكات العامة العائدة للدولة والمجتمع من خلال تخصيصها خبط عشواء.

ان ممتلكات الدولة والمجتمع هى كلها ثمار جهود الشعب، لذا فهى ممتلكات مشتركة للشعب. فى ظل النظام الاشتراكى، جميع الناس ينالون نصيبهم حسب عملهم المنجز بموجب مبدأ التوزيع الاشتراكى. لذلك، لا يمكن ان تنزل على المرء فى المجتمع الاشتراكى نعمة مجانية. حتى فى المجتمع الشيوعى حيث يطبق نظام التقسيم حسب الحاجة، لا يمكن ان تكون هناك نعمة مجانية، لان جميع الناس يجب ان يعملوا فى ذلك المجتمع ايضا. لكن عددا غير قليل من الناس عندنا يحلمون بالنعمة المجانية، لان رواسب الافكار الرأسمالية ما زالت متلبثة فى اذهانهم، ويتكشف العاملون فى المصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية عن ظاهرة تبذير الممتلكات العامة العائدة للدولة والمجتمع باستهلاكها خبط عشواء.

اذا اخذنا القماش وحده مثالا على ذلك، نجده يبذر تبذيرا بكميات هائلة. بفضل

عناية الحزب والدولة، تقدم الملابس الآن الى العمال المشتغلين فى مختلف ميادين الاقتصاد الوطني، بما فيها ميدان النقل بالسكك الحديدية ومناجم الفحم ومناجم المعادن، الخ. لكن قدرا كبيرا من الاقمشة يذهب هدرا من جراء صنع الملابس كيفما اتفق وعدم الالتزام بدقة بمعايير التموين المحددة من قبل الدولة. والانكى من ذلك، ان بعض اجهزة الدولة والاقتصاد تشترى الاقمشة المخصصة اصلا للشعب لاستعمالها فى صنع ستائر النوافذ واغطية الكراسى وما اليها. وهكذا، نظرا الى ان اجهزة الدولة والاقتصاد تبذر كميات كبيرة من الاقمشة بعد شرائها باموال الدولة على غير وجه حق، فلا نجد الا كمية ضئيلة من الاقمشة معروضة للبيع فى المخازن رغم اننا ننتج الكثير منها كل سنة.

والسبب الرئيسى فى حدوث ظواهر التبذير هذه يعود الى رخاوة الرقابة المالية وعدم تحديد اسعار السلع بشكل سليم.

بناء على التحريات التى اجريت اثناء فحص ظواهر تبذير الاقمشة، وجدنا ان محافظة ريانغكانغ تستعمل خيوط البينالون لصنع الامراس اللازمة لتعريشات حشيشة الدينار. لتعريشة حشيشة الدينار، يمكن فتل الحبال من لحاء اشجار الزيزفون المتوفرة بكثرة فى الجبال او بواسطة القنب البرى بعد زرعه عند اطراف الحقول. ومع ذلك، ونظرا لان خيوط البينالون تباع بالجملة بثمن بخس، فانهم يبذرون تلك الخيوط الثمينة التى يمكن نسج الاقمشة الجيدة بها فى صنع الامراس. والعاملون عندنا لا يخطر لهم انه اذا ما استعملوا خيوط البينالون لفتل الحبال، سيقل انتاج الاقمشة بنفس القدر.

واستعمال الاسمدة، هى الاخرى، تقوم به المزارع التعاونية عشوائيا دون ان تشعر بادنى قدر من الاسف لتبذيرها، لان الدولة تقدمها لها بارخص الاسعار، وتكون النتيجة اهدار الاسمدة الثمينة وزرع العراقيل فى طريق الانتاج الزراعى.

على العاملين الماليين والمصرفيين ان يخوضوا نضالا مشددا ضد ظواهر التبديد هذه، ويتابعوا ويراقبوا دائما النشاطات المالية فى كل الميادين.

ان الهيئات المالية فى بلادنا تختلف اختلافا جذريا عن نظيرتها فى البلدان الرأسمالية من حيث رسالتها ودورها. فالهيئات المالية فى الدول الرأسمالية تقوم أساسا

بجباية الضرائب من افراد الشعب ودفع الاجور الى الموظفين الحكوميين، لكن الهيئات المالية فى بلادنا تملك وتنفق مباشرة اموال الدولة الضرورية لادارة الصناعة والزراعة الاشتراكيتين وتحسين معيشة الشعب. فينبغى للعاملين الماليين، اذن، ان يكافحوا بشدة الممارسات من قبيل اختلاس اموال الدولة او اهدارها او تخصيصها عشوائيا.

ثم، ينبغى المضى قدما فى تشديد نظام الميزانية المحلية.

ان نظام الميزانية المحلية هو نظام اشتراكى للميزانية فريد من نوعه، يطبق فى بلادنا لأول مرة.

قبل تطبيق هذا النظام فى بلادنا، كانت كل الاعتمادات المالية اللازمة للحياة الاقتصادية المحلية تغطى من قبل الميزانية المركزية. ولكن بعد مضى عدة سنوات على البدء بتطبيق نظام الميزانية المحلية، باتت كل المناطق المحلية تغطى احتياجاتها المالية بايراداتها الذاتية وتكسب فوق ذلك مبالغ كبيرة تودعها فى خزينة الدولة. فى السنة الماضية مثلا، تدفقت مبالغ طائلة من الاموال تقدر بمليار واون على الدولة من المناطق المحلية، نتيجة لاجادة تطبيق نظام الميزانية المحلية.

ان نظام الميزانية المحلية المطبق فى بلادنا يختلف من حيث طابعه اختلافا كليا عما هو مطبق فى البلدان الرأسمالية. فلما كانت البلدان الرأسمالية تغطى ميزانيتها عن طريق جباية الضرائب من شعبها، فان زيادة ايرادات الميزانية تعنى، فى الواقع، تشديد استغلال الشعب بنفس المقدار. لكن الاموال التى ترد الى الدولة من الميزانيات المحلية فى بلادنا هى اموال زائدة ناتجة عن تطوير الصناعة المحلية وتحسين الخدمات العامة، كما انها ارباح صافية للدولة بعد سد احتياجات الشعب المعيشية. ان نظام الميزانية المحلية المطبق فى بلادنا هو حقا النظام الاكثر تفوقا.

اننى راض تمام الرضا عما حققه العاملون فى اجهزة السلطة والعاملون الماليون من نجاحات رائعة، استجابة قلبية لمنهج الحزب فى تطبيق نظام الميزانية المحلية.

مهما يكن من امر، فلا يجوز ان نرضى ونركن الى النجاح الذى احرزناه حتى الآن، بل علينا ان نسعى جاهدين الى تطوير نظام الميزانية المحلية فى المستقبل ايضا.

ان تطوير نظام الميزانية المحلية يعنى تطوير الصناعة المحلية والزراعة

وصناعة صيد الاسماك والخدمات العامة وعمل الشراء واليها لتمكين المناطق المحلية من المضى قدما فى ادارة شؤون حياتها الاقتصادية بنفسها.

ومن الاهمية بمكان فى تشديد نظام الميزانية المحلية تطوير الصناعة المحلية عن طريق تحسين عمل الشراء.

نظرا للركود المسيطر على عمل الشراء، لا تحرز الصناعة المحلية حاليا تقدما اسرع. كما اكدت فى مؤتمر تشانغسونغ المشترك للعاملين الحزبيين والاقتصاديين المحليين المنعقد فى عام ١٩٦٢، ان الرسالة الرئيسية للصناعة المحلية هى تزويد السكان الريفيين بما تنتجه من سلع الاستعمال اليومى والمواد الغذائية بعد شراء المنتجات الزراعية وسائر المواد الخام المحلية الاخرى من المزارعين فى حينه. فلا يمكن، اذن، تطوير الصناعة المحلية من دون تحسين عمل الشراء. ينبغى وضع نظام سليم للشراء وتحسين هذا العمل بصورة حاسمة فى المستقبل، حتى يمكن توفير المواد الخام لمصانع الصناعة المحلية على وجه الكفاية.

وينبغى بذل جهود كبيرة لتطوير صناعة صيد الاسماك فى المناطق المحلية.

فما زال حقل صيد الاسماك يملك الكثير من الاحتياطيات الكفيلة بزيادة الانتاج. ومن شأن تطوير صناعة صيد الاسماك فى المناطق المحلية ان يتيح امكانية كسب مبالغ طائلة وتطبيق نظام الميزانية المحلية بصورة مرضية. ينبغى العمل فى المناطق المحلية على تطوير صيد الاسماك الصغير النطاق والصيد المتفرق بكل نشاط وزيادة انتاج المنتجات البحرية، استفادة من كل الظروف والامكانيات.

وبالاضافة الى ذلك، ينبغى السعى بنشاط، فى المناطق المحلية، الى التوسيع فى تربية الدجاج وانتاج البيض واللحوم وعرض كميات كبيرة منها للبيع فى المخازن وسوق الفلاحين. بهذه الطريقة، يمكن تقديم تسهيلات كبيرة لمعيشة الشعب ومضاعفة واردات الدولة المالية على حد سواء.

يتوجب على العاملين الماليين والمصرفيين ان يثابروا على اطلاق العنان لتفوق نظام الميزانية المحلية الذى وضعه حزبنا، بحيث يستطيع الشعب فى كل المناطق المحلية من بلادنا ان يتمتع بحياة مستقلة وخلاقة حسب المرام.

بعده، ينبغى اعلاء دور الهيئات المصرفية.

المصرف كناية عن مؤسسة للتمويل. فاثناء ادارة الاقتصاد فى المصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية، قد تتجمع لديها اموال نقدية عاطلة او تنقصها الاموال بصورة مؤقتة. فتأتى المصارف هنا لتؤدى دور جمع الاموال النقدية العاطلة فى حينه وتوفيرها للميادين المحتاجة اليها واعطاء القروض للهيئات التى تعانى نقصا فى الاعتمادات المالية، تمكينا لها من القيام بنشاطها الادارى على نحو طبيعى.

حين كان الفلاحون يواجهون صعوبات من جراء عدم توفر نفقات الزراعة لديهم بعد التحرير مباشرة، انشأنا المصرف الفلاحى وحللنا هذه المشكلة للفلاحين.

صحيح ان الفلاحين صاروا يمتلكون ارضا بفضل الاصلاح الزراعى بعد التحرير، لكنهم كانوا يفتقرون الى ثيران الجر والبذور كما كانت الادوات الزراعية تنقصهم، ولم يكن لديهم المال لشراء كل هذه الاشياء فى ذلك الحين، وامام وضع الفلاحين هذا، طفق ملاك الاراضى يبعبعون: سنرى ايها الاوغاد كيف تقومون بالزراعة صفر اليدين. وحاول الفلاحون الاغنياء والمرابون استغلال الفلاحين الفقراء عن طريق تعاطى الربا، منتهزين تلك الفرصة الذهبية. والذين كانوا يملكون ثيران الجر حاولوا اعارتها الى الفلاحين الفقراء مدة يوم او يومين، لقاء الحصول منهم على كمية كبيرة من الارز عند الحصاد فى فصل الخريف.

ومع ذلك، لم يكن فى حوزتنا مال كاف لاقراض الفلاحين قروضا زراعية فى تلك الفترة. فقد دمر الاوغاد الامبرياليون اليابانيون كل المصانع عند هروبهم، والبقية القليلة من المصانع الصغيرة كانت كلها ملكا لرجال الاعمال الفرديين. وفى هذه الحال، لم يكن عندنا من مورد تأتينا منه الايرادات. فقررنا انشاء المصرف الفلاحى وجعلنا اصوله من ممتلكات التعاونيات التمويلية المصادرة التى كان الامبرياليون اليابانيون قد انشأوها بهدف نهب خيرات ارياف بلادنا. وحرصنا على ان يساهم المزارعون باموالهم، كل فى حدود امكانياته، فى هذا المصرف، بحيث يساهم من لديه واون بواون ومن لديه واونان بواونين ومن لديه ثلاثة واونات بثلاثة واونات. وفضلا عن الفلاحين، جعلنا العمال والموظفين ايضا يساهمون بنقودهم فى المصرف الفلاحى، وسهرنا على

توزيع الارباح على المساهمين فى هذا المصرف حسب نصيب كل منهم من الاسهم مرة كل سنة فى الخريف.

ايد الفلاحون بنشاط سياسة انشاء المصرف الفلاحى وتسابقوا الى استثمار نقودهم فيه، بحيث توفر مبلغ لا يستهان به من الاصول لانشاء المصرف الفلاحى.

قدم المصرف الفلاحى قروضا للفلاحين حتى يشتروا لانفسهم ثيران الجر من المناطق الجبلية، مثل محافظة زاكانغ، ويهيئوا البذور والادوات الزراعية الصغيرة. ومن ناحية اخرى، انشأت الدولة محطات لتأجير الثيران والخيول بعد شرائها باموال المصرف الفلاحى، وجعلتها تحرث حقول الفلاحين مقابل اجرة زهيدة جدا فى حدود اطعام ثيران الجر فقط.

بهذه الطريقة، حللنا بنجاح مسألة الاموال اللازمة للزراعة، التى طرحت نفسها كمشكلة بالغة الصعوبة امام الفلاحين بعد التحرير مباشرة، مما اتاح لنا تخليص الفلاحين الفقراء من استغلال الفلاحين الاغنياء والمرابين. وعلاوة على ذلك، كان للمصرف الفلاحى تأثير كبير فى غرس الروح التعاونية فى اذهان الفلاحين وتحسيسهم بمدى تفوق التعوين.

فى بلادنا حاليا نوعان من الملكية: ملكية الشعب بأسره، والملكية التعاونية لوسائل الانتاج، اى هناك قطاع الدولة الاقتصادى وقطاع الاقتصاد التعاونى. واذا اريد ادارة الاقتصاد، ايا كان شكله، على نحو سليم، فينبغى تعبئة الاموال النقدية العاطلة والاستفادة منها الى اقصى حد والاصابة فى ممارسة الرقابة من خلال النقود، وذلك عن طريق تعزيز دور المصرف.

مطلوب من الهيئات المصرفية ان تعبئ بنشاط الاموال النقدية العاطلة عن طريق تعزيز الادخار من ناحية، واجادة عمل التسليف من ناحية ثانية.

عند القيام بنشر التعاون، منحت الهيئات المصرفية قروضا طويلة الاجل للتعاونيات الزراعية والفلاحين الفقراء وقروضا قصيرة الاجل للفلاحين المتوسطين وامتنعت عن اقراض الفلاحين الاغنياء، تنفيذا لسياسة حزبنا الطبقية. مثل هذه المسألة غير مطروحة اليوم، ولكن دور الهيئات المصرفية ما زال على جانب عظيم من

الاهمية. على الهيئات المصرفية ان تلتزم بالانضباط الصارم فى الدفع والتسديد وتؤدى عمل التسليف بشكل سليم. على الهيئات المصرفية ان تمنح القدر الضرورى من القروض للمصانع والمؤسسات والمزارع التعاونية والتعاونيات الانتاجية التى لا بد من اقراضها، وذلك بعد التدقيق فى اوضاع كل منها. اما المصانع والمؤسسات التى تشعر بعجز مالى بسبب عدم انجازها كل المؤشرات الواردة فى الخطة المسندة لها، فلا يجوز منحها الا قروضا قصيرة الاجل.

ان عمل الهيئات المالية وعمل الهيئات المصرفية وثيقا الصلة ببعضهما، ويتعذر فصم احداهما عن الاخرى. فلا بد لهما من ان تقوما بالعمليات التعاونية بينهما على احسن وجه.

وفى الهيئات المالية والهيئات المصرفية ينبغى السعى بنشاط الى ادخال المكننة فى العمليات الحسابية.

من المتعين اجراء العمليات الحسابية كلها بالحاسبات الالكترونية فى المستقبل. عندئذ فقط، يمكن انهاء الحسابات بسرعة والاقتصاد فى استهلاك الطاقة البشرية. ينبغى للهيئات المصرفية ان تكسب مبالغ كبيرة من العملة الاجنبية لتجهز نفسها بالحاسبات الحديثة.

وينبغى استخدام الكثير من العناصر النسائية فى الهيئات المالية والمصرفية.

فى بلادنا حاليا، تشكل الايدى العاملة النسائية نصف عدد الايدى العاملة فى الاقتصاد الوطني تقريبا، لكن عدد العاملات فى الهيئات المالية والمصرفية ليس كبيرا. وهذا ان دل على شىء فانما يدل على ان عاملينا لم يتخلصوا بعد من النزعة الى الاستهانة بالنساء. ليس ثمة من سبب يحول دون النساء والاشتغال فى الهيئات المالية والمصرفية، لا بل قد يكن حتى افضل من الرجال فى هذا الميدان. فلا بد من استخدام الكثير من العناصر النسائية فى الهيئات المالية والمصرفية مستقبلا.

لئن كان العاملون الماليون والمصرفيون قد اجتازوا طريقا عسيرا فى الماضى، الا انهم حققوا اثناء ذلك الكثير من النجاحات. قد نواجه، قطعا، مصاعب مختلفة على طريق تقدمنا فى المستقبل ايضا، لكننا لن نصطدم بمثل تلك المشاق الكبيرة التى

واجهتنا فى الفترة الماضية. ما دامت الاسس الوطيدة قد ارسيت الآن فى الحقل المالى والمصرفي، فسيكون عملنا اسهل فى المستقبل.

اننى لعلى قناعة راسخة من ان جميع العاملين الماليين والمصرفيين سينفذون عن جدارة المهام التى اناطهم بها حزبنا، مذللين بنجاح كافة المشاق والصعوبات التى تواجههم.